د. كاظم حبيب

حوارات ونقاشات مع قوى الإسلام السياسي في العراق

2012–2003

السليمانية – ...

2012

حوارات ونقاشات مع قوى الإسلام السياسي في العراق

المحتويات

د. كاظم حبيب حوارات ونقاشات مع قوى الإسلام السياسي في العراق.....1

المحتويات 2

بدلاً عن المقدمة.....9

رسالة مفتوحة إلى سماحة السيد عمار الحكيم.....9

جواب سماحة السيد عمار الحكيم 14

جواب كاظم حبيب.....14

كيف يفترض أن نتعامل مع فتوى آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري ؟.....15

الصراع الطائفي محاولة مقيتة لتشويه وجهة الصراع الحقيقي في العراق!.....22

سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني والوضع في العراق!.....31

الأهمية المتنامية لوحدة قوى الشعب في مواجهة تحديات القوى الفاشية والظلامية 35

ماذا يجري في العراق, ولمصلحة من, وكيف نواجهه؟.....50

الاحتلال والصراع على السلطة في العراق وسبل معالجتها!1-4 حلقات 59

الاحتلال والصراع على السلطة في العراق وسبل معالجته 2-4 حلقات 72

الاحتلال والصراع على السلطة والمصالح في العراق 3-4 & 4-4 78

مستقبل العراق ... إلى أين؟.....100

هل يمكن أن تكون الأحزاب الدينية المذهبية غير طائفية؟.....114

هل من تزاوج قائم بين شبكات إرهاب الإسلام السياسي الدولية المتطرفة وقوى التخريب المحلية في العراق؟..... 120

ألا يريد مقتدى الصدر أن يتعلم من دروس الماضي القريب؟..... 127

ما هو الدور الذي يمارسه الإسلام السياسي الكويتي في الخليج والمنطقة؟..... 130

هل سيسمح السيد السيستاني في التمادي..... 133

باستخدام اسمه دون وجه حق, أم أن هناك توزيعاً للأدوار؟..... 133

من أجل خوض حوار عقلاني صريح وعلني مع قوى الإسلام السياسي المعتدلة حول المستقبل الفيدرالي المدني الديمقراطي للعراق 137

هل الكف عن التدخل في الشؤون السياسية للدولة العراقية حماية فعلية للحوزة العلمية وعلماء المسلمين شيعة وسنة؟..... 140

رسالة مفتوحة إلى سماحة السيد السيستاني العراقي..... 144

هل يعيد الإسلاميون المتطرفون إنتاج أنفسهم وبؤسهم الفكري وقمعهم السياسي؟ 146

هل من بديل عن شعار –الدين لله والوطن للجميع– في العراق؟ 152

من أجل تدقيق العلاقة بين المرجعية الدينية الشيعية وأحزاب الإسلام السياسي الشيعية! 156

هل من علاقة بين الإسلام السياسي والتعذيب: العراق نموذجاً؟ ولِمَ لا تضع الحكومة حداً لإرهاب بعض المليشيات الإسلامية ضد قوائم القوى الديمقراطية؟..... 158

لِمَ لا تضع الحكومة حداً لإرهاب بعض المليشيات الإسلامية ضد قوائم القوى الديمقراطية؟ 164

من هم البرابرة المجرمون الذين احتلوا وأحرقوا مقر الحزب الشيوعي العراقي في الناصرية؟166

ماذا وراء الكراهية ضد اليهود في تصريحات رئيس جمهورية إيران الإسلامية! 169

ما الطريق لحماية وتطوير العلاقات الإنسانية بين أوروبا والعالمين العربي والإسلامي؟ .. 173

أتباع السيد مقتدى الصدر وسماحة القائد! 176

هل القسوة والعنف والإرهاب نتاج طبيعي للأصولية السلفية المتطرفة دينياً وأيديولوجياً؟ . 178

من أجل معالجة جادة لفكر وممارسات العنف والقسوة لدى الحركات الأصولية السلفية! . 181

من يفترض أن ينهض بعملية التنوير والتحديث الديني والاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي؟ 185

الفيدرالية والفتاوى الدينية! 190

البابا والغضب والعنف الذي تفجر من جديد! 194

أقتلوني ومالك! 197

ما هي أهداف التيار الصدري في العراق؟ 201

أحذروا ميليشيات جيش المهدي فإنها –القاعدة– الشيعية 207

من شوه ولا يزال يشوه صورة المسلمين في العالم ؟ – الحلقة الأولى والثانية 211

معاناة أتباع الديانة الإيزيدية في العراق 224

عودة إلى مقالي عن السيد أحمد الحسني البغدادي 226

جرائم بشعة يتركبها المجرمون التكفيريون العرب بحق الأيزيديين!! 230

رسالة جوابية عن سؤال حول مصطلح الشيعة الصفوية 233

قتل الناس الأبرياء يعني النهاية القريبة التي تنتظر كل الإرهابيين القتلة في العراق! 239

من يمارس العمليات الإرهابية في العراق حالياً وما الهدف منها ؟ 241

–ليس كل المسلمين إرهابيون , ولكن كل الإرهابيين مسلمون !– 1–2 ما هي أسباب بروز ظاهرة ممارسة الإرهاب بين صفوف المسلمين؟ 246

-ليس كل المسلمين إرهابيون , ولكن كل الإرهابيين مسلمون !- 2-2 كيف يمكن مواجهة قوى الإرهاب والانتصار عليها؟..... 252

الولي المستبد والمرشد الإيراني الأعمى!..... 258

الحوزة الدينية في النجف والنظام السياسي الطائفي في العراق..... 260

الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية ودولة إيران الإسلامية الشيعية..... 264

مسقط رأسي يعيش حزناً قاهراً, ينزف دماً, يصرخ وجعا عارماً!!, فمتى ينتهي..؟..... 273

الزيارات المليونية والموت في العراق!..... 277

هل كلما ضعفت إيران دولياً, ازداد تدخلها الفظ في العراق؟..... 279

من المسؤول عن قتل وعن حماية اراوح المسيحيين في العراق؟..... 285

عادت حليمة إلى عادتها القديمة, عادت والعود أقبح!!..... 288

الاختلاف في فهم معاني استشهاد الحسين بين الموروث الشعبي والفكر المبتذل!..... 290

ألا تثير الوثائق السرية الفزع والقلق بسبب سلوكيات العنف والقسوة السائدة في العراق؟ 293

حزب الدعوة ومفهوم ممارسته للديمقراطية في العراق..... 296

الحكام الأوباش والرجم بالحجارة حتى الموت!..... 299

هل يتحرك الإرهابيون من المسلمين في العالم دون دعم عربي وإسلامي؟..... 303

لا خشية من المؤمنين الصادقين الصالحين, بل الخشية كل الخشية من المتشددين بالإيمان نفاقا!..... 307

ما النظام السياسي المطلوب للعراق الجديد؟..... 309

الإرهابيون وحكومة بغداد!..... 311

حرية الشعب والرأي في العراق في خطر! 314

ماذا يجري في العراق.. إلى أين تجرنا مهازل قوى الإسلام السياسية المتطرفة؟ 316

ليس هناك أرخص من الإنسان وحياته في العراق!..... 319

هل عاد المجرمون من كل حدب وصوب ليغرقوا العراق بالدم والدموع؟..... 322

هل ينبغي للسيد السيستاني أن يخشى لومة لائم على قول الحق؟..... 324

نص رسالة السيد م. ش. 328

تعليقا على رسالتكم الموجهة للسيد السيستاني 328

رسالة مفتوحة إلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني حول طقوس عاشوراء..... 330

هل يمكن مواجهة وجود الطائفية السياسية بشعار –الدين لله والوطن للجميع– ؟ 334

أيها الناس احذروا ثم احذروا ثم أحذروا .. فميليشيات جيش المهدي قادمة... 338

شر البلية ما يضحك, وما أكثر البلايا في عراقنا –الجديد!!-..... 340

ما هدف الأوساط الإسلامية السياسية الداعية إلى إقامة نظام إسلامي طائفي في العراق؟ 343

هل السيد صدر الدين القبانجي مصاب بلوثة الطائفية المقيتة؟..... 345

العلمانية تفتح الطريق صوب الحرية أيها السادة في الأحزاب الإسلامية السياسية! 347

لا تنتخبوا الأحزاب الإسلامية السياسية لأنها طائفية تمزق وحدة الشعب 350

الأحزاب الإسلامية السياسية وانتخابات مجالس المحافظات والتجاوز على وعي وذاكرة الناخبين 352

الانتخابات والطائفية السياسية في العراق! 356

إنها صحوة موت ولكن!.... ,..... 360

إيران لن تهدأ... حتى يسقط الشعب نظام الملالي المتخلف! 364

هل يعي حكام بغداد ما ينتظرهم ؟ 369

نحو تصعيد حملة الدفاع عن الديمقراطية لا إضعافها! 371

حرية الشعب والرأي في العراق في خطر! 373

ماذا يجري في العراق.. إلى أين تجرنا مهازل قوى الإسلام السياسية المتطرفة؟ 376

تخلصت الشعوب من أبرز منظري ومؤججي صراع الأديان والمذاهب في العالم 379

استفزاز ميليشيات جيش المهدي وانتهازية رئيس القائمة العراقية 382

رسالة ثانية مفتوحة إلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني..... 384

هل سيقود صراع القوائم والأحزاب الطائفية البلاد إلى الضياع؟..... 387

بداية ربيع الشعوب في الدول العربية وبداية النهاية لقوى الإسلام السياسي 391

جريمتان ترتكبان في العراق , فما هما؟..... 401

نقاش فكري وسياسي مع السيد الدكتور عبد الخالق حسين..... 407

الحلقة الثانية..... 415

حكومة المالكي والمحاصصة الطائفية ومشكلات المجتمع..... 415

الحلقة الثالثة..... 437

المظاهرات الاحتجاجية وموقف الحكومة منها؟..... 437

الملحق رقم 1..... 446

يسيرون نحو الهاوية وهم نيام 446

الحلقة الرابعة..... 451

ما النتائج التي تمخضت عنها المظاهرات حتى الآن؟..... 451

نقاش فكري وسياسي مع السيد الدكتور عبد الخالق حسين..... 462

الحلقة الخامسة والأخيرة 462

وماذا بعد يا أخي الدكتور عبد الخالق حسين؟..... 462

تفاقم الصراعات المحلية والإقليمية والدولية المستقطبة في العراق إلى أين؟ 474

خاطرة: من يكرس حكم المستبدين في الأرض؟..... 478

الاستبداد والتآمر والقسوة وتغييب المصلحة العامة هي جزء من محن العراق! 479

كارثة تلو أخرى... فإلى متى يا حكام العراق ؟..... 483

هل من سبيل لوقف سفك الدماء في العراق؟ 486

هل للقتلة في العراق دين أو مذهب؟..... 489

حول تصريحات قائد فيلق القدس الإيراني حول العراق 492

هل يمكن حل الأزمة الطاحنة في العراق؟..... 517

ما المهمات التي تنتظر حكومة السيد نيچرفان بارزاني..... 521

ساعة الحقيقة: بين الحكم والقتلة ينزف الشعب دمه!..... 527

هل يتعظ الحكام العرب وحكام العراق من عواقب ما انتهى إليه بعضهم؟..... 529

محنة المرأة العراقية من محنة المجتمع العراقي كله [في اليوم العالمي للمرأة] 535

من المسؤول عن ذكورية قرارات وزيرة شؤون المرأة في العراق؟ 538

المثل الشعبي العراقي يقول: ليش هو –المستحة گطرة لو سطلة!– 541

دروس الذكرى السنوية الأولى للحراك الديمقراطي الاحتجاجي في العراق 544

دروس الذكرى السنوية الأولى للحراك الديمقراطي الاحتجاجي في العراق 548

الحلقة الثانية..... 548

جرائم بشعة جديدة يرتكبها –الإسلاميون– الفاشيون القتلة في العراق..... 550

طريق الشعب هدف أجهزة الأمن والشرطة العراقية 552

محنة الكُرد الفيلة, محنة سياسية واجتماعية واقتصادية, محنة إنسانية!..... 555

عزة الدوري والجرائم البشعة التي تثقل كاهله وكاهل حزبه الفاشي!..... 556

هل يسير نوري المالكي على خطى صدام ويدفع بحزب الدعوة على خطى حزب البعث؟.. 559

المالكي ... إلى أين؟..... 562

تحية إلى عمال العراق, إلى منتجي ثروة البلاد. ولمصلحة من يمنع الاحتفال الشعبي بعيد العمال العالمي؟..... 564

الأول من أيار في مواجهة حكومة وأجهزة أمن حزب الدعوة (أو) دور قيادة عمليات بغداد كوجه گباحة 568

بدلاً عن المقدمة

رسالة مفتوحة إلى سماحة السيد عمار الحكيم

الأخ الفاضل سماحة السيد عمار الحكيم المحترم / رئيس المجلس الإسلامي الأعلى العراقي – بغداد

تحية واحتراماً

أتابع باستمرار نشاط حزبكم السياسي. وبسبب هذه المتابعة المستمرة وجهت لوالدكم المرحوم سماحة السيد عبد العزيز الحكيم رسالة خاصة حول فيدرالية الجنوب ورأيي بها في تلك الفترة العصيبة من الصراع الطائفي المقيت وعواقبه في العراق.
واليوم أتوجه برسالتي هذه لجنابكم بشأن قضية أخرى أرجو أن تنال اهتمامكم واهتمام حزبكم والمؤيدين له في العراق وكذلك كافة المهتمين بالشأن العراقي وأحزابه السياسية, خاصة وقد لمست تحولاً إيجابياً في بعض مواقفكم التي فيها رؤية شبابية لعدد من القضايا المهمة من جانب, وموقف الأستاذ عادل عبد المهدي في التخلي عن منصب نائب رئيس الجمهورية.

منذ تأسيس حزبكم في الربع الأخير من عام 1982 عملتم ضد النظام العراقي وناضلتم مع بقية القوى السياسية العراقية لإسقاط الدكتاتورية بهدف الخلاص منها, كما شكلتم الوحدات الأنصارية التي شاركت مع بقية القوى الوطنية المسلحة ضد النظام الدموي في العراق.
إن خلاص الشعب العراقي من نظام استبدادي شوفيني وطائفي مقيت فتح الأبواب لإقامة نظام وطني وديمقراطي مناهض للاستبداد والشوفينية والتمييز الديني والمذهبي وتأمين الحريات العامة وحقوق الإنسان في بلد لم يهنأ شعبه عقوداً طويلة.
ومنذ سقوط الدكتاتورية والدكتاتور في العام 2003 شارك حزبكم بعضوية المجلس الانتقالي وفي كافة الحكومات التي تشكلت منذ أول حكومة عراقية حتى الآن وتحملتم مع بقية القوى المشاركة في الحكم مسؤولية إدارة شؤون البلاد. كما شاركتم في تشكيل البيت العراقي ومن ثم الائتلاف العراقي وأخيراً التحالف الوطني العراقي. وأنتم أدرى بما جرى ويجري في العراق منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر. واليوم يواجه الشعب العراقي مجموعة كبيرة من المشكلات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المتراكمة والمتفاقمة التي يئن تحت وطأتها الموطنات والموطنون في البلاد, وخاصة الفئات الفقيرة والمسحوقة والتي تعيش على هامش الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتواجه بشكل خاص مصاعب التلوث والظروف البيئية المعقدة.
وتبدو في الأفق بوادر لا تخفى على حس وعين وخبرة الإنسان العراقي, بوادر السلوك الفردي الذي سرعان ما يتحول إلى سلوك استبدادي مشين يعرض البلاد إلى مخاطر جديدة, كما نعيشها اليوم في صراع بين الحكومة الاتحادية والمحافظات وكذلك بينها وبين الإقليم. وليس عبثاً أن نشهد تحركات شبابية وشعبية في العراق وجدت صدى لها في خطبكم الأخيرة على نحو خاص وتشخيصكم لأسبابها.

إن العراق بلد متعدد القوميات والديانات والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية. وهو أمر إيجابي إذا ما توفرت مستلزمات إدارة دفة البلاد بصورة حكيمة وعقلانية وبعيداً عن التمييز والتهميش والإقصاء.

وحين تؤس جماعات سياسية أحزاباً سياسية على أساس ديني ومذهبي, فإن ذلك يعني وبالضرورة دفاعها عن هذه المجموعة البشرية التي عانت من تمييز وتهميش مثلاً. وهذا يعني إنها تعمل على وفق قاعدة تقود إلى التمييز أيضاً إزاء أتباع الديانات والمذاهب الدينية الأخرى, مما يقود إلى التنصل من مبدأ المواطنة على مبدأ الهويات الثانوية المتعددة التي تقود بدورها على صراعات وعواقب ليست إيجابية. إن الخلاص من حكم عمل على أساس التمييز بين الطوائف يفترض أن لا يقود على نشوء نظام سياسي يمارس التمييز بين الطوائف, وهو ما نعيشه اليوم في العراق والذي قاد ويقود إلى ما نحن عليه الآن في البلاد.

إن حزبكم السياسي نشا على وفق قاعدة الخلاص من الدكتاتورية التي أذلت الشعب العراقي كله ومارست التمييز والاضطهاد والقمع والتشريد ضد الشيعة والكُرد على سبيل المثال لا الحصر, وهو في واقع الحال يعمل في مناطق معينة من العراق وليس في كل العراق. وسبب ذلك يكمن في الجانب المذهبي الشيعي الذي يتبناه حزبكم, أي حيث وجد أناس يؤمنون بالمذهب الإسلامي الشيعي ويرغبون بالعمل في حزبكم على أسس مذهبية شيعية. أنتم في العراق تعيشون الصراع الدائر بين الأحزاب السياسية الحاكمة الذي انتقل, وبهذا القدر أو ذاك, إلى المجتمع. وهو بهذا يحمل مخاطر جمة على وحدة المجتمع العراقي ومستقبله, إذ أن من يعتبر نفسه ممثلاً لهذه الطائفة أو تلك في هذا التحالف الحكومي يسعى إلى تأمين مصالح طائفته أو قوميته بعيداً عن تحقيق التناغم والانسجام بين مصالح أتباع كل الديانات والمذاهب والقوميات, أي مصالح كل الشعب أو الغالبية العظمى منه. أنتم في العراق تعيشون الفساد والإرهاب, وهما وجهان لعملة واحدة, والمجتمع يعاني الأمرين من هاتين الظاهرتين الطاغيتين, إنه يعاني من الحكم القائم غير الصالح. ولا شك في أنكم تشاركون هذا الحكم المسؤولية, شئتم ذلك أم أبيتم بحكم وجودكم فيه وفي التحالف الحاكم عموماً.

واشعر بأن سماحتكم وحزبكم لا بد وأنكم تفكرون بهذا الأمر ملياً وتسعون لإيجاد الحلول التي ترونها مناسبة لمعالجة الواقع غير الصحي القائم وإنقاذ المجتمع من الموت اليومي والنهب اليومي ..الخ.

لهذا اقترح عليكم وعلى حزبكم أن تضعوا ضمن الحلول التي تشغلكم الأفكار التالية: أن يعلن حزبكم التزامه الكامل بالنقاط التالية:

1. العمل من أجل إقامة مجتمع مدني ويأخذ بمبدأ الهوية الوطنية العراقية, أي مبدأ المواطنة العراقية الحرة والمتساوية.

2. يرفض التمييز بين أتباع الديانات والمذاهب الدينية.

3. يقبل في عضوية الحزب أتباع المذاهب الإسلامية الموجودة في العراق.
4. رفض حزبكم لقاعدة ربط الدين بالدولة واعتماده قاعدة "الدين لله والوطن للجميع".
5. يعمل باستقلالية عالية في سبيل الدفاع عن مصالح كل الشعب العراقي دون استثناء.

في إحدى الخطب التي ألقاها الشهيد المرحوم سماحة السيد محمد باقر الحكيم قبل اغتياله الجبان مع مجموعة كبيرة من أبناء الشعب, أشار إلى أهمية إقامة المجتمع المدني في العراق, إذ أدرك في حينها المخاطر الجمة للهويات الطائفية وسيادة الحكم القائم على أساس الطوائف والمحاصصة الطائفية في الحكم. ولكنه لم يمهل لتوضيح فكرته أو تطويرها, وحبذا لو توليتم هذا الأمر.

من هنا يلخص مقترحي بتبني حزبكم لمبدأ إقامة المجتمع المدني الديمقراطي وقاعدة المواطنة الحرة والمتساوية لأبناء وبنات الوطن الواحد بغض النظر عن الدين أو المذهب, إذ هما السبيل الوحيد لتقدم حزبكم وتحقيق نتائج إيجابية.
لم يستطع السيد نوري المالكي, رئيس الوزراء منذ أكثر من ست سنوات تحقيق نتائج إيجابية لحزبه وقامته, إلا حينما أعلن عن قائمة دولة القانون, ولكنه نكث بهذا العهد كما أرى, وبالتالي سيعيش عواقب ذلك.

أتمنى أن تناقشوا هذه الفكرة, وهي لا تعزلكم عن أتباع المذهب الشيعي ولا عن المذهب ذاته, ولكنها ستفتح الطريق أمام عقلانية في تشكيل الأحزاب وحكمة مطلوبة في ممارسة السياسة في العراق ورؤية تتناسب مع شبابيتكم في قيادة "المجلس الإسلامي الأعلى العراقي". عندها سيجد الناس في العراق حزباً غير طائفي ويدافع عن جميع الطوائف وأتباع جميع الأديان كمواطنات ومواطنين لا غير.

أتمنى عليكم أن تناقشوا النهج المقترح برؤية جادة وصادقة بخلاف ما حصل مع حزب الدعوة الإسلامية ورئيسه السيد نوري المالكي.

أتمنى لكم الصحة الموفورة والسلامة وللشعب العراقي بكل قومياته وأتباع دياناته ومذاهبه واتجاهاته الفكرية الإنسانية الحياة الحرة والكريمة والسلامة.
مع خالص المودة والتقدير.

كاظم حبيب برلين في 2011/11/16

جواب سماحة السيد عمار الحكيم

عمار الحكيم

الاستاذ والاخ الكريم كاظم حبيب.. نقدر اهتمامكم وحرصكم ونحي روحكم الوطنية العالية.. شكرا لارائكم ومقترحاتكم القيمة، وسنعمل في المجلس الاعلى على مناقشتها وتلبية كل ما يقدم لاهلنا وشعبنا من خير ومنفعة.

حياكم الله

جواب كاظم حبيب

أخي الكريم سماحة السيد عمار الحكيم المحترم

تحية ودٍ واحترام

يسعدني جوابكم وأرجو لكم مناقشة غنية بأمل أن تتوصلوا لما فيه خدمة هذا الشعب الجريح بكل فئاته الاجتماعية وأتباع أديانه وقومياته. أرجو لكم شخصياً الموفقية والنجاح في ما تسعون إليه. وبانتظار نتائج مناقشاتكم اتمنى لكم أطيب التمنيات راجياً لكم الصحة والسلامة والعمر المديد.

كاظم حبيب

ملاحظة : نشرت الرسائل المتبادلة على صفحات الفيسبوك والحوار المتمدن وصوت العراق والجيران وغيرها من الماقع. ك. حبيب

كيف يفترض أن نتعامل مع فتوى آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري ؟

في العاشر من ربيع الثاني 1424 هجرية المصادف الخامس عشر من حزيران/يونيو 203 ميلادية أصدر آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري فتوى موجهة إلى الشعب العراقي حول الموقف من بعثيي النظام السابق في العراق ومن المواصلين لنشاطهم بعد سقوط النظام, حيث وزعهم على النحو التالي:

"الأول: كثرة من الناس كانوا قد انتموا إلى الحزب حرصاً على لقمة العيش، أو طلباً للسلامة في الحياة رغم خسة العيش والحياة تحت قيادة صدام ولم ينهمكوا في الإجرام ضد الأمة العراقية.

الثاني: المجرمون الذين انهمكوا في الإجرام سواء عن طريق القتل المباشر، أو التعذيب، أو السعي في إبادة المؤمنين برفع التقارير ضدهم الموجبة لقتلهم، أو سجنهم وتعذيبهم، أو تشريدهم وما إلى ذلك.

الثالث: أولئك الصداميون الذين بدأوا يعيدون تنظيمهم ولو باسم آخر بأمل عودة صدام لو أمكن، أو بأمل السيطرة على رقابنا مرة أخرى ولو في غياب صدام لو لم يمكن رجوعه.

الرابع: أولئك المنتمون إلى الحزب الذين بدأوا يحتلون مرة أخرى مكان الصدارة في العراق بوجه آخر.

الخامس: أولئك الذين بدأوا يعملون لتخريب حياة الناس بمثل قطع أسلاك الكهرباء، أو تهديم البيوت، أو القتل، أو خلق الفتن والمحن، أو ما إلى ذلك.

والأقسام الأربعة الأخيرة كلها مصاديق بارزة لمحاربة الله ورسوله وللإفساد في الأرض، وقد قال تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقتلوا أو يصلّبوا أو تقطّع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم).

وعليه فإنّ القسم الأول يتركون ولا يتعرض لهم بشيء، والأقسام الأربعة الأخرى يعتبرون مهدوري الدم كي ينسدّ باب فسادهم وإفسادهم وتهديمهم وتخريبهم وتبوء محاولة إرجاع صدام

مرة أخرى أو الهيمنة من قبلهم على مقدرات البلاد بالفشل". [مقتطف من نص الفتوى المنشورة في أكثر من موقع في الإنترنيت].

اعتاد علماء الدين من أصحاب الاجتهاد المتقدم والناضج أن يعطوا اجتهادهم حول مشكلات يواجهها الرجال والنساء يراد لها الحلول التي تنسجم مع ما ورد في القرآن والسنة أو ما تراكم من اجتهادات وحلول في الشريعة أو ما يراه مناسباً وفق فهمهم للمشكلات وظروفها وخبرتهم وتجاربهم وعلمهم, ومثل هذه الفتوى تسري على أولئك الذين يقلدون هذا العالم الديني أو ذاك, وهي ليست ملزمة من حيث المبدأ لجميع المسلمين. إذ أن باب الاجتهاد مفتوح لعلماء الدين والاختلاف بينهم كان وما يزال قائماً. وفي ضوء هذا الاختلاف أو التباين في الاجتهاد والتفسير لآيات القرآن أو أحاديث محمد بن عبد الله أو زاوية الرؤيا لمختلف القضايا والمصالح, إضافة إلى الظروف المحيطة بالمجتهد, هي التي قادت إلى ظهور أكثر من مذهب في الإسلام, وهي ظاهرة إيجابية في مسائل الدين والدنيا الخاصة بالإنسان الفرد أو الجماعات أو المجتمع. شريطة أن لا يتحول الاختلاف في المذاهب إلى رؤية طائفية ضيقة وتمييز بين البشر بسبب رؤيتهم وقناعاتهم المتباينة للأمور. وهنا يبرز الفارق الأساسي بين صواب وإيجابية التعدد في المذاهب من جهة, وخطر تحوله إلى طائفية مقيتة وتمييز يلحق أضراراً بالأفراد والمجتمع من جهة أخرى. وغالباً ما تعرض المسلمون إلى مشاحنات بين أتباع المذاهب المختلفة أججها غالبية الحكام وبعض رجال الدين الطائفيين المتعصبين لدى مختلف المذاهب. وباب الاجتهاد لا يقتصر على علماء الدين المسلمين, بل شمل جميع الأديان, السماوية منها أو غير السماوية, حيث نجده في الديانات اليهودية والمسيحية ووفي الإسلام والبوذية والهندوسية ...الخ.

وغالباً ما رفض علماء الدين المسلمين أن يعطوا فتاوى تكفر هذه المجموعة من البشر أو تلك أو هذا الفرد أو ذاك, رغم الضغوط التي مورست عليهم من قبل الحكام أو من قبل جماعات متنفذة ومتعصبة, وكان هاجسهم في محله, إذ أن بعض الظن أثم, وخاصة في مجال الاجتهاد حول قضايا تعتمد على ما في دواخل الإنسان وليس على مظهره أو سلوكه الظاهر, إذ يصعب على العالم الديني وعلى غيره من البشر الولوج إلى دواخل الإنسان ومعرفة أساس ووجهة تفكيره وسبب تصرفه. وعبر المصريون بصواب حين قالوا بأن الإنسان عوالم وليس عالماً واحداً. واحترم هؤلاء العلماء مكانتهم العلمية الدينية وابتعدوا عن احتمال نشوب فتنة يروح ضحيتها كثرة من الناس دون وجه حق, خاصة إذا كانت الفتوى تمس مجموعة كبيرة من الناس أو مجتمعاً بأكمله. وفي فترات الحكم العثماني أو الدولة الفارسية أو حتى في العراق وفي فترات مختلفة صدرت, وتحت ضغط السلاطين والحكام وتأثيرات أخرى فتاوى عن شيوخ

الإسلام ورجال الدين تسببت في مشكلات كبيرة وأحقاد وضغائن, أو راح ضحيتها كثرة من النساء والرجال والأطفال الأبرياء. وما تزال في ذاكرة التاريخ الفتوى التي أصدرها شيخ الإسلام في الأستانة ضد الأيزيديين في العراق وتركيا وسوريا وقادت إلى مجاز دموية راح ضحيتها الكثير من الناس الأبرياء, على سبيل المثال لا الحصر.

والفتوى, كما هو معروف, لها أسسها وقواعدها الضابطة بحيث لا تقود إلى عواقب لا يقصدها المجتهد, ومنها سيادة الفوضى والتجاوز على القوانين السارية والاعتداء على حياة الناس الأبرياء أو تقود إلى تأجيج روح الانتقام والثأر عند الناس, بل يفترض فيها أن تدعو إلى معالجة الأمور بالحكمة والتسامح والرؤية الواقعية للأحداث ووفق الظروف الزمانية والمكانية, ومنها جاء القول الشهير للنبي محمد بن عبد الله "أنتم أعرف بأمور دنياكم".

والفتوى التي أصدرها آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري تبعث على الدهشة والحيرة والاستغراب في آن واحد. فمع الاتفاق مع السيد الحائري على أن البعثيين ينقسمون إلى قسمين من حيث المبدأ, بل وأكثر من ذلك بالنسبة لأولئك الذين كانوا أعضاء أو أنصار في حزب البعث قبل سقوط النظام. إذ كان البعض منهم قد أصبح عضوا بسبب عقلية انتهازية ورغبة في تحين الفرص والصعود على أكتاف الآخرين, والبعض الآخر بسبب ضعف في نفسه أمام المال والجاه والنفوذ, والبعض الثالث بسبب خوف من مصير غامض يطارده ويطارد أفراد عائلته عند عدم انتسابه لحزب البعث الحاكم, كما أن هناك من تغلغل في صفوف البعث بأمل الحصول على معلومات لطرف ثالث ...الخ. كما أن هناك جماعات غير قليلة من الشباب الذين لم يعرفوا من الحياة وتجاربها شيئاً حول حزب البعث في العراق وانخرطوا في الحزب بهدف الحصول على مقعه دراسي للدراسة في كليات معينة أو الحصول على زمالة دراسية ...الخ. وهناك البعض الآخر الذي ولج حزب البعث بنية حسنة وإيمان بالقضايا القومية, ومنها قضية فلسطين, ولكنه لم يستطع مواجهة التغييرات التي حصلت في حزبه أو تحديها, وبالتالي أجبر على البقاء تحت ظروف وعوامل كثيرة أو أنه هجر هذا الحزب أخيراً.

ولكن هناك أعضاء من الحزب من قاد هذا النظام وأصدر الأوامر ولعب دوراً في التحول إلى سلطة سياسية فاشية وعنصرية دموية عشنا تحت وطأتها عقوداً عجافاً ومريرة وأرسلت في خلالها إلى طاحونة الموت مئات الآلاف من العراقيات والعراقيين. وهناك من كان أداة طيعة بيد هذا النظام نفذ ما أمُر به بأساليب مختلفة وتحت ظروف مختلفة.

إن المصائب والكوارث التي نظمها وتسبب بها النظام الدكتاتوري وحلت بالعراقيات والعراقية, بالمجتمع بأسره, كانت كبيرة شملت الجميع, وأن كانت قد تركزت في كردستان العراق وفي جنوب العراق والفرات الأوسط ولكنها لم تكن قليلة في المناطق الأخرى من العراق ومنها الأنبار

وصلاح الدين وديالى والموصل ...الخ. وكانت حصة علماء الدين الشيعة من القمع والتعذيب والقتل غير قليلة وقاسية حقاً. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه علينا جميعاً هو: كيف يفترض فينا أن نتعامل مع هذه الحقيقة؟ وكيف تعامل معها قادة حركة التحرر الوطني للشعب الكردي الذين عانوا الأمرين من الحكام العراقيين العرب في السنوات الثمانين المنصرمة, ولكن على نحو خاص خلال العقود الثلاثة الأخيرة؟ وهل يحق لنا أن نترك لروح الانتقام أن تنال من حكمتنا لتحرق الأخضر واليابس أم علينا التمييز بعناية كبيرة بين الأشخاص والحلات المختلفة, وأن نسير على خطى قادة جمهورية جنوب أفريقيا, وخاصة مانديلا, في معالجة مشكلة جلادي وضحايا التمييز العنصري هناك؟ هل يحق لعالم ديني من الناحية الدينية والإنسانية أن يصدر فتوى يقرر بموجبها هدر دم جميع أولئك البشر الذين كانوا قادة وأعضاء وجلاوزة وجلادين في فتوى واحدة ودون تمييز بينهم أولاً؟ وهل يمكن أو يحق لعالم ديني, مهما عظم شأنه وعلت مكانته الدينية, أن يصدر مثل هذا الحكم العام والشامل والمطلق دون العود التفصيلية إلى حيثيات التهم الضرورية لإصدار الفتوى أو الحكم بكل واحدة منها وليس بالجميع وبالمطلق؟ وهل يحق لعالم ديني مهما عظم شأنه بين المسلمين أن يصدر فتوى تمنح مقلديه, والله أعلم بعددهم وسواء أكانوا من الرجال أم النساء, حق قتل عشرات الآلاف من الناس دون تأمين محاكمات قانونية والاستماع إلى شهود, أو حتى بعيداً عن أحكام القرآن والسنة والشريعة التي تستوجب الشهود, حيث لا يحكم على الناس بالشبهات فقط أو الاتهامات دون منح المتهمين فرصة وحق الدفاع عن أنفسهم؟ قرأت الفتوى التي أصدرها آية الله العظمى السيد كاظم الحسني الحائري بعناية كبيرة وعدة مرات, ووجهت رسالة إلى علماء الدين أسألهم فيها عن أصول وظروف إصدار الفتاوى في الإسلام وفي المذاهب المختلفة, رغم معرفتي بها بشكل عام ولدي مكتبة عامرة بقضايا الاجتهاد في الإسلام والعلوم الإسلامية. لهذا وجدت أن هذه الفتوى لا تدعو إلى الدهشة والحيرة والاستغراب فحسب, بل تدعو إلى القلق الكبير وضرورة التحري عن الأسباب أو العوامل الحقيقية الكامنة وراء إصدار مثل هذه الفتوى العمة والمطلقة! فهي تحكم بالإعدام وبجرة قلم على كل البعثيين الذي كانوا أو ما زالوا في:

- قيادة البعث دون استثناء ودون معرفة بمواقفهم الفعلية. وهي لا تقتصر على القيادة العليا, بل كل القيادات.
- كل الذين عملوا في أجهزة الأمن العامة والمخابرات والاستخبارات والأجهزة الخاصة ...الخ.
- كل الذين كانوا مدراء للسجون السياسية أو الذين قاموا بعمليات الإعدام أو التعذيب.
- كل الذين كتبوا تقارير عن أشخاص أدت بدورها إلى اعتقال أو تعذيب أو قتل هؤلاء

الأشخاص.

• كل الذين انخرطوا حالياً في النشاط المعادي للوضع الجديد دون التمييز بين أفعالهم وما يقومون به من أفعال في الوقت الحاضر, إذ أنها تبدأ بكل من قطع سلكاً كهربائياً أو خرب بيتاً أو قتل نفساً.

• كل البعثيين الحزبين الذين توظفهم سلطة الاحتلال ويحتلون مكان الصدارة لأي سبب كان دون معرفة الأسباب التي أدت إلى مثل هذا التوظيف ودون العودة إلى المسؤولين الذين عينوهم أو حتى دون العودة إلى سجل أفعالهم.

أي أن المفتي قد وضع نفسه في هذه الفتوى حاكماً وقاضياً في البلاد, وليس هذا من حقه ولا من واجبه في بلد يفترض أن يسوده القانون بعد غياب طويل عن ممارسة القانون من جانب النظام السابق. فهل بهذه الفتوى نعود إلى استبدال استبداد بعثي فاشي باستبداد من نوع آخر يقوم على الفتاوى؟ إن هذه الفتوى بصياغتها ومضمونها يفترض أن تدفعنا للتفكير بكل جدية وحرص ومسؤولية حول ما يسعى إليه البعض من علماء الدين بفتاويهم, بغض النظر عن حسن نواياهم, إذ يمكن أن تصدر غداً فتوى أخرى من نفس عالم الدين أو من غيره بهدر دم مجموعات أخرى لأسباب أخرى.

ماذا يعني احتمال تنفيذ هذه الفتوى من قبل مقلدي آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري؟

إنها تعني باختصار شديد, وبالارتباط مع طبيعة الفتوى العامة والمفتوحة على أوسع مشهد (بانوراما) ممكن للقتل في العراق, بعد مشهد قتلى النظام السابق, لتشمل أولئك الذين يفترض هدر دمهم من قبل المسلمين في العراق, ما يلي:

• تجوال العشرات والمئات أو الألوف من مقلدي السيد الحائري وهم يحملون تحت ملابسهم السيوف والقامات والخناجر والمسدسات ليوجهوها إلى رأس وصدر من يعتقدون أنه كان ضمن هذه القائمة الطويلة التي أشار إليها السيد الحائري في فتواه.

• سيتحول العراق إلى ساحة حرب حيث ستتدحرج الرؤوس المقطوعة وتسيل الدماء في شوارع العراق, إن قرر هؤلاء السادة تنفيذ مضمون فتوى السيد الحائري.

• ستقع أعمال انتقام يقوم بها كل من تعرض للسجن والإهانة والاغتصاب والتعذيب دون أن يعود إلى المحاكم ليقاضي المتهم بارتكاب تلك الجرائم.

• وسيختلط الحابل بالنابل وستعم الفوضى والفتنة في كل مكان وستبدأ عمليات الانتقام والقتل المتبادل.

وسيتحول العراق إلى ساحة حرب أهلية لا مثيل لها. وسيموت الكثير من البشر البريء. فهل

إلى هذا يدعو السيد الحائري؟

لا أظن ذلك, وبعض الظن أثم! ولكن هل يحق لنا أن نحكم على ما يبتغيه أو ما نظن بما يريده السيد الحائري, أم علينا أن نحكم على ما خطه بيديه وأصدره للناس كفتوى لتكون قاعدة يلزم بها مقلديه على إتباعها وتنفيذ محتواها بغض النظر عن العواقب المحتملة التي ستنشأ عن تنفيذ تلك الفتوى.

في الإسلام يا سيدي الفاضل, قواعد معينة في إصدار الفتوى أنتم أدرى بها مني, وأملي أن تعيدوا النظر بما أصدرتم إن كانت الفتوى صادرة عنكم حقاً, وأملي أن يعود علماء الدين إلى صاحبهم ليحاوروه على فتواه بأمل أن يساعدوه لكي يعيد النظر بها, وهو ما يزال على قيد الحياة, أطال الله في عمره, ويسحبها قبل أن تسجل عليه وعلى من لا ينتقده أو يرفض فتواه, وتكون سابقة خطيرة في الاجتهاد غير المسؤول.

ما أزال أتمنى أن تكون هذه الفتوى غير صحيحة ودخيلة على السيد الحائري وسجلت باسمه للإساءة إليه. إذ لم يتسن لنا التيقن من صحتها حتى الآن. ونتمنى عليه أحد أمرين:

1. أن يكذبها إن كانت منسوبة إليه خطأ, أو
2. أن يسحبها إن كانت صادرة عنه حقاً.

حسب علمي, وأنا متتبع جيد للفتاوى في الإسلام وقضايا الاجتهاد, لم تصدر عن عالم ديني يحمل مثل هذه المنزلة أو حتى أقل منزلة علمية دينية منه فتوى بمثل هذا الحكم العام والمطلق الذي لا يرى في الحياة غير الليل والنهار, غير الأسود والأبيض ولا يرى عشرات الألوان الأخرى بينهما.

من سيستفيد من هذه الفتوى؟

إن المستفيد الأول سيكون أعداء الإسلام الذين يروجون لصدام الحضارات أو لصدام الأديان بدلاً من الحوار في ما بينها, والإشارة إلى تجاوزها الفعلي على حقوق الإنسان والشرعية الدولية والقوانين العامة. كما أن البعثيين سيستفيدون منها لإثارة العطف عليهم بسبب الظلم الذي سيلحق بالكثيرين منهم نتيجة احتمال قتلهم دون محاكمات قانونية. إذ أن هذه الفتوى يمكن أن تتحول إلى أداة لتجريم من أصدرها ومن يجرأ على تنفيذها, وستعم الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم على مثل هذه الفتوى التي تبتعد كلية عن كل القواعد الدينية والإنسانية ولا تمت إلى القرن الحادي والعشرين بصلة, بل تذكرنا بأحكام السلاطين وشيوخ الإسلام في الدولة العثمانية القرقوشية والحكام القرقوشيين وغيرهم من الظلاميين.

إن من حقنا أن نطالب باعتقال أولئك الذين تسببوا في مصائب العراق وفي شن الحروب وفي قتل الناس الأبرياء في السجون والمعتقلات وفي البيوت والشوارع وفي بيوت الله أو الذين

اغتصبوا النساء والرجال أو الذين رفعوا التقارير لإلحاق الأذى بالآخرين ... وتقديمهم للمحاكمة ليتلقوا الحكم العادل لما اقترفوه من جنايات وجرائم مختلفة. ويفترض أن تتوفر للمعتقلين كل ما كنا نطالب به لأنفسنا عندما كنا تحت رحمة النظام الدكتاتوري السابق, أي أن تتوفر لهم ما يلي:

- اعتقالهم ووضعهم في مواقف تتسم بالحد المناسب من صيانة الكرامة الإنسانية وتوفير الطعام المناسب لهم.
- عدم تعريضهم للتعذيب لانتزاع الاعترافات منهم بالقوة والتهديد أو تعريض عوائلهم إلى المطاردة والمحاربة بالرزق أو التعذيب, والابتعاد كلية عن أخذ البريء من الأقارب بجريرة المذنب.
- تأمين إمكانية الدفاع عن المتهمين بكل حرية وتوفير المحامين لهم, فالمتهم يبقى بريئاً حتى تثبت إدانته.
- إعلام عوائلهم بمكان توقيف المعتقلين والسماح للموقوفين بمقابلة عوائلهم.
- إلغاء عقوبة الإعدام من القانون العراقي وتحريم التعذيب ومحاسبة ومعاقبة ممارسيه.
- رفض القبول بمثل هذه الفتاوى التي تقود إلى مشكلات جديدة وكبيرة ولا تحل مشكلة فعلية.

إن مهمة المحقق العادل هو احترام حقوق الإنسان وكرامته بالدرجة الأولى, وإلا سنصبح تماماً كما كان عليه صدام حسين وجلاوزته. إننا نريد أن نبني مجتمعاً مدنياً حراً, ديمقراطياً, دستورياً حديثاً وعلمانياً يحترم الإنسان ويحترم الأديان كلها دون استثناء ويهيئ لها حرية العبادة وممارسة الطقوس, ولكنه يفصل تماماً بين الدين والدولة. إن مهمتنا كبشر ليس فرض وممارسة العقوبة, في حالة ارتكاب الآخرين أخطاء وجرائم من أي نوع كان, فحسب, بل المحاسبة العادلة ووفق أسس المجتمع المدني وإعادة تربية الإنسان المرتكب للخطأ أو فاعل الجريمة.

إن ما تقدمه لنا هذه الفتوى تعتبر بحد ذاتها مسألة يجب أن يحاسب عليها قائلها, إذ أصدر حكماً بقتل عشرات الآلاف من البشر دون أن يمنحهم الحق في الدفاع عن أنفسهم, وبها يثير الفوضى والفتنة بين الناس. إنه الاستبداد بعينه!

إن بين البعثيين الذين حكموا العراق كثرة من المتهمين بالإجرام البشع وإبادة الجنس البشري, كما حصل في حلبجة ومجازر الأنفال في كردستان العراق أو الذين قتلوا علماء الدين وأفراد عوائلهم أو الذين قتلوا العراقيين بغير حق ومنهم الأكراد الفيلية وعرب الجنوب ومناضلي الانتفاضة, وعلينا تقديمهم لمحاكمات عادلة وقانونية وتتوفر فيها كل متطلبات الشرعية والمسؤولية. أتمنى وأرجو أن لا تكون هذه الفتوى صحيحة, إذ أني ما زلت أشك حتى الآن في

صدورها عن آية الله العظمى السيد كاظم الحسيني الحائري, وهو ما أتمناه أيضاً. أرجو له الصحة والعمر المديد.

برلين في 2003/06/28

الصراع الطائفي محاولة مقيتة لتشويه وجهة الصراع الحقيقي في العراق!

تُبذل في هذه المرحلة الحرجة من حياة الشعب العراقي محاولات كريهة, جادة ومكثفة تهدف إلى إثارة مشكلات اجتماعية وخلق الصراعات والنزاعات حولها ودفع الأمور بالبلاد نحو وجهة خاطئة ومشوهة لا يتحملها المجتمع بأوضاعه وتوتراته العصبية والنفسية والصحية الراهنة. وأن استمرت هذه المحاولات ونجحت نسبياً في ما تهدف إليه, فستكون لها عواقب وخيمة على الشعب العراقي وعلى مستقبل البلاد الديمقراطي والمنطقة. لهذا يفترض مواصلة التحري والكشف عنها وفضح نوايا منظميها والتصدي لمروجي الفتن والصراعات الدامية المحتملة في البلاد. ن المعلومات المتوفر التي تعبر عنها تصريحات ومؤتمرات ونشاطات مختلف القوى السياسية في العراق وخارجه, وخاصة في الدول المجاورة ليس بالضرورة من قبل حكوماتها, إلى أن مثل هذه المحاولات تبذل من عدة قوى فكرية وسياسية وعقائدية تعاني من اختلالات كبيرة وبعيدة كل البعد عن العصر الراهن وعن فهم الواقع والمتغيرات الجارية في العالم, إضافة إلى إنها يتعذر عليها التعرف السليم على ما يحتاجه الشعب لتطوير البلاد بعد أن تحرر من عبودية الدكتاتورية.

نشير في أدناه إلى تلك القوى التي تشكل اليوم وغداً خطراً كبيراً على وحدة نضال الشعب

العراقي وعلى المجتمع المدني الديمقراطي الذي يسعى إلى إقامته:

1. بقايا غير قليلة من قوى نظام صدام حسين المنهارة والتي تنظم اليوم عمليات تخريبية واسعة ضد المنشآت العراقية وضد قوات الاحتلال, ولكنها في الوقت نفسه تسعى إلى تطوير علاقات خاصة بقوى إسلامية متشددة تنحدر من أصول مذهبية وهابية. وتحاول أن تلعب بشكل غير مباشر على الوتر الطائفي وتركز جهودها في العمل من أجل تعبئة الجماهير من أتباع المذهب السني في مناطق غربي بغداد أو إرسال بعض عناصرها إلى مناطق أخرى لأغراض إثارة الفتن والتخريب.

2. بعض القوى القومية اليمينية الشوفينية المتطرفة التي تتشكل من عناصر قومية وبعثية وإسلامية متشددة تتباكى على المشروع القومي الصدامي الاستبدادي المقيت في العراق, والتي تدعي خشيتها على وحدة القطر العراقي من الوقوع تحت هيمنة الشيعة الشعوبية التي لا تريد التقدم والازدهار للأمة العربية!كما تدعي خشيتها على وحدة العراق من الشعب الكردي الذي تدعي أنه يريد الانفصال رغم تأكيدات القوى أسياسية الكردية بعدم وجود مثل هذا الهدف. وهكذا فهي تروج وبشكل غير مباشر لوجهة معينة في الصراع في العراق, وجهة طائفية غير مباشرة تشوه حقيقة الموقف في العراق أولاً, وتشوه حقيقة الموقف القومي ثانياً, وبالتالي فهي مستعدة للعمل مع كل القوى التي تريد استعادة السلطة السياسية في البلاد.

3. تنظيم القاعدة الذي يسعى إلى التحرك في العراق متخذاً منه مركزاً جديداً لمواجهة الولايات المتحدة وإجبارها على التراجع في العراق وأفغانستان. وقوى تنظيم القاعدة تتحرك صوب العراق من بلدان مجاورة, وخاصة من السعودية وسوريا ولبنان والأردن وإيران. إلا أن تحركها لا يستهدف الأمريكان فحسب, بل وبقية المذاهب الإسلامية التي تختلف معها من مواقع المذهب الوهابي المتشدد والراديكالي. وهي تقوم بتنفيذ عمليات ضد أتباع المذهب الشيعي وعلماء المذهب المعتدلين باتجاه تأجيج الصراع وإشاعة الفوضى في البلاد. وهذه القوى تتشكل من عراقيين عرب وأكراد من جهة, ومن عرب قادمين إلى العراق من الدول العربية المجاورة. ومخاطر هذه الجماعة كبيرة لأنها, من حيث الجوهر لا تختلف عن جماعة صدام حسين, إذ أنها تتميز بالقسوة البالغة والاستعداد للقتل الجماعي والتدمير الشامل, وهي تعتبر هذا الأسلوب هو الطريق المناسب الذي يوصلها إلى السلطة.

4. جماعة السيد مقتدى الصدر ذات الاتجاهات المذهبية الطائفية المتشددة التي تسعى إلى فرض الفكر الديني المذهبي الواحد على الدولة والمجتمع وتحويل المواطنات والمواطنين من الأديان الأخرى إلى رعايا من أهل الذمة. وهي بذلك تسعى إلى جعل أتباع الأديان الأخرى رعايا من الدرجة الثانية والثالثة. ويبدو أن هذه الجماعة تعيش الماضي في الحاضر وتتمنى

استعادة الماضي, في حين أنها تدرك استحالة ذلك. ومع ذلك تبدو هذه الجماعة أنها مستعدة إلى استخدام كل الأساليب والأدوات لتحقيق ذلك. ويبرز سلوك هذه الجماعة الطائفي في مواقفها المناهضة لأتباع المذهب السني حيث تحسبهم جميعاً على النظام السابق, وكأن الجماهير الواسعة من أتباع المذهب السني لم تكن طيلة العقود المنصرمة عرضة لقسوة واضطهاد وقمع النظام الاستبدادي, بما في ذلك جماعات كبيرة من سكان المحافظات التي يقوم البعض من سكانها بعمليات عسكرية تخريبية. وما حدث في البصرة من تجاوزات على بعض مكاتب السنة يؤكد هذه الوجهة التي تدفع باتجاه طائفي خطر ومشوه. ورغم صواب الموقف العام الذي يتخذه السيد مقتدى الصدر من الوجود الأمريكي في العراق ومطالبته بالانسحاب, إلا أن هذا الموقف يدخل ضمن مفهوم "كلمة حق يراد بها باطل", إذ أنه يريد بها تعبئة الناس حوله ويدفع بالصراع وجهة خاطئة ويساهم في تفتيت القوى السياسية في هذه المرحلة الحرجة, خاصة وأن له مواقف لا تختلف عن مواقف الجماعات الإيرانية المحافظة إزاء المسألة الكردية, إذ لا يعاملون على أساس شعب كردي بل على أساس أن الجميع مسلمون وليس لهم الحق في حكم فيدرالي في دولة إسلامية يكون أساسها الرابطة الدينية وليست الرابطة القومية. وهو بذلك يشطب على دروس وعبر التجارب الحزينة والمليئة بالكوارث التي عاشها الشعب العراقي عموماً والشعب الكردي والأقليات القومية خصوصاً منذ بدء الاحتلال الإنكليزي للعراق عام 1917 حتى سقوط النظام الدموي في بغداد في نيسان/أبريل 2003.

5. بعض الأفراد الذين يقومون بعمليات فردية ضد قوات الاحتلال نتيجة سقوط أفراد من عوائلهم بنار القوات الأمريكية أو البريطانية عن طريق الخطأ أو بسبب الحملات المناهضة للعمليات التخريبية. وهي لا تدخل ضمن إطار تلك الجماعات ولكن يمكن أن تستغل من قبلهم في غير صالح استقرار الوضع, وتتحمل قوات الاحتلال تبعات تلك الأعمال غير المسؤولة.

إن المجموعات الفكرية والسياسية المتطرفة الأربعة السالفة الذكر, سواء اعتمدت الفكر القومي – البعثي أو الفكر الديني – المذهبي – الطائفي, هي التي, كما يبدو لي, تلعب اليوم أدواراً متباينة وذات أهداف مختلفة, ولكنها تلتقي وتشارك جميعها في تشكيل المليشيات شبه العسكرية, القادرة على اقتناء السلاح بسبب كثرة وجوده في العراق وبين السكان, كما أن تجارة السلاح في السوق السوداء رائجة تماماً, إضافة إلى إمكانية تهريب الأسلحة من إيران إلى العراق عبر الحدود الطويلة بين البلدين. إنها تقوم اليوم بإشاعة الفوضى والخراب والموت في كل مكان وتسعى إلى تفجير الصراعات الدموية على صعيد العراق كله. وعلينا أن ننتبه إلى إنها تريد إثارة المشكلات في المناطق التي يمكن أن تشتعل النزاعات فيها بسهول مثل كركوك.

أن أنها تعمد إلى الإساءة إلى الدين الإسلامي واتهام أفراد من قوات الاحتلال بذلك تماماً كما كانت تفعل في فترة حكم قاسم واتهام الشيوعيين بذلك, كما ورد عند السيد حسن العلوي في كتاباته عن فترة حكم قاسم.

إن قابلية هذه الجماعات على النمو والتكاثر كبيرة في المرحلة الراهنة, بسبب مجموعة من العوامل. نشير فيما يلي إلى أبرزها:

1. تراجع الوعي السياسي والاجتماعي في صفوف المجتمع العراقي, وخاصة في صفوف الفئات الكادحة والفقيرة من السكان بسبب الانغلاق الحقيقي الذي عاش فيه الشعب العراقي وغوص هذه الفئات العميق في الغيبيات واعتماد الشعوذة وأعمال السحر للخلاص من الواقع القائم وانتظار الفرج من المآسي التي كانت تعيش فيها, دون أن تكون قادرة على خوض النضال الفعلي للخلاص من أوضاعها البائسة.

2. الوجود الدائم لعلماء ورجال الدين الذين كانوا في احتكاك مع السكان رغم كل المصاعب التي كانت تواجههم ورغم اضطرار نسبة غير قليلة من المناضلين السياسيين المسلمين المعتدلين منهم ومجموعات من المتطرفين إلى مغادرة الوطن والعيش في الخارج أو العمل السري, في حين أجبرت القوى التقدمية والديمقراطية على الغوص العميق في السرية أو مغادرة الوطن أو الصعود إلى جبال كردستان والنضال من هناك, كما في حالة الشيوعيين العراقيين, إضافة إلى مناضلي الأحزاب الكردية الديمقراطية وبعض القوى السياسية الأخرى, مما قلل من دور وتأثير هذه القوى على الجماهير الواسعة, وبالتالي أصبحت الجماهير الواسعة عرضة لتأثير القوى المتطرفة من رجال الدين من أمثال السيد آية الله كاظم الحسيني الحائري والسيد مقتدى الصدر.

3. الاضطهاد الذي تعرضت له جمهرة واسعة جداً من أتباع المذهب الشيعي من قبل نظام الاستبداد, سواء تلك الجماعات التي فرضت عليها الهجرة قسراً أو التي زجت في السجون والمعتقلات, التي تقترب معاناتها من معاناة المعتقلين في المعتقلات النازية لليهود والنوربين والسلافيين والشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين والمسيحيين المناهضين للفاشية. وقد قتل في فترات مختلفة عشرات الألاف من بنات وأبناء العوائل الشيعية, مما يجعل الحقد كبيراً ويمكن أن يحول الضحية إلى جلاد في لحظة سريعة, وهو أمر بالغ الضرر ومرفوض قطعاً. وفي ما عدا ذلك فقد تعرض الشعب الكردي إلى مصائب لا حصر لها, ومنهم الأكراد الفيلية. والجماعة الأخيرة شيعية المذهب. كما تعرضت الأقليات القومية, التركمان والآشوريين والكلدان, إلى محن غير قليلة في ظل النظام السابق. ولا شك في أن البعض القليل من الجماعات الأخيرة مستعدة ذاتياً في أن تتحول في لحظة معينة من كونها ضحية حقاً إلى جلاد

لا يختلف كثيراً عن صدام حسين وعصابته. وفي هذا خطر كبير على المسيرة الديمقراطية للبلاد, في حين أن الأكثرية الكردية ترفض صيغة الانتقام والتحول من ضحية إلى جلاد.

تقع على عاتق القوى الديمقراطية العراقية بكل أطيافها مسؤولية كبيرة ومهمة ومعقدة ولكن لا مناص منها. فالقوى المشار إليها في أعلاه تريد دون أدنى ريب:

أ. إقامة نظام قومي شوفيني بوجهة طائفية مبطنة, ويتميز بالاستبداد السياسي والاضطهاد القومي والعنصرية البغيضة إزاء القوميات الأخرى. وقد ظهرت هذه النظم لأول مرة في العراق في انقلاب شباط/فبراير عام 1963 وانقلاب عام 1964 ثم في انقلاب 17-30 تموز/يوليو 1968 حتى سقوط النظام في التاسع من نيسان/أبريل 2003.

ب. وإما إقامة دولة دينية مذهبية طائفية متطرفة لا تختلف كثيراً عن الدولة القائمة حالياً في إيران والتي تريد العودة بنا مئات السنين إلى الوراء, دولة استبدادية ترفض الفكر والرأي الآخر, وترفض مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة, وتجدها دخيلة على مجتمعاتنا "الإسلامية", وهي بالتالي تضع العراق على طريق التخلف والخراب والصراع القومي والطائفي وعدم الاستقرار. والشيء المهم اللافت للانتباه أن الغالبية العظمى من الشعب العراقي, و86% من أتباع المذهب الشيعي, ترفض إقامة نظام "إسلامي" على الطريقة الإيرانية, وتفضل النظام السياسي الديمقراطي. وهي منبثقة في ذلك من تجربتها والتجارب المحيطة بها.

إن العراقيات والعراقيين أمام مرحلة معقدة من النضال الفكري والسياسي, خاصة وأن قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية ترتكب يومياً ما يكفي من الأخطاء التي تسمح لمثل هذه القوى بالنمو والتكاثر. ولا تريد الإدارة الأمريكية أن تفهم بأن العراق ومنذ ستة شهور يعيش في فراغ سياسي, فراغ السلطة, وفي أجواء الفوضى والعبثية, وأن سلطات الاحتلال لا يمكنها ولا يجوز لها أن تحل محل العراقيات والعراقيين في إدارة شؤون البلاد, وأن عليها أن تترك نهجها الراهن في ممارسة الهيمنة الكاملة على العراق ولا تسمح لدور سياسي واقتصادي وعسكري فعال في العراق لمجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة, بدلاً من أن تلعب دور الشرطي غير المرغوب به وتلحق بذلك أضراراً فادحة بالشعب العراقي كله. إن الولايات المتحدة الأمريكية متخبطة بين إستراتيجيتها الدولية وتكتيكاتها الفاشلة في العراق والتي ستجلب المزيد من عدد القتلى في صفوف الأمريكيين وزيادة الفوضى واتساع قاعدة المناوئين للوجود العسكري الأمريكي, إضافة إلى تزايد عدد القتلى بين صفوف المواطنات والمواطنين. إن إقامة دولة ديمقراطية فيدرالية وعلمانية في العراق لا يمكن أن تتم على أيدي

الأمريكيين وبالطريقة التي تمارسها حالياً بعيداً عن الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة بذلك وبعيداً عن القوى السياسية العراقية. فالطريقة التي تعالج بها الإدارة الأمريكية وسلطة الاحتلال الوضع في العراق تزيد من عدم ثقة العراقيات والعراقيين بالإدارة الأمريكية وبأهدافها في العراق وتساهم في تعقيد الوضع السياسي والاجتماعي والأمني.

إن وحدة القوى الديمقراطية العراقية, العربية منها والكردية وأوساط الأقليات القومية والمتنورين من علماء الدين والأوساط الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية العراقية, هي الضمانة الحقيقية لمنع تطور الأوضاع باتجاه دراماتيكي يقود إلى قيام أحد الاحتمالين اللذين أشرت إليهما في أعلاه والعواقب الوخيمة التي يمكن أن تلحق بالجميع. إن السياسة التي تمارسها الإدارة الأمريكية يمكن أن تتحول إلى مستنقع عميق ونتن للقوات الأمريكية ما لم تبادر إلى تغيير نهجها وأساليب عملها ومواقفها من الشعب وقواه السياسية الوطنية, ما لم تتعامل مع الواقع الجديد بأسلوب ونهج سياسيين.

إن على القوى الديمقراطية العراقية, بما في ذلك القوى الدينية المعتدلة, التي تلتزم بمبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان, أن تدرك بما لا يقبل الشك بأن عليها ممارسة الضغط السياسي بشدة واستمرارية على الإدارة الأمريكية وفق الاتجاهات التالية:

1. الموافقة على دور أكبر للأمم المتحدة في العراق ولقواها العسكرية بدلاً من الانفراد غير المرغوب به للقوات الأمريكية – البريطانية.
2. منح مجلس الحكم الانتقالي صلاحيات كاملة في نشاطه المتعدد الجوانب بعيداً عن التدخل الفظ في شؤون القوى السياسية العراقية, ومنح الحكومة العراقية المؤقتة التي تشكلت أخيراً, صلاحيات كاملة لتمارس واجباتها وكامل مهماتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأمين مستلزمات إنهاء فترة الانتقال وإنهاء الاحتلال.
3. وفي حالة عدم الموافقة على منح الصلاحيات المطلوبة يفترض أن يقدم المجلس بكامل أعضائه, وكذلك الحكومة المؤقتة, الاستقالة الجماعية من مجلس الحكم الانتقالي والحكومة, إذ لم تعد المساومة مقبولة بعد مرور ما يقرب من ستة شهور على نهاية الحرب, وينبغي أن تصان كرامة وإرادة وحقوق وواجبات مجلس الحكم الانتقالي والشعب العراقي, ولا يجوز للسيد بريمر إعاقة هذا الدور بطلب من الإدارة الأمريكية وصقورها من المحافظين واللبراليين الجدد.

كنت قد أشرت في مقالة سابقة إلى أن القوى الإرهابية تقوم اليوم بقتل الجنود الأمريكان, وأنها ستنتقل إلى القوى والأحزاب السياسية العراقية لتمارس الإرهاب ضدها وتغتال أبرز قادتها وتشيع الفوضى والقلق والخوف من المستقبل بين صفوف الشعب العراقي. وهي في نشاطاتها التخريبية لا تختلف عن السياسات القمعية التي مارسها النظام إزاء الشعب, كما لا تختلف

عن النهج القمعي الإرهابي للجماعات الإسلامية السياسية المتطرفة والتي ما يزال يعيشها الشعب الجزائري أو الجرائم البشعة التي ارتكبتها جماعة القاعدة في نيويورك وواشنطن. وها نحن نرى بوضوح أنها تحولت وبسرعة كبيرة صوب العراقيين فأصابت شخصية دينية وطنية معتدلة, وبالتالي يمكن أن تفجر معها صراعات أخرى بين الجماعات الدينية المختلفة في النجف وفي غيرها من المدن العراقية.

إن الفترة الراهنة مناسبة جداً لممارسة الضغط الفعال على الإدارة الأمريكية, إذ أنها تعيش محنة واضحة رغم الغطرسة ومحاولة عدم الاعتراف بوجودها أصلاً. كما أن دول مجلس الأمن الدولي تمارس ضغطاً مستمراً على هذه الإدارة للتراجع عن الرغبة في السيطرة المطلقة على العراق واعتباره محمية أمريكية لا غير, تماماً كما برز ذلك في القانون الذي أصدره الكونغرس الأمريكي في عام 1998 ووقعه بيل كلنتون باسم قانون "تحرير العراق", وكأن العراق إحدى الولايات الأمريكية المحتلة, ورفض كلنتون في حينه تنفيذه, ولكن نفذته الإدارة الجمهورية الجديدة في عام 2003.

وفي الوقت الحاضر تزداد الضغوط على الإدارة الأمريكية ليس من النواب الديمقراطيين فحسب, بل ومن بعض الجمهوريين من حزب الرئيس الأمريكي بوش. ويمكن أن يكلف هذا الضغط في حالة عدم الاستجابة له من جانب بوش الابن خسارته في الانتخابات القادمة لصالح الديمقراطيين. وهو أشد ما يخشاه الرئيس الأمريكي الحالي. وتتحمل القوى الديمقراطية العراقية مسؤولية الإجابة عن السؤال التالي لكي تستطيع التغلب على المصاعب التي تواجهها وتكون جريئة, ووفق الطرق السلمية, في مواجهة سلطة الاحتلال:

ماذا يريد الشعب وماذا تريد الإدارة الأمريكية, وإلى أين سينتهي بنا الأمر؟

أثناء متابعة تطور الأوضاع والأحداث الجارية في العراق منذ سقوط النظام الاستبدادي والطاغية صدام حسين في التاسع من شهر نيسان/أبريل 2003 حتى الوقت الحاضر سيجد الإنسان نفسه أمام مجموعة من الحقائق المهمة التي تستوجب الدراسة المعمقة واستخلاص الاستنتاجات منها من أجل مواصلة المسيرة. وأبرز هذه الظواهر وأكثرها حساسية وأهمية تبدو لي في واقع الاختلاف الشاسع جداً والفجوة المتسعة باستمرار بين ما تريده الإدارة الأمريكية وسلطة الاحتلال في العراق, وبين ما يريده الشعب العراقي وقواه السياسية بالنسبة إلى مختلف المهمات الأكثر جوهرية والتي تمس مباشرة مصالح الشعب والوطن. علماً بأن هناك نقطة لقاءٍ رئيسية بين الشعب والإدارة الأمريكية, بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء ذلك, هي محاربة فلول الطاغية صدام حسين والمجموعات الإرهابية التي تعيث في العراق تخريباً وتدميراً وقتلاً. وفي هذه النقطة التي يتم اللقاء عندها تختلف الرؤية في أسلوب وسبل الخلاص من

هذه الفلول والجماعات التي بدأت تنظم نفسها بصورة واضحة. ولا نريد أن نغفل قول البعض بأن الإدارة الأمريكية يهمها استمرار الفوضى ليتسنى لها إنجاز ما تريده ولكي تبقى قوات الاحتلال أطول فترة ممكنة في العراق.

في مقدمة أهداف غالبية الشعب العراقي وأوليات نضاله في المرحلة الراهنة تتصدر النقاط الأساسية التالية التي لا خلاف عليها بين جميع القوى السياسية العراقية الوطنية, وأعني بها ما يلي:

= إعادة الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية إلى البلاد وإلى حركة المجتمع.

= توفير مستلزمات العيش الكريم, وبشكل خاص إعادة بناء البنية التحتية وضمان توفير المزيد من فرص العمل للعاطلين حالياً والذين يشكلون نسبة عالية جداً من السكان القادرين على العمل والراغبين فيه.

= توفير مستلزمات زيادة استخراج وتصدير النفط الخام لصالح تأمين الموارد المالية الضرورية لمواصلة وتوسيع عمليات إعادة البناء, وكذلك توفير النفط والغاز الطبيعي لمنشآت مصافي النفط ومحطات تعبئة الغاز, وحمايتها من محاولات التخريب المستمرة.

= تأمين مستلزمات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة في عملية إعادة البناء, وكذلك الحصول على القروض وتأجيل دفع المستحق من الديون التي بذمة العراق أو التعويضات المفروضة عليه, والعمل من أجل إصدار قرارات من الدول المعنية بإلغائها.

= مباشرة الحكومة العراقية المؤقتة أعمالها لتحقيق هذه المهمات وغيرها.

= البدء بتشكيل اللجنة الخاصة بوضع مسودة الدستور الدائم وقانون الانتخابات العامة والانتهاء السريع من فترة الانتقال وإنهاء الاحتلال واستعادة الاستقلال والسيادة الوطنية.

أما أولويات الإدارة الأمريكية فتختلف تماماً عن أولويات الشعب العراقي. فالولايات المتحدة جاءت إلى العراق وفي جعبتها خطة إستراتيجية كاملة لأغراض التنفيذ وضعتها مجموعة الصقور الأمريكية وغالبيتها في الحزب الجمهوري, منذ نهاية الثمانينات وبداية العقد الأخير من القرن العشرين. وكان السيد بريجينسكي, العضو السابق في مجلس الأمن القومي الأمريكي, قد صرح مرة في حوار له مع قناة الجزيرة مشيراً إلى أن الولايات المتحدة هي الإمبراطورية الجديدة لهذا القرن الجديد, وأن لها أهدافها, وهي لم تبدأ بعد بتحقيق تلك الأهداف. وأكد بأن الولايات المتحدة تملك كل الإمكانيات لتحقيق ما تسعى إليه. ومن الخطأ الفادح تصور أن شخصاً أو مجموعة عراقية استطاعت أن تقنع الإدارة الأمريكية بشن الحرب ضد العراق, إذ كان التخطيط للحرب قد تم منذ سنوات وكان المخططون ينتظرون الفرصة السانحة لشن

الحرب التي جاءت مع وفي أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. لا شك في أن الولايات المتحدة تسعى للبقاء في العراق أطول فترة ممكنة, ولكن ليس بهذا الحجم من القوى العسكرية, وإنها تتحرى عن الصيغة المناسبة لهذا الوجود, والتي حاول طرحها لها السيد أحمد الجلبي باقتراحه إقامة قواعد عسكرية في العراق, بخلاف إرادة المجتمع العراقي. كما أنها تعمل لضمان تدفق النفط الخام إليها مباشرة ودون عراقيل وضمان ذلك عبر عقود طويلة الأمد, وكذلك تسلم مسؤولية ومهمة إعادة إعمار العراق على المدى الطويل وابتداءاً من الآن, إضافة إلى ضمان الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لحماية "مصالحها الحيوية!" في العراق والمنطقة بأسرها, واعتبار المنطقة كلها محمية أمريكية بطريق غير مباشر وعبر اتفاقيات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية وأمنية غير متكافئة. لقد كان قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لسنة 2003 صريحاً وواضحاً في الموقف من العراق. وقد صدر هذا القرار في ضوء واقعين, وهما أن الولايات المتحدة شنت الحرب دون موافقة مجلس الأمن الدولي وهذا خرق فاضح للائحة الأمم المتحدة أولاً, ولكن في أعقاب الحرب نشأت في العراق فوضى وعبثية وحرق وتدمير وخرائب هائلة وضعت الولايات المتحدة مجلس الأمن الدولي أمام الأمر الواقع أيضاً لحماية الناس, أي اعتبار العراق بلداً محتلاً من أمريكا وبريطانيا, وعليهما حماية العراق وفق نصوص اتفاقية جنيف بهذا الصدد من جهة أخرى. ويبدو لي بأن الولايات المتحدة وبريطانيا كان في مقدورهما ابتداءاً منع وقوع كل ذلك وحماية الوزارات والمتاحف والدور ومحطات الكهرباء من عبث المخربين, ولكنها لم تقم بذلك, بل كان الجنود الأمريكيون يصرحون علناً دع الناس تعيش حريتها وهم يرون كيف تسرق المحلات والمتاحف والوزارات والمستشفيات دون أن يحركوا ساكناً ويتصدوا لهم, وكأن السلب والنهب والتخريب وإشعال الحرائق والقتل جزء من إحساس الناس بحريتهم. وكان التساؤل عادلاً: عن أية حرية كان يتحدث الجندي الأمريكي وهو يرى حدوث تلك الأفعال البشعة؟ ومع ذلك فأن القرار يقضي بأن تعمل الدولتان المحتلتان على صيانة أمن واستقرار السكان وممتلكاتهم, والذي لم يحصل حتى الآن, بل ما زالت الأمور على حالها والتخريب وحجم القتلى في زيادة كبيرة نتيجة العمليات الإرهابية التخريبية. كما يقضي القرار التعجيل بإنهاء فترة الانتقال والتعاون مع الشعب العراقي لإنجاز هذه الفترة, في حين يعج الشارع العراقي ومجلس الحكم الانتقالي بالشكوى المرة من تصرفات سلطة وقوات الاحتلال يومياً. من تابع المظاهرات التي خرجت يوم استشهاد مجموعة كبيرة من العراقيين, ومعهم السيد محمد باقر الحكيم, في جامع الأمام علي في النجف تأكد بالقطع أن الجماهير الغاضبة قد رفعت صوتها مطالبة بما يلي:

= الإدانة الشديدة لكل القوى الإرهابية المخربة التي تقوم بتلك الأعمال الدنيئة ضد الشعب العراقي وإثارة الفوضى في البلاد.
= الاحتجاج الشديد ضد سلطة وقوات الاحتلال التي عجزت حتى الآن بكل قواتها وخبرائها وأمنها عن حماية أمن وسلامة المواطنات والمواطنين في الكثير من مدن الوسط والجنوب وتطالب بتحسين الموقف الأمني والحماية على نطاق العراق كله.
= تسليم مجلس الحكم الانتقالي مسؤولية الحفاظ على أمن البلاد ومطاردة القوى المخربة ووضع حد للجرائم البشعة التي ترتكب في البلاد. إضافة إلى أهمية بدء الحكومة بتنفيذ القرارات. ويفترض هنا التعاون مع الشعب العراقي وقواه السياسية لضمان المسألة الأمنية. أي حماية الشعب بقوى الشعب.
= حماية حدود العراق الطويلة مع الدول العربية والدول المجاورة, إذ منها يتسرب المخربون الإرهابيون لينفذوا جرائمهم البشعة بحق الشعب العراقي. ولا يقضي إيقاف حركة التنقل عبر الحدود مع البلدان المجاورة من وصول الإرهابيين إلى العراق, إذ أنهم يستخدمون الطرق السرية الجبلية والصحراوية, وهي التي يفترض أن تراقب أيضاً.

إننا أمام وضع شديد التعقيد والحساسية, وعلينا تقع مسؤولية منع تحويل الأنظار عن التناقضات والصراعات الرئيسية صوب الصراعات غير المبدئية والمفتعلة, الصراعات الطائفية. وعلينا خوض النضال لمنع حصول ذلك, ومنع تكريس الحلول الطائفية والتوزيع الطائفي على المستويات والمجالات المختلفة.

برلين في 2003/10/3 كاظم حبيب

سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني والوضع في العراق!

وقف علماء الدين الأخيار من الشيعة والسنة في العراق في فترات مختلفة مواقف تنسج مع حاجات الشعب وضرورات دعم توجهه لضمان الاستقلال والسيادة الوطنية وحرية الشعب

وتمتعه بالديمقراطية. في حين كانت لعدد كبير من رجال الدين من الشيعة والسنة في العراق أيضاً مواقف تتناقض مع مصالح الشعب وحاجاته وحرياته الديمقراطية وأبدوا استعداداً على المساومة مع النظم السياسية التي حكمت العراق منذ تأسيس الدولة العراقية. والشعب العراقي عرف النموذجين. وفي الوقت الذي احترم النموذج الأول, أبدى عدم احترامه للجماعة الثانية. ويمكن التعرف على النموذجين ونماذج كثيرة أخرى بصورة اعتيادية بين جميع البشر, سواء أكانوا من العاملين في مجالات الدين أم السياسة أم الثقافة والمجتمع أم ...الخ. وكان النموذج الأول من علماء الدين لا تهمه السياسة ولا يتدخل فيها إلا عندما يشعر بأن المجتمع تهدر مصالحه وتساء معاملته وتداس كرامته أو تسلب سيادته واستقلاله الوطني, عندها يصدر تصريحاً مكثفاً يعرض موقفه بما يفي بالغرض ويحرك الأجواء الراكدة. عشنا هذا في ثورة العشرين عندما وقف آية الله العظمى السيد محمد تقي الشيرازي إلى جانب الثورة ودفع الناس إليها ودافع عنها مطالباً بالحرية والديمقراطية والاستقلال للشعب العراقي. وأصبح منذ ذلك الحين أحد أبرز قادة ثورة العشرين.

وعرف العراق شخصية مميزة أخرى من نفس النموذج هي شخصية آية الله العظمى السيد أبو الحسن الموسوي الراحل الذي رفض التدخل في السياسة بالطريقة التي يريدها الحكم وإدانة الشيوعيين باعتبارهم ملحدين في فترة تصاعد النضال الثوري العراقي ضد الاحتلال البريطاني وضد الحكومات الرجعية المتعاقبة حينما حاول نوري السعيد وطغمته انتزاع مثل هذه الفتوى من السيد الراحل. وقد قدر الشعب له هذا الموقف النبيل وأبدى تكريمه الاستثنائي عند تشييعه أثناء مرور موكب جنازته بعدد من المدن العراقية حينذاك.

وهكذا يبدي اليوم السيد آية الله السيستاني مواقف مماثلة لهؤلاء العلماء الكبار والأخيار. وكان قليل الكلام, ولكنه عندما يتحدث يأخذ الناس كلامه على محمل الجد لأنه يدرك تماماً ما يقول ويميز بصرامة بين الحق والباطل. وهو لا يطلق أحكاماً أو فتاوى يلزم الناس بها, بل يسمح بالحوار معه للوصول إلى الصيغة الأكثر عملية لتحقيق الديمقراطية في العراق. وهو لا ينطلق في ذلك من زج الدين بالسياسة, بل يقدم للسياسيين تجربة غنية عرفها الشعب العراقي عندما غيبت عنه الديمقراطية وعانت الحوزة العلمية منها كثيراً.

يدرك السيد السيستاني بأن العراق بحاجة إلى الحرية والديمقراطية في آن, وإلى نقل السلطة إلى الشعر العراقي بصورة ديمقراطية أيضاً. وهو بهذا يريد تجنيب السلطة الجديدة المنتخبة القيل والقال والشك في تمثيل أو عدم تمثيل هذا الطرف أو ذاك من قبل الشعب, أو في استبعاد اعتباطي لبعض القوى من المسرح السياسي والمسؤولية السياسية. وهو بهذا الموقف لا يريد زج الحوزة العلمية بالسياسة, بل يجنبها ذلك, ويتحدث باسمه دون أن يلصق ذلك

بـــالحوزة العلميـــة أو بالـــدين مباشـــرة. وهـــو أمـــر يحمـــد عليـــه. يرى السيد السيستاني بأن نقل السلطة يفترض أن يتم عبر انتخاب شعبي لهذه السلطة وهو أمر معقول وسليم. والسؤال الذي يطرحه السيد السيستاني علينا جميعاً هو: كيف يمكن توفير آليـــات عقلانيـــة ديمقراطيـــة ســـليمة لتحقيـــق هـــذه المهمـــة النبيلـــة. أدرك تماماً بأنه مستعد للقبول بما يرتضيه الجميع إن وضعت الآليات السليمة على هذا الطريق, وعولجت العقبات الراهنة التي تقف في طريق إنجاز هذه المهمة. والجدير بالإشارة أن السيد السيستاني لا ينطلق من موقف لا يتغير وكلمة واحدة لا يمكن العودة عنها, إذ عندها لا يختلف في ذلك عن المستبدين بمواقفهم, وهو بعيد عن ذلك, إذ لديه من الحكمة ما يجنبه الوقوع بمثل هذا الزلل, وهو لا يعتقد بأنه معصوم عن الخطأ أو أنه الوحيد يقف إلى جانب الصواب والبقية كلهم على خطأ, بل يترك في المجال فسحة واسعة للنقاش والتحري عن الآليات المناسبة لتحقيق الجو الديمقراطي لمثل هذه الخطوة. وعندما يكون هذا موقفه, فأنه بـذلك يقـدم النمـوذج الصـالح لعلمـاء الـدين الآخـرين علـى صـعيد العـراق وخارجـه. لم أتحاور مع السيد السيستاني ولم ألتق به, ولكني أقدر موقفه إذ تابعته قبل وأثناء وبعد الحرب الأخيرة, وكان أكثر علماء الدين في العراق حكمة وحرصاً على أن لا يعطي أحكاماً قاطعة أو مواقف متطرفة كما فعل ويفعل حتى الآن الكثير من رجال وصبيان السياسة الذين لم تصقلهم الحياة ولم يتسن لهم استيعاب تجارب الشعب العراقي الغنية بالمحن والكوارث والتضـــحيات الغاليـــة.

إن ممارسة حقوق الشعب الديمقراطية, وخاصة حقه في انتخاب السلطة السياسية التي يفترض أن تدير شؤونه, أو تلك التي تضع دستوره الدائم أو تلك التي تجري الانتخابات العامة بنزاهة تامة, يفترض أن تتوفر لها مستلزمات أساسية لا مناص منها, ومنها حقه في الحياة وتوفر ظروف عدم الإكراه وتمتع الشعب بقدرته الفعلية على ممارسة هذا الحق في ظروف الأمن والاستقرار والكرامة, وهي التي لم تتوفر حتى الآن في العراق. كما لم تتوفر للشعب العراق من النساء والرجال البالغين سن الرشد حتى الآن إمكانية فعلية للتعبير الديمقراطي عن الرأي ومنح الصوت للمثل الذي يفترض أن ينتخبه. فهو لم يتعرف على الناس جيداً, وكانت جميع الأحزاب السياسية العراقية ممنوعة من النشاط السياسي وقادة أغلب الأحزاب السياسية وكوادرها كانوا في المنفى أو في كردستان العراق أو غيبوا تحت التراب. ولم يتسن لهذه القوى حتى الآن تعريف الشعب ببرامجها وشخوصها واستعادة ثقته بها. وإذا عجلنا في أمور غير ناضجة فستكون النتائج غير ناضجة أيضاً وبالتالي ستكون العواقب غير محسوبة وغير آمنـــة.

إن البطاقة التموينية لا يمكنها أن تعوض عن الإحصاء السكاني لمعرفة عدد سكان العراق في الداخل والخارج الذين لهم حق التصويت أولاً, وأن البطاقة السكانية تحوي كل أفراد لعائلة من بالغي وعدم بالغي سن الرشد ثانياً, كما أن البعض من أفراد العائلة قد غادر هذه الدنيا ولم يبق على قيد الحياة في حين ما تزال البطاقة التموينية تحمل أسمه ثالثاً. يضاف إلى ذلك وجود ما يزيد عن ثلاثة ملايين إنسان عراقي يعيش في الخارج, منهم من ولد وبلغ سن الرشد في الخارج ولا يحمل وثيقة عراقية رابعاً. إن جميع هذه التحفظات وغيرها تستوجب العناية والتفكير المدقق لكي لا نقع بأخطاء يمكن تجنبها بالتفكير الهادئ والبعيد. يضاف إلى ذلك أن التحضير لاستفتاء شعبي أو انتخاب أقرب إلى الصواب يتطلب فترة زمنية مناسبة لا يمكن اختصارها بفترة اشهر قليلة.

من هنا يفترض في مجلس الحكم الانتقالي أن يدخل بحوار مفتوح العقل ودون أحكام مسبقة حول آليات نقل السلطة ديمقراطياً للعراقيات والعراقيين وإنهاء الاحتلال. إننا بحاجة ماسة على الخلاص من التخريب والإرهاب اليومي المسلط على رقاب الناس من قوى النظام السابق ومن المتطرفين الوهابيين المتشددين من جماعة القاعدة وغير القاعدة ومن صبيان السياسة الذين يحاولون الصيد في الماء العكر بتصريحات مهيجة لمشاعر الناس دون العودة إلى العقل والحكمة والتحري عن حلول ديمقراطية لأوضاع العراق الراهنة.

إن الإنسان يأمل من السادة القريبين من آية الله العظمى السيستاني أن لا يطرحوا الأمور بصيغة تهديد, إذ أن الرجل لا يهدد أحداً وليس في نيته تهديد أحد, إنه يطرح أهمية أخذ رأي الشعب في كل شيء , وهو ما ينبغي أن يكون طموح الجميع.

إن لنا نحن العراقيات والعراقيين أراء مختلفة ومن حقنا أن يكون لنا ذلك بغض النظر عن القوميات التي ننحدر منها أو الأديان التي نؤمن بها أو الأفكار التي نلتزم بها أو اللغات التي نتحدث بها أو الجنس أو الموقع الاجتماعي والسياسي والديني. ومن حقنا أن نتحاور حتى نصل إلى الصيغة العملية في إجراء ما يريده الشعب, وليس فينا من يريد فرض رأيه على الآخرين, كما لا يريد ذلك آية الله العظمى السيد السيستاني, الذي أبدى من الحكمة والمروءة ما يبعده عن مثل هذه الفردية التي يريد البعض طرحها على الشارع العراقي. لدي القناعة التامة بأن السيد السيستاني لا يطرح نفسه كممثل أو متحدث باسم الشعب العراقي كله, ولا حتى باسم الشيعة كلهم وهو في ذلك صادق مع نفسه وأمين للواقع العراقي, ولكنه يريد أن يعبر بصيغة مناسبة عن إرادة ورغبة العراقيين في أن تكون الانتخابات ديمقراطية. وفي هذا لا يختلف مع أحد, خاصة وأن المسألة ترتبط بالآليات وليس بالمبادئ الأساسية.

إن خير ما يفعل مجلس الحكم الانتقالي هو أن يعمد إلى جمع شمل القوى السياسية التي لم تمثل في مجلس الحكم الانتقالي لتلعب دورها في المسيرة الراهنة وإبعادها حقاً عن تلك القوى المناهضة للتحولات الكبيرة التي حصلت حتى الآن في الساحة السياسية العراقية لا من أجل الحفاظ على هذا الوضع بل من أجل تغييره لصالح الشعب وتمتعه بالديمقراطية, فلا يمكن أن يتحقق ذلك بالأحزاب والمنظمات والقوى السياسية المختلفة وحدها, بل يفترض أن تتم مع الشعب, أي بمشاركته الفعلية. وأن يكن ذلك لصالح الشعب وتحت رقابته أيضاً. إن الخلاص من الإرهاب والتخريب هي الخطوة الأولى على الطريق السليم, وخلال ذلك تتم عملية التهيئة الفعلية لإنجاز مهمة مرحلة الانتقال التي توفر الأرضية الصالحة لتحقيق إرادة الشعب وإنهاء الاحتلال الذي يم يتمناه أحد ولكنه فرض على الشعب بسبب النظام الاستبدادي الدموي وسياساته العدوانية باتجاه الداخل والجيران أو عموم الخارج. وذاكرتنا نحن بنات وأبناء هذا الشعب طرية, لأنها ما تزال قريبة العهد, بشأن ما فعله هذا النظام بكل العراقيات والعراقيين وما جلبه لهم من كوارث ومحن وقبور جماعية ومشردين في الشتات ومن جوع وحرمان ودوس مستمر على كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة.

برلين في 2003/11/29

الأهمية المتنامية لوحدة قوى الشعب في مواجهة تحديات القوى الفاشية والظلامية

نشاط قوى صدام حسين بعد سقوط النظام

الحلقة الحادية والعشرون

الأهمية المتنامية لوحدة قوى الشعب في مواجهة تحديات القوى الفاشية والظلامية

إن السقوط السريع للنظام السياسي الفاشي العراقي غير المتوقع من جانب الإدارة الأمريكية أشعرها بالغرور والغطرسة وجعلها تتصرف وكأنها في بيتها وأن جيشها قادر على كل شيء قدير. وجمّل لها بعض الموالين لها والمتحمسين لاستمرار وجودها في العراق سهولة المهمة

بعد السقوط. وكان هذا التصرف والتصور أحد أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في الأشهر الأخيرة في العراق. إلا أن مسلسل الأخطاء لم ينقطع حتى اليوم. فبدلاً من إسراعها بالموافقة على مطلب الغالبية العظمى من قوى المعارضة بتشكيل حكومة انتقالية عراقية عبر عقد مؤتمر واسع للعراقيين, أصرت على تولي الحكم من خلال سلطة الاحتلال التي سمتها سلطة التحالف في محاولة للتغطية على طبيعة الاحتلال الفعلية وفق قرار رسمي للأمم المتحدة. وهكذا ألبت عليها تدريجاً الكثير من قوى الشعب التي كانت البهجة قد غمرتها بسقوط الفاشية في العراق. ثم اضطرت تحت ضغوط متزايدة إلى تشكيل مجلس الحكم الانتقالي مع برنامج موسع لمهمات, ثم وضعت قيداً عليه في أن للحاكم المدني الحق في نقض قراراتها. ويوماً بعد يوم تتراجع عما تقرره بالأمس. ولكن الخطأ الأكبر يبرز اليوم في ثلاث محاور لا بد من إصلاحها بسرعة وإلا فالمشكلة تتفاقم دون أن تمنح الشعب العراقي القدرة المطلوبة على مواجهة فلول وعصابات النظام السابق وكل من يريد فرض حكم استبدادي تحت أية واجهة كانت أو من يريد أن يمدد فترة الاحتلال إلى أجل مفتوح غير مسمى. الخطأ الأول يبرز في أنها وافقت على تشكيل مجلس الحكم الانتقالي ولكنها عمت بصورة تجلب الحزن العميق في أنها وزعت أعضاء هذا المجلس على أساس طائفي. فعلى سبيل المثال لا الحصر اعتبرت السيد حميد مجيد موسى, سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي, ضمن قائمة الشيعة, واعتبرت السيد عدنان الباججي, ضمن قائمة السنة, وكلاهما علماني وأن اختلفا بالتفاصيل. وكان السيد الباججي قد رفض الالتحاق باللجنة السداسية في المؤتمر الذي عقد في أربيل بسبب الرغبة في احتسابه على السنة. لقد ضج الناس في العراق من الطائفية التي ميزت النظام الفاشي في العراق, رغم أن القهر لم يوجه ضد الشيعة فحسب, بل شمل السنة عرباً وكرداً وتركماناً في آن. ولهذا لم يكن نضال العراقيات والعراقيين يهدف إلى إعادة تقسيم السلطة على أساس طائفيو بل الخلاص من الطائفية وإقامة نظام حكم علماني ينصف الجميع ولا يميز بين الأديان والمذاهب على أساس ديني أو طائفي. ولهذا فالناس على حق عندما تنتقد هذا التوزيع الشكلي الذي يبدو وكأنه يريد تكريس الطائفية في العراق, في حين يفترض أن يرفض هذا, رغم ممارسة الطائفية عملياً في أغلب النظم القائمة في البلدان العربية, وخاصة في السعودية ذات المذهب الوهابي المتشدد الذي يدين به أسامة بن لادن وجماعته. ينبغي علينا تصحيح هذا الخطأ وإبعاد الانطباع الخاطئ وكأن الشعب العراقي يريد إقامة الطائفية في العراق وأن الإدارة الأمريكية وسلطة الاحتلال تتجاوب معه. ومن هنا تنطلق أيضاً بعض الدعوات التي تقول: بما أن الحكم الراهن يسير على مثل هذا التوزيع الطائفي, فأن الأولى أن نكون في الحكم وليس غيرنا. وهذا ما يتحدث به مجلس

علماء السنة من جهة والسيد مقتدى الصدر الذي يريد أن يتحدث باسم الحوزة العلمية الدينية في النجف.

الخطأ الثاني برز في إصرار الولايات المتحدة على عدم مشاركة الأمم المتحدة بشكل فعال وحقيقي في إنجاز مهمات فترة الانتقال التي يمر بها العراق. وهي التي ستعطي المهمة أبعاداً أفضل وتقلل من المجابهة المباشرة بين من أسقط النظام وبين من رفض الحرب ولكنه يشارك في بناء الديمقراطية في العراق. لا يمكن للولايات المتحدة أن تبقى مصرة على ما يرفضه العالم أو ما يريده, وبالتالي فالأفضل لها وبدلاً من تقديم تضحيات مستمرة في أفرادها أن تقدم على إعادة النظر بقرار الاحتلال ورفعه وتأمين صيغة جديدة لوجود قوات الأمم المتحدة في العراق, ويمكن لبعض القوات الأمريكية والبريطانية أن تكون جزء من قوات الأمم المتحدة التي تسعى على إقامة الديمقراطية وفق أسس الشرعية الدولية ولوائح الأمم المتحدة وحقوق الإنسان. إن هذا المطلب سيتصاعد في الفترة القادمة والضغط الدولي سينمو باستمرار وعليها أن تركن إليه قبل أن يفرض عليها. وارتبط بهذا الخطأ الفادح خطأ أخر لم تقدر الإدارة الأمريكية جوانبه السلبية وراحت تركض وراء الموالين لها والمؤيدين لاحتلال العراق حين تصور البعض أن يوم سقوط بغداد يعتبر يوم التحرير. والفارق بينهما كبير رغم أهمية هذا اليوم في التاريخ العراقي الحديث. وكان الأجدر بها أن تترك هذا الأمر ليكون يوم انتخاب المجلس التشريعي (النيابي) في العراق وانتقال السلطة إلى العراقيين تماماً هو يوم العيد الوطني لكل العراقيين. هناك جملة من القضايا الصغيرة التي تحتاج إلى حساسية كبيرة ترتبط بأسلوب تفكير ومزاج وتجارب العراقيين التي لا يدركها من ترك العراق أكثر من أربعة عقود أو يزيد. ورغم أن هذا الأمر كما يبدو لم يحصل إلا أن التفكير به واقتراحه أصلاً يعتبر خلالاً في التفكير والعقلية والروح العراقية.

الخطأ الثالث الذي ترتكبه الإدارة الأمريكية وتواصل على ارتكابه بإصرار مرفوض هو هيمنتها على القرار الاقتصادي للعراق, لا وفق حدس معين من جانبي, بل هو مقتبس من مقالات وتصريحات الحاكم المدني العام السيد بول بريمر. كلنا يعرف بأن السياسة والاقتصاد وجهات لعملة واحدة, فليست هناك سياسة دون خلفية وأهداف اقتصادية, كما أنه ليست هناك سياسة اقتصادية دون خلفية فكرية وسياسية. والقوانين الاقتصادية لا تفعل في فراغ بل في إطار المجتمع وفي ظل نظام سياسي محدد. ولهذا عندما يترأس السيد بريمر وفداً عراقياً لمنتدى اقتصادي عالمي على شاطئ البحر الميت في الأردن عبر عن وجود قوة الاحتلال في العراق التي بيديها زمام الحكم السياسي. وقد اعتبر هذا الموقف استخفافاً بالقوى العراقية التي ناصبت النظام العداء وتجاوزاً لإرادتهم. ولم يكتف السيد بريمر بذلك فحسب, بل ولم يترك أي

مجال للشك والمساومة حين قال بأننا سنستمع إلى آراء أعضاء مجلس الحكم بعناية, ولكننا نملك وحدنا حق اتخاذ القرارات الاقتصادية في ما يخص الاستثمارات الأجنبية ووجهة التطور الاقتصادي العراقي ومستقبله والموقف من خصخصة هذا الاقتصاد بما فيه قطاع النفط الخام. الذي احتفل الشعب العراقي كله عند تأميمه بغض النظر عن وجهات نظرهم السياسية ومواقفهم الفكرية وعدائهم الشديد للنظام الدكتاتوري, إذ أنه كان مطلب الشعب كله. وبسبب أهمية هذا الخطأ الذي ما زال يرتكبه السيد بريمر ويصر عليه لا بإرادته فحسب, بل وفق قرار متخذ من صقور السياسة الأمريكية الحالية وأكبر شركات النفط الاحتكارية وممثليها في هذه الإدارة, وهم معروفون على النطاق العالمي وكتب عنهم الكثير ولم يعد الأمر بحاجة إلى أي حدس أو تخمين في هذا الشأن.

ن التحليل العقلاني والجاد لميزان القوى السياسية في العراق من جهة, والجهود التي تبذل من الإدارة الأمريكية من خلال سلطة الاحتلال من جهة أخرى, والأحداث الجارية في العراق يومياً من جهة ثالثة, إضافة إلى تأثيرات الواقع العربي الراهن والدور الذي يمكن أن تلعبه مختلف المجاميع اللوبية الفاعلة في القوى السياسية والاجتماعية العراقية, يمكنه تقديم الدليل على صحة ما توقعته وتوقعه الكثيرون.
هناك مجموعة من المعطيات الجديدة في الواقع العراقي التي يفترض أن تؤخذ بنظر الاعتبار من جانب من يسعى إلى تحقيق عملية التغيير في المجتمع فعلاً وليس قولاً فقط. فأمامنا اليوم الحقائق التالية, وهي ليست حصيلة الساعة فحسب, بل وبالأساس حصيلة عقود طويلة, وبشكل خاص العقود الأربعة المنصرمة التي لم نبذل الجهد الكافي لتحليلها تحليلاً علمياً معمقاً وشاملاً, بل اكتفينا, كما أزعم, على مس السطح أو القشرة الفوقية للمجتمع. وهنا تحضرني تلك المقولة الرائعة لصاحب الفكرة العميقة والحديثة دوماً, لصاحب كتاب "مقدمة ابن خلدون" العلامة المبجل عبد الرحمن بن محمد بن خلدون, حيث جاء في مقدمته ما يلي:

"إنه لا يكفي أن تصف موج البحر, وظهور السفن, حين تريد أن تتكلم عن حياة البحر .. لا بد لك أن تفهم ما في القاع.. قاع البحر المليء بالغرائب والتيارات والوحوش... وقاع السفينة حيث يجلس عبيد وملاحون إلى المجاديف أياماً كاملةً, يدفعون بسواعدهم بضائع تحملها السفن, وثروات وركاباً .. وينزفون عرقاً, وتتمزق أجسامهم تحت السياط.. أجل, ينبغي أن تعطيني صورة كاملة, عندما تريد أن تقنعني بأمر من الأمور".

حصل تفريط هائل بالثروة الوطنية العراقية من خلال مجموعة من السياسات الاستبدادية المغامرة والرجعية تتصدرها هيمنة الذهنية العسكرية والرغبة الجامحة في التسلح وإقامة صناعات عسكرية وإنتاج بعض أسلحة الدمار الشامل وخوض الحروب والتوسع والاستفراد في

الحكم, والاتجاهات الخطرة والخاطئة في عملية التنمية الاقتصادية والسياسات البذخية في إقامة المشاريع الاقتصادية, وإهدار الأموال على الدعاية وشراء الذمم للدفاع عن النظام في مختلف بقاع العالم, إضافة إلى تهريب الأموال نحو الخارج ووضعها في حسابات فروع حزب البعث (القيادة القومية) في الخارج أو الأشخاص والأقارب وما إلى ذلك, إضافة إلى تدمير البنية التحتية والمشروعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية من خلال الحروب. أدت تلك السياسات إلى تدهور شامل في الحالة الاقتصادية العراقية وإلى تراجع شديد عن مستوى التطور الاقتصادي في العراق خلال الأربعينيات من القرن الماضي. وإذا كان العراق في الأربعينيات بلداً زراعياَ, فأنه في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين لم يعد حتى بلداً زراعياً قادراً على إشباع جزء من حاجات السوق المحلي, دع عنك قدرته على تصدير السلع الزراعية التي تردت إلى الصفر. ولعب الحصار الاقتصادي الدولي دوراً إضافياً في كل ذلك.

وحصلت خلال العقود المنصرمة تحولات عميقة سلبية في البنية الطبقية للمجتمع العراقي بعد أن تعرقلت وتراجعت لسنوات طويلة العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي بدأتها ثورة تموز عام 1958, عرف المجتمع نمواً ثم تذبذباً وتوقفاً ثم تراجعاً في تطور العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الاقتصاد والمجتمع, وخاصة في مجال التصنيع المحلي والتحويل الرأسمالي للزراعة, في مقابل عودة العلاقات شبه الإقطاعية إلى سابق عهدها باستغلال أكثر شراسة لكادحي الريف, كما توقف إلى أبعد الحدود تطور العلاقات الرأسمالية في التجارة الخارجية وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الجديد بسبب الحصار الاقتصادي الدولي. وكان هذا يعني توقف نمو الطبقة العاملة في المدينة والريف وفي بقية القطاعات الاقتصادية وتقلص سكان الريف وعدد الفلاحين المشتغلين في الإنتاج الزراعي لصالح الفئات الهامشية التي هجرت الريف واستقرت في مدن فقيرة مهمشة تماماً وبعيدة كل البعد عن المساهمة في إنتاج الدخل القومي, واتسعت البطالة بمقاييس كبيرة جداً غير معهودة وشملت نسبة عالية جداً من القوى القادرة على العمل بعد أن أغلقت الكثير من المعامل أو توقف الإنتاج الصناعي وتوقفت عملية إقامة مصانع جديدة لأسباب كثيرة, بسبب سياسات الحروب والإرهاب الحكومي وقلة توفر رؤوس الأموال والحصار الاقتصادي الدولي. وتقلصت خلال الفترة المنصرمة نسبة السكان التي تنتمي إلى الفئة المتوسطة وفئات البرجوازية الصغيرة القريبة منها نتيجة الجمود النسبي الذي شمل النمو الاقتصادي وحركة السوق والفقر العام في المجتمع وتراجع معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي إلى مستويات منخفضة جداً تضاهي مستواه في البلدان الأكثر فقراً في العالم, واشتدت ظاهرة

البطالة في المرحلة الراهنة بسبب الإجراءات الأخيرة, بما فيها حل الجيش وتسريح أفراده, وبطء شديد في عملية إعادة الأعمار.

في مقابل هذا الواقع تعززت مواقع فئة الإقطاعيين وكبار المضاربين في السوق والعملة ودور السكن والعقارات فئة صغيرة من كبار النخبة الحاكمة والضباط. وإذا كان دور أقطاب النظام قد ولى إلى غير رجعة, فأن دور الإقطاعيين لم ينته بعد, بل سيستمر لفترة حتى يصطدم بالجهود التي تبذل لتطوير العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي, ويتم تحويلهم إلى مواقع البرجوازية المحلية .

وفي مقابل تقلص دور وتأثير ومكانة الأحزاب السياسية العراقية التقليدية خلال فترة حكم البعث, نمت خلال الفترة المنصرمة مواقع الجماعات التالية: مجموعة صغيرة من النخبة الحاكمة وشيوخ العشائر وكبار ملاك الأراضي الزراعية من جهة, ومجموعة علماء الدين ورجاله من جهة أخرى, كما تعزز دور هذه الجماعات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية, رغم أن مجموعة النخبة السياسية الحاكمة قد ولت الآن, ولكن شبحها ما زال مخيماً وفاعلاً بهذا القدر أو ذاك في الأوساط العراقية, حيث نسبة مهمة من السكان ما تزال تعيش الكوابيس التي خلفها النظام في نفوس الناس. وهذا يعني أن كثرة من الناس كانت تحسب لهذه القوى حسابها وتعتمد على مكانتها للحصول على ما يمكنها تمشية أمورها, وبالتالي تقدم لها الولاء والطاعة وتقبل بدورها الاجتماعي والسياسي لأنها كانت بحاجة إليها اقتصادياً ونفسياً. ورغم أن علماء الدين ورجاله انقسموا إلى ثلاث مجموعات مختلفة, إحداها ضد النظام, وأخرى مع النظام والثالثة فضلت الصمت. وإذا كانت المجموعتان الأخيرتان قد دفعتا بالناس عموماً إلى الغوص في الغيبيات والابتعاد عن السياسة والقبول بما هو مقسوم, فأن المجموعة الأولى قد حركت الناس ونظمت كثرة منهم وزجتهم في النضال ضد الحكم الدكتاتوري, ونقصد بالمجموعة الأولى حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية ومنظمة العمل الإسلامي وبعض العلماء المستقلين والمتميزين مثل السيد محمد بحر العلوم. وعلينا أن نلاحظ بوضوح تحرك المجموعتين الثانية والثالثة حالياً لتنادي بشعارات يمكم أن تقود إلى تفتيت الشعب العراقي, كما في خطب وسلوك السيد مقتدى الصدر, أم تقود إلى الانسجام مع دعوات صدام حسين في أحاديثه الإذاعية المسجلة الأخيرة والتي تتجلى في خطبة الشيخ ضاري باسم جماعة علماء السنة, والتي تدعي الوحدة الدينية والتي تهدف إلى غير ذلك.

لقد نشأ في المجتمع العراقي وعي مزيف صارخ ساعدت عوامل كثيرة على نشوئه أبرزها سيادة الاستبداد والقهر والقمع والموت لأكثر من ثلث قرن في البلاد وتردي الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من السكان وخشيتهم من الحاضر وقلقهم على المستقبل واحتمال

موتهم في كل لحظة كما مات الملايين منهم في الحروب أو بالإرهاب والقمع أو بغيرها. وأصبح الشغل الشاغل للناس لا يتجاوز العمل من أجل توفير لقمة العيش والدواء أو الحفاظ بكل السبل المتوفرة على حياته وحياة أفراد عائلته وعلى ما يملك. والوعي المزيف هذا ما زال بهذا القدر أو ذاك فاعلاً قوياً في العراق لم يتخلص الناس منه وسيبقى فاعلاً لفترة غير قصيرة, إذ يمكن أن يتحركوا بتأثيرات الماضي دون وعي منهم بما يمكن أن يحصل لهم أو أنه في غير صالحهم.

أدى كل ذلك إلى أن الغالبية العظمى من السكان نفرت من السياسة ولم تعد راغبة في العمل السياسي وتريد الابتعاد عن الأحزاب السياسية لأنها, كما ترى, قد جلبت لها أو تسببت بكل المصائب والمصاعب التي عاشها الشعب. وهو تقدير خاطئ بطبيعة الحال, ولكنه بحاجة إلى عمل فكري وسياسي واسعين مع الجماهير لتوضيح الأمر أو البرهنة على الضد من ذلك أو القبول بتحمل مسؤوليتها في الكثير من الأخطاء. ومن هنا تأتي أهمية ملاحظة مدى التدهور الحاصل في مصداقية الأحزاب السياسية لدى الشارع العراقي, وخاصة بالنسبة لتلك القوى التي اضطرت إلى مغادرة العراق والعمل ضد النظام من الخارج أو تلك التي تشكلت أصلاً في الخارج. ويجب أن ينتبه هذا الحزب أو ذاك إلى أن جمهرة من العناصر القديمة التي عادت للعمل, هي الأخرى قد استنفدت طاقاتها وتعاني من أو تحمل معها أمراض وأوجاع المجتمع المختلفة, وهي عاجزة موضوعياً عن تقديم ما هو مفيد للناس. ونشأت في المجتمع مجموعة كبيرة من الأمراض الاجتماعية والنفسية منها تلك التي نشأت بسبب سياسات النظام وحروبه وعواقبها على المجتمع, ومنها تلك التي زرعها أو نمّاها النظام في نفوس أفراد المجتمع وكانت جزء من سياساته التثقيفية والتعليمية والإعلامية, أو ممارساته الفعلية. ويجب أن لا نستغرب لما حصل في أعقاب سقوط النظام من فوضى وتخريب ونهب وسلب وتدمير وقتل.

ثم جاء السقوط السريع للنظام تحت ضربات قوات التحالف الأمريكي – البريطاني ودخول قوات الاحتلال بغداد العاصمة وجميع أنحاء العراق. ويبدو لي بوضوح أن سلطة الاحتلال لديها مشروعات معينة جاهزة ضمن استراتيجيتها في المنطقة والعالم وتريد تنفيذها, رغم أنها ارتكبت الكثير من الأخطاء الفادحة منذ احتلالها بغداد حتى الآن والتي أشرنا إلى بعضها في بداية المقال. وهي تسعى إلى إرساء عدد من المسائل المهمة ذات الطبيعة المتناقضة, رغم أن بعضها يبدو معقولاً في ظروف العراق الراهنة, وهي:

1) وضع دستور وإقامة مجتمع مدني علماني في العراق, ولكنها تعتمد بصيغة ما على البنية الدينية والطائفية للبلاد والتي تجلت في محاولة توزيع العلمانيين, بمن فيهم ممثل الحزب

الشيوعي العراقي تحت خيمة التقسيم الطائفي. ويفترض رفض مثل هذا التقسيم غير العقلاني وغير المناسب, والذي يحمل في طياته احتمال تحوله في كل لحظة إلى قنبلة موقوتة.

2) تأمين قوى أو نخبة سياسية جديدة تدين بالمحصلة النهائية بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية, إذ ستبذل الجهود لتكريسها وبناء ما هو مقارب لما يجري اليوم في الولايات المتحدة من وجود حزبين وفق نهجين سياسيين متقاربين ومؤيدين للولايات المتحدة يتبادلان السلطة الفعلية بين دورة وأخرى. وهذه الوجهة بما تحمله من مشكلات يمكن أن تشكل بحدود معينة قنبلة موقوتة لتعارضها مع الجهد العراقي لإقامة نظام ديمقراطي اتحادي علماني متحرر ومتعدد الأحزاب يتم تداول السلطة فيه على أساس الانتخابات البرلمانية الحرة والنزيهة والديمقراطية.

3) وضع البلاد على طريق اقتصاد السوق الحر وفق منظور واتجاهات اللبرالية الجديدة وإلغاء كامل لدور قطاع الدولية وربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الأمريكي ومن خلاله بالاقتصاد والسوق الرأسمالي العالمي. وسيؤدي هذا إلى إهمال حقيقي لإرادة الشعب ومصالحه الأساسية. وفي ظروف العراق الاقتصادية والاجتماعية الراهنة يمكن أن تنشأ عن ذلك قنابل اجتماعية موقوتة كثيرة يمكن أن تنفجر في كل لحظة بسبب كونها ستؤدي إلى نشوء فجوات متسعة في الدخل ومستوى المعيشة ومستوى الخدمات, وستعمق البطالة والحرمان في المجتمع وتمنع عملياً الدعم الحكومي للسلع الأساسية. كل ذلك سيقود إلى تفاقم التناقضات والصراعات وتحولها تدريجاً إلى نزاعات سياسية.

4) وستؤدي هذه الأمور بدورها إلى الهيمنة الجدية على مقدرات البلاد ووجهة تطوره واستقلالية قراراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ستثير إشكاليات جديدة داخل المجتمع وستكون سبباً في اشتداد دور وتأثير الظواهر السلبية في المجتمع. ومن بين أبرزها ظاهرة التطرف السياسي, الديني والقومي باتجاهات يمينية وعنفية, ولكنها ستقود أيضاً إلى بروز واشتداد التطرف اليساري.

5) وسيكون العراق معرضاً في مثل هذه الأحوال إلى تأثيرات كبيرة من الدول المجاورة وإلى التزام قوى سياسية معينة يمكن أن تقود إلى احتمال نشوب صدام سياسي وتكوين تحالفات سياسية جديدة لا يمكن تقدير عواقبها في الوقت الحاضر, إلا إن مثل هذه الصراعات ستكون مبرمجة سلفاً ومنذ الآن.

إن هذه الظواهر المهمة هي التي تدفعنا إلى التفكير بالسبل التي يفترض السير عليها لمواجهة الواقع الجديد واستلهامه في وضع المهمات وصياغتها واختيار السبل والأدوات المناسبة لهذه المرحلة دون غيرها. إن العاجزين هم وحدهم الذين يكتفون بما لديهم إذ

بالنسبة لهم "ليس في الإمكان أبدع مما كان", وهي رؤية كانت وما تزال تشكل مصيبة على حامليها, إذ أنها تسبب جمود الفكر وزحف الحركة أو حتى جمودها النسبي.
ستشهد الفترة القادمة بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي اصطفافات جديدة في القوى السياسية والاجتماعية, وربما ستشهد أيضاً اندماجات حزبية جديدة لتحقيق مواقع قوة لها أمام هذا الكم الهائل من الأحزاب والقوى والكتل السياسية, كما ستشهد محاولات جادة من سلطة الاحتلال لتكوين نخبتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية التي تستوجبها طبيعة المرحلة وتحاول تأمين تحالفاتها المناسبة. وفي داخل المجلس ستنشأ مواقف وصراعات حول مختلف القضايا الصغيرة منها والكبيرة ويمكن في داخله أن تنشا تحالفات معينة ومراكز قوة للبت بأهم القضايا الخلافية, وستسعى سلطة الاحتلال إلى تعزيز مواقع الذين تساندهم أكثر من غيرهم. كما أن الصراع بين سلطة الاحتلال والمجلس سيبرز على سطح الأحداث وستكون الحاجة إلى مثل تلك التحالفات في داخل المجلس وخارجه ضرورية لحسم الأمور.
إن الدعوة إلى وحدة مجلس الحكم الانتقالي ضرورية ومهمة ولا بديل لها في الوقت الحاضر, ولكن علينا أن لا ننسى بأن درب المجلس مليء بالألغام وانفجارها يمكن أن يحدث في كل لحظة عندما تصطدم المصالح الضيقة لهذا الفريق أو ذاك بالمصالح العامة للشعب. ومن هنا يأتي قول الإمام علي بن أبي طالب في محله تماماً عندما يقول: "أعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً". إن المراهنة على وحدة نضال الشعب ضرورية, ولكن لا تكفي المراهنة عليها دون العمل من أجلها ودون وضع المزيد من صمامات الأمان لحماية مكسب سقوط الدكتاتورية الفاشية, حيث بدأت بعض القوى القومية اليمينية والمتطرفة على المستوى المحلي والعربي تلطم الخدود وتذرف الدموع عليها.

ومن هنا كانت وما تزال الرؤية الواعية للأحداث الجارية تتطلب إعادة النظر بالموقف من المبادرة التي طرحتها حول موضوع الحوار حول وحدة أو أشكال التعاون بين قوى اليسار الديمقراطي العراقي وتحالفاته مع القوى الديمقراطية العراقية, عربية كانت أم كردية أم من الأقليات القومية. إنها لمهمة كبيرة أن نبدأ الآن قبل أن يكون الوقت متأخراً ونعض على النواذج وعندها يصدق فينا قول الشاعر العراقي عدنان الصائغ:

لن يطرقَ بابكَ ثانيةً
فإلامَ ستجلس منتظراً
في الدار
توهمكَ

الصـــدفةُ

بـــالتكرار.

إن هذا الاستعراض السريع يضعنا إذن, وفق قناعتي الشخصية, أمام مهمة البحث في تأمين مستلزمات العمل الفكري والسياسي لاستيعاب الوضع وفهم العوامل الفاعلة فيه والقوانين المحركة له, وبالتالي السلوك أو المنهج المطلوب ممارسته. وانطلاقاً من فهمي للواقع اقترح من جديد الإقدام على دعوة قوى اليسار الديمقراطي العراقي لعقد لقاء حواري يستهدف التمعن فـــــــــــــي ثلاثـــــــــــــــــة مســـــــــــــــائل عقديـــــــــــــــــــــة:

تقديم تحليل مكثف وواضح لكل طرف حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفق منظوره للأمور, ثم تقديراته لاحتمالات التطور ومهمات القوى اليسارية الديمقراطية.

الأساليب والأدوات السلمية والديمقراطية التي يراد ممارستها لضمان تحقيق مسيرة ديمقراطية للعراق ودور قوى اليسار الديمقراطي في هذه المسيرة الديمقراطية المنشودة.

الأشكال التنظيمية المناسبة للفترة الراهنة والقادمة بالنسبة لقوى اليسار الديمقراطي من جهة, وإمكانية تكوين تحالفات أوسع على صعيد مختلف القوى الديمقراطية في العراق من جهة ثانية, بهدف المشاركة الفعالة في التحولات الديمقراطية التي يفترض حصولها وفي إنهاء الاحتلال مع انتهاء فترة الانتقال. والبحث في وحدة أو تحالف قوى اليسار الديمقراطي والقوى الديمقراطية بشكل عام لا يعني بأي حال التفريط بالتعاون القائم حالياً أو عدم التفكير بتعزيزه وتوسيعه بحيث يشمل قوى إضافية يمكن أن يكون لها دورها في هذا النضال.

إن المهمة التي تواجه قوى اليسار الديمقراطي طرح البديل أو النموذج المناسب في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية, وليس خارجها, إذ لا وجود لبديل خارجها في المرحلة الراهنة ولسنوات طويلة قادمة, فالاشتراكية غير مطروحة على بساط البحث حالياً أو في الأفق المنظور. هذا لا يعني أن العلاقات الإنتاجية الرأسمالية هي نهاية التاريخ, ولكنها هي المهمة المباشرة في المرحلة الراهنة. وفي هذا الإطار توجد أطياف أو نماذج كثيرة يمكن أن يتحرك عليها التطور الرأسمالي في العراق, بحيث يكون من الناحية الاجتماعية أكثر قبولاً. إن المجتمع العراقي واجه منذ اليوم الأول لاحتلال بغداد, وسيواجه خلال الفترة القادمة إصراراً أمريكياً – بريطانياً على السير في طريق واحد قررته الإدارة الأمريكية للعراق عبر خبرائها المعروفين المنحدرين من مدرسة اللبرالية الجديدة التي تكرست بشكل ملموس منذ النصف الأول من العقد الثامن وتواصلت طيلة الفترة المنصرمة. وإذا كانت قد حققت أرباحاً هائلة للاحتكارات الرأسمالية المتعددة الجنسية وأكبر الاحتكارات الأمريكية على نحو خاص, وبقية الاحتكارات في الدول الرأسمالية السبع الكبار, فأنها في المقابل نشرت المزيد من الاستغلال

والفقر والفاقة والحرمان في الغالبية العظمى من بلدان العالم النامي, وبشكل أخص في البلدان الأكثر فقراً في العالم. وهذا أحد الأسباب المهمة جداً لنمو التطرف والإرهاب في العالم, والذي ترفض الولايات المتحدة الاعتراف به كسبب مباشر, في حين تقره الكثير من الدول الأوروبية. كتب الحاكم المدني لسلطة الاحتلال في بغداد عدة مقالات أو مقابلات صحفية شخص فيها ثلاث مسائل جوهرية:

أولاً: الواقع الاقتصادي الذي خلفه النظام ورأسه المخلوع بعد 35 سنة من هيمنة الدولة على الاقتصاد والمجتمع والعواقب الوخيمة التي تسببت بها سياسات النظام الاقتصادية. وهي تشخيصات دقيقة وصحيحة ويمكن الموافقة, بما فيها تلك التي تمس طبيعة نشاط قطاع الدول وأهداف النظام والإدارة البيروقراطية الفاسدة فيها.

ثانياً: حدد المهمات التي تواجه الإدارة الأمريكية والشعب العراقي في الفترة القادمة التي حددها لا بإعادة إعمار العراق فحسب, بل بخلق تنمية مستدامة وتنشيط العملية الاقتصادية وضرورات تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة داخلياً ودولياً لهذا الغرض وربطها بعملية دمقرطة البلاد. أي أنه ربط بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي في ما أطلق عليه بالحرية السياسية التي لا تنفصل عن الحرية الاقتصادية. وإذ يمكن الاتفاق على بعضها تبرز نقاط تباين أيضاً, خاصة في فهم طبيعة هذه الحرية ومن المستفيد منها ولمصلحة من تتجه وتعمل.

ثالثاً: الأدوات والأساليب الضرورية لعملية البناء الاقتصادي والنموذج الذي يراد انتهاجه في عملية البناء الاقتصادي في العراق. وقد شخص لهذا الغرض نموذج اقتصاد السوق الحر. وأكد على دور الإدارة الأمريكية وسلطة الاحتلال في حسم التوجهات الاقتصادية للعراق والعقود والاتفاقيات والامتيازات التي يراد عقدها والاستثمارات التي يراد جلبها. وحرم مجلس الحكم الانتقالي وكذلك كل العراقيات والعراقيين من التدخل في هذا الأمر ومنحهم حق تقديم المشورة, أي عمد إلى عكس ما يفترض أن يكون عليه الحال حتى في فترة الاحتلال. وهنا ينشأ الخلاف الرئيسي بين ما أراه وما يراه بريمر. ففي الوقت الذي لا أمتلك سوى حق مناقشة الأفكار يمتلك هو إصدار القرارات ووضع الخطط وتنفيذ ما يراه مناسباً. وحسب تصريحات بريمر سوف لن يكون حال مجلس الحكم الانتقالي يختلف كثيراً عن حالي في المسألة الاقتصادية. وهو أمر غير مقبول. وعلينا أن نتعاون من أجل إيجاد حل لهذه المعضلة.

إن ما يطرحه النموذج الأمريكي للعراق لخصه السيد بول بريمر في مقال له نشر في 2003/6/21 في جريدة السفير اللبنانية وعشية مشاركته في مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي في منطقة البحر الميت في الأردن. وهو يختلف عن التصور الذي يمكن أن تدعو

إليه القوى الديمقراطية العراقية, ومنها قوى اليسار الديمقراطي العراقي.

ففي الوقت الذي يمكن الاتفاق معه على أن القطاع الخاص يفترض أن يلعب الدور الرئيسي في العملية الاقتصادية في العراق, فأن هذا لا يعني حرمان قطاع الدولة من النشاط الاقتصادي الذي تستوجبه طبيعة المرحلة والمهمات الكبيرة التي يفترض النهوض بها وأهمية توزيع الأعباء بما يسهل النهوض بها والتكامل في ما بين نشاط قطاع الدولة والقطاع الخاص وكذلك تنشيط القطاع المختلط في إطار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية. ويمكن أن يتم الاتفاق معه على أهمية وضرورة ولوج الرأسمال الأجنبي إلى الاقتصاد العراقي, ويبقى السؤال كيف وأين. وهي مسالة ليست شكلية ولكنها مفيدة للاقتصاد العراقي. فالعراق بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية خلال العقدين القادمين, وعليه فتح الأبواب لا للاستثمارات الأمريكية فحسب, بل للاستثمارات الأخرى أيضاً, ويفترض أن تحدد الاتجاهات الأساسية التي تخدم الاقتصاد الوطني في تطوره القادم. فالخلاف هنا ليس في وجود الرأسمالية وتطورها في الاقتصاد العراقي, بل في وجهة هذه الرأسمالية وفي النموذج المناسب للعراق في المرحلة الراهنة وللعقدين القادمين على سبيل المثال لا الحصر. وكذلك الخلاف ليس في قبول الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العراقي, بل أن العراق بأمس الحاجة لها, ولكن المسالة الخلافية, هي: هل ينبغي للولايات المتحدة أن تتحكم بالاستثمارات, أم أنها مهمة مجلس الحكم الانتقالي في فترة الانتقال وفي ظل الحكومة الشرعية القادمة, وكذا الحال بالنسبة للنفط الخام وعقد الامتيازات وما إلى ذلك؟

وفي الوقت الذي نتفق على أهمية تنشيط التجارة الخارجية والانفتاح على العالم, إلا أن هذا يفترض أن لا ينسى أهمية تنمية الصناعة الوطنية التي دمرت خلال الحروب المنصرمة وحمايتها من المنافسة الأجنبية الشديدة التي يصعب على الصناعة المحلية الوقوف بوجهها, وهي ضرورية لتطور الاقتصاد والمجتمع, وخاصة قضايا التشغيل وإغناء الدخل القومي وخلق الفائض الاقتصادي وتعظيمه والاستخدام الفعال لموارد العراق الأولية في عملية التنمية وليس في تصديرها فقط, إضافة إلى أهمية العناية بالتخطيط الإقليمي لإقامة المشاريع لضمان تطورها المتوازن ووفق حاجاتها الملحة وما تعرضت له من تخريب وما تمتلكه من موارد أولية وقوى عاملة.

وفي الوقت الذي نتفق بأن الشعب العراقي لا يريد ولا يمكن أن يبتلع نفطه, بل عليه أن يبيعه في السوق الدولية, فأن ما نختلف عليه هو الموقف من خصخصته أو استمرار وجوده في إطار قطاع الدولة وتصبح موارده جزء من الميزانيتين الاعتيادية والاستثمارية, بما في ذلك دعم نشاطات القطاعين الخاص والمختلط وقطاع الدولة الاقتصادي. ويفترض أن يباع النفط

الخام في الأسواق الدولية بكل حرية وبالتعاون والتنسيق مع منظمة الأوبيك (منظمة الدول المصدرة للنفط) من خلال عضويته فيها وليس الانسحاب من هذه المنظمة التي بادر العراق إلى اقتراح تشكيلها وكان من مؤسسيها. كما يفترض أن توظف الكثير من رؤوس الأموال في قطاع النفط الخام وفي مصافي النفط والصناعات البتروكيماوية وفي سلسلة من الصناعات الأخرى التي تنسجم مع حاجات وضرورات الاقتصاد العراقي والمجتمع وتشغيل جيش العاطلين عن العمل وكذلك مع البيئة. لقد أصبح قطاع النفط خلال العشرين سنة المنصرمة مهملاً إلى ابعد الحدود بسبب سياسات الدولة والحصار الاقتصادي, وهو بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات والتحديث لمنشآته وإدخال التقنيات الحديثة لتأمين رفع إنتاجية العمل وتقليص تكاليف الإنتاج وزيادة المردود الاقتصادي أو الفائض الاقتصادي, إلا أن من الواجب أن يتم كل ذلك بالتنسيق مع مجلس الحكم الانتقالي وليس بعيداً عنه أو بغيابه.

وإذ نتفق بأن اقتصاد السوق الحر هو النموذج المطروح حالياً للعملية الاقتصادية في العراق, ولكن هذا الموقف ينبغي له أن لا يغمض العينين عن رؤية ما سينتهي إليه وضع الجماهير الشعبية الكادحة والقوى العاملة من عواقب وخيمة عندما تترك الحرية التامة لقوى السوق العمياء, وهي كما نعرف سوف لن تكون حرة تماماً بسبب هيمنة القطاع الخاص على الاقتصاد وتحكمه بكل شيء, وبالتالي سيتحكم بالأسعار والأجور وتحديد مستوى الأرباح وغيرها. ولهذا لا بد من التفكير في وضع بعض القيود الاجتماعية على "عفوية" عمليات اقتصاد السوق الحر من خلال ما يطلق عليه باقتصاد السوق الحر الاجتماعي, أي وضع ضمانات قانونية لحماية الطبقة العاملة والفلاحين وسائر الكادحين وبقية بنات وأبناء المجتمع من شدة الاستغلال التي سيتعرضون لها عبر آليات اقتصاد السوق الحر وسياسات المهيمنين على رؤوس الأموال وحركة الاقتصاد العراقي. ولهذا لا بد من وضع أسس معينة بشأن الأسعار والأجور وضمانات اجتماعية وصحية وتعليمية وحدود دنيا للأجور وتحديد ساعات العمل وآليات ديمقراطية لحل مشكلات العمل بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال, وحماية القطاع السلعي الصغير وتنشيطه وتطويره, وكذلك قوانين خاصة بالضرائب تأخذ بمبدأ الضرائب المباشرة التصاعدية على الدخول بدلاً من فرض ضرائب عالية غير مباشرة على السلع والخدمات, وكذلك تأمين دعم لمجموعة من السلع الأكثر ضرورية وأساسية لحياة الناس جميعاً, وخاصة الكادحين منهم, ولكي لا تبقى نسبة عالية من الكادحين المحرومين تستجدي الأغنياء المتخمين على قارعة الطريق, مثل دعم أسعار الخبز وبعض السلع الأساسية والمهمة الأخرى وأجور الكهرباء والماء والنقل العام ووضع نظام خاص للمعالجة الطبية عبر

صندوق المرضى الحكومي أو الخاص. أي ينبغي أن لا تعتمد هذه الفئات على رحمة رأس المال الذي لا يعرف الرحمة بحكم طبيعته دع عنك جشع الرأسماليين لمزيد من الأرباح حتى لو حصل ذلك مقابل تهديد حياة الرأسمالي.

وهكذا يمكن تبيان الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية بين النموذج الذي تطرحه الإدارة الأمريكية للعراق وعبر عنه بلا مواربة السيد بريمر, وبين ما تطرحه القوى الديمقراطية العراقية, وخاصة قوى اليسار الديمقراطي. وليس المطلوب هنا تقديم نموذج يستحيل تحقيقه في ظروف العراق الراهنة ويعبر عن صيغة تعجيزية, أو ينطلق من المبالغة والهروب إلى أمام كما يعبر المثل الشعبي العراقي بدقة حين يقول: "الهور مرك والزور خواشيك".

نحن الآن أمام مرحلة تتميز بالكثير من التعقيد وتحفها الكثير من المصاعب والمخاطر. وهي لا ترتبط بالتنوع القومي أو الديني والمذهبي في العراق فحسب, ولا ترتبط بكثرة الأحزاب السياسية وتعدد اتجاهاتها الفكرية والسياسية واختلافها الشديد في جملة من الأمور الأساسية فحسب, ولا ترتبط بالأجواء المعقدة التي تحيط بالعراق والتدخلات الكبيرة في شؤونه الداخلية من بعض الجران فحسب, بل ترتبط بالأساس بطريقة سقوط النظام التي تمت بالقوى الأجنبية التي حاربت النظام وأسقطته واحتلت على إثر ذلك العراق كله. وهي بالتالي تجد نفسها في مواقع متقدمة ومتفوقة من حيث الإنجاز على قوى المعارضة العراقية السابقة, وبالتالي, تريد لنفسها تحقيق مكاسب على القوى السياسية العراقية التي لم تكن طرفاً في الإسقاط المباشر للنظام, رغم دورها المستمر والمديد في إضعاف النظام وعزله جماهيرياً. ولهذا فمهمة القوى السياسية العراقية في المرحلة الراهنة معقدة جداً لا تحسد عليها. ويزيدها تعقيداً الطريقة التي تعامل بها حتى الآن السيد بول بريمر, إذ يصعب عليه, كما يبدو, تقديم التنازلات عما رسمه في مخططه إلا تحت ضغط عالمي وإقليمي ومحلي متصاعد تماماً كما حصل في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي من جهة, والدور الذي تقوم به عصابات صدام حسين وقوى الإسلام السياسي المتطرفة وعصابات الإجرام الأخرى من جهة ثانية. وما يحصل اليوم في بعض مناطق العراق دليل على تنوع القوى التي تقوم بعمليات إجرامية واسعة بما في ذلك ضرب قوات الاحتلال وقتل الناس والاعتداء على البيوت ..الخ.

ولهذا فنحن نحتاج إلى جبهة ديمقراطية داخلية قوية ومتينة ومتماسكة وتعرف ما تريد وما تسعى إليه, وجبهة ديمقراطية خارجية, على الصعيدين الدولي, الرسمي والشعبي, تدعم مطالب القوى الديمقراطية الداخلية. والجبهة الديمقراطية الداخلية يفترض أن تعرف كيف تعمل مع الجماهير الواسعة وكيف تنظمها وتعبئها وتتفاعل معها للدفاع عن السياسات التي تتبناها. إن

حركة الجماهير الواعية والمنظمة هي القادرة على تحقيق النجاحات المنشودة. ليس الهدف من هذا إثارة الصراعات مع سلطة الاحتلال, بل العمل من أجل إقناعها بما نعتقد بكونه نافعاً للعراق وما يفترض أن يتحقق.

استناداً إلى كل ذلك وغيره أطرح من جديد أهمية البدء بحوار ديمقراطي منفتح حول موضوع وحدة عمل أو نشاط أو تحالف قوى اليسار الديمقراطي العراقي. ويأمل أن يتم التفكير لا وفق مصالح آنية خادعة أو مضللة, بل وفق المهمات الفعلية ذات المدى الأبعد والرؤية الواعية لتعقيدات ومخاطر العملية الجارية في العراق.

إن الأخطاء التي ارتكبت حتى الآن من جانب الإدارة الأمريكية وسلطة الاحتلال قبل وبعد الحرب حتى الوقت الحاضر, وكذلك الأخطاء التي ارتكبتها القوى السياسية العراقية في البلاد, كلها تصب الماء في طاحونة القوى العدوانية المناهضة للتغيير الذي حصل في العراق وللرغبة في إقامة الديمقراطية وإنهاء الاحتلال, وكلها تسمح لقوى صدام حسين على التحرك وكسب الأنصار, كما ترحك قوى الإسلام السياسي المتطرفة وقوى جديدة تريد الالتحاق به من خلال دعوتها إلى حكم الحوزة العلمية في النجف أو تشكيل جيش المهدي أو نشاطات جماعة علماء السنة. إنها ألغام في طريق مجلس الحكم الانتقالي وعليه أن يدرسها بعناية كبيرة.

إن إسقاط جهود أعداء الديمقراطية من فاشيين وظلاميين لا يمكن أن تنجح دون وحدة الشعب العراقي وقواه السياسية ودون إيجاد لغة جديدة وقواعد عمل منظمة للعلاقة مع قوات الاحتلال إلى حين خروجها وطرح جديد بأمل كسب الأمم المتحدة للعمل في العراق. إن عوامل الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية متزايدة ومتشعبة وينبغي الاستفادة منها لصالح تعزيز الخط الذي ندعو إليه وتعزيز دور مجلس الحكم الانتقالي غير الطائفي في العراق. إن على القوى الوطنية العراقية أن لا تضيع هذه الفرصة الثمينة بانتظار فرصة أخرى وأن تنتبه بأن الفرصة التاريخية لن تتكرر بالضرورة وأن نبذل كل شيء الآن في سبيل ذلك قبل أن يكون الوقت متأخراً ونعض على النواذج وعندها يصدق فينا قول الشاعر العراقي المبدع عدنان الصائغ:

لن يطرقَ بابكَ ثانيةً
فإلامَ ستجلس منتظراً
في الدار
توهمكَ
الصدفةُ

بالتكرار.

ولأهمية التحرك وفهم العوامل الضاغطة على النظام أعيد نشر المخطط الخاص بتلك العوامل

الفاعلة في التأثير على مواقف وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق السياسي.
برلين في 2003/07/19

ماذا يجري في العراق, ولمصلحة من, وكيف نواجهه؟

الحلقة 22

من يتابع تطور الأوضاع الراهنة في العراق يصاب بالكآبة والحزن العميقين ويشعر بألم بالغ في أن يعاني العراقيون من جديد بعد معاناة رهيبة دامت أكثر من أربعة عقود من السنين العجاف. فالشعب العراقي, ولا أي شعب في العالم, يستحق مثل هذه المأساة المرعبة. فكثرة من الناس العراقيين, نساء ورجالا, تفقد يومياً صبرها وعزمها على الصمود والتحدي وتتحول إلى أدوات بيد المغامرين والمخربين والطامعين في سلطة حتى لو كانت على جثث الضحايا وخراب البلاد. وهناك من يساهم في إثارة الناس حقاً أم باطلاً من وراء الحدود المحيطة بالعراق وما وراء تلك الحدود.
والمشكلة التي تواجه الشعب العراقي ليست وليدة اليوم, بل هي نتاج لتراكمات عشرات السنين التي حرم فيها الإنسان العراقي من حريته وكرامته وحقوقه المشروعة وعيشه الآمن المستقر. وعندما يحاول الباحث تقليب أوراق الماضي القريب والوقت الحاضر سيجد أمامه مجموعة من العوامل التي كانت أو ما تزال وراء هذه المعاناة الراهنة التي لا بد من مواجهتها, وإلا ساهمت في تعقيد الحياة على كل العراقيات والعراقيين لسنوات قادمة. ويمكن صياغة تلك العوامل في النقاط التالية:

1. السياسات الفاشية والعدوانية والتوسعية التي مارسها النظام العراقي ضد شعبه وجيرانه والأخوة العرب, وعزلته الشديدة التي نجمت عن كل ذلك في العالم, ورفضه حتى آخر لحظة من وجوده في السلطة التنازل عن الحكم, واستمرار قتله للعراقيين حتى بعد سقوط نظامه. وما يزال الطاغية صدام حسين يشكلا هاجساً يقلق الناس ويسلبهم الراحة والاستقرار. وليست خطاباته الأخيرة سوى الورقة غير الرابحة الأخيرة التي بقيت في جعبته وجعبة من يسانده في

العـراق والعـالم العربـي, ولكنهـا الورقـة المؤذيـة والمعوقـة لعمليـة إعـادة إعمـار الـبلاد.
2. إصرار الإدارة الأمريكية على خوض الحرب دون ممارسة أساليب ناجعة أخرى لمواجهة النظام الدكتاتوري وتخليص الشعب منه, لأنها كانت وما تزال تطمع بتحقيق أهداف أخرى أبعد من مساعدة الشعب العراقي ودون أن تكون لها خطة عملية بديلة بعد إسقاط النظام وانهيار كيان الدولة العراقية أو تهشيمه من قبلها. وساهمت أطماع الهيمنة المنفردة من جانب الولايات المتحدة على العراق من جهة, وغياب الرؤية الواضحة والمعرفة المدققة للمجتمع العراقي ومشكلاته الفعلية من جهة أخرى, وعزل أجزاء مهمة من قوى المعارضة العراقية عن المشاركة الحقيقية لإسقاط النظام ومنذ وقت مبكر إضافة إلى شق وحدة المعارضة, في توفير أجواء غير صحية أمام قوات الاحتلال في العراق وأمام قوى المعارضة العراقية, وخاصة تلك التـي نزحـت مـع القـوات الأمريكيـة إلـى البصـرة والناصـرية وبغـداد واعتلـت دباباتهـا.
3. وبعد انهيار النظام وقواته العسكرية واحتلال بغداد والعراق عموماً تخبطت إدارة الاحتلال الأمريكية في مواقفها إزاء الوضع في العراق وإزاء المعارضة وتركت العنان لقوى التخريب والتدمير في المجتمع, وخاصة قوى صدام حسين وبقية المجرمين وقوى الإسلام السياسي المتطرفـة, أن تمـارس دورهـا فـي تعميـق الفوضـى وانعـدام الأمـن والاسـتقرار فـي الـبلاد.
4. وزاد في الطين بلة عجز الولايات المتحدة بإدارتها العسكرية والمدنية عن إعادة الحياة للخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن يومياً وفي كل ساعة وخاصة في فصل الصيف وحـــــــــــــــره اللاهـــــــــــــــب.
5. السرعة العجيبة والمتعجلة في إعلان نهاية الحرب في العراق في وقت كانت جيوب النظام ما تزال موجودة وتقاوم قوات التحالف الأمريكي – البريطاني, إذ كانت تمني نفسها بزيادة تأييد الأمريكيين للرئيس الأمريكي بوش بسبب النصر السريع الذي تحقق لها في العراق, رغم أنها لم تستغل هذا النصر السريع لتكريس الأمن والنظام في البلاد, بل تركت الحبل على الغارب في تصور منها احتمال اندفاع الجماهير للانتقام من قوى صدام حسين في كل مكان في العراق. وقد وقع هذا فعلاً في مناطق معينة كان ينبغي أن لا يحصل ذلك بأي حال. فليس من حقنا أن نثأر لأنفسنا بل أن نترك القانون يأخذ مجراه الاعتيادي إزاء كل المتهمين بارتكاب جرائم بحق الشعب العراقي أفراداً وجماعات ومجتمع. ولكن وقع أكثر من ذلك, إذ قامت عصابات صدام حسين وغيره بعمليات تخريب واسعة جداً وعمليات قتل وإشعال الحرائق ونهب المتاحف ... الـــــــــــــــــــــــــــــــخ.
6. وزاد في الطين بلة تقديمها طلب اعتبار العراق محتلاً من قبل القوات الأمريكية – البريطانية التي شنت الحرب عليه, بهدف تأمين الهيمنة المطلقة على العراق وإبعاد مشاركة

الآخرين في الغنيمة العراقية. وكان هذا من أسوأ القرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بعد إعلانها الحرب وشنها فعلاً. وفي القرار الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي حاولت الولايات المتحدة صياغة القرار رقم 1483 بالصيغة التي تؤمن لها الهيمنة الكاملة والتصرف بالعراق وموارده كما تراه مناسباً. وهو ما يتنافى مع الادعاء الأول للإدارة الأمريكية بتحرير العراق, حتى إنها أبعدت بشكل مقصود لا يقبل التأويل الأمم المتحدة عن أن تلعب الدور السياسي المناسب, وأنيط بها شكلياً دوراً ثانوياً في مجال المساعدة الإنسانية.

ولكن الأمر لم يستقم لها كما كانت ترغب نتيجة تلك الأخطاء الفادحة, إضافة إلى أخطاء جديدة ارتكبتها بعد احتلالها العراق. فسلوك الحاكم العسكري القلق والحائر وسلوك الحاكم المدني المتغطرس والاستبدادي إزاء قوى المعارضة العراقية السابقة والشعب, إضافة إلى المشروع الأمريكي الأساسي كجزء من استراتيجية الإدارة الأمريكية في المنطقة والعالم أدى كل ذلك وغيره إلى إعاقة تشكيل حكومة عراقية قوية على أساس مؤتمر وطني عام لكل القوى السياسية التي حاربت النظام الدكتاتوري وبالتالي حركت كل الأحاسيس والمشاعر المعادية لقوات الاحتلال لدى الشارع العراقي, رغم قناعة كثرة من السكان العراقيين بضرورة استمرار وجود هذه القوات ولفترة لاحقة حتى الانتهاء من الانتخابات العامة وتشكيل حكومة عراقية مستقلة ومنتخبة. فإلى ماذا أدى كل ذلك؟ وفق المعلومات المتوفرة ومتابعة الأحداث عن قرب يمكن القول بأن كل ذلك ساهم في بروز الظواهر التالية:

1. إضعاف الثقة بقوى المعارضة العراقية التي ناصبت النظام العداء واعتبارها غير قادرة على مواجهة الوضع الجديد وليس لها الحق في الحكم, رغم أنها كانت لا تريد انتزاع الحكم بل الدعوة إلى مؤتمر لقوى المعارضة كلها ومندوبين عن الكثير من المنظمات والمحافظات والمدن لتشكيل الحكومة العراقية الانتقالية.
2. ساهم هذا الموقف في نشوء فراغ سياسي حكومي في البلاد عجزت سلطات الاحتلال عن سده, وفسحت في المجال لتسيب واسع النطاق على مستوى القطر كله, في ما عدا منطقة كردستان العراق, إضافة إلى الموصل نسبياً.
3. أعطت فرصة مناسبة لقوى صدام حسين لاستعادة أنفاسها وإعادة تنظيم صفوفها وتنشيط جماعات الطوارئ التي كان صدام حسين قد شكلها قبل ذاك لتخوض حرب عصابات في بعض مناطق العراق وتثير الفوضى وتؤزم الجو السياسي وتساهم في دفع آخرين مغتنمين فرصة الفوضى التي ضربت أطنابها في أنحاء البلاد للمشاركة في تلك الفوضى والحصول على مكاسب لها على حساب المجتمع.

4. وعندما لاحظت إصرار قوى المعارضة على تشكيل حكومة انتقالية وتزايد الضغوط من مختلف الجهات العربية والدولية وفي الولايات المتحدة بالذات, وافقت شرط أن يتم تشكيل المجلس بدون عقد مؤتمر وطني عام, لكي لا يحصل على قوة شعبية مناسبة من جهة, ولكي تبقى قراراته خاضعةً لحق النقض الأمريكي المتمثل بسلطة الاحتلال وبالسيد بول بريمر من جهة أخرى, وهو إضعاف جديد للقوى السياسية العراقية.

5. فسح هذا الإضعاف السياسي غير المبرر لمجلس الحكم الانتقالي إلى نشوء ثلاث مظاهر سلبية كان يمكن تقليصها وتجاوز أكثرها ضرراً: أ) تشكيك واسع النطاق بصلاحيات مجلس الحكم الانتقالي على صعيد الداخل, وخاصة من قوى كان في مقدورها أن تؤيد هذا المجلس لو كان قد تم إشراكها في المؤتمر الوطني العام وفسح المجال أمام تشكيل حكومة تنبثق عن المؤتمر. ب) استغلال واسع النطاق لفكرة بائسة طرحها الأمريكيون, وربما يقف وراء ذلك بعض العناصر الطائفية المتعصبة المؤيدة لأمريكا, تجلت في تشكيل المجلس على أساس طائفي 13 شيعي و11 سني وواحد مسيحي. وهو أمر بالغ الضرر بسمعة اغلب أعضاء المجلس وبنضالهم الوطني البعيد عن الطائفية البشعة. نحن نعرف أن النظم السابقة منذ العهد الملكي قد حكمت العراق وفق سياسة دينية وطائفية تمييزية سيئة, ولكنها لم تتحدث عن توزيع طائفي في المناصب الوزارية, رغم وجودها الفعلي. وكان يفترض تجنب هذا الأمر تماماً إذ لا مبرر له أصلاً, بل الحق ويلحق ضرراً بليغاً بالنضال الوطني وبتكوين الشخصية الوطنية العراقية البعيدة عن هذا التمييز الطائفي. ولم يتم استغلال نقطة الضعف الشديدة هذه حتى الآن من قبل قوى عراقية طائفية فحسب, بل ومن قوى عربية تتميز بالطائفية وتتهم الشيعة عموماً بالشعوبية, وهو أمر فادح الضرر أيضاً من جانب تلك القوى التي تريد الصيد في الماء العكر. ج) بدء بعض القوى الشيعية الطائفية, كما في محاولات السيد مقتدى الصدر, المطالبة بإقامة دولة إسلامية تقوديها الحوزة العلمية في النجف, أي دولة تسير وفق المذهب الشيعي على الطراز الإيراني. وهو الذي حرك الطائفيين من السنة بالمناداة بأن على سلطة الاحتلال أن تجري إحصاءاً للسكان لكي تعرف بأن أتباع المذهب السنة يشكلون الأكثرية وهلمجرا. ويدخل في هذا الباب من التحريض العام البيان الصادر عن المؤتمر القومي العربي بتاريخ 2003/07/14, وكذلك الحديث المسجل لصدام حسين في نفس اليوم والذي أذيع من أكثر من محطة فضائية عربية والذي يلتقي تماماً مع موقف المؤتمر القومي العربي وكأنهما كتبا في آن واحد ولأغراض واحدة وبذهنية واحدة ذات طبيعة استبدادية وشوفينية شديدة.

6. وفسح هذا الوضع المتدهور إلى تدخل إضافي من دول الجوار وبشكل خاص من إيران

لتقديم الدعم من قوى إيرانية محافظة ومتشددة إلى جماعة مقتدى الصدر, وربما فيما بعد إلى غيره, في حين تقوم السعودية بتقديم الدعم إلى الجماعات السنية المرتبطة بالمذهب الوهابي, وهو المذهب الذي تلتزم به الدولة السعودية وتمارسه في التعليم والتربية المتشددة والمتطرفة التي نشأ فيها جماعة أسامة بن لادن وجميع أعضاء القاعدة ومؤيديها في مختلف بقاع العالم. وعملية إعادة إنتاج مثل هذه القوى المتطرفة مستمرة في السعودية رغم الادعاء بإجراء إصلاحات في هذا المجال. وعملية إعادة الإنتاج هذه لا تتم في السعودية فحسب, بل في كل البلدان حيث تقوم السعودية بإقامة المساجد والمدارس الدينية فيها, سواء أرسلت مدرسين لها أو وظفت مدرسين من نفس المذهب الوهابي فيها.

7. ويبدو بوضوح أن الدول العربية بدأت تستثمر المأزق الذي تمر به سلطة الاحتلال وكذلك الإدارة الأمريكية في العراق لمنعها من تحقيق الاستقرار والأمن وتنشيطها نشرات الأخبار التي تحفز على ما يسمى بالمقاومة بهدف منع الولايات المتحدة المغامرة مرة أخرى بحرب ضد دولة عربية أخرى, إذ أنها بدأت تخشى على نفسها من السقوط تحت ضغوط السياسات الأمريكية في المنطقة.

8. كما بدأت الدول الأوربية تستفيد من المأزق والمحنة الأمريكية في العراق بمحاولة فرض تنازلات على الإدارة الأمريكية لتكف عن فرض هيمنتها السياسية الكاملة على العراق والمنطقة وفسح المجال لها أيضاً للولوج السياسي إلى العراق أولاً, ومن ثم منع هيمنتها الكاملة على النفط العراق ومنطقة الشرق الأوسط عموماً والاتفاق على أسس جديدة بهذا الصدد ثانياً. وهي تدعو إلى ذلك من خلال الدعوة إلى إشراك الأمم المتحدة وجعل الوجود هناك بموافقة الأمم المتحدة لكي تساهم في الأفراد والأموال.

9. ويزيد من ضعف الموقف الأمريكي-البريطاني فشل قوات الاحتلال واللجان المختصة التي ذهبت إلى العراق في العثور على أسلحة دمار شامل في العراق وفق ما ادعتها الإدارة الأمريكية ومجلس الوزراء البريطاني, والذي بدأ يهدد سلطتيهما بشكل واضح.

أدى كل ذلك إلى بروز ثلاثة إجراءات جديدة مهمة على الساحة السياسية العراقية والأمريكية والبريطانية وفي أروقة الأمم المتحدة, وهي:

1. حصول المزيد من زيارات المسؤولين الأوروبيين إلى الإدارة الأمريكية والتباحث مع بوش وبقية المسؤولين في الإدارة الأمريكية بهدف التحري عن حل للمأزق الأمريكي في العراق وخشية تطور الأوضاع باتجاه سلبي وزيادة عدد الخسائر البشرية والمالية للقوات الأمريكية.

2. زيادة عدد الوفود والمسؤولين الأمريكيين الذين قدموا إلى العراق للإطلاع على ما يجري فيه, وبشكل خاص نائب وزير الدفاع الأمريكي الذي كان أكثر المتحمسين للحرب.

3. بدء تصريحات أدلى بها السيد كوفي عنان, الأمين العام للأمم المتحدة بعد لقاء له مع بوش في البيت الأبيض في واشنطن, تشير في جوهرها إلى أنها مبادرة أمريكية قبل أن تكون مبادرة خاصة من كوفي عنان تدعو إلى إصدار قرار جديد بشأن العراق. وأكد ذلك وزير خارجية الولايات المتحدة أيضاً.

وفي ضوء ذلك يبدو أن وصول وزيرة خارجية أسبانيا, التي ستتولى رئاسة مجلس الأمن للدورة القادمة, إلى العراق ليس بعيداً عن محاولة التفكير بحل مناسب للأزمة الراهنة. كما يدخل في هذا الباب سفر بريمر إلى واشنطن للقاء بالرئيس الأمريكي بهدف إعداد موقف وقرار جديد وتكتيكات جديدة بشأن العراق. كما يفترض أن لا ننسى سفر وفد ثلاثي يمثل مجلس الحكم الانتقالي إلى نيويورك للمشاركة في اجتماع مجلس الأمن الدولي الذي سيبحث الوضع في العراق وتقديم تقرير يطرح تصورات مجلس الحكم, إضافة إلى تقرير دي ميليو, ممثل الأمم المتحدة في العراق.

إلى ماذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذا المأزق الذي تعاني منه؟ إنها كما أرى ستحاول تحقيق ما يلي:

1. إبقاء قرار احتلال العراق من قبل قوات الدولتين المتحالفتين دون تغيير يذكر فيه, وأن تبقى القوة القائدة في العراق خلال فترة الانتقال على الأقل.

2. الموافقة على إدخال فقرة جديدة يسمح بموجبه لقوات من الأمم المتحدة المشاركة في حفظ الأمن والاستقرار في العراق. وإذ تبذل الأمم المتحدة في أن تكون تلك القوة تحت رعايتها, ستبذل الولايات المتحدة في أن تكون تحت إدارتها وبالتعاون مع مسؤولي القوات التي ستشارك في حفظ الأمن في العراق.

3. الموافقة على تعجيل فترة الانتقال وإنجاز الدستور الدائم بحدود سنة أو سنة ونصف, وربما دون أن تحدد الفترة تماماً.

4. الموافقة على منح مجلس الحكم الانتقالي صلاحيات إضافية بدلاً من التضييق عليه, مع منع تصرف الولايات المتحدة بشكل مطلق بالقرارات الاقتصادية, وخاصة موضوع النفط الخام.

5. إقناع الدول العربية بالتعاون مع مجلس الحكم الانتقالي, وربما ستبادر إلى توسيعه بقوى إضافية لكي يصبح أكثر تمثيلاً للمجتمع العراقي.

6. دعوة الدول الأخرى بالامتناع عن التدخل في شؤون العراق الداخلية, وخاصة إيران, وربما يشار إلى سوريا أيضاً.

7. ومن الممكن أن تلجأ القوات التي سترابط في العراق إلى ممارسة العنف بشكل أقسى وستعمد إلى ممارسة أسلوب حرب العصابات في مواجهة عصابات صدام حسين والجماعات

الإسلامية المتطرفة والقوى الإجرامية الأخرى. كما أنها من الممكن أن تزيد من عدد قواتها في العراق وتنوع من نوعيتها وأساليب عملها, إضافة إلى أنها ستبذل جهداً خاصة لحراسة الحدود مع إيران وسوريا خشية دخول مقاتلين وأسلحة إلى العراق. وبصدد احتمال استخدام أساليب العنف من المفيد الإشارة إلى أن منظمات حقوق الإنسان الدولية ومنظمة العفو الدولية تؤكد ممارسة القوات الأمريكية أساليب تتنافى وحقوق الإنسان إزاء الأسرى والمعتقلين العراقيين, أي ممارسة التعذيب لانتزاع المعلومات, وهو ما لا يجوز الموافقة عليه, بل يفترض أن نرفضها وإدانتها من قبل الجميع بغض النظر عن اتجاهاتنا الفكرية والسياسية أو العقائد الدينية والمذهبية والدعوة إلى وقف التعذيب وسوء المعاملة فوراً والسماح للعوائل بزيارة أسراهم ومعتقليهم.

لدي القناعة بأن الأيام القليلة القادمة ستشهد تصعيداً في النشاط التخريبي ومحاولة تفتيت قوى الشعب العراقي من جانب قوى ذات أهداف مختلفة. ولهذا يستوجب الحذر واليقظة, خاصة وإنها ستتوجه ليس ضد القوات الأمريكية والبريطانية أو غيرها من القوات الأجنبية فحسب, بل ضد العراقيين الذين تعتبرهم تلك القوى من المتعاونين مع قوات الاحتلال, بما في ذلك ممثلو الأحزاب السياسية المختلفة.

والسؤال الذي يستوجب التفكير به والإجابة عنه هو: كيف يفترض مواجهة الوضع الراهن وتحويله لصالح الشعب العراقي, لصالح تأمين الأمن والاستقرار ونشر الديمقراطية والتعجيل بإنهاء فترة الانتقال؟ إن الإجابة عن السؤال ليست سهلة, إذ لا توجد وصفة جاهزة ونحن جميعاً بحاجة إلى حوار وبلورة المقترحات العملية والممكنة التحقيق. وهدف طرح هذه الأفكار هو خوض الحوار وتأمين مواصلة متابعة الوضع والمشاركة فيه.

تقع على عاتق القوى السياسية الأعضاء في مجلس الحكم الانتقالي بذل أقصى الجهود من أجل:

1. المشاركة في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أجل أشراك قوات من الأمم المتحدة في اتجاهين أساسيين: في عمليات حماية السكان من نشاط المخربين وتقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين منهم من جهة, والمشاركة في عملية إعادة بناء العراق لا في مجال الخدمات العامة, بل وفي إقامة مختلف المشاريع الاقتصادية والمشاركة في الرقابة على موارد البلاد المالية وعدم تركها لتصرف ورقابة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. فالصرف المالي يفترض أن يقرره مجلس الحكم أساساً وليس الولايات المتحدة أو اية قوة أخرى.

2. إجراء حوار شفاف تراه وتسمعه الجماهير الشعبية مع المسؤولين الأمريكيين وقوات الاحتلال بشأن عدم فوات أوان عقد مؤتمر وطني عام لكل قوى المعارضة العراقية السابقة في

الداخل والخارج لمناقشة الأوضاع القائمة وتحديد المهمات بصورة مشتركة, ثم طرح أسماء أعضاء مجلس الحكم لمنح ثقتهم بهم أو حجبها عنهم أو عن بعضهم. وأهمية هذه الخطوة تكمن في تأمين الاعتراف بالمجلس كهيئة منتخبة من القوى التي مارست النضال ضد الطغمة العدوانية وتعبر عن المصالح الحيوية للشعب العراقي.

3. الإصرار على أن تكون صلاحيات مجلس الحكم الانتقالي نهائية وغير خاضعة لحق النقض من قبل الحاكم المدني, خاصة وأن القضايا المطروحة للإنجاز تمس التحضير للدستور وإجراء الانتخابات وإعادة بناء مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والإدارية.

4. تقسيم العمل في ما بينها لضمان عمل فعال ومكثف من أجل خوض حوارات فكرية وسياسية عملية مع القوى السياسية الأخرى التي لم تشرك في مجلس الحكم بأمل إيجاد أرضية تعاون مشتركة معها. ويمكن أن يتضمن الحوار إمكانية عقد مؤتمر موسع للقوى السياسية التي يهمها إنجاز مرحلة الانتقال بسرعة والبحث في ما يفترض تحقيقه خلال هذه الفترة ودور القوى الأخرى في العملية.

5. التزام حق المجلس بتكوين قوى الجيش وإناطة مسؤولية ملاحقة القوى التخريبية وفلول قوى صدام حسين وغيره ممن يحاولون إثارة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد والتنسيق الفعال مع قوات المم المتحدة وقوات الاحتلال بهدف إنجاز المهمة بسرعة. ويبدو في هذا الصدد تأكيد الملاحظات التالية: أ) أن النظام لا يعتمد في نشاطه التخريبي على القادة العسكريين وكبار موظفيه السابقين أو قيادته الحزبية المعروفة في المحافظات وعموم القطر, بل إنه يلجأ اليوم إلى زج العناصر التي لم تكن بارزة أو معروفة أو التي لم يتعرف الناس عليها بحكم وجودها في مواقع عمل لا احتكاك فيه مع الناس. وهذا يعني أن الاهتمام والتحري ينبغي أن ينصب على تلك القوى التي تمارس عملياً الإرهاب, وغالبيتهم من الشباب. ب) وضع خطة تفصيلية تتضمن سبل مواجهة النشاطات التخريبية ولا تقتصر على العمل العسكري, بل تتضمن العمل الفكري والسياسي والإعلامي. ج) ويتطلب العمل العسكري تأمين وحدات قتالية صغيرة ذات قدرة على الحركة ونصب الكمائن التي تأخذ بالأساليب القتالية لحركات الأنصار. د) الكف عن الاعتقاد بأن نشاط القوى التخريبية هو عفوي وغير منظم أو غير ممركز نسبياً, إذ أن في ذلك تجاوز على الواقع لا يخدم القدرة على المواجهة الناجحة. صحيح أن هذه القوى متعددة, ولكن كلاً منها خاضع لقيادة معينة تمركز العمل وتوجهه. ومما يؤكد ذلك حقيقة أن القوى الراهنة تتلقى تعليماتها عبر توجيهات الدكتاتور المنهار صدام حسين بتسجيلاته المتلاحقة, وعبر المؤتمر القومي العربي ببياناته المستمرة وعبر أتباع أسامة بن لادن أو عبر جماعات المحافظين والمتشددين في كل من إيران والسعودية. هـ)

تقليل الاحتكاك بين قوات الاحتلال والجماهير الشعبية, خاصة وأن الشكوى من تصرفات قوات الاحتلال تتسع باستمرار, وليست هناك معلومات مدققة عن مدى صحة تلك التصرفات المتغطرسة أو المسيئة للتقاليد والعادات, رغم القناعة بوجود محاولة للمبالغة بكل ذلك من جانب قوى تتعمد إشاعة مثل تلك الأخبار.

6. إيلاء اهتمام خاص بإعادة العمل في مشاريع الخدمات المختلفة وتأمين حراستها وحمايتها من المخربين.

7. أن يقوم مجلس الحكم بعقد الاتفاقيات الضرورية لتسيير النشاط الاقتصادي في البلاد ومنه قطاع النفط الخام, وعدم عقد اتفاقيات غير مطلوبة أو غير مستعجلة, إذ يمكن ترك الكثير من تلك الاتفاقيات بعد قيام الحكم المنتخب في البلاد وبعيداً عن تأثير سلطات الاحتلال.

8. الاهتمام بشكل خاص بتأمين فرص عمل جديدة لمئات الآلاف من العمال والجنود والشرطة والعاطلين عن العمل من القوى المهمشة منذ سنوات. إذ أن البطالة تساهم في تعريض الناس للحاجة المادية التي يمكن أن تدفعهم إلى مزالق التعاون مع قوى صدام حسين وغيره بهدف تأمين الرزق المناسب. إن ما تقوم به القوى التخريبية الراهنة سوف لن يقلص فترة الانتقال بل يسهم في تمديدها ويتسبب بمزيد من الموت والخراب والدمار.

9. الاستفادة المباشرة من الخبراء والمستشارين العراقيين الذين وظفتهم الولايات المتحدة وفق عقود مؤقتة بعد أن يعاد النظر بتلك العقود لجعلها منسجمة مع واقع العراق وإمكانياته المالية وبعيداً عن المبالغة بدفع الرواتب من أجل توظيف خبراء ومستشارين آخرين.

10. من المفيد الإشارة إلى أن إمكانية العثور على صدام حسين وولديه وبقية الرهط ستكون أكبر لو أخذت قوة عراقية مدربة على عاتقها مثل هذه المهمة, إذ أن وجوده غير بعيد عن مواقع الفعاليات الجارية حالياً. ومن هذا المنطلق يحاول أتباع صدام حسين منع الناس من دخول بعض البيوت بحجة وجود عوائل ومحرمات ...الخ في حين لم تعرف قوى صدام تلك التقاليد والعادات عندما كانت تهاجم البيوت من السطوح وتحطيم الأبواب والدخول إلى غرف النوم العائلية أو كانت تغتصب النساء والرجال والصبية. هذا لا يعني ولا يفترض أن يحصل ما يماثله الآن, فهذا مرفوض بطبيعة الحال, ولكن وجود عراقيين وعراقيات في عمليات التفتيش سيساعد على تخفيف الاحتجاج بالضرورة وسيسهل مهمة الوصول إلى هذه المجموعة المتهمة بجرائم الإبادة الجماعية للسكان.

برلين في 2003/07/22

الاحتلال والصراع على السلطة في العراق وسبل معالجتها!1-4 حلقات

يعيش الشعب العراقي منذ سقوط النظام الاستبدادي صراعاً مستمراً ومتفاقماً على السلطة في البلاد, وهو أمر طبيعي في ضوء التعقيدات التي رافقت الحرب وانهيار النظام والواقع القائم حالياً وتعقيدات الأوضاع المحيطة بالعراق عربياً وإقليمياً ودولياً. وفي هذا الخضم الهائل من الأحداث اليومية وما تتناقله وكالات الأنباء والصحف والإذاعات والفضائيات العربية والدولية تطرح سلسلة من الأسئلة نفسها على المتتبع لما يجري في العراق وحوله, منها مثلاً: بين من تدور هذه الصراعات؟ وما هي طبيعتها؟ وما هي الأهداف الكامنة وراء هذه الصراعات؟ وكيف يمكن إنهاءها لصالح الشعب العراقي الآن وفي المستقبل, أي في صالح الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والسيادة الوطنية؟

لا شك في أن الإجابات عن هذه الأسئلة ستكون متباينة من شخص إلى أخر ومن حزب إلى آخر وفق الزاوية التي ينظر منها إلى الوقائع الجارية في العراق وبحكم المصالح التي يتبناها والقوى التي يمثلها والسياسات التي يسعى إلى انتهاجها. وهي كلها أمور طبيعية, ولكن يفترض أن يتم الاتفاق بين قوى الشعب الحية التي تسعى إلى تحمل مسؤوليتها لوضع العراق على طريق الديمقراطية والاستقلال والسيادة الوطنية أن تتفق في ما بينها على الحلول الأكثر عقلانية وقرباً من الواقع العراقي ومن حاجات وتطلعات الناس والإمكانيات المتوفرة لتحقيقها ليقف الشعب كله إلى جانبها ويدعمها ويسعى إلى تحقيقها. وسأحاول الإجابة عن هذه الأسئلة وفق رؤيتي الشخصية لما يجري في عراق اليوم. وهي إجابة ليست فقط قابلة للنقاش, بل هناك ضرورة لمناقشتها والاتفاق على سبل التعامل حالياً وفي المستقبل.

تواجه المجتمع العراقي تناقضات اجتماعية عديدة تتجلى في صراعات سياسية بين مختلف القوى الاجتماعية الداخلية والإقليمية والدولية تستوجب الحلول العملية, وأعني بها:

• الصراع بين قوى التغيير في المجتمع وبين قوى الردة التي تريد إرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء, بين قوى الغالبية العظمى من الشعب العراقي, التي تسعى إلى تأمين سيادة الحرية

والديمقراطية وحقوق الإنسان والاستقلال والسيادة الوطنية, من جهة, وفلول النظام الصدامي وتلك القوى الظلامية, التي تسعى إلى إعادة العراق إلى عصور الظلام والتخلف والدكتاتورية بصيغها المختلفة, من جهة أخرى. وهذا الصراع محتدم الآن ويتبلور يوماً بعد يوم ويحقق اصطفافاً في القوى لصالح الطرف الأولى وضد الطرف الثاني, الذي حكم البلاد طيلة عقود, أو قوى الظلام التي حكمت في بلدان أخرى, كما كان عليه الحال في أفغانستان, أو ما يزال عليه الحال في إيران, الذي ينأى الشعب بنفسه عنها وعن حكمها. وفي هذا الصراع تقف سلطة التحالف المحتلة ضد قوى الردة والقوى الظلامية من متطرفي وإرهابيي الإسلام السياسي بسبب التداخل الراهن والمؤقت في المصالح التي تهدف إلى الخلاص الكامل من هذه القوى المستبدة.

• الصراع بين قوى الشعب التي تتمثل نسبياً بالأحزاب السياسية الوطنية, سواء الممثلة منها في مجلس الحكم الانتقالي أم خارجه, من جهة, وسلطة التحالف المحتلة من جهة أخرى. والصراع هنا يتخذ أبعاداً عملية آنية ومستقبلية. ففي الوقت الذي تصر الولايات المتحدة على إدارة البلاد بشكل مباشر وبالنسبة إلى جميع الملفات, ترفض الغالبية العظمى من الشعب والأحزاب السياسية العراقية ومجلس الحكم الانتقالي هذه السياسة وتطالب بأن تتحول إليها السلطة الفعلية في البلاد, وأن تتسلم مسؤولية الملفات الأساسية مثل السياسة والأمن والاقتصاد والعلاقات الخارجية والإعلام والتلفزيون وما إلى ذلك بيديها, مع التنسيق المستمر في مواجهة قوى التخريب والردة والإرهاب.

• وهناك نوع من الصراع الداخلي في إطار مجلس الحكم الانتقالي وفي ما بين الأحزاب السياسية العراقية داخل وخارج مجلس الحكم الانتقالي. ويتخذ هذا الصراع اتجاهات وأبعاداً مختلفة لا تخدم الوحدة الوطنية العراقية أن خرج عن قدرة التحكم به من جانب قيادات الأحزاب السياسية, وخاصة تلك التي ترغب في التفرد بالسلطة وفرض إرادتها على القوى الأخرى بعكس ما يستوجبه الوضع الداخلي ومستوى الصراعات الأخرى. وهو أمر يمكن تلمسه في العديد من مواقف القيادات السياسية العراقية ومن تصريحاتها وممارساتها الفعلية في الشارع العراقي. وجدير بالإشارة إلى أن هناك قوى تسعى إلى إعادة جملة من البعثيين القدامى إلى مواقع المسؤولية تحت واجهات شتى لتعزز مواقعها في مجلس الحكم والحكومة وفي أجهزة الدولة باعتبارها كانت جزء من هذا الحزب سابقاً وأن لها من يؤيدها من البعثيين الذين يراد إعادتهم. وفي هذا الاتجاه خطورة معروفة ينبغي أن لا تفوت على القوى الوطنية العراقية.

• أما الصراع الرابع فهو يدور على المستويات العربية والإقليمية والدولية بين القوى المختلفة التي لها مصالح في العراق والتي تؤثر, شاء الإنسان أم أبى, على اتجاهات وحدة الصراعات

الداخلية. وهي صراعات مكشوفة ومباشرة أحياناً ومتسترة وغير مباشرة أحياناً أخرى. ويمكن إيراد الصراع الدائر بين الولايات المتحدة من جهة, والتحالف الثلاث الفرنسي–الألماني–الروسي من جهة ثانية, أو التباين في وجهات النظر في الموقف إزاء العراق بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كما يمكن إيراد الصراع الراهن بين حكومات الدول العربية والولايات المتحدة حول سبل التعامل لا مع الواقع العراقي (رغم استخدامه كواجهة) فحسب, بل مع الدول العربية ذاتها, التي ترى في احتمال ممارسة الولايات المتحدة نفس الأسلوب في التعامل اللاحق معها. وكذا الحال بالنسبة للصراع الإقليمي ودور كل من تركيا وإيران في هذا الصراع. ويفترض أن لا ننسى دور إسرائيل المتنامي في هذا الصراع, خاصة وأنها كانت من بين العوامل الأساسية التي حركت الولايات المتحدة لخوض الحرب في العراق, علماً بأن النظام العراقي كان أبعد من يحرك ساكناً فعلياً ضد إسرائيل, بل كان يسعى دوماً وبصورة غير مباشرة ومتسترة إلى كسب ودها والقبول باستقبال اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وينبغي أن لا ننسى بأن لإسرائيل أهداف ومطامع غير قليلة في العراق, إضافة إلى التحالف الجديد القائم حالياً على المستوى الديني بين المحافظين الجدد المتزمتين دينياً في الولايات المتحدة وبين المتزمتين والعنصريين من اليهود في إسرائيل.

سأحاول في الحلقة الأولى من هذه السلسلة معالجة موضوع الصراع الأول والمركزي في المرحلة الراهنة, على أن تعالج الصراعات الأخرى في الحلقات التالية. نحن اليوم بحاجة إلى حسم الصراع الأول لصالح الشعب, إذ بدونه يصعب حقاً معالجة الصراعات الأخرى, إذ أنها تأتي بالدرجة الثانية والثالثة. ومن هنا تأتي أهمية بذل أقصى الجهود للتركيز على حل هذا التناقض قبل الانتقال إلى معالجة التناقضات والصراعات الأخرى المنبثقة عنها أو المرتبطة بها. وهذا لا يعني عدم الانتباه أو غض الطرف عن الصراعات الأخرى أو عدم تعبئة القوى وشحذ الفكر والهمم لمعالجتها لاحقاً.

وفي إطار هذا الصراع أفهم الخشية التي يبديها بعض الكتاب العراقيين من احتمال انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق بسبب ما تتحمله يومياً من خسائر بالأرواح والممتلكات, وبسبب تفاقم أصوات المطالبين بعودة الجنود الأمريكيين إلى ديارهم, إضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها الإدارة الأمريكية بسبب اقتراب موعد الانتخابات الرئاسة ورغبة بوش الابن الفوز بها ثانية. ولك الدلائل كلها تشير إلى أن سلطة الاحتلال ترتكب من الأخطاء يومياً ما يزيد من أعباء الواقع العراقي عليها وعلى الشعب العراقي قبل ذاك, وهو الذي يزيد من غضب الناس واشمئزازهم. ولهذا أو تأكيد العوامل التي تدفع بالولايات المتحدة البقاء في العراق وعدم الانسحاب حالياً بالنقاط التالية:

1. لم تأت الولايات المتحدة إلى العراق لتحريره من قبضة الدكتاتور صدام حسين, بل جاءت غليه لتحقق جزء مهماً من استراتيجيتها في المنطقة والعالم, وهي لم تخف ذلك على أحد, إلا على الذين لا يريدون الإقرار بالحقائق الثابتة. فصقور السياسة الأمريكية قد تحدثوا عن أهداف الإدارة الجديدة بصراحة كافية يستطيع فهمها كل إنسان عاقل. وكانت الحرب, كما بدا لهذه الصقور, ليست سوى نزهة ربيعية أولاً, وأنها الوسيلة الوحيدة والمثلى والأسرع لتحقيق الأهداف, ولم تنتبه هذه الصقور إلى التحذيرات الكثيرة التي انطلقت من داخل المعسكر الأمريكي, بمن فيهم بوش الأب حول عواقب الحرب المحتملة, أو من الرئيس الفرنسي شيراك. أما بالنسبة للعراق فقد التقت إرادة ورغبة شن الحرب لدى الإدارة الأمريكية بإرادة ورغبة غالبية الأحزاب السياسية العراقية المعارضة لنظام صدام حسين, في التخلص ممن كان فترة طويلة في رعاية وكالة المخابرات المركزية. وكان ما كان وحصل ما حصل. ومع أن جملة من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية قد تحقق خلال الفترة المنصرمة, فأنها لم تحقق جل أهدافها حتى الآن بما في ذلك هدف إرساء دعائم الأمن والاستقرار وتوطيد الوجود السياسي واستكمال عقد الاتفاقيات الضرورية لتأمين المصالح الأمريكية في العراق لمدى بعيد. وهي بحاجة إلى فترة أخرى, إذ أن عمليات التخريب الجارية أعاقت إلى حد ما إنجاز جملة من تلك المهمات, رغم أن خطوطاً وجماعات متخصصة أخرى تعمل في الحقل الاقتصادي غير التي تنشغل بالملف الأمني أو السياسي.

2. إن العراق لا يشبه بأي حال لبنان والصومال, عندما أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية على سحب قواتها منها بعد أن تعرضت لضربات قاسية من جانب القوى السياسية المناهضة للوجود الأمريكي في البلدين المذكورين. ففي هذين البلدين لا توجد ثروة نفطية هائلة كما في العراق, حيث يقدر احتياطي النفط الثابت ب 115 مليار برميل, أو ما يعادل 11% من احتياطي النفط في العالم حالياً, ويقدر الاحتياطي غير الثابت في العراق بحوالي 295 مليار برميل, إضافة إلى احتياطي النفط في المنطقة بأسرها, ولا تمتلكان الموقع الاستراتيجي المهم الذي يمتلكه العراق وقربه من إيران وسوريا, وهما يعتبران في عرف الولايات المتحدة في إطار محوري الشر الأول والثاني على التوالي في العالم! وعلى مقربة من حدود روسيا الاتحادية وجمهوريات آسيا الوسطى ونفط بعض هذه الجمهوريات الذي يصل احتياطيه المعروف حتى الآن ب 11 % أيضاً ... الخ. ومن هنا يتبين بأن المصالح الأمريكية في الصومال ولبنان هي غير المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة النفطية عموماً. كما أنها غير المصالح التي كانت في فيتنام التي أجبرت على الانسحاب منها. وبالتالي فالانسحاب من العراق غير مطروح أساساً في الوقت الحاضر.

3. وجهت الولايات المتحدة جهوداً هائلة في سبيل شن الحرب, منها مثلاً:
• خوض الصراع ضد حلفائها في مجلس الأمن الدولي وعلى الصعيد العالمي, وبشكل خاص في إطار الدول الصناعية السبع الكبار,
• تشكيل تحالف سياسي هش مع مجموعة من الدول لإعطاء الانطباع بوجود قبول دولي بشن الحرب,
• صرف مبالغ طائلة في عمليات التحضير وخوض الحرب وفي استمرار العمليات العسكرية الراهنة, إضافة إلى إعمار العراق التي كلفت الخزينة الأمريكية كثيراً ودافعي الضرائب الأمريكيين, إضافة إلى رفع ديونها إلى أرقام خيالية لم تعرفها من قبل,
• تحمل خسائر بشرية متزايدة يومياً تقلق بال الرأي العام الأمريكي أكثر مما تقلق أصحاب رؤوس الأموال ووزير الدفاع الأمريكي أو الإدارة الأمريكية رغم مخاطرها الكبيرة على إعادة انتخابه الرئيس بوش ثانية,
• حصد كراهية واسعة في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط.
لا يمكن لمن يتحمل كل ذلك أن ينسحب دون تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها, إذ لم يكن مجيئه حباً في سواد عيون العراقيات والعراقيين, بل تحقيقاً لمصالح دولية وإقليمية تنسجم مع السياسة الأمريكية في إطار العولمة والهيمنة على السياسة والاقتصاد الدوليين.

4. إن انسحاب الولايات المتحدة من العراق دون تحقيق الأمن والاستقرار ودون التخلص من فلول صدام حسين وإبقاء الصراع العسكري في العراق يهدد سمعة ومكانة الولايات المتحدة الدولية إلى خطر كبير ويجعلها تبدو وكأنها نمراً من ورق, وهو ما لا ترتضيه الإدارة الأمريكية بصقورها الراهنة أو حتى بغيرهم.
5. في ما عدا ذلك فأن الشعب العراقي يريد تحرير نفسه من الاحتلال بطبيعة الحال, ولكنه يدرك أيضاً مخاطر انسحاب القوات الأمريكية قبل الآوان, بسبب قوة الطرف الآخر الذي يريد العودة إلى السلطة بما يمتلكه من سلاح وعتاد وتأييد عربي واضح, في حين لم تنتظم القوى السياسية العراقية كما يفترض أن تكون عليه حتى الآن. ولهذا فالانسحاب المباشر غير مطروح حالياً من جانب مجلس الحكم الانتقالي أو الأحزاب السياسية العراقية التي تعرف عواقب الانسحاب المستعجل, ولا من الغالبية العظمى من الشعب العراقي, ولكن سرعان ما سيطرح شعار الانسحاب الفوري عندما تنتهي فترة الانتقال.
وعلينا أن نذكر من جديد بما يلي:
سواء استمرت سلطة بوش في الحكم أم تغيرت لصالح الحزب الديمقراطي في عام

2005/2004, فأن الولايات المتحدة لن تنسحب من العراق ما لم تحقق ما جاءت من أجله. فسياسة الإدارة الأمريكية كانت منذ أكثر من نصف قرن موجهة نحو إيجاد موقع ثابت لها في بلاد ما بين النهرين وعلى مقربة من الثروة النفطية حيث يعوم العراق على بحيرة منه وأن تستأثر بهذا الذهب الأسود. وكانت الحرب مقررة ضد العراق منذ عام 1991/1990, لأن صدام حسين كان قد استنفد أغراضه لها وكان لا بد من تغييره ولكن دون عجالة وبانتظار الفرصة المناسبة لكي لا يحدث ما لا تحمد عقباه بالنسبة لمصالحها في العراق, إذ لم تكن تثق بالمعارضة العراقية ضد صدام حسين, وهي ما تزال لا تثق بها حتى الآن. وبالتالي لا يعقل بأن الإدارة الأمريكية ستسحب قواتها من العراق قبل استكمال ما جاءت من اجله بسبب موت بضعة مئات من جنودها. وقيل قديماً: حدث العاقل بما لا يعقل, فأن صدق فلا عقل له! لهذا أتمنى أن يكف المتخوفون من احتمال انسحاب القوات المحتلة من العراق من توجيه النداءات بعدم الانسحاب, إذ أن الشعب سرعان ما سيطالبهم بالانسحاب حالما تنتهي فترة الانتقال, وسأكون, ومعي جماهير واسعة موجودة حالياً في الخارج, مع الملايين من بنات وأبناء الشعب في الداخل في المطالبة برحيل القوات الأجنبية المحتلة واستعادة العراق لاستقلاله وسيادته الوطنية.

إن الصراع الرئيسي الراهن في العراق يدور بين طرفين أساسيين هما: الطرف الأول المعادي لمصالح الشعب, ويضم في صفوفه القوى التالية:

1. فلول قوى صدام حسين التي تعمل في مناطق مختلفة ولها اتصالات منظمة مستفيدة من تجارب العمل السياسي السري وتمارس تكتيك "أضرب وأهرب". وهي مجموعات صغيرة مكونة في الغالب الأعم من 3-5 أشخاص. والمستهدف من هذه العمليات ثلاث جهات هي قوات الاحتلال, قادة ومؤيدي مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة والأحزاب التي تقف وراءها, ومجموعة من أعوان النظام السابق التي قررت التعاون مع الوضع الجديد. تمتلك قوى صدام حسين الثروة والأسلحة والكوادر المتمرسة باستخدام الأسلحة وذات معرفة جيدة بجغرافية العراق. وهي قوى مخلصة لصدام حسين ومؤمنة به, بدأت هذه القوى تكسب عناصر أخرى ممن كان يعمل في السابق كمخبر في الأمن أو الاستخبارات أو من العاطلين عن العمل أو حتى من الحاقدين على قوات الاحتلال أو المحتاجين للمال الذي يمنحه صدام حسين بسخاء. وهو يقوم شخصياً بقيادة هذه المجموعات بشكل مباشر ولكن عبر خيوط عديدة تلتقي كلها عنده. وتوجيه الضربة له باعتقاله أو قتله يمكن أن تضعف كثيراً هذه العمليات ولكن لا تقضي عليها بالضرورة. كما أنه يعيش بينها ومحمي بها وغير بعيد عن المواقع الأكثر شراسة في تنظيم وممارسة العمليات اليومية. وتجد هذه الجماعة العون والتأييد الداخلي

والعربي من بعض الجماعات القومية اليمينية الشوفينية التي تقف مع قيادة المؤتمر القومي العربي, ومقرها في لبنان, وتنظيمات حزب البعث –جناح عفلق– على صعيد الدول العربية حيث ما يزال صدام حسين أمين سر القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي. والمساعدات تصل له من بعض البلدان العربية عبر الحدود بمعزل عن معرفة حكومات تلك الدول أو بمعرفة قوى فيها تؤيد ذلك. وتعتبر قوى صدام حسين أكبر القوى وأكثرها ممارسة للعمليات في الوقت الحاضر, وهي قادرة على الاستمرار لفترة أخرى.

2. تتوزع قوى الإسلام السياسي السنية الوهابية المتطرفة على ثلاث مجموعات أساسية:

• جماعة أنصار الإسلام التي تشكلت في كردستان ولقيادتها علاقة مباشرة بمجموعة القاعدة. وكانت المجموعة تعمل في أفغانستان وعادت إلى العراق في أعقاب جريمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. وهي مجموعة شرسة جداً تسنى لها التوسع في عملياتها الإرهابية, وتجد التأييد من جماعات مماثلة موجودة في إيران ومنتشرة بين الجماعات الدينية السنية على الحدود الإيرانية – الأفغانية. وهي تقوم بتهريب الأسلحة والمعدات والرجال إلى كردستان العراق عبر إيران, وتعمل في تجارة المخدرات وفي التهريب على حدود هذه البلدان. وتجد هذه القوى دعم وحماية بعض القوى السياسية في إيران نكاية بالولايات المتحدة, ولكنها لا تجد التأييد من الحكومة الإيرانية الحالية.

• جماعة جهاد الإسلام التي تشكلت في البداية من مجموعة من المتطوعين العرب الذين قدموا من الدول العربية ومن أتباع حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين لمقاومة الحرب, وكانوا يقيمون في المخيمات الفلسطينية في الدول العربية. وكان أفراد هذه المجموعة لا يعملون بمفردهم بل مع قوى صدام حسين, وبعضهم من البعثيين المتدينين. وهذه المجموعة لها علاقات غير مباشرة بالقاعدة من خلال القيادات التي أرسلتها إلى العراق. إذ أن تنظيم القاعدة يقوم على أساس تنظيم دولي وقيادة مركزية, إضافة إلى تنظيمات وقيادات محلية مستقلة نسبياً وبأسماء مختلفة, ولكنها تتلقى التوجيهات العامة من مركزها الذي يقوده أسامة بن لادن. وتتميز هذه الجماعة بالشراسة والرغبة في الموت وقتل "الكفار" وغير المؤيدين لها لتضمن لها مواقع في الجنة.

• مجموعة من, وليس كل, أئمة المساجد السنية التي تحفز المسلمين على مقارعة الاحتلال والعودة بالبلاد إلى الوضع الذي كان عليه العراق في فترة صدام حسين إذ كانت المدللة منه بشكل خاص. وهي المجموعة التي بدأت تهدد باستخدام القوة والعنف في مواجهة قوات الاحتلال, وتحاول إثارة الناس والتشجيع على اقتناء السلاح وإنزال الضربات بقوات الاحتلال التي تؤدي إلى قتل الكثير من العراقيين أيضاً. ولم تعد تخفي عدائها للوضع القائم, بل

أصبحت تدعو إلى ذلك صراحة من على منابر المساجد. ويأتيها الدعم من بعض الدول العربية وخاصة من الشيوخ الذين يملكون الأموال الكثيرة في السعودية وبعض إمارات الخليج ومن صناديق الدعم الإسلامية ومن قوى تريد تلقين الإدارة الأمريكية درساً قاسياً لتبتعد عن التفكر بحرب مماثلة جديدة. ويحوم شك كبير في علاقة هذه القوى بجهتين رئيستين, هما "الأخوان المسلمون" وبعض القوى في السعودية من غير جماعة القاعدة.

3. مجموعة السيد مقتدى الصدر الشيعية التي تتبنى خطاً سياسياً يمينياً متطرفاً وتمارس أسلوبين في آن واحد, ولكنهما يهدفان إلى تحقيق غاية واحدة هي السعي للسيطرة على الحكم في البلاد, وهما: أ) ممارسة سياسة سلمية في الظاهر تدعو إلى المقاومة السلمية ومقاطعة قوات الاحتلال ومجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة وعدم الاعتراف بها ومحاولة تعبئة الشيعة حولها, وب) أسلوب عنفي يعتمد على مجموعات مسلحة سرية تشكل "النواة الصلبة" لما يسمى بجيش المهدي (المنتظر). ويشاع في العراق وفي الخارج, حيث تحدثت به وسائل الإعلام الدولية وتناقلته وكالات الأنباء, عن أن هذه الجماعة تقوم بعمليات اختطاف أو اغتيال سرية ضد بعض رجال الدين الذين تريد التخلص منهم كما حصل باغتيال السيد عبد المجيد الخوئي في النجف بعد عودته إلى العراق بتهمة محاباته لأمريكا أو دعوته للعلمانية في حكم العراق, بأمل أن تمهد للسيد مقتدى الصدر الطريق للهيمنة على الحوزة العلمية في النجف وعلى المراقد المقدسة لأئمة الشيعة في العراق ومنع الآخرين منها. ووراء ذلك غايات سياسية ومالية ونفوذ اجتماعي وسيطرة على الشارع. وتتسم هذه المجموعة كلها بالطائفية الجامحة والمغامرة والاستعداد للتضحية بالنفس والقتل في سبيل الوصول إلى الحكم. ويحاول السيد مقتدى الصدر أن يقلد الخميني الراحل في حركته السياسية, مضيفاً إليها العنف غير المعلن عنه, رغم تهديده به. وخطر هذه المجموعة لا يقل عن خطر المجموعات الأخرى إن لم يتم تفكيكها ومنع تطور نشاطاتها الفوضوية وسيطرتها على "الشارع الشيعي" في العراق, بسبب تطرفها المذهبي وتمييزها الطائفي واستعدادها الكبير لممارسة القوة للوصول إلى ما تريد, ويمكن من خلال أعمالها إشاعة الصراع والنزاع الديني والطائفي في البلاد وبين مختلف الجماعات, خاصة وأنها تضع نفسها ضد كل القوى التي قاومت نظام صدام حسين في الفترات السابقة. ويجد السيد الصدر الدعم والتأييد من القوى المحافظة والمتشددة في إيران ومن جهاز المخابرات والحرس الثوري الإيرانيين, إضافة إلى تأييد حزب الله في لبنان له. وتقوم تلك الجهات الإيرانية بصورة غير رسمية بتدريب جماعات من العراقيين الشيعة المتدينة على أعمال التخريب والقتل والاختطاف وإثارة الفوضى في البلاد. وما سعي السيد مقتدى الصدر إلى تشكيل جيش المهدي وتشكيل حكومة تحت إدارته سوى محاولة لتحدي سلطة الاحتلال

وإضعاف القوى الإسلامية المعتدلة التي تؤدي إلى تأجيج الصراعات في الساحة العراقية. وهو تعبير عن نهج طفولي مغامر واستبدادي خطر, يؤكد بأنها تريد شن عمليات وقائية بدفع من تلك الأوساط في إيران لمنع الإدارة الأمريكية من شن حرب ضد إيران. هذه المجموعة ليست ذات قاعدة اجتماعية واسعة, ولكنها كثيرة الضجيج وصدامية, وهي غير مقبولة من غالبية أتباع المذهب الشيعي وقواه السياسية الأخرى. إلا أن احتمال توسعها قائم إذا استمرت الفوضى وواصلت الإدارة الأمريكية ارتكاب المزيد من الأخطاء في العراق. وتمتلك هذه الجماعة موارد مالية كبيرة تأتيها من القوى المساندة لها في إيران. علينا أن نتذكر هنا الفتوى المتطرفة التي أصدرها آية الله السيد كاظم الحسيني الحائري إزاء هدر دم البعثيين والذي حاورناه في مقالة سابقة, وهو من مساندي السيد مقتدى الصدر, أو بتعبير أدق, أن الأخير من مقلدي السيد الحائري.

4. العدد الكبير من سجناء الحق العام من قطاع طرق وسراق وقتلة ومزورين ومهربي مخدرات .. الخ, الذين أطلق النظام السابق سراحهم قبل الحرب بفترة وجيزة, يمارسون اليوم نشاطاً إجرامياً واسعاً يتمثل بعمليات خطف للبنات والأولاد لأغراض الابتزاز أو الدعارة و سرقة البيوت وقطع الطرق وإثارة الفوضى والرعب في البلاد. وأغلبهم يشكلون جزء من جماعات الجريمة المنظمة التي بدأت نشاطها قبل سقوط النظام وتفاقم في الآونة الأخيرة. ويمكن أن تكون لهذه المجموعة علاقات خيطية معينة ببعض فلول صدام حسين المنظمة حيث تسعى إلى استخدامها في مهماتها التخريبية.

5. هناك بعض الأفراد الذين يشاركون في عمليات القتل الجارية انتقاماً من قتل أقاربهم بصورة عشوائية من قبل القوات الأمريكية والبريطانية أو كرهاً لهما. ويمكن أن تلتقط فلول صدام حسين أو غيرها هؤلاء الأفراد لتجرهم وعشائرهم على مواقعها, وفي هذا خطورة معروفة.

إن الدلائل المتاحة تشير إلى أن قوى الإسلام السياسي المتطرفة, وخاصة مجموعات القاعدة والمماثلة لها, تريد تحويل العراق إلى ساحة مكشوفة ومركزية لخوض الصراع ضد الولايات المتحدة أولاً, لتتوسع بعدها صوب بقية الدول العربية, خاصة وأن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتأييدها المطلق لإسرائيل والموقف من المسألة الفلسطينية عموماً وبقية الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان تثير المزيد من الكراهية والعداء لها. إن مواجهة إرهاب قوى الإسلام السياسي المتطرفة يحتاج إلى جهد دولي مشترك وعلى أسس بعيدة عن العداء للإسلام, كما يلاحظ حالياً على الحملة الأمريكية التي لا تأخذ بالاعتبار حساسية المسالة الدينية وأهمية الفصل بين الدين والجماعات المتطرفة التي تستخدم الدين أداة في عملياتها التخريبية والإرهابية.

والظاهرة التي يفترض الانتباه إليها أن قيادات جميع قوى الإسلام السياسي المتطرفة تنحدر من أوساط اجتماعية غنية ومنعمة, في حين تتشكل قاعدتها الاجتماعية من أوساط كادحة وفقيرة معدمة وعاطلة عن العمل وذات وعي سياسي واجتماعي متخلف, وهي تعاني من الظلم وتفاقم غياب العدالة في توزيع واستخدام الثروة الاجتماعية. ويمكن أن ينجر البعض من الناس وراء هذه المجموعات في العراق أيضاً, كما حصل في كردستان العراق مثلاً مع جماعة جند أو أنصار الإسلام.

إن متابعة نشاط القوى المذكورة لن يكون في مقدوره تغيير الوضع لصالحها على المديين المتوسط والبعيد, ولكنها ستثير ولفترة غير قصيرة المتاعب أمام سلطة وقوات الاحتلال من جهة, ومجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة والشعب العراقي من جهة ثانية. وسيتراجع نشاطها تدريجاً بمقدار تسريع عملية إعادة بناء الاقتصاد وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة وتسليم السلطة للمجلس والحكومة المؤقتة فعلياً.

الطرف الثاني, أي قوى الشعب العراقي:

وعلى الطرف الثاني تتجمع الغالبية العظمى من الأحزاب والكتل السياسية التي قاومت صدام حسين وسعت إلى إسقاطه وعجزت عن ذلك واستعان بعضها بالولايات المتحدة. وهي مكونة من أحزاب دينية وأخرى علمانية وديمقراطية وقوى مستقلة, بعضها ما يزال يتسم بالفردية والرغبة في الهيمنة على الحكم, وبعضها الآخر يتسم بالديمقراطية والانفتاح والرغبة في التعددية السياسية وإقامة المجتمع المدني الحديث. لهذه القوى قاعدة اجتماعية وسياسية واسعة في صفوف الشعب الكردي والعرب الشيعة والأقليات القومية وكذلك في صفوف السنة داخل وخارج المنطقة الواقعة شمال غرب العاصمة بغداد, ولكن ثقة الناس بالأحزاب ضعيفة عموماً, كما أن نسبة المرتبطين بالأحزاب السياسية العراقية واطئة جداً إلى مجموع السكان. ولهذه الأحزاب برامج وأهداف مختلفة لمستقبل العراق, ولكنها وافقت تحت ضغط الواقع على توحيد مواقفها ببرنامج مشترك يمكن أن يشكل الأساس المناسب والحد الأدنى لتعاون القوى السياسية العراقية في فترة الانتقال. إن نقل السلطة إلى هذه القوى خلال فترة الانتقال سيسهم في تعزيز قدراتها وعلاقاتها وتأثيرها على الجماهير, إذا تسنى لها تسلم الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية. ورغم الشرعية النسبية لمجلس الحكم, بسبب عدم انتخابه وتعيينه من قبل إدارة الاحتلال, فأنه يمثل نسبة عالية من السكان, في كردستان العراق وفي الوسط والجنوب, إضافة إلى وجود قوى سياسية خارج المجلس تؤيده أيضاً.

ولكن مجلس الحكم الانتقالي والحكومة يواجهان اليوم عدداً من المشكلات, منها:

1. ضعف دوريهما في الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية وعدم أمتلاكهما صلاحيات

إصدار القرارات المناسبة بشأنها بسبب سياسة الإدارة الأمريكية ودور السيد بريمر.
2. محاولة انفراد ممثل الإدارة الأمريكية باتخاذ القرارات الاقتصادية والأمنية والعسكرية, بعيداً عن إرادة مجلس الحكم والحكومة والشعب, التي بدأت تشدد الصراعات وتضعف دور وتأثير المجلس في الحياة العامة. كما بدأ التعالي الأمريكي في التعامل اليومي يثير السكان, بما في ذلك مع مجلس الحكم والحكومة المؤقتة.
3. ضعف دور العمل السياسي من جانب سلطة الاحتلال واعتمادها على القوة العسكرية والعنف لمعالجة الأمور.
4. التدخل المتواصل من جانب قوى البلدان المجاورة في شؤون العراق ودعمها المباشر وغير المباشر للقوى المناهضة للوضع الجديد ومساعدتها للتسرب إلى العراق.
5. البطء الشديد في إعادة إعمار العراق وخاصة البنية التحتية وتعاظم حجم البطالة في البلاد وتدهور المستوى المعيشي للسكان, وخاصة الفئات الفقيرة والكادحة وصغار الموظفين والكسبة والحرفيين. وعلينا أن ندرك بأن استمرار البطالة بهذا الحجم الواسع يمكن أن يدفع بنسبة مهمة منهم إلى أحضان القوى الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وستكون لها نتائج سلبية على حركة المجتمع وعلى الأمن الداخلي والاستقرار السياسي وعلى الصراع الدائر حالياً.
6. تراجع دور ونشاط الأمم المتحدة في العراق بعد جرائم التفجير التي ارتكبت ضد العاملين في هيئاته وأودت بحياة وجرحت عشرات الناس الأبرياء.
إن استمرار هذه الأوضاع سيشدد الصراع ويزيد من قاعدة المشمولين به من الفئات الاجتماعية العراقية صاحبة المصلحة بزوال حكم صدام حسين, وسيتعذر معالجة المشكلات بالسرعة المطلوبة. ورغم صدور قرار مجلس الأمن رقم 1511 لسنة 2003 بتعزيز دور المجلس, فأن الولايات المتحدة لم تتراجع جدياً بعد عن رغبتها في فرض الهيمنة الكاملة على إصدار القرارات الأساسية في العراق, وبدأت تتحدث عن استبداله أو إيجاد صيغة أخرى له ... الخ. وقد عالجنا موضوع مجلس الحكم الانتقالي في مقال أخر, إذ لا بد من إزالة الشوائب الكثيرة التي تحيط بنشاطه وبسمعة بعض الأعضاء فيه التي تثير المشكلات,حول المجلس كله, إضافة إلى الصراعات في ما بين القوى المكونة له.
إن تحقيق النصر على الطرف الأول, على القوى المعادية لمصالح الشعب العراقي وأمنه واستقراره وتطوره الديمقراطي يتطلب رؤية واضحة لطبيعة هذا الصراع وبالتالي للقوى التي يمكن تجميعها والتحالفات التي يفترض تكوينها في هذه المرحلة بالذات والمهمات التي يراد تنفيذها واحدة بعد الأخرى. إن الصراع الذي يدور حالياً بين الطرف يستهدف السلطة. إذ أن

الطرفين ليسا بالسلطة فعلياً, وهي محنة الطرف الثاني بشكل خاص, إذ أن الأول قد فقدها لتوه ويستحيل عليه العودة إليها, رغم محاولاته الكبيرة والمسندة عربياً وإقليميا وإلى حد ما من جانب بعض الدول التي لا تريد النجاح للجهود الأمريكية في العراق وليس حباً في صدام حسين أو نظامه المنهار. إن تحقيق النصر لقوى الشعب يتطلب ما يلي:

• توضيح الموقف بصورة كاملة مع قوات الاحتلال, إذ لا يمكن ولا يجوز استمرار هذا الفراغ والقلق السائدين في الوضع. فمجلس الحكم في صورته الراهنة عاجز عن تحقيق مهماته, وبالتالي يفترض التفكير بأربع مسائل بشأنه, وهي:

1. تأمين الشرعية له من خلال تكوين مؤتمر وطني يضم جمهرة أكبر من المندوبين من مختلف الأطراف والقوى والجمعيات بحيث تغطي جميع القوى العراقية بصورة عقلانية بعيداً عن التقسيم الطائفي المخل.
2. تشكيل حكومة حقيقية من خلال المؤتمر وعلى أسس أخرى غير القائمة حالياً.
3. تسليم المجلس السلطة الفعلية في العراق والاتفاق على صدور قرار جديد من مجلس الأمن الدولي بهذا الصدد ينهي الاحتلال ويجري الاتفاق مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بوجود قوات دولية, بما فيها قوات أمريكية تحمي الدولة العراقي من النشاط الإرهابي والتخريبي الراهنين. وهذا يعني تسليم كامل الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها, إلى العراقيات والعراقيين.
4. وضع قواعد عمل لأعضاء المجلس أو الحكومة بحيث يمكن إلغاء عضوية الأشخاص الذي لا ينفذون مهماتهم أو يتجاوزون على القوانين أو يسعون إلى تحقيق مكاسب خاصة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من وجودهم ونشاطهم في المجلس أو الحكومة. ويفترض عدم التسامح مع أية محاولات للكسب الحرام, بل معاقبتهم أشد العقوبات التي تسمح بها القوانين, إذ أن الإساءة تتوجه إلى مجلس الحكم كله, والأضرار تلحق بالشعب كله وبمستقبل البلاد.

• إقامة تحالفات سياسية فعلية داخل المجلس ومع القوى خارجه لضمان التعاون والتنسيق في النشاط ومواجهة الأعداء, وتوضع لهذه التحالفات أهدافاً محددة منبثة من الموقف الموحد للمجلس لمواجهة الوضع القائم وإحلال الأمن والاستقرار, واعتبار المسالة الأمنية هي المسالة المركزية حالياً. ولا يعني هذا بأي حال إهمال المهمات الأخرى وخاصة المهمة الاقتصادية وقضايا البطالة ... الخ. إن التحالف المنشود يفترض أن يشمل الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة الفعلية في تطوير الوضع الذي نشأ بعد إسقاط النظام الاستبدادي وإقامة البديل الديمقراطي, ورغم أن هناك تشوه حقيقي في المجتمع العراقي بسبب التحولات التي طرأت على المجتمع ووجود بطالة كبيرة جداً وحراك غير اعتيادي في البنية الطبقية, فأن جوهر التحالف

يبقى يضم إليه البرجوازية الوطنية وفئات البرجوازية الصغيرة والمثقفين والطلبة, إضافة إلى جمهرة الفلاحين الواسعة والعمال وأشباه البروليتاريا في المدن وتلك التي تعيش في الأحياء الشعبية البائسة. ويصعب التعبير عن هذه التحالفات سياسياً, ومع ذلك فأن القوى الممثلة في مجلس الحكم الانتقالي وبعض القوى خارج الحكم يمكنها أن تعبر بهذا القدر أو ذاك عن مصالح الفئات الاجتماعية التي يهمها التغيير الديمقراطي في العراق وتدعم عملية التخلص من فلول النظام والقوى الظلامية.

• تشكيل فرق وطنية شبه عسكرية تابعة للمجلس ومن القوى المشتركة فيه, إضافة إلى قوى الجيش والشرطة والأمن الوطني, تأخذ على عاتقها مهمة ملاحقة القوى المخربة والمعادية, وتسلح وتزود بمستلزمات النشاط العسكري والسياسي في العراق, دون أن يكون هناك تجاوزاً على حقوق الإنسان وحريته, مع ضرورة التنسيق بين كل القوى التي يهمها إيقاف العمليات الإرهابية والتفجيرات التي لم تعد تشمل القوات الأمريكية والأجنبية, بل المجتمع العراقي مباشرة.

• ويفترض إيجاد صيغ عمل واضحة ومحددة بين المجلس وقات الاحتلال أو قوات الأمم المتحدة بما يسهم في تعاونها لإنجاز مهمات حفظ الأمن والواجهة والبناء, وتقليص نقاط الاحتكاك والتناقض والصراع التي تؤثر على العمل المشترك لإنجاز المهمة المركزية في البلاد.

• الإشراف الدقيق والنزيه على تكوين الجيش والشرطة والأمن بعيداً عن المصالح الخاصة والسعي لإبعاد القوى التي كانت في خدمة النظام المقبور والتي يمكن أن تشكل ألغاماً في الساحة السياسية والأمنية في العراق في المرحلة الراهنة.

• الإشراف على العقود الاقتصادية والصرف المالي من جانب مجلس الحكم الانتقالي والحكومة العراقية, سواء أكانت مساعدات من الخارج, بما في ذلك مساعدات الولايات المتحدة, أم الموارد المالية المحلية وإيرادات النفط الخام, ووضع أسبقيات للمشروعات المطلوب إنجازها أو إقامتها وفق شروط المناقصات الدولية.

إن الولايات المتحدة تقف اليوم أمام خيار صعب, ولكنه مطلوب في كل الأحوال, باعتباره الحل العملي لمواجهة التدهور المستمر في الوضع, إضافة إلى تقليص الخسائر في القوات الأمريكية والأجنبية وتعجيل إنجاز مهمات فترة الانتقال. إن هذا الموقف سيشكل نقطة تحول نوعية في الوضع في العراق وبداية فعلية للقضاء على جيوب التخريب والإرهاب في العراق, كما أنه سيخرج الولايات المتحدة من المحنة التي تعاني منها بسبب الأخطاء الفادحة التي ما تزال حتى الآن ترتكبها في العراق.

برلين في 2003 /11/12 كاظم حبيب

الاحتلال والصراع على السلطة في العراق وسبل معالجته 2-4 حلقات

أشرت في الحلقة الأولى من هذه السلسة إلى أن الصراع على السلطة يدور بالدرجة الثانية بين قوى الشعب التي تتمثل نسبياً بالأحزاب السياسية الوطنية, سواء الممثلة منها في مجلس الحكم الانتقالي أم تلك التي ما تزال تعمل خارجه, من جهة, وبين سلطة التحالف المحتلة المتمثلة بشكل خاص بالوجود السياسي والعسكري الأمريكي-البريطاني في العراق من جهة أخرى. ويتخذ هذا الصراع أبعاداً عملية آنية ومستقبلية. ويبدو هذا الصراع وكأنه يدور حول القضية التالية:

إصرار الولايات المتحدة على إدارة البلاد بشكل مباشر من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعلاقات الخارجية, أي أن جميع الملفات يفترض أن تبقى بيديها وتحدت إدارتها وإشرافها الكامل, في حين ترفض الغالبية العظمى من الشعب والأحزاب السياسية العراقية وغالبية أعضاء مجلس الحكم الانتقالي هذه السياسة وتطالب بأن تتحول إليها السلطة الفعلية في البلاد, وأن تتسلم مسؤولية جميع الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والعلاقات الخارجية والإعلام والثقافة وما إلى ذلك بيديها وتحت إدارتها المباشرة, مع التنسيق المستمر في مواجهة قوى التخريب والردة والإرهاب. هكذا يبدو ظاهر الصراع الراهن بين الطرفين الأمريكي والعراقي, رغم وجود تحالف مؤقت ضد القوى التخريبية والإرهابية في البلاد, أي التحالف في مواجهة التناقض والصراع الأول. ولكن جوهر التناقض الثاني, وبالتالي الصراع الناشئ عنه يمتدان في حقيقة الأمر إلى المسألة المركزية, موضوع الاحتلال ذاته وما يرتبط به من استحقاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وثقافية وعلاقات خارجية على المدى القريب والبعيد.

فالطرف العراقي في غالبيته يرفض صيغة الاحتلال التي جاء بها مجلس الأمن الدولي استناداً إلى طلب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى. إذ كانت الإدارة الأمريكية تؤكد باستمرار بأنها جاءت محررة لا محتلة. وقد اقتنع بذلك من أراد الاقتناع, وقبل به البعض الآخر, إذ كان همه المركزي الخلاص من الاستبداد الدموي الذي تسلط على الشعب العراقي عقوداً عدة, ورفض الحرب كلية من لم يقتنع بالادعاء الأمريكي. وفوجئ الشعب بطلب الولايات المتحدة وبريطانيا وبقرار مجلس الأمن بفرض احتلال الدولتين للعراق رسمياً وفق القرار 1483 في العشرين من أيار/مايو 2003, وكان في حيرة من أمره, وما زال كذلك, رغم علمه بأن خروج قوى الاحتلال حالياً يعني مزيداً من الفوضى والاحتراب. إن الطريقة التي عالجت بها الإدارة الأمريكية الأوضاع في العراق كانت وما تزال خاطئة جداً وتتسبب يومياً بتشديد التناقض وتعميق الصراع وسقوط المزيد من الضحايا البشرية والدمار المادي والحضاري. وتنشأ الأخطاء الصارخة من مجموعة من الأفكار التي جلبتها الولايات المتحدة معها وتريد تكريسها في العراق, رغم العلمانية التي تدعيها. وإذ بدأت أخطاء الإدارة الأمريكية بخلق فراغ سياسي كبير بعد سقوط النظام ورفض تشكيل مجلس شعبي واسع وانتخاب حكومة مؤقتة لإدارة شؤون البلاد بشكل مباشر من قبل القوى السياسية العراقية التي كانت في جبهة المعارضة ضد نظام صدام حسين, وأصرت على إدارة شؤون البلاد من جانب سلطة الاحتلال والإخلال المباشر بالأمن الداخلي من خلال التسيب والفوضى التي أشاعتها ولم تسع للسيطرة عليها منذ الشهر الأول لسقوط النظام, فأنها تكاملت بالطريقة البائسة التي عمدت إليها في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي واختيار الأشخاص على أساس طائفي شكلي أساء للشخصية العراقية وللوجهة التي كانت القوى الديمقراطية تريد دفع البلاد إليها, حتى أصبحت قضية تشكيل المجلس واعتبار ممثل الحزب الشيوعي على حساب المذهب الشيعي ووزير الثقافة الشيوعي على نفس المذهب, والأستاذين عدنان الباججي ونصير الجادرجي على حساب المذهب السني مهزلة كبيرة يسخر منها الجميع, رغم طبيعتها الحزينة والسيئة, فشر البلية ما يضحك. ثم جرى استثناء قوى سياسية عراقية غير قليلة من عضوية مجلس الحكم الانتقالي, وبضمنها بعض القوى القومية التي لم تتعرض للنظام أو تعاونت معه أو سكتت عن اضطهاده بعد أن عانت هي نفسها أو بعضها ولفترة غير قصيرة من اضطهاده, والتي لا يفترض إبعادها عن مجلس الحكم الانتقالي أو الحكومة, إذ أنها تعبر عن فكر وسياسة ومواقف بغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف معها. كما استثنت الإدارة الأمريكية مناطق واسعة من العراق, إذ اعتبرتها وكأنها كلها كانت إلى جانب صدام حسين أو تحت أبط النظام أو أنها لم تواجه الاضطهاد في ظل نظامه. وهو أمر غير صحيح وبهذه

الصورة غير الدقيقة إزاء منطقة واسعة ونسبة مهمة من السكان لم تكن أصلاً مع صدام حسين, ولكنها في الوقت نفسه رفضت الحرب والاحتلال. لقد كان سقوط النظام بداية حقيقية للوصول إلى وحدة وطنية واسعة بعيداً عن التحزب الضيق والنظرة الدينية والطائفية المقيتة. إلا أن هذا لم يحصل وتشكل المجلس وهو يقف على أقدام ناقصة ومعوجة وغير ثابتة, وأشاع لدى أوساط واسعة من أتباع المذهب السني في العراق وكأن الوضع الجديد جاء لصالح الشيعة فقط وأنه يريد اضطهاد السنة أو إبعادهم عن مواقع الحكم أو تهميش نسبة كبيرة من سكان العاق العرب. إن المنطلق الطائفي, بغض النظر عن من يتبناه خاطئ وخطير في المجتمع العراقي المتعدد الأديان والمذاهب والعقائد, وله عواقب وخيمة على الجميع.

كما تخبطت الإدارة الأمريكية – البريطانية في موضوع العشائر ودورها في الحياة العامة وسعت سلطة الاحتلال إلى منح دور أكبر لها وخلق مشكلة لا مبرر لها ولم تكن في الحسبان, ولكنها أسهمت في تكريسها, في حين كان في الإمكان تجنبها ومعالجتها بصورة هادئة وعبر القوى السياسية العراقية القائمة, وعلى أساس مدني لا عشائري. وفي حالة وجود حاجة لمعالجتها من هذا الجانب أيضاً, فأن الشعب العراقي أدرى بواقع العراق من المحتلين في كل الأحوال وبسبل معالجة المشكلة.

وبرز الخطأ الآخر الذي ارتكبته سلطة الاحتلال بعد فرض الاحتلال والفراغ الذي أوجدته بعد سقوط النظام وعدم تشكيل حكومة عراقية مؤقتة وتسليم إدارة البلاد إليها والتشوه في تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي, في حرمان مجلس الحكم الانتقالي من صلاحياته وواجباته الطبيعية. فقراراته أصبحت تخضع بالكامل لرقابة المستشارين أولاً, ولرقابة سلطات الاحتلال المدنية والعسكرية والأمنية ثانياً, وللأخيرة حق إلغاء كل قرارات مجلس الحكم مهما كانت عادلة وسليمة, فمصلحة الولايات المتحدة أولاً وقبل كل شيء وإرادتها هي التي ينبغي لها أن تعلو فوق كل إرادة. فالسيد هو سلطة الاحتلال وعلى مجلس الحكم تنفيذ ما يريده السيد. هكذا بدت الصورة للشعب وللمراقبين. وبالتالي أساءوا إلى جميع الأحزاب السياسية والشخصيات المستقلة التي تشارك في مجلس الحكم الانتقالي وكأنها تبعات لسلطة الاحتلال, في حين كان أغلبها وما يزال مستقلاً عن تلك الإرادة الأجنبية. ولم يكن هذا الموقف مقبولاً من مجلس الحكم, رغم السكوت أو حتى القبول الذي بدا في البداية, إلا أن الأصوات بدأت ترتفع عالية ترفض هذه الطريقة في التعامل مع مجلس الحكم وتسعى إلى أخذ الصلاحيات والمسؤوليات ووضعها بيده. وهو الذي قوبل بالرفض الكامل من جانب الإدارة الأمريكية وسلطة الاحتلال. وعندما شكلت الحكومة, وضع مع كل وزير مستشار أمريكي أو أكثر, فذكر العراقيات والعراقيين بقول الشاعر معروف الرصافي:

المستشـــار هـــو الـــذي شـــرب الطـــلا فعـــلام يـــا هـــذا الـــوزير تعربـــد إن الولايات المتحدة بعد أن تسلمت العراق لم تسقط نظام الحكم وحده, بل أسقطت الدولة بكاملها. ولم يكن هذا الأمر سليماً وبالطريقة التي نفذتها سلطة الاحتلال, ودون أن يكون لديها البديل المعقول. لقد كان لا بد من تفكيك الدولة البوليسية ودولة الاستبداد والعنصرية والعهر السياسي والاقتصادي والثقافي, دولة الحرب والخراب والقتل والمقابر الجماعية, ولكن بطريقة أخرى وبأساليب أكثر حضارية ونفعاً للبلاد وأقل دفعاً باتجاه الارتماء بأحضان فلول صدام حسين وفتح الأبواب على مصراعيها أمام فلول القاعدة وأسامة بن لادن ...الخ. لقد نقلت جيشاً جراراً من الجنود لاحتلال العراق عسكرياً وجيشاً أخر من المدنيين الأمريكيين الذين سلمتهم إدارة البلاد واقتصاده, ولكن الجيشين كانا بعيدين عن فهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ونفسية أو طبيعة الشعب العراقي. وقامت سلطة الاحتلال, في الوقت نفسه, بإبعاد العراقيات والعراقيين الذين جاءت بهم معها كمستشارين من الخارج, والذين عملوا وأعدوا الدراسات والتقارير في واشنطن وتحت إشراف الخبراء الأمريكيين ووزارة الخارجية والدفاع ووكالة المخابرات المركزية وبعض المعاهد الأمريكية. وكانت بين هؤلاء الخبراء العراقيين قدرات علمية وفنية ممتازة في مجالات اختصاصها وذات نهج وطني جاد. وكان الكثير منهم قد انتدب من هذا الحزب أو ذاك أو بصورة مستقلة.

ماذا يعني كل ذلك؟ يعني ببساطة بالغة أن الإدارة الأمريكية كانت تريد الهيمنة الكاملة على السلطة في العراق وتمنع قوى المعارضة العراقية السابقة للنظام من الوصول إلى السلطة, لأنها كانت وما تزال لا تثق بها ولا تريد إشراك أحداً معها في السيطرة على العراق سياسة وأمناً واقتصاداً. ولأنها كانت تريد تنظيم الأمور بما يساعدها على تسليم الحكم لفئة عراقية تثق بها وتأتمر بأمرها وتنفذ رغباتها وتوافق على منح القوات الأمريكية قواعد عسكرية في العراق, وبعضهم القليل يعمل حالياً في إطار مجلس الحكم الانتقالي والوزارات.

كانت حسابات الإدارة الأمريكية منذ البدء خاطئة, فأغلب قوى المعارضة العراقية لم ترغب باستبدال دكتاتورية صدام حسين بدكتاتورية الاحتلال, رغم دور القوات الأمريكية والبريطانية بإسقاط النظام, فهذا الإسقاط لا يمنحها الحق باحتلال العراق ولا الهيمنة على السلطة فيه أو إدارة ظهرها للقوى السياسية العراقية وبالطريقة التي ما زالت مستمرة, رغم الادعاء بغير ذلك أو التصرف الكيفي بمؤسساته الاقتصادية وثرواته الوطنية.

لقد كان الدكتاتور الخائب صدام حسين قد استعد جيداً قبل سقوط نظامه لأنه كان يدرك أنه لا يصمد في المعركة غير المتكافئة, وكان واثقاً من ذلك واتخذ الإجراءات للفترة اللاحقة, في حين لم تدرك الإدارة الأمريكية حتى ما كان يقوم به صدام حسين استعداداً لمواجهة وجود قواتها في

العراق بعد سقوطه, وهذا يدلل على سوء عمل وكالة المخابرات الأمريكية وسوء تقديراتها للأوضاع في العراق وفق التقارير البائسة التي رفعتها لصاحب القرار الأمريكي, والتي كانت تعبر عن رغبات الصقور الأمريكية وليس عن واقع الحال. (راجع في هذا الصدد الحلقة الأولى من سلسلة ب 24 حلقة كتبتها حول "نشاط قوى صدام حسين بعد سقوط النظام" والذي نشر في الحوار المتمدن –الإنترنيت– بتاريخ 2003/5/10 وترجم من قبل أل BBC إلى الإنجليزية) ونتيجة الضياع الذي تعيشه الإدارة الأمريكية وسلطة الاحتلال وتخبطها بين الاستراتيجية العولمية ذات المدى البعيد وبين التكتيكات السياسية الآنية, نشأت أفضل الظروف لإضعاف نشاط ودور مجلس الحكم الانتقالي وتعزيز إمكانية فلول صدام حسين وقوى القاعدة في نشاطيهما التخريبي والإرهابي. لقد وجدت هذه القوى مكاناً آمناً لها في العراق وقادرة منه على إنزال الضربات بقوات الاحتلال وبالمواطنات والمواطنين العراقيين, وهي تسعى الآن إلى جعل العراق ساحة مكشوفة لمعركة كبيرة بينها وبين القوات الأمريكية. ومن هنا تبرز أهمية إيجاد حلول سريعة للتناقض الثاني من أجل معالجة التناقض الأول, أي أيجاد حلول أولية للصراع الأمريكي العراقي على السلطة لصالح الشعب العراقي وقواه السياسية الوطنية لتستطيع التعاون والتنسيق ولكي توجه جهودها ضد قوى الردة والتخريب والإرهاب.

إذن, تقف الغالبية العظمى من الشعب العراقي أمام حل التناقض والصراع الأول, ولكي يحل هذا التناقض ويخفف من الصراع الناجم عنه يتطلب الأمر إيجاد حلول سريعة وعملية وربما مؤقتة للتناقض الثاني والصراع الناجم عنه. ماذا يعني ذلك؟ يعني من الناحية العملية اتخاذ جملة من الخطوات الجريئة من جانب القوى السياسية العراقية وتقديم مشروع قرار متكامل إلى الإدارة الأمريكية وفي نفس الوقت إلى مجلس الأمن الدولي يتضمن النقاط التالية:

1. نقل السلطة فعلياً إلى حكومة مؤقتة عراقية تنبثق عن مؤتمر عام تتفق عليه الغالبية العظمى من القوى السياسية العراقية, سواء تلك الممثلة في المجلس أم هي الآن خارجه, على أن يشمل ممثلين عن مناطق لم تمثل حتى الآن.
2. الاعتراف بالحكومة العراقية المؤقتة من جانب مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة باعتبارها تمثل العراق رسمياً في المحالف والمؤسسات الدولية ومصالح العراق إزاء دول العالم, وهي المسؤولة عن الوضع في العراق جملة وتفصلاً.
3. إلغاء قرار احتلال العراق مع بقاء القوات الأمريكية والبريطانية ضمن قوات دولية أخرى باعتبارها قوى تعمل لضمان الأمن والاستقرار والسلام في العراق وترفض التدخل الخارجي في شؤونه وتتصدى للمخربين بالتعاون مع الحكومة العراقية المؤقتة. وأن يتم الاتفاق على بقائها لمدة سنة واحدة قابلة للتمديد بموافقة الحكومة العراقية وبقرار من مجلس الأمن الدولي.

4. تسليم كامل الملفات العراقية للحكومة المؤقتة بما في ذلك ملف الأمن والجيش والشرطة والأمن الداخلي, على أن تستفيد الحكومة المؤقتة من خبرات الأمم المتحدة ومختلف الدول في تمكين هذه القوات من النهوض بأعباء المهمة الراهنة والمستقبلية وتحديات الإرهابيين والمخربين المحليين أو القادمين إليه من الخارج.

5. وضع الموارد المالية العراقية والمساعدات الخارجية والقروض المحتملة في أيدي الحكومة العراقية المؤقتة التي تأخذ على عاتقها, وتحت إشراف الأمم المتحدة, عملية الصرف على مختلف فقرات الميزانية الاعتيادية وميزانية التنمية وإعادة إعمار البلاد بدلاً من اللجنة الأمريكية المشكلة لهذا الغرض.

6. تشكيل لجنة عراقية ذات اختصاص من جانب الحكومة العراقية المؤقتة من أجل وضع مسودة الدستور العراقي وقانون الانتخابات العامة وتحت إشراف الأمم المتحدة لضمان إدخال القيم العامة والشاملة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في حيثيات الدستور, لكي لا يعود العراق ثانية إلى النهج الدكتاتوري المقيت أياً كان الستار الذي تتبرقع به الدكتاتورية, ولكي لا يهدد أمن وسلامة الشعب العراقي أو أمن وسلامة الدول المجاورة. كما يفترض أن ينص الدستور على احترام إرادة وقرار الشعب الكردي والأقليات القومية في كردستان العراق التي اتفقت على إقامة الفيدرالية في إطار الجمهورية العراقية, وكذلك حقوق الأقليات القومية واحترام كافة الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية وعلى التعددية الفكرية والسياسية وتداول السلطة بصورة سلمية وديمقراطية برلمانية..الخ.

7. طرح مشروع الدستور على التصويت وإجراء الانتخابات العامة في البلاد, لكي يتم بعدها تشكيل الحكومة العراقية الجديدة التي تحظى بإرادة الشعب العراقي.

إن هذه الوجهة في الحل ستكون الضمانة الفعلية لمعالجة أولية للتناقض الراهن و ما نشأ عنه حتى الآن من صراع داخلي ودولي على السلطة في العراق, ولكي تتحد القوى في مواجهة العدو الأول. أما الحل الفعلي لهذا التناقض فيتم مع مغادرة كل القوات الأجنبية المحتلة للعراق, وعندما ويمتلك الشعب إرادته الحرة والديمقراطية ويمتلك العراق استقلاله وسيادته الوطنية.

إن الحلول الجزئية التي تحاول الولايات المتحدة اللجوء إليها كلما اشتدت التفجيرات وارتفع عدد القتلى لا تساهم في إحلال الأمن والاستقرار والسلام, كما لا تعالج عملية إعادة البناء. أن الضربات العسكرية وحدها, بما في ذلك عمليات "المطرقة الحديدية" الجديدة, لن تقدم الأمن والاستقرار والسلام للشعب العراقي ولا لقوات الاحتلال. لهذا يفترض أن يتم التفكير للأخذ بحلول سياسية أساساً أكثر عملية وتوافقاً مع إرادة ورغبات الشعب وقواه السياسية الوطنية,

وينبغي أن تكف الإدارة الأمريكية عن سماع صوتها فقط أو صدى صوتها من خلال بعض أتباعها ومؤيديها, فهي أصوات نشاز ورديئة وتتسبب بكوارث جديدة للشعب وللجنود الأمريكيين والبريطانيين والإيطاليين وغيرهم في العراق, وهو ما ينبغي تجنبه في كل الأحوال. وبالرغم من المصاعب التي يواجهها الشعب العراقي, ومعه غالبية أعضاء مجلس الحكم الانتقالي وغالبية القوى السياسية العراقية بسبب الفوضى السائدة حالياً وتفاقم عمليات التخريب والإرهاب, فأن في مقدوره زيادة الضغط السياسي والشعبي السلمي والديمقراطي على الولايات المتحدة وسلطة الاحتلال في بغداد للتراجع عن نزعتها الجامحة في الهيمنة الكاملة على السلطة والتحكم في جميع الملفات العراقية ورفض تنفيذ ما يطرحه مجلس الحكم الانتقالي من مقترحات لمواجهة الوضع الجديد. إن الإدارة الأمريكية في مأزق كبير لا في العراق فحسب, بل في داخل الولايات المتحدة بشكل خاص وعلى الصعيد الدولي. ولا بد لمجلس الحكم أن يستفيد من ذلك لصالح الشعب العراقي وقضيته الأساسية. إنها فرصة متاحة لتحقيق ما رفضت الإدارة الأمريكية تحقيقه منذ احتلالها العراق حتى الوقت الحاضر, ولكنها لم تعد قادرة على مواجهة الوضع بالطريقة ذاتها, خاصة وأن انتخابات الرئاسة على الأبواب.

برلين في 2003 /11/114

الاحتلال والصراع على السلطة والمصالح في العراق 4-3 & 4-4

4 -3

لم تشهد المعارضة العراقية بكل أحزابها وتجمعاتها الفكرية والسياسية فترة راحة وهدوء على امتداد العقود المنصرمة, كما تعرضت إلى محاولات التصفية الجسدية وإنهاء الوجود على الأرض العراقية, وفقدت أغلب أحزاب المعارضة المعروفة تاريخياً, عدا الأحزاب والتجمعات التي تشكلت حديثاً, عدداً كبيراً من قاعدتها الحزبية وكوادرها القيادية, سواء من استشهد منهم على طريق النضال في السجون والمعتقلات وشوارع العراق, أم من أُبعد منهم بمختلف السبل عن الحياة السياسية أو غُيّب الكثير منهم نهائياً ولا يعرف شيئاً عن مصيرهم حتى الآن.

وخلال عقود كثيرة لم تعرف الحياة السياسية العراقية, سواء في العهد الملكي أم العهود الجمهورية, طعم الحرية والديمقراطية والحياة الحزبية الشرعية والعمل الحر في وسط الجماهير الشعبية. وفي فترات معينة قبل وبعد ثورة تموز عام 1958 دخلت في صراعات في ما بينها أثارت الكراهية والأحقاد المتبادلة وصعوبة إيجاد نقاط توافق وتعاون في ما بينها, علماً بأن بعض الأحزاب السياسية العراقية قد وجدت فرصة التعاون والتحالف في ما بينها ساهمت في الوصول إلى مكاسب مهمة للشعب العراقي ولها في آن واحد. وخلال العقود المنصرمة تعرضت الأحزاب السياسية العراقية إلى تدخل فظ من جانب القوى الإقليمية, سواء العربية منها أم غير العربية, ودولية أدت إلى تنشيط الخلافات في ما بينها وإلى صعوبة تحقيق التعاون المنشود ووضع قواسم مشتركة في ما بينها للنضال ضد النظام الدموي المنهار. وفي الفترات التي تحققت بعض صيغ التعاون عجزت عن أن تضم الجميع بسبب خلافات حزبية أو شخصية ونظرات ذاتية ضيقة وتدخل خارجي لم يسمح لها بتحقيق النتائج المرجوة.

وخلال الأعوام الأخيرة, ورغم الجهود الكبيرة التي بذلت لتحقيق وحدة القوى السياسية, تعرضت إلى صراع من نوع آخر بدأ في أعقاب مؤتمر بيروت عام 1991 حين دخلت الولايات المتحدة على خط القوى السياسية العراقية بجهد جديد ودور أكبر وشخصيات لم تكن معروفة في الساحة السياسية العراقية. وبعد فشل الانتفاضة الشعبية في عام ,1991 بسبب المساومة الأمريكية الصدامية المعروفة, وبجهود تلك الشخصيات أمكن تنظيم مؤتمر فيينا ومن ثم مؤتمر صلاح الدين حيث تم فيهما تشكيل التحالف السياسي العراقي الجديد تحت الخيمة الأمريكية وقيادة الشخصية التي هيأتها الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغرض. ولم يستمر هذا التحالف طويلاً إذ تفكك وانتهى بعد فترة وجيزة بسبب الدور والتأثير المباشرين والقويين لمراكز القوى في الولايات المتحدة على هذا التجمع السياسي الذي ضم اغلب القوى السياسية العراقية وبسبب الدور غير المعهود والأساليب التي استخدمت في العلاقات ما بين القوى داخل هذا التحالف. وزاد في الطين بلة صدور القانون الخاص ب "تحرير العراق" عن الكونغرس الأمريكي في عام 1998, وساهم في تشديد الصراع بين القوى السياسية العراقية, إذ اختلفت الأحزاب السياسية العراقية في الموقف من إدامة الحصار الاقتصادي ومن طريقة التعامل مع الشعب العراقي والمجاعات والأهوال التي عاش في ظلها بسبب سياسات النظام والحصار الدولي. ثم اشتد الخلاف بين القوى السياسية بعد وقوع جرائم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في الموقف من الحرب التي أرادت الولايات المتحدة شنها ضد العراق, إلا أن أغلب القوى السياسية كانت مع الحرب, في حين وقفت أحزاب قليلة ضد الحرب, إضافة إلى شخصيات

سياسية واجتماعية كانت هي الأخرى ضد الحرب. وتوزعت قوى المعارضة العراقية لأول مرة وبهذه الطريقة على مجموعتين عمودياً وأفقياً داخل الأحزاب السياسية وفي إطار المعارضة, من هو مع الحرب ومن هو ضد الحرب, وبالتالي من هو مع الولايات المتحدة ومن هو ضدها. وكان تعامل الولايات المتحدة مع قوى المعارضة العراقية غير ديمقراطي ومن مواقع السيادة والحق في الكلمة الأخيرة. وكان هدف الولايات المتحدة عزل المعارضة عن قوى الشعب العراقي وعن التأثير في الأحداث وعن إيجاد تحالف متين يضم الجميع في العداء لنظام صدام والعمل لإسقاطه بقواها الخاصة. وهو الأمر الذي نجد تأكيده بعد انتهاء الحرب وسقوط النظام والطريقة التي تعاملت بها سلطة الاحتلال مع القوى السياسية العراقية التي كانت في صف معارضة النظام.

وعرفت القوى السياسية العراقية التمييز في التعامل من جانب سلطة الاحتلال كما رفضت تسليمها السلطة منذ اليوم الأول وقررت إدارة الحكم مباشرة وتسببت في خلق فراغٍ سلطوي, وعجزت في الوقت نفسه عن إملاء ذلك الفراغ. ثم بدأت بتصنيف العراقيين إلى طوائف بالطريقة الفجة التي خلقت نقاطا جديدة إضافية للخلاف والصراع الداخلي. وفيما بعد أجبرت سلطة الاحتلال وتحت ضغط الكثير من العوامل تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بصورة غير كاملة, بل ناقصة تماماً كما سلبته حقه في اتخاذ القرارات وأخضعته لإرادتها, مما أعطى الانطباع وكأن جميع أعضاء المجلس إمعات للحكومة الأمريكية وسلطة الاحتلال. وكان هذا الموقف من سلطة الاحتلال محاولة جادة للمساس بسمعة وتاريخ هذه الأحزاب وتراثها الوطني وبأغلب الشخصيات السياسية التي شاركت في المجلس أو التي أيدته. وهي محنة ما تزال توجه مجلس الحكم الانتقالي.

لا شك في أن الأحزاب السياسية العراقية متباينة في طبيعة تكوينها وفي اتجاهاتها الفكرية والسياسية والمصالح التي تسعى للتعبير عنها والقومية التي تمثلها والفئات الاجتماعية التي ترتبط بها وتدافع عنها والمهمات التي تطرحها لتعبئة الناس حولها, كما أنها متباينة في مستوى ثقافة قياداتها وكوادرها وقواعدها الحزبية وتجاربها ووجهاتها في التعامل مع الناس ومدى إقرارها لمفهوم ومضمون الديمقراطية وتعاملها مع هذه القيمة ذات الطبيعة العامة والشاملة.

لا شك في أن لكل حزب أو تجمع سياسي في العراق سياساته ومواقفه وخطابه السياسي إزاء المشكلات القائمة في البلاد والحلول التي يراها مناسبة. إضافة إلى أن لها مواقف متباينة إزاء قوى الاحتلال وسبل التعامل معها ومع الملفات العراقية التي كانت وما تزال تحت تصرف وبأيدي سلطة الاحتلال. كما لا شك في أن لها مواقف ربما متفقة بصدد بعض أبرز المهمات

التي تواجه الحركة السياسية العراقية, ولكنها تختلف في التفاصيل وأساليب تحقيقها, بما في ذلك الموقف من فلول قوى نظام صدام حسين الدموية ومن قوى القاعدة المتطرفة أو القوى المماثلة لها...الخ.

وفي ضوء هذا الواقع لا يسع الباحث إلى أن يؤكد باحتمال بروز تناقضات اجتماعية, وبالتالي سياسات ومواقف وحلول متباينة ومن ثم صراعات في ما بين القوى السياسية على المستويين الفكري والسياسي وعلى المستويين النظري والعملي. وفي هذا ليس عيباً ولا نقيصة, ففي الاختلاف فضيلة فتح الحوار بين الأطراف, شريطة أن نقبل بجملة من الأسس المعروفة في اللعبة الديمقراطية, أي خوض الحوار وفق أسس سلمية وديمقراطية والسعي الجاد إلى إقناع الآخرين بالحجج الدامغة وليس بالعنف أو القوة أو التهديد باستخدام العنف, إذ أن ذلك لا يجر الأحزاب السياسية وقواعدها إلى الصراع والنزاع فحسب, بل يجر المجتمع بأسره إلى الفوضى والاحتراب. وسيكون الحوار في ما بين القوى السياسية حول القضايا المختلف عليها جيداً وسليما مهما طال الوقت في حالة أنها ليست في السلطة, ولكن الأمر سيكون مختلفاً إذا كانت هذه القوى في وضع غير معهود من قبل, بين مدينتي نعم ولا, وينطبق عليها القول العراقي المعروف, لا يطير ولا يمسك باليد, وفي أوضاع استثنائية كأوضاع العراق, فأن الحوار الطويل يعتبر مماطلة وتسويفاً وإساءة للجميع. ويمكن أن يقود ذلك إلى كوارث لا ريب فيها. فالوضع في العراق ليس طبيعياً فهناك جملة من المشكلات المعقدة التي تستوجب الحل والتي لا تقبل التأجيل. فالعراق لا يخضع للاحتلال فحسب, بل يعاني من نشاطات إرهابية وتخريبية تريد العودة بالبلاد إلى فترة الدكتاتورية التي اغتصبت العراق وعاثت في البلاد فساداً وتدميراً وقتلاً, كما أن المجتمع يعاني من تغيرات عميقة في بنيته وتكوينه الاجتماعي وفي القيم التي يتعامل معها, وهي ليست في صالح الوضع العام وتطوره بسبب الآثار العميقة التي تركها النظام المنهار والدكتاتور المخلوع على المجتمع وعلى انفصام الشخصية والأمراض الاجتماعية الأخرى التي تبدو شاخصة في الممارسات العملية اليومية وفي الغوص في إشكاليات السحر والشعوذة والغيبيات غير المعقولة والركض وراء المهَّوسين من الشخصيات الصبيانية في ممارسة السياسة, إضافة إلى الانفصال الذي حصل بين قادة وكوادر العديد من الأحزاب وبين الجماهير بسبب الهجرة التي فرضت عليهم .

ومن هنا برزت جملة من التناقضات والصراعات بين الأحزاب السياسية داخل وخارج مجلس الحكم الانتقالي إزاء عدد مهم من القضايا التي كان أمر معالجتها في الظروف الطبيعية إمكانية عملية غير سهلة. وتترك هذه التناقضات وما ينجم عنها من صراعات يومية في الحقل السياسي تأثيرها على شلل نسبي في نشاط المجلس وصعوبة في تحركه وبالتالي

يتناقص تأثيره وتتأثر سمعته ودوره في العملية الجارية في العراق, خاصة وأن الولايات المتحدة سلبته قدرته الفعلية والمعنوية عندما قررت خضوع قراراته لموافقة ومصادقة السيد بريمر الحاكم المدني الأمريكي لسلطة الاحتلال في العراق. ولكن المجلس استطاع أن يساهم بدفع الأمور نحو وجهة أفضل من السابق وفي مقدوره أن يزيد من هذه الوجهة لو استطاع الاستفادة القصوى من العوامل الأساسية المؤثرة مباشرة على وضع الإدارة الأمريكية عالمياً وإقليمياً وعراقياً وفي داخل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص. إن هذا يعني الاستفادة من تلك العوامل لصالح الشعب العراقي على مختلف المستويات, ولكنه في الوقت نفسه في صالح الشعب الأمريكي وليس بالضرورة لصالح الصقور الأمريكية.

يفترض أن يخضع أعضاء مجلس الحكم الانتقالي والقوى السياسية المؤيدة له خارج إطار المجلس وفي الساحة السياسية العراقية عمله لعدد من الثوابت التي لا يجوز التخلي عنها في الفترة القادمة والتي تجلى بعضها في البيان الصحفي الصادر عن مجلس الحكم الانتقالي بتاريخ 2003/11/15, وأشير إلى أهمها فيما يلي:

- إن وجود قوات الاحتلال في العراق يفترض أن يكون مؤقتاً, وينبغي له أن ينتهي مع انتهاء فترة الانتقال, وأن يستعيد العراق سيادته واستقلاله الوطني وحريته كاملة. ويمكن أن يتم الاتفاق مع الأمم المتحدة على تأمين عدم التدخل في الشؤون الداخلية من بلدان المنطقة ورفض أية محاولة انقلابية ودعم الشعب العراقي في مواجهة مثل هذه الحالة, وبالتالي يستبعد وجود قوات أمريكية أو غيرها في العراق وفق ما يطالب به أتباع الولايات المتحدة من منح قواعد عسكرية لها في العراق.

- إن الملفات العراقية يفترض أن تنتقل ومنذ الآن إلى مجلس الحكم الانتقالي, إذ لا يمكن لقوات الاحتلال أن تعالج المشكلات بالطريقة التي عالجتها حتى الآن, إذ أنها ستثير المزيد من المشكلات دون أن تعالج أياً منها مع سقوط المزيد من الضحايا. ولا يمكن القبول بتشكيل مجلس وحكومة, كما عليه الحال في الوقت الحاضر, لا يمتلكان القدرة على تسيير الأمور ولا يمتلكان الأجهزة والمعدات والأموال لتنفيذ ما يفترض تنفيذه, كما لا يمتلكان حق إصدار القرارات وخضوعها لمصادقة سلطة الاحتلال.

- إن هذا لا يعني انعدام التنسيق والتعاون في الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية وغيرها, فهذا ممكن وضروري في المرحلة الراهنة لأغراض التنسيق والتكامل في الإجراءات.

- البدء ومنذ الآن باعتماد التعامل العقلاني مع بقية القوى السياسية العراقية خارج إطار المجلس والتحري عن علاقات إنسانية وواقعية معها ومع أولئك الذين أهملوا في السابق ومع المحافظات التي لم تمثل في المجلس, إذ أن هذا الإجراء يعزز مواقع المجلس إلى حين

الانتهاء من إشكاليات تشكيل المجلس الشعبي وانتخاب حكومة جديدة ولا يضعفه.
- الإقرار ومنذ الآن بحقوق الشعب الكردي والحكم الفيدرالي في إطار جمهورية عراقية ديمقراطية مستقلة.
- الإقرار بإقامة مجتمع مدني ديمقراطي يحترم كل الأديان والمذاهب وكل الاتجاهات الفكرية والسياسية ولا يتدخل في شؤونها ويرفض أية إساءة لها, ويحترم بالأساس كرامة الإنسان.
- رفض اعتماد الطائفية في الحياة السياسية والتقسيم الطائفي للمجتمع, إذ أن ذلك يساهم في شق وحدة الصف الوطني ولا يخدم معالجة الإشكاليات السياسية القائمة ولا يخلق روح المواطنة الحقيقية, فالطائفية مرض وبيل لا يجوز السماح له بالمرور. ولهذا من الخطأ الفادح الحديث عن احترام الطوائف الدينية, بل يفترض القول باحترام المذاهب الدينية وأتباعها, والفرق بين المذهب والطائفة كبير في الحقلين الفكري والسياسي, أي من الناحيتين النظرية والعملية. وبقدر ما تعبر المذاهب عن حيوية الفكر في الإسلام والحق في الاجتهاد, تعبر الطائفية عن تمييز بين الناس على أساس مذاهبهم وهو أمر مقيت ومرفوض بتاتاً, وينبغي تحريم ممارسته ومعاقبة ممارسيه تشريعاً.
- رفض التعامل على أساس عشائري في المجتمع العراقي, والالتزام بمبدأ المواطنة المفتوحة وعراقية الإنسان, إضافة على احترام قوميته والاعتراف بحقوقها المشروعة.
- الإقرار بمساواة المرأة بالرجل ورفض التمييز والقيود التي يراد فرضها عليها والاعتراف الكامل بلائحة حقوق الإنسان وممارستها في العراق الجديد.
- حماية الثروة الوطنية من الهيمنة الخارجية عليها وجعلها خاضعة للقرار الاقتصادي المستقل والسعي إلى وضعها في خدمة المجتمع وتحسين مستوى حياة ومعيشة السكان والتوزيع العقلاني والعادل للدخل القومي.
لا شك في وجو د اختلافات في وجهات النظر حول هذه الثوابت ويفترض معالجتها عن طريق الحوار المفتوح والعقلاني وبالطرق الديمقراطية السلمية. والصراعات بين القوى السياسية يمكن أن تنشأ حول هذه الثوابت وغيرها, وهي تخفي وراءها التناقضات الاجتماعية والمصالح الطبقية والطائفية وغيرها.
والملاحظ حتى الآن أن بعض أعضاء المجلس وقوى سياسية أخرى خارجه يدلون بتصريحات ويقومون بنشاطات لا تنسجم مع هذه الثوابت, وبالتالي يدفعون بالصراع إلى مستويات جديدة تؤذي التوجهات المشتركة لقوى المجلس. ولا بد من إيجاد آلية واقعية لإدارة الحوار والصراع ورفض تحويله إلى نزاعات سياسية قابلة للانفجار الدموي. وينبغي أن يكون الحل بالمحصلة النهائية لصالح الدولة الديمقراطية التعددية والعلمانية التي تحترم كل الأديان والمذاهب ولا

تميز بينها وتحترم تراثها الفكري والحضاري على امتداد تاريخ العراق ومختلف الشعوب التي عاشت أو ما تزال تعيش فيه, وتعدد الأديان والمذاهب التي يؤمن بها المجتمع. أقدر تماماً الصعوبات التي تواجه المتحاورين في عدد من هذه القضايا, ولكن التجربة التاريخية هي التي يفترض أن تكون هادية لنا في اتجاه تطوير العراق وإزالة كل العوامل التي من شأنها إقامة دكتاتورية جديدة من أي نوع كانت, سواء على الطريقة البعثية الحزبية أو على الطريقة الدينية والمذهبية كما في إيران أو في غيرها من البلدان.
إن الاتفاقات الأخيرة مع الإدارة الأمريكية عبر الحاكم المدني هي الخطوة الأولى على طريق طويل, وبشكل خاص في الممارسة العملية, إذ أن الإدارة الأمريكية قد برهنت على إنها لا تفهم الواقع العراقي جيداً وتريد تحقيق استراتيجيتها دون إعارة الانتباه لمشاعر وتقاليد الشعب العراقي ودون الأخذ بنظر الاعتبار وجهات نظر الشعب العراقي وقواه السياسية ومجلس الحكم الانتقالي.

برلين في 2003/11/17 **كاظم حبيب**

****

4-4

تواجه الشعب العراقي في المرحلة الراهنة إشكاليات كبيرة ومعقدة ذات جوانب متعددة في علاقاته الدولية والإقليمية والعربية. وهي نتيجة منطقية لعوامل عديدة ناتجة عن وجود صراع حول المصالح في العراق وعن رؤية خاطئة والتباس بشأن مواقف الشعب العراقي وقواه السياسية, كما أنها تعبر عن قراءة خاطئة للأجندة والمهمات والسياسات الداخلية والعربية والإقليمية والدولية التي يمكن أن يمارسها العراق لاحقاً. ويفترض خلال الفترة الراهنة والقادمة التحري عن حلول لها ومعالجتها لصالح تعزيز الأخوة والصداقة بين الشعب العراقي بمختلف قومياته مع شعوب الدول العربية وشعوب المنطقة والعالم. وسأحاول تجزئة الموضوع إلى ثلاث فقرات بسبب التباين في تفاصيل كل فقرة منها.

أولاً: حول موقف الدول والقوى السياسية العربية يمكن تلخيص تلك العوامل في النقاط التالية:
- إن الغالبية العظمى من النظم العربية كانت في علاقاتها مع العراق على مدى العقود الثلاثة المنصرمة متقلبة جدا بين جيدة وهادئة أو سيئة ومتصارعة، ولكنها كانت في المحصلة النهائية قد قبلت بالنظام الاستبدادي وساندته وقدمت له الدعم المادي والقروض، ورفضت

إدانة سياساته الاستبدادية إزاء الشعب العراقي. حتى أن أغلبها ساند النظام العراقي في حربه ضد إيران، رغم علمه بأنه المعتدي الذي شن الحرب العدوانية ضد إيران، بسبب توتر علاقاتها مع إيران وخشيتها من اتجاهات تصدير الثورة الإيرانية إلى بلدانها حينذاك. واتخذت سوريا موقفا مختلفا وواضحاً من النظام الاستبدادي في العراق واحتضنت المعارضة العراقية بجميع اتجاهاتها الفكرية والسياسية وكانت عوناً لهم في تخطي الصعاب التي واجهت الكثير منهم, رغم الاختلافات التي كانت قائمة بين سياسة سوريا وبين سياسات بعض قوى المعارضة العراقية.

- ولم يكن النظام العراقي يخفي استبداده وقمعه لقوى المعارضة العراقية أو القوانين البشعة التي أصدرها والتي تسمح بقطع الرقاب والأيدي وجدع الأنوف وصلم الآذان ووشم الجباه, أو قرار هدر دم أعضاء الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الإسلامي لمجرد كونهم في المعارضة وأعضاء في هذين الحزبين, أو حتى حمامات الدم المشهورة ضد 34 من مناضلي وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي في عام 1978, وضد 22 من قياديي وكوادر حزب البعث الحاكم في عام 1979 مثلاً, أو حملات الاعتقال الواسعة التي كانت منظمات حقوق الإنسان تنشر عنها الكثير, في حين لم تتحرك الحكومات العربية لفضح هذه الجرائم البشعة بحق الإنسان العراقي, أياً كانت قوميته ودينه واتجاهه الفكري والسياسي.

- ورغم معرفة الحكومات العربية بتفاصيل ما قام به النظام على امتداد سنوات العقدين الثامن والتاسع من ممارسة للقسوة والقمع والقتل ضد قوى المعارضة السياسية وضد الشعب الكردي في حملات 1975/1974 ومجازر الأنفال واستخدام الأسلحة الكيماوية في مدينة حلبجة الكردستانية في عام 1988، وكذلك ضد الأقليات القومية وتهجير مئات الآلاف من الأكراد الفيلية وعرب الوسط والجنوب على امتداد السنوات الأخيرة من العقد الثامن وعلى امتداد سنوات العقد التاسع , بسبب كونهم من الشيعة والشك في احتمال دعمهم لإيران!, لم تصدر كلمة احتجاج أو إدانة واحدة عن أي من الدول العربية أو من الجامعة العربية، رغم المطالبات الشديدة من جانب المعارضة العراقية للدول العربية برفض تلك السياسات وشجبها وفضحها. والجهة العربية التي طالبت بوقف تلك التجاوزات الفظة على حقوق الإنسان كانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي مقرها في القاهرة. ولم ترغب أو ترحب حكومات الدول العربية بإقامة علاقات ودية وطبيعية مع قوى المعارضة العراقية، فيما عدا سوريا وليبيا، كما أقامت كل من الأردن والسعودية علاقات محدودة مع قوى معينة في المعارضة العراقية، التي كانت تناضل ضد النظام. واحتضنت الجزائر في بعض الفترات مجموعات كبيرة من علماء وأساتذة ومهندسين ومدرسين وكتاب ومثقفين في مؤسساتها العلمية وجامعاتها ومؤسساتها

الاقتصادية, وكانت خدمة كبيرة للعرقيات والعراقيين الذين عملوا هناك. وعندما سعت المعارضة العراقية إلى عقد مؤتمر لها في الخارج لم يجد بلدا عربيا وافق على استضافة المؤتمر خلال السنوات العشرة الأخيرة, في ما عدا لبنان الذي أمكن عقد المؤتمر الأول لقوى المعارضة في بيروت في أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية وبدء الانتفاضة الشعبية في ربيع عام 1991 وبموافقة وتأييد من الحكومة السورية أيضاً. ومع ذلك سعت قوى المعارضة إلى الاحتفاظ بعلاقات اعتيادية وطيبة مع جميع الدول العربية, إلا مع تلك الدول التي كانت باستمرار تسعى إلى تقديم مختلف أشكال العون والتأييد للنظام العراقي مثل الحكومة السودانية والحكومة اليمنية.

– وعندما انتفض الشعب العراقي في ربيع عام 1991 ضد النظام الدموي في بغداد احتجاجاً على سياساته الداخلية والعربية والإقليمية وحروبه التوسعية والمظالم الرهيبة التي أنزلها بالشعب العراقي والمقابر الجماعية التي نشرها في سائر أنحاء العراق وعدوانه على الشعب الشقيق في الكويت لم تقف الحكومات العربية إلى جانبه, في ما عدا سوريا, ولم تتضامن مع نضاله, واعتبرت تلك الانتفاضة بمثابة نشاط ضد القومية العربية وضد وحدة العراق. وكان أغلب الإعلام العربي الحكومي المتحيز قد وقف ضد انتفاضة الشعب, ولعب دوراً بارزاً في محاولة تشويه سمعة الانتفاضة أمام الرأي العام العربي, رغم أن الكثير من الدول العربية وقفت إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب التي شنتها لتحرير الكويت, ولكنها مع ذلك, وعندما أصبح الأمر يتعلق بالتغيير الديمقراطي لصالح الشعب في العراق, تصدت بإعلامها للانتفاضة الشعبية وشاركت مع الولايات المتحدة في اغتيالها.

– وعندما بدأ التحضير للحرب الأخيرة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وقفت حكومات الدول العربية عموما ضد الحرب، رغم أن الأسباب وراء هذا الموقف لم تكن واحدة. وغالبية هذه الحكومات كانت تخشى تسجيل سابقة سياسية يمكن أن تمارس الحرب ضدها في فترة لاحقة. وكانت كلها تعبر عن خشيتها على الشعب العراقي من شن الحرب ومؤكدين بأن النظام لا يشكل همهم, بل الشعب. وجدير بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة، وفي الوقت الذي وضعت موضوع أسلحة الدمار الشامل في مقدمة أسباب شنها الحرب، فأنها وضعت في الوقت نفسه مجموعة من الأسباب الأخرى، بما في ذلك استبداد وقسوة وقمع النظام للشعب العراقي وعدوانيته. إلا أن الدول العربية لم تشر حتى بكلمة واحدة إلى أهمية إيجاد حلول عملية لمشكلة الشعب العراقي وسبل الخلاص من معاناته مع النظام. ونادراً من طرح السؤال التالي: كيف يمكن إنقاذ الشعب العراقي من جرائم النظام اليومية من جهة ومن احتمال نشوب حرب من جهة أخرى, في الوقت الذي عجز الشعب حتى ذلك الحين الخلاص منه؟ وعندما طرح

الشيخ زايد آل مهيان مقترحاً باستقالة صدام حسين لم تجرأ أية دولة عربية ولا الجامعة العربية على تقديم هذا المقترح لصدام حسين, وتُرك الشعب فريسة النظام والحرب في آن واحــد.

– وعندما انتهت الحرب بسقوط النظام وصدور القرار رقم 1483 في 2003/5/20 عن مجلس الأمن الدولي باعتبار العراق محتلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا، بادرت حكومات الدول العربية، ومعها الجامعة العربية، إلى رفع شعار إنهاء الاحتلال، علما بأنها كانت وما تزال تدرك بأن القوى السياسية العراقية ما تزال عاجزة عن النهوض بأعباء الوضع الراهن وان فلول صدام حسين وقوى الإسلام السياسي المتطرفة والإرهابية قادرة على إشاعة الفوضى والموت من جهة، ولم تطرح كيف يفترض أن يتم التعامل الواقعي مع الوضع الجديد، ومتى يفترض آن ينتهي الاحتلال. وكيف يمكن تقديم الدعم والمساعدة الفعلية للشعب العراقي لإنقاذه من محنه المتلاحقة من جهة أخرى. وكانت مبادرة مجلس الأمن الدولي سليمة عندما طالب بتحديد سقف وجدول زمني لإنجاز مهمات فترة الانتقال وإنها الاحتلال, عندها أيدته الجامعــــــــــــــــــــــــــــــــــــة العربيــة.

– وتغير هذا الموقف عند حكومات بعض الدول العربية بعد أن قام النظام العراقي بغزو اجتياحي عدواني للكويت والسياسة الإرهابية والتدمير الواسع النطاق التي مارسها في الكويت، وما نجم عن هذا الغزو بعد رفض النظام الانسحاب من الكويت ونشوب حرب الخليج الثانية. وأيد الكثير من الدول العربية التحالف الدولي ضد النظام العراقي وساهم بعضها في القوات التي خاضت الحرب في العراق. وبعد انتهاء الحرب بفترة بدأت محاولات الجامعة العربية وبعض الدول العربية إعادة الاعتبار إلى النظام العراقي ومحاولة إعادته إلى الأسرة العربية وتسويقه دوليا وإقليمياً وعربياً.

وعندما أمكن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بمساعدة الممثل الشخصي للامين العام للأمم المتحدة، الراحل دي ميلو، رفضت جميع الحكومات العربية تقريبا الاعتراف بالمجلس بحجة انه شكل من قبل سلطة الاحتلال، وكأنها لا تعرف طبيعة أغلب القوى السياسية الأعضاء في هذا المجلس ونضالها الطويل ضد صدام حسين أولا، والصراع الذي خاضته ضد الحاكم المدني الأمريكي، باول بريمر، من أجل عقد مؤتمر وطني واسع يتم فيه اختيار أعضاء لحكومة عراقية ورفض الإدارة الأمريكية لهذا المقترح, ثم اضطرارها تحت ضغوط كثيرة على الموافقة بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي الراهن الذي ما يزال يخوض معركة سلمية لنقل السلطة إليه خلال فترة الانتقال. رغم إدراك الجميع بأن في بنية وصلاحيات المجلس العديد من النواقص وأبرزها ضعف استقلاليته وخضوع قراراته لمصادقة الحاكم المدني وسلطة الاحتلال, وعدم

تمثيله المناسب لقوى سياسية واجتماعية أخرى في البلاد. وأخيراً تم التعامل مع مجلس الحكم الانتقالي باستحياء كبير على غير ما ينبغي أن يحصل. والدفاع عن مجلس الحكم لا يعني بأني إلى جانب كل الأعضاء الذين يشكلون المجلس أو أضع ثقتي بهم جميعاً, إذ أعرف جيداً تركيبته, كما تعرفها الغالبية العظمى من الشعب العراقي, ولكني أتحدث هنا عن مؤسسة مجلس الحكم التي يفترض أن نساندها للانتقال بالعراق إلى وضع جديد يمكن بموجبه تحقيق الأهداف الأساسية للشعب العراقي واستعادة العراق لاستقلاله وسيادته الوطنية.

هذا على الصعيد العربي الرسمي، أما على الصعيد الشعبي فالموقف العربي يتسم بالغرابة ويعبر عن التباسات سياسية كثيرة ويجسد في الوقت نفسه تعامل الغالبية العظمى من الشعوب العربية بالقضايا السياسية بالعواطف وليس بالعقل والعاطفة معا, أي بعقل بارد وقلب دافئ على الشعب العراقي الذي عانى من الاستبداد والحروب والقمع الأمرين. فالشعب العراقي وقواه السياسية الوطنية ضحية فعلية للصراع المرير بين سياسات الولايات المتحدة في المنطقة إزاء القضية الفلسطينية وبين الشعوب العربية التي ترفض تلك السياسات وتجد فيها تحيزا لإسرائيل, وكأن الشعب العراقي لا يشاركها في ذلك ويرفض تلك السياسات التي كانت وما تزال تكيل الأمور بمكيالين. وفي ضوء ذلك أبدت الشعوب العربية تأييدها لصدام حسين ونظامه مشيرة إلى ما يلي:

1- إن نظام صدام حسين وقف ضد إسرائيل وضد سياسة الإدارة الأمريكية التي تؤيد إسرائيل!

2- وان نظام صدام حسين قدم الدعم المالي والإعلامي للمنظمات الفلسطينية!

3- وان نظام صدام حسين وجه ضربات صاروخية ضد إسرائيل أثلجت صدور العرب وخاصة الفلسطينيين منهم.

4- وأن ليس النظام العراقي وحده نظاماً استبدادياً وقمعياً فحسب، بل جميع النظم العربية، ولكن فضيلة صدام حسين أنه خالف الولايات المتحدة!

واستنادا إلى هذه التقديرات الخاطئة في جوهرها وقفت العديد من القوى السياسية العربية ضد المعارضة العراقية واتهمتها جميعا بالتعاون مع الولايات المتحدة. ونست الشعوب العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من المنظمات الفلسطينية المواقف الدموية البشعة التي وقفها النظام ضد المناضلين الفلسطينيين واغتيال العديد منهم وما فعله في الأردن لإثارة الصراع ضدها قبل وأثناء أحداث أيلول الأسود. وفي ما عدا عن ذلك فأن الغالبية العظمى من الأحزاب والقوى العربية التي تتباكى اليوم على استقلال وسيادة العراق لم تعلن شجبها لسياسات النظام العراقي حتى بعد اكتشاف المقابر الجماعية والكثير من الفضائح الأخرى وما

ينتظر بروزه قريبا أكثر مما عرف عن النظام حتى الآن. ومن يعرف صدام حسين جيدا يدرك تماما بان مواقفه إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل ليست سوى غطاء للتستر على مجمل سياساته الاستبدادية والدموية وأطماعه التوسعية في المنطقة وخاصة إزاء الدول العربية.

وإذا تجاوزنا السياسات السابقة لحكومات لدول العربية إزاء النظام الاستبدادي في العراق من جهة، وإزاء قوى المعارضة العراقية من جهة أخرى، يحق لنا أن نطرح السؤال التالي: ما هي العوامل الحقيقية الكامنة وراء المواقف الراهنة لحكومات الدول العربية إزاء الشعب العراقي وقواه السياسية ومجلس الحكم الانتقالي؟ يمكن, كما أرى, الإجابة عن هذا السؤال بالملاحظات التالية:

أولا: اتخذت الغالبية العظمى من القوى السياسية العراقية موقفا ديمقراطيا سليما إزاء الشعب الكردي وقضيته العادلة. وهذا الموقف يعبر عن رأي الغالبية العظمى من الشعب العراقي. لقد خاض الشعب العراقي خلال سنوات القرن العشرين تجارب غنية وشهد كوارث مريرة تسببت بها السياسات والمواقف الشوفينية والعنصرية للحكومات المركزية العراقية التي رفضت باستمرار الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره ومطالبته المستمرة بإقامة الحكم الذاتي أو الفيدرالية، وكذلك رفضها الاعتراف بحقوق الأقليات القومية. وعندما وافقت على الحكم الذاتي في عام 1970 فرغته من محتواه الحقيقي. وتسببت النزاعات والحروب ضد الشعب الكردي في سقوط مئات آلاف الضحايا ومثلها من الجرحى والمعوقين في صوف الشعب الكردي وكذلك في صفوف القوات المسلحة العراقية، إضافة إلى الخسائر المالية والمادية وتعثر عملية التنمية والتقدم الاجتماعي. واستنادا إلى هذه التجارب المريرة اتفقت جميع القوى السياسية العاملة في مجلس الحكم, إضافة إلى قوى أخرى خارج المجلس, على الاعتراف بحق الشعب الكردي بإقامة الفيدرالية ضمن الجمهورية العراقية الديمقراطية الموحدة، والتي ستلعب دورا كبيرا في تعزيز الوحدة الوطنية أرضا وشعوبا. إن هذا الموقف المبدئي، كما يبدو، ترفضه بعض الحكومات العربية والقوى القومية اليمينية والشوفينية, وبالتالي فهي ترفض القوى التي تؤيد هذا الموقف. وهي بذلك تتجاهل إرادة الشعب العراقي وقواه السياسية ومصالحه المستقبلية وتجاربه الغزيرة ومعاناته الطويلة بسبب عدم الموافقة على حل عقلاني لهذه القضية الملحة والعادلة والمشروعة.

ثانيا: تتفق الغالبية العظمى من القوى السياسية العراقية، بما فيها بعض قوى الإسلام السياسي المعتدلة، بان العراق لايتكون من قوميات عديدة فحسب، بل ومن أديان ومذاهب دينية عديدة. فالعراق يتكون من أكثرية مسلمة وبجوارها أقليات مسيحية وصابئة مندائية وإيزيدية، إضافة إلى وجود مذاهب إسلامية عديدة. واستنادا إلى تجارب العراق المديدة، التي

تعود إلى سنوات الحكم الأموي في العراق والحكم العباسي والحكم العثماني وكذلك الحكم الملكي الإقطاعي والجمهوري، تؤكد أهمية وضرورة إقامة جمهورية فيدرالية ديمقراطية علمانية، أي إقامة دولة تفصل بين الدين والدولة. وعبر هذا الفصل تصبح الدولة حيادية في مواقفها إزاء أتباع الأديان والمذاهب المختلفة وتعاملهم على أساس واحد هو المواطنة العراقية. وتوفر هذه الدولة الاحترام الكامل لكل الأديان والمذاهب وتمتعها بالحرية الكاملة في أداء شعائرها وطقوسها الدينية والمذهبية وترفض أي تدخل في شؤون هذه الأديان والمذاهب أو الإساءة إليها أو إلى أتباعها. ويفترض أن يثبت هذا الموقف في دستور العراق الدائم. ويبدو أن هذا الموقف العلماني ترفضه حكومات الدول العربية التي تسجل في دساتيرها أن دين الدولة هو الإسلام. ولست معنيا الآن الإشارة إلى ما يجري في الغالبية العظمى من هذه الدول من تجاوز فظ على هذا النص من جهة، وعلى أتباع الأديان والمذاهب الأخرى. إلا أن التجارب والحقائق واضحة للجميع. إن الاتفاق على مبدأ فصل الدين عن الدولة لا يعني نسيان بأن الشعب العراقي له تراث وتقاليد إسلامية ينبغي أن تحترم وتصان, كما أن له تراث وتقاليد مسيحية ودينية ومذهبية أخرى يفترض أن تحترم وتصان هي الأخرى أيضاً.

ثالثا: و تتفق الغالبية العظمى من القوى السياسية العراقية بأن النظام السياسي الذي يفترض أقامته في العراق، هو النظام الذي يستند إلى مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية والتداول الديمقراطي البرلماني للسلطة السياسية...الخ. والاعتراف بحقوق الإنسان واعتبارها الأساس المادي في بناء ورسم سياسة الدولة العراقية الجديدة، إقامة دولة المجتمع المدني الديمقراطي الحديث، المجتمع المدني الذي يعني، ضمن ما يعني، الفصل الكامل بين السلطات الثلاث وحرية الصحافة والتنظيم السياسي والمهني وحق التجمع والإضراب والنشر، كما يعني الكف التام عن ممارسة الاعتقال الكيفي وممارسة التعذيب الجسدي والنفسي أو التغييب أو حكم الإعدام، كما يمنع التمييز بين السكان على أساس الإثنية أو القومية أو اللغة آو اللون أو الجنس، ويساوي بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وفي إشغال مختلف المناصب والمراكز في الدولة والمجتمع، والمنع المطلق لأحكام الموت وقطع الرقاب أو جدع الأنوف وصلم الآذان ووشم الجباه...الخ التي مارسها النظام السابق, كما يعني رفض الاعتراف بوجود العبيد أو استخدامهم أو التجارة بهم وحماية حقوق الأمومة والطفولة. وفي البعض أو الكثير من هذه الحقوق تختلف مواقف حكومات الدول العربية، والتي عبرت عنها في مؤتمر حقوق الإنسان الدولي في فيينا في صيف 1993. وهو الموقف الذي يجعلها تقف أيضا ضد بعض الاتجاهات الأساسية التي يسعى إليها الشعب العراقي في مرحلته الجديدة, وبشكل خاص بعد إنهاء الاحتلال وممارسة السيادة

الوطنيـــة.

رابعا: وكانـت حكومـات بعض الـدول العربيـة تعيب بشكل مباشر أو غير مباشر علـى بعض القوى السياسية العراقية تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، في حين كانت وما تـزال هـي التـي تقـيم أوسـع العلاقـات مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة, وأن سياسـات بعضـها خاضـعة للتصـورات والمصـالح الأمريكيـة والبريطانيـة, وهـي التـي كانـت ومـا تـزال تحميهـا مـن غضب الجماهير الشعبية في بلدانها. ولم تكن كل قوى المعارضـة العراقيـة إلـى جانب التعاون مع الولايات المتحدة وكانت ضد الحرب أيضاً. إن الموقف الذي تتخذه العديد من الحكومات العربية يرتبط اليوم بالاتجاهات الجديدة في السياسة الأمريكيـة التـي تحـاول إجراء تغييرات فـي بعض الدول العربية, وتعتقد بـان وجـود الولايات المتحدة الراهن والمؤقت فـي العراق وتعاونها مع القوى السياسية العراقية يمكن أن يؤثر على وضعها الداخلي ويشدد من توتر علاقاتها مـع القوى السياسية العراقية والذي لا تتحمل مسؤوليته القوى السياسية العراقيـة, وهـي ترفض أي تدخل في شؤون الـدول العربيـة ينطلق من الأراضـي العراقيـة. وهذه الـدول العربيـة تنسـى بأن حربين أمريكيتين ضد العراق انطلقت من الراضي العربية وبمشاركتها فـي حرب الخلـيج الثانيـة, وأن للولايات المتحدة في أراضيها قواعد وقوات عسكرية وترسانات ضخمة من أحدث وأخطر الأسلحة الأمريكية, وأن على أراضيها تقام المناورات العسكرية مع الولايات المتحدة أو مع دول حلـــــــــــــــف شـــــــــــــــمال الأطلســـــــــــــــــي.

خامساً: اتأخذ حكومات بعض الدول العربية على القوى السياسية في العراق أنهـا تتعاون الآن مع قوى الاحتلال الأمريكي- البريطاني، وكأنها قادرة على انتهاج طريق آخر. فالاحتلال تقرر رسميا من جانب مجلس الأمن الدولي أولا، وأغلب القوى السياسية العراقية احتج على هذا القرار ورفضه من حيث المبدأ ثانيا, وهي تسعى إلى إنهائه في أقرب وقت ممكن. ولكن على القــــوى السياســـــية أن تأخـــــذ بنظـــــر الاعتبـــــار مــــــا يلــــــي:

• أن قوى الاحتلال هي التي أسقطت النظام الأكثر استبدادا وفاشية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانيــة، وبالتــالي حــررت الشــعب العراقــي مــن هــذا الطاغيــة ونظامــه الاســتبدادي.

• إن الاحتلال يمتلك صفة الشرعية الدولية، رغم اختلاف الموقف بشأنه ورفض العراقيات والعــــراقيين لـــــه, والكثيـــــر مـــــن الأحـــــزاب السياســــية العراقيــــة ترفضــــه أيضـــــاً.

• وان فلول النظام الاستبدادي والقمع ما تزال تمتلك إمكانيات وأسلحة وموارد مالية قادرة على إلحاق الأضرار الفادحة بالشعب العراقي وبعملية إعادة البناء، خاصة وان هناك وجهة نظر واضحة في قيام تعاون غير شريف وإرهابي بين بعض القوى القومية اليمينية والشوفينية المتطرفة وبعض قوى الإسلام السياسي المتطرفة في العراق والدول العربية ومن مختلف

الجماعات من اجل دعم الإرهاب والأعمال التخريبية في العراق لإعاقة عملية إعادة البناء وزعزعة الأمن والاستقرار. ويبدو أن العراق أصبح مركز جذب لهذه القوى غير موجه ضد الولايات المتحدة فحسب، بل وضد الأمم المتحدة وبعض المنظمات الخيرية الدولية كالصليب الأحمر أو اليونيسيف، والتي جسدتها الأعمال الإجرامية الأخيرة, ومنها تفجير مقر الأمم المتحدة والصليب الأحمر ببغداد واستشهاد عدد كبير من العاملين في هاتين المؤسستين، وفي مقدمتهم الراحل دي ميلو, إضافة إلى توجيه التفجيرات ضد العراقيين, كما حصل ضد السيد محمد باقر الحكيم وجماهير المصلين في النجف, إضافة إلى تفجير مقر قيادة القوات الإيطالية في الناصرية. ويفترض أن نشير إلى أن غالبية القتلى والجرحى من العمليات التخريبية والإرهابية تقع في صفوف المواطنات والمواطنين العراقيين الأبرياء, وبينهم الكثير من الأطفال.

• وان القوى السياسية العراقية العاملة في مجلس الحكم الانتقالي وخارجه لا تمتلك حتى الآن مستلزمات مواجهة الوضع الجديد والتصدي للقوى التخريبية داخل وخارج الحدود العراقية، خاصة وان النظام العراقي كان قد انزل بها ضربات مدمرة وعزلها عن الشعب العراقي والساحة السياسية العراقية سنوات طويلة، رغم عمل بعضها في كردستان العراق, وكذلك في الوسط والجنوب ولكن بصورة سرية.

• وان القوى السياسية العراقية تريد التعاون مع سلطة الاحتلال من اجل الإسراع بإنجاز فترة الانتقال, خاصة وان قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1511 لسنة 2003 فيه بعض الجوانب الإيجابية الذي فتح الباب على إمكانية تعجيل تسلم مجلس الحكم للسلطة بوقت أقصر بكثير مما كانت تريده الولايات المتحدة الأمريكية.

سادساً: تخشى بعض حكومات الدول العربية أن تطول فترة احتلال العراق، وأنا معها في ذلك, ويفترض أن نناضل ضده. كما يخشى بعضها أن تستخدم الأراضي العراقية للتدخل في شؤون البلدان المجاورة، وأنا معها في ذلك, ويفترض رفضه وإدانته. كما أن بعضها يخشى على ثروة العراق النفطية وسيطرة الولايات المتحدة عليه، وأنا معها في ذلك، آذ يفترض أن تعمل هذه الحكومات مع مجلس الحكم الانتقالي والشعب العراقي لمنع عقد اتفاقيات ومنح امتيازات في الوقت الحاضر، بل يترك هذا الأمر للمؤسسات الدستورية الجديدة والحكومة المنتخبة والتي تمتلك الاستقلال والشرعية الفعلية لعقد مثل تلك الاتفاقيات.

واستنادا إلى كل ذلك, ورغم التغير الذي حصل في الشهرين المنصرمين في الموقف إزاء مجلس الحكم الانتقالي, أرى بأن الموقف الراهن للغالبية العظمى من حكومات الدول العربية ما يزال لا يخدم الشعب العراقي ونضاله الصعب في سبيل إعادة البناء وإنجاز مهمات فترة الانتقال وإنهاء الاحتلال. ولابد لها من إعادة النظر بهذا الموقف لصالح الشعب العراقي

ومستقبله ومستقبل العلاقات العراقية– العربية. ويبدو أن البعض منها يعتقد بضرورة تغيير التوازن لصالح القوى القومية الشوفينية في العراق, وكأن القوى السياسية العربية العاملة في مجلس الحكم الانتقالي أو تلك التي خارجه لا تحترم قوميتها العربية أو أنها معادية للعرب, وهو خلل كبير في عقل أولئك العرب الذين يفكرون بهذه الطريقة. وهم ينطلقون في ذلك من مواقف متخلفة وأحكام مسبقة غير عادلة, حيث توجه تهمة الشعوبية, بمفهومها الخاطئ, للسكان العرب في وسط وجنوب العراق بأعتبارهم شعوبيين حاقدين على القومية العربية ويريدون تحجيم دور العرب لصالح الفرس. وهم بهذا يسيئون إلى الغالبية العظمى من سكان العرب في العراق دون أدنى مبرر ودون حجة معقولة يستندون إليها. وهي تهمة غالباً ما وجهت للشيوعيين العراقيين وللشيعة من سكان العراق, وهي في الحالتين تهمة باطلة. ويفترض في تلك القوى العربية التي تفكر بهذه الطريقة أن تدرك بأن القوى السياسية الديمقراطية العراقية بمختلف فصائلها تحترم قوميتها وتثق بضرورة التضامن والتكاتف العربي والوحدة العربية, ولكنها في الوقت نفسه تحترم القوميات الأخرى في العراق وتريد لها أن تتمتع بحقوقها القومية العادلة والمشروعة لا أن تقمعها وتفرض سيادتها عليها وتتعامل معها بذهنية شوفينية وعنصرية تمييزية مسيئة لكرامة الإنسان أولاً وقبل كل شيء وتريد تهميشها في الحياة السياسية والاجتماعية وفي التنمية الاقتصادية والتقدم, كما حصل خلال العقود الثمانية المنصرمة, وبشكل خاص خلال العقود الأربعة الفائتة من حكم البعث العفلقي في العراق.

ولا شك في أن الأحزاب السياسية العراقية تتحمل جزئياً خلال العقود المنصرمة مسؤولية معينة في هذه الفوضى الفكرية العربية إزاء الوضع السياسي والقوى السياسية في العراق, إذ لم يكن خطابها السياسي ناضجاً وواعياً في أسلوب معالجته للوضع في العراق, كما لم يكن كثيفاً وكافياً. ولكن هذا الموقف هو الآخر بدوره يقع على عاتق النظم السياسية العربية التي كانت لا تسمح للقوى السياسية المعارضة لنظام صدام حسين في الوصول إلى الرأي العام العربي, في ما عدا سورياً نسبياً, لشرح سياسات الحكم البعثي العفلقي في العراق وسياسة المستبد بأمره صدام حسين والمجازر التي ارتكبها في العراق والعواقب الوخيمة على المنطقة بأسرها. واليوم فنحن بأمس الحاجة إلى خطاب سياسي عقلاني جديد موجه إلى الشعوب العربية في مختلف أقطارها, خطاب لا يحمل في طياته الإساءة, رغم المواقف الخاطئة, بل يسعى إلى تنوير الرأي العام العربي وإلى كسبه إلى جانب الشعب العراقي, فالشعوب في المحصلة النهائية تقف في صف واحد. ولكن ينبغي أن يفضح في الوقت نفسه القوى القومية اليمينية المتطرفة التي تحاول الإساءة للشعب العراقي وقواه السياسية الوطنية من خلال تحالفها مع فلول النظام

المخلوع ومع قوى الإسلام السياسي المتطرفة والإرهابية الهادفة إلى إشاعة الفوضى في العراق واستعادة قوى الماضي المنهارة السلطة في العراق, وهي في ذلك تعيش تحت تأثير كابوس مرعب سيبقى يؤرقها أن استمرت في سياستها المعادية لمصالح الشعب العراقي, وسوف لن تحصد غير العاصفة.

ثانياً على صعيد المنطقة

أما على صعيد المنطقة, فالعراق محاط بدولتين جارتين هما إيران وتركيا. والدولتان تمارسان في الوقت الحاضر تدخلا مباشراً أو غير مباشر في الشؤون الداخلية للعراق وفي شؤون بعض الأحزاب السياسية. وإذا كانت العلاقات العراقية- الإيرانية قد عرفت التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية والعداء، وإذا كان النظام العراقي هو المسؤول عن شن الحرب الدامية ضد إيران، فأن الوقت قد حان إلى تغيير هذه السياسة وسلوك سبيل إقامة علاقات جديدة تستند إلى أسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ووضع حد لمحاولات القوى المحافظة والمتشددة الإيرانية التأثير في الوضع العراقي باتجاهين:

• إثارة المشكلات في وجه قوات الاحتلال بسبب العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة واحتضان الأخيرة لقوى مجاهدي خلق المقيمة في العراق للاستفادة منها في وقت لاحق ضد إيران والذي ترفضه القوى السياسية العراقية. ويفترض أن يشار في هذا الصدد إلى تسلل الكثير من العراقيين والإيرانيين عبر منطقة شط العرب وكردستان العراق وغيرها ويساهمون في عدد غير قليل من النشاطات التخريبية. ولا يمكن الادعاء بأن الحكومة الإيرانية تنظم ذلك, بل القوى المحافظة الأكثر تشدداً واستبداداً التي تتمنى أن تتحول السلطة إلى أيدي القوى المماثلة لها في العراق والتي يرفضها الشعب العراقي, وهي ليست قوى الإسلام السياسي المعتدلة الممثلة في مجلس الحكم الانتقالي.

- التأثير في بعض قوى الإسلام السياسي العاملة في الحوزة العلمية أو حولها في النجف ودفعها لمعارضة مجلس الحكم الانتقالي والوجود الأمريكي- البريطاني الراهن في العراق ومنع الوصول إلى تحقيق الاستقرار وتسريع عملية إنجاز مهمات فترة الانتقال وإنهاء الاحتلال. وتأمل القوى المحافظة المتشددة في إيران أن تتكبد الولايات المتحدة خسائر فادحة في العراق وتعجز عن تحقيق الاستقرار, وتضطر بالتالي على الانسحاب لكي لا تفكر بأي حال في شن حرب جديدة ضد إيران، إضافة إلى رغبتها في رؤية " نظام إسلامي ومذهبي" في العراق مماثل لما هو قائم في إيران، رغم إنها تدرك تماما بأن الشعب العراقي وقواه السياسية ضد قيام مثل هذا النظام في العراق. كما أن القوى المحافظة والمتشددة في إيران تخشى من التأثير الايجابي لنموذج الفيدرالية الكردستانية في العراق على الشعب الكردي في كردستان إيران، إذ يمكن أن

يجدد تحركه باتجاه المطالبة بحقوقه المشروعة والعادلة هناك. إن الشعب العراقي وقواه السياسية يرفض بشكل كامل أي تدخل من جانب القوى الإيرانية المتشددة أو الحكومة الإيرانية في الشؤون السياسية العراقية. إن على القوى المحافظة في إيران أن تكف عن اللعب على وتر الطائفية وتحريك بعض هذه القوى في العراق لتخلق للشعب العراقي مشكلات تزيد من تعقيد الوضع لا في العراق فحسب، بل وفي المنطقة بأسرها, وأن تتعظ بموقف الحكومة الإيرانية الراهن الذي يعترف بمجلس الحكم الانتقالي ويسانده في إنجاز مهمات فترة الانتقال وتطلعه للخلاص من القوات المحتلة.

أما الحكومات التركية المتعاقبة، سواء المدنية منها أم العسكرية، فلم تكف عن التدخل في شؤون العراق الداخلية واختراق حدوده بحجة مطاردة القوى المسلحة لحزب العمال الكردستاني في كردستان تركيا في الأراضي العراقية. ورغم مرور أكثر من ثمانية عقود على تأسيس الدولة العراقية، وأكثر من سبعة عقود على دمج ولاية الموصل بالدولة العراقية، ومنها محافظات الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية، فأنها ما تزال تطمع بهذه الولاية وبالنفط في محافظة كركوك. وغالبا ما تحاول التدخل بحجة حماية الأقلية التركمانية في كركوك. ولكن خشية الحكومة التركية تنبع من الإشعاع الذي يمكن أن تنشره تجربة الفيدرالية الكردستانية في العراق على الشعب الكردي في كردستان تركيا. وهي بالتالي تحاول إعاقة إقامة الفيدرالية وإثارة المشكلات في وجه العراق عموما، رغم العلاقات السياسية والعسكرية الطويلة الأمد القائمة بين الدولة التركية والولايات المتحدة الأمريكية. وكان الخطأ الجديد الذي ارتكبته الولايات المتحدة هو طلبها من تركيا إرسال قوات تركية إلى العراق للمشاركة بحفظ الأمن الداخلي ونست الحساسية الكبيرة عند الشعب العراقي إزاء التدخل التركي في العراق. ولهذا فقد أحسنت الحكومة التركية صنعاً عندما تراجعت أخيراً عن قرارها بإرسال قوات تركية إلى العراق استجابة لمطلب الشعب العراقي, وهو أمر حسن وتعبير عن بداية حسن جوار طيبة. ولكن ما يثير الاستياء هو محاولة الحكومة التركية إثارة الحكومات العربية ضد مجلس الحكم الانتقالي ومحاولة تعبئة القوى للتشكيك به وبدوره في احتمال وقوع انفصال في كردستان العراق عن العراق, وهي تعرف النفس الشوفيني السائد في الدول العربية إزاء هذه المسألة. ولم تول أي اهتمام لتأكيدات الشعب الكردي وقواه السياسية وبقية القوى السياسية العراقية بأن ليست هناك نية لانفصال كردستان العراق عن العراق, بل أن الفيدرالية الديمقراطية تعزز وحدة العراق الديمقراطي.

إن المهمات التي تواجه الشعب العراقي وقواه السياسية ومجلس الحكم الانتقالي في فترة الانتقال على صعيد العلاقات العراقية– العربية والعرقية الإقليمية تتلخص في النقاط التالية:

• تعزيز إرسال وفود تمثل القوى السياسية العراقية المشاركة في مجلس الحكم ومن خارجه لزيارة الدول العربية والدول المجاور غير العربية لشرح الموقف العراقي من عدة مسائل جوهرية.

• الرفض الكامل لأي تدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة يمكن أن تنطلق من الأراضي العراقية، وان المجلس يحترم استقلال وسيادة وسياسة البلدان الأخرى.

• العمل من اجل إنجاز مهمات فترة الانتقال التي تتضمن إعادة بناء البنية التحتية، وتوفير الخدمات والعمل للمواطنات والمواطنين وإنجاز تشكيل المجلس الشعبي المؤقت والحكومة المؤقتة ووضع مسودة الدستور العراقي وقانون الانتخابات العامة وتسلم السلطة فعلياً.

• التصدي الصارم للنشاطات التخريبية الجارية في العراق ووضع حد لها وإفشال مخططاتها العدوانية.

• البدء بالتحضير لإنهاء احتلال العراق وخروج القوات الأجنبية واستعادة العراق لاستقلاله وسيادته الوطنية, وعلى الدول العربية والصديقة مساعدة العراق في إنجاز هذه المهمة.

• الأمل بالحصول على دعم الحكومات العربية والحكومات المجاورة غير العربية ومساعدتها في عملية إعادة البناء وإنجاز مهمات المجلس الانتقالي.

• دعوة وفود تمثل الحكومات العربية والمجاورة ووفود شعبية لزيارة العراق والإطلاع على أوضاعه ونشاطات المجلس والحكومة واتجاهات الرأي العام العراقي.

• الاتفاق مع حكومات الدول العربية والمجاورة والأحزاب والقوى السياسية فيها على سفر وفود عراقية لعقد الندوات الشعبية لتوضيح الموقف العراقي، إضافة إلى فسح المجال لنشر المقالات والكراسات حول الوضع في العراق.

ثالثاً: الموقف الدولي إزاء العراق

يجسد الموقف الدولي إزاء العراق خلال الفترة التي سبقت حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية – البريطانية ثلاثة أمور جوهرية ذات مضامين متباينة وذات أهمية كبيرة. وأن الإلمام بها وتحليلها يساعدنا على تدارك مشكلاتها على العراق والاستفادة منها لصالحه في آن واحد. وليس في هذا أية انتهازية بقدر ما يفترض أن نفهم كيف نتعامل مع الوضع الدولي, فالعلاقات بين الدول لا تعرف الصداقة في ظل النظام الرأسمالي الدولي القائم, بل تعرف المصالح, وهو ما ينبغي أن نتعامل معه لصالح العراق.ويمكن تلخيص تلك الأمور فيما يلي:

1. منذ انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين برزت على السطح بشكل خاص محاولة جادة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ليس

الإعلان عن كونها القطب الأوحد في العالم فحسب, بل في محاولتها الجادة في الهيمنة على الحياة السياسية والاقتصادية الدولية وفرض نهج اللبرالية الجديدة للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة على العالم كله. وكانت هذه الوجهة لا تعني السيطرة على البلدان النامية والمواد الخام فيها وأسواقها فحسب, بل السيطرة أيضاً على سياسات الدول الصناعية السبع الكبار التي أثارت حكومات تلك الدول وحركت التناقض والتنافس والصراع الذي دفع إلى المؤخرة أثناء وجود الاتحاد السوفييتي والحرب الباردة. فمصالح الرأسماليات الوطنية في البلدان الأوروبية, وخاصة فرنسا وألمانيا, وفي اليابان, إضافة إلى روسيا الاتحادية والصين الشعبية قد تحركت وبدأت تشعر بمحاولة طردها من مواقع مهمة في العالم, ومنها منطقة الشرق الأوسط, وتهميش دورها في الحياة السياسية الدولية والتأثير عليها من خلال سيطرتها على منابع وأسواق النفط في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك ما يزيد عن 76 % من احتياطي النفط في العالم والآخذ بالتزايد سنة بعد أخرى.

2. محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التحكم بالسياسة الدولية من خلال إلغاء أو تقليص دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي, وبالتالي احتمال سيادة قانون الغاب, مما يعمق التناقضات في العالم ويدفع به إلى حروب جديدة, في حين ترفض الشعوب الأوروبية والعديد من حكوماتها هذا النهج العولمي الوحيد الجانب إلى حدود معينة وتريد معالجة المشكلات بطريق التفاوض والحلول السلمية للوصول إلى ذات الأهداف. ولا شك في أن اتجاهات الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية بشكل خاص, رغم كل تراجعاتها أمام الرأسمال العالمي ما تزال تمتلك جملة من المواقف والسياسات الاجتماعية التي ترى ضرورة تخفيف الصراع بين الدول النامية ودول المراكز الصناعية الرأسمالية, وتقليص الفجوة المتسعة بينهما. ومن هنا تبرز النقطة الثالثة.

3. رفض سياسة خوض الحروب الوقائية, بل الدعوة إلى تأمين سياسات تسمح للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إيجاد حلول عملية للمشكلات الدولية الراهنة بدلاً من إثارة الحروب الإقليمية وفق السياسة الأمريكية الراهنة. وبدا هذا الاختلاف واضحاً في الموقف من الحرب في العراق وكما يبدو الآن في الموقف من إيران وكوريا الشمالية ومن تصعيد التوتر مع سوريا أو التأييد المطلق لحكومة شارون اليمينية الشوفينية التي ترى في الحرب حلاً وحيداً لصراعها مع الفلسطينيين.

وبعد شن حرب الخليج الثالثة رغم رفض مجلس الأمن الدولي والرأي العام العالمي لها, وجدت غالبية الدولة الأوروبية وروسيا الاتحادية والصين الشعبية واليابان وغيرها من الدول نفسها أمام وضع جديد تسعى الولايات المتحدة من ورائه إلى فرض سياساتها عليها, ولهذا اتخذت

موقف تكتيكي جديد, سياسة "كفاح وتضامن". وهذا يعني بالممارسة العملية إعاقة جدية لتنفيذ سياسة الولايات المتحدة في الهيمنة على العراق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً وعلى المنطقة بأسرها من جهة, وهذه الوجهة الأوروبية في صالح الشعب العراقي وهي مهمة وضرورية على المدى المتوسط والبعيد, ولكنها تريد في الوقت نفسه التضامن مع الولايات المتحدة لكي لا تخسر المعركة ضد فلول صدام حسين وقوى الإسلام السياسي المتطرفة التي تريد تحويل العراق إلى ساحة صراع مع الدول الغربية كلها وعلى رأسها الولايات المتحدة, إذ أنها تعتبر انكساراً للنضال ضد الإرهاب الدولي, من جهة أخرى, وهذه الوجهة الأوروبية مهمة أيضاً للشعب العراقي. ولكن الضرر الذي فيها هو يبرز في احتمال إطالة أمد الصراع على السلطة في العراق وعلى المصالح المتباينة والتي تؤدي إلى مزيد من الضحايا في صفوف العراقيين والقوات الأجنبية ويزيد من تعقيد اللوحة السياسية والأمنية في العراق. والموقف الأوروبي له أهمية أخرى يكمن في أنها لا تريد النجاح السريع للولايات المتحدة الأمريكية لكي لا تتورط وتورط العالم بحروب استباقية ووقائية جديدة. وهذه المسالة تهم جميع قوى السلام في العالم.

وهنا تبرز أمام الشعب العراقي أهمية الرؤية الثاقبة للوضع القائم في العراق وأهمية الاستفادة من مجمل العوامل الفاعلة في السياسة الدولية والإقليمية والصراعات حول المصالح وتوزيع مناطق النفوذ ... الخ لصالح الشعب العراقي وإعادة إعماره وتنميته واحتفاظه بثروته الوطنية واستعادة سيادته الوطنية. إنها عملية معقدة ولكنها ضرورية, إذ يفترض أن لا ننسى بأن علينا أن نستفيد من قوى السلام في العالم ليس لليوم فحسب, بل وللمستقبل أيضاً, فهي حليف الشعب العراقي في صراعه من أجل الحرية والديمقراطية والسيادة الوطنية وحماية مصالحه وثرواته الوطنية. وهي لم تكن يوماً ما مع نظام صدام حسين, ولكنها لم تقم بدورها المطلوب في حينها في الربط العضوي بين قضية السلام من جهة وقضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في العالم, إذ أن نسيان القضايا الأخيرة هي التي يمكن أن تقود, كما قادت في السابق, إلى حروب دولية وإقليمية ومحلية مدمرة. إنها مهمة معقدة من الناحية النظرية, ولكنها أكثر تعقيداً من الناحية العملية أو في الممارسة السياسية اليومية. ولكن علينا خوضها على مختلف الأصعدة والمجالات. وتبقى مهمة الشعب في الوقت الحاضر التخلص من فلول قوى صدام حسين المعادية لمصالح الشعب العراقي ومن قوى الإسلام السياسي المتطرفة من أنصار القاعدة وغيرها من جهة, وإعادة بناء البنية التحتية وتسريع عملية التنمية من جهة أخرى والتحضير لإنجاز بقية مهمات فترة الانتقال بكل مفرداتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية. وفي هذا النضال

نحتاج إلى قوى شعبنا والرأي العام العربي والدولي وكل القوى المحبة للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام ودعم كل دول العالم التي تساند نضال شعبنا في هذه الاتجاهات.

الخلاصة والاستنتاجات:

1. في الوقت الذي سكتت أغلب الحكومات العربية على ما كان يجري في العراق من دوس على كرامة الإنسان وقتل جماعي له وثلم شديد لسيادته الوطنية, فإنها قلقة جداً في هذه المرحلة بشان من سوف يستلم السلطة في العراق, إذ كان النظام الصدامي وصدام حسين, كما يبدو, أفضل لأغلبها من الإطاحة بهما وتسلم الحكم من جانب القوى السياسية العراقية الوطنية بمختلف اتجاهاتها الفكرية والسياسية. ونأمل أن لا يستمر هذا الموقف طويلاً.

2. وأن الشعوب العربية, المبتلاة بنظم في أغلبها يسود الاستبداد وغياب الديمقراطية, حائرة بأمرها ولا تعرف حقيقة الوضع في العراق, وهي لا تثق بما يقال لها عن جرائم صدام حسين لأنها تعودت على كذب ما يقال لها من حكوماتها ومن بعض أحزابها. فرغم أنها ترى عبر محطات التلفزة المقابر الجماعية تعتقد بأنها مزورة. وهو أمر بالغ السوء. وهي في هذا المواقف تساهم في تردي الأوضاع في العراق وفي بلدانها أيضاً ولا بد من تغيير هذا الحال آجلاً أم عاجلاً.

3. أما الجارة تركيا فأنها تسعى بكل جهد ممكن إلى إبعاد الشعب الكردي والأحزاب الكردية والشعب العراقي عن إقامة جمهورية إتحادية فيدرالية يتمتع بها الشعب الكردي بالفيدرالية الديمقراطية, كما تريد إبعاد الأكراد عن المشاركة في السلطة المركزية في بغداد, إذ تجد في ذلك تهديداً لها, ولهذا فأنها تسعى لأن يكون الحكم بيد القوى القومية والبعثية المشابهة لسياسات صدام حسين, إذ يتوافق ذلك مع نهجها في اتسغلال واضطهاد الشعب الكردي, كما أنها تضطهد وتتجاوز على حقوق الشعب التركي أيضاً, كما ورد ذلك على لسان وزير خارجيتها السيد عبد الله غول.

4. وأما الجارة إيران فالقوى المحافظة والمتشددة فيها لا تقبل بأي حكم بديل في العراق سوى حكم القوى المماثلة لها في العراق, وهي أقلية ضئيلة, ولكنها ديماغوجية وصبيانية, لتشكل حلفاً يمتد من إيران إلى العراق ...الخ, بغض النظر عن إرادة الشعب العراقي وقواه السياسية ومصالحه الوطنية. والحكومة الإيرانية التي اتخذت أخيراً موقفاً عقلانياً بتأييد مجلس الحكم والدعوة إلى الخلاص من الاحتلال بأسرع وقت ممكن تواجه تخريباً لهذا الموقف من جانب القوى المتشددة والمحافظة التي تحاول إرسال عراقيين من أتباعها وإيرانيين إلى العراق للمشاركة في التشويش على الوضع وإثارة الفوضى, وهو موقف يفترض التصدي له ومنعه.

5. أما الولايات المتحدة فلا تريد التفريط بما حققته من احتلال للعراق بموقعه الاستراتيجي ومنابع النفط فيه وقربه من إيران وسوريا ومن روسيا الاتحادية, إضافة على صراعها الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي وبقية الدول المنافسة لها. ويعتبر العراق جزء من استراتيجيتها الدولية والإقليمية السياسية والاقتصادية والعسكرية. وهي ستحاول المستحيل من أجل البقاء الطويل في العراق, ولكنها ستصطدم بإرادة الشعب العراقي في المحصلة النهائية إن رفضت الخروج من العراق, كما ستصطدم بالإرادة الدولية والرأي العام العالمي.
6. أما الشعب العراقي فقد قبل بنتائج الحرب مؤقتاً وعلى مضض, ويرى في ضرورة إقرار الأمن والاستقرار في العراق ونقل السلطة إلى الشعب من خلال أحزابه السياسية وممثليه في اتحادية كردستان وفي الوسط والجنوب والمحافظات المختلفة وسن دستوره الدائم وإقامة الجمهورية الديمقراطية الفيدرالية. وفي هذه الوجهة يفترض أن يعتمد الشعب على نفسه وأن يعمل من أجل كسب المجتمع الدولي والرأي العام العالمي إلى جانبه, بما في ذلك الرأي العام الأمريكي والبريطاني. وكلي ثقة بأن الشعب العراقي سينجز ذلك رغم الصعوبات والتضحيات الغالية التي سيضطر على تقديمها على هذا الطريق الطويل.

برلين في 2003/11/19

مستقبل العراق ... إلى أين؟

لم تكن الحرب هي الوسيلة الصائبة للخلاص من الدكتاتورية والمستبد المطلق في العراق والسير بعملية دمقرطة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإقامة المجتمع المدني الديمقراطي, إذ أنها جلبت معها من المشكلات والتداعيات ما يصعب تجاوزها بسرعة. ولكن الحرب الإستباقية كانت مطلوبة بالنسبة للولايات المتحدة, رغم معارضة المجتمع الدولي لها, باعتبارها جزء من الاستراتيجية والعلاقات الدولية الجديدة للقوى المحافظة الجديدة في الحزب الجمهوري والإدارة الأمريكية الحالية. كما أن النظام العراقي كان قد استنفذ أغراضه بالنسبة للمصالح الأمريكية وأصبح مصدر قلق مستمر لها في المنطقة. والتقت إرادة الحرب الأمريكية بإرادة أبرز قوى المعارضة السياسية العراقية حينذاك للخلاص من النظام الدكتاتوري, مع واقع وجود خلافات بينهما حول عراق ما بعد صدام حسين. حررت حرب الخليج الثالثة الشعب العراقي من أشرس دكتاتورية فردية بوليسية نحو الداخل

وعدوانية نحو الخارج عرفتها المنطقة خلال العقود الأخيرة. وحققت الولايات المتحدة نصراً عسكرياً سريعاً كما كان متوقعاً, ولكنها لم تكسب السلام, ولم تحقق الأمن والاستقرار للشعب حتى الآن, بسبب تداعيات الحرب ذاتها وجملة من الأخطاء المبدئية التي ما تزال ترتكبها الإدارة الأمريكية في العراق. وتفجرت دفعة واحدة كل المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت عبر السنين بسبب سياسات النظام وقمعه وحروبه والحصار الاقتصادي الدولي. ولم تكن إدارة الاحتلال في البدء جادة وقادرة على احتواء الوضع الجديد ومعالجته. فالفوضى وعمليات التخريب والقتل والمقاومة والعجز عن إنجاز سريع لمشاريع البنية التحتية التي هدمتها الحرب وعطلها الحصار الاقتصادي هي حصيلة منطقية للسياسات التي مارستها إدارة الاحتلال بعد سقوط النظام وللتراكمات السابقة. فالحرب لم تسقط النظام فحسب, بل أسقطت الدولة العراقية بكاملها حين حلت الجيش والشرطة والأمن والوزارات والمؤسسات الحكومية وسرحت مئات الآلاف من الجنود والضباط والموظفين وألغت القوانين كلها تقريباً, في وقت لم تكن قد هيأت البديل ورفضت تسليم السلطة إلى القوى العراقية السياسية التي قاومت النظام السابق ورفضت عقد مؤتمر وطني لها لانتخاب هيئة تقود البلاد, مما أوجد رفضاً لإجراءاتها وخلق فراغاً سياسياً عجزت سلطات الاحتلال عن إملائه. ورافق ذلك إصرار الولايات المتحدة على إصدار قرار عن مجلس الأمن الدولي يعترف لها ولبريطانيا العظمى باحتلال العراق وإدارته مباشرة, مما ساهم في تفاقم الوضع الداخلي والصراع السياسي الدولي حول العراق واتجاهات تطوره ورفض التعاون لمعالجة الوضع الجديد. كان المجتمع متلهفاً للخلاص من نظام صدام حسين, ولكنه كان يرفض الاحتلال. ولهذا كان قرار الاحتلال بمثابة صدمة شديدة ومشكلة جديدة ينبغي التخلص منها. ومع أن الفرحة بسقوط النظام كانت كبيرة ولكنها سرعان ما تحولت إلى تحفظ وقلق إزاء المستقبل, خاصة وأن عمليات النهب والسلب وإشعال الحرائق والقتل قد أعطى الانطباع بأن قوات الاحتلال عاجزة عن مواجهة مثل هذه الممارسات. وبدأ الصدام غير المباشر بين الأهداف التي تسعى إليها الإدارة الأمريكية في إطار إستراتيجيتها السياسية والاقتصادية, بما فيها النفطية, والعسكرية والثقافية العولمية إزاء العراق والمنطقة بأسرها, وبين أهداف الغالبية العظمى من القوى السياسية العراقية التي ترفض تلك السياسة بشكل عام. كل الدلائل تشير إلى أن الإدارة الأمريكية لم تكن على معرفة دقيقة بأوضاع المجتمع العراقي ومشكلاته ولم تكن المعلومات المعطاة لها أمينة لهذا الواقع, إضافة إلى الفجوة القائمة بين قدراتها العسكرية وبين قدراتها واستعداداتها لإدارة أوضاع ما بعد الحرب, إضافة إلى عدم ثقتها بالكثير من القوى السياسية التي كانت تصارع نظام صدام حسين.

منحت الأخطاء السياسية للإدارة الأمريكية وعدم تعاونها مباشرة مع القوى السياسية الجديدة في العراق وتخلف أعادة تشغيل الخدمات فراغاً سياسياً ومجالاً رحباً للقوى المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية وللوضع الجديد على التحرك صوب إثارة المشكلات وتعقيد الأوضاع أمام سلطة وقوات الاحتلال ومجلس الحكم الانتقالي ومنع تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد. ويمكن أن نشير وبعد مرور سبعة شهور على سقوط النظام بأن القوى التي تشارك في العمليات العسكرية المعادية للوجود الأمريكي في العراق والمناهضة للقوى السياسية التي ناصبت النظام السابق العداء هي:

1. فلول قوى صدام حسين التي تعمل في مناطق مختلفة ولها اتصالات منظمة مستفيدة من تجارب العمل السياسي السري وتمارس تكتيك "أضرب وأهرب". وهي مجموعات صغيرة مكونة في الغالب الأعم من 3-5 أشخاص. والمستهدف من هذه العمليات ثلاث جهات هي قوات الاحتلال, قادة ومؤيدي مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة والأحزاب التي تقف وراءها, ومجموعة من أعوان النظام السابق التي قررت التعاون مع الوضع الجديد. تمتلك قوى صدام حسين الثروة والأسلحة والكوادر المتمرسة باستخدام الأسلحة وذات معرفة جيدة بجغرافية العراق. وهي قوى مخلصة لصدام حسين ومؤمنة به, بدأت هذه القوى تكسب عناصر أخرى ممن كان يعمل في السابق كمخبر في الأمن أو الاستخبارات أو من العاطلين عن العمل أو حتى من الحاقدين على قوات الاحتلال أو المحتاجين للمال الذي يمنحه صدام حسين بسخاء. وهو يقوم شخصياً بقيادة هذه المجموعات بشكل مباشر ولكن عبر خيوط عديدة تلتقي كلها عنده. وتوجيه الضربة له باعتقاله أو قتله يمكن أن تضعف كثيراً هذه العمليات ولكن لا تقضي عليها بالضرورة. كما أنه يعيش بينها ومحمي بها وغير بعيد عن المواقع الأكثر شراسة في تنظيم وممارسة العمليات اليومية. وتجد هذه الجماعة العون والتأييد الداخلي والعربي من بعض الجماعات القومية اليمينية الشوفينية التي تقف مع قيادة المؤتمر القومي العربي, ومقرها في لبنان, وتنظيمات حزب البعث -جناح عفلق- على صعيد الدول العربية حيث ما يزال صدام حسين أمين سر القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي. والمساعدات تصل له من بعض البلدان العربية عبر الحدود بمعزل عن معرفة حكومات تلك الدول أو بمعرفة قوى فيها تؤيد ذلك. وتعتبر قوى صدام حسين أكبر القوى وأكثرها ممارسة للعمليات في الوقت الحاضر, وهي قادرة على الاستمرار لفترة أخرى.

2. تتوزع قوى الإسلام السياسي السنية الوهابية المتطرفة على ثلاث مجموعات أساسية:

- جماعة أنصار الإسلام التي تشكلت في كردستان ولقيادتها علاقة مباشرة بمجموعة القاعدة. وكانت المجموعة تعمل في أفغانستان وعادت إلى العراق في أعقاب جريمة الحادي

عشر من أيلول/سبتمبر 2001. وهي مجموعة شرسة جداً تسنى لها التوسع في عملياتها الإرهابية, وتجد التأييد من جماعات مماثلة موجودة في إيران ومنتشرة بين الجماعات الدينية السنية على الحدود الإيرانية – الأفغانية. وهي تقوم بتهريب الأسلحة والمعدات والرجال إلى كردستان العراق عبر إيران, وتعمل في تجارة المخدرات وفي التهريب على حدود هذه البلدان. وتجد هذه القوى دعم وحماية بعض القوى السياسية في إيران نكاية بالولايات المتحدة, ولكنها لا تجد التأييد من الحكومة الإيرانية الحالية .

– جماعة جهاد الإسلام التي تشكلت في البداية من مجموعة من المتطوعين العرب الذين قدموا من الدول العربية ومن أتباع حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين لمقاومة الحرب, وكانوا يقيمون في المخيمات الفلسطينية في الدول العربية. وكان أفراد هذه المجموعة لا يعملون بمفردهم بل مع قوى صدام حسين, وبعضهم من البعثيين المتدينين. وهذه المجموعة لها علاقات غير مباشرة بالقاعدة من خلال القيادات التي أرسلتها إلى العراق. إذ أن تنظيم القاعدة يقوم على أساس تنظيم دولي وقيادة مركزية, إضافة إلى تنظيمات وقيادات محلية مستقلة نسبياً وبأسماء مختلفة, ولكنها تتلقى التوجيهات العامة من مركزها الذي يقوده أسامة بن لادن. وتتميز هذه الجماعة بالشراسة والرغبة في الموت وقتل "الكفار" وغير المؤيدين لها لتضمن لها مواقع في الجنة.

– مجموعة من, وليس كل, أئمة المساجد السنية التي تحفز المسلمين على مقارعة الاحتلال والعودة بالبلاد إلى الوضع الذي كان عليه العراق في فترة صدام حسين إذ كانت المدللة منه بشكل خاص. وهي المجموعة التي بدأت تهدد باستخدام القوة والعنف في مواجهة قوات الاحتلال, وتحاول إثارة الناس والتشجيع على اقتناء السلاح وإنزال الضربات بقوات الاحتلال التي تؤدي إلى قتل الكثير من العراقيين أيضاً. ولم تعد تخفي عدائها للوضع القائم, بل أصبحت تدعو إلى ذلك صراحة من على منابر المساجد. ويأتيها الدعم من بعض الدول العربية وخاصة من الشيوخ الذين يملكون الأموال الكثيرة في السعودية وبعض إمارات الخليج ومن صناديق الدعم الإسلامية ومن قوى تريد تلقين الإدارة الأمريكية درساً قاسياً لتبتعد عن التفكير بحرب مماثلة جديدة.

3. مجموعة السيد مقتدى الصدر الشيعية التي تتبنى خطاً سياسياً يمينياً متطرفاً وتمارس أسلوبين في آن واحد, ولكنهما يهدفان إلى تحقيق غاية واحدة هي السعي للسيطرة على الحكم في البلاد, وهما: أ) ممارسة سياسة سلمية في الظاهر تدعو إلى المقاومة السلمية ومقاطعة قوات الاحتلال ومجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة وعدم الاعتراف بها ومحاولة تعبئة الشيعة حولها, وب) أسلوب عنفي يعتمد على مجموعات مسلحة سرية تشكل "النواة الصلبة"

لما يسمى بجيش المهدي (المنتظر). يشاع في العراق إلى أن هذه الجماعة تقوم بعمليات اختطاف أو اغتيال سرية ضد بعض رجال الدين الذين تريد التخلص منهم كما حصل باغتيال السيد عبد المجيد الخوئي, بأمل أن تمهد للسيد مقتدى الصدر الطريق للهيمنة على الحوزة العلمية في النجف وعلى المراقد المقدسة لأئمة الشيعة في العراق ومنع الآخرين منها. ووراء ذلك غايات سياسية ومالية ونفوذ اجتماعي وسيطرة على الشارع. وتتسم هذه المجموعة كلها بالطائفية الجامحة والمغامرة والاستعداد للتضحية بالنفس والقتل في سبيل الوصول إلى الحكم. ويحاول السيد مقتدى الصدر أن يقلد الخميني الراحل في حركته السياسية, مضيفاً إليها العنف غير المعلن عنه, رغم تهديده به. وخطر هذه المجموعة لا يقل عن خطر المجموعات الأخرى, بسبب تطرفها المذهبي وتمييزها الطائفي واستعدادها الكبير لممارسة القوة للوصول إلى ما تريد, ويمكن من خلال أعمالها إشاعة الصراع والنزاع الديني والطائفي في البلاد وبين مختلف الجماعات, خاصة وأنها تضع نفسها ضد كل القوى التي قاومت نظام صدام حسين في الفترات السابقة. ويجد السيد الصدر الدعم والتأييد من القوى المحافظة والمتشددة في إيران ومن جهاز المخابرات والحرس الثوري الإيرانيين, إضافة إلى تأييد حزب الله في لبنان له. وتقوم تلك الجهات الرسمية وغير الرسمية في إيران بتدريب جماعات من العراقيين الشيعة المتدينة على أعمال التخريب والقتل والاختطاف وإثارة الفوضى في البلاد. وما سعي السيد مقتدى الصدر إلى تشكيل جيش المهدي وتشكيل حكومة تحت إدارته سوى محاولة لتحدي سلطة الاحتلال وإضعاف القوى الإسلامية المعتدلة التي تؤدي إلى تأجيج الصراعات في الساحة العراقية. وهو تعبير عن نهج طفولي مغامر واستبدادي خطر, يؤكد بأنها تريد شن عمليات استباقية أو وقائية بدفع من تلك الأوساط في إيران لمنع الإدارة الأمريكية من شن حرب ضد إيران. هذه المجموعة ليست ذات قاعدة اجتماعية واسعة, ولكنها كثيرة الضجيج وصدامية, وهي غير مقبولة من غالبية أتباع المذهب الشيعي وقواه السياسية الأخرى. إلا أن احتمال توسعها قائم إذا استمرت الفوضى وواصلت الإدارة الأمريكية ارتكاب المزيد من الأخطاء في العراق. وتمتلك هذه الجماعة موارد مالية كبيرة تأتيها من القوى المساندة لها في إيران.

4. العدد الكبير من سجناء الحق العام من قطاع طرق وسراق وقتلة ومزورين ومهربي مخدرات .. الخ, الذين أطلق النظام السابق سراحهم قبل الحرب بفترة وجيزة, يمارسون اليوم نشاطاً إجرامياً واسعاً يتمثل بعمليات خطف للبنات والأولاد لأغراض الابتزاز أو الدعارة و سرقة البيوت وقطع الطرق وإثارة الفوضى والرعب في البلاد. وأغلبهم يشكلون جزء من جماعات الجريمة المنظمة التي بدأت نشاطها قبل سقوط النظام وتفاقم في الآونة الأخيرة.

5. هناك بعض الأفراد الذين يشاركون في عمليات القتل الجارية انتقاماً من قتل أقاربهم بصورة

عشـــوائية مـــن قبـــل القـــوات الأمريكيـــة والبريطانيـــة أو كرهـــاً لهمـــا.
إن الدلائل المتاحة تشير إلى أن قوى الإسلام السياسي المتطرفة, وخاصة مجموعات القاعدة والمماثلة لها, تريد تحويل العراق إلى ساحة مكشوفة ومركزية لخوض الصراع ضد الولايات المتحدة أولاً, لتتوسع بعدها صوب بقية الدول العربية,. خاصة وأن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتأييدها المطلق لإسرائيل والموقف من المسألة الفلسطينية عموماً وبقية الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان تثير المزيد من الكراهية والعداء لها. إن مواجهة إرهاب قوى الإسلام السياسي المتطرفة يحتاج إلى جهد دولي مشترك وعلى أسس بعيدة عن العداء للإسلام, كما يلاحظ حالياً على الحملة الأمريكية التي لا تأخذ بالاعتبار حساسية المســـالة الدينيـــة.
والظاهرة التي يفترض الانتباه إليها أن قيادات جميع قوى الإسلام السياسي المتطرفة تنحدر من أوساط اجتماعية غنية ومنعمة, في حين تتشكل قاعدتها الاجتماعية من أوساط كادحة وفقيرة معدمة وعاطلة عن العمل وذات وعي سياسي واجتماعي متخلف, وهي تعاني من الظلم وتفـــاقم غيـــاب العدالـــة فـــي توزيـــع واســـتخدام الثـــروة الاجتماعيـــة.
إن متابعة نشاط القوى المذكورة لن يكون في مقدوره تغيير الوضع لصالحها على المديين المتوسط والبعيد, ولكنها ستثير ولفترة غير قصيرة المتاعب أمام سلطة وقوات الاحتلال من جهة ومجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة والشعب العراقي من جهة ثانية. وسيتراجع نشاطها تدريجاً بمقدار تسريع عملية إعادة بناء الاقتصاد وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة وتســـــليم الســـــلطة للمجلـــــس والحكومـــــة المؤقتـــــة فعليـــــاً.
وعلى الطرف الثاني تتجمع الغالبية العظمى من الأحزاب والكتل السياسية التي قاومت صدام حسين وسعت إلى إسقاطه وعجزت عن ذلك واستعان بعضها بالولايات المتحدة. وهي مكونة من أحزاب دينية وأخرى علمانية وديمقراطية وقوى مستقلة, بعضها ما يزال يتسم بالفردية والرغبة في الهيمنة على الحكم, وبعضها الآخر يتسم بالديمقراطية والانفتاح والرغبة في التعددية السياسية وإقامة المجتمع المدني الحديث. لهذه القوى قاعدة اجتماعية وسياسية واسعة في صفوف الشعب الكردي والعرب الشيعة والأقليات القومية وكذلك في صفوف السنة خارج المنطقة الواقعة شمال العاصمة بغداد, ولكن ثقة الناس بالأحزاب ضعيفة عموماً, كما أن نسبة المرتبطين بالأحزاب السياسية العراقية واطئة جداً إلى مجموع السكان. ولهذه الأحزاب برامج وأهداف مختلفة لمستقبل العراق, ولكنها وافقت تحت ضغط الواقع على توحيد مواقفها ببرنامج مشترك يمكن أن يشكل الأساس المناسب والحد الأدنى لتعاون القوى السياسية العراقية في فترة الانتقال. إن نقل السلطة إلى هذه القوى خلال فترة الانتقال سيسهم في تعزيز

قدراتها وعلاقاتها وتأثيرها على الجماهير, إذا تسنى لها تسلم الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية. ورغم الشرعية النسبية لمجلس الحكم, بسبب عدم انتخابه وتعيينه من قبل إدارة الاحتلال, فأنه يمثل نسبة عالية من السكان, في كردستان العراق وفي الوسط والجنوب, إضافة إلى وجود قوى سياسية خارج المجلس تؤيده أيضاً. ولكن مجلس الحكم الانتقالي والحكومة يواجهان اليوم عدداً من المشكلات, منها:

1. ضعف دوريهما في الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية وعدم امتلاكهما صلاحيات إصدار القرارات المناسبة بشأنها بسبب سياسة الإدارة الأمريكية ودور السيد بريمر.
2. محاولة انفراد ممثل الإدارة الأمريكية باتخاذ القرارات الاقتصادية والأمنية والعسكرية, بعيداً عن إرادة مجلس الحكم والحكومة والشعب, التي بدأت تشدد الصراعات وتضعف دور وتأثير المجلس في الحياة العامة. كما بدأ التعالي الأمريكي في التعامل اليومي يثير السكان, بما في ذلك مع مجلس الحكم والحكومة المؤقتة.
3. ضعف دور العمل السياسي من جانب سلطة الاحتلال واعتمادها على القوة العسكرية والعنف لمعالجة الأمور.
4. التدخل المتواصل من جانب قوى البلدان المجاورة في شؤون العراق ودعمها المباشر وغير المباشر للقوى المناهضة للوضع الجديد ومساعدتها للتسرب إلى العراق.
5. البطء الشديد في إعادة إعمار العراق وخاصة البنية التحتية وتعاظم حجم البطالة في البلاد وتدهور المستوى المعيشي للسكان, وخاصة الفئات الفقيرة والكادحة وصغار الموظفين والكسبة والحرفيين. وعلينا أن ندرك بأن استمرار البطالة بهذا الحجم الواسع يمكن أن يدفع بنسبة مهمة منهم إلى أحضان القوى الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وستكون لها نتائج سلبية على حركة المجتمع وعلى الأمن الداخلي والاستقرار السياسي.
6. تراجع دور ونشاط الأمم المتحدة في العراق بعد جرائم التفجير التي ارتكبت ضد العاملين في هيئاته وأودت بحياة وجرحت عشرات الناس الأبرياء.

إن استمرار هذه الأوضاع سيشدد الصراع ويزيد من قاعدة المشمولين به من الفئات الاجتماعية العراقية صاحبة المصلحة بزوال حكم صدام حسين, وسيتعذر معالجة المشكلات بالسرعة المطلوبة. ورغم صدور قرار مجلس الأمن رقم 1511 لسنة 2003 بتعزيز دور المجلس, فأن الولايات المتحدة لم تتراجع جدياً بعد عن رغبتها في فرض الهيمنة الكاملة على إصدار القرارات الأساسية في العراق.

جاء سقوط النظام في مصلحة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وجمهرة واسعة من الفئات المنتجة والكادحين في المدينة والريف والغالبية العظمى من المثقفين وكذلك المقيمين في

المهجر, إذ أبعدت عن الهيمنة مجموعات من المقاولين والعقاريين والتجار المحسوبين على النظام وحاشية صدام حسين وكبار موظفي الدولة والقوات المسلحة ومجموعة من السماسرة العاملة في تهريب الأسلحة والسوق السوداء. كما كانت في مصلحة الشعب الكردي والأقليات القومية التي وضعت على هامش الحياة السياسية أمداً طويلاً, ثم حوربت وعانت الكثير وقدمت عشرات الآلاف من القتلى والمغيبين والجرحى والمعوقين. كما استفادت من سقوط النظام الأوساط الواسعة من الشيعة التي تعرضت إلى تمييز الحكم واضطهاده وقهره وتهجيره القسري. في حين شعر أتباع المذهب السني, الذين لم تكن معاناتهم قليلة في فترة حكم صدام حسين, إلى أنهم قد أبعدوا عن المشاركة الفعلية في البلاد لحساب الشيعة. وقد أعطت الإدارة الأمريكية هذا الانطباع من خلال تصرفاتها غير المعقولة في توزيع المراكز والمسؤوليات على أساس ديني وطائفي غير سليم وغير حضاري, ويدق أسفين خلاف طائفي مرفوض يصعب تجاوزه مستقبلاً.

تعبر القوى السياسية الممثلة في مجلس الحكم, بهذا القدر أو ذاك, عن مصالح نسبة كبيرة من مختلف الفئات الاجتماعية, وهي متفقة بشكل عام على ضرورة إجراء إصلاح اقتصادي وإداري وكفاح ضد الفساد الوظيفي الذي استشرى في ظل النظام السابق. ويشمل الإصلاح الأخذ باقتصاد السوق الحر والإدارة الحديثة للاقتصاد وأجهزة الدولة, على أن يأخذ بنظر الاعتبار عدة حقائق جوهرية, منها:

1. أن سياسات النظام والحروب والحصار الاقتصادي والحرب الأخيرة قد خربت وعطلت عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج وخفضت حجم الإنتاج الصناعي والزراعي المحلي إلى 25 % لفترة ما قبل حرب الخليج الأولى وانخفض معدل النمو من 11% عام 1979 إلى -6% في عام 2002, ووصلت البطالة الآن إلى حدود 60-65 % من القوى القادرة على العمل, وانخفض متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي من 4400 دولار أمريكي في عام 1979 إلى 400 دولار تقريباً في عام 2003/2002, وتراجعت مكانة المرأة ودورها في الاقتصاد والحياة العامة إلى مستوى ما قبل ثورة تموز عام 1958.

2. أن الحاجة كبيرة إلى دور أكبر ورئيسي للقطاع الخاص المحلي, وإلى مشاركة القطاع الخاص العربي والأجنبي في الحياة الاقتصادية على أن يخضع لحاجات البلاد ووفق ضوابط مناسبة ومشجعة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

3. أن يلعب قطاع الدولة دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية, سواء كان ذلك بالنسبة لاقتصاد النفط الخام أم بالنسبة للخدمات الاجتماعية العامة وبعض السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع.

4. إذ ما تزال الغالبية العظمى من المجتمع تعاني من البؤس والفاقة وتدني المستوى المعيشي, وبالتالي لا بد من تقديم دعم مناسب لمجموعة من السلع والخدمات, ولا بد من تدخل نسبي للدولة لضمان مصالح الغالبية العظمى من السكان, سواء بالنسبة للأجور أم الضمانات الصحية والاجتماعية أم ساعات العمل. أي إقرار برنامج اجتماعي لمواجهة أوضاع التمايز الطبقي المتسع دوماً والذي تتسبب به حركة وقوانين السوق العفوية ورغبة الرأسماليين في زيادة أرباحهم على حساب المنتجين في ظل الرأسمالية. ومن هنا يطرح اليوم للنقاش موضوع الأخذ ب "سياسة اقتصاد السوق الحر الاجتماعي".

وإزاء هذه القضايا يشتد الصراع بين المجتمع وسلطة الاحتلال, إذ أنها تتصرف بمفردها وتسعى إلى فرض الخصخصة كاملة في الاقتصاد العراقي. ويتعارض هذا الاتجاه مع واقع وحاجات العراق. فنهج اللبرالية الجديدة الذي يمارسه السيد بريمر باسم الإدارة الأمريكية وانفراده بالشأن الاقتصادي يعيق تطور الاقتصاد العراقي ويغرق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية ويحرم البرجوازية الوطنية الصناعية والبرجوازية الصغيرة والحرفية من النمو وتحقيق التراكم الرأسمالي الوطني المطلوب ويقلص إمكانية تنشيط تنمية وتوسيع عملية إنتاج وإعادة إنتاج في الاقتصاد العراقي ويعيق إيجاد فرص عمل جديدة للعاطلين ويبقي المجتمع معتمداً على إيرادات النفط الخام وعلى استيراد سلعه من الخارج, كما يقلص إمكانيات تغيير البنية الاجتماعية المتخلفة حالياً ورفع مستوى الوعي الاجتماعي في البلاد.

على مدى ثلاثة عقود ونصف مارس النظام في العراق سياسة خاطئة وخطرة باتجاهات عدة:

- الاستبداد نحو الداخل وخلق دولة بوليسية جامحة ومصادرة الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وفرض دور الحزب ومن ثم الفرد والفكر القومي الشوفيني الواحد على الدولة والمجتمع, والسعي لتصفية قوى المعارضة والرأي الآخر سياسياً وجسدياً.
- سياسة شوفينية تمييزية معادية للقوميات الأخرى, وبشكل خاص موجهة ضد الشعب الكردي والأقليات القومية, إضافة إلى سياسة تمييزية إزاء أتباع الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة.
- توجيه الموارد المالية النفطية لصالح التسلح والتفوق العسكري في المنطقة, ومنها السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والتفريط بتلك الموارد.
- التوسع على حساب الدول المجاورة ومحاولة فض الخلافات بالعنف وشن الحروب والغزو العسكري.

أحدثت هذه السياسات من جانب الدكتاتورية الحاكمة تغييرات واسعة وعنيفة في المجتمع العراقي وفي سلوك الفرد بشكل خاص. فالفرد العراقي يتسم اليوم وأكثر من أي وقت مضى

بجملة خصائص غير اعتيادية ناشئة عن انتشار علل اجتماعية وعصبية ومعاناة تربوية ونفسية عميقة بضمنها حالة من التوتر الدائم والقلق والخوف من المستقبل. يضاف إلى ذلك تعمق واتساع حالات انفصام الشخصية والكآبة والرغبة في انتهاز الفرص وروح الثأر والانتقام. لم يقض سقوط الطاغية عبر الحرب على هذه الأمراض والعلل الاجتماعية, بل فجرّها وأظهرها بإبعادها الحقيقية, إذ كانت الخشية العميقة من الدكتاتورية ومن عواقب معينة في سلوك الفرد هي السبب في بقائها تحت سطح الأحداث. واليوم تشهد البلاد حالة تمرد واحتجاج متواصلين ورغبة جامحة إلى إبراز العضلات إزاء قوات الاحتلال, وهي حالة طبيعية باعتبارها ردة فعل لظاهرة الخوف والمسكنة التي هيمنت على المجتمع والفرد في العراق طيلة العقود المنصرمة. كما أن سياسات النظام دفعت بالعراقيين إلى الارتداد نحو التقاليد والعادات والتماسك العشائري, وإلى الغوص في الغيبيات تحت واجهة الدين واعتماد الناس على المشعوذين والسحرة والاستخارة لإنقاذهم من أوضاعهم المتردية وتنامي الإحساس بالتباين الديني والطائفي والتشبث بهما دفاعاً عن النفس وخشية من المستقبل. إنه الحصاد المُر لفترة ما بعد الدكتاتورية وسيادة الفوضى ما بعدها. لذلك فأن الدكتاتورية والحروب والسياسات الدموية والقهر الاجتماعي والسياسي والعوز الدائم والحصار الدولي الظالم لم تخرب الأجيال الراهنة وتفسد أوضاعهم الصحية والنفسية والتربوية فحسب وإنما سحقت مسبقاً معها بعض الأجيال الجديدة التي ولدت أو التي ستولد وتتربى على أيدي الأجيال الراهنة.

إن المهمات التي تواجه القوى السياسية حاليا وتلك التي ستتسلم السلطة بعد فترة الانتقال كبيرة ومعقدةً، ولديّ القناعة بان الحالة الراهنة فوق طاقة الأحزاب السياسية ببنيتها الحالية وعلاقاتها ببعضها وأساليب عملها وضعف الديمقراطية فيها وفي علاقاتها مع المجتمع وفي نشاطها الفعلي. ومع ذلك لا نملك إلا أن نعتمد على ما لدينا في البلاد. ولكن الواقع يستوجب من هذه الأحزاب إعادة النظر ببرامجها ومهماتها وسياساتها وإجراء التغييرات الضرورية عليها والأخذ بقواعد الديمقراطية بما يساعد الإنسان على معرفة نفسه ومعالجة مشكلاته والتعاون مع بقية أفراد المجتمع لبناء المجتمع المدني الديمقراطي المنشود. كما يتطلب العمل على إعادة المغتربين وذوي الكفاءات ليلعبوا دورهم في عملية التغيير.

إن الإشكاليات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تواجه المجتمع ستجعل من التحويل الديمقراطي للعراق عملية معقدة وطويلة الأمد وهي بحاجة إلى جهود استثنائية. ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دوراً كبيراً في هذا الصدد بدلاً عن الولايات المتحدة, إذ لا توجد ثقة بالأخيرة من جانب الشعب وغالبية القوى السياسية. ومن الممكن أن تجد الأحزاب المتعاونة حالياً إطاراً عاماً وأهدافاً مشتركة ترتضي مبادئ الحرية والديمقراطية والحياة

الدستورية والتعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة وممارسة حقوق الإنسان والفيدرالية كأساس في حكم البلاد. وسيكون للجيش القادم نتيجة عوامل كثيرة إمكانيات ضئيلة للتدخل في الحياة السياسية أو القيام بانقلابات عسكرية. ولكن سوف لن تخلو الساحة السياسية العراقية من قوى سياسية لا تقبل بتلك المبادئ أو تريد نظاما سياسياً قومياً أو دينياً متطرفاً يدير دفة الحكم. وهي قليلة الحظ في الوصول إلى السلطة. لا تمتلك قوى البعث والقوى القومية اليمينية قاعدة اجتماعية وسياسية مهمة بعد التجربة المريرة التي مر بها العراق, ولكنها ستبقى قائمة بصورة سرية أو علنية باعتبارها تياراً فكرياً وسياسياً عربياً متعدد الاتجاهات والأطياف نتيجة وجود امتداداتها على الساحة السياسية في الدول العربية, إلا إنها لن تمنح فرصة أخرى للوصول إلى السلطة, وهي تخسر مواقعها في الدول العربية أيضاً. وإذا كان التيار السياسي الديني المعتدل قادراً على مواصلة العمل والتأثير النسبي في الناس المتدينين وإيجاد لغة مشتركة مع العلمانيين, إلا أنه, وبسبب ظروف العراق وتنوعه الإثني والديني والمذهبي والفكري والسياسي, غير مؤهل لحكم العراق بمفرده, بل يمكن مشاركته في تحالفات فكرية وسياسية واسعة وعلى أسس المجتمع المدني الديمقراطي. ومع أن التيار الفكري الديمقراطي بمختلف اتجاهاته ضعيف حالياً بسبب ما تعرض له من ضربات قاسية في العقود المنصرمة, فأن ظروف العراق تسمح له مستقبلاً في أن يلعب دوراً أكبر في الحياة السياسية العراقية ووفق أسس اللعبة الديمقراطية.

تتفق غالبية القوى السياسية الفاعلة في العراق على أن للولايات المتحدة كانت وما تزال مجموعة أهداف أخرى بعيدة المدى غير تحرير العراق من نظام صدام حسين, وأنها بدأت منذ اللحظة الأولى بتنفيذ هذه الأهداف في الحقل الاقتصادي وإيجاد نخبة سياسية تدين لها بالولاء في إطار وخارج مجلس الحكم الانتقالي. وأن هذه الأهداف تتلخص في السيطرة على نفط العراق ونفط المنطقة بأسرها والاحتفاظ بميزان القوى العسكري لصالح إسرائيل والاقتراب من حدود إيران للتأثير في الأحداث السياسية فيها وكذلك تهديد سوريا بالتدخل في حالة تعارضها مع الاستراتيجية الأمريكية, وحل المسألة الفلسطينية لصالح إسرائيل, إضافة إلى الاقتراب من حدود روسيا ومحاولة إيجاد محور سياسي–عسكري يضم إسرائيل وتركيا وبعض جمهوريا آسيا الوسطى, إضافة إلى الولايات المتحدة من خلال أو دون حلف الأطلسي لحماية مصالحها الجديدة في نفط تلك المنطقة. ومن هنا انطلقت دعوة الدكتور أحمد الجلبي, رئيس المؤتمر الوطني, إلى منح الولايات المتحدة قواعد عسكرية في العراق منذ الآن وقبل خروجها منه. وترى الكثير من القوى السياسية إلى أن الولايات المتحدة ساندت منذ عشرات السنين وما تزال النظم الرجعية القائمة في المنطقة العربية وسياساتها, ودعمت نظام صدام حسين طويلاً

وساهمت في تسليح قواته. ولهذا يمكن القول بانعدام الثقة المتبادلة بين الشعب العراقي وغالبية قواه السياسية, وبين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. ويصعب بناء الثقة المتبادلة في ظل الاحتلال والسياسات الحالية للولايات المتحدة, كما يصعب تصور تحقيق تغيير جدي في السياسة الأمريكية حالياً لإقامة الثقة المفقودة. وهي المسألة التي تستفيد منها القوى التي تشن العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية.

ومع ذلك ترى غالبية القوى السياسية العراقية العاملة في مجلس الحكم الانتقالي أو خارجه, العربية منها والكردية أو الأقليات القومية, بأن لا مفر من التعاون والعمل المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية ورفض انسحابها من العراق حالياً قبل إتمام فترة الانتقال وإنجاز المهمات التالية: تحقيق الأمن والاستقرار, إعداد الدستور الجديد, إعداد قانون الانتخابات العامة. إجراء الانتخابات للبرلمان وتشكيل حكومة شرعية وفق نتائجها يعترف بها دولياً, على أن يتم خلال ذلك إنجاز تشكيل مؤسسات الجيش والشرطة والأمن العراقية ونقل المهمات إليها في الحفاظ على الأمن الداخلي والحدود. إذ أن المطالبة المبكرة بخروج قوات الاحتلال دون إنجاز تلك المهمات أو الاستعجال بإنجازها يمكن أن تقود إلى انفلات الأمن ونشوب خلافات ونزاعات مسلحة متعددة الجوانب وإلى تدخل عسكري أجنبي من دول الجوار وإلى نتائج سيئة في الانتخابات وإلى فوضى تعم المنطقة.

لا شك في أن الحرب ضد النظام العراقي ووجود القوات الأمريكية في العراق وتردي الأوضاع الأمنية وازدياد العمليات العسكرية ضد الوجود الأمريكي وارتفاع عدد قتلي وجرحى الجنود الأمريكيين والعراقيين أصبحت تشكل عبئاً سياسياً ومالياً وعسكرياً وشعبياً ثقيلاً على الإدارة الأمريكية وعلى الرئيس الأمريكي جورج بوش وعلى انتخابات الرئاسة القادمة, خاصة وأن الباحثين الأمريكيين عن أسلحة الدمار الشامل في العراق عجزوا من العثور عليها, مما قلل من مصداقية السياسة الأمريكية. ومن هنا تبذل الولايات المتحدة جهودا دولية واسعة لمساعدتها على احتواء الوضع دون أن تكون مستعدة للتنازل عن قيادتها ومسؤوليتها المباشرة في العراق. وهو الذي يصطدم بإرادة ومصالح كل من فرنسا وألمانيا وروسيا والصين واليابان وغيرها من البلدان, وبالتالي فهي تحاول تقليص مساعدتها المالية والدعم السياسي لجهود إعادة البناء في العراق. وتتضمن في الجوهر موقفاً يعارض سياسة الهيمنة الأمريكية والضربات الإستباقية دون الاتفاق الكامل مع تلك الدول وأخذ مصالحها بنظر الاعتبار.

وفي مثل هذه الظروف فأن من المفيد للعراق والولايات المتحدة اتخاذ الخطوات التالية استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1511 لسنة 2003 حول العراق, وأعني بذلك:

1. منح مجلس الحكم الانتقالي والحكومة الحالية الصلاحيات الفعلية لممارسة دوريهما

القيادي والمركزي في الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والعلاقات الدولية والتخلي عن ممارسة حق الفيتو ضد قراراتهما.

2. القبول بفكرة توسيع مجلس الحكم الانتقالي ليشمل القوى السياسية الأخرى التي لم تمثل فيه لتوسيع قاعدته الشعبية وزيادة تأييد الجماهير له.

3. توجيه اهتمام مجلس الحكم الانتقالي لقضايا الأمن والاستقرار والعمل السياسي في صفوف الجماهير وتطوير إعلامها لما تحقق حتى الآن, وتشكيل القوات القادرة على مواجهة الإرهاب بعمل سياسي وأمني مترابطين.

4. التعجيل بإعادة إعمار منشآت الخدمات العامة وتوفير الرعاية الصحة والكهرباء والماء والنقل والتعليم للجماهير الواسع, وخاصة خارج العاصمة بغداد, بسبب معاناتها المأساوية المستمرة.

5. إعادة جمهرة كبيرة من القوات المسلحة العراقية غير الموالية للنظام السابق, وهي كثيرة, إلى الخدمة العسكرية في الجيش والشرطة لتمارس مهمتها في مواجهة الوضع الأمني المتدهور ومراقبة التسلل عبر الحدود.

6. ابتعاد قوات الاحتلال عن مراكز المدن والشوارع العامة لتقليل الاحتكاك المباشر بالسكان. ويفترض الاستعانة ببعض قوات الأمم المتحدة من ذوي القبعات الزرقاء, إذ يمكن أن يخفف هذا الإجراء من وطأة العداء للقوات الأمريكية ويساهم في تقليص السيطرة الأمريكية وانفرادها في الموقف من مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة والتصرف الفردي في الشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية العراقية. كما يمكن أن يخفف من غلواء العداء في الدول العربية للولايات المتحدة, ويعزز من دور ومكانة هذه المنظمة الدولية في العراق والعالم العربي.

7. الابتعاد عن محاولة فرض التقسيم الطائفي في توزيع المقاعد أو الاعتماد على القوى العشائرية, إذ أن ذلك سيكون على حساب إقامة وتعزيز المجتمع المدني المنشود للعراق, ويعمق العصبية العشائرية والروح الطائفية المضرتين بوحدة الشعب العراقي. وهو أحد العوامل التي دفعت بقوى مسلمة سنية غير قليلة إلى إعلان رفضها للتعاون مع مجلس الحكم أو انخراط أجزاء منها في العمليات العسكرية المناهضة لقوات الاحتلال أو ضد قوى المجلس الانتقالي والحكومة المؤقتة, رغم أن الكثير منها لم يكن من مؤيدي نظام صدام حسين.

8. كف إدارة الاحتلال عن منح العقود النفطية وإعادة الإعمار إلى شركات أمريكية بمبالغ خيالية لا تتناسب مع طبيعة تلك المشاريع وتكلفتها الفعلية وتتعارض مع ضرورة طرحها في مناقصات دولية, أو فرض عملية خصخصة شاملة ترفضها الغالبية العظمى من الشعب وقواه

السياسية وتتعارض مع مصالح الاقتصاد الوطني.

9. احترام حقوق الإنسان إزاء السجناء والمعتقلين بغض النظر عن هويتهم السياسية, وفي التعامل مع المواطنات والمواطنين واحترام التقاليد والعادات الاجتماعية.

10. الامتناع عن جلب قوات عسكرية من دول الجوار, سواء أكانت تركية أم عربية, إلى العراق لما في ذلك من مخاطر جدية غير معروفة العواقب وإثارة حساسية الشعبين العربي والكردي والأقليات القومية.

11. بذل الجهد مع الدول الدائنة لإلغاء ديونها على العراق وإلغاء تعويضات الحرب, وبذل الجهد مع دول الاتحاد الأوروبي وغيرها لتقديم المزيد من الدعم المالي والفني والخبرة للعراق.

12. الاهتمام بظاهرة الفساد الوظيفي ومحاربتها والكشف الجريء عنها والتصدي للجهات الأجنبية التي تريد ممارستها في العراق لتحقيق مصالحها الاقتصادية على حساب مصالح الشعب والاقتصاد الوطني.

يبدو لي بأن الشعب العراقي سيتغلب على مشاكله الآنية, رغم صعوباتها وتعقيداتها, وسيعمل على إقامة جمهورية ديمقراطية دستورية تستند إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام متطور تدريجاً لحقوق الإنسان واحترام حقوق القوميات والأقليات القومية, بما في ذلك إقامة الفيدرالية في كردستان العراق وحقوق المرأة ومساواتها بالرجل ودورها المتطور في المجتمع, وسيرفض نماذج الدولة الدينية المتطرفة. وهذه الوجهة تستند إلى التجارب الغنية والمريرة التي مر بها الشعب العراقي خلال سنوات القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الجديد. وسوف لن يكون السير على هذا الطريق سهلاً أو دون إشكاليات, ولكن قدر الشعب في التغلب عليها متوفرة أيضاً ومقرونة بتضامن ودعم المجتمع الدولي والرأي العام العالمي له.

أواخر أكتوبر 2003 كاظم حبيب

- **أعدت هذه المقالة بناء على رجاء من هيئة تحرير مجلة الشؤون الإستراتيجية الدولية في معهد الشؤون الإستراتيجية في هلسنكي.**

كاظم حبيب

هل يمكن أن تكون الأحزاب الدينية المذهبية غير طائفية؟

أحاول في هذا المقال أن أعالج ثلاث إشكاليات ترتبط بقوى الإسلام السياسي العراقية, سواء أكانت سنية أم شيعية, وهي:

1) الذهنية الطائفية في أحزاب الإسلام السياسي

وجهت أحزاب الإسلام السياسي الشيعية في العراق اتهامات مستمرة إلى النظم العراقية المتعاقبة على امتداد عشرات السنين بأنها كانت تمارس التمييز الطائفي ضد بنات وأبناء أتباع المذهب الشيعي, سواء أكان ذلك التمييز في مجال التوظيف أو السلك الدبلوماسي ووزارة الداخلية والتعليم أم في سلك ضباط الجيش والشرطة, وخاصة في المراكز المتقدمة والوظائف الرئيسية في الدولة. ولم يكن هذا الاتهام بعيداً عن الواقع والصواب, إذ أن الدولة العراقية التزمت في دستورها الدين الإسلامي كدين للدولة والمذهب السني طريقة لممارسة شعائر الدين الإسلامي الذي تجلى في الكثير من الصيغ. وكانت العائلة المالكة تدين بالمذهب السني وكذلك الغالبية العظمى من رؤساء الوزارات والوزراء ومسؤولي الدولة وكبار موظفيها وأغلب السفراء في الخارج. ولم يحاول التغلب على هذه الحالة, بما في ذلك الأحزاب القومية العلمانية التي تسلمت السلطة, إلا للملك فيصل الأول وفق محاولات أولية محدودة, ثم قائد ثورة تموز اللواء الركن عبد الكريم قاسم الذي حاول تجاوز هذه الحالة بشكل ملموس وأكثر وضوحاً.

ومشكلة الطائفية في الحكم تكمن أولاً وقبل كل شيء في واقع أن الدولة العراقية منذ تأسيسها على أيدي سلطات الاحتلال البريطاني لم يتم الفصل بينها وبين الدين, بل تبنى المشرع البريطاني–العراقي الدين الإسلامي وكرسه دستورياً, ثم ارتبط هذا الالتزام بالضرورة بأحد مذاهب هذا الدين, وهو المذهب السني, في حين أن الدولة التي تفصل بين الدين والدولة لا تعاني من هذه المشكلة مباشرة لا يدنياً ولا مذهبياً. لم يكن التمييز الطائفي بطبيعة الحال رسمياً أو معلناً, ولكنه كان كما يعبر عنه "بالسر المعلن". وأصبحت جمهرة واسعة من الشيعة تشعر بالغبن والتمييز بسبب المذهب الملتزم من قبل الدولة, إذ أنه لم يكن المذهب الشيعي.

ولا شك في أن الدول كانت في الوقت نفسه تمارس تمييزاً ضد أتباع الديانات الأخرى, سواء أكانوا من المسيحيين أم اليهود أم الصابئة المندائيين أم الإيزيدية. تبنت الأحزاب الدينية هذه القضية الطائفية بالممارسة العملية في محاولة منها للتعبير عن رأي أولئك الذين شعروا بالغبن وإياهم. وكانت في نشاطها تسعى إلى تغيير ذلك الوضع لصالح أتباع مذهبها, وأن يكون هذا المذهب هو المعمول به في العراق من الناحية الرسمية.
أما الأحزاب العلمانية التقدمية والديمقراطية فقد رفضت التمييز الطائفي ودعت إلى ممارسة المساواة في المواطنة ودعت أيضاً إلى فصل الدين عن الدولة ضمانة لاحترام جميع الأديان والمذاهب وبعيداً عن التمييز إزاء بعضها الآخر. لقد وجدت شخصيات دينية شيعية لم تنجر إلى العمل السياسي ورفضت التدخل فيه, ولكنها ساندت بقوة نضال الشعب العراقي على مدى الفترات المختلفة, وبالتالي كانت لا تعبر في ذلك عن الشيعة وحدها, بل عن مطالب المجتمع, كما في حالة أحد أبرز قادة ثورة العشرين محمد تقي الشيرازي أو السيد أبو الحسن أو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء على سبيل المثال لا الحصر.
أما أحزاب الإسلام السياسي التي تشكلت في فترات مختلفة, ومنها كل الأحزاب التي تشكلت في الأربعينيات أو الخمسينيات أو الستينيات حتى الوقت الحاضر, سواء أكانت أحزاباً شيعية أم سنية, ومن مختلف الفروع الشيعية أو السنية, سواء أكانت عربية أم كردية أم تركمانية, فإنها من حيث المبدأ, أو من الناحية النظرية والممارسة, كانت كلها أحزاباً مذهبية محددة وتدين بولاء طائفي واضح لا يمكن نفيه عنها بأي حال من الأحوال. فالأحزاب القائمة في العراق مهما كان ولائها للعراق, فأن ولائها الأول لطائفتها, وإذا ما وصلت للسلطة تريد تحقيق عدة مسائل مشتركة, ولكنها مختلفة أيضاً, وهنا نشير إلى نقاط الالتقاء أولاً ثم نشير إلى نقاط الاختلاف ثانياً.

أولاً نقاط الاتفاق:

• ربط الدين بالدولة باعتبارها قضية مركزية لا يجوز تجاوزها بالنسبة لهم.
• إقامة دولة إسلامية ترفض الفكر والرأي الآخر, إلا ما يدور في إطار القوى الدينية من اجتهادات, أما القوى العلمانية فمصيرها السجن والتعذيب والتأديب وغسل الأدمغة والتوبة أو الموت. إنها وبمعنى آخر تريد إقامة دولة استبدادية شمولية تلتزم بالشريعة وفق تصور كل مذهب منها لتلك الشريعة وتفسيراتها للقرآن والسنة أو الأحاديث النبوية.
• ولنا في الدولة التي يراد إقامتها في العراق نماذج صارخة منها في منطقة الشرق الأوسط, سواء أكانت شيعية أم سنية, مثل إيران والسعودية والسودان في فترة الدكتور حسن الترابي, أو في موقف القوى المتطرفة في الجزائر من ذبح العناصر المختلفة معهم في الرأي من القوى

السياسية الديمقراطية والتقدمية وقادة النقابات حقوق الإنسان .. الخ.

• لا يمكن الثقة بادعائها التزام الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان أو حقوق القوميات. ولنا في وعود بعضها على الأحزاب الديمقراطية الكردية بشأن الاعتراف بالفيدرالية ثم التخلي عنه حال وصولها الجزئي المبتسر وغير المستقل إلى الحكم حتى تخلت عن تلك الوعود وربما نكثت العهود أيضاً. وهو ما يمكن أن يحصل في موقفها من الأحزاب المدنية والديمقراطية العلمانية. أي لا يتم فقط التخلي عن تلك المبادئ, بل المطالبة برؤوس قادة تلك الأحزاب وبقة العاملين فيها! وهو ما حصل في إيران رغم مشاركة الجميع في الثورة ضد الشاه, إلا أن الديمقراطيين والشيوعيين وجدوا أنفسهم في السجون والمعتقلات وتعرضوا إلى أبشع أشكال التعذيب التي يصعب وصفها ويمكن الإطلاع عليها في كتاب الشرق الأوسط ثانية للكاتب الراحل عبد الرحمن منيف, وهي تجسد تجربة أحد مناضلي الحب الشيوعي العراقي (عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الكردستاني حالياً) في سجن أفين وما جرى للشيوعيين وفدائيي خلق وغيرهم في السجون الإيرانية.

ثانياً: نقاط الاختلاف

• كل حزب من أحزاب الإسلام السياسي يسعى إلى الحصول على الحصة الكبرى من المنتخبين للمجلس النيابي في الانتخابات القادمة التي تسمح له بتعزيز مواقعه في الدولة.

• عندها يسعى إلى فرض مذهبه على البلاد وفرض أتباعه للهيمنة على السلطة السياسية وباقي أجهزة الدولة والمجتمع والثقافة...الخ.

وبالتالي فهذه القوى السياسية من حيث المبدأ هي دينية طائفية بالضرورة لأنها لا تقوم إلا على أساس طائفي, وإلا لما كان لها أن تؤسس أحزاباً سياسية, بل كان في مقدورها أن تدعم الأحزاب المدنية والديمقراطية في نضالها والتي ترفض ربط الدين بالدولة. وجمهرة الشيعة المتدينة في العراق غالباً ما كانت تشكوا من أنها كانت دوماً في المعارضة, ولكنها كانت في المعارضة السياسية بسبب كونها طائفية وليس لأنها كانت تسعى إلى تغيير السياسات التي كانت تسير عليها الحكومات العراقية المختلفة, إذ لو كانت في السلطة لمارست ذات السياسات.

2) الادعاء بتمثيل كل أتباع المذهب الواحد

إن الخطأ الذي ترتكبه الكثير من الإذاعات العربية والأجنبية وكذلك الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى, سواء أكانت متعمدة وضالعة في دور مقصود أم أنها لا تدرك الواقع الفعلي, يبدو واضحاً في خلطها غير السليم بين جمهرة السكان من أتباع المذهب الشيعي من جانب والأحزاب الدينية الشيعية من جانب آخر, وكأنها شيء واحد, وبين جمهرة السكان من أتباع

المذهب السني من جهة, وأحزاب قوى الإسلام السياسي السنية من جهة ثانية, وكأنها شيء واحد أيضاً. وهي بذلك تصادر الحقيقة المعروفة, وهي أن الغالبية العظمى من الشعب العراقي لا ترتبط بهذه الأحزاب ولا تؤيدها سواء أكانت شيعية أم سنية, بل لا ترتبط بأي حزب سياسي, كما أن هناك جمهرة غفيرة من أتباع المذهبين تعمل في أحزاب ديمقراطية مدنية أو تؤيدها وترفض مواقف الأحزاب الدينية. وعلينا أن ننتبه بأن هذا الخلط المتعمد له مقاصده وأهدافه غير الطيبة والمسيئة للشعب العراقي ذاته ولنسيجه الوطني الموحد. وفي الخمسينات وبادية الستينات مثلاً كانت الغالبية العظمى من أتباع المذاهب المختلفة في العراق تؤيد هذا الحزب أو ذاك من الأحزاب العلمانية الديمقراطية وليست من مؤيدي الأحزاب والقوى الدينية, إلا أن الردة التي وقعت في المجتمع العراقي وفي الفكر والوعي هما اللذان يدفعان باتجاه هيمنة الفكر الديني والغيبي والشعوذة على أفكار الناس حالياً, ولكن هذه الأزمة لن تطول, إذ سرعان ما تزول.

3) الانتخابات والرغبة في الهيمنة على الحكم طائفياً

لا شك في أن المناطق التي تسكنها أكثرية من أتباع المذهب الشيعي قد تعرضت للاضطهاد والقمع والقتل من جانب النظام المخلوع, وكذا الحال بالنسبة للشعب الكردي, الذي تدين أغلبيته بالمذهب السني في الإسلام, قد تعرض إلى أبشع أشكال التعذيب والقتل والحرمان والموت. علماً بأن هذا لا يعني بأي حال من أن بنات وأبناء العراق من أهل السنة لم يكتووا بنار الدكتاتورية ولم يتعرضوا للإرهاب والاعتقال والتعذيب والقتل, بل هم عانوا الكثير من النظام الاستبدادي أيضاً. وبالتالي فأن الفرحة بسقوط النظام كانت كبيرة جداً وعامة. وانطلاقاً من هذه الواقع تحاول قوى الإسلام السياسي الشيعية أن تجير لحسابها وتؤكد وكأن جماهير الشيعة كلها تعود لها وهي الوصية عليها والممثلة لها والناطقة باسمها. ودفع هذا الأمر بأحزاب الإسلام السياسي السنية إلى الادعاء بذلك أيضاً. وكان لسلطة الاحتلال الدور البارز في هذه العملية عندما أصرت على أن يكون التمثيل على أساس ديني وطائفي, حتى فرضت على الحزب الشيوعي العراقي أن يكون ممثله, وهو سكرتير الحزب, أن يدخل ضمن حصة الجماعة الشيعية. وهو أمر بالغ الضرر للجميع, وهي إحدى إشكاليات دق إسفين الفرقة الطائفية في المجتمع, والتي روج لها مدَّعو الطائفية في لندن قبل سقوط النظام بالبيان الذي أصدروه ووقعت عليه بعض الجماعات, ولكنه أثار نقداً أكبر وأوسع بين أوساط الشيعة. وكان النقد سليماً وفي محله, وبعضهم يحتل اليوم مركزاً متميزاً لدى مجلس الحكم الانتقالي وسلطة الاحتلال.

تعتقد أحزاب الإسلام السياسي الشيعية بأن الشارع العراقي إلى جانبها في الوقت الحاضر

وأنها تستطيع الفوز بالأكثرية في أية انتخابات تجري اليوم. لهذا راحت تحرك آية الله العظمى السيد علي السيستاني الذي لا يتدخل عموماً بالسياسة, ليتدخل ويحاول أن يضع ثقله الديني إلى جانب تلك الأحزاب ليعجلوا بإجراء الانتخابات. وهو أمر يعبر عن موقف غير عقلاني من جانب تلك الأحزاب ومحاولة للإساءة بصورة غير مباشرة للسيد السيستاني, كما يعبر هذا الموقف عن ضيق أفق طائفي وأنانية مرفوضة وهوس الوصول إلى السلطة مهما كان الثمن. وموقف أتباع المذهب السني يرفضون التعجيل بالانتخابات لأنهم يعتقدون أيضاً باحتمال فوز الأحزاب الإسلامية الشيعية بهذه الانتخابات, إلا أن موقفهم, مع ذلك, أكثر عقلانية حتى لو انطلق من موقف انتهازي مماثل للموقف الآخر, إذ أنه ينسجم مع واقع صعوبة إجراء الانتخابات في ظل الظروف الحاضرة. إن رفض إجراء الانتخابات في الوقت الحاضر لا يستند إلى عامل واحد بل إلى مجموعة من العوامل المهمة التي لا بد أن يقبل بها كل عاقل حصيف وحريص على إجراء الانتخابات بكل حرية وديمقراطية ومشاركة فعلية لكل المواطنات والمواطنين الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم. وابرز تلك العوامل التي تمنع إجراء مثل هذه الانتخابات هي:

1. وجود سلطة الاحتلال التي ما تزال تسيطر على البلاد وتخوض المعارك ضد القوى الإرهابية التي تحاول تدمير البلاد وإشاعة الفوضى ومواصلة نزيف دم العراقيات والعراقيين من مختلف الأعمار. وهذا يعني غياب الأمن الفعلي في البلاد. فالعمليات الإرهابية التخريبية والقتل المستمر والتهديد بالموت المتواصل من جانب فلول النظام السابق والقوى الإسلامية المتطرفة يمنع المواطنين من الوصول إلى صناديق الاقتراع بصورة مطمئنة والإدلاء بأصواتهم بصورة عقلانية وحرة. ولا شك في أن فترة الانتخابات ستكون محفوفة بمخاطر إشعال الحرائق والتفجيرات والسيارات المفخخة أكثر بكثير مما هي عليه الآن, وهو ما ينبغي تجنبه.
2. عدم وجود إحصاء سكاني للشعب العراقي وللمهجرين والمهاجرين بما يسمح لهم بمعرفة عدد بالغي سن الرشد من النساء والرجال الذين يحق لهم المشاركة الفعلية في الانتخابات. العراق الراهن لا نحتاج إلى تعداد سكاني فحسب, بل إلى إحصاء سكاني يساعد العراق في مهماته التنموية اللاحقة وفي مجمل المعلومات التي يفترض أن يتضمنها الاستبيان المرفق باستمارة الإحصاء السكاني.
3. عدم توفر بقية مستلزمات إجراء الانتخابات, سواء الفنية منها أم الإدارية أم الأمنية, بحيث يمكن تحقيقها بهدوء ونزاهة وبعيداً عن التشكيك بنتائجها من أية جهة كانت.
4. عدم تبلور القوى السياسية التي يمكنها خوض الانتخابات وطرح برامجها وشعاراتها ومرشحيها على الجمهور العراقي للتعرف عليهم واختبار صلاحيتهم لخوض مثل هذه

الانتخابات أو من أجل الإدلاء بأصواتهم لصالحهم.
5. ضرورة تهيئة مسودة قانون للانتخابات العامة القادمة الذي يجسد الخبرة الدولية التي تنسجم مع ظروف العراق ومشكلاته الملموسة وخبرته السابقة في الانتخابات التي كانت دوماً مزيفة ومتجاوزة على حقوق المواطنات والمواطنين من جانب الحكام الطغاة.
6. كما يمكن خلال الفترة القادمة أن تتوفر إمكانية أفضل لتشكيل تحالفات سياسية من قوى مختلفة تستند إلى قواسم مشتركة بالنسبة لمختلف التيارات الفكرية والسياسية الفاعلة في العراق, مما يساعد على عدم التبعثر أو بعثرة الأصوات وضياع الكثير من الأصوات التي يفترض أن تؤثر في العملية الانتخابية ونتائجها.

إن المعطيات التي تحت تصرفنا عن الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي والنفسي والمزاجي لسكان في العراق تؤكد لنا بما لا يقبل الشك بأن أية انتخابات عامة في البلاد يفترض فيها أن لا تحصل قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ تسلم زمام السلطة من طرف العراقيات والعراقيين, وأن تبدأ السلطة الجديدة التي ستمتلك شرعية أكبر من شريعة مجلس الحكم الانتقالي الحالي بالعمل على تهيئة مستلزمات إجراء انتخابات عامة, بما في ذلك وضع قانون لتشكيل الأحزاب والجمعيات غير الحكومية والمنظمات المهنية والنقابات التي يفترض أن تجد لها مرشحيها في مختلف الأحزاب السياسية العراقية وأن تقوم بالدعاية لها والترويج لأفكارها وأهدافها, إضافة إلى ضرورة أن يلعب المثقفون, نساءً ورجالاً دورهم الملموس والإيجابي والفعال في الحياة العامة وفي الانتخابات والترشيح لها وما بعدها في حكم البلاد.

إننا لا نبتعد عن الحقيقة قيد أنملة عندما نقول بصوت واضح ومسموع, كما قال الأخ السيد عدنان حسين في مقالته في جريدة الشرق الأوسط الصادرة يوم 2/28م2004 عن موضوع طائفية أحزاب الإسلام السياسي الشيعية في العراق, بأن جميع أحزاب الإسلام السياسي في العراق وفي العالم كله, حتى في الدول المتقدمة ومنها ألمانيا, وبغض النظر عن الدين أو المذهب, عندما تبنى على أساس ديني أو طائفي, لا يمكن إلا أن تكون دينية متعصبة وطائفية متزمتة, ونتيجتها ممارسة التمييز الديني والطائفي في المجتمع, وهذا يعني أن أياً كان الحزب السياسي الديني الذي يسعى إلى تسلم سلطة الدولة في العراق, سواء أكان حزباً سياسياً إسلامياً شيعياً أم سنياً ومن أي من المذاهب الأربعة, بما في ذلك المذهب الوهابي المنبثق عن المذهب السني الحنبلي للإمام أحمد بن حنبل, سيمارس الطائفية والتمييز الطائفي وسيلغي عملياً الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وتقدم كل من إيران والسعودية مثالين ساطعين على ما نقول.

إن على الشعب العراقي أن يدرك بأن الكارثة التي عاشها طوال العقود المنصرمة لن تنتهي أبداً حتى بعد سقوط نظام صدام حسين, بل ستبدأ مجدداً إن وصلت إلى السلطة تلك القوى الإسلامية السياسية التي مهما حاول البعض تمييز نفسه عن النموذج الإيراني أو السعودي فأنه لن يختلف عنهما أبداً وسيكون نسخة طبق الأصل لأي منهما. إن الخلاص الحقيقي يكمن في تنبي المجتمع المدني الديمقراطي مبدأ فصل الدين عن الدولة ورفض الفكر الشمولي, سواء أكان دينياً أم علمانياً, ورفض التمييز العنصري والديني والطائفي والفكري وإزاء المرأة بمختلف أشكاله ومظاهره ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا باختيار مرشحيه من أوساط الأحزاب المدنية الديمقراطية ذات الوجهة العلمانية التي تحترم كل الأديان والمذاهب وتسمح لها بممارسة طقوسها وتقاليدها بحرية وتمنع عنها الإساءة والتمييز.

برلين في 2004/2/18 كاظم حبيب

هل من تزاوج قائم بين شبكات إرهاب الإسلام السياسي الدولية المتطرفة وقوى التخريب المحلية في العراق؟

قبل وقوع جرائم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 كان أسامة بن لادن يسعى إلى نشر خلايا تنظيمه السياسي شبه العسكري في مختلف البلدان الإسلامية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وكان قد نجح في تشكيل مجموعة من الخلايا المتحركة في أوروبا مستفيداً من وجود اللاجئين والمقيمين العرب فيها وحرية حركة الأجانب وتشكيل التنظيمات غير الحكومية التي تختلفي وراء سترها تلك المجموعات الخلوية الصغيرة. وكانت هذه الخلايا تضم عدداً من الأفراد المسلمين من بلد واحد في الغالب الأعم لتنظم عمليات إرهابية في الوقت الذي تدعى له في الدول الأوروبية أو في الولايات المتحدة الأمريكية. وغالبية عناصر التنظيم التنفيذية تتكون من الشباب الذي يجمع في تفكيره ومواقفه بين الحقد والكراهية الجديدة

للولايات المتحدة الأمريكية والحقد المتفاقم على إسرائيل والسعودية والعديد من النظم الحاكمة في الدول العربية, بسبب ما يجري في فلسطين من تجاوزات على حقوق الإنسان وحق الشعب الفلسطيني, من جهة, وبين الإيمانية العالية بأن ما يقومون به يعتبر واجباً جهادياً دينياً مقدساً يضمن لمن ينجز عملاً من تلك الأعمال الإرهابية, سواء مات في العمليات التي يقوم بها أم بقي على قيد الحياة, له موقعاً في الجنة وعلى مقربة من الرسول محمد بن عبد الله. وكلما استطاع قتل المزيد من البشر كلما كان الثواب كبيراً وعلى قدر مشقته! وجه أسامة بن لادن جهداً خاصاً لبناء خلايا سياسية شبه عسكرية أخرى في بلدان جنوب شرقي آسيا ودول الشرق الأوسط تبلورت مهمتها في كسب المزيد من الشباب على جانب نشاطها مستخدمة الصراع العربي الإسرائيلي أساساً لإعلامها ودعايتها اليومية. ووجه الإرهابي الكبير أسامة بن لادن جزء مهماً من لنشاط صوب العراق وبعض دول المجاورة, باعتبارها المنطقة التي يتصاعد فيها الصراع مع الولايات المتحدة, وبسبب الحصار الاقتصادي الذي كان يتعرض له الشعب العراقي واحتمال شن الولايات المتحدة الحرب على النظام العراقي واستهدافها السيطرة على منطقة الشرق الأوسط. وتمكن من تكوين مجموعة خلايا شبه عسكرية في كل من اليمن والسعودية ومصر ولبنان والأردن وسوريا وإيران والعراق, إضافة إلى باكستان حيث يمتلك اليوم قاعدة جماهيرية واسعة نسبياً. وساهمت نقود ومدارس السعودية الدينية على ترويج المذهب الوهابي (الحنبلي) الأكثر تشدداً وتطرفاً. ولم يكن غضب هذه الجماعات موجهاً على الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الحكومات العربية فحسب, بل كان ولا يزال موجها ضد أتباع المذهب الشيعي والمذهب الحنفي وبقية المذاهب الدينية في الإسلام.

وفي العراق تمكن بن لادن من كسب مجموعة مهمة من الأكراد العراقيين ومن أبناء بقية مناطق كردستان إلى حركته وقام بتدريبهم سياسياً ودينياً وعسكرياً في أفغانستان وعلى استخدام مختلف الأسلحة وإعداد المتفجرات والقنابل المختلفة. وقد زرع في نفوس هؤلاء الحق والكراهية الشديدة للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية ولليهود والمسيحيين بخلاف ما جاء به القرآن بصدد العلاقة بين أتباع الديانات السماوية. ولا شك في أن لهم عداوة خاصة مع الحكام السعوديين ينطلق من قناعتهم بأنهم يمارسون المذهب الوهابي بشكل خاطئ ومضر ويسمحون للأدارة الأمريكية بالسيطرة على المملكة وثرواتها.

بدأت هذه الجماعة المرتبطة بإسامة بن لادن نشاطها في كردستان قبل 11/أيلول سبتمبر 2001 بعد أن منحت لنفسها اسم "جند الإسلام". وبدأت بتدبير الاغتيالات, ومنها اغتيال السيد فرانسو حريري في أربيل أو الهجوم على دار السيد برهم صالح رئيس وزراء حكومة

السليمانية, وغيرها من العمليات في محاولة لبث وتعميق الخلاف وإثارة النزاع بين الحزبين اللذين تصارعا وتنازعا طويلاً, ومن أجل كسب المريدين لهم ممن أبدوا عدم ارتياحهم من أوضاع المنطقة. لقد أبدى أسامة بن لادن اهتماماً خاصاً بمجموعة جند الإسلام لعدة أسباب مهمة, وهي:

1. وجود هذه المجموعة المدربة جيداً في منطقة حساسة تقع على الحدود الإيرانية العراقية وعلى مقربة من أفغانستان, حيث كانت الأخيرة مركز قيادته.
2. يمتلك العراق موقعاً حيوياً وحساساً في منطقة الخليج والشرق الأوسط. وهو يعتقد بأن من يسيطر على العراق يستطيع التغلغل إلى الدول الأخرى في المنطقة.
3. احتمال قيام الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق في أعقاب صدور القانون الذي أطلق عليه "قانون تحرير العراق" من قبل الكونغرس الأمريكي في عام 1998, وبالتالي يتوقع أن تجري معارك دامية في هذه المنطقة سيكون للقاعدة فرصة المشاركة فيها.
4. مواجهة التحالف الذي نشأ بين أغلبية الأحزاب الكردية والإدارة الأمريكية بشأن الموقف من النظام العراقي والعمل على إسقاطه, وبالتالي يراد إشاعة الفوضى في كردستان العراق والتشويش على ذلك التحالف.
5. أشاع الحصار الاقتصادي الطويل الأمد الذي تعرض له الشعب العراقي من جراء سياسة الولايات المتحدة الكراهية لها في العالمين العربي والإسلامي وفي العراق أيضاً, وبالتالي هناك استعدادات أولية للحصول على عناصر عراقية تنضوي تحت لواء تنظيم القاعدة وتؤيد وتساهم في نشاطاته.

لم يجد أسامة بن لادن ولا صدام حسين ضرورة خوض الصراع بينهما, خاصة وأن تصريحات أسامة بن لادن بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 جاءت مساندة للنظام العراقي باعتباره يكافح "ضد هيمنة الولايات المتحدة!".

عندما بدأت فعاليات جند الإسلام في كردستان العراق سعت أجهزة الأمن البعثية للحصول على معلومات كافية عن هذه الجماعة التي كانت تقبع في جبال كردستان وعلى الحدود العراقية–الإيرانية وتنطلق منها للاعتداء على سكان فيدرالية كردستان العراق وعلى الأحزاب الحاكمة فيها. كانت هذه الجماعة تحصل على دعم مباشر من جماعة القاعدة في أفغانستان, ومساعدات من بعض القوى المحافظة والمتشددة في إيران وتركيا. وانطلاقاً من قاعدة "عدو عدوك صديقي" انطلق النظام العراقي التحري عن علاقة مناسبة مع جند أو أنصار الإسلام لتحل محله في عمليات التفجيرات والاغتيالات لإشاعة الفوضى وعدم

الاستقرار في كردستان, خاصة وأن قوى الأمن العراقي بدأت تواجه مصاعب غير قليلة للقيام بمثل تلك العمليات في كردستان العراق. وعلى هذا الأساس وجد نظام البعث إمكانية إقامة علاقات غير مباشرة من خلال أجهزة الأمن بصورة غير رسمية مع جماعة جند ليدفع بها للقيام بتلك العمليات بدلاً عن النظام العراقي. وألزم النظام نفسه, كما يبدو, بتقديم الدعم غير المباشر إلى هذه الجماعة من خلال:

- تأمين حصولها على الأسلحة والعتاد والمتفجرات بشكل غير مباشر, سواء عبر أجهزة المن أم عبر المهربين العاملين على الحدود الإيرانية – العراقية.
- تأمين الدعم المالي لها.
- توفير بعض المعلومات الاستخباراتية لصالح تنفيذ العمليات المنشودة.
- الابتعاد عن القيام بعمليات عسكرية في القسم العربي من العراق وتركيز النشاط في كردستان العراق.
- توفير الحماية للعناصر التي تنفذ تلك العمليات بانتقالها إلى القسم العربي من العراق.

وقد نفذت جماعة جند الإسلام العديد من العمليات العسكرية المناهضة للحكم الفيدرالي في كل من السليمانية وأربيل. واستمرت العلاقة غير المباشرة مع جماعات من الأمن البعثي العراقي وفدائيي صدام حسين حتى بعد سقوط النظام واحتلال العراق.

في أعقاب سقوط النظام نشأ فراغ سياسي وإداري وحدودي كبير جداً, إضافة إلى انتشار مظاهر الفساد والرشوة بين موظفي الدولة حيث سمح ذلك بدخول عدد كبير من مواطني الدول العربية ومواطناته إلى العراق دون صعوبات تذكر. وتسنى لأسامة بن لادن أن يشكل تنظيماً جديداً في المنطقة العربية وبدعم مباشر من جند الإسلام في المنطقة الكردية. كان التسلل يتم عبر الحدود السورية – العراقية والأردنية – العراقية والسعودية – العراقية, إضافة إلى تسلل عبر كل من إيران وتركيا إلى العراق. ولم يكن المتسللون من أبناء سوريا والأردن والسعودية فحسب, بل كانوا أيضاً من أبناء اليمن وفلسطين ولبنان ومصر ممن كانوا قد عملوا في العراق ويمتلكون معلومات غير قليلة عن العراق. ولم تكن عمليات التسلل بعلم حكومات هذه البلدان, رغم وجود أجنحة ترى من المناسب حصول مثل ذلك التسلل لإشاعة التعقيدات في وضع الولايات المتحدة في العراق.

وفي لبنان بالذات بدأت عمليات التنسيق لبناء علاقات جديدة إضافة إلى العلاقات القديمة, خاصة وأن لبنان أصبح مرتعاً مهماً لمناهضة الاحتلال في العراق باسم القومية والإسلام السياسي ومن أتباع القوى القومية الشوفينية والقوى البعثية من أتباع تنظيم صدام حسين على الصعيد العربي ومن قوى الإسلام السياسي العربية.

وفي إطار إمكانيات الاتصال الحديثة لم يعد صعباً تدبير أمر تلك العلاقات الخيطية التي يراد إقامتها من أجل تنفيذ عمليات عسكرية إرهابية في العراق. وكان الانتقال إلى العراق هو الأمر المطلوب, أما موضوع الأسلحة والعتاد ومواد التفجير فلم تكن تشكل عقبة في طريق القيام بالعمليات, إذ أن البعث كان وما يزال يمتلك الكثير منها والمخبأة في مواقع مختلفة من العراق. فهم الذين يعدون السيارات المفخخة والأحزمة والمدافع التي توضع في البساتين الكثيفة والقنابل, في حين يأتي الآخرون وفق مواعيد محددة يتسلمون تلك المواد ليفجروها في المواقع التي يتم الاتفاق عليها, لتصعد بعدها روح الجاني إلى السماء كما أوعده بن لادن!, ليأخذ معه عشرات بل مئات الضحايا الأبرياء من نساء ورجال وأطفال وأضعاف ذلك من الجرحى والمعوقين.

لا شك في أن جماعة جند الإسلام, الذين أصبحوا الآن أنصار الإسلام, هم الذي يشاركون أيضاً في عمليات التحضير للمتفجرات أو للمشاركة في التفجير الفعلي لها. لا يمكن الكشف عن هذه العمليات المنسقة بعناية والسرية للغاية, خاصة وأن كل خلية لا تعرف بالخلية الأخرى, كما لا تعرف الأشخاص الذي يسلمونهم المتفجرات, إذ أنهم يأتون وفق مواعيد لتسلم ها دون أن يتكرر الموعد في المكان والزمان. والكشف عن هذه الخلايا المتحركة بعناية غير مستحيل طبعاً, إذ أن من يحضر لهذه العمليات أو من يمارسها لا بد وأن يرتكبوا أخطاء يمكنها أن تكشف عنهم وتوصل المحققين إليها. ولكن لا يمكن الانتظار إلى حين الكشف عن هذه العصابات المتعشقة للدماء. ولكن العملية كلها بحاجة إلى تنظيم على مستويات عدة, وهي:

- تشكيل غرفة عمل خاصة من قبل العراقيين في بغداد لتأخذ على عاتقها التفكير بالإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة قوى الإرهاب الدولي العاملة في الداخل والخارج.
- فتح أرشيف حول جماعات النشاط الإرهابي الدولي ولتلك القوى التخريبية المحلية من أعضاء ومؤيدي حزب البعث الذين كانوا يعملون في أجهزة الأمن وفدائيي صدام حسن والحرس الجمهوري وفق الأسس العلمية الحديثة, إضافة إلى تدريب كادر بدورات سريعة وكثيفة لهذا الغرض.
- العمل من أجل معرفة تلك العناصر التي دربها النظام على بناء القنابل والمتفجرات والمتخصصة بالعمليات الإرهابية التي لا يعرف مكانها في الوقت الحاضر, إذ يمكن أن تكون متورطة بمثل هذه العمليات أو التحضير لها.
- التعاون مع المؤسسات الدولية المسؤولة عن ملاحقة قوى الإرهاب الدولي للحصول على المعرفة بها والخبرة حول نشاطاتها وأساليبها وطرق ملاحقتها.

- لا يمكن أن يتحقق أي نصر على هذه الجماعات الإرهابية ما لم يتم التعاون الكثيف والمستمر بين جماعات غير قليلة من العراقيات والعراقيين والمجموعات الخاصة عن المطاردة والتحقيق. فمثل هذا التعاون يمكن أن يساعد على اكتشاف الكثير من الخلايا إن جرى التحري الجيد عن العناصر القادرة فعلاً على أداء مثل هذه المهمة.

- غلغلة العديد من المسلمين الواعين والمدركين للمآسي التي ترتكب باسمهم في صفوف المجموعات المعادية للتعرف على نوايا هذه القوى العدوانية في العراق.

- إن المهمة المباشرة ترتبط ليس في اكتشاف المنفذين, وهي مهمة جداً, فحسب, بل وفي الوصول إلى الينابيع التي تغذي هذه القوى والتي لم تعد موجودة في أفغانستان فحسب, بل في العديد من الدول العربية التي تسمح أوضاعها بوجود ونشاط مثل هذه القوى التي تعمل في إطار القوى المعتدلة لتتخذ منها ستاراً لحماية نفسها, في حين تقوم بتدبير هذه العمليات والتنسيق في ما بين القوى. ويبدو لي أن هناك وجوداً فعلياً لهذه القوى في كل من لبنان وسوريا والعراق وإيران والأردن, إضافة إلى باكستان التي أصبحت المقر الثاني لأبن لادن.

- استخدام عملية تمشيط للمناطق التي يشك في وجود بعض الإرهابيين من قبل قوات الشرطة العراقية مع دعم الطائرات السمتية لهذه التفتيش.

- وعلينا أن ندرك بأن القوى الإرهابية لا تتورع عن استخدام بيوت العبادة لأغراضها الإرهابية, سواء بإخفاء الإرهابيين أم إخفاء الأسلحة والمتفجرات, لهذا يفترض أن ننتبه إلى حساسية القضية, والعمل على أن يأخذ العراقيون على عاتقهم تفتيش هذه المواقع التي استخدمها صدام حسين أيضاً لإغراضه المعروفة. إن محاولة تأجيج الرأي العام العراقي ضد تفتيش بعض الجوامع ينبغي أن لا يثني القوات المحلية عن ذلك, بل لا بد عند القيام به احترام بيوت العبادة في طريقة التفتيش. ولا شك في وجود من يساند هذه العمليات حتى بين أئمة الجوامع, إذ أنهم قبل ذاك ساندوا الطاغية صدام حسين أيضاً.

- من المفيد الإشارة إلى أن الإرهابيين القادمين من الخارج يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع مجموعات من البعثيين في فرق فدائيي صدام حسين والأمن الداخلي السابق ومع بعض أفراد الحرس الجمهوري في تأمين السلاح أو المتفجرات والسيارات وما إلى ذلك, لهذا لا يجوز غض النظر وكأن هذه العمليات تقوم بها جماعات القاعدة وتنظيماتها الفرعية في العراق.

- ومن الملاحظ استفادة قوى القاعدة من العراقيين العرب والكرد ومن العرب في البلدان الأخرى المقيمين في أوروبا أو الولايات المتحدة بإرسالهم إلى العراق لتنفيذ بعض العمليات.

- إن ما يجري في العراق يعتبر معركة أساسية لقوى القاعدة وتنظيماتها الفرعية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وضد من يطلقون عليهم بالقوى المتعاونة معها. ولهذا يمكن أن تكون هناك

عمليات إجرامية كبيرة قادمة تمت التهيئة لها ولكن تنفذ في مناسبات معينة لإشاعة الفوضى وإخماد روح الحماس الشعبي في العراق من بعض الإنجازات التي تحققت, ومنها مثلاً إقرار قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الانتقالية, أو عندما تكون هناك تجمعات بشرية كبيرة كما في مناسبة شهر محرم وعاشوراء في العديد من المدن العراقية وخاصة النجف وكربلاء والكاظمية.

- إن الواقع العراقي لا يستوجب نشاطاً استعراضياً, بل يتطلب جهداً هادئاً وواعياً لما ينتظر العراق خلال الأشهر القادمة وأهمية تعبئة الشعب كله لهذه المهمة. وعلينا أن ندرك بأن المناطق المليئة بالبساتين هي من المواقع المهمة لاختباء الإرهابيين, خاصة وأن البعث قد أنجز الكثير من المهمات التحضيرية قبل سقوط النظام لبناء مواقع لهم في حالة سقوط النظام أو في حالة نشوء أوضاع استثنائية.

- إن أكثر نقاط الضعف الراهنة في الواقع العراقي تتمثل في عدة نقاط, وهي:

- انتشار الفساد في البلاد وقبول العاملين في العديد من الأجهزة للرشوة, بما في ذلك مناطق الحدود العراقية والعاملين في التهريب.
- البطالة الواسعة التي تعاني منها البلاد, ومنها تنشأ حاجة الناس إلى قبول البعض من هؤلاء الأموال لقاء أعمال إرهابية يمكن الإفلات منها بسبب الفوضى السائدة.
- وجود الملف الأمني بالكامل بيد سلطة الاحتلال الأمريكية, وضعف التعاون والتنسيق, كما يبدو لي, مع القوات العراقية التي كان الأجدر بها أخذ المهمة مباشرة وتنظيم التعاون مع الآخرين.
- الطريقة غير الفعالة التي تمارسها قوات الاحتلال في التعامل مع الناس, كما تشير إلى ذلك أغلب التقارير الدولية والمحلية, التي تثير غضب السكان وتدفع بالتستر على أفعال هذه القوى التخريبية.
- عدم تزويد القوات العراقية المسؤولة عن هذا المجال بما يكفي من المعدات والأجهزة والتقنيات الحديثة التي تساعدهم على إنجاز مهماتهم. وربما ضعف الثقة يلعب دوراً مهماً في هذا المجال, ولكن لا بد من معالجة هذا الموقف أيضاً, إذ أنه في حالة استمراره يضعف قدرة الشرطة العراقية الجديدة على مواجهة ومكافحة الإرهاب.
- التجمعات البشرية الكبيرة التي تقدم مساعدة مجانية لهذه القوى في الوصول إلى مواقع مهمة وقتل مثل هذه الأعداد الكبيرة من البشر دفعة واحدة.
- أ.

لن تكون الفترة القادمة أكثر هدوءاً للشعب العراقي ما لم تتخذ الكثير من الإجراءات الأمنية

الضرورية دون المساس الفعلي بحرية الناس, والتي لم تتخذ حتى الآن. فالعمليات الإجرامية التي وقعت في كل من بغداد وأربيل والسليمانية وكركوك والإسكندرية والمحمودية وكربلاء والكاظمية وغيرها سوف لن تتوقف ما لم يبذل الجميع الجهود الكبيرة والمكثفة والدءوبة لمواجهة ذلك, وما لم يتم وضع حد واقعي من خلال الإقناع السياسي لأولئك الذين يدعون بأن كل هذه الجرائم البشعة التي ترتكب بحق الشعب العراقي تقع في خانة ما يسمى بالمقاومة الشعبية لقوات الاحتلال! إنهم بذلك يساهمون في تشجيع الإرهاب في العراق وفي زيادة نزيف دم العراقيات والعراقيين, ولن يكونوا إلا ضحاياه في المستقبل أيضاً.

برلين في 2004/3/3

ألا يريد مقتدى الصدر أن يتعلم من دروس الماضي القريب؟

سقط لتوه في بغداد دكتاتور أهوج فرض على شعبه الإرهاب والقمع والتعذيب والقتل الجماعي بمختلف الأساليب, ودمر الاقتصاد الوطني وفرط بأموال الشعب وموارده الأولية, وخرب البلاد وجوع الغالبية العظمى من السكان وحرمهم من نعمة الأمن والاستقرار والعمل والعيش الكريم والحفاظ على الكرامة. وتسبب هذا المستبد بأمره وحاشيته باحتلال العراق بعد سلسلة من الحروب المتواصلة والحصار الدولي استمرت طوال ربع قرن. تحدى الشعب العراقي ومارس السياسية العنصرية والإبادة الجماعية ضد الشعب الكردي وهجر العرب والكرد الفيلية بحجة التبعية الإيرانية وقتل منهم الكثير الكثير ,وممارس السياسة الطائفية والتمييز القبلي وأدى إلى تفكيك لحمة الشعب العراقي, وشكل جيشاً من الأوباش أطلق عليه بفدائيي صدام والحرس الجمهوري وجيش القدس والجيش الشعبي وما إلى ذلك من تسميات. ولم تنفعه كل تلك

الجيوش الجرارة عندما هبطت على رأس العراقيين كل أسلحة القتل والتدمير الأكثر حداثة في العالم. ولم يكن يشك في انتصار قوات التحالف الأمريكي – البريطاني على القوات الصدامية إلا المجانين وفاقدي البصيرة وسكارى الهوس القومي المتطرف الذين يحولون كل انكسار وهزيمة إلى انتصار وتقدم على طريق طويل والمصابين بجنون العظمة الفردية أو عظمة الأمة المنكوبة بحكامها أولاً وقبل كل شيء.

حدث هذا بالأمس القريب وأمام أنظار الشعب العراقي والشعوب العربية وشعوب العالم. ولم يكن الشعب العراقي يرغب في يوم ما بأي حرب أو أي احتلال, ومع ذلك هلل لسقوط صدام حسين ونظامه الاستبدادي وتمنى الخروج بسرعة من العزلة الدولية التي فرضت عليه وأن يتخلص من كل الأساليب التي مورست ضده طوال عقود ومن الاحتلال. وكانت أغلب الأحزاب والقوى السياسية التي قاومت النظام المخلوع تريد تسريع عملية إعادة البناء وتطبيع الحياة اليومية وإنهاء فترة الانتقال والاحتلال بسرعة. وإذا بفلول النظام السابق وقوى الإسلام السياسي المتطرفة, التي تربت في أحضان النظام السعودي والنظام العسكري الباكستاني والولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان وضد حركات التحرر الوطني في كل الأقطار العربية والإسلامية, ترفع السلاح مدعية نضالها ضد الوجود الأمريكي في العراق, رغم أنها لم تستمع إلى رأي الشعب العراقي وقواه وأحزابه السياسية. وبدأت عمليات قتل أبناء وبنات الشعب العراقي خلال الأشهر المنصرمة على أيدي هذه القوى وتسببت في معارك خاسرة سلفاً .

وفجأة ظهر على الساحة السياسية العراقية الشاب مقتدى الصدر مستعيناً بلذكر الطيب لعائلته في مناهضة الدكتاتورية وتبنى تشكيل مليشيا خاصة أطلق عليها اسم جيش المهدي (المنتظر), وتبنى أفكاراً وسياسات كانت منذ البدء تشير إلى خمس خصائص جوهرية, وهي:

-التشوش الفكري والخلط الفوضوي بين الفكر القومي المتخلف والفكر الديني السلفي الرجعي.

-الرفض التام لكل نضالات القوى والأحزاب السياسية الأخرى في العراق والانفراد بالدعوة إلى إقامة نظام إسلامي سلفي وطائفي مرفوض.

-الرفض الكتامل لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وفي اختياره الطوعي بإقامة الاتحادية في إطار الجمهورية العراقية وفي تمتع الشعب العراقي بالحرية والحياة الدستورية الديمقراطية .

-استعداده لممارسة العنف في فرض نفسه وجماعته على المجتمع وقواه السياسية وعدم التورع عن إزاحة منافسيه في الحوزة العلمية وفي العمل السياسي وجمع الأموال للوصول إلى غاياته في الهيمنة على الحوزة العلمية والدولة العراقية والمجتمع وفرض الرأي الديني المذهبي الواحد وفق تفسيره للدين والمذهب.

-تشكيله لما يسمى بجيش المهدي الذي بدأ منذ التأسيس بتوفير الأسلحة الضرورية له, إذ كان العراق مليئاً بها حد التخمة, إضافة إلى ما ينساب إليه من الدول المجاورة .واختار زياً خاصاً لهذا "الجيش الجديد" لا يختلف من حيث اللون عن فرق فدائيي صدام حسين. ويبدو لي بوضوح أن هذا الرجل لم يتعلم من دروس العقود المنصرمة لا من حيث طبيعة نضال ومهمات الشعب العراقي عموماً, ولا من حيث نضال الشعب الكردي والقوميات الأخرى في سبيل حقوقها العادلة والمشروعة, ولا من حيث أهمية خوض النضال السلمي مع بقية قوى الشعب لإنهاء الاحتلال. كما أهمل كلية مطالبة الأحزاب الدينية الأخرى والمرجعيات العديدة بضرورة عودته إلى جادة الصواب ونبذ العنف كلية .

لقد ركب الرجل رأسه ويبدو أنه مصاب كالحاكم السابق بجنون العظمة وفقدان القدروة على فهم الواقع القائم, وتصور أن العالم الإسلامي قادر على حمايته أن تشبث في مواقعه في النجف والكوفة وبين أتباعه واستخدم العتبات المقدسة والمساجد والناس دروعاً بشرية .

شكل مقتدى الصدر جيشه من مجموعات من أبناء الشيعة, يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

-مجموعة صغيرة تعرض أفرادها لاضطهاد البعث والدكتاتورية بسبب كونهم من أتباع المذهب الشيعي وكانوا من أتباع والده الراحل .

-مجموعة كبيرة من أتباع المذهب الشيعي من العاطلين عن العمل والمرتزقة الذين يركضون وراء من يدفع لهم رزق يومهم, إضافة إلى تميزهم بالطائفية المقيتة.

-مجموعة مهمة من فلول النظام السابق من أتباع المذهب الشيعي .عمل أفرادها في أجهزة النظام العسكرية ووجدوا في جيش المهدي مجالاً لحماية أنفسهم والانتقام لسيدهم المخلوع صدام حسين .

-مجموعة عادت من إيران بعد أن تم غسل أدمغة أفرادها من قبل القوى المحافظة والمتشددة, وهم من أتباع كاظم الحسيني الحائري.

-وبين هؤلاء تكتشف أيضاً السراق والمجرمين والهاربين من وجه العدالة ومن يحاول أن يجد

الحمايـــــة لـــــدى مقتـــــدى الصـــــدر وجـــــيش المهـــــدي .

فهــل بهــؤلاء يمكــن الــدفاع الطويــل ومقاومــة قــوى الاحــتلال والانتصــار عليهــا؟ إن ما يقوم به مقتدى الصدر أكثر من كونه مغامرة طائشة لشاب لم ينضج بعد فكرياً وسياسياً ودينياً, إنـه التخريـب بعينـه وموجـه ضد الشـعب العراقـي كلـه وضد إرادتـه وضد غالبيـة قواه السياسية وقومياته المختلفة. وهو موجه ضد الشيعة التي اعتقدت بأنها ستحصل على الحرية والمساواة في بلد حر ديمقراطي فيدرالي مستقل وآمن, بلد يفصل بين الدين والدولـة بعد أن عرفوا جيداً الأضرار الناجمـة عن هذا الربط غير العقلانـي. فهل سيرتدع هذا الرجل قبل أن يـورط المنطقـة بحـرب مـدمرة؟ لا يبـدو حتـى الآن فـي الآفـق مـا يشـير إلـى عـودة الرجـل إلـى صوابه, وعلى قوى المجتمع أن تتعاون في ما بينها لتتكفل بإعادة الرجل إلى صوابه قبل أن يزج المجتمـع بحـرب مـدمرة يكـون القتـل والتخريـب فيهـا مباحـاً للجميـع وتتـأخر عمليـة التغيير المنشـــــود التـــــي يســـــعى المجتمـــــع إلـــــى تســـــريها .

برلين في 2004/4/27 كاظم حبيب

ما هو الدور الذي يمارسه الإسلام السياسي الكويتي في الخليج والمنطقة؟

تحرز قوى الإسلام السياسي في الكويت منذ سنوات, وخاصة في أعقاب غزو قوات النظام العراقي للكويت, مواقع مهمة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد وعلـــــى مســـــتويات أو مجـــــالات ثلاثـــــة مهمـــــة, وهـــــي

1 – على الصعيد الاقتصادي والمالي حيث تحتل قوى الإسلام السياسي اليوم موقعاً أساسياً في المجموعة المالية الغنية جداً في الكويت, إذ من هذا الموقع المالي المهم بدأت هذه القوى تمـــــارس دورهـــــا وتأثيرهـــــا فـــــي, وعلـــــى, المجـــــالات الأخـــــرى.

2 – على صعيد الحركة الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية والحياة الاجتماعية وهي نتيجة منطقية لضعف فعل وتأثير القوى الأخرى وبسبب موقف الحكومة السلبي من القوى الديمقراطية على مدى سنوات طويلة, إذ فسح ذلك في المجال لقوى الإسلام السياسي أن تقوم بتشكيل منظمات كثيرة وبناء المزيد من الجوامع لممارسة دورها السياسي والاجتماعي والثقافي وزيادة تأثيرها على الحياة السياسية والعامة في الكويت. كما أن نوعاً من التحالف قد نشأ بين هذه القوى والقوى القومية اليمينية على الصعيد الكويتي والعربي الذي سمح لها بمزيد من حرية الحركة على الشباب الكويتي وفي الجامعة والمعاهد المختلفة.

3 – على صعيد مجلس النواب حيث تمكنت هذه المجموعة من تشكيل قوة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة في البرلمان (لوبي للقوى الدينية خارج البرلمان) قادرة على ممارسة التأثير المباشر وغير المباشر على وجهة ومضمون القرارات والقوانين التي يصدرها البرلمان الكويتي وعلى سياسات الحكومة, وكان أحدها الموقف من مشاركة المرأة في الانتخابات التي رفضها المجلس بسبب موقف قوى الإسلام السياسي, على سبيل المثال لا الحصر. وقد تحققت لهذه المجموعة البرلمانية إمكانية تشكيل لوبي سياسي مهم تجاوز مجال البرلمان ووصل إلى أجهزة ودوائر الدولة وفي صفوف السياسيين والمثقفين وفي الأوساط الجامعية في البلاد.

وعبر هذه المجالات الثلاثة, السياسي والاقتصادي والاجتماعي, إضافة إلى المجال الثقافي, تمكنت هذه القوى على مد جسور لها باتجاهات ثلاثة, وهي:

1. صوب الدول العربية, حيث أقامت علاقات واسعة ومتينة ومتعددة الجوانب مع قوى الإسلام السياسي فيها, بمن فيها القوى المتطرفة تمارس من خلالها التنسيق وتوحيد المواقف والإجراءات والدعم المتبادل.
2. صوب الدول الإسلامية وبنفس الاتجاهات وتقدم الدعم المالي للكثير من تلك المنظمات الإسلامية المتنوعة.
3. صوب الدول الأخرى حيث توجد جاليات إسلامية.

وهي تستفيد من كل ذلك لصالح تعزيز مواقعها في الكويت وضمان التنسيق والتفاعل مع القوى الأخرى. وهي تدعي بأنها قد تبنت اللاعنف في علاقاتها السياسية في الكويت. تمتلك هذه القوى وزناً ملموساً وتميزاً في الإعلام والصحافة الكويتية, وهي قادرة على زعزعة

الشخصيات القومية التي ترفض سياساتها ومواقفها العملية في الحياة العامة. وتمارس ذلك فعلاً, وتمتلك ما يكفي من وسائل لمحاربة الصحفيين الذين يواجهونها ويتصدون لها. تمارس قوى الإسلام السياسي في الكويت تأثيراً مباشراً على مجرى الحياة السياسية والثقافية والإعلامية في البلاد والتأثير الفعلي غير المباشر على اتجاهات عمل بعض الوزارات, ومنها وزارة الإعلام مثلاً, حيث اضطرار وزير الإعلام على الاستقالة تحت ضغط قوى الإسلام السياسي في البرلمان. وقد كان لإسقاط وزير الإعلام الكويتي دلالته الكبيرة بالنسبة للوضع في الكويت, فهو يؤكد بأن في مقدور هذه القوى التحكم بمضمون القوانين والقرارات التي يمكن أن تصدر عن البرلمان أولاً, وفي فرض وجهة العمل العام الاجتماعي والثقافي في البلاد ثانياً, وهي قادرة أيضاً على فرض استقالة أو بقاء وزير ما في الحكومة ثالثاً, رغم أن وجهتها السياسية والإعلامية مخالفة تماماً لمضمون الدستور الكويتي. ويشكل هذا الاتجاه نذير شؤم للكويت حيث يمكن أن تتحول الحياة السياسية فيها إلى صيغة ثانية مقاربة لما هو قائم في إيران مثلاً, وأن كان من منطلقات المذهب الإسلامي السني السلفي والرديكالي, رغم الإدعاء بالاعتدال.

هناك الكثير من المخاطر الكامنة في الوجهة الراهنة للتطور الجاري في الكويت لا نتيجة تسرب تأثير قوى الإسلام السياسي إلى الحياة الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجامعية والمنظمات غير الحكومية فحسب, بل وفي تأثيرها الواضح والمتزايد في المنطقة, وخاصة في دول الخليج ونشوء عمليات تنسيق مع القوى المماثلة لها في الدول العربية, ومنها العراق.

إن الإمكانيات المالية لقوى الإسلام السياسي في الكويت ووزنها السياسي يسمح لها بالتحرك الحر ودعم نشاطات قوى الإسلام السياسي في الدول الأخرى دون رقيب أو محاسبة. والعراق نعاني اليوم من هذا الواقع الذي سوف لن يقتصر تأثيره السلبي على العراق بل ينتقل إلى الكويت, إذ أن له قواعد مهمة وأساسية فيها يمكنها أن تنطلق في كل لحظة لتغير وجهة تطور الأوضاع في الكويت. وعلينا أن ننتبه إلى العلاقة التي تربط بين النشاط الإسلامي السياسي المعتدل وبين القوى المتطرفة التي تستفيد من عمل قوى الإسلام السياسي التي يطلق عليها بالمعتدلة. وهي تبدو أحياناً وكأنها توزيع أعمال وأدوار. وما العمليات الأخيرة التي وقعت في الكويت سوى التعبير الأولي عن احتمال تصاعد هذا الأسلوب في الفترة

القادمة, خاصة وأن جماعة الإرهابي بن لادن لها قواعد مهمة في الكويت وأنجبت بعض قادة هـــــــــــــــــــذا التيـــــــــــــــــــار الإرهـــــــــــــــــــابي.

هناك الكثير من الأحاديث عن أن قوى الإسلام السياسي في الكويت تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر تحرك العناصر الإرهابية صوب العراق. وقد أمكن إلقاء القبض على البعض من هؤلاء الذين وجدوا من يدافع عنهم في بعض القوى القومية الناشطة في مجال حقوق الإنســـان.

نأمل أن تتمكن القوى الديمقراطية في الكويت من منع تطور هذا التيار الذي يهدد أي تطور ديمقراطـــــــــي عقلانـــــــــي ومـــــــــدني مســـــــــتقبلي فـــــــــي الكويـــــــــت.

برلين في 2005/1/22

هل سيسمح السيد السيستاني في التمادي باستخدام اسمه دون وجه حق, أم أن هناك توزيعاً للأدوار؟

يفاجأ الشعب العراقي بين فترة وأخرى بتصريح سياسي لا يعرف مصدره يدعي صاحبه بأن السيد علي السيستاني قال بهذا الرأي أو ذاك. وتمر فترة غير قصيرة نسمع بعدها بصوت واطئ لا يسمع بعيداً ولا يسمعه كل الذين سمعوا الادعاء الأول, يشير إلى أن السيد السيســـــــــــتاني لـــــــــــم يصـــــــــــرح بـــــــــــذلك أبـــــــــــداً.

هكذا كان يوم ادعى بعضهم بأن السيد السيستاني بارك قائمة الائتلاف العراقي الموحد, ثم ظهر بأنه لم يكن كذلك, ولكن المروجين لذلك الادعاء قد وصلوا إلى حيث المبتغى, وأوصلوا

الفرية بطرق شتى إلى أوسع الناس في الداخل والخارج, وخاصة إلى النساء اللواتي اندفعن لتأييد ما قيل بأن السيد قد قاله يوماً, رغم أنه لم يقل ذلك, كما أشيع أيضاً. ثم صدر قبل أيام تصريح جديد قيل أنه صادر عن السيد السيستاني والمحيطين به. يتضمن التصريح الجديد بعض الأفكار التي تروج لها بعض الأحزاب الإسلامية السياسية, سواء المعتدلة منها أم المتطرفة, ومفادها ما يلي, على سبيل المثال لا الحصر:

1. عدم فصل الدين عن الدولة.
2. الإصرار على أن تكون الشريعة المصدر الوحيد للتشريع في العراق.
3. رفض مساواة المرأة بالرجل بالمطلق.
4. الحد من المشروبات.

ولم يصدر عن مكتب السيد السيستاني أي تصريح مخالف لما صرح به البعض الذي لم يظهر اسمه للملأ. وأصبح عند الكثير من الناس وكأن ما قيل حقيقة لا تقبل النقاش. نحن نعرف عموماً بأن الفتاوى التي تصدر عن هذه المرجعية الدينية أو تلك في العراق يفترض أن تحمل اسم وختم المرجعية الدينية التي صدرت عنها, السيد السيستاني مثلاً. ولكن الأخبار التي تنقل عبر الفضائيات لا تحمل توقيعاً ولكن يشار إلى أنها صادرة عن مرجعية معينة, ومع ذلك يصدقها الكثير من الناس, رغم معرفتنا بالقول الشهير: حَدّث العاقل بما لا يعقل, فأن صدَّق فلا عقل له. ولدينا كما هو معروف الكثير ممن يريد أن يصدق أو يروج ما يتفق مع رأيه, وهي بلية كبيرة ابتلى بها الشعب العراقي خلال العقود الأخيرة وما يزال يعاني منها.

نحن نعرف بأن هناك الكثير من الضوابط التي وردت في قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت تمنع حصول مثل هذا التقييد على حرية العراقيات والعراقيين أولاً, كما أن هناك رأي عام عراقي يرفض مثل هذا التقييد على حرية البشر في العراق أيضاً, إضافة إلى أن القوى الإسلامية السياسية سوف لن تحصل من المقاعد ما يساعدها, حتى إن شاءت ذلك, أن تفرض مثل هذا التقييد على حرية الإنسان.

سمعنا أخيراً ومن مصادر غير رسمية بأن السيد السيستاني أكد أن الشريعة الإسلامية هي أحد مصادر التشريع وليست الوحيدة, وأن مضامين الدستور الدائم من مسئوليات الجمعية الوطنية وليست خاضعة لأي إرادة أخرى غير إرادة الشعب, وهو صاحب السلطات الثلاث. وهو

الأمر الأقرب إلى الصواب وإلى الموقف العام المعلن قبل ذاك من جانب السيد السيستاني. علماً بأنه لم يصدر حتى الآن, حسب علمي, أي تكذيب أو تصحيح لما قيل عن لسان السيد السيستاني.

والسؤال المحير لدى الكثير من الناس من العراقيين, سواء أكانوا في الداخل أم الخارج, هو: لِمَ لا يصدر عن مكتب السيد السيستاني مباشرة ما يفند هذا التصريح أو ذاك, ونحن في عالم يمكن أن يصل الرأي بسرعة إلى الناس إن شاء صاحبه إيصاله فعلاً إلى كل الناس العراقيين؟ وهنا يبرز لدى الكثير من الناس التفسير التالي الذي لا بد أن يؤخذ بنظر الاعتبار من المرجعية الدينية للسيد السيستاني:

أولاً: أما أن يتخذ السيد السيستاني موقفاً صارماً ممن يتحدثون باسمه وكيفما يشاءون وبالتالي يسيئون له ولمرجعيته من خلال إيقاف مثل هذا الإمعان بالتصريح باسمه ومنع تكراره ووضع شخص يمثله ويتحدث باسمه ويسميه بالاسم.

ثانياً: وإما أن هناك توزيعاً للأدوار بين الجماعة المحيطة بالسيد السيستاني والمتعاونة مع بعض الأحزاب الإسلامية السياسية التي تسمح بمرور مثل هذه التصريحات وتترك فترة زمنية لترسخ بأذهان الناس, ثم تظهر بصوت خافت وتعلن: أن السيد لم يصدر مثل هذا الرأي أو الفتوى. وعندها يكون من الصعب تكذيب الخبر الأول بأي حال أو يصل إلى دائرة ضيقة جداً من الناس. وهذا يعني أن الجماعة ضالعة بعمل غير مناسب يضع مصداقية مرجعية السيد السيستاني الدينية في مهب الريح وهو ما لا نرجوه له بأي حال.

إن أمام المرجعية الدينية للسيد السيستاني أحد أمرين: إما أن تكون مع أو أن ترفض كل ذلك وتصون اسمها مما يحاك لها أو يحاك للمجتمع باسمها.

إن هناك من يحاول أن يفرض دكتاتورية جديدة في العراق باسم الإسلام وعبر مثل هذه التجاوزات على المجتمع. إن هناك من يحاول تمرين الشعب من جديد على أن رأي المرجعية هو الصواب الوحيد وهو الخيمة الوحيدة, وهو الرأي القاطع, وهو ما لا يجوز قبوله من أي طرف يريد فرضه على المجتمع العراقي. ولهذا لا بد لمرجعية السيد السيستاني أن تحدد موقفها بوضوح لا لبس به. ولا بد لي أن أذكر مرجعية السيد السيستاني بالحادث الأخير الذي تسبب به سكوتها الطويل على ادعاء مباركة السيد لقائمة الائتلاف العراقي الموحد: لم ينته فرز الأصوات حتى الآن, ولكني أجزم بأن قائمة الائتلاف العراقي الموحد ستحصل من

أصوات الناخبين أكثر من نصف مما تستحقه هذه القائمة من أصوات الناخبات والناخبين في داخل العراق وخارجه, بسبب تلك الدعاية المغرضة والمتعمدة التي بثها أتباع السادة عبد العزيز الحكيم والدكتور أحمد الجلبي والدكتور حسين الشهرستاني مثلاً في الأوساط الشيعية في الداخل والخارج والقائلة بأن السيد السيستاني قد بارك, وبعضهم قال قد أيد بقوة, قائمتهم ودعا الناس إلى التصويت لها. ولم يصدر عن مكتب السيد السيستاني في حينها ما يفند هذه الرأي. وبالتالي فأن السيد ومرجعيته مسئولان بشكل مباشر وغير مباشر عن استمرار التشويش الذي حصل في الأوساط الشعبية الشيعية في هذا الصدد وعن عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه القائمة بسبب ذلك.

وها هم الآن يريدون التشويش على وضع الدستور الدائم من خلال التهديد والوعيد بالويل والثبور باسم السيستاني لمن يرفض الالتزام بما أخرجوه إلى العلن من تصريحات حول طبيعة الدولة العراقية وبنية الدستور الدائم والموقف من حقوق المرأة العادلة والمشروعة, وأعني بذلك مساواتها التامة غير المنقوصة بالرجل. إن هذه الإشاعات أو التصريحات المبثوثة, سواء صرح بها أم لم يصرح بها السيد السيستاني, يفترض أن ترفض من المجتمع العراقي ويفترض أن تقاوم بكل قوة وأن تواجه بموقف موحد تماماً كما حصل في الموقف من القرار رقم 137 لسنة 2003 الذي صدر عن مجلس الحكم الانتقالي وبمبادرة من السيد عبد العزيز الحكيم والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية.

إن من واجب العراقيات والعراقيين أن يضعوا حداً لمثل هذه الأقاويل واللعب عليها باسم مرجعية السيد السيستاني الدينية من خلال الاستماع إلى صوت العقل وتمحيص الإشاعة قبل القبول بها بغض النظر عن الجهة التي أصدرتها أو عن موقف المرجعية الدينية أو غيرها. إن الإجابة عن السؤال الوارد في صدر المقال لا يمكنني الإجابة عنه وليست مهمتي, بل هي من مهمة مرجعية السيد السيستاني الدينية إن كان هناك تجاوزاً عليها أم توزيعاً للأدوار. كما أن من مهمة المرجعية أن تضع حداً للإشاعات بموقف واضح وثابت.

10.2.2005

من أجل خوض حوار عقلاني صريح وعلني مع قوى الإسلام السياسي المعتدلة حول المستقبل الفيدرالي المدني الديمقراطي للعراق

بدأت قوى الإسلام السياسي المختلفة في العراق تروج بطرق شتى للوجهة التي تراها مناسبة لعراق اليوم والغد. واتخذ هذا الترويج أسلوب المبالغة من جانب بعض قوى الإسلام السياسي المحافظة والمتشددة في طرح التوجهات التي تريدها أن تكون الموجه الأساس في صياغة الدستور الدائم من جهة, ثم تأخذ قوى سياسية معتدلة طرح توجهاتها التي لا تختلف كثيراً عن سابقاتها إلا في أسلوب عرض الموضوع, إذ أن النتيجة واحدة تقريباً من جهة أخرى. وليس في هذا أي اعتراض على هذه القوى عندما تطرح تصوراتها على المجتمع, إذ أنها تمثل تياراً سياسياً قائماً وفاعلاً في المجتمع, ومن حقها طرح ما تراه مناسباً. ولكن المطلوب منها أن تتحاور مع بقية فصائل المجتمع للوصول إلى الصيغة المقبولة من قبل الجميع تقريباً, أي من قبل المجتمع المتعدد القوميات والأديان والأفكار والاتجاهات السياسية, أي مطلوب منها أن تتميز بالديمقراطية والحداثة في الحوار وفي إقرار الوجهة التي تنفع العراق وتخدم تطوره وعلاقاته الإقليمية والدولية, إذ بغير ذلك يمكن أن يتخذ الأمر وجهة استبدادية تفرض على المجتمع خيمة فكرية واحدة!

ولكن المطلوب من القوى والأحزاب الديمقراطية العراقة في الوقت نفسه أن تطرح هي الأخرى تصوراتها للدولة الجديدة التي يراد إقامتها في العراق وللدستور الدائم الذي يراد صياغته في ضوء قانون إدارة الدولة المؤقت. ويفترض أن يكون الطرح الجديد صريحاً وواضحاً بحيث يمكن من خلاله بلورة نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق ليمكن على أساسها خوض الحوار

العقلاني والهادئ والهادف للوصول إلى ما يخدم المجتمع ومستقبله الفيدرالي الديمقراطي ويبعدنا عن أي شكل من أشكال الديكتاتورية البغيضة التي عشنا في ظلها قروناً كثيرة. هناك العديد من القضايا التي يفترض أن تطرح للمناقشة وأبرزها مصادر التشريع في العراق, إذ أقر قانون إدارة الدولة المؤقت أن يكون الإسلام أحد مصادر التشريع وليس الوحيد من جهة, وأن يكرس الدستور الجديد المساواة بين المواطنات والمواطنين من جهة أخرى, وأن يكرس المساواة بين المواطنين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية من جهة ثالثة, وأن يثبت الفيدرالية في حكم العراق على أساس وجود شعبين هما الشعب العربي والشعب الكردي, إضافة إلى وجود قوميات أخرى هي التركمانية والآشورية والكلدانية, وكذلك وجود أتباع للدين الإسلامي والدين المسيحي وبقية الأديان والمذاهب. أرى بأن المطلوب من القوى والأحزاب الديمقراطية في العراق أن تكون واضحة في مجال الفيدرالية في العراق. إذ يفترض أن تؤخذ الفيدرالية على أساس واقعي, فأرض العراق الراهن مكونة من كردستان العراق ووادي الرافدين. وبالتالي فهناك إمكانية حقيقية لإقامة فيدراليتين كردستانية ورافدينية حيث يعيش الكرد والآشوريون والكلدان والتركمان وبعض العرب في الأولى, في حين يعيش في الثانية العرب وجمهرة الكرد الفيلية ونسبة أخرى من بقية القوميات. ومثل هذه الفيدرالية تخلط بين الأرض والقومية, وهو المبدأ الذي يمكن إقراره, في حين لا يمكن تقسيم العراق على أساس مذهبي شيعي وسني, أي طائفي, أي تقسيم سكانه العرب على أساس طائفي تقريباً مثل إقامة فيدرالية لوسط العراق وأخرى لجنوبه, كما يروج لذلك السيد الدكتور أحمد الجلبي, أو كما يتحدث بهذا الشأن, ولكن بتصور آخر, السيد الدكتور منذر الفضل في ندواته التلفزيونية أو في كتاباته.

وأرى بأن القوى الديمقراطية تتحمل مسؤولية الدفاع عن فكرة المجتمع المدني دون لبس أو إبهام, المجتمع الذي يبني نظاماً سياسياً ديمقراطياً يحترم جميع الأديان على قدم المساواة ويمنحها الحرية الكاملة لممارسة ديانتها وطقوسها الدينية دون ندخل, ويمنع العبث بها أو الاعتداء أو الإساءة إليها ويحترم علماء الدين وبيوت العبادة. وفي الوقت نفسه يمارس النظام الديمقراطي المساواة في التعامل مع الإنسان من حيث الحقوق والواجبات, سواء أكان مسلماً أم مسيحياً أم يهودياً أم صابئياً أم إيزيدياً أم المذاهب المتفرعة عنها أو غيرها, كما لا يميز

بين العرب والكرد وبقية القوميات في جميع المجالات, كما يرفض التمييز بين المرأة والرجل. وليس في هذا النظام أي ممارسة أو تجاوز على أي دين أو أتباع هذا الدين أو ذاك, بل هو نظام يعبر عن مصالح الجميع ويلتزم الدفاع عن الجميع ويهتم بحرية الجميع. إن في مقدور المجتمع المدني الديمقراطي وحده في المرحلة الراهنة وفي المستقبل تأمين هذه الحقوق والواجبات للفرد والمجتمع. فحرية الفرد ضرورية جداً لا يجوز تجاوزها أو التلاعب بها, كما أنها الأساس المادي لحرية المجتمع وتقدمه. وعلينا الدفاع عن هذه الفكرة بعيداً عن إقامة دولة ذات طبيعة دينية محددة وحكومة دينية تنبثق عنها. ورغم أن البعض يطرح بأنه لا يسعى إلى إقامة دولة دينية, فأن في خلفية تفكيره باستمرار إقامة مثل هذه الدولة. فمن استمع إلى الحديث الصريح والواضح للسيد عبد العزيز الحكيم عبر الفضائية العربية بتاريخ 2005/2/11, يدرك دون صعوبة إلى أن السيد الحكيم يشير إلى الأوضاع الراهنة في العراق مرة وفي المرحلة الراهنة مرة أخرى حين الحديث عن طبيعة الحكومة للفترة الراهنة. أي أن في خلفية تفكيره كانت وما تزال فكرة إقامة مثل هذه الدولة الدينية مستقبلاً وحين يكون ميزان القوى لصالح هذه الوجهة. حتى أن السيد الحكيم ما يزال يرى ضرورة مناقشة فكرة ولاية الفقيه للعراق أيضاً وحسمها بين فقهاء الدين في العراق عبر مؤتمر أو لقاء لهم لكي يكون ملزماً للجميع. وهو أمر جديد يشكل خطراً جدياً على مستقبل العراق المدني الفيدرالي الديمقراطي, حيث يمكن وضع العراق تحت رحمة دكتاتورية رجل واحد يتحكم بأمور الدين والدنيا في آن واحد, تماماً كما يجري اليوم في إيران, أو كما كان في العراق في زمن صدام حسين ولكن بصيغة دينية. وهو أمر رفضته الغالبية العظمى من العراقيات والعراقيين ولكن السيد الحكيم يريد مناقشته ليدفع به إلى أمام وللممارسة الفعلية, كما يبدو. إن على القوى الديمقراطية أن تقرأ بعناية مثل هذه التصريحات, فهي ليست عبثية ولا عفو الخاطر, بل إنها تعبر عن نهج واضح وصريح ومتدرج للوصول إلى غايات منشودة أرى إنها مخالفة لتجاربنا المنصرمة ومعاناتنا الطويلة ورغبات الشعب الفعلية. وعلينا أن نلاحظ ما طرحه السيد الحكيم في هذا اللقاء الذي يستوجب بدء الحوار الجاد والمسؤول مع أفكاره من قوى المجتمع المدني ومثقفي العراق وبقية القوى الديمقراطية, إذ أنه يبطن الكثير. فحين طرح عليه السؤال الخاص بموقف سماحة السيد السيستاني بشأن المرشح الجديد لرئاسة الجمهورية العراقية أشار بغير لبس أو إبهام بأن السيد السيستاني نقل مهمة

الاختيار إلى قائمة الائتلاف العراقي الموحد. وهذا يعني منذ الآن بأن السيد السيستاني بارك مرشح هذه القائمة, وعلى أتباع المذهب الشيعي أن يصوتوا له في الجمعية الوطنية القادمة أو عبر الاستفتاء. وهو أمر مشابه للضبابية المتعمدة التي نشأت قبل خوض الانتخابات بشأن مباركة السيد السيستاني لقائمة الائتلاف العراقي الموحد. إنها اللعبة القديمة التي مارستها بعض قوى الائتلاف ويريد ممارستها ثانية. ومن هنا تنشأ أمام كل القوى والأحزاب الديمقراطية العراقية التي تؤمن بصلاحية المجتمع المدني الديمقراطي للعراق أن تعمل من أجل إقامة هذا المجتمع ونشر أفكاره وتعميق الرؤية به وإبراز منافعه للمجتمع ومقارنته ببقية النظم التي يجري الحديث عنها في العراق بما في ذلك النظام الديني. ومن هنا تنشأ أيضاً المهمة المركزية أمام القوى والأحزاب الديمقراطية والمثقفين العراقيين بكل أطيافهم إلى اللقاء والبحث في سبل التعاون والتحالف للتأثير الإيجابي الفعال في أحداث ومستقبل العراق الفيدرالي الديمقراطي. إنها المهمة المباشرة والآنية.

2005/2/12

هل الكف عن التدخل في الشؤون السياسية للدولة العراقية حماية فعلية للحوزة العلمية وعلماء المسلمين شيعة وسنة؟

يلاحظ المتتبع لأحداث العراق السياسية خلال الفترة التي أعقبت سقوط الدكتاتور ونظامه الدموي وجود سعي دءوب وحثيث; مرة مستتر وبصوت غير مسموع, وأخرى مكشوف وصريح وبصوت مرتفع, من جماعة مذهبية شيعية تحاول زج الحوزة العلمية في شئون البلاد السياسية وفي الصراعات الجارية بين مختلف القوى السياسية العراقية متخذة وجهة وحيدة الجانب ومتحيزة لجماعة دون غيرها. ويبدو أن هذا الموقف يستطيب لبعض العاملين في

الحوزة العلمية والمحيطين ببعض علماء الدين الشيعة, رغم الادعاء المستمر بأن الحوزة العلمية لا تتدخل في الشؤون السياسية وأنها لا تريد بأي حال ربط الدين بالدولة, ولا الأخذ بولاية الفقيه الممارس في إيران. وكدنا نثق بأقوال السيد الدكتور علي, الخبير بشئون الحوزة العلمية, وخاصة في فترة الدعاية والمنافسة الانتخابية عبر قناة الفيحاء على نحو خاص, أو السيد الدكتور حسين الشهرستاني وهو يحاور ذات القناة أو فضائية القناة العربية. يحتل سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني مكانة محترمة وموقعاً طيباً في نفوس أوساط واسعة من سكان العراق, وخاصة كثرة من الأوساط الشيعية المتدينة. وهي لم تأت بصورة عفوية أو عبثية, بل لأن السيد السيستاني قد ابعد نفسه طيلة العقود المنصرمة عن التوغل في السياسة اليومية العراقية أو الوقوف إلى جانب قوى سياسية معينة ضد أخرى, كما مارس الوظيفة الدينية في الحوزة العلمية بصورة مناسبة وواعية للمخاطر التي يمكن أن تتسبب به تدخل الحوزة العلمية وشخصه الفاضل في هذا النشاط. وكان اهتمامه منصباً على أتباع المذهب الشيعي بشكل خاص. واستند هذا الموقف إلى رؤية عقلانية للعلاقة بين الدين والسياسية وبين الدين والدولة, فحماية الدين وأتباعها تتطلب الابتعاد عن السياسة وعن تأييد قوى سياسية دون أخرى, كما أنها تعبر عن وعي بوجود أكثر من دين ومذهب في العراق يتطلب موقفاً حيادياً من الدولة والحكم إزاء المجتمع. لقد كان موقفاً وطنياً عاماً حين طالب بإجراء الانتخابات, رغم الاختلاف في الرأي في تقدير هذه الخطوة بسبب قصر الفترة التي حددها لإجراء الانتخابات, أو عندما تمكن من وضع حد لسفك الدماء بسبب صبيانية السيد مقتدى الصدر وعنف وقسوة واستبداد المليشيات الشيعية التي كان يقودها. ولكن فوجئنا باتساع قاعدة التدخل اليومي حين منح السيد السيستاني مباركته لقائمة الائتلاف العراقي الموحد دون منحها للقوائم الأخرى, أي أن السيد السيستاني وضع ثقل الحوزة العلمية وثقله الديني الشخصي في ميزان الائتلاف العراقي الموحد, وبالتالي اتخذ موقفاً سياسياً محدداً في مواجهة القوائم الأخرى, مما ساعد على حصول ما حصل في نتائج الانتخابات التي ما كان لهذه القائمة أن تحقق هذا الفوز "الساحق!" حسب التعبير المفضل والمحبب لدى السيد عبد العزيز الحكم. وكنا نأمل أن يكون هذا التدخل هو الأخير. ولكن طلع علينا السيد الدكتور إبراهيم الأشيقر الجعفري ليعلن للجمهور مباركة جديدة من السيد السيستاني له على ترشيحه من قبل قائمة الائتلاف العراقي الموحد لمنصب رئيس

الحكومة العراقية الانتقالية القادمة في وقت يوجد أكثر من مرشح لهذا المنصب, علماً بأن الدكتور الجعفري لا يتبع في تقليده الديني للسيد السيستاني, بل أن حزب الدعوة يرتبط فكرياً, حسب علمي في الفترة السابقة وبحدود معينة, بالسيد محمد حسين فضل الله. إن الطريقة التي مارسها السيد عبد العزيز الحكيم قبل ذاك عند إعلان مباركة السيد السيستاني لقائمة الائتلاف العراقي الموحد, والطريقة التي أعلن فيها الدكتور الجعفري مباركة السيد له أيضاً, تريد في الجوهر الوصول إلى الغايات التالية التي يفترض تنبيه الحوزة العلمية إلى مخاطر هذا الطريق, وهي التي عبر عنها السيد عبد العزيز الحكيم مرة حين قال بأن علينا أن نتفق حول الموقف من ولاية الفقيه, أي احتمال الأخذ بالطريقة الإيرانية في حكم البلاد والعياذ بالله:

1. محاولة جادة غير سليمة لربط الحكم والحكومة بمباركة ورضا السيد السيستاني, ومحاولة اعتبار ذلك جزءً لا يتجزأ مما يفترض أن يكون عليه المستقبل لرؤساء الوزارات. فمباركة السيد السيستاني هي التي تعطي المرشح لرئاسة الوزارة الحق في الترشح ومنافسة الغير.
2. تأكيد ربط الدين بالدولة وبالسياسة, وهو أمر سيخلق مضاعفات وصراعاًت غير ضرورية وغير مناسبة في المجتمع العراقي يقود إلى عواقب وخيمة.
3. محاولة تأكيد علاقة الدولة والحكومة بالمذهب الشيعي بسبب رمزية الحوزة العلمية والسيد السيستاني للمذهب الشيعي الذي يمنح مباركته وتأييد لقائمة معين ولشخص مرشح لمنصب رئيس وزراء.

إن هذه النقاط الثلاث تضعنا وجهاً لوجه أمام قضية غاية في الخطورة, وأعني بها ما يلي: إمكانية نشوء سياسة جديدة في العراق تفرضها الحوزة العلمية بصورة غير مباشرة من خلال المباركة, وبالتالي أن يكون الشخص مستبداً برأيه لأنه يستند إلى تلك المباركة. وأن هذا الموقف سوف يثير شئنا أم أبينا المزاج الطائفي والتمييز الطائفي في البلاد, وبالتالي يدفع بالسنة العرب, وربما غيرهم أيضاً إلى رفض هذه الوصاية على الحياة السياسية في العراق, كما سترفضها القوى المدنية لأنها ستكون بعيدة عن الديمقراطية. ومثل هذا الموقف سيجعل الحوزة العلمية في خضم الصراع اليومي في المجتمع وستدفع بأتباع المذهب الشيعي المتدينين والمقلدين للسيد السيستاني ووكلاء السيد إلى التحزب

بصورة طائفية لا يجوز سيادتها في الحياة السياسية والاجتماعية العراقية. وبالتالي يمكن أن تتعرض الحوزة العلمية ذاتها لمشكلات هي في غنى عنها, والتجارب المنصرمة كثيرة وقاسية يفترض أن تكون عبرة لمن اعتبر ودرساً لا ينسى.

إن النصر الذي تحقق لقائمة الائتلاف العراقي الموحد ينبغي له أن لا يدفع ببعض أقطابها وقواها إلى التعالي والتكبر والتجبر, فهي ليست من صفات السياسي الحصيف ولا يتحملها الواقع العراقي الراهن والمستقبلي. إن حماية الحوزة العلمية ضرورة ملحة تنشأ من خلال ابتعادها عن الحياة السياسية للدولة العراقية, والنصائح التي بمكن أن تقدمها للدولة ليست سوى مقترحات, ويفترض أن لا تقدم إلى حزب بعينه أو قوة سياسية معينة أو ائتلاف سياسي, إذ أن ذلك يعتبر تحزباً لا يجوز للحوزة العلمية وممثلها الخوض فيه. إن ما أخذ على جمهرة كبيرة من هيئة علماء الدين السنة هو سيرهم في ركب الحكم ودفاعهم عن صدام والتمتع بعطاياه من قوت الشعب المحروم والامتيازات التي منحها لهم وحرم الشعب العراقي منها وضمنهم أتباع المذهب السني. ويفترض أن لا تمارس الحوزة العلمية نفس الموقف الذي مارسته هيئة علماء المسلمين السنة.

إن المباركة لهذا الرئيس أو ذاك يفترض أن تأتي من الشعب, ومن الجمعية الوطنية وليس من فرد أياً كان وزنه وتأثيره على الناس, إن المباركة يفترض أن لا ترتبط بالترشيح بل بالأعمال التي سيمارسها المكلف المحتمل لتشكيل الوزارة.

إن الدكتور الجعفري خالف نفسه حين صرح أثناء المنافسة الانتخابية مشيراً إلى أن السيد السيستاني لم يبارك قائمة دون أخرى, فهل يحق له في الصراعات الدائرة حول مركز رئيس الوزراء أن يستعين بسبل غير ديمقراطية وغير سليمة يمكن أن تقود إلى عواقب غير مرغوب بها على مستوى الدولة العراقية والديمقراطية والتعددية والحياة البرلمانية.

كم كان بودي أن يبتعد السيد الدكتور الجعفري عن هذا المطب, لأنه بذلك كان يحاول أن يؤسس لقاعدة غير ديمقراطية في حياة نسعى لأن تكون ديمقراطية, إذ أن السيد السيستاني لا يمثل نفسه في الموقع الذي يحتله, بل يمثل الحوزة العلمية, وهي ليست حزباً سياسياً أو جهة سياسية, بل جهة مذهبية لا غير.

لنبعد الدولة عن تدخل علماء الدين بشئونها وشئون السياسة, سواء أكانوا علما دين شيعة أم سنة, ولنبعد الحوزة العلمية وهيئة علماء المسلمين عن تدخل الدولة في شئونهم, ليكن كل

منهما مستقلاً عن الآخر, وهي حماية لهما في آن واحد, وحماية للحرية والديمقراطية والفيدرالية في العراق الجديد.

برلين في 2005/2/27

رسالة مفتوحة إلى سماحة السيد السيستاني العراقي

إلى سماحة آية الله العظمى السيد على السيستاني المحترم/ الحوزة العلمية/ النجف الأشرف

تحية واحتراماً

سيكون من بواعث اعتزازي واعتزاز الغالبية العظمى من سكان العراق حيازتكم على الجنسية العراقية. ليس الغريب في حصولكم على الجنسية العراقية, بل الغريب تماماً أنها لم تمنح لكم خلال الفترات المنصرمة. وهي لعمري دلالة قاطعة على طبيعة النظم الاستبدادية التي سادت العراق خلال تلك الفترات, والتي يعمل الشعب كله من أجل ن لا تعود ثانية وبأي صيغة كانت إلى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية والعسكرية العراقية. يسعدني جداً أن أكون من بين المهنئين سماحتكم بتسلمكم الجنسية العراقية. لقد برز دوركم الإيجابي والفعال في موقفكم من أحداث النجف وفي الموقف العقلاني الحصيف والحكيم المتميز من قوات الاحتلال والوجود الأجنبي في العراق, وكذلك من الدعوة لإجراء الانتخابات بأمل الانتهاء من الفترة الانتقالية بأسرع وقت ممكن, وبالتالي الخلاص من الإرهاب المهيمن على العراق.

طالما سعى الشعب العراقي إلى الخلاص من الدكتاتورية والإرهاب والقمع والقهر بمختلف صوره الذي سيطر منذ عشرات السنين على رقاب الناس, وطالما سعى الشعب إلى التمتع بطعم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية, وطالما قدم التضحيات الغالية على هذا السبيل. واليوم تبرز إلى الواقع العملي إمكانية فعلية لقطف ثمار ذلك النضال المجيد الذي خاضه الشعب العراقي.

ولن ينس الشعب تلك المواقف النبيلة والمشرفة لعلماء الدين الوطنيين الذين اختطفوا منا مبكراً, ومنهم السيدين محمد باقر الصدر ومحمد صادق الصدر والسيد محمد باقر الحكيم, إلى جانب كل الوطنيين والديمقراطيين العراقيين الآخرين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية, الذين شاركوا في هذا النضال بصور شتى وقدموا حياتهم في سبيل الخلاص من الدكتاتورية ومن أجل عراق يسعد شعبه بالحرية والرفاهية والسعادة.وتبدو الفرحة على وجوه العائلات التي عانت الضيم والقهر طوال العقود المنصرمة.

إن الحوزة العلمية في النجف لها مكانتها في نفوس المسلمين الشيعة المؤمنين, كما لكم احترامكم الكبير في نفوس بقية المسلمين المؤمنين, ومن هنا تنشأ الحاجة الماسة إلى أن تلعب الحوزة العلمية وسماحتكم شخصياً الدور البارز في التأثير الإيجابي على عملية التنوير الديني في المجتمع العراقي ومساعدة الناس في الخلاص مما يقدم صورة غير حضارية وغير إنسانية وغير إسلامية أمام العالم كله, ومنها قضايا الضرب بالسلاسل على الظهر والتطبير أو ضرب الرأس بالسيوف, على سبيل المثال لا الحصر, أو التمسك بأساليب وسياسات التمييز الطائفي التي مورست في العراق طوال عقود وقرون وجلبت الخراب والبؤس والموت للناس, إذ أن لها مخاطرها على الإنسان العراقي وعلى وحدة الوطن ونسيجه الاجتماعي, إضافة إلى الأساليب البالية في التعامل مع المرأة العراقية التي تولد حرة تماماً كما يولد الرجل حراً.

كثرة كاثرة من نساء ورجال العراق, وأنا منهم, تتطلع لهذا الدور الاجتماعي التنويري للحوزة العلمية ولكم شخصياً, وتثق بأن للحوزة ولكم القدرة على تغيير الكثير من العادات والتقاليد غير المقبولة في الإسلام الحنيف والمرفوضة من قبل مختلف المذاهب في الإسلام, بما فيها المذهب الشيعي الجعفري.

أرجو لكم يا سماحة السيد الوقور موفور الصحة والعمر المديد.

كاظم حبيب

برلين في 2005/3/17

هل يعيد الإسلاميون المتطرفون إنتاج أنفسهم وبؤسهم الفكري وقمعهم السياسي؟

تتكرر أحداث التاريخ بصيغة ما حين تتوافر شروط بروزها. وإذا كان ظهورها الأول يعتبر مأساة لمجتمع ما, فأن ظهورها الثاني بعد قرون أو عقود يعتبر المهزلة بعينها. وما يجري في عراق اليوم منذ سقوط الدكتاتورية, حيث يحاول البعض غير القليل إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء وإعادة إنتاج أحداث الماضي البائس, يعتبر مأساة ومهزلة في آن واحد وفاق كل التصــورات.

ومن هنا نبرز الحاجة إلى شحذ الذاكرة العراقية, الفردية منها والجمعية, ومراجعة أحداث التاريخ البعيدة منها والقريبة. ففي تراثنا العراقي ما يساعدنا على التنبه وتجنب المزالق التي يعيش في ظلها الشعب حالياً في السياسة العراقية وفي مناطق مختلفة من العراق وخاصة في البصرة حيث يهيمن حزب الفضيلة على السلطة هناك ويسعى إلى إقامة فيدرالية إسلامية على النمط الإيراني البائس في المحافظات الجنوبية الثلاث, وحيث تشارك إطلاعات (أجهزة الأمن الإيرانية) والحرس الثوري السيئة الصيت بدور كبير ومتميز في إدارة دفة الأمور ودفع رواتب إضافية غير قليلة لجمهرة من أتباع مليشيات معينة, تماما كما كانت تفعل السفارة الألمانية ومسؤولها الأول (فرانس ?روبا) في بغداد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي لعدد من المعلمين والطلبة الذين كانوا يمارسون مهمات معينة في إطار الفكر النازي وفي مهاجمة اليهود في العراق وإشاعة وتشديد العداء ضدهم, إضافة إلى الدعوة للفكر القومي العنصري, وكان هؤلاء أعضاء في نادي المثنى في بغداد. إن منظمة الحرس الثوري الإيراني وإطلاعات الإيرانية والقوى المحافظة المتشددة تحاول بطرق أخرى غير مباشرة تصدير "الثورة" الإسلامية الإيرانية إلى العراق وتكريسها في الجنوب ثم الامتداد تدريجاً إلى مناطق الوسط.

في تاريخ العراق القديم والوسيط والحديث يجد المتتبع الكثير من الأحداث المشرقة التي دلل الشعب فيها على حيويته وقدرته على تجاوز الصعاب والخروج برأس مرفوع والمساهمة في بنا

الحضارة الإنسانية. ولكن في هذا التاريخ الكثير من الكوارث والمآسي والأحداث المرعبة التي ساهمت في إذلال الإنسان وقمعه ومنعه من الإبداع الفني والأدبي والتقدم الاجتماعي. وإذا وجد في العراق جمهرة من رجال الدين الذين برهنوا على وعي بالمسؤولية والحرص على وحدة الوطن والشعب ودفعه نحو الأمام ومحاربة القهر والاستبداد والفساد والنزعات الدينية المتطرفة والطائفية المقيتة, فأن تاريخنا العراقي عرف أيضاً كثرة من رجال الدين الذين كانوا سبباً في الشقاق وتدهور الأوضاع الفكرية والسياسية في البلاد, بغض النظر عن المذهب الذي ينتمي إليه هؤلاء الوعاظ, الذين ينخرطون في باب وعاظ السلاطين. كما وجدت اتجاهات دينية متشابكة مع اتجاهات قومية شوفينية وعنصرية تسببت مثلاً في فاجعة الفرهود ضد اليهود في بغداد في الأول والثاني من شهر حزيران/يونيو من عام 1941, حيث قتل فيها العشرات من اليهود (179) وجرح المئات منهم وسلبت أموالهم وحاجياتهم وأحرقت محلاتهم بعد أن نهبت, وأدخلت القلق والخوف وعدم الثقة في نفوسهم ومهدت لما حصل بعد ذلك من تهجير قسري جمعي لهم.

على امتداد تاريخ الإسلام لعبت المذهبية السياسية أو الطائفية الدينية المقيتة دوراً ملموساً وطاغياً في الحياة السياسية العراقية وفي التمييز بين الطوائف والأديان. ولا يعود الفضل في ذلك إلى صدام حسين وحده, الذي أضطهد الشيعة والسنة في آن, رغم أن اضطهاده للشيعة كان أكثر بروزاً وشراسة. كما أضطهد الشعب الكردي بمرارة كبيرة. وأحداث هذا الاضطهاد شاخصة للعيان في الأنفال وحلب?ة وفي القبور الجماعية المنتشرة في جميع أنحاء العراق والتهجير القسري للسكان الكرد الفيلية وعرب الوسط والجنوب الشيعة, وكذلك سكان كركوك من الكرد والتركمان معروفة للجميع. إن الطائفيين الطغاة حولوا حياة المجتمع في فترات مختلفة إلى جحيمٍ لا يطاق. وكتب التاريخ تحدثنا عن الكثير من تلك الأحداث ليس في فترة احتلال الدولة العثمانية أو الدولة الفارسية للعراق فحسب, بل وفي فترات سابقة في عهد الأمويين والعباسيين وبعد سقوط الدولة العباسية أيضاً. ويحتاج الإنسان أن يطالع كتاب "موسوعة العذاب" للسيد الراحل عبود الشال?ي, أو كتاب "من تاريخ التعذيب في الإسلام" للسيد الراحل هادي العلوي أو كتابي الجديد "الاستبداد والقسوة في العراق" ليدرك المآسي التي مرت بالمجتمع العراقي بسبب غلاة الدين والمذاهب المختلفة.

وخلال السنتين المنصرمتين وبعد سقوط النظام برزت ظاهرة المذهبية السياسية والتمييز الديني والطائفي بشكل صارخ ومتصاعد في مناطق مختلفة من العراق العربي. وإذا كانت المذهبية السياسية قد جاءت كرد فعل لسياسات الحكم الدكتاتوري إزاء أتباع المذهب الشيعي في العراق, فهو ليس من نتاج أتباع الأديان الأخرى أو المذاهب الأخرى في الإسلام,

كما أنها ليست من عمل السنة كأتباع مذهب, ولا يجوز ممارسته ضد الآخرين, إذ عندها لا يكون أي فرق بين سياسات صدام حسين ومن يمارسها اليوم ضد آخرين. ومن المؤسف حقاً أن تنمو وتتطور الطائفية السياسية بالصيغة التي تريد فرض نفسها على الحكم في البلاد, والتي ستكون لها عواقب وخيمة على مستقبل العراق السياسي والاجتماعي, وهو ما يفترض تجنبه في كل الأحوال.

ففي الوقت الذي يحاول المتطرفون من أتباع المذهب الوهابي وبعض الجماعات السنية المشاركة في الإرهاب الدموي على صعيد العراق كله بهدف زعزعة النظام القائم وتسليم العراق إلى البعثيين ثانية أو إلى الظلاميين, نجد في الوقت نفسه في البصرة الفيحاء, حيث يعرف عن أهلها التفتح الحضاري والفكري والإنساني وحيث تلتقي الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية بتعايش سلمي منذ القديم, بروز طائفة من الشيعة تدعى "حزب الفضيلة" تمارس نهجاً تمييزاً شرساً ضد أتباع الأديان الأخرى وأتباع المذاهب الأخرى في الإسلام وضد المرأة وضد الانفتاح الحضاري للمجتمع. فأتباع هذا الحزب ومريدوه يحكمون البصرة وتمارس ميليشياته التجاوزات المحرمة شرعاً ضد المواطنات والمواطنين من الصابئة المندائية وضد أتباع الدين المسيحي وضد أتباع المذهب السني أيضاً. كما تحاول فرض تصوراتها المتطرفة للشريعة الإسلامية الشيعية على النمط الإيراني في البصرة والجنوب وتدريجاً في مناطق أخرى من العراق بالعنف والعفتره. فهي تسعى إلى تحريم الفرح والمسرات والاحتفالات والغناء والفنون المسرحية والرسم ونحت التماثيل باعتباره شبيهة بالأصنام , وتريد منع الخمرة وحرق وتدمير محلات بيع الخمور, كما حصل في المنصور ببغداد عدة مرات, وتفرض على المرأة الحجاب المتشدد, شاءت المرأة ذلك أم أبت, وتطارد الطلبة في احتفالاتهم وتعتدي على البنات بحجة مشاركتهن في احتفال للشباب الطلاب, إن هذه الجماعة ليست سوى أللعنة النازلة على أهل مدينة البصرة ذات التقاليد الجميلة في الانفتاح الفكري والاجتماعي والسياسي, إنهم يتسببون بنش الشر في البصرة. ومن المحير للعقل, في ما عدا النزعة الانتهازية, أن تجد الدكتور أحمد ال?لبي, وهو المدني العلماني كما يقال, يساند وجود هذه الجماعة في السلطة ويتحالف معها في البصرة!

قلت أن لنا في تاريخ العراق الكثير من الأمثلة على مثل هذه الاتجاهات الطائفية المتطرفة. سأحاول هنا ذكر بعض الأمثلة.

أورد الشيخ محمد الخضري بك في كتابه الموسوم "تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)" بصدد الإرهاب الفكري والاجتماعي الذي مارسته جماعة الحنابلة, وهي فرقة متطرفة في الإسلام, في مطاردة المنكر في بغداد في عام 323 هجرية 934 ميلادية قوله:

"ومما زاد الأمر إدباراً ظهور المنازعات الدينية ببغداد عاصمة الخلافة فقد ظهر بها الحنابلة وقويت شوكتهم وصاروا يكبسون دور القواد والعامة وأن وجدوا نبيذاً أراقوه وأن وجدوا مغنية ضربوها وكسروا آلة الغناء واعترضوا في البيع والشراء ومشى الرجال مع النساء والصبيان فإذا رأوا من يمشي مع امرأة أو صبي سألوه عن الذي هو معه من هو؟ فأن أخبرهم وإلا ضربوه وحملوه إلى صاحب الشرطة وشهدوا عليه بالفاحشة فأزعجوا بغداد". (الشيخ محمد الخضري بك. محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية) دار المعرفة. بيروت. بدون تاريخ. ص 365).

ولكن جنى الحنابلة كره الناس واحتجاجهم ورفضهم لهم مما أجبرت صاحب الشرطة إلى أن يكتب فيهم وينادى بأصحاب البربهاري ما يلي:

"الحنابلة لا يجتمع منهم إثنان ولا يناظرون في مذهبهم ولا يصلي منهم إمام إلا إذا جهر ببسم الله الرحمن الرحيم في صلاة الصبح والعشاءين فلم يفد فيهم وزاد شرهم وفتنتهم واستظهروا بالعميان الذين كانوا يأوون إلى المساجد وكانوا إذا مر بهم شافعي المذهب أغروا به العميان ليضربونه بعصيهم حتى يكاد يموت...". (نفس المصدر السابق).

وفي التمييز الديني هناك أمثلة كثيرة أورد واحداً منها في كيفية النظر إلى أتباع الأديان الأخرى ومعاملتهم:

• أورد عبد العزيز الدوري في كتابه " تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري مقتطفا نقلا عن القفطي في كتابه " تاريخ الحكماء " ليدلل على شمول عناية علي بن عيسى للقرى والأرياف فكتب الأخير في عام 301 هجرية إلى سنان ما يلي:

" فكرت فيمن بالسواد من أهله, وأنه لا يخلو من أن يكون فيه مرضى لا يشرف متطبب عليهم لخلو السواد من الأطباء, فتقدم ... بإنفاذ متطببين وخزانة من الأدوية والأشربة يطوفون في السواد, ويقيمون في كل صقع منه مدة ما تدعو الحاجة إلى مقامهم, ويعالجون من فيه ثم ينتقلون إلى غيره." ولما وصل الأطباء إلى سورا ونهر الملك وجدوا أن أكثر السكان يهود. فاستفسر سنان من الوزير عن رأيه في معاملتهم وأوضح" أن الرسم في بيمارستان الحضرة قد جرى للملّي والذمّي." فكتب علي بن عيسى: "ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب, ولكن الذي يجب تقديمه والعمل به, معالجة الناس قبل البهائم, والمسلمين قبل أهل الذمة, فإذا فضل عن المسلمين ما لا يحتاجون إليه صرف في الطبقة التي بعدهم. فاعمل ... على ذلك" (الدوري, عبد العزيز د. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. ط 3. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1995. ص 287/286).

ورغم ما يملكه الدكتور الدوري من حس مرهف للكلمة والتاريخ, فأنه لم ينتبه, في أحسن

الأحوال, ولم يشر بأي شكل إلى الموقف ألتمييزي المجحف والصارخ الذي تجلى في خطاب علي بن عيسى والذي كان يمارس من قبل الحكام حينذاك, وكأن التمييز بين المسلمين وغير المسلمين مسالة طبيعية واعتيادية حتى في مجال العلاج الطبي. ويؤكد هذا النص الموقف الديني المتزمت للوزير على بن عيسى إزاء أهل الذمة, إذ أنه وضعهم في طبقة تقع بين المسلمين والبهائم, بدلا من أن يكتب إليه مشيرا بأن المعالجة تتم لمن هو أكثر حاجة إليها من البشر القاطنين في السواد. فمن يقرأ النص يلاحظ بوضوح ما يلي:

1- أن علي بن عيسى قد وضع أهل الذمة مع البهائم بقوله: "ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب", في حين أن سنان لم يسأل عن البهائم وأشار في رسالته إلى أن البيمارستان يعالج الملي والذمي على حد سواء.

2- وفضل علي بن عيسى بين المسلمين وأهل الذمة, وكانوا يهودا, حين قرر معالجة المسلمين أولاً, ثم معالجة الذميين ثانياً, ثم البهائم, في حين كان تصرف البيمارستان سليما حين كان يعالج الجميع دون تمييز وفقاً لحالة المرضى ومدى حاجتهم للإسعاف والمعالجة العاجلة, وهو فارق مهم وكبير بين تفكير السياسي المتحيز والمتعصب وغير العقلاني, وبين تفكير الطبيب العالم الذي لا يميز بين المرضى, إلا في مدى حاجته للعلاج العاجل.

3- وأكد علي بن عيسى في رسالته إلى الطبيب المسؤول أن المسلمين هم من الطبقة الأولى والأعلى, ثم تليهم طبقة الذميين, فالطبقة التي تليهم هي طبقة البهائم!

أما اليوم فالعراق مبتلى بجماعة من الوهابيين المتطرفين وبجماعات شيعية متطرفة أيضاً وبجماعات سنية أخرى متطرفة تعمل في هيئة علماء المسلمين وهم من قدامى البعثيين. وإذا كان المتطرفون من الوهابيين قد تسنى لهم السيطرة على أذهان الكثير من حنفية بغداد ممن كانوا في حزب البعث أو تحالفوا معهم في الموقف السياسي العام, فأن جماعة الشيعة من حزب الفضيلة في البصرة قد تحالفت مع القوى الشيعية الحاكمة في إيران. وقد وجد مدير شرطة المحافظة نفسه مجبراً على التصريح بأنه غير قادر على السيطرة على الشرطة العائدين له لأنهم من مليشيات القوى الشيعية المتحكمة بالبصرة.

وما تزال صورة النجف وما جرى فيها من قبل ميليشيات جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر ماثلة للعيان حيث قتل من قتل وعذب من عذب من الناس في محاكم التفتيش الجديدة التابعة لميليشيات جيش المهدي لأسباب فكرية وسياسية, وكما حصل للسيد عبد المجيد الخوئي حين تم اغتياله في الصحن الحيدري بعد عودته إلى النجف, والتي لم تكشف خيوط المؤامرة حتى الآن رغم وضوح الرؤية إزاء من أمر ومن نفذ هذه الجريمة البشعة.

وإذا عدنا إلى فترة البعث فما تزال في الذاكرة حملة خير الله طلفاح الفاشي والطائفي المعروف,

خال صدام حسين, حين بدأ حملته في السبعينيات بصبغ سيقان النساء المرتديات تنورات اعتيادية, أو قص شعر الشباب لأنه طويل أو حلق الزلفين, تماماً كما فعل أميي الحرس الثوري الإيراني في أعقاب انتصارهم على الشاه, حيث كانوا يعتقلون المرأة ويعرضوها إلى شتى أنواع التعذيب لتتوب وتمتنع عن تكرار ذلك.

أنا واثق تماماً بأن عمر هذه الأفعال الرذيلة غير طويل وسرعان ما يجبرون على التراجع أمام ضغط الشعب في العراق, ولكن علينا جميعاً تقع مسؤولية الدور الذي تلعبه القوى الطائفية في المجتمع العراقي حالياً والنتائج الكارثية المحتملة إن تمادى هؤلاء في غيهم واضطهدوا الناس وسلبوهم حريتهم وحياتهم الخاصة.

إن التمادي والإمعان في الإرهاب الطائفي من قبل المتطرفين في مختلف أنحاء العراق ومحاولة تكريس النزعات والمحاصة الطائفية من قبل المعتدلين, ستكون لكل ذلك عواقب سلبية حقاً على المجتمع. فالعراق وطن القوميات والأديان والمذاهب والأفكار المختلفة ومن حقها أن تعيش وتتفتح وتزدهر, ومن واجب كل منها احترام البقية, ولا بد من احترامها, كما لا بد من وضع حد لما يجري في البصرة, وبعض المشاركين في تلك العمليات الجبانة والمسؤولين في الجماعة هم من أيتام صدام حسين, ومنهم من أنجز رسائل الدكتوراه في العلوم السياسية تبحث في أقوال "الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه!".

برلين في 2005/5/52

هل من بديل عن شعار –الدين لله والوطن للجميع– في العراق؟

نقلت وكالات الأنباء تصريحاً نسب إلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني تضمن مسألتين مهمتين, وهما:

1. أهمية التمسك بالوحدة الوطنية العراقية وحمايتها من التمزق.
2. إبداء القلق الشديد على عمليات اغتيال علماء ورجال الدين من أتباع المذهبين الشيعي والسني في العراق.

أتفق تماماً مع السيد علي السيستاني, إذا كانت التصريح المنسوب إليه صحيحاً, بأن الوحدة الوطنية في العراق مهددة مخاطر جدية لأسباب جوهرية نشير إلى أهمها فيما يلي:

• إن الصراع المذهبي اتخذ اليوم صفة طائفية حادة وتمييز مقيت بين الناس على أساس المذهب والقتل يتم على أساس الهوية. وهذا النوع من الصراع يمكن أن يفجر نزاعات جديدة في المجتمع العراقي. ولا شك في أن النظام السابق بسياساته العدوانية قد أجج المشاعر المذهبية وعمق من الاختلافات التي كانت قائمة أصلاً عبر القرون المنصرمة ونفخ فيها لتسود في العراق, إضافة إلى الطريقة التي مارستها قوات الاحتلال في أعقاب سقوط النظام في التمييز بين المذاهب والتوزيع الحصصي للسلطة, ثم الممارسات التي عمدت إليها الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية التي كانت متعطشة للسلطة وراغبة في الهيمنة عليها مهما كان الثمن, ثم ردة الفعل لدى أتباع المذهب السني الذين شعروا بسقوط دولتهم, في حين أنها لم تكن دولة السنة بأي حال.

لا بد لنا من الإشارة الواضحة إلى أن المجتمع العراقي يعاني اليوم من إساءات وأعمال إجرامية واضحة من بعض أتباع المذهب الشيعي, وكذلك من الوهابيين وبعض جماعات المذهب السني في العراق إزاء المسيحيين والصابئة المندائيين والأيزيديين, وخاصة في البصرة وفي مناطق أخرى من العراق. إن هذا الواقع يفترض أن يدان لأنه يساهم في تفكيك الوحدة الوطنية ويعرض سلامة البلاد إلى المخاطر ويشوه سمعة العراق أمام المجتمع الدولي والأمم

المتحدة. إن ما يجري في العراق يعتبر كارثة حقاً, وبشكل خاص ما تعاني منه البصرة من جماعتي الفضيلة ومقتدى الصدر وقوى إسلامية سياسية أخرى, وأن سكوت المرجعيات عن ذلك حتى الآن لا يشكل نقطة إيجابية لصالحها, بل لا بد من مبادرة المرجعيات الدينية إلى إدانة هذه الأفعال الدنيئة دينياً واجتماعياً باعتبارها إساءة للدين الإسلامي. وعلى الدولة ملاحقتها سياسياً وقانونياً.

• التباطؤ غير العقلاني للحكومات العراقية المتعاقبة خلال الفترة المنصرمة عن معالجة مخلفات وعواقب سياسات النظام الاستبدادي في مختلف المجالات, وخاصة في كركوك, إذ يمكن أن تصبح كركوك لغماً موقوتاً يمكن أن يفجر الوضع كله في العراق في أي لحظة, في حين كان المفروض حل الإشكاليات المتراكمة في كركوك لصالح عودة أبنائها وفق الآلية التي اتفق عليها في قانون إدارة الدولة المؤقت. ولا أجد أي مبرر في تأخير تطبيق بنود المادة 58 من هذا القانون, إذ أن تطبيق بنود هذه المادة يوفر الأرضية الصالحة لمعالجة الموقف من كركوك في علاقتها مع الفيدرالية الكردستانية والعراق عموماً في أعقاب وضع الدستور العراقي الجديد.

• الإرهاب الذي يقتل المزيد من بنات وأبناء الشعب العراقي دون أن تمتلك الحكومة الأساليب والأدوات الضرورية لمواجهة ذلك ومحاولة بعض الجهات خلط الأوراق واعتبارها مقاومة ضد الاحتلال في حين أن غالبية القتلى من مواطنات ومواطني العراق. والحكومة عاجزة عن الاستعانة بخبراء غير أمريكيين لأن الولايات المتحدة ترفض ذلك, في حين أن العراق بأمس الحاجة إلى دعم جهوده الأمنية بكفاءات وتجارب أخرى لمكافحة الإرهاب بأسرع وقت ممكن, إضافة إلى ممارسة السياسية العقلانية لعزل الإرهابيين عن أولئك الذين يمكن إدخالهم في العملية السياسية الضرورية للعراق.

• تهيمن الاتجاهات الاستبدادية والعنف والقسوة على ذهنية وأسلوب تفكير وممارسة الغالبية العظمى من الذكور بشكل خاص في المجتمع العراقي وعلى ذهنية أحزابه وقواه السياسية. وها نحن نسمع ما يجري في غرف التحقيق من جانب قوات الأمن والشرطة العراقية حيث يجري تعذيبهم بشراسة لانتزاع المعلومات منهم. ولا يمكن أن تتم هذه العملية دون معرفة السياسيين العراقيين, بل هي بمعرفتهم وتأييدهم. وفي الوقت الذي استنكرت كل الأحزاب السياسية المعارضة عندما كانت تعاني منه في زمن الدكتاتور الرهيب صدام حسين من تعذيب واستباحة لكرامة وحقوق الإنسان العراقي, تعود اليوم هذه الأساليب إلى الممارسة في الساحة السياسية والأمنية العراقية. وعلينا أن ندرك بأن هذه القوى العراقية التي تمارس ذلك قد تدربت على ايدي القوات الأمريكية والأردنية وغيرها المصابة بنفس العلة السادية. فالولايات المتحدة

الأمريكية قد مارست ذلك في "أبو غريب" وتمارسه في غوانتنامو. ومخاطر هذه الظاهرة كبيرة لأنها تعني بأن ممارسيها لم يتعلموا من دروس الماضي ولم يلتزموا بمبادئ حقوق الإنسان, وأكثرهم ينتمون إلى الأحزاب السياسية الإسلامية السياسية, ومنهم مجموعة بدر التي تمارس ذلك وميليشيا جيش المهدي التابعة للسيد مقتدى الصدر. وهذه القوى تمارس التعذيب ضد السنة أيضاً, إذ أن غالبية المشاركين في العمليات الإرهابية هم من أتباع المذهب الوهابي أو أتباع جماعة هيئة علماء المسلمين أو من أتباع النظام البائد والقوى القومية التي أغلبها من أتباع المذهب السني.

• انتشار الفساد الوظيفي, المالي والإداري, بما في ذلك الرشوة والنهب والسلب لموارد الدولة والمجتمع وتخريب الاقتصاد الوطني وتحميله خسائر فادحة من خلال ذلك, إضافة إلى أساليب المحسوبية والمنسوبية والإقليمية والعشائرية والقرابية والحزبية, التي تمارسها أحزاب الإسلام السياسي الشيعية والسنية بشكل خاص, وكذلك بقية الأحزاب السياسية على نطاق العراق كله.

إن جميع هذه العوامل تعيق الوصول إلى الحلول العملية للمشكلات العراقية لضمان نشر الاستقرار والأمن والسلام في العراق والطلب من القوات الأجنبية الانسحاب منه وفق قرارات مجلس الأمن الدولي ورغبة الشعب العراقي.

إن مطالبة السيد السيستاني بالوحدة الوطنية يتطلب رفض وتحريم العنصرية والتمييز القومي ورفض الطائفية والتمييز الطائفي في الحياة السياسية والوظيفية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعامة, والعمل من أجل معالجة المشكلات القائمة بروح الوحدة الوطنية والإخلاص للوطن بكل مكوناته, ومنها مشكلة كركوك واللاجئين أو المهجرين من العراق. وهذا يعني أننا بحاجة إلى الالتزام بشعار مركزي ينير دربنا الشاق والطويل لتكريس الحياة الدستورية والديمقراطية المدنية الحديثة (العلمانية بمعناها العلمي وليس بما يزعمه بعض أعداء العلمانية من اتهامات كاذبة بالإلحاد) والوحدة الوطنية على أساس حقوق المواطنة كاملة لكل مكونات الشعب العراق وللنساء والرجال على حد سواء. إننا مطالبون برفع شعار "الدين لله وحده والوطن للجميع", فلا منافسة على هذا الوطن, بل يفترض أن تكون المنافسة في خدمة الوطن. إنه الشعار الذي يصون المجتمع من الفوارق والتمييز أياً كان نوعه وصيغة ممارسته. ولا شك في أن هذا الأمر يتطلب يا سيدي السيستاني أن نبحث بالقضية الثانية. لقد تعرض علماء دين ورجال دين من مختلف الأديان والمذاهب إلى أعمال العنف والإساءة والقتل أو الإصابة بجروح والمطاردة والاختطاف وما إلى ذلك. وهي ناجمة عن عدة عوامل ينبغي أن نفكر بها ملياً ونسعى إلى معالجتها, ومنها:

1. تحريم تكوين أحزاب سياسية على أساس ديني, سواء أكانت تلك الأحزاب إسلامية أم غيرها من الأديان, وسواء أكانت شيعية أم سنية. إن الأحزاب يفترض أن لا تبنى على أساس ديني, وهي أحدى أهم نتاج الخبرة العالمية التي توصلت إلى ضرورة إبعاد الدين عن الدولة والسياسة والحكم. فحركة التنوير هي التي ثبتت هذه القاعدة وعلى المسلمين الأخذ بها لأنها تخدم مجتمعاتهم وأديانهم ومذاهبهم أولاً وقبل كل شيء وتبعد الأذى عنهم وعن الصراعات والنزاعات الدينية والمذهبية. كما أن تجارب العالم العربي والإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط تؤكد ذلك أيضاً. إن إلقاء نظرة على الساحة السياسية العراقية سيجد الإنسان أن هناك كثرة من الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة على أساس ديني إسلامي, وهي أحزاب تريد أن تحكم وتريد فرض الشريعة على الناس, كل الناس من خلال الدولة. وهذا التوجه سوف لن يقود إلى إحلال السلام والأمن والاستقرار في المجتمع, بل سيدفع باتجاه الصراع والنزاع وسيل من الدموع والدماء. ونحن نعيش اليوم عواقب دوركم في مساندة قائمة الائتلاف الوطني العراقي الذي تسبب في حصولها على "فوز ساحق" تمارسه اليوم عبر مليشياتها بشكل غير عقلاني وفي غير صالح المجتمع وتتأثر بالقوى المحافظة الفاعلة في إيران.

2. وجوب تخلي علماء ورجال الدين عن السياسة ما داموا يمارسون العمل الديني والاجتهاد, إذ أن ذلك إخلال مباشر بمهماتهم كعلماء دين من الناحية الاجتماعية والدينية. وإذا ما أراد رجل من رجال الدين أن يمارس السياسة فعليه الابتعاد عن تكوين أحزاب دينية بل الانخراط بأحزاب مدنية وإبعا الدين عن السياسة. إن القتل الذي يحصد اليوم جمهرة من وكلائكم في مختلف المدن العراقية ويقتل المزيد من علماء ورجال الدين الشيعة والسنة يجسد حقيقة الصراع والنزاع الذي وصل إلى هذا المستوى بين أتباع المذاهب المختلفة, بحيث أصبح القتل المتبادل ممارسة يومية. إن حماية هؤلاء تتطلب ابتعادهم عن السياسة وعدم التدخل في شؤون الدولة.

3. وجوب تخلي المرجعية الدينية عن أن تكون حكماً بين الناس أو أن تؤثر على قرارات الناس السياسية. فهي مرجعية دينية اجتماعية وليست سياسية, والمرجعية السياسية هي صناديق الاقتراع وليست المرجعية الدينية, إذ أن محاولة الاعتماد على المرجعية الدينية يعيدنا إلى الدائرة المغلقة وإلى فرض استبداد رجل واحد, مهما كان, بمصير العراق والمجتمع, في حين أن مصير العراق والمجتمع ينبغي أن يبقى في المجتمع ذاته ويحدد عبر صناديق الاقتراع. إن تدخل المرجعية الدينية في الانتخابات الأخيرة جعل المؤمنين يشعرون بأن عليهم الإدلاء بأصواتهم إلى من اختارته المرجعية, وبالتالي فالمرجعية تتحمل أخطاء الجهة التي ساندتها, وهو أمر غير مقبول من المرجعية ولا من القوى السياسية الإسلامية التي تحاول

تحقيق الفوز الساحق من خلال المرجعية الدينية لضعفها الذاتي.
إن ابتعاد المرجعية عن التدخل في الشؤون السياسية وعن إسناد هذا الطرف أو ذاك والطلب من رجال الدين عدم التدخل في الشؤون السياسية ما داموا يمارسون شؤون الدين وما داموا يقدمون الاستشارة الدينية والاجتماعية للناس, كما أن من واجب المرجعية تقديم النصح لكي لا تنشأ الأحزاب السياسية على أساس ديني, بل على أساس مدني بحت وبعيداً عن زج الأديان بمشكلات لا أول لها ولا آخر.
إن هذا التوجه سيساعد المجتمع العراقي في إيجاد صيغة سياسية للتعاون والتنسيق والتكامل بدلاً من الخلاف والصراع والنزاع الديني والمذهبي.
يأمل الإنسان أن تبادر المرجعيات الدينية لدى الشيعة والسنة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الدين من التدخل السياسي في شؤونه وحماية الدولة من رجال الدين وأحزابه السياسية. نأمل أن تنتصر العقلانية في العراق.
برلين في 2005/7/5

من أجل تدقيق العلاقة بين المرجعية الدينية الشيعية وأحزاب الإسلام السياسي الشيعية!

نقلت وكالة رويتر بتاريخ 2005/10/10 خبراً مهماً يشير في جوهره إلى ثلاث مسائل أساسية بعبر عن موقف جديد للمرجعية الدينية الشيعية في النجف, مرجعية آية الله العظمى السيد علي السيستاني , التي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:
1. كان قرار تأييد الأحزاب السياسية الشيعية في الانتخابات الأخيرة من جانب الحوزة العلمية ومرجعية السيد السيستاني خاطئاً, إذ أنه زج بالمرجعية في خضم المعركة السياسية التي كانت تدور بين الأحزاب السياسية العراقية, وهي بالتالي اتخذت موقفاً غير حيادي إزاء تلك الأحزاب وقدمت خدمة غير مقبولة لطرف دون آخر أدى إلى نجاح الطرف الذي أيدته في

الانتخابات, وبالتالي فهي مسؤولة عن سياسات هذا الطرف الذي ساندته والعواقب الناشئة عنها.

2. إن السيد السيستاني, وبعد هذه التجربة, يرفض ترشيح معاونيه الموجودين في مختلف المحافظات العراقية إلى الانتخابات القادمة, ولكنه يدعو إلى المشاركة في الانتخابات.

3. وأن مرجعية السيد السيستاني ترفض, استناداً إلى تلك التجربة, تقديم الدعم للائتلاف الوطني العراقي وللحزبين الرئيسيين في هذا الائتلاف, "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" الذي يقوده السيد عبد العزيز الحكيم, و"حزب الدعوة الإسلامية" الذي يقوده الدكتور إبراهيم الجعفري.

إذا كان مضمون هذا الخبر صحيحاً, وأرجو أن يكون كذلك, فأنه سيساعدنا على استخلاص عدة استنتاجات جوهرية, منها:

• أن السيد علي السيستاني ومساعديه قد أدركوا العواقب الوخيمة التي ترتبت على وعن تدخل المرجعية الشيعية في الشؤون السياسية وخاصة في الانتخابات السابقة, وأن الثمن كان غالياً من جوانب عديدة على المرجعية ذاتها.

• إن تدخل المرجعية الدينية الشيعية في الشؤون السياسية يسمح, شاء البعض أم أبى, امتلاك رجال الدين الآخرين من أتباع الأديان والمذاهب الأخرى ومن مختلف الجماعات التدخل في الشؤون السياسية وبالتالي يكون الحصاد للجميع سيئاً وعقيماً, وتفقد الدولة موقفها الحيادي من كل الأديان والمذاهب وتتحول إلى دولة دينية ومذهبية سياسية غير مناسبة للعراق.

• إن هذا التدخل يضع السيد السيستاني ومعاونوه على مرمى نيران القوى الأخرى التي ترفض موقف التدخل في الشؤون السياسية. وقد لاحق الموت الكثير من معاوني السيد السيستاني, الذين كان لا يجوز التضحية بهم بأي حال.

• أن السياسات التي اتبعتها الأحزاب الإسلامية السياسية تتناقض مع المصالح الاجتماعية والدينية التي تسعى إليها المرجعيات الدينية. ومنها, على سبيل المثال لا الحصر, سعي أحزاب الإسلام السياسي الشيعية إلى تشديد الصراع الطائفي السياسي وتعميق الاستقطاب المذهبي بين أتباع المذهب السني من جهة, وأتباع المذهب الشيعي من جهة ثانية, تماماً كما تفعل أحزاب الإسلام السياسي السنية, من أجل دفع الشيعة لكي يصوتوا لهم, في حين سيصون أتباع المذهب السني إلى الأحزاب السياسية السنية, وبالتالي ينقسم المجتمع العراقي إلى قطبين متصارعين هما الشيعة والسنة. وهو أسوأ ما يمكن أن يحصل في بلد مثل العراق.

• ويبدو لي بأن مرجعية السيد السيستاني قد تلمست بما لا يقبل الشك, التداخل الكبير الجاري

منذ ما يقرب من سنتين بين أجهزة الأمن والمخابرات وال?اسدران (الحرس الثوري) الإيرانية من جهة, وأحزاب الإسلام السياسي الشيعية وفيلق بدر وجماعة مقتدى الصدر أيضاً من جهة أخرى, والعواقب الوخيمة التي تتربت على المرجعية ذاتها نتيجة هذا التداخل.

• ولا شك في أن بعض الجرائم التي ترتكب بحق أتباع المذهب السني بدأت تنسب إلى فيلق بدري وإلى قوى أمنية إيرانية تعمل في صفوف القوى الإسلامية السياسية العراقية, وهو ما تنأى المرجعية الدينية بنفسها عنه.

لقد نقلت وكالات الأنباء الإيرانية الفرحة العارمة لدى أجهزة ومؤسسات إيرانية كثيرة بسبب العلاقات المتشابكة أكثر فأكثر بين أحزاب الإسلام السياسي الشيعية وبين إيران وقواها العاملة في العراق, وأن هذا سيخلق حلفاً متيناً يسمح بتصدير الثورة الإسلامية الشيعية على مناطق أخرى من العالم. ويمكن أن تقدم البصرة وجنوب العراق أمثلة صارخة على هذا التفاقم والتشابك في العلاقات, ولكن بغداد ليست اقل من ذلك. وهذا الاتجاه هو الذي يمكن أن يحرك الدول العربية ذات الأغلبية السنية ويدفع بها إلى مزيد من التدخل في الشؤون العراقية, وهو ما يزيد من تعريض الأمن العراقي إلى مخاطر جديدة.

إن الإنسان ليأمل في أن تتخذ المرجعية الدينية في النجف موقفاً واضحاً ومحدداً إزاء هذه الأمور لتنأى بنفسها عما ترتكبه الأحزاب الإسلامية السياسية من أخطاء فادحة في السياسة العراقية في المرحلة الراهنة.

2005/10/10

هل من علاقة بين الإسلام السياسي والتعذيب: العراق نموذجاً؟ ولِمَ لا تضع الحكومة حداً لإرهاب بعض المليشيات الإسلامية ضد قوائم القوى الديمقراطية؟

برهنت تجارب السنوات المنصرمة على أن قوى الإسلام السياسي بغالبية قواها وأجنحتها تمارس أساليب التعذيب النفسي والجسدي إلى حد القتل العمد ضد معارضي مواقفها السياسية وهي خارج الحكم ومناهضي سياساتها وهي في الحكم ورافضي حكمها. ولا يتوجه التعذيب الذي يمارس ضد المختلفين مع هذه القوى في الفكر والرأي السياسي فحسب, بل وضد من يختلف معهم في الدين والمذهب أو حتى في ما بين أتباع المذهب الواحد, سواء أكانوا من أتباع الأحزاب الإسلامية السياسية السنية أم الشيعية. وإذا كانت هذه الظاهرة ناصعة جداً في صفوف قوى الإسلام السياسي المتطرفة ذات النهج العنفي الإرهابي المسلح, فإنها موجودة أيضاً في صفوف قوى الإسلام السياسي التي يطلق عليها بالمعتدلة, خاصة إذا كانت في الحكم وتسعى للبقاء فيه أو تتطلع للوصول إليه. ولكن هذا لا ينفي وجود شخصيات وجماعات إسلامية سياسية ذات نهج ديمقراطي عقلاني وعلماني في الموقف من علاقة الدين بالدولة وترفض استخدام العنف والسلاح في ممارساتها السياسية. وهذه الظاهرة مرتبطة من حيث المبدأ بواقع أن المجتمعات الإسلامية, سواء أكانت عربية أم غير عربية, لم تعرف عملية التنوير الديني والاجتماعي والسياسي خلال القرون والعقود الماضية. وإذا ما كانت مثل هذه الحركة قد بدأت بواكيرها في نهاية القرن التاسع عشر في مصر, فسرعان ما خنقت وهي في المهد من قبل القوى الأكثر محافظة ورجعية في الدول ذات الأكثرية المسلمة, ومنها مصر, وانتصرت عليها مؤقتا تلك القوى المحافظة أو السلفية الأكثر تشدداً ونزوعاً للتطرف. ومن بين أبرز الدول والقوى الإسلامية السياسية التي مارست التعذيب بأشد وأعنف أشكاله وأكثرها قسوة وعدوانية تلك التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين, ومنها بعض أجنحة الأخوان المسلمين. ويمكن الإشارة هنا بشكل ملموس إلى تجارب دولة طالبان في أفغانستان وجماعة القاعدة, أينما تسنى لأفرادها ممارسة العنف والتعذيب والقتل ضد مخالفيهم, والدولة الإسلامية الإيرانية بعد سقوط النظام الشاهنشاهي في إيران, حيث مارست عصابات الحرس الثوري وأجهزة الأمن الإسلامية وقوى الشرطة, وبتوجيه وتأييد من قادتهم الدينيين, أبشع أساليب التعذيب الجسدي والنفسي ضد السجناء والمعتقلين من أعضاء وأصدقاء حزب توده (الشعب) وفدائيي خلق ومجاهدي خلق وجمهرة من اللبراليين ومن قوى سياسية علمانية وإسلامية أخرى ومن النساء والرجال. ومن فرض عليه ولوج سجن أيفين في العاصمة الإيرانية أو في السجون الأخرى في المحافظات وفي مراكز التوقيف والتحقيق في أرجاء إيران يدرك الأساليب اللاإنسانية والمتوحشة التي يصعب على الإنسان السوي تصور مدى قسوتها والتي كانت وما تزال تمارس ضد المعتقلين من أجل انتزاع الاعترافات أو فرض "التوبة" على الإنسان وإخضاعه لفكر القوى الحاكمة. ولدى أصدقاء عراقيين مروا بتلك

السجون وواجهوا تلك الأساليب الجهنمية. أما النسوة فكان التعذيب, وبضمنه الاغتصاب قبل الإعدام, نصيبهم الأوفر. وليس في هذا أي تجاوز على شرطة السجون, إذ أنهم كانوا جميعاً وما زالوا من أتباع الحرس الثوري والأمن الإيراني.

وفي الوقت الذي لم يعرف السودان التعذيب والقتل لعقود طويلة رغم الانقلابات السياسية, فأن الحكومات التي ادعت تمسكها بأهداب الإسلام, وخاصة الحكومة الإسلامية التي ترأسها البشير والترابي لأول مرة, مارست أجهزتها الأمنية أساليب التعذيب النفسي والجسدي واغتصاب الرجال. وقادت هذه الظاهرة الجديدة على شعب السودان إلى بروز مشكلات وعلل اجتماعية ونفسية عميقة بالنسبة للأفراد الذين تعرضوا لتلك الاعتداءات ولعائلاتهم.

وفي الجزائر مارست قوى الإسلام السياسي أكثر أساليب الإرهاب شراسة ودموية والتي أدت خلال عشر سنوات تقريباً إلى قتل أكثر من 100000 جزائري من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار ابتداءً من الرضيع حتى الشيخ العجوز المريض والمقعد, وكان النحر (الذبح) يتم من الوريد إلى الوريد. وكان القتل تحت التعذيب والقتل اليومي شمل جمهرة كبيرة من المثقفين والصحفيين الديمقراطيين والنقابيين وأعضاء في منظمات المجتمع المدني وسياسيين تقدميين ومن مناضلين أعضاء في منظمة حقوق الإنسان العربية ومن العمال والفلاحين وأفراد في قوات الجيش والشرطة. لقد كانت فترة عصيبة تلك التي مر بها الشعب الجزائري حيث أصبح رهينة لقوى الإسلام السياسي المتطرفة والإرهابية التي تدربت على عمليات التعذيب والقتل في أفغانستان على أيدي القاعدة وطالبان. وما تزال بقايا من تلك القوى تمارس القتل العمد بين فترة وأخرى في مواقع مختلفة من الجزائر.

وأمامنا تجربة النظام السعودي الذي يطبق الشريعة الإسلامية الوهابية في الحياة العامة من جهة, وقوى القاعدة الوهابية السعودية من جهة أخرى, إذ أن كليهما مارس التعذيب بأبشع صوره ضد قوى المعارضة, وكانت مدارس التربية الدينية السعودية بمثابة المركز الأول, تليه باكستان ثم أفغانستان, لإنتاج وإعادة إنتاج جمهرة متزايدة من الإرهابيين وعشاق العنف السادي. وما تزال المدارس الدينية والتربية الدينية في السعودية وباكستان والمناطق التي ما تزال تتحرك فيها قوى طالبان والقاعدة تمارس ذات الوجهة التعليمية المناهضة لكل الأديان والمذاهب الأخرى, إلا المذهب الوهابي السلفي العنفي في مواجهة الآخر أياً كان ذلك الآخر.

وما تزال تواجه مصر العيد من العمليات الإرهابية التي تمارسها قوى الإسلام السياسي المتطرفة وتودي بحياة الكثير من الناس الأبرياء ومن السائحين الأجانب. وليست أحداث الانتخابات الأخيرة في مصر واستخدام الهراوات والسيوف من جانب جمهرة من الأخوان المسلمين إلا التعبير الصارخ على طبيعة وأساليب هذه القوى وهي خارج الحكم, فكيف بها إذا

وصلت إلى دست الحكم. فهي تؤمن بالعنف لا في السيطرة على الحكم فحسب, بل وفي إقصاء الآخر واستئصاله وهيمنة الفكر الديني الواحد. وفي العراق يواجه الشعب العراقي إرهاباً سياسياً من العديد من قوى الإسلام السياسي المتطرفة ومن تلك التي تدعى بالمعتدلة, سواء أكانت في الحكم أم خارجه. وإذا كانت الأفعال الإجرامية لقوى القاعدة والظواهري والزرقاوي وأنصار الإسلام الكرد, إضافة إلى القوى البعثية التي تطلق على حركاتها وقواها تسميات إسلامية, معروفة ومدانة من قبل المجتمع العراقي, بسبب همجيتها وبشاعتها في التعذيب والقتل وشمولها الأطفال والنساء والرجال من مختلف الأعمار بالموت اليومي والتخريب والتهديم, فأن قوى سياسية إسلامية أخرى شيعية وسنية مارست, وما تزال تمارس التعذيب والقتل في العراق. ويمكن هنا الإشارة إلى بعض الجماعات المرتبطة بهيئة علماء المسلمين, التي تدعي ممارستها المقاومة المسلحة في حين أن غالبية القتلى وأكثر من 99 % منهم من الضحايا العراقيين, كما يمكن الإشارة إلى ميليشيا المهدي التابعة لجماعة مقتدى الصدر, التي مارست التعذيب وسلخ الجلود والقتل في النجف أو التي طاردت وما تزال تطارد المواطنين وتقتلهم بسبب التباين في وجهات النظر والموقف السياسي وتصدر أحكاماً قاسية بحق النساء كالإشارة إلى أن كل من لا تستخدم الحجاب فيهي زانية. وها نحن نعيش تجربة جديدة في سجون ومعتقلات وزارة الداخلية العراقية, بعد أن عشنا تجربة سجون أبو غريب السيئة الصيت. فقد تعرض في أقبية وزارة الداخلية عشرات المعتقلين إلى التعذيب النفسي والجسدي على أيدي أجهزة الأمن العراقية التابعة إلى وزارة الداخلية. وما خفي من عمليات التعذيب أكثر بكثير مما ظهر أو كشف عنه حتى الآن. ومنظمة بدر وبعض المنظمات الإسلامية السياسية المسلحة في الجنوب بشكل خاص تمارس أعمال الاختطاف والتعذيب والقتل ضد المواطنين المخالفين لهم في الدين أو المذهب أو الرأي السياسي. لقد أصبح, كما يبدو لي, ضرورياً البحث في العلاقة القائمة بين قوى الإسلام السياسي وفلسفة التعذيب, باعتبارها أداة لانتزاع الاعترافات أو إنزال العقوبات بالأفراد. وما يحصل في جنوب العراق ووسطه يؤكد وجود هذه العلاقة العضوية بين الفكر الذي يحمله هؤلاء الناس وبين التعذيب بأساليب المختلفة. لقد نبهت في مقالات عديدة نشرتها في السنتين المنصرمتين, وقبل فترة وجيزة أيضاً, إلى القوى الشيعية المتعصبة التي لا تختلف قيد أنملة عن القوى السنية المتعصبة في ممارسة الإرهاب والقمع الفكري والسياسي واستخدام أساليب التعذيب والقتل, إذ أنها ورغم ترديدها أحياناً وتحت ضغط الرأي العام العالمي احترامها لحقوق الإنسان, فإنها الأكثر تجاوزاً على حقوق الإنسان وهي لا تعترف بها أصلاً من حيث المبدأ. وهذا لا يعني عدم وجود إسلاميين

يؤمنون بحقوق الإنسان ويرفضون التعذيب, إلا أنهم لا يشكلون كثرة في عالم السياسة في العراق. هذه هي الحقيقة التي لا يجوز التغاضي عنها أو السماح لها بالمرور, إذ أنها ستصبح قاعدة أساسية في حكم البلاد, وسنعود إلى حكم استبدادي جديد أشد قسوة ومرارة حتى من حكم الدكتاتور صدام حسين تحت واجهات فكرية دينية جديدة. والإرهاب الجاري في العراق من جانب بعض القوى السياسية الإسلامية في الحكم لا يرتبط بالضرورة بعمليات التعذيب والقتل, بل في فرض المواقف والسياسات, كما في ممارسة رئيس الوزراء الحالي حين يعمد إلى فرض الحجاب على نساء الكثير من الوزارات أو فرض التفريق بين الطالبات والطلاب في الكليات والمعاهد. إنه الدرب الذي يراد به إيصالنا إلى وضع أسوأ بكثير مما عليه نظام إيران أو حتى طالبان. ويجب أن لا نسكت عن ذلك لأنه الطريق المفضي إلى استبداد قوى الإسلام السياسي الرجعية والمتطرفة في نهاية المطاف.

لقد خرج علينا قبل أيام وزير داخلية العراق, وكان مسؤولاً عن فيلق بدر, متبختراً ليعلن لناً بأن التعذيب في أقبية وزارة الداخلية قد شمل سبعة أشخاص فقط من مجموع 170 شخصاً. وكأن المشكلة تكمن فقط في العدد الذي تعرض إلى التعذيب وليس في ظاهرة التعذيب ذاتها التي تمارس ضد المعتقلين أياً كانت القضية التي اعتقل بسببها. فمن يبدأ بتعذيب فرد ما لا يتورع أن يمارسه ضد ثان وثالث ورابع ...الخ. ولا يهمه أن أوصل الضحية إلى القبر. فالغاية لديه تبرر الواسطة. هكذا بدأ صدام حسين, فهل يراد لنا أن تعاد الكرة ولكن بقوى سياسية أخرى هي قوى الإسلام السياسي.

لقد مررت بالكثير من حالات التعذيب الهمجي, سواء في فترة النظام الملكي أم في فترة حكم البعث. وتيقنت بما لا يقبل الشك من المسائل التالية التي تجمع بين كل القوى التي ترتضي استخدام العنف والتعذيب ضد سجناء الرأي:

• لا يمكن تصور وجود جلاد يمارس أساليب التعذيب ضد المعتقلين دون حصوله على موافقة أسياده في الحكم أو في الوزارة على استخدام التعذيب لانتزاع المعلومات أو في الحصول على براءة أو توبة.

• من الممكن أن يغوص الجلاد المباشر في التعذيب ويمارس أساليب قاسية جداً بأمل الحصول على ترقية وظيفية وزيادة في الراتب أو مكافأة مالية أو بأمل الحصول على رضا أسياده.

• ومن هنا لا يمكن بأي حال تصور عدم معرفة وزير الداخلية العراقي, بيان باقر صولاغ, بممارسة التعذيب في وزارته ومن قبل أجهزته بأي حال من الأحوال, بل أؤكد على أنه أوصى بذلك دون أن يصدر قراراً مكتوباً بممارسة التعذيب. وإنكار ذلك لا يغير من حقيقة الأمر شيئاً,

فالناس في العراق "مفتحين باللبن", كما يقول المثل الشعبي العراقي. وهذا الأمر لا يمس الأفراد والحركات, بل الدول أيضاً. ومارسته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بعلم ومعرفة وزير الدفاع رامسفيلد ورئيس الدولة جورج دبليو بوش.

إن المحاسبة الفعلية ينبغي أن تتوجه بالأساس إلى وزير الداخلية, باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بهذا الصدد, وأن محاسبة الجلاد الفعلي المنفذ لأساليب التعذيب يفترض أن تأتي بالدرجة الثانية, باعتباره المنفذ لقرار تحريري أو شفوي صادر من جهة أعلى, رغم عدم اعتراف الجهة الأعلى بإصدار قرار بممارسة التعذيب.

لم تكن عمليات التعذيب والقتل التي أنزلها إزلام جيش المهدي بمجموعة من الأفراد في النجف في فترة التحرك المسلح لقوى مقتدى الصدر, سوى ممارسة "حق التشريع والقضاء والتنفيذ" التي يمنحها هؤلاء الناس لأنفسهم استناداً إلى قناعتهم بامتلاك هذا الحق وبعيداً عن القانون والقضاء الشرعي. ولم يكن قتل مناضلين شيوعيين في مدينة الثورة في هذه الأيام وقتل آخرين قبل ذاك في البصرة ومن أعضاء الحزب الشيوعي العراقي من قبل ذات العصابات, سوى التعبير عن المهزلة التي يعيشها العراق في ظل قوى سياسية إسلامية, سواء أكانت في الحكم أم خارجه, لا تحترم الإنسان وحقوقه وكرامته وحقه الأساسي في الحياة, والتي تتجلى في ممارسات قوى جيش المهدي أو بعض قوى فيلق بدر أو قوى إسلامية وميلشيات شبه عسكرية تابعة لها.

إن من حق الشعب العراقي أن يطالب لا بإيقاف الإرهاب الذي تمارسه قوى الإرهاب المعروفة لنا جميعاً, بل وكذلك بعض القوى التي هي في الحكم حالياً أو تلك التي في المعارضة والتي تمارس أساليب الاختطاف والتعذيب والقتل.

إن على الناخب العراقي أن يدرك مع من يتعامل ومن هي القوى التي تريد مواصلة الاستبداد والقمع, سواء أكانت من أتباع النظام السابق, أم من أتباع القوى الإسلام السياسي التي تمارس الحكم أو تسعى إليه. وعليه أن يعاقب هؤلاء بعدم إيصالهم إلى دست الحكم من جديد, فهم يتوعدون الشعب العراقي بأوخم العواقب وأشدها بؤساً وفاقة فكرية وسياسية واقتصادية, رغم حديثهم عن وعود معسولة لن تتحقق بأي حال. إن على مثقفي العراق أن يرفعوا أصوات الاحتجاج لما يحصل في العراق وأن يعبئوا الناس في العراق والرأي العام العالمي ضد عمليات التعذيب والاختطاف والقتل والتدمير من أي جهة جاءت تلك الأفعال الشنيعة. 2005/11/28

لِـمَ لا تضـع الحكومـة حـداً لإرهـاب بعـض المليشـيات الإســـــلامية ضـــد قـــوائم القـــوى الديمقراطيـــة؟

يواجه العراق حالياً موجات من الإرهاب الدموي تمارسه جماعتان واضحتا المعالم والأهداف, وهما:

1. القوى الإرهابية التي ترفض العملية السلمية وترفض خوض الانتخابات وتهدد من يساهم فيها بالويل والثبور, وهي التي تمارس إشاعة الفوضى والقتل والتهديم والتخريب طيلة الفترة المنصرمة ومنذ سقوط نظام البعث الصدامي, إنها عصابات البعث الصدامية وعصابات شيوخ الفسق والرذيلة والموت جماعة بن لادن والظواهري والزرقاوي وأنصار الإسلام الكرد في العراق وعصـــــــــــابات اللصـــــــــــوص وقطـــــــــــاع الطـــــــــــرق.

2. القوى التي لم ترفض العملية الانتخابية وتشارك فيها ولكنها تدعم أو تمارس العنف ضد المجتمـــع والقـــوى الديمقراطيـــة, وهـــي تتـــوزع علـــى مجمـــوعتين, وهمـــا:

• المجموعة الأولى التي تدعم العمليات الإرهابية الجارية بحجة "المقاومة الوطنية المسلحة" وترفض قيام القوات المسلحة العراقية بوضع حدٍ لنشاطاتها في مدن مثل الرمادي والفلوجة وبعقوبة أو على الحدود العراقية السورية وتسمح لقوات الإرهاب باجتياح المدن وإقامة المتاريس وارتهان الناس وبث الرعب في نفوسهم ومنع الجماهير لاحقاً من المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة. وقد وصل الأمر بهذه القوى أن استطاعوا إيقاف محاولة منع اجتياح المدن من قبل الإرهابيين الذي حصل يوم 2005/12/1 في مدينة الرمادي وانتشار عصابات الزرقاوي والبعث المشتركة في أرجاء هذه المدينة تصول وتجول كما تشاء. ومن استمع إلى الدكتور عدنان الدليمي وهو يطالب بوقف العمليات ضد الإرهابيين يدرك الأهداف الكامنة رواء مشاريع هذه القوى والتي تقترن بتصريحات صالح المطل؟ في الأردن وكتابات ونشـــــاط الـــــدكتور خيـــــر الـــــدين حســـــيب فـــــي بيـــــروت.

• أما المجموعة الثانية فهم مسلحو ميليشيات جيش المهدي ومسلحون آخرون من قوى مماثلة بدأوا منذ فترة بتنظيم عمليات إرهابية لبث الرعب في صفوف العراقيات والعراقيين في مناطق مختلفة من العراق, ومنها مدينة الثورة ببغداد أو في البصرة والديوانية أو في الحلة, وهم يجدون, كما يبدو واضحاً, الدعم والتأييد من بقية أطراف قائمة الائتلاف الوطني العراقي الشيعية التي يشارك فيها السيد مقتدى الصدر, الرئيس الروحي والمسؤول الأول عن هذه المليشيات المنفلتة من عقالها التي ارتكبت الكثير من الجرائم والتجاوزات على حقوق الإنسان

في النجف ومناطق أخرى من العراق, باعتباره أحد أطرافها الأساسيين الثلاثة, أما الطرفان الآخران فهما السيد عبد العزيز الحكيم, رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية, والدكتور إبراهيم الجعفري, رئيس حزب الدعوة.

وإذا كنا نعرف الأساليب العدوانية التي تمارسها قوى الظلام والقتل والتدمير الزرقاوية والبعثية الصدامية, فأن من الضروري الكشف عن الأساليب التي بدأت ميليشيات جيش المهدي السيئة الصيت ممارستها في بغداد وفي مناطق أخرى من العراق, والتي يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

1. تهديد المرشحين الواردة أسماؤهم في القوائم الانتخابية للقوى الديمقراطية وملاحقتهم وملاحقة جماعات الدعاية لهذه القوائم.
2. إنزال وتمزيق الشعارات أو تغطية شعارات القوى الديمقراطية وملصقاتها على الجدران بصور من أتباع مقتدى الصدر ورجال دين آخرين.
3. الهجوم على مقرات القوى الوطنية وقتل بعض أفرادها والخروج باستعراضات لإبراز العضلات وحمل السلاح والتهديد باستخدامه, وحيث استخدم فعلاً في مدينة الثورة بقتل مناضلين شيوعيين, وقتل بعض أعضاء الحملة الانتخابية للقائمة الوطنية العراقية أو مشاركة قوى أخرى بقتل بعض البارزين من قائمة أو قياديي الحزب الإسلامي العراقي.
4. الخروج بمواكب عزاء حسينية بهدف التأثير على نفوس الناس ونشر الأكاذيب ضد القوى الأخرى واتهامها بالعمالة للأجنبي أو باللاوطنية, إضافة على إقحام الدين والتعازي الحسينية بالحملة الانتخابية عنوة والإساءة للدين بأفعالهم غير الإنسانية.
5. التهديد بصراحة منقطعة النظير لأتباع القوائم الديمقراطية بالويل والثبور على صفحات جريدة "الحوزة" الصفراء التابعة لمقتدى الصدر وأتباعه العنفيين.

إن هذه الأعمال تتعارض كلية مع الدستور العراقي الجديد ومع القوانين المرعية في البلاد, كما تتعارض مع مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي التزمت بها الحكومة في التحضير وإتمام العملية الانتخابية القادمة.

إن المجتمع العراقي يقف وجهاً لوجه أمام قوى تمتلك المال والسلاح, الذي يردها من كل مكان وبسخاء كبير, وتتميز بالحقد والكراهية وممارسة اشد أساليب العنف والقسوة إزاء الآخر, وهي تسعى للسيطرة بالقوة الغاشمة على المجتمع وفرض الاستبداد الديني عليه, تماماً كما مارسها البعثيون والقوميون قبل ذاك بحق الشعب العراقي طيلة عقود عدة.

إن على الحكومة العراقية التي تعهدت بأن تحافظ على السير الحر والديمقراطي والنزيه للمعركة الانتخابية أن تفي بوعودها وتلجم هذه القوى العدوانية التي ما انفكت تهدد وتقتل

وتذبح من تشاء من الناس دون رقيب أو حسيب, إذ أن الكثير من المؤشرات والأخبار تشير إلى ضلوع أطراف فيها أو تأييدها لها.
أن على المواطنات والمواطنين أن يُحمّلوا رئيس الحكومة ووزير داخليته, وكلاهما من الائتلاف الذي فيه جماعة مقتدى الصدر, مسؤولية قتل عضوي الحزب الشيوعي العراقي وبقية صرعى الغدر الذين سقطوا أو سيسقطون بغدارات وسيوف وخناجر هؤلاء الشقاوات أولاً, ومسؤولية وضع حدٍ لهم قبل أن تتفاقم تجاوزاتهم على الناس ثانياً.
ورغم ما يبدو من فرق بين قوى الإرهاب المعلن والمكشوف لجماعات الزرقاوي والصداميين وبين قوى الإرهاب التي تمارسه يوماً دون أن ترفض العملية السياسية والانتخابات, فإنها تلتقي بقضية واحدة هي فقدانها وعدم احترامها للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسعيها لبث الظلم والظلام في العراق الجديد.
أمل الناس أن تتضافر الجهود للجم هذه القوى وتحقيق النجاح لكل القوائم الديمقراطية واللبرالية والعلمانية في العراق الجديد لمنع فوز القوى الدينية الساحق التي تسعى إلى إقامة دولة وحكومة دينية في العراق, ومن أجل بناء دولة اتحادية ديمقراطية وحياة ومستقبلاً حراً وآمناً ومزدهراً للجيل الحالي والأجيال القادمة.
2005/12/2

من هم البرابرة المجرمون الذين احتلوا وأحرقوا مقر الحزب الشيوعي العراقي في الناصرية؟

عندما يفقد الإنسان الوعي والثقافة والإحساس بإنسانيته كإنسان وقيمته الحضارية وقيمه, وعندما يفقد منطق الكلام والحوار ويعجز عن مقارعة الحجة بالحجة, يتحول إلى حيوان شرس مفترس ومدمر لا يعرف غير منطق القوة والقتل والتخريب وحرق الكتب والمكاتب وما تصل إليه يديه. وعلى امتداد تاريخ العراق الطويل شهد المجتمع الكثير من حالات مماثلة ولقوى مختلفة وفي فترات مختلفة. ولم تكن هذه الفترات زاهية, بل كانت قاتمة ومرعبة للشعب

العراقي, إنها فترات كثيرة كان أمرها فترة حكم الحجاج بن يوسف الثقافي وزياد بن أبيه والسفاح واستباحة بغداد من قبل جيوش هولاكو المغولي, وفي فترات الحكم العثماني, كذلك في فترة نظام الدكتاتور الأهوج صدام حسين.

إن جماعات البلطجة والقتل السائبة في العراق لا تمارس مهنة الحرق والقتل والتخريب لصالحها, فهي في الغالب الأعم جماعات من المرتزقة الجهلة والبؤساء فكراً وروحاً المستعدة إلى بيع روحها وعقلها وضميرها وتنفيذ تلك الأفعال الدنيئة بأبخس الأثمان ومن أجل إشباع بطونها الخاوية ونفسها الدنيئة. فهذه الجماعات لم تجد من عمل تقوم به سوى العيش على الهامش والاستعداد للمشاركة بتدمير الحياة المدنية وقتل الآخرين.

إن هذه الأعمال لا تمارس بصورة عفوية وارتجالية وفي ساعة غضب أو جنون, بل إنها تنفذ وفق قرارات صادرة عن جماعات لها نفوذها وهيئات لها دورها السياسي الراهن وأيديولوجيتها ذات الوجهة العنفية والعدوانية. وعلى عاتق الجميع تقع مسؤولية مواجهة هذه الجماعات ومن يحركها ويوجهها وينعم عليها بالمال الحرام وفضحها بلا رحمة ولا تردد, لأنها تساهم في تسميم الحياة السياسية العراقية وتمنع الآخر من التعبير عن وجهة نظره وممارسة حقه في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد اختار المجرمون موقعين مهمين في العراق, مدينة الثورة حيث تعتبر أحد المراكز الأساسية لكادحي العراق الذين نزحوا من الجنوب بشكل خاص إلى بغداد, وكانت موقعاً متقدماً من مواقع الحزب الشيوعي العراقي, والتي ساهم النظام السابق بسحق تنظيمات الحزب فيها وجعلها مرتعاً للقوى الأخرى غير الحضارية, وقوى غيبية لا تعرف غير القتل والتدمير ولا تختلف عن طبيعة قوى صدام حسين خشية عودة الحزب إلى هذه الموقع واستعادة مكانته في صفوف الكادحين الذين يسعى للدفاع عنهم. أما الموقع الثاني الذي اختاروه فهو الناصرية, هذه المدينة الجنوبية التي كانت مركزاً متقدماً في النضال ضد الإقطاع وجلاوزة الإقطاعيين, وهي المدينة التي برز فيها يوسف سلمان يوسف وبنى أولى الخلايا الحزبية للشيوعيين العراقيين في أوائل الثلاثينيات وشاركت مع خلايا الحزب في بغداد والبصرة بتشكيل جمعية محاربة الاستعمار والاستثمار, ثم الحزب الشيوعي العراقي في عام 1934. إن الناصرية ليست موقعاً متقدماً للحزب الشيوعي العراقي والفكر التقدمي فحسب, بل هي موقعاً للنضال من أجل إقامة عراق اتحادي ديمقراطي مدني وعلماني. إن القوى التي مارست الاعتدائين كانت تعرف لماذا تقوم بذلك وكانت تريد في هذين الموقعين تقديم نموذج لنشاطها اللاحق ضد الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان.

لقد تعرض مقر الحزب الشيوعي في الناصرية إلى اعتداء أثم وحرق للمكتب وأثاثه وما فيه,

وقبل ذاك كان مقر الحزب الشيوعي في مدينة الثورة ببغداد قد تعرض إلى اعتداء أثم آخر راح ضحيته أثنين من رفاق الحزب الشيوعي العراقي.
وإذ شجبت الكثير من القوى السياسية العراقية هذه الأفعال الإجرامية الخسيسة, سكتت قوى أخرى عن ذلك, وأيدته جماعات أخرى بحجة أن ما جرى يعبر عن كون الشعب لا يريد هؤلاء الناس في هذه المدينة, كما ورد في جريدة الحوزة التي تصدرها جماعة مقتدى الصدر.
إن المقاومة التي أبداها الشيوعيون في الناصرية تستحق الثناء. ولكن لا يمكن أن يكتفي الإنسان بالثناء على تلك المقاومة التي انتهت بتدمير المقر وعجز الشيوعيين عن الدفاع عن مقرهم لأنهم قلة, ولأن المقاومة لمثل هذه الأفعال يمكن أن تؤدي إلى استشهاد بعض الشيوعيين. تجنب المهاجمون القتل هذه المرة بسبب الضجة التي تسببوا بها بعد قتلهم الشيوعيين في مدينة الثورة ببغداد, ولكنهم ربما لن يتورعوا في المرة القادمة عن ممارسة القتل الذي اعتادوا عليه ومارسوه في أكثر من مكان في العراق. إن هؤلاء المجرمين يشاركون قوى الإرهاب الصدامية وجماعة الزرقاوي وأنصار الإسلام في إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار والتجاوز على القانون والدستور في هذا العمل. ولكن لم تبادر الحكومة إلى شجب هذا الفعل الجبان, ولم يبادر رئيس الحكومة الإعلان عن أسفه لما حصل لمقر الحزب الشيوعي في الثورة ببغداد ولا في الناصرية, هذا الحزب الذي كان قد تحالف معه حزبه, حزب الدعوة, قبل سقوط النظام ولفترة غير قصيرة, ولم يقدم الالتزام بتعقب القضاء الفاعلين. فماذا يعني ذلك؟
أنا أعرف, وهو يعرف, وغيرنا يعرف من المسؤول عن ذلك, فالناس في العراق تعلموا قراء المكتوب والممسوح في آن, فلم لا يبادر رئيس الوزراء إلى تشكيل لجنة تحقيقية للكشف عن الذين مارسوا ذلك, وهم أفراد من الشرطة وجيش المهدي وجماعات إسلامية أخرى, إضافة إلى بعثيين شيعة التحقوا بالجماعات الدينية ليمارسوا الفوضى وإثارة المشكلات والصراعات في البلاد. أنبه إلى احتمال قادم, أتمنى أن لا يحصل, وأعني به أن هناك من يخطط لعمليات قتل أناس وحرق مقرات أحزاب أخرى وإثارة الصراع بين قوى الإسلام السياسي ذاتها. وهم من ذات الجماعات التي قامت بقتل الشيوعيين أو قتل أفراد من قائمة العراقية الوطنية.
إني وفي الوقت الذي أقدم الدعم لرفاق الحزب الشيوعي العراقي في الناصرية وأشجب الاعتداء الآثم على مقرهم, أطالب الحكومة العراقية الراهنة في أن لا تتخلى عن مسؤوليتها في حفظ الأمن والدفاع عن حرية الإنسان والأحزاب ومقراتها, كما أطالب بتشكيل لجنة للتحقيق في هذا الاعتداء والاعتداء الآخر الذي تعرض له مقر الحزب الشيوعي في مدينة الثورة والكشف عن القتلة المجرمين ومشعلي الحريق في مقر الحزب في الناصرية. إن السكوت عن هذه الجريمة يمكن أن يجر إلى ارتكاب جرائم أخرى والتشجيع عليها, أننا أمام ظاهرة يمكن أن تكون أول

الغيث قطر ثم ينهمر المطر على رؤوس الجميع! فهل سنسمح بمثل هذه الحالة أن تسود العراق في وقت يدعي السيد رئيس الوزراء أنه يسعى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. إن الحكومة العراقية هي المسؤولة عن كشف الحقيقة وإن سكتت فلا بد أن نرفع أصبع الاتهام بوجهها حتى تضع يدها على المجرمين القتلة!
2005/12/17

ماذا وراء الكراهية ضد اليهود في تصريحات رئيس جمهورية إيران الإسلامية!

توقعت حال انتخاب أحمدي نجاد لرئاسة الجمهورية أن يرتكب هذا الرجل حماقات كبيرة تلحق الضرر بالعالمين العربي والإسلامي وتتسبب في خلق مشكلات إضافية في منطقة الشرق الأوسط. وقد عبرت عن ذلك بأكثر من مقال. فتصريحات الرئيس الإيراني الجديد نارية ومبتذلة في آن واحد, وهي تكشف عن ثلاث حقائق جوهرية في سياسة القوى الأكثر محافظة وعدوانية في إيران, وأعني بها:

1. عودة إيران ثانية لتبني سياسات الخميني الخارجية, بما في ذلك تصدير "الثورة الإسلامية الإيرانية" من خلال تنشيط المماثلين لهم في الدول العربية والإسلامية الأخرى. ويبدو هذا واضحاً في سياستهم في العراق وفي تشجيع هيمنة قوى الإسلام السياسي الشيعية على السلطة في العراق وعلى المجتمع وأجهزة الحكم في جنوب العراق بشكل خاص وممارسة نفس النهج غير المدني في البلاد. وستكون إيران مصدر قلق وعدم استقرار في الشرق الأوسط. ويمكن أن نتابع بوضوح تدخلها في لبنان وعلاقاتها الواضحة بحماس في فلسطين, وخاصة

مع السيد خالد مشعل وتنسيقها غير السليم مع سوريا في الموقف إزاء العراق ولبنان.

2. سعي إيران الدؤوب لامتلاك السلاح النووي بعكس ما تدعيه بأنها تسعى إلى استخدام الذرة للأغراض السلمية. ولا يمكن أن ينفصل هذا التوجه عن سياستها التوسعية في الثورة الإيرانية وفي فرض دورها على المنطقة, خاصة وأن لها خلافات ومشكلات غير قليلة مع الدول العربية ومنها قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة منذ زمن شاه إيران المخلوع, واتفاقية الجزائر 1975 مع العراق حول شط العرب وما إلى ذلك.

3. محاولة التغطية الفعلية على مشاكلها الداخلية, وخاصة اتساع حجم البطالة والفقر المتفاقم في مناطق كثيرة من إيران واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وأجهزة الدولة الثيوقراطية, وكذلك موقف القوميات الأخرى في إيران من القومية الفارسية المهيمنة على الحياة, وسياسة النظام التي ترفض الاستجابة لحقوق الشعوب الإيرانية, ومنها الشعب الكردي الذي يناضل منذ عقود من أجل حقوقه القومية العادلة والمشروعة.

وأخيراً تصاعدت منذ فترة قصيرة نبرة شديدة الحدة في خطب أحمدي نجاد موجهة ضد إسرائيل, ولكنها موجهة في الوقت نفسه ضد اليهود في جميع أنحاء العالم, وهي تهدف إلى كسب ثلاثة أطراف:

· الشعوب الإيرانية المسلمة التي تثيرها سياسات إسرائيل في القدس وفلسطين والجولان ومزارع شبعة؛

· شعوب الدول العربية التي تعاني من مشكلات غير قليلة مع إسرائيل؛

· وشعوب الدول الإسلامية التي يزداد فيها قبول التوجهات المتطرفة لأسباب كثيرة

وإذا كان هذا الخطاب الإيراني المتطرف الموجه إلى جماهير المسلمين في كل مكان, فأن موجه بشكل خاص إلى قوى إسلامية سياسية متطرفة بعينها تسعى إيران إلى تعبئتها لأغراضها الخاصة على صعيدي المنطقة والعالم. إنها محاولة جادة لإلهاء الرأي العام الداخلي والعربي والدولي بقضايا تستوجب المعالجة الهادئة والجادة وغير المتوترة, في حين تسعى

إيران إلى توتير تلك الأجواء ودفع الأمور إلى طريق مسدود يقود إلى عواقب وخيمة.

وأمس الأول صرح رئيس جمهورية إيران أنه لا يصدق محرقة اليهود الشهيرة التي مارسها النظام النازي الهتلري في ألمانيا وفي تلك الدول الأوروبية التي خضعت لهيمنة قوات الاحتلال الألمانية. وهذا التصريح البائس هو الذي أثار ويثير بحق غضب الشعوب والحكومات الأوروبية ويجلب المزيد من المشكلات للمنطقة والعالم. وهو تحريض ضد يهود العالم وتعميق الحقد والكراهية بين الشعوب. فمحرقة اليهود في ألمانيا وفي غيرها ليست كذبة يهودية أو صهيونية, فهي حقيقة واقعة مارسها الفاشستيون في أوروبا واستناداً إلى نظرية عنصرية مقيتة ومعاداة فعلية للسامية. وهي قضية لا تمت بصلة لسياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية في الراضي الفلسطينية والعربية المحتلة, إذ أنها مرفوضة ومدانة في آن واحد.

تؤكد المعطيات الدولية ومعاهد الأبحاث الألمانية المستقلة إلى أن النظام الهتلري الذي اعتمد النظرية العنصرية في نهجه الإيديولوجي والسياسي قد تسبب وبصيغ مختلفة بموت ما يقرب من 6 ملايين يهودي في أوروبا. والأرقام التالية توضح جزءاً مهما من عدد الضحايا اليهود حينذاك:

· العهد الهتلري في ألمانيا 165000 , النمسا 65000, فرنسا 32000 , بلجيكا 32000 , هولندا 102000 , إيطاليا 7600 , لوكسمبورغ 1200 , اليونان 60000 , يوغسلافيا 55000 , تشيكوسلوفاكيا 143000 , بلغاريا 11000 , ألبانيا 600 , النرويج 735 , الدانمرك 50 , هنغاريا 502000 , رومانيا 211000 , بولونيا 2700000 , الاتحاد السوفييتي 2100000 .

Benz, Wolfgang, Hgr. Legenden Lügen Vorurteiele. Dtv. 6: Aulage.)) .Berlin. 1964. S. 112

إن هذه الأرقام وغيرها ليست من صنع خيال اليهود, بل هي من واقع الحياة في أوروبا في العهد النازي الفاشي. وليس من حقنا أن ننكر هذه الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد اليهود والتي يقر بها الأوروبيون أنفسهم ويشجبونها ويدينون الذين نفوذها والفكر الذي يقف وراءها, في ما عدا الجماعات الفاشية الجديدة المستعدة إلى ارتكاب جرائم مماثلة إن تسنى لها العودة للسلطة. بل علينا إدانتها لأنها ضد كانت جرائم ضد الجنس البشري, وهي لا

تختلف تماماً عن تلك الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد الأرمن في تركيا وكان حصيلتها أكثر من مليون قتيل في عام 1915, كما علينا أن ندين تلك الجرائم البشعة التي ارتكبها نظام صدام حسين في حلب?ة وفي مجازر الأنفال في كردستان العراق وراح ضحية جرائمه في كردستان العراق ما يزيد على ربع مليون إنسان, عدا حروبه الخارجية ودموية نظامه إزاء قوى المعارضة العربية وغير العربية.

إن الرئيس الإيراني الجديد لا يثبت كونه محافظاً إسلامياً متشدداً فحسب, بل وعنصرياً يغوص في مستنقع الحقد والكراهية على اليهود وربما على العرب أيضاً لأنهم ساميون.

إن السياسة التي يمارسها هذا الرجل ستقود إلى كوارث في إيران والدول المجاورة التي نأمل أن يتداركها الشعب الإيراني ويتخلص منها ومنه ويأتي برجل أكثر عقلانية منها إلى دست الحكم.

إن التصريحات التي أدلى بها أحمدي نجاد حول التخلص من إسرائيل وقذفها في البحر والطلب من ألمانيا أو النمسا إقامة دولة لليهود هناك تثير عواطف جمهرة من العرب وخاصة في فلسطين وتدفع بهم لانتهاج سياسة غير عقلانية تتناقض مع الحل الذي يناضل من أجله الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية, كما تعيق الحل السلمي المنشود للقضية الفلسطينية والانسحاب من مرتفعات الجولان ومزارع شبعة, وتصب في التيار المتشدد والمتطرف في فلسطين. إن تصريحات أحمدي نجاد تثير مشاعر الكراهية في أوروبا ضد السياسة الإيرانية وتسهم في دعم اليمين المتطرف والقوى العنصرية في إسرائيل. إنها تصريحات يريد بها تحريك الشارعين الإيراني والعراقي بالاتجاهات التي كان يحركها صدام حسين في العراق ليغطي على مشكلاته الداخلية. وهو في ذلك لا يختلف عن الشعار الذي رُفع في زمن الراحل الخميني القائل "إن طريق الوصول إلى القدس يمر عبر كربلاء" ليحشد الناس خلف سياسته في الحرب العراقية الإيرانية.

إن تشديد السياسة الإيرانية على اقتناء التقنيات النووية وإنتاج السلاح النووي لا تنفصل عن تصريحات أحمدي نجاد الأخيرة التي تجسد التشابك بين التعصب الديني والمذهبي من جهة, والأيديولوجية القومية العنصرية من جهة ثانية, والطريقة الشعبية المبتذلة في إثارة مشاعر الناس من جهة ثالثة, والتي تشكل مجتمعة خطراً كبيراً على منطقة الشرق الأوسط والأمن

والسلام ومعالجة المشكلات بالطرق السلمية, وهي التي تستوجب منا النضال لمنع مرورها, كما تستوجب منا مطالبة الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي في الضغط على إسرائيل للقبول بمبدأ "الأرض مقابل السلام" والانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة.

ما الطريق لحماية وتطوير العلاقات الإنسانية بين أوروبا والعالمين العربي والإسلامي؟

في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأ نظام الحكم الاستعماري يتهاوى بوتائر سريعة نسبياً بفضل نضالات شعوب القارات الثلاث, أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية, وبفضل الدعم الواسع الذي حظي به هذا النضال من جانب القوى الحرة والديمقراطية في الدول الرأسمالية الاستعمارية ذاتها وبفضل تأييد دول المعسكر الاشتراكي حينذاك لهذا النضال, إضافة على الأزمة الحادة التي عاشها نظام الحكم الاستعماري ذاته. وبعد أن أحرزت بلدان القارات الثلاث حريتها واستقلالها السياسي, بدأت بإقامة وتطوير علاقات جديدة أكثر واقعية مع الدول الأوروبية وتعمل على بناء وتعزيز استقلالها الاقتصادي, رغم أنها لم تحقق الكثير على طريق التخلص من التخلف المتعدد الجوانب والتبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهذه الحالة ناشئة عن وجود الدول النامية, ومنها الدول العربية والإسلامية, تتحرك على محيط متباين المسافات عن مراكز التطور الصناعي في إطار تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ. وبسبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي وغياب الحريات الديمقراطية ووجود نظم وحكومات استبدادية في معظم دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بدأت هجرة واسعة من هذه القارات, ومنها جمهرة كبيرة من بنات وأبناء شعوب الدول العربية والإسلامية إلى مختلف بلدان العالم الأوروبي والأمريكي وغيرها. وشملت الهجرة أو التهجير القسري جمهرة كبيرة من الساعين للحصول على فرصة عمل أو للخلاص من مطاردة أمنية أو حكم سياسي, أو اضطهاد قومي

أو ديني أو طائفي أو فكري, أو خشية من قتل وسجن وتعذيب, أو من أجل الدراسة والتدريب, حتى بلغ عدد الأجانب المسلمين المقيمين في الدول الأوروبية أكثر من 21 مليون إنسان, أو ما يعادل 11,3 % من إجمالي سكان أوروبا الغربية البالغ عددهم 186,1 مليون نسمة في منتصف عام 2005. ويمكن أن ترتفع النسبة بسرعة بسبب معدلات النمو السنوية العالية بين المسلمين بالمقارنة مع نسبة نموها السنوية بين السكان من أصل أوروبي. ورغم كل التعقيدات والتمايز بين ثقافات الشعوب المهاجرة والشعوب الأوروبية, ورغم بعض مظاهر التمييز, وخاصة في فرص العمل والدراسة, نشأت وتطورت علاقات إنسانية طيبة بين السكان الأوروبيين والجماعات المهاجرة العربية والإسلامية. وهي ناجمة عن واقع سيادة مبادئ ومضامين الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لدى أوسع أوساط شعوب هذه البلدان وعيشها في نظم تحترم هذه المبادئ وتسعى إلى ممارستها في بلدانها. كما أن القضاء المستقل في هذه البلدان يمارس دوراً إيجابياً في منع التجاوزات على الحقوق عموماً. إن عيش نسبة مهمة من العرب والمسلمين في هذه الدول الأوروبية في أجواء من السلم الاجتماعي والتفاهم والتلاقح الحضاري يشكل ضمانة مهمة لتعزيز أواصر التعاون والصداقة ومعالجة المشكلات التي تنشأ بالطرق السلمية والموضوعية بعيداً عن العنف والتهور والإساءات. فالعنف, كما هي الحرب, لا يحل المشكلات بل يزيد من تعقيداً وصعوبة إيجاد الحلول لها. ولا شك في أن ألدول الأوروبية استقبلت عدداً غير قليل من الجماعات الإسلامية السياسية المتطرفة والإرهابية, ولكن بجوارها كانت الغالبية الطيبة والمسالمة من المسلمين. تشير السنوات الأخيرة إلى أن الدول الأوروبية وقفت إلى جانب القضية الفلسطينية وسعت إلى دعم وتقديم العون للفلسطينيين في صراعها ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية وتبنت مواقف معتدلة في مختلف المشكلات المثارة في العالم العربي, بما في ذلك وعي شعوبها لأهمية حماية السلام في العالم وتمتع الشعوب العربية بنظم ديمقراطية وإدانة النظم الاستبدادية التي تتجاوز على حقوق الإنسان, إضافة إلى أنها وقفت ضد الإرهاب الذي تمارسه المنظمات الإرهابية التي تدعي التزامها بالإسلام, وتسعى إلى التفريق بين مبادئ الإسلام والمسلمين وبين قوى الإرهاب التي تستخدم الإسلام ستاراً في صراعاتها وعملياتها الإرهابية. إن المشكلة الأخيرة التي نشأت في الدانمرك بسبب التصرف السيئ الذي تجاوز, برسومه الكاريكاتيرية, على الرسول محمد بن عبد الله وعلى مشاعر المسلمات والمسلمين, فيه الكثير من الفهم الخاطئ لحرية النشر والديمقراطية ونسيان المسؤولية الذاتية, إذ أن القوانين الدانمركية تعاقب من يتجاوز على الأديان أو يسيء إلى الآخرين أو يحرض على صراع الحضارات والثقافات والأديان. وبالتالي كانت وما تزال فأمام المسلمات والمسلمين فرصة كبيرة

في إقامة الدعوى على الرسام والصحيفة الدانمركية التي نشرت الرسوم لمقاضاتهما أمام القانون واعتبار ذلك سابقة لكل التشريع الأوروبي, إذ أن التشريع الأوروبي متقارب تماماً, سواء أكان في الدساتير أم في القوانين المنظمة لمثل هذه الأمور. ومن هنا تبرز أهمية ثلاث مسائل جوهرية, وهي:

1. من حق المسلمات والمسلمين ومن واجبهم إعلان احتجاجهم على محاولة إهانة السيد الرسول محمد أو إهانة مشاعرهم.
2. أن يبقى هذا الاحتجاج وإبداء الرفض والإدانة سلمية وهادئة ومعبرة عن رؤية حضارية في سبل معالجة الخلاقات والمشكلات بين الناس والمجتمعات والدول.
3. أن يكون القانون الدانمركي والدولي هو سبيلنا لطلب الاعتذار من الرسام والصحيفة وإنزال العقاب المناسب بهما عبر القضاء المستقل.

إن المظاهرات التي تميزت بالعنف وحرق الكنائس والسفارات أو القنصليات أو التجاوز على بيوت وأحياء وممتلكات المسيحيين في الدول العربية والإسلامية هي أفعال مرفوضة ومدانة أيضاً, إذ أنها لا تمت إلى المشكلة بصلة ولا تعالج القضية المثارة أصلاً, بل تزيدها تعقيداً وتسيء إلى الشعوب العربية والإسلامية والإسلام الحنيف في آن واحد.

نأمل أن تمارس القوى العقلانية والمسؤولة في العالمين العربي والإسلامي الأسلوب السياسي والدبلوماسي الهادئ الذي يساعد على إيقاف موجات العنف في مختلف البلدان ومنع امتدادها إلى أوروبا, التي يمكن أن تثير إشكاليات من نوع آخر للمسلمين المقيمين في تلك البلدان.

إن الإساءة للأديان والمذاهب ليس طريقاً مناسباً بأي حال للحوار بين أتباع الأديان والمذاهب المختلفة ولتعزيز الصداقة بين الشعوب, بل إن الإساءة تعتبر إثارة وتأجيجاً لصراعات غير مبررة ولا تخدم سوى أولئك الذين يسعون إلى إشاعة الصراع والصدام بين الحضارات وهم موجود في صفوف أتباع مختلف الأديان والمذاهب. وعلينا أن نتذكر الإساءات التي أنزلها أسامة بن لادن والظواهري والزرقاوي وأنصار الإسلام السنة الكرد والعرب بكل المسيحيين وطالبوا بقتل المسيحيين الأمريكيين. وما حرق الكنائس بالعراق وقتل الناس الأبرياء من المسيحيين أو قتل القسيس في تركيا سوى تأكيد على هذا الواقع. إن المسلم الذي يدافع عن دينه ورسوله, يفترض فيه أن يدافع عن كل الأنبياء والأديان والمذاهب ويرفض توجيه الإهانة إليهم جميعاً.

لنعمل جميعاً من أجل نشر ثقافة الاعتراف بالآخر واحترامه, من أجل احترام جميع الأديان والمذاهب وعدم التجاوز عليها وعلى أتباعها, فهو الطريق الوحيد والسليم لتعزيز الأخوة

والصـــــداقة والاحتـــــرام المتبـــــادل والســـــلام بـــــين الشـــــعوب والبلـــــدان المختلفـــــة.
2006/2/13

أتباع السيد مقتدى الصدر وسماحة القائد!

عقد يوم أمس المصادف 2006/3/6, لقاء بين السيد رئيس الجمهورية مام جلال الطالباني وبين وفد يمثل السيد مقتدى الصدر. ثم ظهر الجميع في مؤتمر صحفي ليشيروا إلى تشاوروا بشأنه وما اتفقوا عليه .وتعتبر مثل هذه اللقاءات والمشاورات ضرورية في وقت عاصف يمر به العراق وأوضاع حبلى بأحداث لا يعرف الناس إلى أين تتجه. وقد استمعت إلى المؤتمر الصحفي ولم أصدق أذني حين سمعت السيد الخزاعي يتحدث ويقول بأن سماحة "القائد" السيد مقتدى الصدر. هذه الكلمة خدشت أذني بكلى معنى الكلمة وعجبت كيف يريد البعض فرد فرد ما على الناس باسم القائد, ولنا نحن في العراق الكثير من التجارب المرة بهذا الصدد. إذ كانت, كما يعرف جميع العراقيات والعراقيين, بأنها كانت تطلق على ميشيل عفلق باعتباره "القائد المؤسس ,!وعلى أحمد حسن البكر باعتباره "الأب القائد", وعلى صدام حسين باعتباره "القائد الضرورة!" أو "القائد التاريخي!" أو "قائد الأمة العربية" أو "قائد الحفرة" التي هرب إليها ووجد فيها, ومن ثم "قائد الزوابع والرعود "الفاشوشية في جلسات محكمة الجنايات الخاصة. لم يعتد المسلمون أن يطلقوا على شخصياتهم السياسية أو علماء الدين أو رجاله كلمة القائد. وهي مبادرة سيئة يراد بها توريط السيد مقتدى الصدر وإلحاق الأذى بسمعته أكثر من كونها نافعة. فالصدر هو رئيس جماعة وتخضع له قوات شبه عسكرية, وهي ميليشيات جيش المهـــــــدي. ولـــــــيس أكثـــــــر مـــــــن ذلـــــــك .

كما تعرفون يحتل السيد السيستاني مقاماً وعلماً دينياً ومرتبة دينية أعلى وأرفع مما هو عليه السيد مقتدى الصدر ,ولكنه يحمل في الوقت نفسه تواضعاً جماً. فالناس حتى الآن يتحدثون

باسمه مباشرة ويقولون السيد علي السيستاني أو أية الله العظمى السيستاني. وهكذا كان الناس مع الراحل آية الله العظمى السيد أبو الحسن المسوي أو الراحل حجة الإسلام والمسلمين محمد حسين القمي أو الراحل السيد محسن الحكيم أو الراحل كاشف الغطاء أو مع غيره من علماء الدين طيبي الذكر. كما ما نزال نتحدث عن الإمام علي بن أبي طالب, ولم يقل يوماً أن علي بن أبي طالب كان قائد الأمة ,فهو إمام المسلمين في حينها وخليفتهم. فكم كان على السيد الخزاعي أن يكون متواضعاً أولاً وأن لا يورط سيده بما هو غير قادر عليه ويضعه في مصاف من حاول فرض كلمة القائد على الشعب العراقي ثانياً, في حين أن العديد من الناس المناضلين من عائلة السيد مقتدى الصدر كانوا ضحية ذلك القائد الأهوج والدكتاتور الدموي صدام حسين. على أتباع السيد مقتدى الصدر أن لا يدفعوا بالسيد مقتدى الصدر ويضعوه في زاوية حادة لا أعتقد أنه يريدها لنفسه. لم يطلق الشهيد الراحل السيد محمد باقر الصدر على نفسه كلمة القائد, كما لم يفعل ذلك الشهيد الراحل السيد محمد صادق الصدر, والد السيد مقتدى الصدر ,كما لم يفعل ذلك شهيد المحراب السي محمد باقر الحكيم أيضاً, كما لم يفعل الناس ذلك رغم تقديرهم لمكانتهم في نفوس أتباع المذهب الشيعي, فِلمَ إذن يفعل أتباع السيد مقتدى الصدر ذلك؟ هل هي انتهازية وتزلف منهم ومحاولة تقرب غير مفيدة؟ أم أنها موحى بها لهم من السيد الصدر ذاته؟ هذا ما لا نعرفه ,ولكن ما نعرفه أن ذلك لن ينفع أحداً ولسنا بحاجة إلى قادة يدفعون بالبلاد إلى جحيم العنف متى شاءوا وإلى شاطئ السلام المؤقت متى شاءوا. نحن بحاجة إن نظام سياسي ديمقراطي يساهم الجميع بدورهم المناسب دون أن يفرض أحدهم قيادته على الآخرين.

إحدى أخطاء السيد الدكتور الجعفري كانت وما تزال فرديته, وكان وما يزال سعيه ليكون القائد الفرد رغم حديثه عن الديمقراطية ,ويمكن لمن عمل معه في الوزارة أن يشهد على فرديته.

على السادة أتباع السيد مقتدى الصدر أن يتذكروا بأن كلمة قائد استخدمها هتلر حين كان المستشار في الرايخ الثالث (FÜHRER) وارتبط اللقب برئيس نظام فاشي دموي راح ضحيته الملايين من البشر قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. وعلينا أن لا ننسى اللقب الذي منحه لنفسه جوزيف ستالين أيضاً.

كف الناس عن استخدام هذا اللقب منذ زمان طويل, إلا من تشبه بهؤلاء, كما هو حال ميشيل عفلق وأحمد حسن البكر وصدام حسين ومن لف لفهم. فلا تحشروا سيدكم بهذا الموقع. رفقاً

بسمعة السيد مقتدى الصدر وعائلته التي أعطت الكثير من الشهداء لا ليك يقال لأحد أبنائها بـ "القائد" أيها السادة الكرام, رفقاً به ولا تسعوا إلى جره إلى مواقع لا تناسبه ولا يريدها لنفسه ولا يريـــــــــدها النـــــــــاس فـــــــــي العـــــــــراق لـــــــــه أبـــــــــداً!
أتمنى أن يكف هؤلاء السادة عن ذكر كلمة "قائد" مع كلمة سماحة فهما غير منسجمان ويكتفوا بالأخيرة, إذ لا معنى لكلمة قائد ولا محل لها من الإعراب بأي حال ولن ترفع من منزلته في عيون الناس ,إذ ليس لهذه الكلمة من سمعة طيبة في أذهان وضمائر العراقيين والعالم. ولا تنسوا بأن الكلمة يمكن أن تثير صراعاً بين رجال الدين وليس بين علمائه, إذ أن الكثير منهم يمكن أن يطمح بهذا اللقب البائس, ويجده مناسباً له أكثر مما هو مناسب للسيد مقتدى الصدر, وينشأ من ينشأ عن ذلك في بلد ضاعت فيه المعايير والقيم إلى حدود غير قليلة بسبب الفاشية التي سادت البلاد فترة طويلة, ونحن أيها السادة في غنى عنه أيضاً .
7/3/2006

هل القسوة والعنف والإرهاب نتاج طبيعي للأصولية السلفية المتطرفة دينياً وأيديولوجياً؟

(1)

عند متابعة تاريخ الشعوب وأنماط الإنتاج والثقافات, ومنها الأديان والمعتقدات المختلفة والإيديولوجيات, وما ارتبطت بها من سياسات ومواقف وأحداث تاريخية وما نعيشه اليوم من أحداث, سنجد دون أدنى ريب عدة ظواهر بارزة وعامة, منها بشكل خاص:
1. إن الأصولية السلفية لم تظهر لدى شعب واحد أو دين واحد أو أيديولوجية واحدة, بل ظهرت في جميعها وتمايزت في قوتها والشحنات التي كانت تحركها والعواقب التي ترتبت عنها إزاء معاداة الأديان والمذاهب أو العقائد أو الاتجاهات الأيديولوجية الأخرى.
2. وأن ممارسة الأصولية السلفية, سواء أكانت في مجال الأديان والعقائد أم الإيديولوجيات,

نشأت عنها أو اقترنت بها ممارسات الاستبداد والعنف والقمع والقسوة إزاء الآخر.
3. وأن هذا النوع من الاستبداد والعنف والإرهاب الرسمي قد شكل أرضية صالحة لإنجاب أصوليات سلفية مناهضة وعنفاً وإرهاباً مضاداً في المجتمع.
4. ولا شك في أن الفقر والبطالة والحرمان وتفاقم التمايز الطبقي وغياب الحرية الفردية والمؤسسات الديمقراطية تشكل عوامل أساسية ومساعدة لنمو الإرهاب والإرهاب المضاد.
5. وأن التقاء الأصولية السلفية بالتعصب القومي أو الشوفيني يقود إلى عواقب أشد شراسة وأكثر ضرراً بالذات وإيذاءً للآخر, سواء أكان ذلك على مستوى السلطة أم خارجها.
واستناداً إلى المراحل التاريخية التي مرت بها الشعوب والقوميات المختلفة في مختلف بقاع العالم يجد الإنسان أن بروز ظواهر الأصولية السلفية والعصب القومي والاستبداد والقمع والإرهاب وردود الفعل المضادة أو الإرهاب المضاد لم تقتصر على شعب أو قومية بعينها أو دين معين أو أيديولوجية معينة, بل وجدت في تاريخ جميع الشعوب والأقوام والأديان والأيديولوجيات أو أنها ما تزال موجودة وفاعلة حتى الآن. وأنها قد نشأت وتطورت, أو تنشأ وتتطور, في ظل علاقات إنتاجية متنوعة, ولكنها استغلالية تسهم في بروز ونمو الفقر والبطالة والحرمان والتمايز الطبقي الذي يجعل من حياة طبقات وفئات اجتماعية معينة جحيماً لا يطاق ويسهم في تنشيط التطرف والتزمت والتشدد.
لقد سجل تاريخ الأديان والعقائد هذه الظواهر عبر ممارسات أتباع الأديان والعقائد المختلفة, وكذا الحال في ممارسات أتباع الأيديولوجيات المختلفة, ابتداءً من ممارسات أتباع الديانة اليهودية ومروراً بأتباع الديانة المسيحية وانتهاءً بأتباع الدين الإسلامي من جهة, ومروراً بأتباع مختلف الأيديولوجيات في العالم, ومنها أتباع الأصولية السلفية الشيوعية, ومنها ما حصل في الدول الاشتراكية السابقة. وكانت العواقب وخيمة في ممارسة التطرف الأصولي السلفي على شعوب مختلف البلدان وقادت في الغالب الأعم إلى حروب وموت ودمار وخراب سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي. وعلينا هنا أن نتذكر الإيديولوجية النازية والعواقب التي جرتها على شعوب العالم, بما فيها الذهنية المعادية للسامية.
فالظاهرة أذن غير مرتبطة بالإسلام وحده, بل وجدت في فترات أخرى في ممارسة أتباع الديانات الأخرى كاليهودية والمسيحية والهندوسية وغيرها. وعودة سريعة إلى القرون الوسطى ومحاكم التفتيش مثلاً, أو سياسات الدول الاستعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين, وخاصة سياسات البرتغال وبريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا في الهند وأفريقيا, ومنها الجزائر وجمهورية جنوب أفريقيا, والعراق وغيرها, فأن المتتبع سيجد مصداقية ذلك. إلا إننا نلاحظ اليوم أن هذه الظاهرة متفاقمة في صفوف نسبة غير قليلة من أتباع الدين الإسلامي وفي

جميع البلدان ذات الأكثرية المسلمة أو حتى بين الجاليات الإسلامية في الغرب. على أن لا ننسى من القول بأن تاريخ الدولة الأموية والعباسية والعثمانية كان مثقلاً بسياسات الاستبداد والقمع والعنف, وكذلك التطرف الأصولي السلفي والعنف والإرهاب المضاد أيضاً. وهذه الحقيقة وحدها يفترض أن تجلب انتباه الناس في الدول ذات الأكثرية المسلمة, وخاصة بالنسبة للمثقفين والمؤسسات الدينية ورجال الدين وحكومات هذه الدول وكافة المهتمين بشؤون التربية وعلم النفس والثقافة عموماً.

إن هذه الظاهرة الصارخة والمنتشرة في المرحلة الراهنة تدفعنا إلى التفكير عن العوامل الكامنة وراء بروزها حالياً وسبل معالجتها, إذ لا يجوز لها أن تستمر لأنها مدمرة للذات وللآخر في آن واحد.

إن الإشكالية التي نواجهها ناتجة عن عوامل كثيرة ولكنها متشابكة في ما بينها ومتفاعلة, رغم اختلاف أوزانها وتأثيراتها على حركة وحجم الظاهرة بالنمو أو التقلص. وهي تخلق في حركتها آليتها الخاصة بها وتفرز ما يمكن أن نسميه بقوانين حركتها الداخلية وتداعياتها وعواقبها. ولا يمكن مواجهة ذلك بأسلوب واحد, بل يفترض أن يجري التحري عن مجموعة من العوامل المضادة التي تشكل مجتمعة المادة والأساليب والآلية الخاصة لمواجهتها والتغلب عليها جزئياً أو كلياً. وعلينا أن نشير إلى أن مثل هذه الظواهر يمكن أن تبدو في فترات معينة وكأنها كرة الثلج التي يمكن أن تنمو عبر تدحرجها بسرعة, ولكن القضاء عليها يحتاج إلى تغيير الأجواء, إلى الكثير من الشمس والدفء في التعامل مع أولئك البؤساء والأميين سياسياً وثقافياً وتنويراً دينياً الذين ينجرون وراء البعض من التنظيمات المتطرفة لممارسة العنف والإرهاب والقتل اليومي, إذ بدون هذه الفئة الواسعة من الناس لا يمكن أن ينمو ويتطور الإرهاب. فالانتحاري القاتل هو من هذه الفئات البائسة والأمية. ولا شك في أن للتاريخ وأحداثه وللتربية الدينية في البيت والمدرسة أو في التثقيف الأيديولوجي من جانب الدولة والمؤسسات الدينية والمجتمع والبيت والقوى السياسية من جهة, وطبيعة مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع من حيث طبيعة علاقات الإنتاج السائدة ومستوى تطور القوى المنتجة والوعي الاجتماعي والديني المتجلي عنها من جهة أخرى, إضافة إلى العلاقات الإقليمية والدولية بمختلف جوانبها السياسية, بما فيها العسكرية, والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية, كلها لها تأثير مباشر وغير مباشر على بروز ظاهرة العنف والقسوة والإرهاب والتحامها بظاهرة الأصولية السلفية والتطرف الأعمى لدى الفرد, أو جماعة ما, الذي يعجز عن رؤية الواقع ويعيش في الماضي المنقرض والحاضر في رأسه وأحلامه وتفكيره فقط.

إن الفجوة الثقافية والحضارية التي تفصل بين أجزاء مهمة من الشرق الإسلامي وبين الغرب على نحو خاص من جهة, وفجوة التطور العلمي والتقني من جهة أخرى, وفجوة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتمايز في مستوى النمو ومعدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي من جهة ثالثة, وغياب التنوير الاجتماعي والديني في الشرق الإسلامي في مقابل حصوله منذ عدة قرون في الغرب المسيحي من جهة رابعة, هي من بين العوامل التي تثير حفيظة أجزاء معينة من الناس الذين يسقطون تحت تأثير الأصولية السلفية الدينية أو الإيديولوجية والتي تقود دون أدنى ريب إلى الاستبداد الديني أو الأيديولوجي والقمع والإرهاب, بغض النظر عما إذا كانت هذه الجهة أو تلك في السلطة, كما في حالة أفغانستان قبل سقوط طالبان, أو في إيران حتى الآن, أو خارج السلطة, كما في ممارسات تنظيم القاعدة أو غيرها من القوى الإسلامية السياسية المتطرفة أو قوى البعث الصدَّامية المتطرفة.

لا شك في أن هذه الظواهر السلبية لم تكن, كما أنها الآن, ليست خارج تأثير السياسات التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي سابقاً أثناء الحرب الباردة, أو ما تزال تمارسها الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة, إزاء الشرق الإسلامي وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط. ولا يقتصر هذا على سياسات المحافظين الجدد أو أتباع اللبرالية الجديدة, بل سبقتهم بكثير. ومما يزيد في الطين بلة هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من ظاهرة العولمة الموضوعية دولياً لصالحها وصالح الدول الصناعية السبع الكبار على حساب الدول النامية حديثاً عبر سياسات لا تساهم في تقليص الفجوة الراهنة بل تزيدها عمقاً وسعة وشمولية. فما هي إمكانيات وسبل معالجة هذه الظواهر السلبية للخلاص من ظاهرة الأصولية السلفية بكل تنوعاتها ومن الإرهاب الدولي الراهن الذي تمارسه قوى الإسلام السياسي المتطرفة في الدول ذات الأكثرية المسلمة؟ هذا ما سنناقشه في المقال اللاحق.

نهاية أيلول/سبتمبر 2006

من أجل معالجة جادة لفكر وممارسات العنف والقسوة

لدى الحركات الأصولية السلفية!

(2)

إن غياب الحرية الفردية والحياة الديمقراطية والتجاوز على حقوق الإنسان وحقوق القوميات وممارسة سياسات شوفينية قهرية وتمييز بمختلف أشكاله من جانب حكومة البعث وأجهزتها القمعية من جهة, وتنامي الفجوة في مستويات الدخل والعيش والتعليم والثقافة, وتفاقم الفساد المالي والإداري من جهة ثانية, كلها سياسات وإجراءات وظواهر وفرت الأجواء أو الأرضية السياسية المناسبة لنمو مختلف الأصوليات السلفية والتطرف الفكري والسياسي والعنف والقسوة والإرهاب, وخاصة الانكفاء الديني والاجتماعي والغوص في عمق الانحطاط الحضاري, إذ أن سياسات نظام الحكم ذاته كانت تمثل التطرف في ممارساته ضد الفرد والمجتمع وتحفز الآخرين على ممارسته ضد النظام وبعضها ضد البعض الآخر. هذا ما حصل في العراق بشكل صارخ ونموذجي, وهو ما نعيشه اليوم من نتاج تلك الفترة التي حكم فيها حزب البعث وجمهرة من القوميين العرب العراق والتي استمرت طيلة 40 عاماً (1963-2003).

إن مواجهة عواقب السياسات التي مارسها النظام البعثي الصدامي في العراق كانت وستبقى لفترة طويلة, صعبة ومعقدة, إذ أن أجيالاً من البشر وفي مناطق مختلفة من العراق قد تربت في أجواء وفكر الكراهية والحقد والشوفينية وإقصاء الآخر والاستعداد لممارسة العنف والاضطهاد ليس عبر سياسات النظام الداخلية ذات الوجهة والمضمون الهتلري فحسب, بل وفي السياسة العدوانية الخارجية والحروب والغزو والموت والخراب والنهب لثروات المجتمع. فمناطق من العراق عاشت في ظل التمييز الطائفي الشرس, ومناطق أخرى مورس باسمها الاضطهاد والتمييز, مناطق عانت الأمرين بفعل عنصرية وشوفينية وعدوانية النظام وتعريبه وقهره وتهجير الناس, كما في كردستان, ومناطق أخرى مورس باسمها كل ذلك., فنشأت عن كل ذلك أجواء مسمومة لا تساعد على خلق الصفاء بين مكونات الشعب العراقي القومية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية بسهولة بعد سقوط النظام بقوى خارجية لم تكن مستعدة أو عارفة وواعية لعمق الأزمة الفكرية والسياسية والاجتماعية والنفسية التي كان يعاني منها الفرد والمجتمع وحجم الخراب الروحي الذي تسبب فيه النظام وعواقبه على نفسية ومزاج وسلوك الفرد العراقي والمجتمع, خاصة وان قوى سياسية بعينها وجدت من مصلحتها تشديد

الاستقطاب للاستفادة منه في نشاطها ونهجها الفكري والسياسي المتخلف. إن أي معالجة جادة لمظاهر العنف والقسوة والإرهاب والفساد والتمييز التي مارسها النظام في السابق وتمارسها اليوم أطراف عديدة في الحركات الأصولية السلفية, سواء أكانت دينية أم ذات بعد أيديولوجي علماني, يفترض أن تستند إلى أرض الواقع وأن تعي الأسباب أو العوامل التي تسببت في ظهورها وأبعادها وعلاقاتها المتشابكة محلياً وإقليمياً ودولياً والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. إذ عندها يمكن أن تتخذ مجموعات من السياسات والإجراءات والوسائل والأدوات أو الآليات الكفيلة بمعالجتها. فغالبية الحركات الإسلامية السياسية المتطرفة التي تمارس الإرهاب في العراق مثلاً, وغالبية القوى البعثية والقومية ذات الخلفية العلمانية التي تمارس الإرهاب في العراق أيضاً, ولا نتحدث هنا عن عصابات الجريمة المنظمة, تستند في دعاواها إلى أربع مسائل, وهي:

1. أنها تكافح ضد الاحتلال وتريد أخراج القوات الأجنبية.
2. وأنها تكافح ضد الكفر والإلحاد وتسعى إلى تطهير البلاد من رجسيهما.
3. وأن الإسلام أو (و) القومية العربية يواجهان خطراً داهماً من الأعداء في الداخل والخارج.
4. وأنها ضد النظام الفيدرالي في العراق.

ولكنها في الجوهر تسعى إلى الاستيلاء على السلطة وتغيير نهج ووجهة الحكم وإقامة أحد شكلين من النظم السياسية ذات المضمون الواحد:

أ. نظام سياسي قومي متطرف يماثل في طبيعته نظام صدام حسين في طبيعته الاستبدادية والقهرية ويقيم ما يشاء من المقابر الجماعية مجدداً,

ب. وأما نظام "إسلامي" سياسي ظلامي متطرف وإرهابي يماثل في طبيعته نظام طالبان في أفغانستان أو نظام يستند إلى ما يدعى بولاية الفقيه الذي لا يختلف في تطرفه عما يسعى إليه قوى بن لادن ولكن باتجاه طائفي آخر. ولن يختلف في ما سوف يفعله بالناس وقوى المعارضة من مظالم عما فعله نظام صدام حسين أو دول أخرى باسم الإسلام. وقد كتبنا عن هذه المسائل كلها في أكثر من مقال, ومنها مقال "حذاري.. حذاري من حزب يماثل حزب الله في العراق!". ويهمنا في هذا المقال أن نشير إلى أن المعالجة يفترض أن تتخذ خمسة مسارات مترابطة بشكل خاص بحيث تتفاعل في أفعالها وتتبادل التأثير وتدفع باتجاه النتائج الإيجابية, وهي:

1. الإجراءات السياسية, وأبرزها موضوع المصالحة الوطنية وإبداء الاستعداد للمساومة على بعض الأمور التي يمكن تأجيل البت بها إلى حين تتوفر أرضية أكثر عقلانية في الحوار بين القوى السياسية المختلفة.

2. الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية, وهي الأكثر أهمية للفرد العراقي إذ تشمل موضوع مكافحة البطالة الواسعة وإيجاد فرص لتشغيل القوى العاملة وتحسين ظروف حياة ومعيشة الناس وتوفير الخدمات الأساسية وانتشال العوائل من حالة اليأس الذي تعيش فيه, ومكافحة جـــــــــادة للفســـــــــــاد الســـــــــــائد حاليـــــــــــاً.

3. الإجراءات الثقافية والإعلامية, التي تمس العمل من أجل مكافحة الإرهاب والعنف والتحول صوب سياسة الحوار الديمقراطي, ومكافحة التمييز القومي والديني والمذهبي والاستقطاب الطائفي والديني الراهن وتعميم الثقافة الديمقراطية والإعلام الإنساني غير المتحيز وهجر السياســـــيات الشـــــوفينية وضـــــيق الأفـــــق القـــــومي وإقصـــــاء الآخـــــر.

4. الإجراءات الأمنية الداخلية التي يفترض أن تميز بين القوى التي تريد هدر دم العراقيين والقوات الأجنبية المقيمة في العراق بناء على موافقة رئاسة الدولة والحكومة ومجلس النواب, وبين أولئك الذين يبدون الاستعداد للحوار والتحول صوب العمل السياسي. ويبدو لي بوضوح أن على الحكومة تشديد الكفاح الصارم ضد الإرهابيين الإسلاميين السياسيين المتطرفين من مختلف الطوائف الدينية والقوى البعثية الصدامية التي ترفض الانصياع لإرادة الناس, إذ بدون ذلك سيستمر الإرهاب ويخسر العراق المزيد من البشر. وعلينا أن ننبه إلى أن قوى تتغذى اليوم من الأسلحة الإيرانية وأموالها وفنييها وعسكرييها ستكون في الفترة الراهنة واللاحقة الخطر الرئيسي المحدق بالعراق, إذ أنهم يعززون اليوم مواقعهم وتأمين الأسلحة الحديثة والثقيلة من أجل شن الهجمات الشرسة للهيمنة على المحافظات وإقامة نظام ظلامي عنفي رهيب في العراق, وهو ما يفترض تأكيده وجلب الانتباه إليه قبل فوات الأوان. إن النظام الإيراني مصمم على تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية إلى العراق وعلينا أن نرى ذلك بوضوح كبير, وتجد الدعم والتأييد من جانب النظام السوري. وستكون بغداد مركز هذا النشاط أيضاً وموقعـــــــــــاً لتخـــــــــــزين الأســـــــــــلحة والعتـــــــــــاد.

5. الإجراءات الخاصة بالعلاقات الإقليمية والدولية, وهي إجراءات يفترض أن تتوجه صوب القضايا الأمنية والنشاط الاقتصادي المشترك ودعم جهود العراق في إعادة بناء ما خربته الحروب ودمره الإرهاب والفساد المستشري في البلاد. وعلينا أن نبين الإشكاليات التي ستثار ضـــد الـــدول الأخـــرى المجـــاورة وأوروبـــا أن تواصـــل التخريـــب فـــي العـــراق. لا يمكن بأي حال إغفال أي من هذه المجالات الخمسة, إذ سينعكس سباً عل ى بقية المجالات. فالبطالة الكبيرة السائدة حالياً تساهم في تشديد النقد ورفض سياسة الحكومة وتشجع على النشاط المضاد لها من جهة, واحتمال تحول البعض غير القليل منهم صوب قوى الإرهاب للاستعانة بما يحصلون عليه من لقمة مغموسة بدم الأبرياء من الناس ودموع

الثكالى من جهة أخرى. وكذا الحال حين يكون هناك سكوتاً على الفساد السائد, إذ أنه الطريق لاستمرار الإرهاب وتعطيل قدرة الدولة والحكومة على مواجهته والقضاء عليه. ولا شك فنحن أمام إشكالية كبيرة هي دول الجوار, إذ أن استمرار التوتر على الحدود من جهة, واستعداد دول الجوار على فتح منافذ لتسرب الإرهابيين وسلاحهم إلى العراق من جهة ثانية, سيسهم في مواصلة العمليات الإرهابية في العراق باتجاهين من جانب قوى تحسب على أهل السنة وأخرى على أهل الشيعة. ومن هنا تأتي أهمية ضبط الحدود بقوى مقتنعة حقاً بالمسيرة الديمقراطية للعراق وليس بقوى ملتزمة باتجاهات ضيقة لا تعير للمواطنة العراقية أي اهتمام بقدر ما تعيره للهوية الطائفية مثلاً أو الهوية القومية الشوفينية. إن منظومة القيم والمعايير يفترض فيها أن تتغير, أن تبعد عن أذهان الناس ما خلفه النظام البعثي الصدامي من قيم ومعايير شوفينية وفاشية ورجعية خلال العقود المنصرمة, وأن ترفض المفاهيم الظلامية الجديدة القديمة أيضاً, وأن تحل محلها القيم الإنسانية والديمقراطية التي تعترف بالأخر وبحقوقه وكرامته ومساواته, تعترف بلائحة حقوق الإنسان وكل العهود والمواثيق التي صدرت عن الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية, وأن تقر بحقوق القوميات المختلفة وبالمواطنة المتساوية بين الناس وبين المرأة والرجل ... الخ. إن الأمل معقود, رغم الخسائر المتفاقمة, ورغم البنية المشوهة لراهنة للمجلس النيابي ومجلس الوزراء المبني على أسس معينة, ولكنها مع ذلك تمثل اتفاقاً عاماً بين مختلف مكونات المجتمع نسبياً, بأن الدولة والمجتمع في العراق سيتمكنان من مواجهة الإرهاب وقوى الظلام والفساد والقهر ودحرها وإقامة المجتمع المدني الديمقراطي الفيدرالي الحر في العراق. ولكن لم نصل إلى هذا دون جهود مضنية وعمل جماعي دؤوب.
نهاية أيلول/ سبتمبر 2006

من يفترض أن ينهض بعملية التنوير والتحديث الديني والاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي؟

يعيش العالم العربي والإسلامي مرحلة معقدة جداً وتنطوي على اتجاهات متباينة ومتناقضة ومتصارعة في آن واحد وحبلى بأحداث كثيرة وآفاقها تبدو للبعض وكأنها غير واضحة على الأمد القريب على الأقل. فالعالم العربي والإسلامي في الشرق الأوسط يعيش صراعاً محتدما غير متوازن بين فكرين:

1. فكر متخلف وجامد وعاجز عن رؤية الجديد ومتشبث ومقيد بالماضي ويعيش فيه بكل تفاصيله, فكر لا ينشا عنه سوى المزيد من التخلف والارتداد والمحن والمزيد من العذاب والحرمان للنساء والرجال الذين يقيمون في هذه المنطقة من العالم, سواء أكانوا من العرب المسلمين أم من قوميات وأديان ومذاهب وأفكار أخرى. فكر لا يستطيع الخروج عن تفسيرات قديمة وبالية للقرآن والسنة المحمدية, رغم كل المتغيرات الجارية في العالم وكل التطورات الجارية في الفكر العالمي والحضارة العالمية التي يقودها الغرب بكل استحقاق من النواحي العلمية والثقافية والصناعية والزراعية والهندسية والمعلوماتية والموقف من حقوق الإنسان, رغم وجود تجاوزات غير قليلة. فكر وممارسة يضعان القيود الثقيلة على العقل ويشلان حركته ويمنعان تطوره واستثمار الطاقات الإبداعية بكل مجالاتها وأبعادها التي يحملها الإنسان في رأسه, فكر يمنع المرأة من الانطلاق في الحياة ويحرمها من كامل حقوقها وحريتها ويقيدها ويشل قدرتها على العمل مع الرجل وجنباً إلى جنب لتطوير المجتمع وازدهار حياة الإنسان. وهذا الفكر لا نجده في بعض الأحزاب والتنظيمات الإسلامية السياسية ذات الوجهة الطائفية وفي المعارضة أحياناً غير قليلة فحسب, بل ونجدها في صفوف الحكومات العربية ومثقفي الحكومة وفي أغلب المدارس والأكاديميات الدينية في العالمين العربي والإسلامي.

2. وفكر إنساني متفتح وعقل يعمل ويدرك مهمته ودوره في هذه الحياة و يسعى إلى التعامل الواعي مع المتغيرات والتغيرات الجارية في العالم, ويطالب بالتنوير والتحديث الديني والاجتماعي والرؤية الحضارية الجديدة لكل لمعايير والقيم التي عشنا عليها وعملنا في ضوئها, كما يدرك أهمية التلاقح الحضاري في كما بين الحضارات الأخرى والرؤية العقلانية السوية للآخر فكراً وإنساناً ومجتمعاً وحضارة. فكر يدرك مخاطر التخلف والتوقع على الذات والعيش في الماضي الذي لن يعود ولن يبقى منه سوى دروسه التي يفترض في المجتمعات المختلفة أن تستفيد منها ليومها ولغدها القادم. فكر يدرك أننا لم نضف, ومنذ قرون كثيرة, أي شيء جديد للحضارة الإنسانية الحديثة ولتقدم البشرية, كنا وما نزال مستهلكين سيئين لحضارة الغرب ومنجزاتها وغير مشاركين في إنتاجها, أو كنا معيدين إنتاج ما أنتج في العالم الغربي المتقدم ولكن بصورة مشوهة وحبيسة العقول الجامدة التي تهيمن على الإنسان. وتلعب جمهرة كبيرة جداً من رجال الدين المسلمين ومن مختلف المذاهب الإسلامية دوراً

أساسياً في نشر وترويج وتكريس الفكر الأول المتخلف والجامد, لأنها تجد فيها أساساً لاستمرار هيمنتها على عقل الإنسان العربي والمسلم وتحكمها الاستبدادي فيه وفي حياته, وتجد فيها تكريساً لمصالحها المادية وذهنيتها المتخلفة. ومن هذه الفئة يخرج أيضاً المتطرفون الإرهابيون المنادون بحاكمية الله والساعون إلى تكريس وحدة الدين والدولة وحرمان المجتمع من التقدم, ومن هذه الفئة من رجال الدين يخرج التكفيريون الذين يرون في الحضارة الغربية وفي الفكر الإنساني الحر جريمة لا تغتفر وإخلال بالقرآن والسنة المحمدية ويقسمون المجتمع الدولي إلى ديار حرب أو كفر, وديار سلام أو إسلام, ويجدون من واجبهم رفع السلاح لقتل الكفار وغزو ديار الكفر والسيطرة عليها وتحويلها إلى ديار الإسلام الذي يعبر عن وجهة نظرهم المريضة. فالحلم الكابوسي يرهق هذا الفكر المتخلف والجامد والعاجز عن التفكير السوي ورؤية موازين القوى في العالم ولا يدرك الوهم الذي يسعى إليه ويعتبره حقيقة مطلقة سيصل إليها وهو يسبح ضد التيار الجارف, ويضرب, كما يقول المصطلح العراقي, بطناش.

نحن أمام محنة كبيرة ولن ينفع معها السكوت والتفرج والانتظار, إذ يقودنا ذلك إلى مزيد من التخلف والتأخر عن الخروج من الحلقة المفرغة التي ندور فيها منذ قرون, منذ نهاية القرن الرابع الهجري أو العاشر الميلادي. وتقع على عاتق علماء المسلمين الواعين والمتفتحين من العرب أو من غير العرب إدراك عمق الأزمة والمحنة التي يعيشها العالمين العربي والإسلامي والحضيض الذي هما فيه الآن, ومثال ساطع على ذلك, ما يجري الآن في العراق من نشاط لأغلب قوى الإسلام السياسي المذهبية السياسية في العراق والصراع الطائفي المتفاقم, والعمليات الإجرامية لقوى الإرهاب الدموي من مختلف الاتجاهات. إنها ليست أزمة ومحنة الشعب العراقي, بل هي أزمة ومحنة الفكر الإسلامي والفكر العربي, ومنه الفكر العربي والإسلامي في العراق. وما يعانيه الشعب العراقي بكل مكوناته القومية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية هي نتاج وحصيلة منطقية لهذه الأزمة الفكرية والممارسات السيئة ضد الإنسان وحقوق الإنسان والمجتمع.

نحن أمام محنة تستوجب حركة فكرية مدنية ديمقراطية وعلمانية متماسكة وواعية لمهمتها في تغيير واقع المجتمع في منطقة الشرق الأوسط تنطلق من العناصر الديمقراطية المثقفة ومن الجماعات والتنظيمات الثقافية والاجتماعية الديمقراطية التي تدرك مخاطر استمرار العالم العربي والإسلامي السير على هذا الدرب الذي يعمق التخلف ويزيد من بؤس الإنسان ويوسع فجوة التخلف بين العالم المتمدن والمتحضر من جهة وبين العالم المتخلف والمستبد من جهة أخرى.

تقع على عاتق رجال الدين المتنورين والواعين لمشكلات بلداننا, ومنها العراق, كما يتجلى ذلك في كتابات الكثير منهم, ومن بينهم المفكر الإسلامي الراحل السيد عبد المجيد الخوئي, والمفكر الإسلامي السيد أياد جمال الدين والباحث والمفكر الإسلامي السيد أحمد حسن القبانچي والمفكر الإسلامي المصري جمال البنا, إضافة إلى الشخصية العلمية المسلمة والمصرية الأستاذ الدكتور نصر حامد أبو زيد, كما تقع على عاتق المثقفين في الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط وفي العراق على وجه الخصوص, مهمات كثيرة وملحة, نشير فيما يلي إلى أبرزها:

1. التوعية الفكرية والدينية والاجتماعية بدور الدين في المجتمع ومهماته ووظيفته الفعلية في المجتمع وفي العلاقة بين الإنسان والإله, وفي ما بين البشر, وأهمية الرؤية السوية والمتساوية للآخر.
2. التوعية بأهمية وضرورة فصل الدين عن الدولة, وإبعاد علماء الدين الأفاضل عن الألغام السياسية والنظم السياسية.
3. الحرية الدينية للأفراد والجماعات والحقوق المتساوية لأتباع مختلف الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية.
4. لا وصاية على عقل الإنسان من أي كان ولا يجوز تقييد العقل وحبسه بعيداً عن العلوم والثقافات والحضارات ومنجزات الحضارة الحديثة بحجة كونه مستورد ومن الغرب المسيحي أو من الكفار وما إلى ذلك من خزعبلات وإساءات للإنسان الأخر وللفكر الحر.
5. أهمية التخلص من تقديس الأفراد, إذ ليس هناك من معصوم في عالمنا الراهن, وليس هناك من يمتلك الحقيقة المطلقة أو الحق في امتلاكها وفرض رؤيته على الآخرين.
6. إن الإسلام دين وليس من واجبه ولا في قدرته تقديم الحلول للمشكلات الراهنة في مجتمعاتنا وعالمنا الجديد, سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم علمية أم ثقافية أم غيرها, بل هو علاقة حسية بين الإنسان والله, فالدين لله والوطن للجميع. ويمكن لرجال الدين, ويفترض فيهم, أن يساهموا في نشر القيم الأخلاقية والاجتماعية السليمة والعقلانية والحضارية الحديثة.
7. التخلص من الرؤية السلفية لحاضرنا, فالحاضر يستوجب رؤية مدنية ديمقراطية وعلمانية حديثة وجديدة تجسد الجديد في العلاقة بين الإنسان والإنسان الآخر, بين الرجل والمرأة, بين الإنسان والمجتمع والدولة.
8. على المجتمع تغيير نظرته إزاء المرأة, إذ لم يضع القرآن قيوداً على المرأة ولا على دورها وطريقة عيشها وعملها, كما لم يفرض عليها الحجاب حيث يحاول البعض جعلها حبيسة

سجن اسود, كما فعل بن لادن وطالبان في أفغانستان. وما نزال نتذكر الجملة التي يتغنى بها العرب حين قال عمر بن الخطاب: كيف تستعبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا. وكلمة الناس هنا, وكذا الإنسان, تعني المرأة والرجل في اللغة العربية وليس الرجل وحده.

9. إن المرجعيات الدينية تحمل مهمة أخلاقية واجتماعية وليست سياسية وعلى قوى الإسلام السياسي أن تكف عن زج المرجعيات الدينية في الشؤون السياسية اليومية.

10. الأهمية القصوى في التوعية بحق الإنسان في ممارسة عقله وحقه في اختيار الدين أو المذهب الذي يناسبه ورفض التمييز بين الأديان والمذاهب أو بين أتباعها, بل يفترض الانطلاق من حق المواطنة والاعتراف بحقوق الإنسان المهضومة كلية في العالمين العربي والإسلامي.

هناك الكثير والكثير من القضايا التي يفترض أن يبحثها علماء الدين والمثقفون في عالمنا المعاصر من أجل أن ندفع بالإنسان لممارسة عقله وأن نجعله يفكر في أوضاعه البائسة ويتحرى عن الأسباب الكامنة وراء ذلك ليعالجها وفق رؤية علمية وحضارية حديثة, وأن نكف عن التثقيف "لا تفكر لها مدبر", فالإنسان يمتلك العقل لكي يفكر به ولكي يكون مسؤولاً عن أفعاله وأقواله وما يصدر عنه.

إن علينا أن نبدأ بتنظيم حوارات مفتوحة وجادة ومكثفة ليشارك بها الجميع ولتكون جزءاً من عملية التثقيف والتنوير الديني والاجتماعي, خاصة وأن القوى المتخلفة والرجعية في صفوف رجال الدين كثيرة وتشكل الغالبية العظمى في المرحلة الراهنة. وهو الذي يزيد في الطين بلة, كما يزيد من أهمية التعجيل بهذه العملية الحوارية وتنشيط الفاعلين فيها وإيصالها إلى أوساط الرأي العام العربي والإسلامي, لأننا لا نواجه مخاطر الركود الفكري والحضاري فحسب, بل مخاطر جدية بارتداد الفكر والإنسان والمجتمع خطوات جدية إلى وراء, رغم أن عجلة التاريخ ستدفع بالعامل نحو الأمام, ولكن تجربة التاريخ تؤكد أن هذا المجتمع أو ذاك قابل للارتداد الحضاري, كما حصل في أفغانستان في فترة طالبان, أو كما هو عليه الحال في إيران حالياً, وكما تسعى إليه بعض قوى الإسلام السياسي المتطرفة والطائفية في العراق, إضافة إلى قوى بن لادن والظواهري والزرقاوي ومن لف لفهم.

2006/3/14 كاظم حبيب

* في ضوء الآراء الجريئة والواقعية المسؤولة التي تقدم بها المفكر الإسلامي السيد أحمد القبانچي في جريدة الزمان اللندنية بتاريخ 13 آذار/مارت 2006 ص 5, وفي ضوء النقاش الذي دار في ندوة فكرية في الصالون الأدبي لجمعية خريجي هارفارد بدبي/ الإمارات في آذار/مارت 2006.

الفيدرالية والفتاوى الدينية!

يحتدم النقاش في العراق حالياً حول الفيدرالية, وكأن المصطلح لم يكن معروفاً في العالم ولم تمارسه الكثير من الدول وبنجاح منقطع النظير. كما أن بعضها فشل لأسباب ترتبط بشمولية النظم التي مارسته وسياساتها غير العقلانية إزاء الشعوب التي كانت تمنع عملياً عن ممارسة حقوقها الفيدرالية, كما هو حال غالبية البلدان الاشتراكية السابقة, ومنها الاتحاد السوفييتي وبلغاريا على سبيل المثال لا الحصر. ولا أنوي الخوض بتفسير للفيدرالية, فالمعاجم والكثير من الكتب العلمية والسياسية التي تبحث في النظم السياسية تعالج هذه المسألة مع أو ضد الفيدرالية, كما أنها تطرح مضمون الفيدرالية بشكل واضح ودقيق, وخاصة تلك الأبحاث التي تتطرق إلى التجارب الدولية في مجال الفيدراليات والتي ما تزال تمارس هذا النظام بنجاح.
وبالأمس (2006/9/13) نشرت وكالات الأنباء فتوى دينية أصدرها رجل دين يدعى آية الله أحمد الحسني البغدادي, القاطن في النجف, بناء على سؤال وجه له حول الفيدرالية, إذ أن السائل شمل كردستان بسؤاله, إضافة إلى ما سعى بعض قوى الائتلاف العراقي إلى إقامة فيدرالية في جنوب العراق تشمل المحافظات الشيعية التسع, هذا نصها:
"الجواب
بسمه تعالى
لا يجوز تفعيل الفيدرالية في بلاد الرافدين الاشم وتحقيقها بأي صورة من الصور بوصفها فيها مفاسد سياسية، واقتصادية، واجتماعية تخدم المشروع الاميركي – الصهيوني في المنطقة برمتها، بل يجب مقاطعة كل من يدعو لذلك والله مع المؤمنين الصابرين المجاهدين.
احمد الحسني البغدادي النجف الاشرف".
سأناقش هذا الموضوع من الناحية الشكلية أولاً ثم من ناحية المضمون. من الناحية الشكلية:
1. كل فتوى يصدرها أي رجل دين لا تمس كل المسلمين بأي حال, بل تمس تلك الجماعة التي تقلده, وهي معروفة تماماً لدى أتباع المذهب الشيعي. ويمكن أن لا يزيد عدد أفراد من يقلده عن عدد أصابع اليد أو أكثر بقليل, بسبب كثرة رجال الدين الذين أصبحوا يشكلون جيشاً جراراً في العراق.
2. عندما تصدر أي فتوى عن رجل دين يمكن أن يختلف معه بقية رجال الدين, وبالتالي فهو

اجتهاد شخصي لا غير. فالفتوى لا تعتبر ملزمة بأي حال لغير من أشرنا إليهم, إذ أن باب الاجتهاد مفتوح لكل رجال الدين, بل لكل فرد الحق في أن يفتي لنفسه دون العودة لرجال الدين, أي أن يتصرف بحكم رجاحة عقله وهو لا يحتاج إلى أي وسيط بينه وبين الله. والجاهل وحده هو من يحتاج إلى من يفتيه. وقد بدا هذا واضحاً لدى عدد من المسؤولين السياسيين الذين أكثروا من زيارة رجال الدين لأخذ الفتوى أو النصيحة منهم.

3. إن من يصدر فتوى بشأن قضية معينة, يفترض فيه أن يعي بعمق وشمولية عدة مسائل جوهرية, وهي:

أ. مسؤوليته المباشرة في ما يصدره من فتاوى وتأثيرها على واقع المجتمع واحتمالات إثارة المزيد من المشكلات في البلاد.

ب. طبيعة القضية التي يراد بحثها والتعمق في فهمها من مختلف الجوانب والإطلاع على تجارب العالم بشأنها.

ج. الموقف الإسلامي الطويل الأمد بشأنها منذ العهد الأموي والعباسي والعثماني وما كان يسمى في حينها بالولايات, وهو نظام مقارب تماماً من حيث المبدأ والمضمون الفيدراليات.

ج. التجربة العراقية التي يزيد عمرها عن ثمانين عاماً في التعامل مع القضية الكردية والعواقب التي نجمت عن سوء السياسات السابقة وأهمية تمتع الشعب الكردي بحقوقه المشروعة والعادلة.

وإذا ما دخلنا في صلب الموضوع, فأن الفتوى تؤكد لي ثلاث مسائل جوهرية, وهي:

1. إما أن يكون آية الله الحسني لا يفهم شيئاً عن الفيدرالية ولم يقرأ عنها, أو أن يكون متأثراً بالدعايات التي تروجها بعض المصادر المناهضة لمضمون الفيدرالية, أو أن الرجل بعيد كل البعد عن فهم السياسة, ولكنه يدافع عن موقف إيراني ضد الفيدرالية.

2. فمن غير المعقول أن يتحدث بشأن قضية سياسية تمس نظم الحكم في العالم ويتحدث عن مفاسد ويدعو إلى مقاطعة كل من يدعو إليها, وبالتالي يدعو إلى مقاطعة الشعب الكردي كله, إضافة غل ى العرب وغيرهم المؤيدين للفيدرالية.

3. وآية الله الحسني البغدادي لم يخبرنا ما هي المفاسد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب بها الفيدرالية, فهل هي مجهولة عليه أم أنه لا يمتلك ما يفترض أن يشير إليه صراحة.

4. إن هذا الحكم يعبر عن جهالة سياسية فعلية, مع كل احترامي للموقع الديني الذي يحتله, إذ أن كثرة من الناس ما تزال تتعلم بعلوم دينية تعود إلى أكثر من عشرة قرون سابقة ولا تعرف من دنياها الراهنة شيئاً يذكر.

5. وأصبح معتاداً أن كل قضية يراد التشهير بها لأي سبب كانت تقرن بأنها تخدم المشروع الأمريكي–الصهيوني, تماماً كما حصل بشأن عدم رفع علم صدام حسين في إقليم كردستان ورفع علم الجمهورية العراقية الأولى الذي يرمز إلى الشعبين العربي والكردي والشعوب الأخرى في العراق, وهم لا يدركون أن سلوكهم هذا هو الذي يخدم زيادة مصاعب الشعب العراقي وإشكالاته وبالتالي يقود إلى الفوضى والخراب الذي عشناه طويلاً في ظل النظم السابقة. كم أتمنى على رجال الدين في المجتمع, أن يكفوا, كرجال الدين وليس كأفراد, عن التدخل في السياسة وعن إصدار أحكام لا تمت إلى الحياة الراهنة بصلة وبعيدة كل البعد عن فهم التحولات الجارية في العالم وفي الإقليم والعراق, إنهم يساهمون في دفع العراق إلى عهود الظلام السابقة. إن أرادوا العمل السياسي فلينزعوا الجبة والعمامة أو ليكفوا عن إصدار الفتاوى والدخول في أحزاب سياسية والالتزام ببرامج أحزابهم, بدلاً من تلك التصريحات والفتاوى التي تعبر عن جهل لا غير.

الفيدرالية, يا سيدي المفتي الحسني, تؤدي وظيفتين معروفتين عالمياً, وهما: إنها شكل من أشكال توزيع السلطات الثلاث المعروفة في الدولة الواحدة من جهة, وأنها تعني الاندماج والتكامل على قدم المساواة بين أقاليم وقوميات وشعوب تتعايش في دولة واحدة ذات ثقافات ولغات متعددة. وهي تمارس سياسات منسقة وعبر حكومة مركزية. ويفترض أن ينص الدستور الاتحادي بشكل واضح على حقوق وواجبات الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم الفيدرالية, وهناك محكمة عليا دستورية تحكم في الخلافات التي تحصل بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم (الفيدراليات).

ليس في هذا الوضع السياسي القانوني ما يمكن أن يشير إلى المفاسد. إذ في كل نظام حكم يمكن أن تظهر المفاسد. خذ إيران الراهنة مثلاً فيها من المفاسد ما يفوق ما يمكن للإنسان أن يفكر به. وكان حكم الشاه الفاسد أقل فساداً مما عليه الوضع في إيران حالياً ومن كل الجوانب. وكان النظام الملكي الفاسد في العراق أقل فساداً مما كان عليه نظام البعث المخلوع. فالمسألة لا ترتبط بنظام ملكي أو جمهوري أولاً, ولا بنظام مركزي أو فيدرالي ثانياً, بل بمستوى حضارة ووعي وتنوير الإنسان العراقي أو أي إنسان آخر في العالم, وبمستوى امتلاكه وتمتعه بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بحيث يمكن الكشف عن المفاسد ومحاربتها لا طمطمتها والتستر عليها وعلى فاعليها. المفاسد في العراق كثيرة حالياً, وعليك أن تتحرى عن الذين يمارسونها وستجد العجب العجاب, فبعض الأحزاب والشخصيات الإسلامية في البصرة, إضافة إلى آخرين من قوى سياسية أخرى, هو الذي يمارس ذلك تحت أشعة شمس البصرة الكاشفة والمحرقة, والنفط الذي يسرق في البصرة وغير ذلك كفيل بتجسيد هذه الحقيقة, دع عنك بغداد

التي يفترض أن نترك الأمانة بيد شخصية أمينة ومحكمة الأمانة مثل القاضي الفاضل السيد راضي الراضي, الذي لا تأخذه بالحق لومة لائم.
ولكن الفيدرالية تمنح الشعوب التي تعيش في دولة واحدة الحقوق المشروعة التي يفترض أن تتمتع فيها بإقليمها وتؤدي واجباتها إزاء الفيدراليات الأخرى وإزاء الحكم المركزي والعكس صحيح أيضاً.
ومن هنا جاءت الدعوة إلى نظام حكم جمهوري فيدرالي في العراق لأنه يوفر الأرضية الصالحة لتعاون وتضامن وتآخي الشعبين العربي والكردي, وهما يعيشان في إقليمين واضحين, إضافة إلى منح القوميات الأخرى حقوقها الإدارية والثقافية التي نص عليها الدستور العراقي الجديد.
وكان تصوري الشخصي الذي أدعو إليه وهو اجتهاد تزكيه الحياة والتجارب المنصرمة في العراق والعالم, أن العراق بحاجة إلى فيدراليتين, إحداهما كردستانية وأخرى رافدينية, وكلاهما في دولة واحدة هي الجمهورية العراقية الفيدرالية أو الاتحادية. وإذ تجمع الفيدرالية الأولى المحافظات الكردستانية, تجمع الفيدرالية الثانية جميع المحافظات العربية الباقية. وتكون لنا حكومة مركزية في العاصمة بغداد تمارس صلاحياتها, حقوقها وواجباتها وفق الدستور العراقي الجديد.
كنت وما أزال ضد إقامة فيدراليتين في القسم العربي من العراق وعلى أساس ديني طائفي, إذ أنه سيكون مفتعلاً, رغم التمييز الذي تعرضت له المناطق العراقية التي أكثرية سكانها من الشيعة عبر نظم الحكم السابقة. إلا أننا نريد أن نبني عراقاً مدنياً ديمقراطياً فيدرالياً جديداً يرفض التمييز الديني والطائفي ويمنح الناس حقوقهم على قدم المساواة, رغم أن الدستور الراهن لا يوفر ذلك بشكل كامل وسليم, وخاصة المساواة بين المرأة والرجل, ولهذا فهو بحاجة إلى تعديل وتحسين, وخاصة المقدمة ذات الوجهة الدينية الطائفية التي تضمنتها ديباجة الدستور وحقوق المرأة .. الخ.
إن العرب يشكلون قومية واحدة في العراق, وهم يتوزعون على شيعة وسنة, إضافة إلى وجود قوميات أخرى في القسم العربي من العراق, كما توجد أديان أخرى في القسم العربي من العراق, وهم الصابئة المندائيون المضطهدون حالياً من قبل بعض رجال الدين والمليشيات الإسلامية المسلحة وجمهرة من أتباع المذهب الشيعي على نحو خاص, ولا يجوز تقسيمهم إلى فيدراليات تقوم على أساس مذهبي, إذ أن المذهب لا يشكل هوية الإنسان, بل إنسانيته وقوميته لا غير. ومن هنا لا أؤيد تلك الأصوات الكردية التي تؤيد قيام فيدرالية الجنوب على أساس مذهبي خشية أن يتخذ موقف ضد الفيدرالية الكردستانية. ويرتكب هؤلاء الأخوات والأخوة خطأ فادحاً بتصريحاتهم الكثيرة حول هذا الموضوع وخاصة الصديق القديم السيد عبد

الخالق زنگنة. فأنا كعربي رفضت وجود حكومتين وفيدراليتين عملياً في كردستان, في كل من السليمانية وأربيل, لأنها ضد المنطق وضد مصالح الشعب الكردي وضد مستقبل القضية الكردية. ومن هذا المنطلق أجد مناسباً أن يكون موقف الكرد أيضاً منسجماً مع أن يكون كل العرب منسجمين ومتناغمين في فيدرالية واحدة تضم إليها كل المحافظات العربية بدلاً من فيدراليتين عربيتين في إقليم واحد يقود إلى المزيد من المصاعب والمشكلات المختلفة. أملي أن لا تدفع تكتيكات سياسية قصيرة النظر بعض الأخوة الكرد إلى اتخاذ سياسات ومواقف تلحق ضرراً بالقضية العراقية كلها. ليست هناك قوة قادرة على سلب حق الكرد في الفيدرالية, وبالتالي علينا أن نعزز وحدة العراق على أساس فيدرالي بين القوميات, ولكن لا على أساس ديني وطائفي سياسي يفتت العراق ويجعله تحت رحمة إيران والسعودية وغيرها من دول المنطقة وعلى أساس مذهبي مدمر.
منتصف أيلول/سبتمبر 2006

البابا والغضب والعنف الذي تفجر من جديد!

لا شك في أن النص الذي أورده البابا بنيدكت في المحاضرة التي ألقاها في ألمانيا هو من مخلفات فكر وثقافة وممارسات العنف والحروب الصليبية التي تميزت بها تلك الفترة الواقعة بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر الميلادي وامتداداته حتى القرن الرابع عشر والخامس عشر الميلادي, بما في ذلك تلك الحروب التي أطلق عليها بحروب الصليبيين الأطفال. وقد كان الأمراء الإقطاعيون الأوروبيون وراء تلك الحروب, إذ أنهم قاموا بتنظيمها وتعبئة المقاتلين لها وشنها في سبع موجات غزو معروفة كان الهدف من ورائها احتلال الشرق والهيمنة على سوريا وفلسطين بحجة حماية أورشليم القدس. وهذا النص يجسد تلك الصراعات والنزاعات والتهم المتبادلة بين الأمراء الأوروبيين والمؤسسة الإسلامية الحاكمة حينذاك. وبالتالي فأن إيراد هذا النص في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العنف المنفلت من عقاله من قبل قوى إسلامية إرهابية متطرفة يقدم زاداً لها لمواصلة نشر الكراهية والحقد في نفوس المسلمات والمسلمين إزاء أتباع الأديان الأخرى بحجة عدائهم للإسلام والمسلمين. وكان في مقدور البابا أن يمارس النقد المباشر إلى تلك القوى الإسلامية المتطرفة لممارساتها

العنف في الوقت الحاضر ليس في الدول الإسلامية فحسب, بل وما تمارسه تلك القوى في المدن الأوروبية المختلفة وما قامت به في الحادي شر من أيلول / سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية, وبالتالي كان مثل هذا الطرح سيدعم النضال الذي تخوضه الشعوب في الدول الإسلامية المختلفة ضد قوى الإرهاب العالمي المتمثل بالجماعات التكفيرية التي تدعي الإسلام. ولهذا فالنص لم يكن قديماً وبالياً فحسب, بل وغير موفق ويثير من الشبهات أكثر مما يقلل من الخلافات بين أتباع الأديان المختلفة. فالخلاف القائم حالياً وعلى مختلف الصعد ليس بين الأديان, بل هو بين المؤسسات الدينية وأتباع الأديان لا غير, إذ أن الأديان أساسها واحد وقاعدتها واحدة, وبالتالي لا اختلافات حادة وشديدة في ما بينها, بل بين أتباعها.

ولكن ما يفترض الانتباه إليه ومعالجته منذ الآن هو ردود فعل جماهير واسعة من المسلمات والمسلمين في بقاع واسعة من العالم. وقد تجلى ذلك في صيحات غاضبة ذات وجهة هستيرية موجهة انطلقت من حناجر كثرة من المهيمنين على المؤسسات الدينية الإسلامية في العالم الإسلامي أولاً وقبل كل شيء, ولكن بشكل خاص من الشيخ يوسف القرضاوي وغيره من أتباع منظمات الإخوان المسلمين وبعض رجال الدين في السعودية وبعض الشيوخ الشيعة في إيران والعراق ولبنان وغيرها. في حين كان العقل الراجح يتطلب تهدئة الأمور والدعوة إلى الحوار الهادئ مع البابا لكي يتراجع عن تلك المقولة وينهي الأمر بمزيد من التعاون والحوار بين أتباع الأديان المختلفة.

لقد عمدت أغلب المؤسسات الدينية الإسلامية, في ما عدا جمهرة من شيوخ الإسلام الذين تميزوا بالهدوء والموضوعية وطالبوا بالحوار والهادئ والابتعاد عن الغوغائية, إلى الدعوة سواء أكانت علنية أم متسترة, إلى التظاهر وإعلان الاحتجاج بالعويل وبالصراخ اللذين تميزا بالغضب والحقد والكراهية لأتباع الأديان الأخرى, وإلى حرق الأعلام والرموز الدينية والسياسية وإلى الاعتداء على الكنائس والمسيحيين في أكثر من بلد واحد. لقد سعوا إلى إهانة أكبر رجل دين في الكنيسة الكاثوليكية. لقد عبر المحتجون, وبهذه الطريقة السيئة, عن كونهم ما زالوا بعيدين عن فهم دينهم وكيف يفترض أن يتعاملوا مع الاختلاف في الرأي. لقد جسد هؤلاء العنف بعينه حين مارسوه عملياً وفي شوارع الكثير من المدن, بما فيها البصرة التي تعرض فيها المسيحيون والصابئة المندائيين على اعتداءات وقتل وتهجير قسري من قبل المنظمات الإسلامية الشيعية المتطرفة, إضافة إلى عمليات اعتداء وتهجير لأتباع المذهب السني لتكون البصرة موقعاً للشيعية فقط, وهي التي يراد لها أن تكون عاصمة الإقليم الجنوبي من العراق! إن هؤلاء قد أكدوا من جديد على أنهم لم يفهموا من الإسلام سوى ممارسة العنف, في حين

أنه يدعو إلى السلام ابتداء من التحية اليومية "السلام عليكم". وهذا العنف لا يرتبط بالإنسان وسلوكه الطبيعي, بل بالمؤسسات الدينية التي تثقف بهذا العنف وتربي الأجيال عليه وتثقف بالعداء للأديان الأخرى بل وكذلك في ما بين المذاهب الإسلامية ذاتها. عودوا إلى الكتب الدراسية في السعودية, التي يراد الآن تحسينها, أو في المدارس الدينية في باكستان أو في المدارس الخارجية التابعة لأتباع المذهب الوهابي في أوروبا أو التثقيف الذي تمارسه جماعات إرهابية تكفيرية مثل تنظيم القاعدة وطالبان وأنصار الإسلام السنة وغيرهم, أو بعض الجماعات الشيعية المتطرفة أيضاً. إن من يرجع إلى ذلك سيجد حقيقة التثقيف بالعنف والكراهية والحقد على الدين المسيحي واليهودية والبوذية وغيرها من الأديان. إن الجماهير الواسعة التي انطلقت بمظاهرات احتجاجية عارمة وهي تصرخ بهستيرية رهيبة مستعدة للقتال والقتل لم تنطلق بمفردها, بل دعيت للقيام بذلك من قبل مؤسسات وجماعات دينية أو شخصيات دينية, وهو الذي يفترض أن يشجب.

إننا سنبقى بعيدين عن حضارة القرن الجديد, إن كنا لا نستطيع فهم أهمية الحوار حول النقاط المختلف عليها أو الاستماع للنقد والرد عليه أو الابتعاد عن النقد الجارح. وهذا لا ينطبق على المسلمين وحدهم, بل يفترض أن يشمل المسيحيين واليهود وأتباع بقية الأديان.

إننا أمام جماعات تريد الاستفادة من كل خطأ يرتكب لتأجيج الصراع والنزاع بين أتباع الحضارات أو الثقافات أو الأديان المختلفة, في حين أن العالم بحاجة إلى حوار بين أتباع تلك الحضارات والثقافات والأديان.

إن الجماعات التي مارست العنف والقتل وإشعال الحرائق في الكنائس في موجات الغضب والكراهية المنفلتة الأخيرة التي ارتبطت بمحاضرة البابا بنيكت أكدت على المخاطر التي تسود في مجتمعاتنا الإسلامية وقدرة المنظمات المتشددة والإرهابية على إشعال فتيل الحروب الدينية والمذهبية المحلية والإقليمية, ما لم تبذل المزيد من الجهود لإرساء حياتنا على أسس الحرية والديمقراطية واحترام الرأي الآخر ووالدين أو المذهب الآخر والحوار الديمقراطي الموضوعي الهادئ بين أتباع جميع هذه الأديان والمذاهب.

إن دعوة البابا للحوار مع السفراء العرب في الفاتيكان وتوضيحاته الكثيرة بظروف طرح النص المشار إليه, مع تقديرنا بعدم صواب طرحه لتلك الموضوعة في تلك المحاضرة من ناحية المضمون والشكل والمكان والزمان, يفترض أن تؤخذ بالاعتبار وأن يسيطر العقل على العاطفة لدى المؤسسات الدينية الإسلامية في سائر أرجاء العالم والشخصيات الدينية الإسلامية إلى القبول بتوضيحاته وأسفه وإلى تهدئة الأمور في العالم الإسلامي بدلاً من تهييجها ودفعها إلى ما لا تحمد عقباه, خاصة وأن الإرهابيين القتلة والفاشيين في العالم الإسلامي, وهم ليسوا كثرة

بطبيعة الحال, ينتظرون أي فرصة سانحة لتأجيج الصراعات والاستفادة منها لبث الحقد والكراهية في نفوس الناس ضد الآخرين, سواء أكانوا مسيحيين أم من أديان ومذاهب واتجاهات فكرية أخرى.

2006/9/23

أقتلوني ومالك!

تؤكد الأحداث السياسية الجارية في العراق, إضافة إلى اللقاءات الصحفية والأحاديث والخطب والندوات السياسية لقادة الأحزاب السياسية الإسلامية وميليشياتها المسلحة, العلنية منها والسرية, الشيعية منها والسنية, إلى أن هؤلاء جميعاً يسيرون على قاعدة مهلكة مليئة بالحقد والكراهية وعدم الاستعداد للاعتراف بالآخر والتفاهم والتسامح حتى الآن, بل أنها تزيد يومياً من سقف شروطها ومطالبها ومشاريعها الطائفية وعملياتها العسكرية, ومن عدد القتلى المجندلين والجرحى المعوقين المرميين في الشوارع ,سواء الذين يقتلون في السجون ثم يرمون على قارعة الطريق, أم أولئك الذين يتم اصطيادهم من الشوارع ثم يعذبون ويقتلون أو يصابون بالشلل ثم يموتون ثم يرمون بجثثهم في شوارع بغداد وأزقتها أو في نهر دجلة, قاعدة تستند إلى المثل المعروف عربياً والقائل: "أقتلوني ومالك", نعم أقتلوني ولكن عليكم أن تقتلوا مالك أيضاً .

لسنا نريد بهذا المثل أن نتحدث عن قوى الإرهاب التكفيرية المنظمة والقادمة من وراء الحدود والمتشابكة مع قوى تكفيرية داخلية تابعة لها, قوى القاعدة وأيمن الظاهري وأبو حمزة, وأبو عمر البغدادي ومن لف فلهم من إرهابيين ومفسدين في الأرض ومجرمين قتلة, إضافة إلى ممارسات قوى البعث الصدامية التي تقوم بقتل أفراد الجيش والشرطة بحجة مشاركتهم ودعمهم لقوى الاحتلال وكذلك ممارسة عمليات الاغتيال الدنيئة لخيرة مثقفي, من مفكرين

وأدباء وفنانين وعلماء ومتخصصين والكثير من أبناء وبنات الشعب العراقي التي يراد بها دفع الناس إلى الهجرة وترك العراق, بل أن هذا المقال يركز على الأحزاب السياسية الإسلامية المشاركة في الحكم أو خارجه أو المعترضة عليه والتي لها كلها مليشيات مسلحة معلن عنها وتمارس عملياتها الإرهابية, أو تمارس عملياتها دون ضجة إعلامية ولكنها تؤكد حقها في "المقاومة المسلحة وبكل أنواعها ."

جميع هذه القوى الإسلامية السياسية تدرك عدداً من الحقائق الأساسية التي لا تريد الاعتراف بها وتركب رأسها وتعيش العزة بالإثم وهو أمر جلل. فكل هذه القوى تعرف حقاً ما يلي:

•أن بعضها لا يمكنه إلغاء البعض الآخر أو استئصاله من العراق مهما كانت عمليات القتل الإجرامية المتبادلة ومهما كان التهجير القسري من المناطق, بما فيها تلك العمليات الإجرامية الموجهة ضد أتباع الأديان الأخرى .

•يعش في العراق الراهن, بقسميه الكردستاني والعربي, الكرد والعرب والتركمان والكلد أشور, السنة والشيعة والمسيحيين والصابئة المندائيين والأيزيديين والكاكائيين والشبكيين, وأصحاب الأفكار والآراء السياسية المختلفة, جنباً إلى جانب ولا يمكن إخلاء العراق من أي منهم, بل هم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات والمسؤولية المشتركة عن حياة وحرية الفرد والمجتمع .

•أن العراق لا يراد له التقسيم, وإذا كانت فيدرالية كردستان حقيقة ثابتة ,فأن فيدرالية الجنوب وهم وإساءة كبيرة لا يمكن ولا يجوز مرورها وفق الأسس الطائفية المرسومة, بل لا بد من إقناع الآخرين بعدم صوابها وجدواها وفق آليات ومفاوضات سلمية وديمقراطية والعمل من أجل وجود فيدراليتين في العراق لا غير.

•وأن العراق لا يمكن أن يحكم من قبل فئة أو حزب أو جهة أو شخص واحد, بل لا بد من إيجاد لغة مشتركة وبرنامج مشترك لبناء العراق على أسس ديمقراطية بعيدة عن الاستئثار والانفراد بالسلطة أو الفرض الهيمني بحجة الأكثرية وإهمال رأي الأقلية. والعراق بحاجة إلى مسؤولية مشتركة بعيداً عن الطائفية السياسية والمذهبية المتعصبة أو القومية الشوفينية أو ضيق الأفق القومي.

•وأن القوات الأجنبية, التي تسببت سياسات صدام حسين أساساً والاستراتيجية الأمريكية المعروفة لنا جميعاً بوجودها, سوف ترحل لا محالة ,ولكن رحيلها السريع سيقود في ظل نهج

"أقتلوني ومالك" ونشاط قوى الإرهاب الصدامية إلى حرب أهلية وحرب تحرق اليابس والأخضر وتدمر ما تبقى من بنية تحتية والكثير من البشر.

•وهي تدرك أن إطالة عمر الإرهاب في العراق سيطيل لا محالة وجود القوات الأجنبية حتى بعد الفوز الحزب الديمقراطي بالأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ, والعكس هو الذي يعجل برحيلها .

•وهي تدرك تماماً بأنها مستهدفة من قبل القوات التكفيرية التي لا تقبل بأي مذهب إسلامي إلا مذهبها, ولا بأي دين إلا دينها, ولا بأي فكر أو عقيدة إلا فكرها وعقيدتها, ولا بأي شريعة إلا شريعتها الجاهلة. فهي قوى معادية للكل وشمولية ولا تعرف الاعتراف بالآخر أو التسامح معه, إنها قوى عاتية ومجرمة وقاتلة, ويخطئ من يظن غير ذلك. إن المقصودين بالقتل , إضافة إلى أتباع جميع المذاهب والأديان إلا مذهبهم, هم القوميون العلمانيون والاشتراكيون والشيوعيون والمستقلون والعلمانيون والمدنيون من النساء والرجال أو حتى من هم في بطون النساء من هؤلاء, وكذلك جمهرة من البعثيين الذين لم تتلطخ أيديهم بدماء الناس الأبرياء في فترة حكم صدام حسين. هذه الحقيقة يفترض أن يعرفها كل مسلم ومسيحي وصابئي مندائي وكاكائي وشبكي وأيزيدي, ويفترض أن يعرفها كل شيعي, سواء أكان اثنا عشرياً أم خماسياً أم سداسياً أم غير ذلك, وكل سني, سواء أكان حنفياً أم شافعياً أم مالكياً أم حنبلياً على غير مذهب القاعدة ذات الأصل الحنبلي, كما يفترض أن يعرفها أصحاب الأفكار والعقائد والاتجاهات الأخرى أيضاً, ويفترض أن يعرفها أيضاً أتباع القوميات المختلفة والعديدة في العراق, وبكلمة مختصرة يفترض أن يعرفها كل إنسان عاقل في العراق. إن هذه الحقائق التي يعرفها الجميع كان يفترض بها أن تقنع الجميع بالتخلي عن كل ما شأنه أن يزيد التباعد والتطاحن بينهم وأن يدفع بالصراع والنزاع إلى فئات المجتمع غير المسَّيسة أو العاملة في الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية والسنية والتي يمكن أن تقود إلى مجازر أبشع وأكثر رعباً عما جرى ويجري الآن. وفي ضوء هذه الحقائق أيضاً يفترض أن نفتش عن نقاط الالتقاء بين الجميع, وهي مسألة ممكنة, كما يفترض أن ندفع بالقضايا الخلافية إلى مرحلة لاحقة إلى أن تمم عملية تنقية الأجواء من الإرهابيين القتلة ومن قاعدة "أقتلوني ومالك!" واستعادة الثقة المنشودة بين الغالبية العظمى من القوى السياسية .

إن الصراعات الطائفية السياسية الدائرة في العراق اليوم هي التي تشجع القوى التكفيرية البائسة والمكروهة من المجتمع على التصريح العلني بإقامة دولة إسلامية في العراق وإعلان اسم شخصية نكرة جديدة يدعى أبو عمر البغدادي, باعتباره أميراً للمؤمنين على العراق, وأنهم قد وضعوا تحت تصرفه 12 ألف مقاتل ليقيم بها دولة "الإسلام!" في العراق, دولة البغي والعدوان لا غير .

والغريب أن المؤسسات الدينية, ومعهم كثرة كاثرة من رجال الدين, أصبحت لا تحدث عن ذلك, بل تساهم في صب المزيد من الزيت على النيران الطائفية المشتعلة بين المليشيات المسلحة وظهيرها المتمثل بالأحزاب السياسية الإسلامية السنية والشيعية دون استثناء وضحيتها هم الناس الأبرياء من العراقيات والعراقيين ,ومن الأطفال والشيوخ .

إن التهديد بالانسحاب من الحكومة وحمل السلاح ما لم تلب مطالب جهة معينة, ورفض بعض المطالب الممكنة من جهة أخرى لن يقود إلى الحوار والمصالحة بين الغالبية العظمى من القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية, بل هي مساهمة في تعقيد اللوحة الراهنة. وعلينا أن ندرك بأن هناك الكثير من القوى الدولية والقوى الإقليمية والجيران وبعض القوى في الداخل التي تشعر بالسعادة التامة لما يجري في العراق, كما أن تجارب الحروب وتجار السلاح في ابسوق الدولية والسوق السوداء الموازية في العالم ,سعداء لما يجري في العراق, وكذا حال حفاري القبور الذين أصبحت بضاعتهم رائجة بحكم القتل اليومي للناس الأبرياء.

إن المياه الآسنة في مستنقع العراق الراهن يفترض أن تتحرك, أن يفتح على هذا المستنقع مصبات جديدة للمياه تغير من عفونة المياه الراكدة الراهنة, ولا يمكن أن يتحقق ذلك ما لم نعترف بوجود المستنقع, وما لم نعترف بضرورة تغييره, وما لم نعترف بالحقائق المذكورة سابقاً وما لم نملك الإرادة الفعلية والصادقة لتحقيق الوحدة الوطنية. إن قدرنا جميعاً أن نعيش في هذا الوطن المستباح بالدكتاتوريات السابقة والعنف وبجماعة غير قليلة من السياسيين وبعدد غير قليل من الأحزاب السياسية الشمولية التي تريد الانفراد بالحكم أو بالقرار السياسي أو بالفكر الذي يهيمن على البلاد, سواء أكان ديناً أم فكراً شوفينياً وعلمانياً مستبدا .

ومن الصعب أن نطالب الشعب بالتغيير ما لم تغير الأحزاب السياسية ورجال السياسة والدين وجهتهم وبرامجهم ونوازعهم الذاتية ورغبتهم بالهيمنة وأساليب عملهم غير الديمقراطية. وإلى

هذا التغيير ندعو لكي يمكن البدء ببناء عراق جديد يضم الجميع دون استثناء ويحقق للجميع الاستقلال والسلام والديمقراطية والرفاهية والسعادة والعلاقات الطيبة مع الجيران والعالم.

11/11/2006

ما هي أهداف التيار الصدري في العراق؟

السؤال الذي يدور في بال الكثير من الناس في العراق وخارجه هو: من هم أتباع التيار الصدري؟ وإلى ماذا يسعى أتباع هذا التيار في العراق؟ حاولت أن أجيب عن هذا السؤال في أكثر من مقال خلال الفترة المنصرمة. ولكن هذا لا يعني بأي حال بأن ما كتب حول هذا التيار كافياً بسبب التعقيدات التي يعيش فيها العراق واختلاط الأوراق وتنوع الصراعات الجارية بين مختلف القوى السياسية, إضافة إلى ضياع الكثير من المعايير والقيم الإنسانية خلال سنوات حكم البعث الصدامي وسياساته الفاشية الدموية.
خلال السنوات القليلة المنصرمة كتبت العديد من المقالات لتوضيح طبيعة هذا الحزب والجماعات المكونة له والملتفة حوله وأهدافه وحذرت من تحول هذا التيار الصدري وميليشياته المسلحة المسماة بجيش المهدي إلى حزب لا يختلف عن حزب الله في لبنان, لا من حيث الطائفية السياسية والتشدد والأساليب الدعائية والإعلامية التي يمارسها في العراق وحسب, بل ومن حيث ممارسة العنف والقوة إزاء من يختلف عنهم ومن يختلف معهم باسم الدين والمهدي, وهو الإمام الثاني عشر الغائب والمنتظر عودته عند المؤمنين من الشيعة.
يعمل قادة هذا التيار ودعاته في أوساط الكادحين من الناس وبين المهاجرين من الريف إلى المدن والقاطنين على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية, وبشكل خاص في الفترة التي أعقبت سقوط النظام, مستفيدين من مؤيدي الصدرين الأول والثاني ومن الواقع التالي:
• السياسة الطائفية الوقحة التي مارسها صدام حسين إزاء العرب والكرد والتركمان الشيعة في

العراق, إضافة إلى ممارساته العنصرية ضد الشعب الكُردي, مع العلم بأن صدام حسين كان عدوانياً مع أتباع المذهب السني المخالفين له أيضاً.

• التدهور الشديد في الفكر والثقافة والوعي الاجتماعي لدى نسبة عالية جداً من السكان من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية, بسبب الجدب الذي ساد الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية في البلاد في فترة حكم البعث الصدامي وطبيعتها الفاشية والعنصرية المقيتة.

• انقسام المجتمع إلى معسكرين, أحدهما, وهم أقلية صغيرة في المجتمع مع من يساندهم من جهة, وأكثرية غابت عنها الأحزاب السياسية الديمقراطية والعلمانية فغاصت في مستنقع الغيبيات ورجال الدين المشعوذين على نحو خاص, وهم أكثرية أفراد المؤسسات الدينية من جهة أخرى.

• غياب الدور الفعلي للمثقف الديمقراطي والعلماني العراقي نتيجة القهر والقمع والقتل, مما فسح في المجال لأولئك الدجالين في أن يهيمنوا على وعي الناس واتجاه تفكيرهم وممارساتهم, في حين كان تأثير علماء الدين الأخيار والواعين محدوداً.

• الفقر المدقع الذي كانت تعاني منه غالبية المجتمع بسبب سياسات النظام وحروبه وتفريطه بأموال الشعب من إيرادات النفط الخام من جهة والحصار الاقتصادي الظالم الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية لثلاث عشر سنة من جهة أخرى, وكلاهما لعب دوره السلبي الشرس في ضرب القيم والمعايير السليمة في المجتمع وألحق أضراراً فادحة بكرامة الإنسان وشخصيته المستقلة وحيويته.

• تنامي الاستعداد لممارسة العنف في الوصول إلى الهدف, وهو السبيل الذي مارسه النظام وانتقل إلى صف المعارضة بنزعة انتقامية لا تختلف عن الدكتاتورية السابقة.

• توفر الفرص والموارد للاتجاهين على العمل في صفوف الكادحين من الناس والعمل على كسبهم بشتى الطرق والأساليب بما في ذلك استخدام الإغراء والتخويف الديني والوعد بالحصول على مكان في الجنة ليعملوا تحت غطاء الدين و"الإمام الغائب المهدي" صاحب الزمان".

واليوم يمتلك التيار الصدري مجموعة كبيرة من الكوادر والدعاة والمؤيدين القادرة على التحرك على مستويات عديدة لتحقيق ما تصبوا إليه على مستوى الشارع وممارسة العنف في صفوف الفقراء على نحو خاص.

إن قادة المجموعة الإسلامية السياسية التي تسمى بالتيار الصدري, الذين شكلوا مليشياتهم المسلحة حتى الأسنان, تلك الأسلحة الحديثة والخفيفة والمتنوعة القادمة إليهم من إيران

إضافة إلى ما خزن منها في العراق من أسلحة النظام المقبور, يدينون ويؤمنون بولاية الفقيه, وكانوا يلتزمون بقرارات وفتاوى الخميني الراحل. وهم يعملون اليوم تحت أمرة ولي المسلمين علي خامنئي ومن يوكله عليهم بهذه المهمة.

علينا أن نعرف بأن قادة التيار الصدري قد وظفوا في مليشياتهم المسلحة أربع جماعات من البشر التي لا يخطئ المتتبع في تحديد هوياتها الأساسية, وأعني بذلك ما يلي:

1. جماعة صغيرة من أتباع الراحل السيد محمد صادق الصدر, والد مقتدى الصدر. وهي جماعة مؤمنة ومتمسكة بفتاوى الصدر الأب وتعمل مع الابن بسبب ولائها للوالد وليس بسبب علمه أو فقهه.

2. جماعة كبيرة من أتباع وأعضاء وكوادر حزب البعث من الشيعة التي تقول بأنها أعلنت توبتها عما ارتكبته في فترة حكم البعث من جرائم وتجاوزات وتريد التعويض من خلال تنفيذ ما يطلب منها من قادة التيار الصدري لكي تنجو من عقوبات محتملة نتيجة مشاركتها في تجاوزات فترة الحكم البعثي الصدامي.

3. جماعة أخرى كبيرة تتشكل من الأفراد الذين عادوا من إيران إلى العراق بعد سقوط النظام حيث غسلت أدمغتهم عبر جهاز الحرس الثوري وبسيج وأجهزة الأمن ورجال الدين المشرفين على الأسرى واللاجئين العراقيين, سواء أكانوا من الرجال أم النساء.

4. جماعة كبيرة من التابعين الفقراء والكادحين المهمشين ثقافياً والبعيدين عن إمكانية تطوير قدراتهم الذهنية والثقافية وغير المتعلمين الذين يحصلون على دعم عيني ومادي من قيادات التيار الصدري في المحافظات العراقية, وبالتالي فهم على استعداد لتنفيذ ما يراد منهم, لأن الجانب الديني متشابك مع حاجتهم الماسة إلى المال للنهوض بمعيشة عائلاتهم الفقيرة.

ولا شك في أن للتيار الصدري مجموعة من الكوادر السياسية الشابة والذكية التي تعمل علناً وتمثل التيار في الساحة السياسية العراقية وفي مجلس النواب والحكومة وذات مهمات عديدة بما فيها الاحتفاظ بعلاقات هادئة مع بقية القوى السياسية وطمأنتها على أنها جماعة سياسية وكذلك التغطية على فعاليتها السرية الأخرى, ولكنها مجبرة على اتخاذ مواقف حادة عندما يطلب منها ذلك, كما حصل في مقاطعتها للعمل في الحكومة ومجلس النواب لفترة قصيرة احتجاجاً على لقاء المالكي ببوش.

التيار الصدري هو أحد التنظيمات الإسلامية السياسية الشيعية المتطرفة القائمة في العراق, وهي عموماً مهيمنة على المجتمع والدولة, وخاصة في القسم العربي من العراق, ولكنها قادرة على التأثير المباشر على قرارات وتوصيات مجلس النواب والحكومة وعلى الشارع العراقي العربي. وهذه التيارات المشتركة تسنى لها إقصاء القوى الديمقراطية العراقية العربية والمثقفين

العراقيين عن الساحة الثقافية والاجتماعية ومواقع الدولة المهمة. ورغم أن التيار الصدري ليس أكثرها قوة, ولكنه يهيمن على الشارع بسبب أساليب العنف والقوة التي يمارسها في نشاطه والتي يتعاون فيها مع مليشيات طائفية أخرى تعود لقوى الإسلام السياسي الشيعية أيضاً. يمارس التيار الصدري الاتجاهات التالية في العمل:

• زج جمهرة كبيرة من الكوادر والدعاة للعمل في صفوف الكادحين والفقراء والتبشير بقدرتهم على تحقيق أمانيهم وآمالهم في الحياة الهانئة وتقديم العون لهم وضمان موقع لهم في الجنة, على غرار ما يفعله الآخرون من التيارات الإسلامية السياسية لكسب الناس في إيران وأفغانستان والسودان ولبنان.

• المشاركة بالعمل السياسي من خلال مجموعة كبيرة من الدعاة, ولكنه لا يشكل بالنسبة لهم إلا أداة لتحقيق الأغراض الأساسية التي يعملون من أجلها, لإقامة دولة إسلامية على النمط الذي يريدونه.

• ممارسة الإرهاب ضد أصحاب الفكر والرأي السياسي الآخر, سواء أتم ذلك عبر التهديد والوعيد أو حتى التصفية الجسدية للأفراد, كما حصل بما اتهموا به في مقتل السيد عبد المجيد الخوئي ابن آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي, الذي قالوا عنه أنه علماني ومؤيد للولايات المتحدة!

• إصدار الفتاوى التي تسهل لهم مهماتهم من جانب عدد من رجال الدين البارزين مثل آية الله العظمى كاظم الحائري, فقيه حزب الدعوة منذ سبعينات القرن الماضي والمقيم في قم/ إيران منذ سنوات طويلة.

• تكديس الأموال من مختلف المصادر الداخلية والخارجية واستخدامها لأربعة أغراض جوهرية, وهي:

o دفع رواتب للدعاة والكوادر العاملة في التيار الصدري ومليشيات جيش المهدي.

o شراء الأسلحة والمعدات العسكرية والمتفجرات الإضافية التي يصعب الحصول عليها مباشرة ممن يزودهم بالسلاح والعتاد.

o تقديم المساعدات للناس لكسبهم إلى التيار الصدري أو في صفوف جيش المهدي.

o دفع مكافئات لجمهرة من الجواسيس الذي يقدمون لهم المعلومات أو ينفذون لهم مهمات.

o غلغلة أكبر عدد ممكن من الأنصار والأعوان في صفوف القوات المسلحة وأجهزة الدولة والأحزاب الأخرى وفي المنظمات المختلفة لمساعدة التيار في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها, سواء أكانت تكتيكية يومية أم للمدى البعيد.

• التحالفات السياسية مقبولة شرط أن تكون مؤقتة تنتهي بانتهاء الهدف المحدد لها, إذ أن

السـلطة ينبغـي أن تكـون للتيـار ذاتـه ولـيس لغيـره.
• الاستعداد الكامل لممارسة العنف والقوة لانتزاع السلطة باعتبار التيار الصدري أحق به من غيره من التيارات الإسلامية السياسية وأن السلطة مسلوبة منه أصلاً ولا بد من استردادها.

التيار الصدري تيار ديني سياسي شيعي متطرف يسعى إلى إقامة دولة إسلامية سياسية شيعية أكثر تشدداً وتطرفاً من الدولة الإسلامية الإيرانية وعلى غرار الدولة الأفغانية في فترة طالبان وبن لادن ولكن على أساس جعفري (النموذج الإيراني) يمكن أن نتابع طبيعته المحتملة في عدد من الفتاوى والخطب والرسائل والبيانات والتصريحات التي أدلى ويدلي بها بعض أبرز المتحدثين باسم التيار الصدري منذ ما يقرب من ثلاث سنوات. فالموقف من المرأة ولباسها وحجابها تابعناه في مظاهرات واستعراضات عسكرية للفرع النسائي في مليشيات جيش المهدي أو في الموقف من المرأة عموماً, في الموقف من صالونات الحلاقة النسوية والرجالية, في الموقف من الموسيقى والغناء والرقص, في الموقف من البدع التي تمارس كطقوس من قبل جماعات جعفرية في أنحاء العالم الإسلامي الشيعي في فترة الأحزاب على استشهاد الحسين بن علي بن أبي طالب وصحبه الكرام, أو في الموقف من الخمر وباعة الخمر ومحلات تعاطيه أو من الرياضة (كرة القدم مثلاً) أو من لعبة الشطرنج الذهنية أو من الموسيقى والغناء والرقص والفنون الشعبية والإبداعية المختلفة في المجتمع... وفي الكثير من القضايا الأخرى التي تعبر عن تخلف حقيقي يعود إلى قرون خلت لا يمكنها أن تنتصر إلأ في مجتمع متخلف جـداً, ولكنهـا لـن تسـتمر طـويلاً.
وتؤكد الأحداث الجارية إلى أن جيش المهدي التابع للتيار الصدري يرفض الآخر فكرياً وسياسياً ويعمل على تصفيته جسدياً. وقد برهنت أحداث النجف والثورة والأعظمية عن مخاطر استمرار عمل مليشيات جيش المهدي والتيار الصدري. وإذا كان السيد رئيس الجمهورية يعتقد بقدرة القوى السياسية العراقية والمجتمع على ترويض التيار الصدري سياسياً وكسبه للعمل السياسي بسبب ارتباطه بالكادحين والفقراء من الناس المهمشين, فأن هذا يعبر عن رغبة مام جلال طالباني وليس عن الواقع القائم في العراق وعن سياسات وأهداف جيش المهدي التابع للتيار الصدري. العمل من أجل هذا الترويض ليس خطأ, ولكن الخطأ المحتمل يكمن في تراجع اليقظة والحذر عن نشاط قوى هذا التيار وجيش المهدي الذي تدعمه قوى إسلامية سياسية متطرفة شيعية في سائر أرجاء العالم, وخاصة قوى إيرانية متنفذة وفاعلة في العراق وفي دول عربيـة وإسـلامية.
كلنا يعرف بأن رجال الدين الشيعة العرب يهيمنون على القسم العربي من العراق ويسيرونه

كما يشاءون وتسنى لهم إضعاف وإبعاد القوى الديمقراطية والمثقفين الديمقراطيين الذي شاركوا في تطوير هذا المجتمع في عقود منصرمة. كما أن رجال الدين السنة العرب يهيمنون على قوى المعارضة السياسية في العراق عملياً ويمارسون سياسات خاطئة ومؤذية تقود إلى المزيد من الاستقطاب والاصطفاف الطائفيين في العراق. ويتجلى هذا في النشاط العدواني لهيئة علماء المسلمين ورئيسها حارث الضاري, وكذلك القوى البعثية العاملة في القوى السياسية التي تعتبر على ملاك الطائفة السنية في العراق.

ومن المؤسف والمؤذي حقاً أن القوى الديمقراطية الكردية المتمثلة في التحالف الكردستاني لم تجد حتى الآن لغة مشتركة كافية مع القوى الديمقراطية العربية. وتحت تأثير سياسات تكتيكية عززت تحالفها مع قوى الإسلام السياسي الشيعية التي ستلحق ضرراً فادحاً في مسيرة الحركة الديمقراطية العراقية على المدى القريب والبعيد وعلى الحركة الكردية ذاتها لأسباب ترتبط بالذهنية الموجهة للقوى الإسلامية السياسية الشيعية منها والسنية, وخاصة تلك التي ترتبط بعلاقات خاصة مع إيران أو مع الدول العربية وتركيا. أتمنى أن ينتبه الأخوة الكرد إلى هذه القضية الحساسة ويعملوا من أجل تعزيز التحالفات الديمقراطية في العراق. والتيار الصدري أعلن صراحة عن رفضه لاتحادية كردستان, في حين وافق المجلس الأعلى للثورة الإسلامية على الفيدرالية الكردستانية لأنه يطمح في فيدرالية طائفية تجمع الوسط والجنوب الشيعي العراقي! وإذ لا تبدو هذه المشكلة حالياً بكل أبعادها المضرة, فإن المجتمع سيواجه مشكلة معقدة جداً في هذا الصدد على المدى المتوسط والبعيد, ومع الكرد أيضاً.

إننا أمام وضع مضطرب في الداخل بسبب سياسات وممارسات قوى الإسلام السياسي الطائفية, وبشكل خاص المتطرفة منها, سواء أكانت شيعية أم سنية, تكفيرية أم تهويشية, إضافة إلى القوى الصدامية التدميرية وقوى الجريمة المنظمة (المافيات) المتنوعة والناشطة والمتشابكة مع قوى الإرهاب في العراق. والدولة الإسلامية الإيرانية هي الفاعل والمتدخل الرئيس في الشأن العراقي من بين دول الجوار تشاركها سوريا في ذلك وبعض القوى والجماعات والتنظيمات القومية العربية مباشرة, سواء أكان ذلك في دعم قوى الإرهاب ومدها بما تحتاجه من وسائل التدمير والقتل الجماعي أم بالتشويش السياسي والإعلامي على المسيرة السياسية ومنع تحقيق المصالحة الوطنية في العراق.

إن النظرة الشاملة للواقع العراقي ولقوى الإرهاب الداخلي والخارجي وللعوامل المؤثرة في المسيرة السياسية الراهنة هي التي تساعدنا على وضع إستراتيجية سياسية واجتماعية واقتصادية وإعلامية وثقافية وأمنية متكاملة ومتشابكة ومنسقة في ما بينها لمواجهة الوضع القائم دون تجزئة العملية بل بوحدتها العضوية, إذ أن الكل بوحدته هو أكثر من مجموع

الأجزاء منفردة. وبالتالي لا يمكن تحقيق النصر دون تلك الرؤية والموقف الصارم إزاء قوى الإرهاب وقوى المليشيات التي تمارس الإرهاب والقتل المتبادل وتهيمن على الإنسان وتتحكم به وتفرض عليه إرادتها السياسية والدينية ونشاطه الاجتماعي والثقافي. هل نحن أمام وضع ملتبس على الغالبية العظمى من الناس الكادحين والفقراء والمهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً ويعيشون في زرائب فعلية ويصوتون على أساس طائفي, وبالتالي يستمعون لمن يقيهم من جوع وينقذهم من حرمان وينفذون له ما يطلبه منهم حتى على موت بنات وأبناء جلدتهم؟ هذه هي المسالة التي يفترض أن تفهم وأن تتابع في نشاط جيش المهدي التابع إلى التيار الصدري في العراق وأن نجيب عن هذا السؤال بجرأة ووضوح لأنه يمس حياة ومستقبل كل مكونات الشعب العراقي القومية.

شباط/فبراير 2007

أحذروا ميليشيات جيش المهدي فإنها –القاعدة– الشيعية

وصلتني رسالة من صديق كريم تحمل رأي شخص عراقي حول مقالاتي الأخيرة بشأن ميليشيات جيش المهدي والتيار الصدري, ووصلتني رسائل ونداءات تليفونية تعبر عن رأي آخر بهذه المقالات. الرأي الأول اعتبر مقالاتي متشائمة جداً, وربما يقصد بتعبير أدق متطيرة من سلوكيات جيش المهدي. في حين حملت الرسائل والنداءات الأخرى رأياً يؤكد صواب تحليلي واستنتاجاتي بشأن هذه المجموعة من الناس في العراق وصواب خشيتي المشروعة من أفعال هذا التيار التي يفترض أن نلاحظ طبيعة تحركات أتباعه العسكرية في العراق في وقت يكون الجيش العراقي مشغولاً بمواجهة قوى القاعدة والقوى البعثية الصدامية وغيرها .

لقد تركز همي في موقف الشخص الواحد الذي وصلني انتقاده لرأيي السياسي الخاص بالتيار الصدري وميليشياته الطائفية المسلحة, إذ لا شك في أن الكثير من بسطاء الناس في العراق يتفقون معه في الرأي. والمشكلة التي حيرتني قليلاً هي أن هذا الشخص يعتبر ضمن الأوساط

العلمية العراقية ويحمل شهادة دكتوراه علمية. ولا شك في أن لهذه المسألة تفسير واقعي هو أن هذا الرجل قد هيمنت عليه النزعة الدينية الطائفية السياسية بحيث لم يعد قادراً على رؤية ما يجري في العراق بعين حيادية وواقعية وما تمارسه هذه الجماعة من أفعال تقشعر لها الأبدان ولا تختلف عما تمارسه قوى القاعدة أو القوى البعثية الإرهابية بعين نقدية. لا شك في أن جماعة التيار الصدري وميليشيات جيش المهدي تمارس عدة أنواع من الأعمال في العراق في الوقت الحاضر, ومنها بشكل خاص:

.1تمارس عملاً سياسياً مناوراً في الساحة السياسية العراقية يقع بين الإقدام والإحجام, بين التأييد الشكلي والمعارضة الفعلية لحكومة السيد نوري المالكي, أي أنها تبدو وكأنها تقف بين مدينتي نعم ولا, أي تبدو وكأنها "لا تطير ولا تُمسك باليد". وهي بذلك تحاول التشويش الفعلي على العملية السياسية برمتها كما تسعى إلى إسقاط الحكومة, إذ لم تعد حكومتها, رغم المساعدة التي قدمها الائتلاف ورئيس الحكومة لهذا التيار الصدري والذي وصل من خلاله إلى ميليشيات جيش المهدي .وبعضهم موجود في أجهزة الدولة وفي القوات المسلحة ويمارس دور حصان طروادة لميليشيات جيش المهدي.

.2تقوم بعمليات عسكرية مناهضة للقوات العراقية وسياسة الحكومة العراقية بحجة مقاومة المحتل, ولكنها تمارس في هذا الصدد ثلاث مهمات:

أ .تعبئة القوى والاستمرار في إشاعة عدم الاستقرار واستنزاف قدرات الحكومة العراقية والقوات المسلحة وإضعاف هيبتها أمام المجتمع .

ب .كسب المزيد من الناس المتسمين بذهنية وممارسات العنف والقسوة إلى صفوفها لتعزيز مواقعها.

ت .التخفيف عن الحملات العسكرية التي ينظمها الجيش العراقي بالتعاون مع القوات الأجنبية لتنفيذ خطة "فرض القانون والأمن في العراق" ضد القوى الإرهابية التكفيرية والصدامية, والتي تشترك بهدف مركزي هو إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد.

.3توزع الأرزاق المالية والعينية وتمنح رواتب ورواتب تقاعد لأتباعها بصيغ مختلفة, كما توزع مواد عينية على العائلات الفقيرة والكادحة في مدينة الثورة في بغداد وفي المحافظات الجنوبية والوسط لكسب الناس إليها, إذ تبدو وكأنها أكثر اهتماماً بهؤلاء الناس من الحكومة العراقية, بالتالي يصبح الكثير من الناس مرهونين وتابعين حقاً لهذه الجماعة الفكرية

والسياسية المتخلفة.

.4تمارس عملاً دينياً من خلال أتباع الراحلين محمد باقر الصدر ومحمد صادق الصدر, وبالتالي تبدو وكأنها متشبثة بالدين الإسلامي!

.5وهي تستند في عملها إلى حماية الحوزتين الدينيتين في النجف وفي قم في آن واحد, إذ أن مقتدى الصدر يتبع في تقليده الديني حالياً السيد على خامنئي ,مرشد الثورة الإسلامية في إيران وولي المسلمين(!), كما يعلن عنه رسمياً ,تماماً كما أن أمين عام حزب الله بلبنان حسن نصر الله يقلد الخامنئي أيضاً وكلاهما يؤمن بولاية الفقيه. وبالتالي فأمرهم ليس بأيديهم بل بأيدي الحكومة الإيرانية أو بتعبير أدق بأيدي خامنئي. ولم يكن السيد رئيس الجمهورية العراقية جلال الطالباني بعيداً عن الحقيقة حين قال لقناة العربية الفضائية يوم 2007/7/6 بأن رفع يد إيران وسوريا (حليفة إيران) عن تأييد بعض المليشيات الطائفية في العراق سيقلل أعمال العنف إلى 70 % عما هو عليه الآن .

إن المعلومات المتوفرة تؤكد بأن إيران لا تساعد وتدعم وتعزز بشتى السبل ميليشيات جيش المهدي حسب , بل تمارس ذلك مع جماعة القاعدة بطريقة غير مباشرة وميليشيات أخرى معروفة للجميع أيضاً.

أنا لست متشائماً بأي حال,كما ادعى رجل العلم هذا !, إذ أدرك تماماً بأن هذه الجماعات لا مستقبل لها في كل الأحوال, إذ أنها تسبح ضد التيار في العالم كله, ضد التقدم , ضد حركة التاريخ, وهي ظلامية تناطح الصخور. ولكني أدرك أيضاً بأن حماقات هذه الجماعات وأغراضهم وأساليب عملهم وأدواتهم كلها يمكن أن تؤدي إلى المزيد من نزيف الدم والخراب والدمار والبؤس والفاقة في العراق. فالعراق يُستنزف اليوم باتجاهات ثلاثة مقصودة, وهي:

أولاً: بسكانه حيث تؤدي عمليات إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار وغياب الأمن والقتل العشوائي والهادف إلى:

أ .موت المزيد من البشر من مختلف الفئات من حيث العمر والمهنة ومن حيث الذكور والإناث .

ب .هجرة الكثير من البشر العراقي من مختلف الأديان والمذاهب إلى خارج العراق أو الانتقال إلى كُردستان, كما حصل ويحصل للأخوات والأخوة الصابئة المندائيين والمسيحيين والإيزيديين الذين يعيشون في أقضية ونواحي وقرى تابعة إدارياً لمحافظة الموصل.

ت .زيادة واتساع ظاهرة الفساد المالي والإداري في الدولة والمجتمع, إذ تعجز الدولة في الظروف الراهنة شن حملة حقيقية ضد الفساد, رغم أهمية خوضه الآن وليس تأجيله, إذ أن الفساد الإرهاب وجهان لعملة واحدة .

ثانياً: باقتصاده وموارده المالية وقدرته على تقديم الخدمات والسلع للسكان وتفاقم البطالة والبؤس والفاقة.

ثالثاً :بخسارة الكثير من مؤسساته الاقتصادية ومشاريع بنيته التحتية وارتداد حقيقي في المستوى الحضاري والقيمي والأخلاقي في المجتمع, واستمرار عجزه عن ممارسة حياته الدستورية الاعتيادية وتأمين الحرية والأمن والديمقراطية للإنسان العراقي.

من هنا جاءت ملاحظاتي النقدية العادلة في المقالات السابقة حول هذه القوى , إذ أن العراق بسبب السياسات الطائفية التي تمارسها أحزاب وقوى سياسية إسلامية طائفية يخسر الكثير من الوقت لإعادة بناء حياته الجديدة واقتصاده وضمان المستقبل الأفضل للأجيال القادمة.

أشعر اليوم وأكثر من أي وقت مضى بضرورة إيجاد صيغة عملية لتجمع مفتوح وواسع للقوى التي تدرك أهمية المجتمع المدني الديمقراطي , تدرك أهمية فصل الدين عن الدولة , أهمية أن يكون الدين لله والوطن للجميع , أهمية أن نعمل من أجل تنشيط عملية التنوير الديني والاجتماعي التي يمارسها بعض الأخوة من الإسلاميين الديمقراطيين المتفتحين والمدركين لحقيقة وطبيعة وخصائص الزمن الذي نعيش فيه والمتغير باستمرار.

أتمنى أن يجد المثقفون والمثقفات في العراق وفي الخارج في ذلك دورهم المباشر لتعبئة المزيد من البشر ضد قوى الظلام والجهل والتجهيل والسحر والطلاسم والاختباء وراء الدين لتمرير ما يريدون تمريره على الناس وهو في واقع الأمر ضد حرية وحياة ومصالح وكرامة الناس أنفسهم.

لنتنادى جميعاً لمواجهة جميع قوى الظلام والمليشيات الطائفية المسلحة والقوى المنشطة للفكر الطائفي السياسي, وسواء أكان بروزه تحت العباءة الشيعية أم السنية .

7/7/2007

من شوه ولا يزال يشوه صورة المسلمين في العالم ؟ – الحلقة الأولى والثانية

(1)

قطع العالم المتحضر شوطاً بعيداً في تبني العلمانية في بناء العلاقة الجديدة بين الدين والدولة , أي الفصل بين الدين والدولة الذي هو جوهر العلمانية والذي لا يمكن أن يحصل عملياً إلا في ظل نظم ديمقراطية وسيادة الحرية الفردية وحرية الديانة والأديان , حرية أتباع الأديان بممارسة طقوسهم وتقاليدهم الدينية ومع الإساءة لهم أو لحياتهم الخاصة .وفي هذه المجتمعات أقرت الغالبية العظمى من سكان الدول الأوروبية ,وكذلك الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا والهند , هذا المبدأ وتمارسه شعوبها عملياً منذ عقود غير قليلة. ولكن هذه الحقيقة لم ولن تمنع من بروز جماعات دينية سلفية متعصبة تميز بين الناس على أساس الدين أو المذهب , كما يمكن أن تظهر قوى أخرى تميز بين الناس على أساس قومي أو اللون أو الجنس . ولكن هذه الجماعات مرفوضة عملياً من الغالبية العظمى من السكان وتحاسب وتعاقب دساتيرها من يمارس ذلك فعلياً ومن يروج للعداء بين أتباع القوميات والأديان والمذاهب ...الخ.

هكذا استقبلت الدول الأوروبية والولايات المتحدة وغيرها من الدول المتحضرة طلبة وشغيلة أجانب في الخمسينيات والستينيات وفي سنوات لاحقة أيضاً واحتضنتهم بغض النظر عن القومية أو الدين أو المذهب , ومن بينهم كان الكثير من المسلمين من دول إسلامية وعربية , بمن فيهم الترك والكُرد والفرس والعرب على سبيل المثال لا الحصر. فهذه الدول وفرت للطلبة والشغيلة والعاملين لديهم ظروفاً طبيعية للدراسة والثقافة والعمل والوظائف وممارسة طقوسهم الدينية وبناء جوامعهم في مدن كثيرة , ولم يحصل أي اعتداء على هؤلاء الناس. وربما صادف البعض منهم مصاعب معينة لا بسبب الدين بل بسبب وجود قوى شوفينية أو عنصرية تكره الأجانب عموماً , وهي ظاهرة موجودة في جميع بلدان العالم وأن اختلفت في

شدتها وحدتها , بل نجدها بين الدول العربية حين يستقبلون مواطنين من بلدان عربية أخرى لأغراض العمل بشكل خاص. والعراق والجزائر ودول الخليج وغيرها شاهد صارخ على ذلك.

ألا أن الموقف من العالم العربي بدأ يتغير بشكل واضح بعد الهجوم الإرهابي الذي شنته جماعة فلسطينية ضد اللاعبين الإسرائيليين في ميونخ أثناء الدورة الأولمبية الدولية , ومن ثم محاولات اختطاف الطائرات والبواخر والاغتيالات عبر المقاتلين الفلسطينيين. ولكنها خفت بعد أن كفت تلك القوى عن ممارسة هذه العمليات الإرهابية التي أساءت إلى القضية الفلسطينية كثيراً جداً .

وخلال العقود المنصرمة , أي في فترة الحرب الباردة , لم يتحرك الغرب بشكل مباشر ضد المناهج التعليمية والتثقيف الديني في الدول الإسلامية والعربية وفي عدد منها على نحو خاص , رغم توفر المعلومات الضرورية عن طبيعة تلك المناهج , إذ أنها كانت تخوض حرباً باردة ضد الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية وبالتالي كان يهمه تعبئة حكومات تلك الدول وشعوبها ضد الاتحاد السوفييتي والأحزاب الشيوعية , بغض النظر عما كانت تمارسه تلك الحكومات ضد شعوبها. ورغم أنها كانت تعلم أيضاً بأن تلك المدارس كانت تقوم بإرسال أعداد كثيرة من معلمي الدروس الدينية إلى سائر بقاع العالم وحيث يوجد مسلمون أو جوامع ومساجد لكي يمارسوا التثقيف وفق المناهج المقررة في المدارس الدينية في السعودية وفي مدارس دينية وأكاديميات عربية خاضعة لمناهج التعليم الديني السعودية وبتمويل سعودي في بلدان كثيرة في العالم. لقد كانت المناهج تعتمد على المذهب الوهابي الذي دخل في تحالف مع حركة الأخوان المسلمين في مصر , ومن ثم عمم هذا التحالف على صعيد العالم العربي والإسلامي. وبدأت تلك المدارس تخرج أعداداً كبيرة من طلبة المدارس الدينية الذين عبئوا بثقافة وحيدة الجانب وذات سمات محددة وشديدة التأثير على وعي وفعل الفرد الذي يؤمن بها.

وفي فترة الصراع السوفييتي – الأمريكي توجه عدد كبير جداً من خريجي وطلبة تلك المدارس "للجهاد" في أفغانستان ضد الوجود العسكري والسياسي السوفييتي وضد الحكومة الأفغانية التي كانت تجد الدعم والتأييد والحماية من الاتحاد السوفييتي .وساهمت هذه المشاركة تنشيط الحركات الإسلامية السياسية المتطرفة والملتزمة بمبدأ الجهاد وفق التثقيف الديني في

المدارس السعودية. وحققت تلك القوى بدعم ثلاث دول هي الولايات المتحدة والمملكة السعودية وباكستان انتصاراً كبيراً حين أمكن فرض الانسحاب على القوات السوفييتية من أفغانستان والتي أسهمت بدورها في إعطاء دفعة جديدة لهذه القوى على صعيد كل بلد إسلامي وعربي وعلى السعيد الدولي.

وفي العام 1979 شهدت إيران انتصار الحركة الشعبية على الشاه ونظامه السياسي واستطاعت قوى الإسلام السياسي بقيادة روح الله الخميني السيطرة وجهة الثورة الشعبية لصالحها وهيمنت على الحكم ومارست سياسة جديدة تدعو إلى تصدير الثورة الإسلامية. فشهد الإسلام السياسي في هذه الفترة انتعاشاً ملموساً تطور مع دخول إيران في حرب شرسة مع النظام العراقي حيث بدأت إيران تبني تنظيمات سياسية إسلامية شيعية في بعض الدول العربية والإسلامية ,ومنها مثلاً حزب الله في لبنان , أو دعم قوى إسلامية سياسية كما في العراق مع حزب الدعوة أو منظمة العمل الإسلامي أو دعم انفصال السيد محمد باقر الحكيم عن حزب الدعوة وتشكيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. إن توجه قادة الثورة الإيرانية صوب العالم العربي والإسلامي وكذلك العالم الغربي بوجهة جديدة هي تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول الإسلامية أو تشكيل تنظيمات خاصة بها فيها خلق أجواء توتر في المنطقة , ثم كانت الحرب العراقية – الإيرانية وما رافقها من تطورات جديدة على قوى الحركات الإسلامية السياسية وخاصة المتطرفة منها .

وجد "المجاهدون "المسلمون تأييداً ودعماً واحتضاناً مستمراً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية , إضافة إلى تزويدها بالسلاح وبما هو ضروري من أموال وتدريب , بسبب كفاحهم ضد عدوهم الأول الاتحاد السوفييتي , ولم تشعر الإدارة الأمريكية في حينها بالخطر الذي بدا واضحاً للكثير من المتابعين السياسيين , إذ أن العداء للسوفييت افقدهم البصر والبصيرة . لقد رفعوا الغطاء عن القمقم وتحركت معه الروائح النتنة التي غطتها العقود والقرون المنصرمة لتزكم أنوف البشرية بأسرها وتتسبب بكوارث جديدة نعيش بعضها الكثير في هذه الأيام.

لقد انتهت المعركة مع السوفييت بانسحاب السوفييت من أفغانستان وسيطرت المنظمات السياسية الإسلامية على البلاد وبدأت بإقامة نظامها السياسي "الإسلامي" المتخلف والظالم ,

ومن ثم ترك "المجاهدون "بتنظيم وتنسيق من القاعدة وأسامة بن لادن , الذين انتهت مهمتهم هناك , أفغانستان متوجيهن إلى بلدانهم أو أرسلوا إلى بلدان أخرى للدعاية والتحريض وبناء التنظيمات الإسلامية السياسية الجديدة التي أخذت على عاتقها حملة "راية الجهاد الإسلامي" على صعيد بلدانها والعالم! كما أرسلت جمهرة منهم صوب الدول الأوروبية والولايات المتحدة لتدخل في قيلولة طويلة على حين يطلب منها التحرك لتنفيذ مهمات بعينها بعد أن كانوا قد تدربوا على مهمات كثيرة مستفيدين من وجود السلطة بيد طالبان الذي كان يؤمن بشيخه أسامة بن لادن.

ومع هذه الهجرة المعاكسة بدأت مجازر الإسلاميين في الجزائر والعمليات الانتحارية في مصر وفي أفريقيا ضد السفارات الأمريكية وفي غيرها ولكن بشكل خاص جريمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في نيويورك التي نبهت العالم كله إلى أن حرباً جديدة من نوع خاص تبدو في أفق العالم , الحرب بين العالم المتحضر حقاً , وبين العالم المتخلف حقاً الذي يحمل راية الجهاد الإسلامي لبناء الدولة الإسلامية التي مر على غيابها مئات السنين , وهو وهم وحلـــــــــــــــــم زائفـــــــــــــــــين .

إلا أن ما كان يجلب الانتباه هو أن هناك مؤسسات كثيرة وكبيرة كانت ولا تزال تنتج وتعيد إنتاج هؤلاء "المجاهدين" الإسلاميين منتشرة على الأرض السعودية وفي باكستان وفي بعض الدول الأخرى. حيث تتوفر فيها أسباب نجاح هذه العملية الإنتاجية المشوهة , سواء أكان من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية والثقافية أم التعليمية والنظم السياسية الملائمة لذلك. لقد برزت على سطح الأحداث المدارس الدينية السعودية وأساليب ووسائل وطرق ومناهج التعليم الديني الخاصة بهذه المدارس والتي جرى تعميمها من جانب وزارة الثقافة السعودية على جميع المدارس التي تمول من المملكة السعودية حكومة وميسورين , سواء أكانت تلك المدارس في الدول العربية والإسلامية أم الأكاديميات التي أسستها السعودية في الدول الغربية ووضعت في كل سفارة ممثلاً عن جمعية الدعوة الإسلامية المسؤول عن إيصال الكتب الثقافية الدينية التي تصدرها مطابع السعودية وغيرها لتوزيعها على المدارس الدينية والسفارات وغيرها من الجهات. وقد كانت المدارس الباكستانية سباقة في نشر وتوسيع تلك المدارس الدينية بحث ضمت إليها أعداداً غفيرة من الطلبة الأفغان ومن العرب والمسلمين من

دول أخرى , خاصة وأن باكستان قد أنتجت قبل ذاك مجموعة من رجال الدين المتعصبين المعروفين على صعيد العالم الإسلامي .

لم يشعر الحكام في العالمين العربي والإسلامي في بداية الأمر بمخاطر هؤلاء "المجاهدين" المتدربين على السلاحين والمثقفين ثقافة تتميز بالعنف وامتلاك الحقيقة المطلقة والحق المطلق والاستعداد لقتل من يطلق عليه بالكفار بأي عدد كان. ولكنهم بدأوا تدريجاً يشكلون خطراً على تلك حكومات بلدانهم وعلى العالم الغربي المتحضر , حيث بدأت عصابات من هؤلاء تقوم بعمليات عسكرية إرهابية في مناطق مختلفة من العالم. وأصبح العالم يواجه بشكل عام خمس مسائل ,وهي:

•وجود دولة غنية كانت ولا تزال مستعدة لتمويل مدارس دينية في بلادها وفي بقية بلدان العالم بسخاء كبير وتزويدهم بالمناهج الدينية وبالكتب التثقيفية التي لا تختلف من حيث الجوهر عن الفكر المكتوب في المناهج التعليمية. ولا يهم أن تم ذلك عبر أجهزة الدولة أو عبر مؤسسات دينية أو رجال الدين , إذ أن المهم وصول تلك الثقافة على كل مسلم في العالم.

•وجود دولة كبيرة مسلمة فقيرة ولكنها تمتلك عدداً كبيراً من البشر كانت مستعدة لفتح مدارس دينية تخفف من عبء الدولة الباكستانية وتوفر أموالاً كثيرة لها ولتلك المدارس وتمتص البطالة الكبيرة التي كانت تعاني منها. وكانت هذه المدارس لا تستقبل الطلبة من باكستان وأفغانستان وإيران فحسب , بل ومن بقية بلدان المنطقة والعالم الإسلامي ومن مسلمي الغرب .

•وجود أرضية صالحة لنمو فكر هذه المدارس والمناهج الدينية بسبب البطالة الواسعة والفقر الجائر الذي تعيش تحت وطأته الملايين الكثيرة من البشر ,إضافة إلى وجود عوامل سياسية منشطة يمكن أن تلعب دوراً مشجعاً على تقبل الفكر الديني المتخلف الذي يدرس فيها , ومنها الصراع العربي – الفلسطيني والعربي – الإسرائيلي , أو تأييد الغرب لحكومات غير ديمقراطية واستبدادية مما ساعد على بروز اتجاهات مناهضة لسياسات تلك الحكومات أولاً ,ثم بدأت تناهض سياسة الولايات المتحدة ثانياً.

•وجود قوى إسلامية سياسية وقومية يمينية شوفينية في المنطقة ساهمت في تطوير هذه الحركة والتغطية عليها إلى حين نهوضها. وقد نشأ في بعض الأحيان تفاعل وتشابك بين قوى

التيار القومي الشوفيني وقوى التيار الإسلامي السياسي المتطرف بشكل خاص , وهو ما نعيشه اليوم في الدول العربية وإزاء الوضع في العراق مثلاً.

•عدم حصول تنوير ديني واجتماعي في الدول العربية والإسلامية وانتشار الجهل والأمية والتخلف الحضاري وتردي الوعي الاجتماعي والسياسي مما يسمح لهذه القوى أن تحرز أرضية صالحة لنشوء وتطور التطرف وقبول الاتجاهات الإرهابية باسم الجهاد في سبيل حاكمية الله وضد الكفر والكفار ومكافحة الظلم ونشر العدل الإسلامي بين ...الخ !!

إن ما وقع في التسعينيات والسنوات اللاحقة من القرن الحادي والعشرين قد أدى إلى بروز مخاوف جدية من سلوك القوى الإسلامية السياسية التي شاركت في قتل أكثر من 100000 إنسان في الجزائر والكثير من البشر الأجانب في مصر وفي مناطق أخرى من العالم وتعرضت أوروبا إلى هجمات مماثلة تنفذها تلك القوى الهمجية والفاشية .

والآن يفترض أن نجيب عن السؤال التالي : ما هو الدور الذي لعبته ولا تزال تلعبه تلك المدارس الدينية ومناهجها الخاصة بالتعليم الديني والثقافة الدينية في تلقين وحشو رؤوس أجيال كثيرة متعاقبة المزيد من فكر الكراهية والحقد والعداء المستحكم للآخر في كل من المملكة السعودية وباكستان وأفغانستان وفي بعض الدول الأخرى ؟ (2)

منذ البدء ينبغي القول بأن الإيمان بأي مذهب هو حق كل إنسان أو جماعة بغض النظر عن الموقف الشخصي لأي من الناس إزاء هذا المذهب أو ذاك ,شريطة أن لا تدفع تعاليم المذهب أتباعها إلى اتخاذ موقف العداء من المذاهب الأخرى أو الإساءة إليها أو التحريض و الاستعداء عليها أو ممارسة العنف ضد أتباعها .إن ذكر هذا الموقف له أهميته في المرحلة الراهنة على نحو خاص بسب اشتداد الصراعات المذهبية في العالمين العربي والإسلامي كما تبرز ضرورة التمييز بين الوهابية كمذهب سلفي أو حركة سلفية , كما يطيب أتباه أن يسمونها , وبين التثقيف الفكري والممارسات العملية للمؤسسات الدينية الوهابية الرسمية والأجنحة الأكثر تطرفاً من أتباع هذا المذهب التي تذهب إلى تكفير أتباع المذاهب الأخرى وتستعدي ضدهم وتحرض الناس ضدهم بل وقتلهم. ففي السعودية أناس سلفيون عقلاء يرفضون هذا التكفير للمذاهب الأخرى وأتباعها رغم اختلافهم مع المذاهب الأخرى واتجاهات تفكيرها واجتهادات قادتها. وهنا حديثي لا يمس جوهر المذهب ورفضه لإقامة مزارات القبور أو

الأضرحة التي تزار وتقَّبل شبابيك تلك الأضرحة أو طقوس التطبير (الضرب بالسيف على الرأس وشجه (والضرب بالسلاسل على الظهور أو اللطم على الصدور ... الخ وتفسيرات الوهابيين لهذه الممارسات ...الخ , بل تدور حول نشاط المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية وعملها الفعلي المتطرف في مجالات التربية والتعليم والثقافة والخطاب الفكري والسياسي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وكما هو واضح أن هذه المؤسسات الدينية ليس فقط لا تكافح ضد الجماعات التكفيرية وتدين أفعالها وتشخص تنظيماتها وقادتها بالأسماء لمكافحتهم , بل أنها عملياً وفعلياً تشجع على نشر أفكار واتجاهات هؤلاء التكفيريين , ولكنها في الوقت نفسه تقف بوضوح صارخ ضد نشر الأفكار والكتب المناهضة لهذه الجماعات التكفيرية وتحارب الناس الذين يقفون ضد التكفيريين ويفضحون أفعالهم في العراق وفي أفغانستان وباكستان والسعودية وغيرها. وهذا ما يتحدث عنه العديد من الشخصيات الدينية السلفية في السعودية , رغم عدم اتفاقي الشخصي مع ورفضي كلياً للفكر السلفي الذي يرفض الأخذ بالاعتبار التحولات الجارية في العالم والتغيرات الحاصلة في ثقافة وظروف وفكر وممارسات الناس بين عهد النبي محمد والعهد الراهن .ومن بين هؤلاء المعتدلين القلة نذكر الشخصية السعودية السلفية الداعية موسى بن عبد الله آل عبد العزيز , والذي ظهر أكثر من مرة على قناة الفضائية العربية. ولا يمكن التفكير بأي حال في إقامة أي دولة على الأسس السلفية أو الدين عموماً ,إذ أن هذا يقود إلى هيمنة الدولة على الدين ووضعه تحت تصرفها. ومن هنا لا بد من الأخذ بمبدأ فصل الدين عن الدولة فهو لصالح الدين وصالح الدول كل على انفراد وفي آن واحد. وأمامنا نماذج كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر إيران والسعودية وهما دولتان تدينان بمذهبين مختلفين ومتصارعين هما المذهب الشيعي الصفوي والمذهب السني الحنبلي الوهابي.

أنتجت وفرخت المدارس والأكاديميات الدينية والمساجد المرتبطة بها في كل من السعودية وباكستان وفي عدد آخر من الدول الإسلامية والعربية وفي الكثير من المدارس المنتشرة في مختلف بقاع العالم غير الإسلامي , جيشاً جراراً من رجال الدين والمتعلمين وأئمة المساجد والمعلمين المؤمنين بفكر تلك المدارس ووجهة العمل التي أقنعتهم بها لممارستها في حياتهم اليومية ونشاطهم العام أو في تدريس وتثقيف الآخرين. وهذه المدارس والأكاديميات لا تزال تنتج وتفرخ المزيد من هؤلاء الطلبة من حملة ذات الفكر والممارسة المتطرفة. وهم منتشرون

اليوم في سائر أرجاء العالم ويمارسون دورهم كما هو مطلوب منهم ويشكلون القاعدة الفكرية والاجتماعية والانتحارية للقاعدة والتنظيمات الإرهابية المتطرفة المماثلة .

هذه المدارس والأكاديميات وأئمة المساجد يقدمون للناس فكراً منبثقاً من الحركة الوهابية التي تحولت , رغم من يعارض اعتبار الوهابية مذهباً سافياً جديداً متزمتاً , بل يعتبره حركة إصلاحية فقط , كما أفتى بذلك الشيخ فيصل المولوي بتاريخ 2003/6/13 / فتوى رقم 781 حيث كتب يقول .. " :ليس هناك مذهب وهابي وإنما هناك عالم مجدد اسمه الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان حنبلياً في الفروع والأصول، اجتهد في تصحيح عقائد الناس وكان همه الأول أن لا يقع المسلمون في الشرك من حيث لا يشعرون، ولقد انتشرت أفكار الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في الجزيرة العربية، وخاصة في المملكة العربية السعودية التي نشأت أصلاً بناءً على اتفاق الشيخ مع الملك عبد العزيز آل سعود". (راجع : http://www.mawlawi.net).

انبثق المذهب الوهابي أصلاً عن المذهب الحنبلي , وهو مذهب سلفي يستند أيضاً إلى الاتجاهات والاجتهادات الدينية لابن تيمية وابن القيم الجوزية. ولست معنياً بالخلافات الفكرية والاجتهادية بين أتباع هذا المذهب وأتباع بقية المذاهب الإسلامية السنية منها والشيعية, ولكني معني بقضية أخرى هي ما نشأ عن هذا المذهب من سياسات عملية وممارسات فعلية قادت إلى نشوء شرخ كبير بين هذا المذهب والمذاهب السنية الأربعة من جهة , ومع المذهب الشيعي الذي لا يعترف الوهابيون به أصلاً من جهة أخرى. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن بعض هذه السمات التي سأشير إليها تلتقي عندها أيضاً أساليب وأدوات ووسائل عمل بقية المذاهب الإسلامية , وهي المشكلة التي تدفع إلى التصادم الفكري والسياسي وإلى النزاعات المسلحة.

إن الإشكاليات الأساسية التي تواجهنا في سياسات وسلوك الجماعات السلفية الوهابية المهيمنة على شؤون المذهب الوهابي , (ونحن نبحث فيها:)

1. إنها جماعة سلفية متطرفة في سلفيتها وعدائها للآخر ورغبتها في الهيمنة على العالم كله وتحويله إلى دار للإسلام على غرار ما ترى أنه جرى في فترة الخلفاء الراشدين على نحو خاص.

2. وترفض هذه الجماعة جميع الأديان وتعتبر أتباعها كفاراً لا بد من تطهير العالم منهم .ولا

يمكن أن يعني هذا التطهير غير الموت لأتباع الأديان الأخرى , ومنهم أتباع الديانة اليهودية والمسيحية والصابئة المندائية والمجوسية ... الخ.

.3كما أنها ترفض جميع المذاهب الدينية الإسلامية وتعتبر نفسها تمتلك الحقيقة المطلقة لأنها تعتمد على القرآن والسنة وليس على غير ذلك. وبالتالي فهي تضع نفسها بالضد الكامل من أتباع المذاهب الدينية الإسلامية الأخرى. إن المتزمتين والمتطرفين منهم يكفرون عملياً أتباع المذاهب السنية الأربعة المعروفة, رغم أن بعضهم المعتدل يمارس التقية فلا يعلن عن ذلك صراحة.

.4وهي ترفض المذهب الشيعي جملة وتفصيلاً وتعتبر أتباعه كفاراً يفترض التخلص منهم وتدمير المراقد والمساجد التي يستخدمها أتباع هذا المذهب , تماماً كما فعل أتباع القاعدة وطالبان بالتمثال التاريخي للهندوس في أفغانستان.

.5والمؤسسة الدينية للجماعية الوهابية السلفية , ومعها كثرة من رجال الدين السلفيين , تؤكد على الجهاد الذي ينبغي أن يمارس للقضاء على الكفار وعلى أتباع المذاهب الأخرى وتطهير العالم منهم ابتداءً من العالم الإسلامي وانتهاء بالمناطق التي تسمى ديار الحرب لتحويلها إلى ديار السلام أو الإسلام كما تراه هذه الجماعة وتريده.

.6ويعني هذا أن هذه الجماعة تؤمن بالعنف واستخدام القوة والغزو والحروب ومختلف أنواع الأسلحة للوصول إلى ما تريده وإقصاء الآخر أو أبادته.

.7وهي تمارس مبدأين هما "الغاية تبرر الواسطة" و"القوة تصنع الحق" فما دامت الغاية هي انتصار الإسلام فمن حقنا أن نفعل كل شيء , وما دمنا نمتلك القوة سنصنع الحق لنا. وقد بدا هذا واضحاً في الفترة الأخيرة من حكم العثمانيين وهجمات الوهابيين وغزواتهم المعروفة على العراق وتدمير مراقد أئمة الشيعة وقتل الكثير من الناس وسلب ونهب وقتل السكان .

.8كما أن الجماعة تسعى إلى ما يسمى بـ "الجهاد القتالي "وتشكيل التنظيمات العسكرية القتالية من أجل إقامة الدولة أو الخلافة الإسلامية وفق ما كانت عليه أو رواها السلف الصالح. يشير الكاتب مجدي خليل في مقاله الموسوم "الاتجاهات الثلاثة للدولية الإسلامية" حول هذا الموضوع ما يلي :

"أي وسيلة تستطيع بها السيطرة على العالم ومتاح استخدامها هي محللة شرعا في نظر فقهاء الإسلامية الدولية. كل شيء حلال من آجل هدف واحد وهو السلطة وأسلمة العالم

والسيطرة عليه سواء طوعا أو إجبارا، سواء إراديا أم لا إراديا، سواء سلما أم حربا، سواء بالإقناع أو بالخداع.... كله جائز وكله مشروع وكله له من الفتاوى ما يبرره ومن التراث ما يجيزه ومن خبرة التاريخ ما يجعله سياقا متصلا."

.9الحديث عن كون الدعوة الإسلامية هي دعوة عالمية ولا بد من التفكير بإقامة بؤر إسلامية طليعية لكي يمكن تشكيل دول تعتبر الطريق لبناء وإقامة الدول الإسلامية العالمية الموحَدة والموحِدة. ومن أجل هذه الغاية بذلت المؤسسة الدينية السعودية على نحو خاص جهوداً حثيثة لنشر الإسلام الوهابي على نطاق واسع. ويذكر مجدي خليل معلومات قيمة عن هذا الجهد السعودي فيكتب ما يلي :

"وهناك تفاصيل كثيرة في كتاب لوران ميورافيك عن هذه الجهود السعودية حيث مولت إنشاء 210 مركزا إسلاميا و1500 مسجدا و200 كلية إسلامية و2000 مدرسة إسلامية حول العالم. وفى روما أسس الملك فهد مركزا إسلاميا تكلف 50 مليون دولار .بالإضافة إلى الأكاديمية الإسلامية الوهابية بواشنطن وبها 1200 طالب، ولندن وبها 1000 طالب، وموسكو وبها 500 طالب. وفى البوسنة حيث تسعى الوهابية للسيطرة التامة على الدويلة الوليدة، كما فعلت مع الطالبان، قامت مؤسسة الحرمين عام 2000 فقط بافتتاح 1100 مسجدا ومدرسة ومركزا إسلاميا وطبعت 13 مليون كتابا واستخدمت 3000 داعية. هذا بالإضافة إلى شبكة من المؤسسات الإسلامية الضخمة أنشأتها ومولتها الوهابية السعودية مثل "رابطة العالم الإسلامي 196، "منظمة المؤتمر الإسلامى1969"، "منظمة الشبيبة الإسلامية "1972، "منظمة الغوث الإسلامي والتي استخدمت "6000 داعية وهابي" ،" دار المال الإسلامي" ، "بنك فيصل الإسلامي."

وتسللت الوهابية لغزو المراكز الأكاديمية في كبرى جامعات الغرب مثل كرسي الملك عبد العزيز في جامعة كاليفورنيا، وكرسي الملك فهد في جامعة هارفارد وكلية الدراسات الشرقية بلندن، ومركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون. وتساهم في تمويل معهد العالم العربي بباريس،والجامعة الأمريكية في كولورادو، وجامعة هوارد في واشنطن، وجامعة ديوك وسيراكيوز وجامعة اكسفورد...الخ."

لا شك في أن أتباع المذهب الوهابي في السلطة حالياً يتعاملون بطريقة أخرى تختلف عن

الطريقة الفجة التي تتعامل بها المؤسسة الدينية الوهابية والفتاوى المتطرفة التي تصدرها , وكذلك الجماعات الوهابية السلفية الأكثر تطرفاً والتي تجد تعبيرها في جماعة بن لادن والظواهري وفي أبرز قوى المؤسسة الدينية المتحكمة في السعودية وجمهرة كبيرة من أئمة المساجد والمدارس الدينية وجمهرة من الكتاب الذين يمارسون دورهم في وضع المناهج التعليمية والكتب التثقيفية التي توزع في العالم كله ومن خلال السفارات السعودية حيث يوجد ممثل عن "جماعة الدعوة الإسلامية" في كل سفارة سعودية في العالم حيث أن مهمته هي توزيع الكتب وتعزيز العلاقات بالقوى الإسلامية السياسية ومحاولة التأثير عليها بالاتجاه الوهابي .

ماذا تعني هذه الوجهة الفكرية الدينية للجماعة الوهابية عملياً؟

إنها تعني بشكل ملموس ما يلي:

•مصادرة حرية الأفراد وحقهم المشروع وغير المحدود في تبني أي فكر أو رأي أو دين أو مذهب أو نهج في الحياة , وهي مصادرة فعلية لما يريد أن يمارسه الإنسان من طقوس وتقاليد دينية ومذهبية أو قومية أو غيرها لأنها تعتبر خارج أسس الدين الإسلامي التي لا توجد إلا في القرآن والسنة.

•مصادرة حرية القوميات وحقوقها المشروعة والعادلة واعتبار ذلك خروجاً عن المبادئ والدولة الإسلامية .

•رفض الآخر ومنح أنفسهم الحق لمعاقبة هذا الآخر بما فيه الموت بدعوى الخروج عن الدين أو الهرطقة أو الزندقة أو الكفر ...الخ من التهم التي تسببت في الماضي أيضاً بموت الكثير من البشر دون وجه حق.

•الحق في إرسال مجاهدين مقاتلين إلى مختلف بقاع العالم للنضال من أجل هذه البؤر الإسلامية وبناء الدولة على طريقة طالبان في أفغانستان. وقد واجهنا ذلك في الجزائر وفي الشيشان ويوغسلافيا السابقة وفي العراق وأفغانستان ونهر البارد في لبنان ...الخ .

•مصادرة حق المرأة وحقوقها حتى تلك التي أقرها القرآن والسنة , وبالتالي اعتبار المرأة ناقصة العقل فاقدة لكل حق مشروع ورد في لائحة حقوق الإنسان وفي لائحة حقوق المرأة الدولية.

•مصادرة حق المجتمعات المختلفة في وضع دساتيره وبرامجها ونظمها السياسية والدولة التي

يـــراد إقامتهـــا فـــي كـــل بلـــد مـــن البلـــدان وفـــي الحيـــاة الديمقراطيـــة الدســـتورية .

•اعتبار كل الحضارة الغربية حضارة وثقافة معادية للإسلام وينبغي مكافحتها والحفاظ على الثقافـــــــة والتقاليـــــــد والعـــــــادات الخاصـــــــة بالإســـــــلام .

•وهذا يعني أن الجماعة الوهابية المتطرفة تضع نفسها في معسكر , في حين تضع العالم كله , بمن فيه الدول العربية والإسلامية ومجتمعاتها في معسكر آخر متناقضين ومتصارعين ومتحاربين. أي أن هذه الجماعة تدعو إلى صراع ونزاع بل وقتال بين الحضارات والثقافات , أي بـــــــين أتبـــــــاع هـــــــاتين الحضـــــــارتين .

•إن هذه المدارس تصور وكأن اليهود والمسيحيين في العالم كله هم ضد المسلمين والإسلام , وهم أس البلاء في العالم كله وسبب مشاكل المسلمين , وبالتالي على كل مسلم واجب شرعي هو كره اليهود والمسيحيين وعدم إبداء المجاملة لهم بل ومحاربتهم بكل السبل الممكنة.

إن هذه الحقيقة والممارسة الفعلية لقوى الإسلام السياسي المتطرفة التي تعيش في الدول العربية والإسلامية من جهة , وتلك التي تعيش في الدول الغربية والتي أقامت الكثير من المساجد والأكاديميات لهذا الغرض من جهة أخرى , هي التي تشوه صورة الإسلام والمسلمين وليس الدول الغربية أو كل القوى والأحزاب السياسية في العالم الغربي. وهذا لا يعني أن ليس هناك بين القوى المسيحية أو اليهودية المتطرفة من لا يحاول تشويه صورة الإسلام والمسلمين , ولكنه لم ينجحوا في ذلك إلا بما يمارسه مشوهو الإسلام والمسلمين من أتباع الإسلام نفسه .ويكفي أن يلقي الإنسان نظرة على بعض تلك المساجد في الولايات المتحدة وألمانيـــــا بعـــــض جمعياتهـــــا ليتـــــيقن مـــــن ذلـــــك.

إن علينا أن ننتبه إلى قضية مركزية وأساسية هي أن الصراع الراهن الجاري في العالم لا يدور بين الولايات المتحدة وهذه الجماعات الإسلامية الإرهابية المتطرفة , رغم أن الولايات المتحدة هي التي تقود حالياً هذا الصراع وترتكب فيه الكثير من الأخطاء , بل أن الصراع يدور بين التخلف والرجعية والجهالة وعدم التنوير والكراهية والحقد والعداء للآخر من جهة , وبين الحضارة الحديثة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والخلاص من التخلف من جهة أخرى , رغم وجود مشكلات في هذا الصدد تستوجب المعالجة. إن الصراع الدائر حالياً عالمي الطابع والمضمون وعلينا إدراك محتواه ووجهته وما يراد لشعوبنا من جانب هذه القوى

الإسلامية السياسية المتطرفة والإرهابية .

والإشكالية الكبيرة هي أن المدارس الدينية وأئمة الجوامع والمساجد والكثير من أتباع المؤسسة الدينية في السعودية تقوم سنوياً بتخريج عدد كبير من طلاب تلك المدارس في السعودية وفي العالم وتضعهم عملياً تحت تصرف قوى الإسلام السياسي المتطرفة والإرهابية , شاءت ذلك أم أبت , وبالتالي ليس خطأ ما يقال عن استعادة جماعة القاعدة لقدراتها العسكرية والتنظيمية التي يمكنها من توجيه ضربات جديدة داخل الولايات المتحدة , كما يمكن أن يتابع الإنسان نشاط وجرائم هذه القوى في العراق وتحالفاتها السياسية مع قوى عراقية محلية متطرفة , سواء أكانت إسلامية أم بعثية أم قومية , إضافة إلى قوى الجريمة المنظمة. العالم بحاجة إلى تحالف جديد ضد قوى الإسلام السياسي المتطرفة لا في السعودية وباكستان والسودان وفي غيرها حسب , بل وفي إيران والجماعات المتطرفة من الأخوان المسلمين في مصر وفي سوريا ولبنان وفلسطين وفي مناطق أخرى من العالم. وبدون هذا التحالف والتنسيق الدولي عبر الأمم المتحدة يصعب التخلص الفكري والسياسي من هذه القوى الإرهابية التي تمتلك الكثير من الأموال والإمكانيات والأسلحة والعتاد وجيش جرار من طلبة المدارس الدينية التي تنتج وتعيد إنتاج الكثير من المتطرفين والإرهابيين باسم الإسلام والجهاد ومكافحة الكفر والكفار في العالم.

المصادر :

1. **ميدل ايست مونيتر) MidEast Monitor-عدد يونيو يوليو 2007) دراسة تحليليه للسفير الأمريكي السابق لدى كوستريكا (كورتين وينزر.(**
2. **غيدو شتاينبرغ: "المذهب الوهابي عقبة أمام الإصلاح في السعودية". موقع قنطرة 2006.**
3. **ما هو المذهب الوهابي؟ يجيب الشيخ فيصل مولوي. فتوى رقم : 781 , عنوان الفتوى : الوهابية ,تاريخ الفتوى : 13/6/**

4.جريدة الوطن السعودية تتابع نشر "التقرير الأمريكي حول المناهج الدينية السعودية 1 و2 و3 . بيت الحرية : المناهج المعدلة ما تزال تحتوي على لغة متعصبة ضد اليهودية

والمسيحية وبعض المسلمين.
.5أنت في موقع: يو إس إنفو <منشورات <نشرة واشنطن . 15 ايلول/سبتمبر 2006 . الملخص التنفيذي لتقرير الحرية الدينية لوزارة الخارجية. الولايات المتحدة تنادي بدفع عجلة الحرية الدينية و حرية الضمير في العالم أجمع.
.6وكيل وزارة التربية السعودي علي صالح الخبتي يرد : على من هاجموا مناهجنا أن يعدلوا ويتأملوا وينقدوا العداء الذي رصدناه بشكل علمي في مناهج إسرائيل . جريدة الوطن السعودية.بعد تقرير "بيت الحرية" الأمريكي حول المناهج الدينية في السعودية بعد تقرير "بيت الحرية" الأمريكي حول المناهج الدينية في السعودية.
.7ويكيبديا. الموسوعة الحرة. شباط/فبراير 2007 .
.8جريدة الوطن تنشر مقابلة مع وكيل وزارة التربية السعودي علي صالح الخبتي يرد : على من هاجموا مناهجنا أن يعدلوا ويتأملوا وينقدوا العداء الذي رصدناه بشكل علمي في مناهج إسرائيل . جريدة الوطن السعودية.بعد تقرير "بيت الحرية" الأمريكي حول المناهج الدينية في السعودية بعد تقرير "بيت الحرية "الأمريكي حول المناهج الدينية في السعودية.
.9خليل , مجدي. الاتجاهات الثلاثة للدولية الإسلامية.
http://www.aafaq.org/masahas.aspx?id_mas=389
.10راجع:الشيخ فيصل مولويhttp://www.mawlawi.net .

برلين في 2007/7/20

معاناة أتباع الديانة الإيزيدية في العراق

تنشر الصحف الأوروبية أخباراً وتقارير كثيرة عن أوضاع العراق الراهنة , وهي تكشف بما تنشره عن مواطن الخلل في الواقع الراهن وفي العملية السياسية الجارية في العراق وسبل تدارك ذلك. ويوم أمس (2007/11/16) نشرت جريدة برلين (Berliiner Zeitung) تقريراً استوعب نصف صفحة كاملة أشار فيه الكاتب والصحفي السيد نوربيرت أهرينز إلى قراء هذه الجريدة الواسعة الانتشار عن معاناة المواطنات والمواطنين من أتباع الديانة الإيزيدية في العراق من قوى الإسلام السياسي المتطرفة والإرهابية خلال الأشهر الأخيرة بشكل خاص والتي أدت إلى استشهاد الكثير من الناس الأبرياء من أتباع هذه الديانة. ففي عمليتين انتحاريتين إرهابيتين في قضاء سنجار التابع لمحافظة الموصل قتل 310 نسمة وجرح أكثر من 700 نسمة نسبة عالية من القتلى والجرحى هم من الأطفال والنساء , إضافة إلى التسبب في تهديم مئات البيوت على رؤوس سكانها. وأشار الكاتب بصواب, الذي كان في زيارة إلى المنطقة والتقى بعائلات الضحايا من الإيزيديين , إلى أن السبب في قتل هذه المجموعة الكبيرة من البشر , إضافة إلى أولئك الذين قتلوا في تفجيرات أو في اغتيالات سابقة من أتباع نفس الديانة , يكمن في الاختلاف الديني وفي الكراهية التي تسيطر على ذهنية القتلة من المسلمين المتطرفين بسبب التعليم والتثقيف الخاطئ لهؤلاء الناس وبسبب رغبة الضالعين بالجريمة ومن يدفعهم إلى ذلك في إشاعة الإرهاب في العراق. كما أوضح الكاتب بأن الحكومة العراقية لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بحماية هؤلاء الناس أولاً , كما أنها لم تقدم المساعدة الضرورية لضحايا هذا لإرهاب الدموي الجرحى والذين بقوا على قيد الحياة وفقدوا كل ما يملكون. لقد تُرك هؤلاء الناس البؤساء دون احتضان ومساعدة وهم يقتربون من فصل الشتاء القارس دون سقف يحميهم ومورد مالي يساعدهم على العيش الكريم. وأشار الكاتب إلى الأطفال الذين يرتدون أسمالاً بالية وهم ممن فقدوا عائلاتهم في تلك الأحداث المؤلمة. ويشير الكاتب بصواب أيضاً إلى أن الناس هناك يعتقدون بما لا يقبل الشك من أن الجارتين إيران وسوريا مسئولتان عما يجري في هذه المنطقة من قتل وتخريب وإشاعة الموت بين أتباع الديانة الإيزيدية وعجز الحكومة عن تقديم الدعم لهم لأنهم يعتقدون كونهم من أتباع المذهب الإيزيدي وليسوا من المسلمين , مما دفع الناس في هذه المدينة الحزينة إلى التحري الذاتي عن سبل لحماية أنفسهم بما في ذلك التسلح دفاعاً عن النفس. لا يمكن للحكومة المركزية والمسئولين في محافظة الموصل أن يتخلوا عن واجبهم في تأمين الحماية لسكان هذه المناطق التي يقطنها الإيزيديون أو المسيحيون أولاً , ولا بد لهم أن يتعاونوا مع المسئولين في حكومة إقليم كُردستان لتأمين الحماية لهم في حالة عجزهم عن توفيرها لهم ثانياً , كما لا بد من تقديم المساعدات والتعويضات المالية الضرورية للعائلات

التي فقدت أفرادها أو التي تضررت بدورها وأثاثها ودكاكينها ووسائل عملها وعيشها ثالثاً. كما لا بد من تأمين الحماية للحدود العراقية السورية حيث يتغلغل منها الإرهابيون لمارسوا إجرامهم البشع بحق الناس الأبرياء.

إننا على منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في العراق وفي الخارج أن يطالبوا الحكومة العراقية بتحقيق المطالب التالية:

1. توفير الحماية الفعلية لسكان وأتباع الديانة الإيزيدية والديانات والمذاهب الأخرى في المنطقة. ويتطلب هذا أيضاً تشديد حماية الحدود العراقية السورية والعراقية الإيرانية حيث يتغلغل منها المجرمون ويمارسوا جرائمهم البشعة بحق الناس الأبرياء.

2. التعاون بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كُردستان والمسئولين في محافظة الموصل لتأمين تلك الحماية أيضاً.

3. إجراء التحقيقات الضرورية بشأن ما جرى لمعاقبة المسئولين ومن يقف وراء تلك الأحداث المؤلمة.

4. التصدي لشيوخ الدين الذين يصدرون فتاوى شرسة تبيح قتل الإيزيديين باعتبارهم من المرتدين عن الدين الإسلامي , وهو خطأ فادح يرتكبه هؤلاء بحق أتباع هذه الديانة العراقية الكردية القديمة قدم العراق ذاته وقدم كُردستان.

5. الطلب من شيوخ الدين المسلمين بإصدار فتاوى تحرم القتل العمد بحق أناس يؤمنون بدين أو مذهب آخر والكف عن التثقيف الديني ضد الأديان الأخرى.

6. تقديم المساعدات والتعويضات الفورية لضحايا الإرهاب الدموي في قضاء سنجار , وقبل ذاك في الشيخان , التي تسمح لهم بإعادة بناء دورهم المهدمة وتوفير وسائل العمل والعيش التي فقدوها.

برلين 2007/11/18

عودة إلى مقالي عن السيد أحمد الحسني البغدادي

في أعقاب المقالة التي نشرتها بتاريخ 2007/12/4 في صوت العراق والحوار المتمدن ومواقع أخرى تحت عنوان "أليست هذه فتاوى لشيوع إسلاميين إرهابيين" , حيث ناقشت فيها التصريحات التي أدلى بها السيد أحمد الحسني البغدادي من دمشق , وصلتني يوم أمس مادة عبر البريد الإلكتروني من سيد يدعى م. ع. جاء في مقدمتها "أن المسيح مسلم موحد .." , ثم يضيف "أولاً نحن يسعدنا ويشرفنا تكفير النصارى فديننا يأمر بالكفر بكل ما يعبد دون الله (البقرة 256). والآية 256 من سورة البقرة التي يستند إليها تقول ما يلي: "لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ". وهذا تفسير وتأويل قمعي ومجحف لهذه الآية. وفي ما عدا ذلك فأن المادة التي أرسلها المدعو م. ع. مليئة بالالتباسات والخرافات التي يصعب الوصول إلى رؤية عقلانية حول الموضوع معه , لأنه مفعم بالإيمان بأن المسيحيين كفرة ومشركون , وأن المسيح نفسه مسلم موحد وفق تفسيره للمسلم , في حين أن جميع أتباعه كفرة , وأن الله يأمره ويأمر غيره من المسلمين بأن يعتبروا المسيحيين كفرة , ولهذا فهو سعيد ويشرفه أن يعتبر , مع سيده الحسني البغدادي وغيره , المسيحيين من الكفرة والمشركين. طبعاً المشكلة لا تكمن في قناعة هذا الرجل , الذي لا أعرف من يكون ومدى علاقته بالحوزات الدينية الشيعية أو السنية , ولكنه كفرد له الحق في أن يؤمن بما يشاء وأن يكّفر من يشاء , ولكن المشكلة لا تكمن في مثل هذا الحق الذي يفترض أن يحتفظ به لنفسه وأن لا يوجه الاتهام لغيره لأنهم من دين آخر , بل يكمن في واقع الأمر في شيوخ الدين الكبار على امتداد الفترات السابقة الذين كتبوا وأفتوا وسوغوا ونشروا على نطاق واسع مثل هذا الحكم على غير المسلمين أياً كان دينهم .

وفي نفس اليوم وصلتني رسالة من أخ كريم يقترح عليّ أن أتحاور مع بقية أعضاء هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق لإصدار بيان يوجه إلى المؤسسات الدينية وشيوخ الدين بالابتعاد عن فتاوى تعتبر أتباع الديانات الأخرى كفرة ومشركين , إذ أن المسئولية تتحملها المؤسسات الدينية وشيوخ الدين في هذا الصدد. وإلى أن تتم دراسة هذا الموضوع فلا بد من الإشارة إلى عدد من المسائل التي يفترض أن تزاح من الفقه الديني والفتاوى الدينية التي تؤجج الخلافات بين أتباع الديانات والمذاهب المختلفة. الرسالة التي وردتني مني من صديق تشير إلى ما يلي :

قرأت اليوم مقالتك التي جاء فيها:

"يعتبر كل أفراد القوات الأجنبية العاملة في العراق كفرة ومشركين , رغم علمه بأنهم من أتباع ديانات عديدة , ففيهم المسيحي والمسلم وربما اليهودي , إذ أن الدول المتحضرة لا تميز بين مواطنيها وبين من يجند منهم على أساس الدين أو المذهب أو القومية أو الفكر. وهو يدعو إلى قتلهم لا بسبب كونهم قوات أجنبية حسب , بل بسبب كونهم من الكفرة والمشركين ولا دين لهم. ويرتكب الشيخ بهذا معصية لأنه يرى في كل المسيحيين واليهود كفاراً لا بد من الخلاص منهم , ومثل هذا التبشير الديني الخطر يفترض أن يواجه بإقامة الدعوى عليه ومحاكمته بتهمة التحريض على اتهامه الناس بالكفر وهم من أتباع ديانات أخرى والتحريض على قتلهم. ولا يختلف مثل هذا الشيخ عن عامة الجهلة والمتطرفين الذين يرفضون الاعتراف ببقية الأديان , رغم ما ورد في القرآن ما يؤكد أنهم من أصحاب كتاب وليسوا بكفرة". (مقتطف من مقالة كاظم حبيب).

يبدو أننا نفهم الإسلام من خلال قراءتنا لنص القرآن وأحاديث السنة ، وهما بالأساس المصدران الأساسيان في أصول الفقه لاستنباط الفقهاء الأحكام الشرعية ، للشريعة ، التي يعتبرونها مقدسة ، رغم أن الذي أصدرها إنسان ، لا عصمة له ، فهو ليس بنبي ولا بإمام من ألمعصومين ، وهم كما تعرف اثنا عشر إماماً عند الشيعة. وبرغم أن القرآن والسنة لم يعتبرا أهل الكتاب من المشركين والكفار إلا أن الفقهاء اعتبروهم كذلك ، على الأغلب مع تطور الدولة الإسلامية وتعاملها مع أهل الذمة. ولحد اليوم يصنفون مع الكفار. فالسيد الخميني يحدد الكافر بأنه : " من لا يعتقد بالتوحيد أو النبوة أو المعاد أو بأحدها فيشمل : من لا يؤمن بنبوة النبي محمد ومن يشك في هذا. والكافر نوعان : كافر حربي الذي يعيش حالة حرب ضد المسلمين. وكافر ذمي الكتابي الذي يعيش في بلاد المسلمين ملتزما بشرائط الذمة. " عن (زبدة الأحكام من فتاوى الخميني نشر منظمة الإعلام الإسلامي عام 1404 هجرية طهران) وعند الخوئي في منهاج الصالحين ، المعتمد على فتاوى محسن الطباطبائي الحكيم يعتبر "الاسئار كلها طاهرة إلا سؤر الكلب والخنزير والكافر غير الكتابي ، بل الكتابي أيضا على الأحوط وجوبا ".(التشديد مني منهاج الصالحين ، الطبعة الحادية والعشرون ج 1 ص 25) وهذا الحكم موجود قبل الحكيم أيضا , إذ أتذكر أن جدي في الأربعينات والخمسينات كان يطلب مني أن أعلي فمي عندما أعود معه من بيت أصدقاء يهود أو مسيحيين ، وعندما أمتنع عن ذلك وأقرأ له آية " وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم " كان يجيبني أن علينا الأخذ بقول المجتهد.

وأما السيد السيستاني ففي المسائل المنتخبة المطبوع في قم عام 1996 نشر مؤسسة المنار

فيحدد :النجاسات عشر منها : 6-7 الكلب والخنزير البريان 8- الكافر :وهو من لم ينتحل دينا ، أو انتحل دينا غير الإسلام ، أو انتحل الإسلام دينا أو جحد ما يعلم أنه من الدين الإسلامي.....

وأما الفرق الضالة المنتحلة للإسلام فتختلف الحال فيهم : فالنواصب وهم المعلنون بعداوة أهل البيت فلا إشكال في نجاستهم . ... وأما الكتابي (وهو أيضا منتحل غير الإسلام دينا) فالمشهور نجاسته و لكن لا يبعد الحكم بطهارته وان كان الاحتياط لا ينبغي تركه ، وأما المرتد فليحقه حكم الطائفة التي لحق بها.

ولا فرق في نجاسة الكافر والكلب والخنزير بين الحي والميت و لا بين ما تحله الحياة من أجزائه وغيره.) ص 81-82 .

وهكذا ترى تشابه الأحكام لدى الحسني والآخرين ، وهي أحكام فقهية قديمة يأخذها اللاحق من السابق دون الإلتفات إلى تغير الزمان ، ولربما اعتمادا على ما يقوله مثلا الخوئي عن منهاج الصالحين للسيد محسن الحكيم من أن : " حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه حتى لمجتهد آخر " مسألة 26 ص11 المصدر المشار إليه أعلاه. ولكنها لا تجد تطبيقها في الحياة اليومية".

وينتهي الصديق الكاتب بالقول "ويمكن التنويه ببيان من هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق تناشد فيه الإلتفات إلى ضرورة الانتباه إلى مثل هذه الأحكام التي تسيء إلى المساعي الحميدة التي يقوم بها السيد السيستاني لوحدة كل الأديان والطوائف والأقوام في العراق". (نص الرسالة المؤرخة في 2007/12/4).

أوردت هذه النصوص , التي أمتلك الكثير منها والتي لا تساهم في وحدة الشعب العراقي بكل مكوناته الدينية والمذهبية , بل تساهم في تشديد الصراع الديني والمذهبي التكفيري , لكي أدعو إلى ثلاثة إجراءات أساسية , وهي:

1 . دعوة المؤسسات الدينية وشيوخ الدين في العراق بشكل خاص إلى إصدار ما يؤكد حرمة جميع الأديان والمذاهب وعدم المساس بها والكف عن اعتبار أتباعها كفرة ومشركين , إذ لا يجوز ذلك ومخالف لحق أساسي من حقوق الإنسان.

2 . توجيه كتب التربية والتعليم في العراق حين الاعتراف المتبادل بالأديان والمذاهب والتسامح والأخوة بين الناس بغض النظر عن الدين أو المذهب أو القومية أو اللون أو اللغة ...الخ.

3 . دعوة الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاسبة ومعاقبة من يحاول إثارة الفتن الدينية والطائفية في المجتمع العراقي من خلال اتهام أتباع الديانات والمذاهب الأخرى بالكفر

والشـــرك.
إن الكثير من الممارسات المخالفة للدستور العراقي ترتكب بفعل وجود فتاوى من النوع الذي ورد في أعلاه , في حين تبذل بعض الجهود لتعزيز وحدة الشعب العراقي , رغم كونها جزئية ولكنها مهمة مثل الخطوة التقديرية الجيدة التي اتخذها رئيس الحكومة العراقية بإرسال وفد لحضور حفل تسمية غبطة عمانوئيل دلّي كاردينالاً في الفاتيكان , أو تحريم الدم العراقي كلية ولـــــــــــيس دم المســــــــــــــلم وحـــــــــــــده.
إن هذه المشاكل الدينية والاجتماعية ستبقى قائمة ما لم تبادر المؤسسات الدينية إلى خطوة جريئة ضد التمييز بين الأديان والمذاهب وضد تكفير أتباع أي دين مهما اختلف الإسلام معه , لأنها يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى صراعات ونزاعات سياسية , كما عاشها العراق ولا زال يمر بها من اعتداءات صارخة ضد أتباع الديانات الأخرى من غير المسلمين واعتداءات متبادلة أخرى بين أتباع المذاهب المختلفة من خلال قواها المسيّسة وميليشياتها المسلحة. إن الهدوء النسبي السائد سيعود على الساحة العراقية ما لم ترد المؤسسات الدينية على الدعوى العدوانية التي وجهها الحسني البغدادي امتثالاً للتيارات القومية والبعثية الشوفينية وقوى الإســـلام السياســـية المتطرفـــة والإرهابيـــة لإشـــاعة الفوضـــى والقتـــل فـــي العـــراق.
2007/12/6

جرائم بشعة يتركبها المجرمون التكفيريون العرب بحق الأيزيديين!!

روع الشعب الكردي بمجزرة دموية بشعة ارتكبها تكفيريون مجرمون من عرب العراق وغيرهم بتاريخ 2007/4/22, حيث قتل رمياً بالرصاص 24 مواطناً إيزيدياً وجرح 2 بعد خروجهم من معمل نسيج الموصل متوجهين إلى مناطق سكناهم في الشيخان. وهو قضاء تابع إدارياً إلى

محافظة الموصل. ويشير أحد الجريحين الناجيين من هذه المجزرة المرعبة إلى أن مجموعة من التكفيريين الملثمين التي كانت تستقل عدة سيارات أوقفت سيارة الباص التي كانت تقل العمال إلى مناطق سكناهم وأجبرت السائق تحت التهديد بالقتل بالتوجه صوب طرق فرعية, حيث توقفت السيارات وأنزل الركاب وتم عزل الأيزيديين عن بقية العمال وسمحوا للآخرين بمغادرة المكان والتوجه إلى ديارهم, ثم وضعوا المغدور بهم فى صناديق السيارات واقتادوهم إلى طريق فرعي بعيداً عن المارة حيث تم صفهم واحداً بجوار الآخر ووجوههم صوب الجدار ثم أطلقوا عليهم الرصاص وتركوا المكان هاربين دون أن يتيقنوا من موت الجميع. وفي هذه المجزرة المروعة قتل من مجموع 26 عاملاً إيزيدياً 24 وجرح 2 حيث تمكنوا من رواية الحادث المأساوي إلى الشرطة العراقية التي قدمت من الموصل بعد حين.

وأثناء اقتياد هؤلاء الناس الأبرياء كان التكفيريون القتلة يتحدثون عن أنهم سوف يقتلونهم جميعاً انتقاماً للفتاة "دعاء" الأيزيدية التي قتلها بعض الشباب الطائش والمغرر بهم والمتعصب دينياً بسبب رغبتها في الزواج من عربي مسلم, وعلى أساس أنها كانت قد أسلمت! وأن شيوخاً من المسلمين العرب قد أصدروا فتاوى مجنونة تدعو للانتقام للفتاة الأيزيدية التي إدعوا بأنها قد أسلمت, في حين أنها كانت أيزيدية ولم تتحول إلى الدين الإسلامي. إذ أن الشرع الإسلامي لا يفرض على المرأة غير المسلمة التي تريد الزواج من رجل مسلم التحول عن دينها, ويكون الزواج عندها مقطوعاً حسب الشرع لدى أتباع المذهب الشيعي مثلاً.

كان المجرمون وهم يوجهون نيران أسلحتهم صوب المغدور بهم يصرخون بأنهم سيقتلون الأيزيديين من "عبدة الشيطان"! وأنهم سيواصلون القتل. لقد كانت ثلة من المرتدين عن الإسلام ممن استجابوا للقتلة الحقيقيين المتوارين وراء هؤلاء المجرمين الذين أصدروا الفتاوى لقتل الناس الأبرياء انتقاماً لجرم لم يرتبكوه وفعل أدانوه وطالبوا مع بقية الأيزيديين معاقبة المجرمين الذين قتلوا بخسة وقسوة الفتاة الأيزيدية دعاء.

تتحمل الحكومة العراقية مسؤولية سياسية وأخلاقية كبيرة ومباشرة في حماية الناس الأبرياء من جرائم القتلة التكفيريين, سواء أكانوا من العرب العراقيين أم من العرب القادمين من دول مجاورة, فهؤلاء يعملون في مدينة الموصل والمنطقة التي قتلوا فيها تقع في إطار مسؤولية الحكومة العراقية والقوات المسلحة المرتبطة بالحكو مة المركزية وليست ضمن مسؤولية حكومة إقليم كردستان.

إن القتلة الجهلة, الذين أصابهم التعصب الديني والكراهية والحقد للآخرين بالعمي, نفذوا بقتلهم الأيزيديين الإبرياء والكادحين من العمال جريمة أصدر بعض شيوخ المسلمين الفتاوى الدينية باعتبار أن بعض الأيزيديين قد قتلوا مسلمة أولاً, في حين أنها لم تكن بمسلمة ولم

تتحول إلى الدين الإسلامي, وأن عليهم إنزال العقاب بمن قتلها ثالثاً, واتهام الإيزيديين بكونهم عبدة الشيطان ثالثاً!

وفي كل الأحوال فليس من حق أصحاب الفتاوى ولا من حق القتلة المجرمين معاقبة من ارتكب جريمة قتل بقتل عشرات الناس ممن لا ذنب لهم بموت الفتاة الأيزيدية دعاء. إذ أن معاقبة المجرم هو من واجبات القضاء والقوانين العراقية فقط.

إن ما يحصل في العراق يؤكد انهيار النظام الأخلاقي والإنساني لدى هذه المجموعة من الناس ومن يساندها ومن يفتي لها, وأن هؤلاء القتلة ومن يقف خلفهم ينوون إشاعة الفوضى والصراع والنزاع المسلح في صفوف العراقيين من أتباع الديانات والمذاهب الدينية. فهذه الجماعة المتوحشة التي قامت بقتل هذا العدد الكبير من الأيزيديين, قامت مجاميع مماثلة لها بتدبير المجزرة التي وقعت في مدينة كربلاء وعلى مقربة من صحن العباس بن علي بن أبي طالب وراح ضحيتها 65 إنساناً وأكثر من ذلك من الجرحى والمعوقين.

إننا نطالب الحكومة العراقية باتخاذ الإجراءات الكفيلة لا بحماية الأيزيديين من غدر عصابات التكفيريين فحسب, بل والعمل على اعتقال المجرمين القتلة ومن أفتى لهم وتقديمهم جميعاً إلى المحاكمة لنيل الجزاء العادل الذي يستحقونه.

ولا شك في أن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني العراقية والمجتمع العراقي تتحمل كلها مسؤولية الدفاع عن وحماية كل مواطنة ومواطن في البلاد من غدر القوى الظلامية والإرهابية المنفلتة من عقالها والتي تعيث فساداً وتمارس القتل اليومي في أرجاء مختلفة من العراق.

إن من واجب أفراد المجتمع الإدلاء بمعلومات يمتلكونها عن هؤلاء المجرمين الذي يحتمون بسكوت الناس عنهم وعدم الإدلاء بالمعلومات الضرورية عنهم. إن من يخفي معلومات عن القتلة ولا يدلي بها إلى المسؤولين الحكوميين يعتبر, من حيث المبدأ ومن الناحية الأخلاقية, مشاركاً في ارتكاب هذه الجريمة ومساعداً على ارتكاب جرائم أخرى. إذ لا يعقل أن ترتكب جرائم بهذا الحجم ولا يمكن الوصول إلى الجناة القتلة.

إننا بحاجة إلى تشديد العمل لنشر ثقافة الحوار والاعتراف بالآخر والتسامح والابتعاد عن العنف وعدم ممارسته والركون إلى ثقافة الحوار والتفاهم والتعايش الإنساني بين جميع أتباع الأديان والمذاهب الدينية والاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق. نحن بحاجة إلي مزيد من الجهد لتغيير وجهة تفكير هؤلاء الناس الذي غرر بهم من قبل تكفيريين مهووسين بالدين الإسلامي والذين تخلوا عنه منذ أن ارتبطوا بجماعة القاعدة أو ما شابهها من التنظيمات التكفيرية المجرمة.

لا يكفي أن نعزي أهالي الضحايا, ولا يكفي أن نبدي تعاطفنا مع عائلات المغدور بهم ونطالب الحكومة بمساعدة ذويهم واعتبارهم شهداء, بل يستوجب الأمر رفع راية الاحتجاج عالياً ضد هؤلاء القتلة, وإسماع صوت العراق الجريح إلى جميع أرجاء العالم لإدانة القتل بمختلف أشكاله ومنه القتل القائم على أساس ديني وطائفي وإدانة الممارسات العدائية ضد أتباع الأديان والمذاهب الدينية في العراق من قبل المتطرفين, وأن ندعو إلى دعم جهود العراق في التصدي لهذه الجماعات التكفيرية المجرمة.
لقد تسنى لي والأخ الأستاذ القاضي السابق زهير كاظم عبود والدكتور رشيد خيون بزيارة مركز لالش الثقافي في دهوك واللقاء بالمسؤولين هناك لإبلاغهم شجبنا الشديد لهذا الاعتداء الغاشم على أتباع الديانة الأيزيدية وكل الاعتداءات التي حصلت في الآونة الأخيرة وأن نبلغهم ومن خلالهم ذوي الشهداء, تعازينا الحارة وتعاطفنا الكبير مع جميع الأيزيديات والأيزديين ونضالنا المشترك من أجل أن يعيشوا في ظل الأمن والاستقرار وأن ينعموا بالسلام ويتمتعوا بكامل الحرية في ممارسة طقوسهم الدينية.
أوائل آيار/مايس 2007

رسالة جوابية عن سؤال حول مصطلح الشيعة الصفوية

تسلمت رسالتين إلكترونيتين من سيدين كريمين يسألان فيها : لماذا استخدمت مصطلح الشيعة الصفوية في مقالي الأخير حول الوضع في إيران تحت عنوان "هل سيواصل حكام إيران السير على طريق صدام حسين ؟ وهم إذ يبدون إعجابهم بالمقال , وأنا أشركهم على هذا التقدير , يتساءلون بكل ود وأدب جم عن سبب استخدامي لهذا المصطلح.
وهذا نص الرسالة الأولى والتي لا تختلف في الجوهر عن الرسالة الثانية: سلم فوك ويراعك على هذه المقالة الجميلة بخصوص غباء أيران وانك لأصبت كبد الحقيقة فيها. يبقى لي ملاحظة بسيطة أرجو ان يتسع صدرك لها الا وهي استعمال تعبير "وفق المذهب الشيعي الصفوي" هذا التعبير "الصفوي" أخذ يبرز على اثر ظهور الطائفية المقيته

واستعماله بالتعميم عن الشيعة بأنهم صفويون وعادة ما يرد من هؤلاء الذين يتصفون بضحالة التفكير والجنوح إلى الطائفية . النظام الأيراني يدين بالمذهب الشيعي والشيعي المتطرف المليء بالسخافات والخرافات والبعيد عن المذهب الشيعي كما جاء به الأمام جعفر الصادق رضي الله عنه. وأنت على هذه الدرجة من الثقافة لا أرى أن استعمالك تعابير كهذه تتناغم مع مقالتك العظيمة في الفكرة والتعبير شكرا لك وحبيت الرفعة والسؤدد. قارئ من استراليا

الجواب:

رغم معرفتي التفصيلية بالفوارق الموجودة بين المذهب الشيعي الذي تبلور كمذهب في فترة الأمام جعفر الصادق , سادس أئمة المسلمين الشيعة , في فترة تنامي الحرية الفكرية والتعددية المذهبية والاجتهاد ونشوء المذاهب الخمسة (الحفني والمالكي والشافعي والحنبلي والجعفري) أبو حنيفة النعمان ومالك بن أنس وأبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل في الإسلام أثناء الحكم الأموي فالعباسي في العراق , وبين المذهب الشيعي الصفوي , الذي بدأ بالظهور والتبلور في فترة حكم الشاه إسماعيل الصفوي (أبو المظفر شاه إسماعيل الهادي الوالي) في إيران (25 يوليو 1487م 1524م) مؤسس الدولة الصفوية في إيران وحاكمها بين 1501–1524. وهي فترة بعيدة قياساً عن فترة ظهور المذاهب وفي فترة تفاقم الانحطاط الفكري والثقافي في العراق والعالم الإسلامي بعد سقوط الدولة العباسية على يد هولاكو في العام 1258 , إضافة إلى انتهاء عهد الإسلام في الأندلس. تبلورت الفوارق في عدد من النقاط المهمة التي لن أتوسع بها بل أشير إليها , إذ يمكن للأخوة الكرام أن يعودوا إلى المصادر الحيادية التي تبحث في هذا الموضوع ليجدوا ضالتهم بعيداً عن الدعايات السياسية المتبادلة في الوقت الحاضر أو حتى في فترات سابقة.

أولاً: اعترف الإمام علي بن أبي طالب , رابع الخلفاء الراشدين , بالخلفاء الراشدين الثلاثة ومنحهم تأييده , رغم اعتراضه في البداية , إلا أنه كان يعرف بأن هؤلاء من صحابة الرسول ومن أوائل من دخل الإسلام أولاً , وكان يدرك أهمية الوحدة وعدم تمزيق الصف الإسلامي , والإسلام كدين في بداية تكوينه , ثانياً , إضافة إلى أنه كان المستشار الأول لهؤلاء الخلفاء الثلاثة دون منازع. وكانت استشاراته قيمة وثمينة ومأخوذ بها عموماً. وبالتالي لم يبدأ الرفض لهؤلاء الثلاثة الأوائل إلا في فترة إسماعيل الصفوي الذي أقر مبدأ الشتم لهم من على منابر المساجد وغيرها. في حين لم تمارس قبل ذاك إلا في العهد الأموي أو في فترات الانحطاط الفكري والاجتماعي في الإسلام.

ثانيا: كانت علاقات علي بن أبي طالب متينة بعمر بن الخطاب ولم تكن كما بدأ الصفويون

في إيران يرسمونها للعالم الإسلامي وبث الكراهية ضد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب , إذ أن علي بن أبي طالب زوَّجَ عمر بن الخطاب من ابنته أم كلثوم , وهي ما تزال صغيرة السن. ولم يكن ليحدث هذا لو كانت العلاقة بين الاثنين سيئة أو أن علياً كان لا يثق بعمر أو يرفض خلافته. فعلي بن أبي طالب تميز بالصراحة والشفافية والثقة بالنفس والعدل ولا يخشى لومة لائم , بحيث لا يسمح بتزويج ابنته من شخص لا يحترمه أو لا يثق به أو يعتبره عدواً له. وقد رُسمت لعمر بن الخطاب في الميثولوجيا الصفوية أشياء سيئة جداً , بما فيها كسر ضلع الزهراء وما على ذلك من محاولات بث الفرقة بين المسلمين الشيعة وبقية المذاهب.

ثالثاً: بدأ التشيع في إيران في عهد الشاه إسماعيل الصفوي وما بعده , وهو الذي وضع وعمل بقاعدة ولاية الفقيه. وبهذه القاعدة توصل الشاه إسماعيل الصفوي إلى نتيجتين مهمتين : الأولى , أنه أخضع أتباع المذهب الشيعي , حيث حصل في زمانه التشيع أصلاً والتحول من المذهب السني إلى المذهب الشيعي بالنسبة لفرس إيران , لرأي شخص واحد هو ولاية الفقيه , والثانية , أنه أوقف مطالبة شيوخ الدين بالحكم , إذ أن ولاة الفقيه المتتابعين ابتعدوا عن المطالبة بالحكم أو أن يكونوا على رأس الحكم , على اعتبار أن الرأي الأخير في الأمور العامة أصبح بيد ولي الفقيه. ولكن الشيعة في العراق لم يأخذوا بقاعدة ولاية الفقيه ولهم تفسيرهم المقنع في هذا الصدد.

رابعاً: أدخل الصفويون منذ إسماعيل شاه , مبدأً خاطئاً أساساً هو العصمة للأئمة الاثنا عشر , إذ ليس هناك أي إنسان في العالم معصوم عن الخطأ , والمسلمون يقولون أن العصمة لله وحده. والأخذ بهذا المبدأ تسري عملياً على ولي الفقيه , غذ أنه يمثل إماماً معصوماً , فلا بد وأن يكون معصوماً أيضاً. وهو ما لاحظناه في فترة الراحل الخميني وفي ولاية على خامنئي الراهنة. فكلامه قانون أو فتوى تنفذ لا ترد ولا تناقش!

خامساً: والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن إدخال اسم علي بن أبي طالب في الآذان جاء قبل فترة الصفويين بكثير كرد فعل على شتم الإمام علب من على منابر الدولة العثمانية في زمن معاوية , ولكنه كرس تماماً في فترة الحكم الصفوي , ولم يكن موجوداً بطبيعة الحال في زمن محمد في كل الأحوال ولا في فترة الخلفاء الراشدين. وكذلك كلمة حي على خير العمل.

سادساً: لم تكن في الإسلام بعض البدع والخرافات قبل تشيع الصفويين , بل أن الصفويين , والشيعة في إيران عموماً وتدريجاً , أدخلوا الكثير من البدع والخرافات وما يؤذي الإسلام , ومنها الضرب بالسلاسل على الظهر , والتطبير , أي شج الرؤوس بالسيف , أو الضرب بالأيدي على الصدر (اللطم) , وكذلك الكثير من البدع الأخرى التي أساءت إلى الإسلام كدين وإلى المذهب الشيعي كاجتهاد ابتداءً من محمد بن علي الباقر المكنى بأبي جعفر في عهد

الأمويين (الوليد بن عبد الملك) وتكون مع جعفر الصادق , المكنى بأبي عبد الله , في فترة اهتزاز الحكم الأموي وسقوطه ونشوء الدولة العباسية ونهوضها. ورغم رفض أئمة الشيعة الكبار لهذه البدع المؤذية بالإنسان والدين في آن وصدور تصريحات كثير بذلك منها على سبيل المثال لا الحصر , ما يلي:

أراء بعض المراجع الشيعية بطقوس عاشوراء وما يرتبط بجلد الذات واستمرار ممارسته:

1 – أية الله العظمى السيد محسن الحكيم ((إن هذه الممارسات (التطبير) ليست فقط مجرد ممارسات... هي ليست من الدين وليست من الأمور المستحبة بل هذه الممارسات أيضا مضرة بالمسلمين وفي فهم الإسلام الأصيل وفي فهم أهل البيت عليهم السلام ولم أرى أي من العلماء عندما راجعت النصوص والفتاوى يقول بان هذا العمل مستحب يمكن إن تقترب به إلى الله سبحانه وتعالى ان قضية التطبير هي غصة في حلقومنا)).

2 – أية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي:في رد على سؤاله حول إدماء الرأس وما شاكل يقول ((لم يرد نص بشرعيته فلا طريق إلى الحكم باستحبابه)) المسائل الشرعية ج2 ص 337ط دار الزهراء بيروت.

3 – أية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر في جوابه لسؤال الدكتور التيجاني حين زاره في النجف الاشرف ((ان ما تراه من ضرب الأجسام وإسالة الدماء هو من فعل عوام الناس وجهالهم ولا يفعل ذلك أي واحد من العلماء بل هم دائبون على منعه وتحريمه)) كل الحلول عند آل الرسول ص 150 الطبعة الأولى 1997 م للتيجاني.

4 – أية الله العظمى السيد أبو الحسن الأصفهاني ((ان استعمال السيوف والسلاسل والطبول والأبواق وما يجري اليوم من أمثالها في مواكب العزاء بيوم عاشوراء باسم الحزن على الحسين (عليه السلام) انما هو محرم وغير شرعي)) كتاب هكذا عرفتهم الجزء الأول لجعفر الخليلي.

5 – أية الله الشيخ ناصر مكارم الشيرازي ((على المؤمنين الأخوة والأخوات السعي إلى إقامة مراسم العزاء بإخلاص واجتناب الأمور المخالفة للشريعة الإسلامية وأوامر الأئمة (عليهم السلام) ويتركوا جميع الأعمال التي تكون وسيلة بيد الأعداء ضد الإسلام، إذ عليهم اجتناب التطبير وشد القفل وأمثال ذلك...)).

6 – أيه الله العظمى السيد كاظم الحائري ((ان تضمين الشعائر الحسينية لبعض الخرافات من أمثال التطبير يوجب وصم الإسلام والتشيع بالذات بوصمة الخرافات خاصة في هذه الأيام التي

أصبح إعلام الكفر العالمي مسخرا لذلك ولهذا فممارسة أمثال هذه الخرافات باسم شعائر الحسين (عليه السلام) من أعظم المحرمات)).

7 – أيه الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله ((... كضرب الرأس بالسيف أو جرح الجسد أو حرقه حزنا على الإمام الحسين (عليه السلام) فانه يحرم إيقاع النفس في أمثال ذلك الضرر حتى لو صار مألوفا أو مغلقا ببعض التقاليد الدينية التي لم يأمر بها الشرع ولم يرغب بها.)) إحكام الشريعة ص 247.

8 -- أية الله الشيخ محمد مهدي الاصفهي ((لقد دخلت في الشعائر الحسينية بعض الأعمال والطقوس فكان له دور سلبي في عطاء الثورة الحسينية وأصبحت مبعثا للاستخفاف بهذه الشعائر مثل ضرب القامات.)) عن كيهان العربي 3 محرم 1410 هـ.

9 – أيه الله العظمى السيد محسن الأمين ((.... كما ان ما يفعله جملة من الناس من جرح أنفسهم بالسيوف أو اللطم المؤدي إلى إيذاء البدن إنما هو من تسويلات الشيطان وتزيينه سوء الأعمال.)) كتاب المجالس السنية الطبعة الثالثة ص 7.

10 – أيه الله محمد جواد مغنية ((.... ما يفعله بعض عوام الشيعة في لبنان والعراق وإيران كلبس الأكفان وضرب الرؤوس والجباه بالسيوف في العاشر من المحرم ان هذه العادات المشينة بدعة في الدين والمذهب وقد أحدثها لأنفسهم أهل الجهالة دون ان يأذن بها إمام أو عالم كبير كما هو الشأن في كل دين ومذهب حيث توجد فيه عادات لا تقرها العقيدة التي ينتسبون إليها ويسكت عنها من يسكت خوف الاهانة والضرر.)) كتاب تجارب محمد جواد مغنية.

11 – أية الله الدكتور مرتضى المطهري((ان التطبير والطبل عادات ومراسيم جاءتنا من ارثودوكس القفقاز وسرت في مجتمعنا كالنار في الهشيم.)) كتاب الجذب والدفع في شخصية الإمام علي (عليه السلام).

وهناك أسماء كثيرة ضد ظاهرة التطبير ومنهم أية الله العظمى الشيخ الاراكي , وآية الله السيد محمود الهاشمي , وأية الله محمد باقر الناصري والعديد من كبار علماء الدين.

ومما لا يخفى على أحد بأن هذه الطقوس الخرافية لا تزال تمارس على نطاق واسع , حيث اختلط الحابل بالنابل في هذا المجال ولم تعد عناك إمكانية التفريق بين السكان , وساء أكانوا من شيع إيران أو العراق , في حين أن التمييز واضح بين شيوخ الدين في البلدين.

سابعاً: استخدمت هذه الطقوس الخرافية سياسياً وعلى مدى القرون المنصرمة منذ بروز المدرسة الصفوية حتى الآن , وهي تستخدم اليوم بشكل خاص في إيران والعراق على نطاق

واسع وفي الانتخابات والتحشيد لتنشيط الفكر والتوجه الطائفي السياسي عند الناس , وهم الـــــذي يلحـــــق افـــــدح الأضـــــرار بالوحـــــدة الوطنيـــــة العراقيـــــة.

ثامناً: إن فترة الصفويين وما بعدها بدأت الكتابات الإيرانية (الفارسية بتعبير أدق) تغزو العالم الإسلامي مبشرة بالمذهب الشيعي الصفوي الذي يأخذ بما أشرنا إليه في أعلاه , والتي تدعو إلى تشديد التمايز بين المذاهب من خلال الكتابة عن العداء المستحكم بين الخلفاء الثلاثة وعلي بن أبي طالب وأهل بيته. وقد برزت مجدداً هذه الكتابات الواسعة بعد انتصار الثورة الإيرانية واختطافها من قبل قوى الإسلام السياسية وعلى رأسهم الراحل الخميني الذي انتهج مبـــــــــــــــــدأ ولايـــــــــــــــــة الفقيـــــــــــــــــه.

تاسعاً: والمدرسة الشيعية الصفوية تأخذ بأسلوب ممارسة العنف في نشر الإسلام والمذهب الشيعي , وهو الموقف الذي رفضه أئمة الشيعة بعد واقعة ألطف (كربلاء) واستشهاد الإمام الحسين وأخيه العباس ومجموعة من أفراد عائلته وصحبه الرجال وسبي الناس والأطفال , كما كان قد رفضه قبل ذاك الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب , وهو الإمام الثاني بعد أبيه علي بـــــن أبـــــي طالـــــب فـــــي قائمـــــة الأئمـــــة الشـــــيعة الاثنـــــا عشـــــر .

عاشراً: في فترة متأخرة من العقد الثامن من القرن العشرين , أي مع انتصار الثورة الإيرانية وصعود الخميني كولي فقيه في إيران , اقترب الراحل السيد محمد باقر الصدر من قاعدة ولاية الفقيه , في حين كان قبل ذاك يرفضها كبقية علماء الحوزة العلمية في النجف. وهو أمر سلبي. وبدا واضحاً أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية أخذ بها أيضاً في فترة وجود محمد باقر الحكيم , وبشكل خاصة بعد وفاته حيث تولى عبد العزيز الحكيم مسؤولية المجلس.

من يريد الالتزام بقواعد المذهب الشيعي , عليه أن يعود إلى الأصول وليس إلى الفروع , والأصـــــــل هنـــــــا محمـــــــد البـــــــاقر وجعفـــــــر الصـــــــادق.

مـــــــــع بـــــــــالغ التقـــــــــدير والتمنيـــــــــات الطيبـــــــــة.

في 2008/7/29

قتل الناس الأبرياء يعني النهاية القريبة التي تنتظر كل الإرهابيين القتلة في العراق!

في إحدى أمسيات بغداد الهادئة والحزينة , حيث يعود الناس إلى بيوتهم للراحة من عناء العمل وضغط المعيشة وبعيداً عن الخشية من تفجير إرهابي هنا وانتحار إرهابي جاهل هناك يأخذ معه إلى عالم الأموات المزيد من البشر الأبرياء والمحرومين من نعيم السعادة والهناء والعيش الكريم , في إحدى هذه الأمسيات طرق مجهولون دار المهندس المتقاعد قبل أوانه السيد أحمد جواد هاشم الهاشمي. لم يكن الطرق شديداً , كان عادياً لم يدر بخلد من في الدار ومن فتح الباب أنهم يقتربون من نهايتهم في هذه الحياة. فتح لهم قريب لزوجة صاحب الدار الباب , فتلقى ضربة قاسية موجعة أسقطته أرضاً فسالت دماء الشاب على أرض الحوش وغاب عن الوعي لفترة. تصور القتلة أنهم أجهزوا عليه تماماً. دخل هؤلاء وهم يرتدون البزّات الرسمية للشرطة العراقية الجديدة ويحملون بنادقهم الرشاشة إلى الدار وأغلقوا الباب خلفهم. وضعوا أسلحتهم الرشاشة في حوش الدار , لم يستخدمونها لإنجاز ما كلفوا به خشية سماع صوت إطلاق الرصاص. توجهوا إلى الغرف وهم يحملون السلاح الأبيض. طلبوا هويات العائلة , تسلموها. ثم بدأوا بالاعتداء على أفراد العائلة بدءاً بالوالد ومروراً بالسيدة نسرين كريمة السيد وهاب كاظم الصافي وانتهاء بابنتهما الصبية زينب ذات الخمسة عشر ربيعاً. قدم لهم الوالد كل ما لديهم من مصوغات ذهبية وفضية وكل ما لديه من نقود في الدار. لم يأبهوا بها ولم تكن غايتهم. لقد جاءوا لغاية واحدة هي القتل وإشاعة الرعب والفوضى في البلاد ,
محاولة تأكيد أن الوضع في بغداد في أيدي القتلة الإرهابيين من مختلف الأصناف وليس في أيدي الحكومة أو تحت سيطرتها. السؤال الذي يعذب الجميع هو : لماذا هذا القتل العشوائي والهمجي؟ ما ذنب هؤلاء الناس يقتلون يومياً على أيدي قتلة محترفين ومؤمنين جهلة لا يعرفون من دينهم غير القتل بأمل دخول الجنة؟ وأي جنة موعودة تلك التي تقبل قتلة مجرمين لا يملكون ذرة من ضمير أو إحساس بالإنسانية!
ذبحوا البنت أمام أعين الأبوين المقيدين , ثم ذبحوا الأم أمام أعين زوجها وبطريقة مريعة

بشعة , ثم ذبحوا الوالد الذي لا بد وأنه قد مات أكثر من مرة وكذا الزوجة وهم يرون كيف تذبح ابنتهم الغالية والوحيدة , وكيف تذبح الزوجة وما ينتظر الزوج! إنها لمأساة مريعة هذه التي وقعت في بغداد في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني / يناير 2008 في حي الطالبية / أور حين انطفأت شمعات ثلاث لعائلة نبيلة وطيبة , وهي واحدة من الكثير من الحوادث المماثلة التي تقع في أنحاء مختلفة من العراق؟ إنه التعبير الصارخ للكراهية والحقد الأعمى , للطائفية الذميمة والقاتلة , للاستبداد الفكري والسياسي , للجهل وزيف الوعي الديني وغياب القيم والمعايير الإنسانية لدى القتلة أياً كانت هويتهم وجنسيتهم , فهم ليسوا من البشر , ولا حتى من الحيوانات.

ولكن لماذا ؟ لا أحد يدري من هم , ماذا كانوا يريدون من العائلة وهل هم المستهدفون , ولماذا ؟ لقد تركوا الضحايا تسبح في دمائها الزكية , رجل في الخمسين من عمره وزوجته في منتصف العقد الخامس من عمرها وابنتهما ذات الخمسة عشر ربيعاً.

إنها لجريمة مفزعة , حياة ثلاثة أفراد من هذا المجتمع يذبحون عبثاً ولا يعرفون سبباً لذلك؟ حين وصل رجال الشرطة إلى الدار لم يجدوا سوى الجريح والضحايا المذبوحة الغارقة في دمائها , إذ كان الشاب لا يزال على قيد الحياة. أما القتلة فقد كانوا قد تركوا الدار بكل اطمئنان وهدوء وكأنهم لم يرتكبوا هذه الجريمة البشعة لقد تعودا عليها ومارسوها باستمرار في زمن صدام حسين وما بعده , سواء أكانوا من أتباعه أم أتباع غيره من بعد أم من العرب القادمين من وراء الحدود , فهم كانوا يرتدون الزي الرسمي للشرطة العراقية وقادمون بسيارات الشرطة ويحملون أسلحة تستخدم من قبل الشرطة العراقية! فلماذا الخوف والحيطة والعجلة. لقد استقروا في الدار فترة غير قصيرة إذ كانوا مطمئنين! فمن هم هؤلاء القتلة ؟ من يستطيع أن يساعد التحقيق ويرشد القضاء العراقي إلى هؤلاء القتلة المجرمين الذين سيقتلون عائلات أخرى أن لم يتم الكشف عن هويتهم واعتقالهم واعتقال من كلفهم بذلك ؟ هل سيتم الكشف عنهم , أم سيضيع دمهم كما ضاعت دماء الآلاف المؤلفة من بنات وأبناء الشعب العراقي.

إن هذه الهمجية في قتل النساء الرجال والصبايا والصبيان والأطفال في أنحاء مختلفة من العراق , كما حصل في الموصل أخيراً , ليس سوى الدليل القاطع على الإحباط الذي يعيش فيه هؤلاء القتلة ومن يقف خلفهم , إنه الفشل بعينه في تحقيق ما كانوا يصبون إليه من تدمير لهذا العراق ومن إغراق الشعب كل الشعب بالدم والخراب. أن الجواب الرادع لهؤلاء القتلة هو التعاون والتحالف والتنسيق في ما بين جميع القوى الوطنية العراقية , وهو الكف عن الطائفية اللعينة وليست المذهبية السمحة , هو تشديد النضال ضد قوى الإرهاب وحل المليشيات الطائفية وتنظيف أجهزة الدول , وخاصة العسكرية , من المندسين الذي يمارسون

دعم القتلة بصيغ شتى.
لجميع شهداء العراق الذكر الطيب . ولكل القتلة المجرمين بئس المصير وسوء العاقبة.

2008/1/30

من يمارس العمليات الإرهابية في العراق حالياً وما الهدف منها ؟

لا يجوز أن يستقر العراق , لا يجوز أن يهدأ الناس , لا يجوز أن لا ينزفوا دماً أو أن لا يذرفوا الدموع , كما لا يجوز أن يتنفس أهل العراق الصعداء !! هذا هو الشعار المركزي الذي تحمله وتعمل به بكل حرص وحيوية ونذالة فائقة كل القوى الداخلية والإقليمية المعادية لشعب العراق , سواء أكان ذلك بصورة مكشوفة أم متسترة. خلال الأشهر الأخيرة تراجعت العمليات الإرهابية نسبياً وتقلص عدد الشهداء والجرحى والمعوقين من بنات وأبناء الشعب العراقي في أعقاب تنفيذ نسبي لقرار "فرض القانون" الذي مارسته حكومة السيد نوري المالكي من خلال الضربات العسكرية التي وجهت لتنظيمات القاعدة وميليشيات "جيش المهدي" وبعض قوى البعث المتداخلة مع هاتين المجموعتين من القوى الإرهابية دون أن تخوض صراعاً فكرياً وسياسياً فعلياً ورصيناً ضد فكر وسياسة هؤلاء , بل احتضنت التيار الصدري ليمارس دوره باعتباره الغطاء السياسي لتلك المليشيات المجرمة داخل مجلس النواب وفي كل وسائل الإعلام العراقية. وهذه الحقيقة تركت الصراع مفتوحاً

والعودة إلى العنف قائماً , إذ أن أساسها المادي لا يزال موجوداً وفاعلاً. ورغم ذلك كان هذا الإنجاز الطيب يعني أن المسيرة تتجه صوب الهدوء والاستقرار , وبالتالي توفير مستلزمات تعجيل البناء الاقتصادي والتطوير الاجتماعي والثقافي في البلاد. فهل ستقبل القوى والأحزاب السياسية المناهضة لمسيرة العراق نحو التغيير في الداخل والخارج هذه النتيجة الأولية والبداية الإيجابية؟ طبعاً لا! فشعارها المركزي لا يزال مرفوعاً , رغم اجتماعات الدول المحيطة بالعراق لدعم العراق أمنياً ورغم الاجتماع الوزاري الأخير في دمشق! من نافل القول تأكيد أن تحسن الوضع الأمني نسبياً قد اثار هذه القوى وحفزها للتحرك من جديد لإبقاء التوتر في العراق , خاصة وأن العملية السياسية ذاتها كانت ولا تزال متعثرة , بل تصاب أحياناً بأنواع أخرى من العقبات , كما في العلاقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية. فبدأت تلك القوى الشريرة تحرك كل الاحتياطي المتوفر لديها وأيقظت القوى التي كانت تمر بفترة قيلولة لتنهض وتمارس عمليات إرهابية متنوعة تقود إلى زعزعة الوضع في العراق مقترنة بفعاليات شعبية تساهم في تهيئة الأجواء لنشاطها الدموي. ولكن , أين بدأت وماذا تمارس؟

يضعنا هذا السؤال أمام جملة من المشكلات التي تواجه المجتمع العراقي مباشرة , وسنحاول هنا أن نشير إليها بشفافية وصراحة , إذ لا بد من ذلك وخاصة في المنعطفات الحادة التي يمر بها الشعب العراقي بكل مكوناته القومية والسياسية. إنها بدأت في التحرك صوب ما يطلق عليه مجازاً بالإقليات القومية والدينية , وهي مكونات أساسية من الشعب العراقي لا تقاس بحجمها بل بوجودها وحقوقها وواجباتها , سواء أكانت القومية الكلدانية الآشورية السريانية , أم مواطناتنا ومواطنونا من أتباع الديانة المندائية العتيدة والمسالمة , وكذلك ضد أخواتنا وأخوتنا الكرد الأيزيديين والشبك أخيراً.

بدأ الإرهابيون بالتحرك صوب الأيزيديين في الموصل وقتلوا عدداً كبيراً منهم واشاعوا الإرهاب في المنطقة , ثم توجهوا صوب الأحياء التي يسكنها المسيحيون في الموصل , فهجروا الآف العائلات المسيحية الموصلية من المدينة باتجاه سهل الموصل وقتلوا حتى الآن 15 شخصاً منهم. ورغم الادعاء باتخاذ إجراءات لحماية المسيحيين , فأنهم لا زالوا بعيدين عن المدينة ويخشون البقاء في بيوتهم التي هجروها ليلاً. وترتفع عقيرة المجرمين عبر مكبرات الصوت في الموصل وهم يهددون المسيحيات والمسيحيين بالويل والثبور والموت المؤكد. ولكي يقنعوا الناس بأنهم جادون في ما يقولون , قاموا بقتل أختين مسيحيتين عادتا للسكن في دارهم في الموصل بناء على ادعاء الحكومة المحلية بتوفير الأمن لهم. وأخيراً بدأ العمل ضد الشبك في الموصل أيضاً , حيث تم اختطاف ستة أشخاص منهم لم يعرف مصيرهم حتى الآن. كل هذا

يجري في مدينة الموصل تحت سمع وبصر مسئولي المحافظة والقوات التي أرسلها وزير الدفاع وضعف تحرك وزارة الداخلية. ومع ذلك لا يزال أسامة النجيفي , النائب في البرلمان العراقي عن الموصل يلح بأن المليشيات الكُردية , ويقصد بها البيشمرگة الكُردستانية , حيث قال بأن رئيس الوزراء نوري المالكي ابلغه صراحة إن الميليشيات الكردية متورطة في تهجير المسيحيين من الموصل وأوضح , كان لدينا اجتماع مع رئيس الوزراء قبل يومين جرى خلاله تداول موضوع تهجير المسيحيين وقال لي رئيس الوزراء لقد ثبتت صحة اتهاماتك السابقة للميليشيات الكردية بتهجير المسيحيين من الموصل , وأشار إلى أن لدى لجنة التحقيق الأدلة الكافية حول تورط الميليشيات الكردية بهذا الأمر , ودعا إلى إعلان نتائج التحقيقات بهذه القضية , وقال النجيفي في تصريح للصحفيين اليوم السبت إن المالكي أراني ملفا قال إنه يثبت تورط الميليشيات الكردية في تهديد وتهجير المسيحيين من الموصل". (موقع الدار العراقية, وكالة الأخبار العراقية في 2008/10/25). ولكن لم يصدر عن مكتب رئيس الوزراء أو أي جهة رسمية عراقية ما يؤكد هذا الإدعاء , خاصة وأن للسيد أسامة النجيفي موقف قومي يميني متطرف إزاء الشعب الكردي ولا يختلف كثيراً عن مواقف وسياسة جماعة صدام حسين إزاء الشعب الكردي. وأملي أن لا يجري الخلط بين البيشمرگة الكُردستانية وبين جماعة أنصار افسلام السنة المسلحة التي يمكن أن تمارس مثل هذه الأعمال الدنيئة. ثم رفعوا أعداء الشعب من وتيرة العمليات الانتحارية في محافظة ديالى وفي بغداد , كما مارسوا أخيراً عملية انتحارية في السليمانية. فمن هم هؤلاء الأوباش الذين يمارسون القتل العمد بالبشر العراقي؟

كل الدلائل تشير , كما أن أصابع الاتهام تتجه , إلى مجموعات من القوى الإرهابية المتداخلة في نشاطها والمتعاونة في الهدف الذي تسعى إليه والأدوات والأساليب التي تمارسها. إنها تمارس العمليات الانتحارية والاغتيالات والتجاوزات على الناس وعلى دورهم وأموالهم وتعريض حياتهم لخطر الموت. إنها جماعة القاعدة التي تستخدم النساء في عملياتها الإرهابية , إنها أنصار الإسلام السنة الكرد التي مارست العديد من العمليات الإرهابية في كُردستان العراق وفي الموصل , إنها قوى البعث الصدامية التي لا تزال تعتقد بأنها ستعود عبر هذه الممارسات إلى الحكم , إنها جماعة هيئة علماء المسلمين السنة التي يقودها الشيخ حارث الضاري والتي تآخت مع قوى القاعدة للإجهاز على الأمن والاستقرار في العراق , إنها ميليشيات جيش المهدي المليئة بالبعثيين والمرتزقة وعملاء الحرس الثوري والأمن الإيراني واللصوص والقتلة الذين أطلق سراحهم صدام حسين قبل بدء حرب الخليج الثالثة , إنها قوى حزب الله , الجماعة الإحتياطية التي هيأها الحرس الثوري الإيراني في العراق إن فشلت قوى أخرى مؤيدة

له في نشاطها السياسي. كما أن البعض غير القليل يرقص على حبال العملية السياسية , ولكن رقصته الأساسية تجري على حبال العمليات العسكرية العدوانية الموجهة ضد المجتمع بحجة كونها موجهة ضد قوى الاحتلال. يضاف إلى ذلك دور الإعلام البعثي والقومي اليميني والإسلامي السياسي المتطرف وإعلام دول الجوار المناهض للوضع في العراق سراً أو علناً. لا شك في أن لكل حدث أو أمر في العراق من يؤيده ومن يعارضه. وليس في هذا أي ضير , بل هو أمر طبيعي , بسبب الاختلاف في المواقع والمصالح والأهداف. ولكن ما يلحق الضرر بالمجتمع حين يمارس العنف لتحقيق الغايات. وهذا ما نشاهده اليوم في العراق. وهو ما يفترض التصدي له. في مواقع المخالفين للتوقيع على الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة مجموعتان من القوى :

1 . مجموعة وطنية تختلف في الرأي وتجد أن هذه الاتفاقية غير سليمة وتلحق الضرر بالعراق لأنها تقوم بين طرفين غير متكافئين , دولة مُحتلة وأخرى تمارس الاحتلال , وهي الولايات المتحدة. وهذه المجموعة تمارس العمل السياسي الاعتيادي في مناهضة التوقيع على الاتفاقية. وهو أمر مشروع وفي إطار الدستور والتعبير عن الرأي الحر , بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ هذا الموقف , إذ أن الحياة ذاتها ستبرهن عن مدى حاجة العراق لمثل هذه الاتفاقية.

2 . مجموعة أخرى مكونة من عدة قوى عراقية تمارس العنف في التصدي لموضوع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية , في ما عدا قوى القاعدة الإرهابية وأنصار الإسلام السنة الكردية , وأعني بها:

أ . مجموعة القوى القومية اليمينية والشوفينية التي كانت تحت أبط صدام حسين وفي جعبته , وخاصة جماعة المؤتمر القومي العربي , والمتشابكة مع قوى الإسلام السياسية السنية والشيعية المتطرفة , وخاصة مجموعة هيئة علماء المسلمين السنية ومجموعة جواد الخالصي الشيعية وأحمد الحسني البغدادي ,التي تدعو جهاراً نهارا إلى ممارسة العنف في العراق.

ب . مجموعة مقتدى الصدر التي لا تكف عن تهييج المجتمع وممارسة العنف الفعلي في العراق. وكان منظر جلسة مجلس النواب العراقي الأخيرة حيث برز العنف لدى هذه المجموعة السياسية العسكرية بوضوح كبير , رغم حقهم في معارضة الاتفاقية , ولكن ليس وفق شريعة الفوضى والاعتداء.

ولكن السؤال المشروع هو: هل عمل هؤلاء يستهدف الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية أم يستهدف السلطة السياسية؟

رغم التباين بين القوى القومية والإسلامية اليمينية المتطرفة من جهة وبين جماعة مقتدى

الصدر من جهة من حيث المصالح المتباينة ولمن يعملان , فأنهما يتفقان على التصدي للاتفاقية لا كهدف , بل كوسيلة للوصول إلى السلطة من خلال التعبئة العامة بحجة محاربة الاحتلال. وإذ تقف دول عربية في معسكر المجموعة الأولى , تقف إيران في معسكر المجموعة الثانية.

ليس لدي أي وهم حول طبيعة الحكومة الحالية, فهي حكومة لا تزال في إطار المحاصصة الطائفية التي لا تقوم على أسس المواطنة والكفاءة وحسن الاختيار. ولكن تغييرها يفترض أن يخضع للطرق والأدوات الدستورية , رغم نواقص الدستور وطائفيته أيضاً , والذي يستوجب تعديله ايضاً وفق أسس دستورية.

كما ليس لدي أي وهم في أن الاتفاقية الأمنية تعقد بين طرفين غير متكافئين , وهي بالتالي غير متكافئة وتحمل العديد من النواقص الجدية أولاً , ولكنها تضمن بالمحصلة النهائية مصلحة عراقية اساسية و تحمل معها نهاية لوجود القوات الأجنبية في العراق وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية ثانياً , كما أنها وخلال السنوات الثلاث القادمة ستمنع أو تعرقل بحدود معينة ومناسبة تعزيز النفوذ الإيراني في العراق وتأثيره السلبي على السياسة العراقية أو ترويجه للسياسات الطائفية المضرة بمصالح العراق وشعبه ثالثاً. يضاف إلى ذلك أنها ستعيق هيمنة القوى الشوفينية التي تنطلق من مواقع قومية على الحكم في العراق أو عودة البعثيين الصداميين بشكل ما إلى مواقع الدولة والحكم رابعاً. وهي ضمانة مباشرة لتأمين هدوء نسبي يمكن أن يوفر الأرضية لإجراء تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية في العراق, بعد أن عاش العراقيات والعراقيون تجربة الحكم السلبية مع قوى الإسلام السياسية وما جرته على البلاد من مشكلات في أعقاب حكم استبدادي دام 35 عاماً , رغم الفتاوى والدعايات التي تروجها هذه القوى بأن من لا ينتخب الأحزاب الإسلامية سيدخل النار , ومن ينتخبها سيدخل الجنة ويلتقي بالأولياء الصالحين!!! وعلينا أن نتمعن بهذه الدعاية السيئة التي تعيد إلى الذاكرة قول أدولف هتلر " اكذبوا ثم اكذبوا ثم اكذبوا , لعل بعض أكاذيبكم تعلق بأذهان الناس"!

كما أن الاتفاقية ستمنع توسيع الدولة التركية حدود الاعتداء اليومي الجاري على العراق بحجة قصف مواقع قوات حزب العمال الكُردستاني , وتمنع أيضاً إيران من التجاوز الذي تمارسه بين فترة وأخرى في كُردستان العراق من خلال قصف بعض المناطق العراقية.

إن معارضة الاتفاقية من جانب هذه القوى التي تمارس العنف , (وليست تلك القوى التي تملك وجهة نظر سياسية معارضة للاتفاقية من أرضية وطنية واجتهاد شخصي , إذ لا تختلف من حيث الجوهر عن أولئك الذين يؤيدونها من أرضية وطنية واجتهاد شخصي أيضاً) , هي

الوسيلة لزعزعة الحكم وإشاعة الفوضى والعودة بالإرهاب إلى العراق ثانية لتوفير فرصة الهيمنة على السلطة , وهو ما يفترض التصدي له وكشفه وإفشاله.

2008/11/27

-ليس كل المسلمين إرهابيون , ولكن كل الإرهابيين مسلمون !- 1-2 ما هي أسباب بروز ظاهرة ممارسة الإرهاب بين صفوف المسلمين؟

هذا الشعار الذي رفعته جماعة هندوسية قومية متطرفة في الهند , فهل هي على حق في ذلك , بغض النظر عن النوايا والخلفية التي تكمن وراء طرح مثل هذه الموضوعة من جانب هذه الجماعة القومية المتطرفة؟

كل الدلائل التي تحت تصرف الباحثين والكتاب والصحفيين المستقلين والحياديين في جميع ارجاء العالم , إضافة إلى الرأي العام العالمي تشير , بما لا يقبل الشك , إلى أن هذه المقولة أو الموضوعة صحيحة تماماً , وأن هذه الظاهرة التي اقتصرت على المسلمين بدأت منذ بداية العقد التاسع من القرن العشرين وتواصلت في عقده الأخير وهي لا تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر. وهي موضوعة تصف وتعبر عن واقع حال قائم يستطيع الإنسان تتبعه من خلال نشرات الأخبار اليومية والكتب والمجلات والصحف الصادرة في العالم كله خلال العقود الثلاثة الأخيرة. والهندوس القوميون لم يتهموا الإسلام وكل المسلمين بالإرهاب , بل كانوا دقيقين حين شخصوا بصواب أن كل الإرهاب الراهن يأتي من بين صفوف المسلمين , وهناك فارق كبير بين الدين وبين من يحمل هذا الدين وكيف يحمله ويتعامل معه ويعبر عنه في سلوكه اليومي.

والأسئلة التي يفترض أن يطرحها كل إنسان مسلم عاقل على صعيد العالم الإسلامي هي: لِماذا برزت ظاهرة الإرهاب الدموي في أوساط المسلمين من العرب وغير العرب؟ وما هي العوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة الدموية؟ وكيف يمكن وضع حدٍ لها؟ يذكر أغلب الباحثين في شئون الإسلام والمسلمين بأن أول بروز لهذه الظاهرة كان في أوائل الثمانينات من القرن الماضي , وأن هذا البروز العملي لم يكن دون مقدمات فكرية وسياسية سبقت الممارسة بعدة عقود , وأن جملة من التراكمات الفكرية والسياسية والأحداث هي التي ساعدت على تحول هذا الكم المتراكم من العملية الفكرية والتثقيفية والسياسية الحكومية والمؤسسات الدينية إلى حالة نوعية أو كيفية جديدة , إلى ممارسات سياسية , حين نشأت بعض الأحزاب والقوى الإسلامية السياسية. وهو ما سنحاول التطرق إليه بشكل مكثف. المسألة الأولى التي يفترض تسجيلها في هذا الصدد هي طبيعة مناهج وأساليب التربية والتعليم الدينية التي تمارس منذ عدة عقود في عدد من الدول العربية والإسلامية , ولكن بشكل خاص في كل من السعودية وباكستان وافغانستان ومصر والسودان. فالمملكة العربية السعودية , كدولة تقوم على "أساس ديني" وكمؤسسات دينية , كانت المبادرة إلى نشر الاتجاه الوهابي المتطرف في الإسلام السياسي والمنبثق عن المذهب الحنبلي السلفي المتزمت في كل من السعودية ومصر وباكستان , خاصة منذ أن بدأ تدفق النفط الخام السعودي يصل إلى الأسواق الدولية , إذ معه تساقطت المليارات من الدولارات كزخات مطر مستمرة على رؤوس وفي جيوب الحكام والشيوخ السعوديين. وخلال فترة وجيزة , وبمساعة الأموال السعودية , هيمن الاتجاه الوهابي الديني والسياسي في الإسلام على المناهج والعملية التربوية الدينية في المدارس الحكومية السعودية وفي المساجد عبر أئمتها , وعلى عملية التثقيف العام في المجتمع , وكذلك على أجهزة وأساليب وأدوات الإعلام السعودي , إضافة إلى الهيمنة على الفكر والتربية والتثقيف التي كانت ولا تزال تتم في المدارس الدينية التي أقيمت في الدول الأخرى بأموال الدولة السعودية وشيوخ النفط السعوديين. وعمل القيمون على الأيدولوجية الدينية السلفية الوهابية ذات المضمون السياسي على تكريس ما يلي:

1 . الالتزام بالنص المتوفر ورفض الاجتهاد. وفي هذا الموقف يكمن الجمود الفكري الفعلي والتزمت الشديد ورفض التحرك صوب الأمام وصوب التغيير والتطوير مع حركة الزمن والتغييرات المرتبطة به , إذ ليس بالإمكان , في عرف هؤلاء , الحصول على نصوص أفضل

أو تفسير واجتهاد أفضل للنصوص , فالنصوص ملزمة حصراً وكفى المؤمنين شر النقاش!

2 . رفض الاعتراف بالمذاهب الأخرى واعتبارها خارجة عن الدين وعن النص القرآني , وبالتالي فهي منحرفة عن الدين وكافرة وتلحق أذى بالمسلمين ويفترض مكافحتها , وبشكل خاص الموقف من أتباع المذهب الشيعي بمختلف مدارسهنم واتجاهاتهم , باعتبارهم قوى رافضة منحرفة.

3 . اعتبار أتباع جميع الأديان من غير المسلمين كفرة لأنهم لم يتخلوا عن دينهم ولم يلتحقوا بالإسلام , باعتباره آخر الأديان السماوية , أن نزول الدين افسلامي نسخ الأديان الأخرى , وأن محمداً هو خاتم الأنبياء والمرسلين!

4. اعتبار الصراع في العالم يجري بين المسلمين من جهة , والكفار من جهة أخرى (أي أتباع بقية الأديان من يهود ومسيحيين وصابئة مندائيين وبهائيين وسبتيين وهندوس وبوذيين ..الخ , وعلى المسلمين الانتصار في هذا الصراع وبكل السبل المتوفرة. وهذا يعني أن من حق المسلم أن يمارس كل السبل الممكنة لمواجهة رافضي الدخول في الإسلام لأنهم كفرة , وحد الكفرة هو القتل. وهذا الموقف ينطبق من الناحية النظرية على المسلم غير الحنبلي الوهابي أيضاً بالنسبة على اكثر الوهابيين تشدداً وتطرفاً.

5. قاد هذا التوجيه الفكري والتثقيف السياسي الدائم في مدارس السعودية وفي باكستان وافغانستان وكذلك في مصر بواسطة الأموال السعودية وفي غيرها من الدول إلى نشوء جماعات فكرية وسياسية تدعو إلى ممارسة الجهاد السياسي , أي ممارسة القوة والعنف من أجل الوصول إلى الغايات. واعتبار ممارسة العنف ضد الكفار واجب , إذ أنه يدخل في عرفهم المختل ضمن مبدأ الجهاد في الإسلام.

6 . كان هذا النوع من التربية والتثقيف في الفكر الديني السياسي ضد أتباع الديانات والمذاهب الدينية الأخرى ولا يزال يشكل القاعدة الأساسية في المناهج التربوية والتعليمية والدراسية في المملكة السعودية , كما عمل القيمون على هذا النهج بنتشره وغلغلته في مناهج التربية والتعليم في الدول العربية والإسلامية عبر الأموال وشيوخ الدين وفتاوي السعوديين.

ورغم وجود تحالف وتعاون سياسي واقتصادي واسعين جداً والتزام أمريكي في الدفاع عن حكم السعوديين , فأن هذا التعليم لم يتغير من جهة , كما لم تحاول الولايات المتحدة التصدي له ,

بل كل الدلائل كانت تشير إلى تشجيعها لـه , وخاصة في أعقاب التدخل العسكري السوفييتي في أفغانستان حيث رعت الولايات المتحدة والسعودية وباكستان وبعض دول الخليج , بعض الجماعات الإسلامية السياسية المتطرفة القادمة من المدارس الحكومية السعودية والمدارس الدينية في باكستان وافغانستان لمحاربة الوجود السوفييتي. ولم يهتم أيديولوجيو وحكام الولايات المتحدة بالبذرة الأساسية في فكر هذه الجماعات الإسلامية السياسية ونزوعها للعنف في تحقيق الغايات وفي كونها ليست ضد الاتحاد السوفييتي ووجوده في أفغانستان و"إلحاد وشيوعية" الدولة السوفييتي حسب , بل هي ضد أتباع بقية الأديان "السماوية وغير السماوية" وضد التقدم الحضاري والإنساني , ضد العلمانية. وفي الآونة الأخيرة بدات بعض الجهات غير الحكومية تتحدث عن طبيعة المناهج العدوانية في التربية والتعليم السعوديين , إلا أن الحكومة لم تحرك ساكناً. كما أن الحديث عن الحوار بين الأديان يرادمنه العلاقة بين الدول وليس حرية الدين في السعودية أو في الدول العربية والإسلامية. وهي مسالة لا بد من تحديدها بوضوح لكي لا يستغفل العالم بالحديث عن حوار الأديان , ولكن يبقى الضهاد الديني في الدول العربية الإسلامية قائماً دون معالجة جدية.

هذا النوع من التثقيف كان موجوداً في المؤسسة الدينية المسيحية أيضاً في فترات سابقة من تاريخ العالم المسيحي , ولكنه تراجع تماماً وأصبح محصوراً في بعض المواقع والمؤسسات الدينية ومقتصراً على الجانب الفكري وبعيداً عن الممارسة العملية , وهو مرفوض من الغالبية العظمى من سكان الدول الغربية , في حين نمت وتطورت هذه النزعة والوجهة في الفكر الإسلامي السلفي المتطرف , وخاصة في دول بعينها. فأغلب شيوخ المساجد ومعلمي ومدرسي المدارس الحكومية والدينية في السعودية وفي الخارج خرجوا من تحت عباءة وجبة المدارس الدينية الإسلامية الوهابية في السعودية وباكستان وافغانستان , وفي بعض المواقع والمؤسسات الدينية السياسية في مصر أيضاً.

لم يقتصر هذا الاتجاه في التثقيف على الاتجاه الوهابي في إطار المذهب الحنبلي حسب , بل وجد ما يماثله في المدرسة الشيعية الخمينية ذات الجذور والنزعات الصفوية التي تميل إلى تصدير الثورة الشيعية إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي واعتبار الأديان والمذاهب الأخرى منحرفة وكافرة بالمحصلة النهائية. وهي تدعو إلى ممارسة الجهاد , الذي لا يعني هنا سوى العنف والقتال من أجل الوصول إلى الأهداف.

كانت المؤسسة الدينية الشيعية في العراق تسير باتجاه أكثر عقلانية من اتجاه المؤسسة الدينية في إيران وأكثر ابتعاداً عن ممارسة السياسة أو العنف والقوة في فرض مواقفها , وخاصة في أعقاب فشل ثورة العشرين. واستمر هذا الاتجاه حتى منتصف الخمسينيات حين بدأت الدعوة الشيعية تتخذ مساراً سياسياً جديداً وحين بدأ العمل لتشكيل حزب سياسي يدافع عن "مصالح الشيعة"!. وتنامى هذا التيار باسم الجماعة الفاطمية في فترة حكم عبد الكريم قاسم , الذي تأسس فيما بعد باسم حزب الدعوة الإسلامية , الذي تفرع وانشطر إلى عدة جماعات إسلامية سياسية متباينة ومتصارعة في ما بينها. ومنذ نهاية الخمسينيات أو في عهد عبد الكريم قاسم بدأ التيار الإسلامي السياسي الشيعي المتحزب يدعو إلى ممارسة القوة والعنف للتغيير , ثم تصاعد هذا الاتجاه بعد وصول الخميني إلى السلطة في إيران. وكانت الدولة الإيرانية , ولا تزال , هي الراعية الفعلية للتيار الشيعي على الصعيد العالمي بمختلف اتجاهاته , وهي المنشطة لتشكيل الخلايا السياسية التي تمارس العنف للوصول إلى الأهداف المنشودة من جانبها. وحين أخذ السيد الراحل محمد باقر الصدر بقاعدة ولاية الفقيه منذ نهاية العقد الثامن وبداية العقد التاسع , أي بعد وصول الخميني إلى السلطة , بدأ العنف يأخذ طريقه بشكل أوسع في صفوف الأحزاب السياسية الشيعية. ولكن المرجعية الشيعية العليا في النجف لم تكن تتدخل كثيراً في السياسة و كما لم تكن تدعو إلى العنف , رغم معارضتها لنظام صدام حسين , بل كانت المؤسسة الدينية السياسية في قم هي الداعية فعلياً إلى ممارسة العنف باعتباره جهاداً في سبيل الإسلام!

وإذا كان نشاط الجماعات الشيعية المتطرفة قد تركز في عدد من الدول العربية (وبشكل خاص في لبنان والعراق , حزب الله في لبنان والعراق , ميليشيات جيش المهدي وغيرها) وفي باكستان وافغانستان حيث يشكل مخاطر جدية على الحياة المدنية والسلام الاجتماعي فيها , فأن الاتجاه الوهابي الحنبلي العنفي كان ولا يزال هو الأنشط والأوسع والأكثر خطورة وتطرفاً وعنفاً في ممارسة الإرهاب. ويقدم نموذج القاعدة وأنصار الإسلام السنة وعشرات الجماعات الأخرى المماثلة بمسميات متباينة , ولكنها في الجوهر الفكري والسياسي والممارسة واحدة لم تتغير.

المسألة الثانية التي لا بد من الإشارة إليها تتجلى في عملية التمويل المالي. كانت التمويل المالي الرئيسي والأساسي للمدارس الدينية والمساجد والأحزاب الإسلامية السياسية في أغلب

الدول العربية والإسلامية وفي المدن الأوروبية والولايات المتحدة وغيرها يأتي من موارد النفط الخام السعودية والخليجية , أي كانت حكومات الممكلة السعودية وبعض حكومات دول الخليج , إضافة إلى شيوخ النفط والميسورين في العالم الإسلامي , تقوم بتمويل كل تلك المدارس والمساجد والأحزاب ونشر وتعميم الكتب التربوية والتثقيفية الإسلامية التي تعبر عن تلك النقاط التي أشرنا إليها في أعلاه. وكان هذا التمويل ولا يزال سخياً جداً ويساعد على شمول أعداد غفيرة من طلبة المدارس الدينية والأحاب والكتل افسلامية السياسية خارج السعودية ودول الخليج , حيث تستطيع بها أن تجر إليها الكثير من أبناء الفئات الكادحة والفقيرة وتوظفها في مشاريعها السياسية. وهذه الحالة تمارسها الحكومة الإيرانية على نطاق واسع حقاً بالنسبة للمدارس والجوامع والأحزاب الشيعية في العالم , ولكنها تقدم الدعم للقوى والأحزاب من مذاهب أخرى للوصول إلى غايتين : على جعلها تسير على نهجها السياسي في الشرق الأوسط وعلى الصعيد الدولي أولاً , وكسبها على مواقعها المذهبية قدر الإمكان ثانياً. وهذا ما نجده في قطاع غزة أو في سوريا أو حتى مع قوى معينة غير شيعية في العراق أو في السودان ومصر.

والمسألة الثالثة تبرز في وجود قضايا معلقة تسهم في تنشيط الاتجاهات الفكرية السلفية والانتقامية والعنفية بعيداً عن لغة الحوار وممارسة آليات ديمقراطية لمعالجة المشكلات القائمة. إذ أن التثقيف الإسلامي الذي كان ولا يزال ملتزمة به هو الذي يؤكد قول الشاعر العربي:

السيف أصدق أنباءً من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب

منها بشكل خاص قضية فلسطين والجولان السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لها , مشكلة كشمير , والكيل بمكيالين في الموقف من الكثير من القضايات السياسية في العالم , إضافة إلى تفاقم مشكلات الفقر والحرمان والمرض والجهل وتنامي الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الصعيد الدولي وفي كل بلد من البلدان العربية والإسلامية. إن الإحباط والشعور بالخذلان والمذلة والتمييز يدفع بالكثير من الناس إلى الالتحاق بالقوى المتطرفة ويدفع بها إلى المشاركة بعمليات الإرهاب. ورغم أن هذا لا يبرر في كل الأحوال ممارسة الإرهاب , إلا أن واقع الحال يشير إلى العلاقة الجدلية بين الفقر وعواقبه المتنوعة على الصعد المحلية وافقليمية والدولية. ومما يزيد في الطيبن بلة هو الحديث عن

حقوق الإنسان من جانب الدول الغربية عموماً , ولكنها في الممارسة العملية تقيم أفضل العلاقات السياسية واقتصادية مع النظم التي تدوس على حقوق الإنسان وتمارس شتى العقوبات بحق مواطنيها والتي تتعارض مع لائحة حقوق الإنسان الدولية ومع شرعة حقوق الإنسان. والعلاقات مع السعودية هو النموذج الذي يمكن غيراده في هذا الصدد , ولكنه ليس الوحيد بأي حال.

من هنا يمكننا القول بأن الحكومات في الدول العربية والإسلامية بمجملها وبشكل عام لا تمارس سياسات ديمقراطية وعادلة وإنسانية إزاء شعوبها , سواء أكان في مجال سوء توزيع الدخل القومي وسوء استخدامه أو في التعامل التمييزي إزاء أتباع القوميات والأديان والمذاهب الأخرى غير الإسلامية وغير العربية , أو في مجال مصادرة أو تقريم الحريات الديمقراطية الفردية والجمعية وإشاعة سياسة القمع والاضطهاد والجلد وقطع الرؤوس والأيدي في بعضها , كما في السعودية وإيران ... الخ , كلها تساهم في نشوء أجيال تقبل العنف وتمارسه وتريد الانتقام ..الخ , وهي سياسات تسهل التحاق الناس بالقوى التي تمارس الإرهاب والقتل تحت عباءة مهلهلة من الإسلام السياسي المشوه.

2008/11/30

انتهت الحلقة الأولى وتليها الحلقة الثانية.

-ليس كل المسلمين إرهابيون , ولكن كل الإرهابيين مسلمون !- 2-2 كيف يمكن مواجهة قوى الإرهاب والانتصار عليها؟

الجزائر , مصر , العراق , لبنان , تونس , المملكة السعودية , اليمن , أندونيسيا , كينيا , دار السلام , باكستان , افغانستان , الولايات المتحدة الأمريكية , أسبانيا , المملكة المتحدة وأخيراً الهند وليس آخراً ... في كل هذه الدول وفي غيرها أرتُكبت جملة من الأعمال الإرهابية والمجازر البشرية التي يندى لها جبين البشرية كلها والتي راح ضحيتها عشرات ألوف البشر من مختلف القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية وتحملت هذه الدول وغيرها خسائر مادية بلغت حتى الآن مئات المليارات من الدولارات الأمريكية التي كان بالإمكان توظيفها لصالح بني البشر. كل هذه الأحداث الإرهابية خططت لها ونفذتها منظمات إسلامية سياسية متطرفة وعدوانية فقدت كل ذمة وضمير , كما أن كل المنفذين لهذه العمليات الإرهابية كانوا من المسلمين, سواء من نفق منهم أثناء تنفيذه لتلك العمليات الانتحارية الإجرامية أم من اعتقل منهم وزج في السجون بانتظار المحاكمة , أو قُتل من قبل رجال الشرطة أثناء محاولته تنفيذ تلك العمليات. ولم يقتصر الأمر على جمهرة غير قليلة من الرجال المسلمين فحسب , بل توسع ليشمل تجنيد النساء والأطفال ومجموعة من المصابين بعاهات عقلية والمخدرين بعقاقير طبية , ولكن كلهم كانوا من بين صفوف المسلمين والمسلمات , بغض النظر عن مدى معرفتهم أو جهلهم بالإسلام , إذ أن الإسلام كان ولا يزال حاضنة دافئة لهؤلاء المجرمين. إن تنظيمات القاعدة تمارس القتل إزاء عدد كبير من البشر وبالجملة كما يبدو ذلك بوضوح من فتوى نائب أسامة بن لادن الدكتور أيمن الظواهري , المتهم بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وضد الإنسانية , والتي نشرت في كتابه الموسوم "التبرئة" حول من يفترض أن يقتل بأيدي المسلمين من أتباعه. جاء في برنانج "صناعة الموت" , الذي تقدمه قناة العربية الفضائية , بتاريخ 2008/12/2 النص الصوتي التالي المنشور في موقع العربية :

"كرس أيمن الظواهري المبادئ العشر للتنظيم في الدعوة إلى القتل بالجملة وإلغاء كل الموانع الشرعية أمام عملياته، المبادئ العشرة أتى عليها الظواهري مفصلاً في كتاب إلكتروني نشره منتصف العام 2008 وسماه التبرئة، هذه المبادئ المطبقة عملياً من خلال نشاط تنظيم القاعدة هي قتال العدو البعيد أهم من قتال العدو القريب، وهذا ما مثله التنظيم في هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، التكفير والقتل بالجنسية لأنها دليل ولاء وانتماء ورضىً بالقوانين في بلاد الكفر، وهو ما يحصل من استهداف للمدنيين في غير مكان زاول فيه التنظيم نشاطه، جواز قتل كل من يدفع الضرائب للكفار لأنه مقاتل بماله وفيها تبرير لمثل هجمات السابع من يوليو لعام 2005 في لندن، إطلاق قتل الترس الكافر وبه يجوز قتل المدنيين في بلاد الكفر ومنها هجمات القطارات يوم الحادي عشر من مارس عام 2004 في

مدريد، إطلاق قتل الترس المسلم وبه يجوز قتل المسلمين المخالطين الكفار ومثلته هجمات التنظيم في عدة مدن سعودية في الأعوام الماضية، إطلاق مبدأ المعاملة بالمثل من أجل التوسع في القتل دون تمييز، وهذه من يوميات التنظيم في العراق وأفغانستان، قتال أميركا هو للدفاع، فيجوز السفر إليها للقتال دون إذن الوالد وغيره وهو حال الشبان المشاركين في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تأشيرة دخول المسلم لبلاد الكفر ليست عقد أمان فيجوز له قتلهم، ولو كانت هذه التأشيرة أماناً فيجوز له نقضه، وأقرب أمثلتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تأشيرة دخول السياح بلاد المسلمين ليست أماناً لهم من القتل والخطف، ومن أمثلتها هجمات التنظيم في جزيرة سيناء المصرية".

منه يتبين بشاعة النهج السياسي الإجرامي الذي تنتهجه قيادة تنظيم القاعدة وتنظيمات مماثلة والعمليات التي تنفذها القطيع التابع لهذه القيادات العدوانية. إن هذه القوى تجسد الذهنية الفاشية الدموية سياسياً , وممارساتها تؤكد ذلك دون أدنى ريب.

إن الحادث المأساوي الأخير الذي أودى بحياة ما يقرب من 200 إنسان وما يقرب من 400 جريح ومعوق في بومباي يعبّر في جوهره عن مجتمعات مصابة بشكل عام ببؤس فكري وثقافي وحضاري وإنساني راهني تعيش فيه الجماهير المسلمة بحيث يمكن أن تظهر فيه جماعات من هذا النوع مصابة بشتى العلل النفسية والعصبية والأخلاقية قادرة في الوقت نفسه على تجنيد هذا العدد الكبير من البشر وزجهم في عمليات إرهابية لقتل الناس باسم الجهاد , علماً بأن أغلب القتلى في هذه العمليات هم من النساء المسلمات والرجال المسلمين والأطفال والصبيان الأبرياء من كل ذنب. نحن أمام واقع مرير يتطلب من علماء علم النفس الاجتماعي والسياسي وأطباء الأعصاب أن يجهدوا أنفسهم لدراسة هذه الحالات التي تنطلق من أوساط المسلمين. إذ لا يكفي أن نتحدث عن المظاهر والظواهر الجارية , بل أن نتحرى عن العلل التي تسمح ببروز مثل هذه الظواهر أولاً , وأن نفتش عن سبل المعالجة الجادة دولياً لمكافحة قوى الإرهاب ثانياً , ولكن ليس بالطرق العسكرية وحدها , إذ لا فائدة من ذلك , بل ومن خلال ممارسة اساليب وادوات فكرية وسياسية واجتماعية وثقافية جديدة قادرة على تغيير هذا الوضع الفكري والسياسي , وكذلك شن هجوم فكري وسياسي واجتماعي وثقافي منظم ومتواصل ضد المواقع الفكرية والسياسية المتهرئة لهذه العصابات الدموية التي تسمى تنظيمات إسلامية سياسية متطرفة ولتلك القوى الموجودة في المواقع الحكومية التي تحميها وتوفر الغطاء لها في الدول العربية والإسلامية.

نحن أمام ظاهرة ليست جديدة في المجتمعات الإسلامية , ونكتشف ذلك حين ندرس تاريخ الدول الإسلامية والعربية منذ نشوئها حتى الوقت الحاضر , بغض النظر عن التسميات التي

منحت للعمليات الإرهابية الداخلية والخارجية التي كانت ضحاياها كثرة من البشر. ولهذا فالعيب لا يكمن في التثقيف الذي أشرت إليه في الحلقة الأولى فحسب , بل وفي النصوص التي لدينا والتي تؤخذ على علاتها وكما جاءت قبل قرون كثيرة أو تفسر من قبل شيوخ الدين , الذين لا يملكون ذمة ولا ضمير وليست لهم معارف إنسانية متقدمة , بطريقة سيئة لا إنسانية أو كونها "حمالة أوجه" بحيث تسمح بوقوع كل تلك الجرائم "باسم الدين الإسلامي والدفاع عنه وصيانة نقاوته وحمايته من الأعداء"! كما يفترض أن نتابع ما تقوم به المؤسسات الدينية وشيوخ الدين من دور سلبي وما تمارسه من سياسات ومواقف رجعية صارمة ترفض التغيير في وجهة ومضامين مناهج التثقيف الديني والاجتماعي والسياسي الجارية حتى الآن في المملكية العربية السعودية وفي عدد آخر من الدول العربية والإسلامية. كما يفترض أن نتابع تلك الفتاوى التي تصدر عن هؤلاء الشيوخ الذين تسمح فتاواهم بدفع الشبيبة صوب القتل والموت في آن واحد. إن هؤلاء يعيشون ويعملون كشيوخ دين مرموقين ومعترف بهم في السعودية وفي باكستان وأفغانستان وفي بعض الدول العربية الأخرى ويستخدمون القنوات الفضائية لنشر سمومهم , وتحت تصرفهم الكثير والكثير جداً من الأموال والمرتزقة لنشر وتنفيذ ما يسعون إليه.

نحن بنات وأبناء هذه الدول (النايمة) حديثاً لا نزال شهود عيان على حالة التسابق الجارية منذ سنوات بين حكومات دول عربية وإسلامية من جهة , ومؤسسات دينية متطرفة و"معتدلة" من جهة أخرى , في المزايدة الفعلية حول من في مقدور ممارسة أشد اشكال التضييق على الحريات العامة للفرد والمجتمع ومصادرة الديمقراطية بذريعة عدم نضوج الشعب أو بذريعة الدفاع عن الإسلام والقيام بمنع هذا الكتاب أو ذاك , وتكفير هذا الكاتب أو تلك الكاتبة , أو اتهامهما بالزندقة والهرطقة أو الإلحاد , والدعوة إلى قتل هذا وتلك , أو تطليق زوجة هذا العالم أو ذاك , أو حرق كتاب هذا الأديب أو تلك الأديبة , أو الإساءة المستمرة لهم جميعاً , أو إقامة الدعاوى ضدهم وتقديمهم للمحاكمة. وأمامنا حالات عديدة في مصر مثلاً , كما حصل للأستاذ الدكتور نصر حامد أبو زيد أو اغتيال الدكتور فرج فودة أو محاولة اغتيال الروائي الكبير الراحل والحائز على جائزة نوبل للآداب نجيب محفوظ , أو التهديد الشرس الذي وجه لعدد كبير من الكتاب في سائر ارجاء الدول العربية والإسلامية , ومنها مصر , كما حصل بالنسبة إلى الدكتورة نوال السعداوي أو الدكتور السيد القمني ..الخ. وفي العراق فالقتل من قبل هذه القوى الهمجية يشمل كل مثقف ومثقفة وكل متعلم ومتعلمة قادر أو قادرة على أن يريا الأمور بعيون سليمة. وقد حصد الموت مئات ألوف البشر خلال السنوات الخمس المنصرمة والحبل على الجرار حتى الآن , وأن تقلص العدد اليومي للقتلى والجرحى.

كيف يفترض أن تواجه هذه الحالة المستعصية في العالمين العربي والإسلامي؟ منذ البدء لا بد من الاعتراف بأن العالمين مريضان أو مصابان بعلل سياسية واجتماعية ودينية كبيرة وكثيرة وهما بحاجة إلى معالجة جذرية. وإحدى أكثر العلل تبرز في طبيعة الحكومات القائمة في هذه الدول وسياساتها إزاء مبادئ الحرية والديمقراطية وغياب المؤسسات الدستورية الحقيقية وعلاقاتها السلبية بمجتمعاتها. وهذه السمة البارزة تعتبر واحدة من أكثر عوامل التخلف الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي السائدة. ثم لا بد من الاعتراف بأن أغلب المؤسسات الدينية متخلفة ورجعية عموماً ورافضة لكل تغيير ومصرة على تجهيل المجتمعات العربية والإسلامية. كما لا بد من الإقرار بأن الأحزاب السياسية الراهنة وبشكل عام وبأكثريتها هي من نفس الطينة الحكومية وليست غير ذلك , وهي الإشكالية الأكثر تعقيداً. وويفترض أن يشار أيضاً إلى أن بعض الدول التي رعت الإرهاب , كالسعودية وكثرة من شيوخها مثلاً , أو التي لا تزال ترعاه حتى الآن , كما في حالة إيران مثلاً , هي الأخرى عانت أو لا تزال تعاني من الإرهاب ومن ذات القوى التي رعتها أو التي لا تزال ترعاها لأغراض معينة , كما في حالة سوريا.

ليست هناك وصفة جاهزة يمكن تطبيقها للتخلص من قوى الإرهاب في الدول العربية والإسلامية والتصدي لعمليات تصديرها صوب بقية دول العالم. ولكن تقع على عاتق الجميع مسئولية التفكير حول سبل مواجهة هذه القوى وإفشاله مخططاتها وعزلها عن الناس. إن عمر ظاهرة الإرهاب الجديدة حوالي ربع قرن. وقد بدأت مع احتلال السوفييت لأفغانستان برعاية أمريكية – سعودية وخليجية – باكستانية ومع هيمنة الخميني على الحكم في إيران. ثم تسارعت هذه الظاهرة وصدرت إلى المجتمع الدولي بسرعة كبيرة منذ أحداث الحادي عشر من ايلول / سبتمبر 2001. ومنذ سنوات لم يعد الإرهاب ظاهرة محلية أو إقليمية حسب , بل هو ظاهرة دولية , وبالتالي يفترض مواجهة الإرهاب محلياً وإقليمياً ودولياً وعلى جميع المستويات. ولقد لعبت سياسة جورج بوش الأبن دوراً سلبياً في التخلف عن تحقيق التعبئة الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ضد الإرهاب , بل زاد في تعقيدها بسبب تركيزه على العمل العسكري لا غير , رغم بعض النجاحات التي تحققت هنا وهناك وبشق الأنفس , وبالتالي يتمنى الإنسان أن يغير الرئيس الجديد للولايات المتحدة باراك أوباما من نهج السياسة الأمريكية ويتجه صوب المزيد من التعاون الدولي بدلاً من المجابهة والتهديد والحصار والحرب , وكذلك المزيد من الجهد الدولي لمواجهة الإرهاب من خلال التعبئة الشعبية والدولية الواسعة وعلى أسس فكرية وسياسية واجتماعية ضد قوى الإرهاب في العالم الإسلامي والعربي. ومن المفيد أن نشير هنا إلى عدد من النقاط في هذا الصدد:

1 . لا يمكن بأي حال لبلد يتعرض للإرهاب أن يواجه الإرهاب الدولي الذي تنظمه قوى الإسلام السياسية المتطرفة والإرهابية بمفرده , بل يستوجب تحقيق تعاون دولي واسع تنظمه وتشرف عليه الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وفق برنامج يتفق عليه بأكثرية الأعضاء. وأن يتضمن البرنامج خمس جوانب , وهي:

أ . العمل الفكري والسياسي الذي يفترض أن ينظم لمواجهة فكر قوى الإرهاب من خلال ممارسة الرقابة والمتابعة على المناهج التربوية والتعليمية والمدارس الدينية للدول المختلفة. كما يفترض أن يتضمن البرنامج معالجة المشكلات المعلقة بين الدول والتي لا تزال تتسبب في معارك أهلية وإقليمية , كما في حالة فلسطين وكشمير على سبيل المثال لا الحصر. كما يتضمن محاصرة الحكومات التي تمارس سياسات غير ديمقراطية واستبدادية وتصادر حقوق الإنسان وحرية الفرد والمجتمع وفرض العمل من أجل تغيير تلك السياسات.

ب . العمل الثقافي الذي يفترض أن يركز على إصدار الكتب والكراسات والنشرات والأفلام لفضح الخلفية الفكرية والسياسية التي تتذرع بها قوى الإرهاب الدولي وإيصال هذه الإصدارات على مختلف الفئات الاجتماعية , وخاصة تلك التي تعاني من التخلف الفكري أو البؤس والفاقة.

ج . العمل الاقتصادي الذي يستهدف وضع برامج مساعدات اقتصادية تستهدف مكافحة التخلف الاقتصادي والبطالة والفقر والجوع في الكثير من الدول النامية , إضافة إلى إيلاء اهتمام خاص بسياسات هذه الدولة التي تقود إلى تفاقم البطالة والفقر والنهب , وخاصة مكافحة الفساد المالي.

د . العمل الاجتماعي الذي يتضمن دعم منظمات المجتمع المدني والتبادل الثقافي والفني والرياضي بين شعوب البلدان المختلفة لضمان التفاعل والتلاقح الثقافي والتعارف بين الشعوب ودعم دور المرأة ونضالها من أجل حقوقها المشروعة والمصادرة حالياً في الكثير من دول العالم الثالث , ومنها الدول العربية والإسلامية.

هـ . العمل العسكري الذي يفترض أن يكون آخر إجراء أو ملازم لبقية الإجراءات الضرورية لمواجهة الإرهاب وبالتنسيق مع الدول المعنية التي تعاني منه. ولا بد من أن يسبق العمل العسكري التعاون الأمني بين الدول لتبادل المعلومات والمعارف بشأن قوى الإرهاب وان يكون هناك بنك معلومات في هذا الصدد.

2 . مساعدة الدولة المعنية في جميع هذه المجالات , وأن تستند في حكمها على قواعد ومبادئ الحرية والديمقراطية , والعمل من أجل عزل الدول التي ترفض ممارسة ذلك , إذ أن عواقب السياسات الاستبدادية تبرز في القمع والاضطهاد والانقلاب والحرب الأهلية والهجرة

ومـــا يـــنجم عـــن ذلـــك مشـــكلات للدولـــة ذاتهـــا وللمنطقـــة والعـــالم.
3 . إن فصل الدين عن الدولة واعتماد قاعدة "الدين لله والوطن للجميع" يبعد الدولة والحكومة عن ممارسة سياسة التمييز بين الناس على أساس الدين او المذهب , بل تعتمد مبدأ المواطنـــة الحـــرة والمتســـاوية والمســـاواة بـــين المـــرأة والرجـــل.
4 . رفض ممارسة التمييز العنصري والسياسات الشوفينية وضيق الأفق القومي والاعتراف بالحقوق القومية في الدول ذات التعدد القومي , وبشكل خاص الحق في تقرير المصير , إضـــافة إلـــى رفـــض ممارســـة سياســـات التمييـــز الـــديني والطـــائفي السياســـي.
5 . إشراك الشعب في مكافحة الإرهاب , إذ بدون ذلك يصعب الوصول إلى نتائج إيجابية. وللوصول إلى دعم الشعب ومشاركته في مكافحة الإرهاب لا بد من تغيير سياسات الحكومات في الدول العربية والإسلامية وتقليص الفجوة المتسعة بين مستويات مداخيل وحياة ومعيشة فئات المجتمع ووجود بطالة واسعة وفقر مدقع وأمية وجهل وفساد واسع ...الخ.

2008/12/3

الولي المستبد والمرشد الإيراني الأعمى!

كان على المستبدين في أرض إيران أن يدركوا بأن القدرة على تحمل الضيم والقهر والبؤس والفاقة والمفاسد والإعدامات والسجون المليئة بالمعارضين من جانب الشعب خلال الأعوام الثلاثين المنصرمة لم تعد ممكنة, وكان على المستبدين أن يدركوا بأن الغضب الذي تفجر قبل ثلاثين عاماً في أوساط الشعب الكادح وأطاح بشاه إيران وأجهزته الأمنية يمكن أن يعود إلى الواجهة في إيران ليقض مضاجع المستبدين الجدد, وكان على المستبدين أن يدركوا بأن العراك مع العالم كله في عالمنا الجديد لن يسهم في تخفيف التوتر الداخلي ولن يسمح بالالتفاف على مصالح الجماهير من خلال تشديد الصراع بين إيران من جهة وكل العالم من جهة أخرى. ولكن, هل تمكن أي مستبد في العالم أن يدرك كل ذلك وأن يتعظ من غيره من

المستبدين في الأرض؟

كلا, ليس هناك من اتعظ منهم وتخلى عن الحكم وسلمه بأيدي الشعب!

إذ أن كل الدلائل تشير إلى أن المستبدين في الأرض لن يتعظوا من غيرهم, بل أن كلاً منهم يريد ويصر على ممارسة التجربة ذاتها ويعيش المصير ذاته كما عاشها المستبدون من قبله, سواء أكان ذلك في إيران أم العراق أم في أي بلد آخر في العالم.

وتشير الدلائل في إيران إلى أن المستبد بأمره والمرشد الإيراني الأعمى هو الآخر لن يستمع لإرادة الشعب الإيراني, فهو يستمع إلى إرادته فقط, فهو وكيل الله في أرض إيران, وهو الولي الفقيه وهو المرشد المفسد لحياة الناس في إيران. ليس احمدي نجاد هو المسئول عما يجري في إيران وعن الفساد المالي والإداري وما يجري تحت العمائم, بل المسئول الأول هو المرشد الأعلى, فهو, وبأمره, يجري الحل والربط في إيران.

فما أن أعلن عن طريق الخطأ والتزوير نبأ انتصار احمدي نجاد, وكان يعرف النتيجة قطعاً, حتى أرسل هذا المرشد تهنئة له لانتصاره في الانتخابات ولم ينتظر لحظة واحدة وأراد أن يحسم الأمور, فاحمدي نجاد مرشحه الأول, وهو مرشح قوى الباسدران والبسيج والأمن الداخلي وجمهرة من القوات المسلحة الأخرى التي تهيمن على الوضع في إيران وتتحكم برقاب الناس, وهو مرشح جمهرة من الناس البؤساء المهمشين الذين لا يعرفون من أمور الدنيا سوى نصيحة المرشد الأعلى ويعرفون أن احدي نجاد هو مرشح هذا المرشد, أنهم الجمهرة التي استطاع المرشد الأعلى تخديرها, وهنا يلعب دين المرشد دور الأفيون لقسم غير قليل من الشعب الإيراني المؤمن.

نحن أمام ظاهرة شعبية لم يتوقعها الكثير, رغم أنها تتكرر للمرة الثانية, إذ أن لصبر الشعب حدود!

تؤكد الكثير من المصادر في وزارة الداخلية الإيرانية عن عمليات تزوير كبيرة جداً, وإلا لما انقلب الرقم 35% من الأصوات إلى 65% من الأصوات لصالح احمدي نجاد. وعلى المرشد الأعلى أن لا يبقى أعمى, عليه أن يرى الأمور بوضوح, إذ أن الشعب الإيراني لم يعد يحتمل المزيد من الكذب عليه وتزوير إرادته وممارسة سياسة دينية طائفية متطرفة دفعت بالكثير من الناس إلى ترك إيران والعيش في المهجر.

أتمنى أن يصبح ما يجري في إيران درساً مهماً لقوى الإسلام السياسي الطائفية في العراق, شيعية كانت أم سنية, وأن تتعظ من كل جوانب القضية الإيرانية وأن تتجنب ما يراكم الغضب العراقي ويفجره على رؤوس ممارسيه. إن الشعب العراقي يتعلم من الشعوب الأخرى وعلينا أن نتذكر أحداث إيران في أعوام 1951-1953 وما حصل في العراق في العام 1952.

إن الدولة الإيرانية وكل فئات المجتمع والنخب الحاكمة والحوزات الدينية ومجمع رجال الدين في إيران في أزمة حادة ومتفاقمة, ولا يمكن حلها بالترقيع رغم المحاولات الجارية من جانب مؤسسة المرشد ولجانه المشكلة بإرادته, وإذا ما تجاوز النظام هذه الأزمة فلن ينقذ نفسه من الأزمات الكثيرة القادمة لأن الحلول لن تكون جذرية في ظل نظام يقوده الولي الفقيه والمرشد الأعلى, فاتقوا الله, حكام إيران, إن كنتم من المؤمنين!

2009/6/19

الحوزة الدينية في النجف والنظام السياسي الطائفي في العراق

كلما مادت الأرض تحت أقدام الطائفيين من كل نوع وصنف, ازدادوا صراحة في الكشف عن أوراقهم المذمومة وأنيابهم الجارحة, وازدادوا عداءً للعلمانية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات, وازدادوا غلواً في الطائفية السياسية والتمييز الطائفي والتخندق ومعاداة الآخر. هذه ظاهرة عامة لا تمس العراق وحده, بل تمس كل العنصريين والطائفيين أينما وجدوا في عالمنا الكبير. وهي الظاهرة السائدة في إيران , وهي التي ساهمت في نشوء صراعات ونزاعات وحروب دموية في فترات مختلفة من تاريخ البشرية. ولم تكن لوحة الحرب الأهلية في أيرلندا إلا نموذجاً صارخاً وطويلاً لها, كما لم يكن الصراع الطائفي والحرب الأهلية في لبنان إلا التجسيد الحي للممارسات الدينية والطائفية السياسية السيئة. وفي عراق ما بعد سقوط صدام حسين تجلت هذه الظاهرة بأجلى أشكالها, إضافة إلى عنصريته المقيتة. وهي اليوم وبعد مرور ست سنوات على سقوط البعث تتجلى الطائفية في العراق بأقبح صورها بؤساً وفاقة فكرية وأسوأ مظاهرها عداءً وكراهية وأشدها فرقة للصف الوطني وإساءة للوحدة الإنسانية بين البشر, إنها تتجلى اليوم في العراق, هذا البلد المتعدد القوميات والمتنوع الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية, وهي الوجهة التي جرَّت وستجَّر على العراق المزيد من الكوارث والمآسي أن تواصل خطاب المرجعيات الدينية على هذا المنوال العقيم والمؤذي الذي تحدث به صدر الدين القبانجي في 2009/5/27 في النجف.

لقد شخصنا منذ سنوات وبعد سقوط النظام بأن الحوزة الدينية في النجف ومرجعياتها المتعددة تمتلك خطابين أحدهما عام يمارس على مستوى الشعب عامة, وهو خطاب يبدو فيه الاعتدال, والآخر خاص يتميز بالتطرف ويمارس وينفذ عبر القوى والأحزاب السياسية الشيعية المرتبطة

بالحوزة الدينية الرئيسية التي يتربع على عرشها السيد علي السيستاني. وإذا كان الخطاب العام هو المعروف للعراقيات والعراقيين, فأن الخطاب الخاص داخلي ولا يكشف عنه إلا في الملمات, وحين تكون هناك أزمة في الصف السياسي الشيعي أولاً, وحين يكون هناك تراجع في القدرة على فرض الإرادة بطرق عادية ثانياً, وحين يلاحظ بأن قوى سياسية أخرى من غير الطائفيين بدأت تنتعش وتستعد لجولات نضالية من أجل الهوية الوطنية وليس من أجل الهوية الطائفية الضيقة والمثيرة للفرقة والصراع والنزاع ونزيف الدم ثالثاً, وحين تكون البلاد على وشك إجراء انتخابات عامة يراد منه توحيد الصف الشيعي السياسي الطائفي رابعاً, وحين يتزايد الضغط الإيراني على الحوزة الدينية بصيغ شتى لصالح تكريس الطائفية السياسية اللعينة في العراق خامساً. وفي مقال لي قبل فترة غير قصيرة أشرت إلى أن الأحزاب السياسية الشيعية في العراق في الغالب الأعم, ليست سوى طيارات ورقية خيوطها بيد المرجعية الدينية. وهذه حقيقة برهنت عليها الحياة ومن يخرج عن إرادتها يواجه بعين غاضبة ونتائج غير طيبة وأحياناً مدمرة. فلم يكن مقتدى الصدر في تطرفه العسكري, والجعفري في تطرفه الطائفي وفسح المجال للطائفية الشيعية أن تسيطر على أجهزة الدولة العسكرية والسياسية, والمجلس الأعلى في سلوكه المزدوج بين بدر والسياسة ولكن بتوجه طائفي مقيت, بين ممارسة سياسة العصا والجزرة, وبين تجميع المزيد من الثروات والأراضي وقوة النفوذ والتسلط , سوى توزيع أدوار معينة لا يخلوا من صراعات ذاتية وشخصية حول المناصب والزعامة والرغبة في فرض القوة والحصول على التأييد المطلق من المرجعية, رغم أن المرجعية لا تمنح الدعم المطلق لجهة واحدة من قواها بل لأكثر من واحدة وهي أشبه بسياسة "شد وحل" بين هذه القوى والأحزاب السياسية.

لم تكن المرجعية الدينية, ومن يمثلها في المحافظات وفي النجف ذاته ومنهم القبانجي, بعيدة عن مجمل التحولات التي جرت في العراق منذ سقوط النظام, سواء بتعجيل الانتخابات قبل استتباب الأمن, أو المطالبة بوضع دستور عراقي يتسم بالطائفية قبل التيقن من تطور وعي الناس وقدرتهم على التحكم بإرادتهم الحرة وإدراكهم لأهمية وخطورة ما يقومون به وما يحمله الدستور لهم من أجواء قادمة...الخ. لقد تحكمت بطريقة استثنائية في الوضع, وتحول پاول بريمر إلى أداة غير مباشرة لتنفيذ الوجهة الطائفية في العراق, مع قناعة معينة تامة لدى الإدارة الأمريكية بأن هذه الفرقة الدينية والطائفية في العراق مفيدة للولايات المتحدة في حينها "فرق تسد", ولم يستطع بريمر ولا جورج دبليو بوش إدراك أضرار تلك السياسة على الولايات المتحدة ذاتها في المستقبل حين تتداخل الأجندات العراقية الإيرانية وحزب الله في لبنان في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن الوضع لم يصل إلى هذه الدرجة من التدهور في

الوقت الحاضر, إلا أن اتجاهات التطور غير واضحة حتى الآن والاحتمالات عديدة ومعقدة, ولم تظهر سياسة المالكي بأبعادها الفعلية حتى الآن, إذ أنه لا يزال ينسق مع السيد السيستاني, الذي كشف ممثله عن عورة السياسة الطائفية التي تسعى إليها المرجعية بحسب رأي القبانجي, المتحدث باسم المرجعية وإمام الجمعة في النجف.

ويبدو أن ناقوس الخطر قد دق في الحوزة الدينية في النجف حين ارتقى صدر الدين القبانجي, إمام الجمعة في النجف وممثل السيد على السيستاني, منبر الخطابة في الملتقى الشهري "لأساتذة وفضلاء وطلبة الحوزة العلمية والذي حضره جمع غفير منهم" كما جاء في التقرير المنشور في موقع صوت العراق، مؤكداً أولويات الشيعة في العراق:

1 .الأولوية الأولى: تثبيت اصل النظام الإسلامي وحق الإمامة للإمام علي(ع).

2 .الأولوية الثانية: إن الحاكمية في العراق هي لأهل الشيعة, أي المحافظة على حقوق الأكثرية، مضيفاً: شيعة أهل البيت في العراق تمثل الأكثرية، ومن حقنا أن يكون الحكم وتكون الحاكمية لشيعة أهل البيت، وأكد: إن الدفاع عن حق الأكثرية هو دفاع عن النظام الدستوري, .. وحاكمية الشيعة في العراق أصلٌ لا نتنازل عنه.

3 .الأولوية الثالثة: إن الحوزة العلمية هي المسؤولة عن حماية هذه التجربة السياسية الجديدة، ومن ثم تكون هي المسؤولة عن حماية حق الأكثرية، وهي القادرة على كسب رأي الناس، فالمرجعية الدينية إذا قالت(لا) فالناس يقولون(لا).

4 .الأولوية الرابعة: لا يمكن تحقيق ذلك إلا بوحدة البيت الشيعي. بدون وحدة البيت الشيعي لا ننتظر حاكمية، مشيراً إلى أن آليات الحاكمية هي أن الأكثرية في البرلمان هم الذين ينتخبون رئيس الوزراء فلا بد من تحقيق الأكثرية، ولكن أيضاً لا تكفي الأكثرية العددية، قائلا: نحتاج إلى أكثرية متحدة متحالفة مؤتلفة ويكون رأيهم رأي واحد، وهذه الأكثرية تستطيع أن تحقق(نصف+1)، مشيداً بدور المرجعية الدينية العليا في العراق وإنها هي التي بدأت مشروع الائتلاف ورعته، ثم بدأت التجربة تأخذ خطواتها البعديّة بما في ذلك من تجارب وأخطاء ونجاحات.

5 .الأولوية الخامسة وأهميتها تنبثق من الألوية الأولى , وهي الشعور بتهديد الحاكمية الشيعية في العراق, إذ قال: إننا نواجه تهديداً حقيقياً لحاكمية الشيعة في العراق ولهذه التجربة السياسية الجديدة، فكثير من الدول أغاضها ذلك ويريدون أن يقلبوا لنا ظهر المجن ويسلبوننا هذا الحق، موضحاً إلى أننا بحاجة إلى تكريس وتعزيز ثقافة حق الشيعة في الحكم، لتبقى هذه القضية بديهية على مرّ السنين وهي أن الحاكمية في العراق هي لشيعة أهل البيت، مع الحفاظ على حقوق الآخرين.

وعلينا أن نتذكر هنا بأن التنسيق بين الأحزاب الشيعية قد بدأ بمبادرة من الدكتور أحمد الجلبي وبرعاية وتأييد السيد السيستاني حيث تم ذلك بتشكيل ائتلاف البيت الشيعي أو الائتلاف الوطني العراقي منذ سنوات. ثم غادره الجلبي غير مرغوب فيه. بهذه الأولويات ظهر لنا الوجه غير المشرق للسيد القبانجي الذي كشر عن أنيابه دفعة واحدة معبراً عن رأي المرجعية, إذ أن البلاد تقترب من الانتخابات العامة والخشية من فقدان الأحزاب الإسلامية السياسية الطائفية للأكثرية في المجلس النيابي وعلى الحكم. إن المرجعية على لسان ممثل السيستاني تريد تكريس الطائفية في العراق كنظام سياسي لا يعتمد مبدأ المواطنة في الحكم بغض النظر عن مذهبه ودينه وقوميته, وبمدى آهليته وقدرته ومواطنته العراقية, بل بالطائفة التي ينتمي إليها وبمدى إخلاصه للطائفية السياسية وممارسته لها بقوة, كما هو جار منذ سنوات حيث تحولت الوزارات العراقية إلى خنادق للقوى الطائفية, شيعية وسنية. وهذه حالة مخالفة كلية لأي نظام مدني ديمقراطي ومقاطعة حقيقية للائحة حقوق الإنسان الدولية وكل اللوائح والمواثيق الدولية بهذا الصدد. حتى نظام صدام حسين لم يعلن صراحة عن طائفيته, ولم يجرأ على ذلك, ولكن المستبد الجديد صدر الدين القبانجي يسعى إلى ذلك ويريد فرض الأولويات التي تقود إلى المزيد من الاختلاف والخلاف ابتداءً من أول أولوية إلى آخرها التي هي ليست أقل أهمية من الأولى بالنسبة للقبانجي والمرجعية. إنها مواقد للصراع والنزاع والموت.

إن علينا, نحن العراقيات والعراقيين, أن درك ما يطبخ لنا في مطبخ المرجعية الدينية وبعض أبرز الأحزاب الإسلامية السياسية والمخاطر الجديدة التي تنتظرنا, وأن نرفع راية النضال ضد هذه الوجهة الطائفية المقيتة في الحكم, فلا نريد حكماً للمذهبية الشيعية أو المذهبية السنية أو أي مذهبية أخرى, بل نريد حكماً وطنياً بهوية وطنية عراقية بهوية المواطنة العراقية غير المقيدة بمذهب أو دين معين, فالوطن للجميع والدين لله. نريد نظاماً يحترم كل الأديان والمذاهب ولا يتعرض لها, ولكن يمارس حكماً وطنياً لا يخضع لدين أو طائفة بل لدستور مدني ديمقراطي حر.

إن القبانجي الذي كشف عن وجهه الطائفي المريض يريد للعراق أن يكون مريضاً مثله ومماثلاً لما حصل ويحصل في إيران من نظام طائفي شمولي مقيت ومرعب, وهو ما يفترض أن نرفضه ونناضل ضده.

إن تنسيق الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية مع المرجعية هو في غير مصلحة العراق, وبالتالي فهي تسير وفق وجهة لا تخدم وحدة النسيج الوطني العراقي بل تفرقه وتدفع بالبلاد إلى مزيد من الصراع والتطرف. إن خطاب القبانجي, كما ورد في موقع صوت العراق بتاريخ

2009/5/27, هو طامة كبرى, هو كارثة حقيقية, كما يجسد المأساة والمهزلة في العراق في آن واحد, وسوف لن يختلف الأمر كثيراً عما كنا عليه سابقاً ولكن بصورة مقلوبة والحصيلة واحـــدة.

إن القبانجي يلعب على أوراق خاسرة عل المدى البعيد, ولكنه يلعب على أوراق برهنت الحياة على سلبياتها الحادة خلال السنوات المنصرمة وعلى عواقبها الكارثية بالنسبة للشعب العراقي, وأنه يلعب على ورقة الجهل والأمية والبؤس الفكري والاستبداد والقسوة والتطرف الطائفي الذي خلفه لنا نظام صدام حسين في العراق, وعلينا مواجهة هذا التطرف الطائفي للقبانجي والأهداف التي أعلنها القبانجي باسم الحوزة والمرجعية الدينية التي يمثلها أيضاً, تماماً كما قاومنا قبل ذاك تطرف نظام صدام حسين. إن القبانجي يريد بخطابه هذا توتير الأجواء ثانية من أجل المزيد من الاستقطاب والتخندق الشيعي ضد السني ليحصل على النصف+1 , كما أنه يريد هذا التخندق ليمنع الديمقراطيين والعلمانيين والليبراليين في الحصول على أصوات المواطنات والمواطنين من الشيعة والسنة. إنه الهدف المثير للاشمئزاز الذي يسعى إليه القبانجي. إن من الحكمة بمكان أن يرفض السيد رئيس الوزراء نوري كامل المالكي هذا التوجه, إن كان يقف حقاً ضد الطائفية السياسية والتمييز الطائفي أو إقامة حكم طائفي التي يعلن عنها دوماً في الفترة الأخيرة, كما يسعى إليه القبانجي والمجلس الأعلى ومن لف لفهما في العراق. إنه الغاية الإيرانية التي يفترض أن نتصدى لها ويمنع حصولها في العراق, لأنها تثير الأحقاد والكراهية وتشعل محارق وتعيد وقوع مجازر جديدة وتمرر ما سعى إليه الإرهابيون من إشعال حرب أهلية شيعية-سنية في العراق.
2009/5/28

الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية ودولة إيران الإسلامية الشيعية

الدول المتجاورة جغرافياً وحدودياً لا سبيل لها لتغيير مواقعها والخلاص من هذه الدولة الجارة أو تلك, فأراضي دول الجوار متلاصقة شاءت هذه الدولة أو تلك أم رفضت. وهذا الواقع الذي لا خيار فيه يفرض على الدول المتجاورة أن تلتزم بممارسة صارمة وحازمة لمبادئ حقوق الدول التي أقرتها الأمم المتحدة وضمنتها في لائحتها الأساسية وأصبحت ملزمة لجميع الدول كبيرها وصغيرها, وأعني بها: مبادئ الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسعي لإقامة علاقات حسن جوار وتعاون وتبادل المنافع المتعددة الجوانب وحل المشكلات بالطرق التفاوضية السلمية في ما بينها أو بمساعدة طرف ثالث أو الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية. والالتزام بها يعتبر ضمانة فعلية لسيادة الأمن والاستقرار والسلام والاحترام والمنفعة المتبادلة لجميع الأطراف. وبعكس ذلك تنشأ الكثير من الصراعات والنزاعات والحروب ويعم الموت والخراب والكراهية والحقد بين حكومات وشعوب البلدان المتجاورة. وتاريخ العالم يقدم لنا دروساً غنية ومريرة في هذا الصدد, ومنها تاريخ منطقة الشرق الأوسط, إضافة إلى الحرب الاستعمارية الأولى 1914-1918 وكذلك الحرب العلمية الثانية 1939-1945. وتاريخ الدولتين العثمانية والفارسية يقدم, على سبيل المثال لا الحصر, ما يكفي من الأدلة الدامغة للبرهنة على غياب تلك المبادئ في العلاقة بين الإمبراطوريتين في تلك العهود, أي قبل قيام عصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة. كما أن تاريخ العلاقات بين العراق وإيران في الربع الأخير من القرن العشرين ما يؤكد على سيادة قانون الغاب وليس النظام الداخلي للأمم المتحدة. في الواقع العراقي الراهن ما يؤكد ضرورة العودة لدروس الماضي في العلاقة بين الدولتين الفارسية والعثمانية في العراق لتجنب مأساة الصراع المذهبي الذ حكم تلك العلاقة بنوايا استعمارية طبعاً. فقد اشتد الصراع والنزاع بين النخب الحاكمة في الإمبراطوريتين لا على استمرار احتلال إحداهما أو الأخرى للعراق واستغلال شعبه وخيراته في هذه الفترة أو تلك وخوض الحروب على الأرض العراق وما اقترن بذلك من خراب ودمار وموت وأحقاد فحسب, بل وإشاعة وتأجيج الخلافات المذهبية بين الشيعة والسنة والتجاوز الفظ والاعتداء على دور العبادة والمراقد المقدسة لأئمة الشيعة والسنة في المدن العراقية والتي ساهمت بافتعال مجازر دموية مرعبة ضد سكان العراق, إضافة إلى العداء والإيذاء المتواصل للكُرد في كل كردستان وفي كرُدستان العراق على نحو خاص. لقد كانت فترات مريرة في تاريخ العراق والشعوب العراقية والإيرانية والتركية والكردية والقوميات الأخرى التي كانت ولا تزال تعيش على أراضيها في هذه المنطقة من العالم. وإذا كانت الدولة العثمانية قد مارست سياسة هادئة إزاء المسيحيين واليهود, بسبب علاقاتها مع الدول الأوروبية, إلا أنها لم ترحم الإيزيديين باعتبارهم

مرتدين عن الدين الإسلامي! كما لم ترحم الصابئة المندائيين أو أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى في إطار هذه المنطقة الجغرافية. وكذا الحال مع الدولة الفارسية في سياساتها إزاء القوميات وأتباع الأديان والمذاهب الأخرى.

ولسنا بعيدين عن سياسة نظام البعث الدكتاتوري في عدائه القومي والمذهبي لجمهرة كبيرة جداً من سكان العراق اتهموا بالتبعية الإيرانية, سواء أكانوا من الكُرد الفيليين أم عرب الوسط والجنوب, وهم من أتباع المذهب الشيعي.

ولكن أسوأ المعاناة برزت في فترة الحرب بين العراق وإيران التي دامت قرابة ثماني سنوات عجاف. ولا شك في أن حرب الخليج الأولى قد بدأ بها نظام البعث ألصدامي, ولكن إيران الإسلامية لم تكن بريئة تماماً وبدون مسؤولية إزاء وقوع الحرب, إذ أنها بدأت تتدخل بشكل فظ في الشأن الداخلي العراقي ودفعت بالدكتاتور إلى مزيد من الإرهاب الداخلي وإلى شن الحرب ضد إيران. وراهن النظامان المستبدان على قدرتِهما في إسقاط الآخر عبر هذه الحرب. ومعاناة الشعبين كانت كبيرة جداً من الحرب ومن سياسات حكومتيهما في الداخل.

والآن فنحن أمام حالة جديدة بعد سقوط النظام الدكتاتوري عبر حرب خارجية واحتلال العراق من قبل قوات الدولتين الأمريكية الشمالية والبريطانية ومجموعة من الدول المتحالفة معهما وما جر هذا الأسلوب في إسقاط النظام وما بعده من تداعيات على الساحة السياسية العراقية والإقليمية والدولية. إذ أن ترك أبواب العراق مشرعة أمام من كان يريد ولوج العراق, قد سمح ليس بحرية التنقل للناس الطيبين بين البلدان المتجاورة حسب, بل وسمح أيضاً بدخول قوى الإرهاب من مختلف الجنسيات والهويات الفكرية والسياسية, ومختلف عصابات الجريمة المنظمة ومهربي القطع الأثرية المنهوبة والأموال وموردي السلاح بالسوق السوداء ومن قبل الدول الراغبة في الهيمنة على سياسة العراق, ومنها الدول المجاورة, وخاصة إيران والسعودية وسوريا ودول الخليج, إضافة إلى دول أخرى شاركت في كل ذلك. وكان هم الولايات المتحدة سحب الإرهابيين إلى الأرض العراقية لخوض المعركة معها على أرض العراق, واعتقدت بأنها قادرة بهذه الطريقة البائسة على كسب المعركة ولم تدرك بأن قوى الإرهاب يمكنها أن تتحرك في كل الاتجاهات وغير مقيدة بحدود كما هو حال الجيوش النظامية, ما دامت هناك الكثير من النظم السياسية يساعدها في نشاطها الإجرامي. وقادت هذه السياسة وغيرها إلى مآسٍ دموية وخراب اقتصادي ونهب وسلب لا مثيل له في تاريخ العراق الحديث, وهي حالة لا تزال بهذا القدر أو ذاك قائمة ويعاني منها شعب العراق بكل قومياته وأتباع أديانه ومذاهبه مع فارق ملموس ومهم في إقليم كردستان العراق, إذ كان الشعب الكردي قد تخلص من سيطرة نظام صدام حسين المباشرة منذ العام 1991,وكان الوضع الأمني مستتباً في الإقليم واستمر

حتى الوقت الحاضر. وهي حالة ممتازة.
وفي مثل تلك الأجواء التي نشأت ما بعد سقوط النظام الاستبدادي تسنى لإيران دخول العراق وفرض هيمنة سياسية واجتماعية فعلية على منطقتي الوسط والجنوب وإلى حدود بعيدة على بغداد أيضاً, رغم أن الهيمنة من حيث إصدار القرارات كانت بيد الحاكم بأمره بول بريمر, إلا أن التنفيذ لم يكن بالكامل بيد الولايات المتحدة وبريطانيا, بل كان يتأثر بالدور الإيراني وسياستها في العراق بصورة غير مباشرة,
لا أتهم الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية بأنها كانت وراء ذلك أو أنها تابعة لإيران, فهي أحزاب عراقية, رغم أن بعضها تأسس في إيران, كما في المجلس الأعلى الإسلامي, ولكن دخلت القوى الإيرانية إلى صلب هذه الأحزاب ومعها جمهرة واسعة جداً من ثلاثة أصناف من الناس , وهي:
1 .قوى سياسية مؤمنة بأهمية دور إيران الشيعية الصفوية في العراق الذي يراد له السيطرة طائفياً على حكم العراق الحديث بعد حكم السنة الذي قارب الثمانية عقود, إذ أنها ترى وتعتقد بأنها غير قادرة على الحكم دون دعم إيران, الدولة الكبرى في المنطقة. وعلينا أن نفهم تداعيات مثل هذا التصور على بقية القوى العراقية السنية والدول المجاورة التي تدين بالمذهب السني.
2 .قوى سياسية إيرانية بهويات عراقية ولجت إلى هذه الأحزاب واستطاعت أن تسير الكثير من الأمور وتصدر الكثير من القرارات بما يخدم مصالح إيران قبل أن يخدم مصالح العراق.
3 .قوى بعثية شيعية ولجت إلى هذه الأحزاب باتجاه التوبة, وهي في ممارساتها أصبحت في الكثير من الجوانب تدين بالولاء لإيران أكثر مما تدين بالولاء للأحزاب السياسية الإسلامية العراقية, وكانت من بين القوى التي ساهمت بقتل الكثير من البشر. وجمهرة غير قليلة من هؤلاء من الجنود الذين أسروا وجرى غسل أدمغتهم وإرسالهم ثانية للعراق أو التحقوا بفيلق بدر, المنظمة العسكرية التابعة "للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية".
واستطاعت إيران الهيمنة على عدد كبير من منظمات أهلية اجتماعية ودينية وسياسية أسست على أساس أنها منظمات مجتمع مدني وأحزاب إسلامية صغيرة تحت أسماء كثيرة للغرض نفسه. ومن خلال كل ذلك كانت إيران تسعى إلى تحقيق ما يلي:
1 . الهيمنة الكاملة على الحكم والسياسة العراقية لا في الداخل حسب, بل وباتجاه الدول العربية والدول الإسلامية والخارج, رغم وجود الولايات المتحدة التي تحكمت لسنوات عدة بإصدار القرارات والعجز النسبي عن التنفيذ, إذ كان التنفيذ بأيدي قوى أخرى عملياً.
2 . التأثير المباشر على دور المليشيات الطائفية المسلحة في العراق ودفعها باتجاه تنفيذ

مهمات تخدم مصالح إيران في العراق, ومنها قوى في منظمة جيش المهدي وفيلق بدر, رغم وجود صراع بين الاثنين على التحكم بالسلطة والشارع.
3 . العمل على تهديد وقتل وتشريد وتهجير واختطاف أتباع الديانات الأخرى من مسيحيين وصابئة مندائيين في جنوب ووسط العراق لإفراغهما منهم تماماً. والكثير من المختطفين نقلوا إلى إيران وتمت تصفيتهم هناك.
4 . تهديد وقتل وتشريد وتهجير الكثير من العائلات والعناصر الديمقراطية التي ترفض الانصياع لها ولمواقفها السياسية إزاء ما يجري في العراق. وسجل القتلى والجرحى والمعوقين من هؤلاء الضحايا لا يزال ينمو ويكبر بأسماء جديدة.
5 . وتسنى لأتباع المليشيات الطائفية المسلحة الشيعية الولوج بشكل خاص إلى مؤسسات وقوات وزارة الداخلية ووزارة الأمن الداخلي والجيش في فترة وجود الدكتور إبراهيم الجعفري على رأس الحكومة العراقية ولفترة غير قصيرة. إذ لم يكن الدخول على شكل أفراد فحسب, بل من خلال السيطرة على هيكلية هذه الوزارات وأجهزتها المسؤولة عن الأمن ومكافحة الجريمة أو مطاردة الإرهاب, في حين كانت هي بالذات قوى إرهابية. وتعتبر فترة وجود الجعفري على رأس الحكومة الفترة الذهبية لإيران حقاً وانتعاش دورها ومؤسساتها الأمنية والإرهابية في العراق والتأثير على وجهة العمل أيضاً, ولكنها كانت في القوت نفسه أسوأ فترة خلال السنوات السبع المنصرمة, حتى كان بيت الشعر التالي ملائماً لهذه الوزارة:
أي طرطرا تطرطري تقدمي تأخري
وزارة من كركري يرأسها الجعفري

ورغم الضربات التي وجهتها القوات المسلحة العراقية لمليشيات جيش المهدي المسلحة بقرار من رئيس الوزراء, والتي لم تمس قوات فيلق (منظمة) بدر التي حافظت على وجودها بذات القوى والرئاسة والوجهة والأهداف والتسلح, لم تتضرر هيكلية جيش المهدي وحافظت على بنيتها التي غادرت إلى إيران ثم بدأت تعود تدريجاً منذ سنتين, وهي لا تزال تمتلك قواها الخاصة وتأثيرها على مناطق من بغداد والعراق وتتحكم بسكانها, إذ بمقدورها, ومقدور ميليشيات أخرى, استخدام كواتم الصوت لإسكات أي صوت لصحفي أو لسياسي معارض لهذه القوى يمكن أن يتعرض أو يهدد مصالحها الأساسية أو يكشف عن فضائح معينة في العراق.
هل يعرف رئيس الوزراء العراقي هذه الأمور وغيرها؟ لدي القناعة, وأرجو أن أكون مخطئاً, بأنه يعرف جيداً دور إيران وقواها في العراق, وأنه على الأقل مطلع بما فيه الكفاية على عدة مسائل جوهرية, وهي:
1 . إنها مالكة لزمام المبادرة والتأثير المباشر على جوهر سياسات ومواقف غالبية الأحزاب

الإسلامية السياسية الشيعية في العراق, ولكنها ليست بالضرورة قادرة على ممارسة التأثير المباشر على بعض العناصر المهمة في هذه الأحزاب.

2 . وإنها مالكة لقوة مهمة ومؤثرة في كل من وزارة الداخلية ووزارة الأمن الداخلي, كما لديها في العراق جهاز أمن سري تابع لأجهزة الأمن الإيرانية والحرس الثوري الإيراني ومتغلغل في أوساط واسعة وفي الجوامع ومنظمات المجتمع المدني, إضافة إلى العديد من الوزارات.

3 . وأنها تساهم مع أجهزة الأمن السورية وقوى فيها في إشاعة عدم الاستقرار في العراق.

4 . وأنها أصبحت تهيمن على نسبة مهمة من التجارة الخارجية للعراق وعلى السوق المحلي في الوسط والجنوب وبغداد, وأن هذه الهيمنة تمنحها القدرة في التأثير غير المباشر على حركة الاقتصاد الوطني وعلى السياسة الداخلية العراقية.

5 . وأن كل هذه العوامل تساعدها في التأثير غير المباشر وأحياناً المباشر على سياسات ومواقف الحكومة العراقية.

6 . وأنها تتجاوز منذ سنوات على حقول النفط العراقية في العمارة وتفرض هيمنتها عليها, وهو تجاوز فظ على سيادة العراق, على أرضه وثرواته.

ومع هذا فأن رئيس الوزراء العراقي يرفض حتى الآن التعرض لإيران ودورها السلبي في العراق, ولكنه يتحدث عن دور سوريا في لعراق, وهو يعرف أن سوريا تلعب دور التابع الذليل للسياسة الإيرانية في العراق, بدلاً من التوجه صوب الرأس المحرك والدافع للأموال من أجل إشاعة عدم الاستقرار في العراق. وإذ أصبح العدوان صارخاً ودخلت قوات إضافية غلى الأرض العراقية, ارتفع صوت الناس قبل صوت الحكومة.

وكان الكاتب الدكتور رشيد الخيون قد أصاب الهدف حين أشار إلى ابتعاد رئيس الوزراء العراقي عن توجيه الاتهام لإيران رغم وجود أدلة كافية لدى القوات الأمريكية على الدور التخريبي لإيران, ومنها تهريب الأسلحة والإرهابيين وتهريب المخدرات والأموال لمساعدة قواها وأتباعها في العراق.

إن الخطب والتصريحات التي يلقيها السيد رئيس الوزراء لم تعد مملة للناس وعافت عن سماعها الآذان فحسب, بل هي بعيدة كل البعد عن واقع الحال في العراق. فالنوايا الحسنة التي يريد إقناعنا بها عن الدور الإيجابي لإيران يمكنها أن تقود الشعب إلى جهنم وبئس المصير. وهو ما ينبغي تجنبه. والسؤال الذي يدور في البال هو: هل في مقدور رئيس الوزراء أن يتحدث بما يعرفه عن النشاط الإيراني في العراق, أم أنه عاجز لأسباب نعرفها ويعرفها هو أيضاً؟

لم يستطع حتى مستشار الأمن القومي, المعروف بطائفيته ومشهود له بها, أن ينكر دور

إيـــران فـــي العـــراق والعواقـــب الوخيمـــة المترتبـــة عـــن هـــذا الموقـــف. ليست هناك من أسرارٍ غير معروفة بهذا الصدد, ولكن من المفيد بلورة بعض النقاط:

** من المعروف عن قيادة حزب الدعوة الإسلامية, ورغم التزام قائده المؤسس الشهيد محمد باقر الصدر بولاية الفقيه, وبخاصة بعد إسقاط نظام الشاه وتولي الخميني مسؤولية المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران, إنها اضطرت على مغادرة إيران والتحول إلى سوريا أو الدول الأوروبية وكندا للعيش فيها ومواصلة العمل السياسي بهدف التخلص من الضغوط الإيرانية عليها والتدخل في شؤون الحزب الداخلية وبأمل التصرف باستقلالية إزاء الوضع في العراق والتحالفات السياسية التي تراها القيادة ضرورية. وقد سجل هذا الموقف المستقل لصالحه. ولكن هذا الحزب, ونتيجة تلك الضغوط انشطر على نفسه, كما خرج منه محمد باقر الحكيم الذي شكل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي كان أكثر التصاقاً بإيران والسياسة الإيرانية, ولا يزال كذلك, إضافة إلى الصدريين الذين نواتهم الأساسية من جماعة الشهيد محمد باقر الصدر. وفي الغربة انشطر حزب الدعوة الإسلامية عدة مرات ولأسباب كثيرة. ولهذا كان الحديث يجري عن تنظيم الخارج وتنظيم إيران أو تنظيم الداخل, وكانت سياساتها ومواقفها غير موحـــــــــــــــــدة تمامـــــــــــــــــــــاً.

** وحين وصل هذا الحزب, الذي رفض الحرب كما رفضها الحزب الشيوعي العراقي ودخلا في تعاون مشترك بهذا الصدد, مع بقية القوى السياسية العراقية إلى السلطة, كان الدكتور إبراهيم الجعفري على رأس الحزب ثم تسلم رئاسة الحكومة في ضوء وجوده بتحالف البيت الشيعي أو الائتلاف الوطني العراقي. مارس الجعفري سياسة طائفية سياسية وسياسة موالية لإيران وللمليشيات الطائفية الشيعية المسلحة, وخسر بذلك تأييد الكثير من القوى الداخلية, وأجبر على مغادرة الحكم وتسلمه إلى نائب رئيس الحزب نوري المالكي. ونتيجة ذلك كانت انشطارا جديداً في حزب الدعوة قاده الدكتور الجعفري المسحور والمفتون بالسلطة إلى حد اللعنة, في حين قاد المالكي وعلي الأديب حزب الدعوة الإسلامي والحكومة في آن. إن هذا الموقع الجديد الذي أحتله المالكي في الحزب والحكومة ممثلاً عن الائتلاف الوطني العراقي الذي كان يقوده عبد العزيز الحكيم قد وضع رئيس الوزراء الجديد تحت تأثير عوامل عدة ضاغطة باتجاهات مختلفة وكانت أمامه تجربة الجعفري الفاشلة جداً, كانت نتيجتها عدم وجود سياسة واضحة في مختلف المجالات وغياب القدرة على اتخاذ قرارات جريئة لمعالجة الوضع في ما عدا الضربات المحدودة التي وجهت لجيش المهدي وكذلك ضربات جماعات الصحوة بدعم من الولايات المتحدة لقوى القاعدة مما أسهم في خلق وضع أمني أفضل حصل من خلاله على تأييد ونجاح واضحين في انتخابات مجالس المحافظات. وقد ساعد هذا الموقف على طرح

شعار المواطنة بدلاً من الهوية الطائفية, الذي كرره كثيراً دون تلمس نتائج له.

** إن هذا الشعار الوارد في خطب وتصريحات المالكي لم يخرج إلى حيز التنفيذ, وهي نتيجة مباشرة للضغط المتزايد عليه من ثلاثة أطراف, وهي: أ) البيت الشيعي الذي أسسه الدكتور أحمد الجلبي لخوض الانتخابات الأولى بتركيبته الطائفية الجديدة, رغم تطعيمها بقوى الحزب الوطني الديمقراطي (نصير الجادرجي) وعامر حسن فياض, ب) جماعات في حزبه لا تزال ترى ضرورة التحالف مع الائتلاف الذي يضم المجلس والصدريين, ج) إيران التي ترى ضرورة ممارسة سياسة طائفية في العراق لترتبط عضوياً بالسياسة الإيرانية, إذ لم تكن زيارة رئيس البرلمان الإيراني للعراق في فترة تشكيل التحالفات عبثية ودون محاولة للتوفيق بين القوى الشيعية.

وهذه الضغوطات كانت ولا تزال تمنع رئيس الوزراء من توجيه الاتهامات لإيران في سعيها لإشاعة الفوضى في العراق واتهام سوريا فقط, وهو المدرك حقاً للعلاقة العضوية الراهنة بين إيران وسوريا ولأنهما ينسقان في السياسة إزاء العراق. كما لم يتحدث, وكذا وزير النفط, عن تجاوز إيران على حقول النفط العراقية وغيرها.

إن القوى الإسلامية الشيعية, ومنها حزب الدعوة بجناحيه المنشق (الجعفري) والأصل (المالكي–الأديب), وكذلك الأحزاب الإسلامية الشيعية الأخرى, ترى في إيران دولة كبرى في منطقة الشرق الأوسط داعمة وحامية لوجود هذه الأحزاب في السلطة ومخففة من ضغوط الدول العربية ذات الهوية السنية عليها, كما أن إيران ترى في استمرار وجود هذه القوى في السلطة لصالحها, إذ أنها لا تسلك سياسة معادية لإيران, بل تمارس سياسة الدفاع عن إيران.

** من يعرف طبيعة الأحزاب الإسلامية السياسية, يدرك أنها لا تتبنى الديمقراطية في الحياة السياسية ولا تشكل عندها فلسفة مقبولة, بل اعتبرتها في الآونة الأخيرة أداة للوصول إلى السلطة والسعي الكامل بكل السبل للبقاء في السلطة. وهذا الأمر ينطبق بالكامل على حزب الدعوة الإسلامية. إذ أن هذا الحزب ينطلق من ذات الأهداف التي حددها الشهيد محمد باقر الصدر والتي لا تختلف عن أهداف الخميني أو علي خامنئي. وما الاختلاف في الأساليب والأدوات إلا التعبير عن تباين في الإمكانيات وفي الظروف الراهنة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

من هنا يفترض في المواطنة والمواطن العراقيين أن يتمعنا ويتابعا الحالة التالية: هل أن تصريحات وخطب رئيس الوزراء العراقي المتكررة حول الديمقراطية والمواطنة تنطلق من تحول فعلي في مواقفه ومواقف حزبه الإسلامي السياسي أم أنها مجرد تكتيكات تمارس لمواصلة البقاء في السلطة, وهي ذات التكتيكات التي مورست من قبل قوى سياسية أخرى

ولكنها تحولت عنها بعد أن وصلت إلى السلطة. وأنها ستسلك سبيلاً آخر وتمارس نهجاً آخر غير ما ادعته قبل الانتخابات.

علينا أن نراقب الموقف من حرية الإعلام وسبل التعامل مع الصحفيين والكتاب, إذ إن إشارات غير قليلة ذات وجهة تنتقص جدياً من حرية الصحافة أو الإعلام بشكل عام بدأت تبرز في سياسة رئيس الحكومة في الآونة الأخيرة. وهي الإشارات التي يمكن أن تصبح نهجاً وتمتد لتشمل بقية الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية ...الخ. وغالباً ما يبدأ الاستبداد بفرض الرقابة على حرية الإعلام وتهديد الصحفيين والكتاب أو قتلهم بطرق شتى!

أدرك تماماً بأن حزب الدعوة لا يمكنه حالياً ممارسة النهج الاستبدادي أو احتكار السلطة كما يرغب أو كما يجري حالياً في إيران لأسباب منها ما يرتبط بالواقع السياسي العراقي, ومنها ما يرتبط بالتكوين القومي والديني والمذهبي للعراق, ومنها ما يرتبط بالتجربة الغنية والمريرة التي مرَّ بها الشعب العراقي مع الدكتاتورية والفاشية ومع أي رداء يمكن أن تختفي خلفه الدكتاتورية, إضافة إلى محيطه الإقليمي بطابعه القومي والمذهبي, وكذلك الوضع الدولي ووجود القوات الأمريكية في العراق ودورها الراهن. كما أن القوى الكردية سوف تلعب دورها المضاد لأي سياسة استبدادية على صعيد العراق, إذ أن الفيدرالية لا يمكن أن تعيش في ظل الدكتاتورية والاستبداد في بغداد, بل تنتعش وتتطور في ظل الحرية والديمقراطية على صعيد العراق كله. إلا أن هذا يتطلب تعديلاً جدياً في سياسات القوى الكردستانية وحكومة الإقليم بما يسهم في تعزيز القوى الديمقراطية على صعيد العراق كله والانطلاق من أهداف عراقية عامة وعدم إخضاع كل الأمور للأهداف الكردستانية التي تضيق الأمور إلى حد بعيد, بحيث تتعرض مكاسب الشعب الكردي كلها إلى مخاطر جدية. فتجاربنا غير قليلة بهذا الصدد. وواقع العراق الراهن ليس نهاية التاريخ ولا المكاسب المتحققة, بل هي قابلة للتراجع والتقدم. وعوامل عديدة سوف تلعب دورها في أي من الاتجاهين, ومنها دور الشعب الكردي وكل القوى الديمقراطية العراقية.

ستبقى إيران طالما بقي الحكم الراهن فيها, تواصل فعلها المباشر وغير المباشر بالتدخل في الشأن العراقي, ولكن علي كل الشعب العراقي تقع مسؤولية إيقاف التدخل الإيراني المستمر في العراق وفضح أهداف إيران في العراق والمنطقة, كما فعل أخيراً النائب السيد أياد الجمالي, وليس على رئيس الوزراء وحزبه الذي لم يمارس فضح دور وطبيعة السياسات الإيرانية في العراق والمنطقة حتى الآن بل دافع باستمرار عن إيران واعتبرها لا تتدخل بالشأن العراقي وهاجم التابع لإيران الكامن في الدور السوري وفي دور السعودية. وقد تعرض أياد جمال الدين

بسبب مواقفه الصارمة والصريحة من إيران إلى عدة محاولات اغتيال نجا منها بأعجوبة من ذات القوى التي تؤيد إيران أو من قوى إيرانية فاعلة في العراق في الغالب الأعم. إن الأيام والأشهر القادمة ستبين لنا مدى حرص رئيس الوزراء العراق على الديمقراطية والمواطنة والحرية التي تحدث عنها, ومدى قدرته في التصدي للأهداف الإيرانية في العراق. وكل آت قريب!

2009/12/21

مسقط رأسي يعيش حزناً قاهراً, ينزف دماً, يصرخ وجعا عارماً!!, فمتى ينتهي..؟

مدينتي الحزينة أبداً, مسقط رأسي, يعيش أهلها في كربٍ وبلاء دائمين, يعيش بنوها وبناتها في همٍ قاتل وفي محنة لا تنتهي. استشهد فيها الحسين وصحبه الكرام في صراعهم ضد الظلم والطغيان. فحولت جمهرة من شيوخ الدين تلك الشهادة الغالية إلى مآتم لا تنتهي, بدلاً من جعلها مشهداً يجسد انتصار الإنسان على الظلم عبر الاستشهاد. وأصبحت المدينة سنة بعد أخرى مرتعاً للحزن الدائم واللطم القاهر وسيل من الدماء بأيدي الناس أنفسهم بشج رؤوسهم يعيش عليه ومن خلاله الكثير من البشر!

على مدار السنة يعيش الناس أياماً كثيرة في حزن متواصل, وأفراح الناس في هذه المدينة العطشى للفرح والبسمة والهناء نادرة. شباب المدينة وشاباتها لا يمتلكون غير الفراغ القاتل والحسرة على العمر الضائع في كرب دائم, حتى الحب الذي هو ركيزة الإنسان في الحياة في خطر دائم وفي خشية من آخرين!

كانت المدينة في السابق مبتلاة بالكثير من شيوخ الدين المتخلفين والكثير من تجار المواكب, وكانت مبتلاة بنظام دكتاتوري يطارد الناس في حياتهم اليومية وينكد عليهم عيشهم المنكد

أصلاً. أما اليوم, فالناس في كربلاء يعيشون تحت وطأة بلايا ثلاث, تحت وطأة الكثير من شيوخ الدين المتخلفين غير المتنورين ويصرون على مساراتهم السابقة ولم تتغير لديهم الحياة قيد أنملة بل تعمقت أكثر فأكثر, ومجالس محافظات وأحزاب تنكد عليهم عيشهم كما في السابق في تنظيم مثل هذه البدع المرفوضة دينياً, ثم أضيف إليها منذ سنوات عدة جمهرة متنوعة من الإرهابيين الأكثر تطرفاً والأكثر دموية الذين يمارسون قتل الناس بمتفجرات لا تكتشفها الأجهزة الفاسدة التي استوردتها الحكومة لتكتشف المتفجرات فأصبحت وبالاً على الناس لا رحمة لهم. أما المرأة فمبتلاة بأسوأ من الرجال فهن يعشن في ظلام دامس, أسوأ مما كانت تعيش فيه أمي وخالاتي وعماتي وكل نساء كربلاء قبل سبعين وتسعين ومائة عام! هناك من ينظم المواكب الحسينية سيراً على الأقدام, وهي بدعة جديدة نجدها في الكثير من الديانات, ويزيد من عدد المناسبات الحزينة والزيارات, فتصرف الدولة الملايين تلو الملايين من الدولارات الأمريكية لحماية الزائرين, ومع ذلك يبدو أن أصحاب المواكب وكأنهم يهيئون المجال لقوى الإرهاب, إذ يجد هؤلاء فيها خير مناسبات وأكبر تجمعات يمكن فيها قتل أكبر عدد ممكن من الناس, فهي التجمعات الأمثل لتنظيم مجازر بشرية. ولا نسأل عما يربحه من أموال الكثير من أولئك الذين ينظمون تلك المواكب الحسينية. كما أن العبرة هنا وبيت القصيد هو تشديد الصراع والنزاع والكراهية والحقد الطائفي بين اتباع المذاهب العديدة. شيوخ الدين الكبار, منهم من مات ومنهم من ينتظر, يعرفون خطأ تلك المشاهد الكربلائية ومخالفتها للدين, سواء في العشرة الأولى من شهر محرم أم الأربعينية أم غيرها من مناسبات وفاة الأئمة الاثنا عشر وذويهم, حيث تسكب العبرات ويلطم الناس الخدود والصدور وتنزل السلاسل الحديدية بسكاكينها الحادة على ظهور الناس, وتضرب القامات أو السيوف على الرؤوس فيسيل الدم مدرارا, ولكن بعضهم الكبير لا يجرأ على ذلك وبعضهم يسانده لتخلفه أو يخفف من أثره. ولكن هناك من كتب رافضاً ذلك مثل السيد أبو الحسن الموسوي, والشيخ محمد حسين القمي والسيد الخوئي, كما كتب عنه السيد محمد باقر الصدر وكاظم الحائري وغيره وغيره من كبار فقهاء المذهب الشيعي من المسلمين. "إليكم بعض آراء المراجع الشيعية العليا في جلد الذات وإدمائه .... :

1 . أية الله العظمى السيد محسن الحكيم: " إن هذه الممارسات (التطبير) ليست فقط مجرد ممارسات... هي ليست من الدين وليست من الأمور المستحبة بل هذه

الممارسات أيضا مضرة بالمسلمين وفي فهم الإسلام الأصيل وفي فهم أهل البيت عليهم السلام ولم أرى أي من العلماء عندما راجعت النصوص والفتاوى يقول بان هذا العمل مستحب يمكن إن تقترب به إلى الله سبحانه وتعالى ان قضية التطبير هي غصة فـي حلقومنا"

2 . أية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي:في رد على سؤاله حول إدماء الرأس وما شاكل يقول: " لم يرد نص بشرعيته فلا طريق إلى الحكم باستحبابه". المسائل الشرعية ج2 ص 337 طبع دار الزهراء , بيروت.

3 . أية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر في جوابه لسؤال الدكتور التيجاني حين زاره في النجف الاشرف " ان ما تراه من ضرب الأجسام وإسالة الدماء هو من فعل عوام الناس وجهالهم ولا يفعل ذلك أي واحد من العلماء بل هم دائبون على منعه وتحريمه". كل الحلول عند آل الرسول ص 150 الطبعة الأولى 1997 م للتيجاني.

4 . أية الله العظمى السيد أبو الحسن الأصفهاني: " ان استعمال السيوف والسلاسل والطبول والأبواق وما يجري اليوم من أمثالها في مواكب العزاء بيوم عاشوراء باسم الحزن على الحسين (عليه السلام) اما هو محرم وغير شرعي" كتاب هكذا عرفتهم الجزء الأول لجعفر الخليلي.

5 . أية الله الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: " على المؤمنين الأخوة والأخوات السعي إلى إقامة مراسم العزاء بإخلاص واجتناب الأمور المخالفة للشريعة الإسلامية وأوامر الأئمة (عليهم السلام) ويتركوا جميع الأعمال التي تكون وسيلة بيد الأعداء ضد الإسلام، إذ عليهم اجتناب التطبير وشد القفل وأمثال ذلك".

6 . أيه الله العظمى السيد كاظم الحائري: " إن تضمين الشعائر الحسينية لبعض الخرافات من أمثال التطبير يوجب وصم الإسلام والتشيع بالذات بوصمة الخرافات خاصة في هذه الأيام التي أصبح إعلام الكفر العالمي مسخرا لذلك ولهذا فممارسة أمثال هذه الخرافات باسم شعائر الحسين (عليه السلام) من أعظم المحرمات".

7 . أيه الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله: "... كضرب الرأس بالسيف أو جرح الجسد أو حرقه حزنا على الإمام الحسين (عليه السلام) فانه يحرم إيقاع

الـنفس فـي أمثـال ذلـك الضـرر حتـى لـو صـار مألوفـا أو مغلقـا بـبعض التقاليـد الدينيـة التـــي لـــم يـــأمر بهـــا الشـــرع ولـــم يرغـــب بهـــا". إحكـــام الشـــريعة ص 247.

8 .أيـة الله الشـيخ محمـد مهـدي الاصـفهي: " لقـد دخلـت فـي الشـعائر الحسـينية بعـض الأعمـال والطقـوس فكـان لـه دور سـلبي فـي عطـاء الثـورة الحسـينية وأصـبحت مبعثـا للاسـتخفاف بهـذه الشـعائر مثـل ضـرب القامـات." عـن كيهـان العربـي 3 محـرم 1410 هـ.

9 . أيـه الله العظمـى السـيد محسـن الأمـين: ".... كمـا ان مـا يفعلـه جملـة مـن النـاس مـن جـرح أنفسـهم بالسـيوف أو اللطـم المـؤدي إلـى إيـذاء البـدن إنمـا هـو مـن تسـويلات الشـيطان وتزيينـه سـوء الأعمـال." كتـاب المجـالس السـنية الطبعـة الثالثـة ص 7.

10 . أيـه الله محمـد جـواد مغنيـة ".... مـا يفعلـه بعـض عـوام الشـيعة فـي لبنـان والعـراق وإيـران كلـبس الأكفـان وضـرب الـرؤوس والجبـاه بالسـيوف فـي العاشـر مـن المحـرم إن هـذه العـادات المشـينة بدعـة فـي الـدين والمـذهب وقـد أحـدثها لأنفسـهم أهـل الجهالـة دون ان يـأذن بهـا إمـام أو عـالم كبيـر كمـا هـو الشـأن فـي كـل ديـن ومـذهب حيـث توجـد فيـه عـادات لا تقرهـا العقيـدة التـي ينتسـبون إليهـا ويسـكت عنهـا مـن يسـكت خـوف الإهانـــــة والضـــــرر." كتـــــاب تجـــــارب محمـــــد جـــــواد مغنيـــــة.

11 . أيـة الله الـدكتور مرتضـى المطهـري: " ان التطبيـر والطبـل عـادات ومراسـيم جاءتنـا مـن ارثـودوكس القفقـاز وسـرت فـي مجتمعنـا كالنـار فـي الهشـيم." كتـاب الجـذب والـــــدفع فـــــي شخصـــــية الإمـــــام علـــــي (عليـــــه الســـــلام)." (راجـع فـي ذلـك الكثيـر مـن المصـادر, ومنهـا منتـديات يـا حسـين, ك. حبيـب) وأخيـراً ولـيس آخـراً سقط 41 قتيلاً و 144 جريحـاً ومعوقـاً. بعدها قُتل آخـرون فـي تفجيـرات انتحاريـة جديـدة. فمتـى سينتهي البكـاء فـي مسقط رأسـي الحسين؟ متـى يتوقـف نزيـف الـدم العراقي بأيدي الطبارين أنفسهم, أو بأيدي الإرهابيين القتلة. متى تبتسم مدينتي احتفاءً بذكرى شهادة الحسين الذي ضحى بنفسه ضد الظلم والطغيان, ومن أجل أن يسود العدل؟ متـى .. متى ...؟ صرخة لا بد لها أن تدوي يوماً فتصل إلى آذان كل الناس في العالم الإسلامي وإلى آذان شيوخ الدين قبل غيرهم من أجل أن يوقفوا هذه المآسي المتكررة سنوياً. 2010/2/6

الزيارات المليونية والموت في العراق!

حين يصاب شعب ما أو فئة ما من شعب بوعي مزيف, لا يستطيع تقدير أفعاله ولا العواقب التي تترتب عنها أو عليها. وهذا ما يشاهد اليوم في العراق. فنسبة مهمة من السكان من أتباع المذهب الشيعي المتدينة مصابة بوعي ديني ومذهبي مزيف وخطير غذته ولا تزال تغذيه الأحزاب الإسلامية السياسية الطائفية التي سعت إلى تعميق الطائفية والصراع الطائفي في المجتمع بأمل الحصول على أكثر الأصوات في الانتخابات العامة وعلى أكثر المقاعد في المجلس النيابي ومجالس المحافظات من أجل الاحتفاظ بسلطة طائفية مهيمنة على الحكومة رغم مشاركة قوى طائفية أخرى وقومية في الحكم. وهذه الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية غذت ولا تزال تواصل تغذية وعي ديني ومذهبي مزيف يدعي أن زيارات مراقد أئمة الشيعة يعتبر تحدياً مذهبياً ضرورياً لتأكيد التزام هؤلاء الناس بالمذهب الشيعي والتصاقهم بالأحزاب التي تنادي وتدعو إلى ممارسة تلك الطقوس المغالية التي لم تكن في السابق موجودة ومنها السير على الأقدام من مناطق بعيدة جداً صوب كربلاء أو النجف أو الكاظمية أو سامراء على سبيل المثال لا الحصر. ولكن لهذه اللوحه جانبها الآخر الذي يغذي الكراهية ضد السنة كما يحصل في الكثير قراءات الروزخونية وكأن السنة مسؤولون عن دم الحسين وبقية صحبه. لا شك في أن الأحزاب الإسلامية السياسية تتخذ من الدين ومن الطقوس المذهبية وصلاة الجمعة, سواء أكانت شيعية أم سنية, أداة للتأثير في الناس وكسبها إليها ولا تبالي إن كانت هذه الأساليب تقود إلى الموت, إذ أن الموت في نظرها قضاءً وقدرً من جهة, ومفيد لتشديد الاصطفاف والاستقطاب الطائفي الذي يساعد على بقاء فجوة للكراهية بين الشيعة والسنة في المجتمع من جهة ثانية. وهي الإساءة الكبرى التي تمارسها هذه القوى بحق المجتمع ونسيجه الوطني ووحدته الضرورية. ليس غريباً أن تمارس هذه الأحزاب ذلك, فهي قائمة أساساً على

قاعـــدة طائفيـــة تميـــز بـــين النـــاس علـــى أســـاس الـــدين والمـــذهب والفكـــر. إذا كانت ممارسة هذه "الأداة الغلط" والخطرة مفهومة من جانب الأحزاب الإسلامية السياسية, رغم إدانتها من قبل المجتمع ومن كل الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان, فأن موقف المرجعيات الدينية المحرض أو الساكت عن هذه الممارسات من جانب قوى الإسلام السياسية, يعتبر موقفاً خطيراً وانتهازياً ومسيئاً للدين ويتسبب في موت الكثير من البشر, كما إنه فرصة مناسبة للإرهابيين على توجيه كراهيتهم للإنسان وحقدهم عليه بتفجيرات انتحارية تأخذ معها إلى القبر المزيد من الناس الأبرياء وجرحى ومعوقين غالباً ما يخرجون من دائرة العمل أو المشـــــــــــاركة فـــــــــــي النشـــــــــــاط الاقتصـــــــــــادي.

وفي كل من هذه المناسبات "الشيعية" السابقة والمصطنعة والجارية إلى يومنا هذا سقط الكثير من البشر (1000 إنسان دفعة واحدة حين كان الجعفري رئيساً للوزراء). وكان المسؤول عن دماء هؤلاء ليس القتلة الجبناء فحسب, بل وأولئك الذين شجعوا وسمحوا على تنظيم هذه المســـــــــيرات والـــــــــذين لـــــــــم يقفـــــــــوا ضـــــــــدها أو يمنعوهـــــــــا.

من هنا يصعب على الإنسان أن يقتنع بأن المرجعيات غير طائفية ولا تميز بين الناس ولا تقبل بالبدع كالضرب على الصدر (اللطم) والضرب بالسلاسل ذات السكاكين الحادة على الظهر (الزنجيل) أو فج الرأس بالسيف (التطبير), بمن فيهم الرضع والأطفال الصغار, أو السير على الأقدام لمسافات طويلة للحصول على ثواب يتطاير به قبل ذاك جسم الإنسان بشظايا القتلة.

ايها السادة, يا من تديرون أحزاباً إسلامية سياسية مذهبية, يا من تمارسون السياسات الطائفية في الحكم وخارجه, يا من تفرحون لموت إنسان عراقي لأن هذا الموت يساهم في تشديد وتعميق الكراهية والحقد الطائفي لدى الناس البسطاء من ذوي الوعي الديني والمذهبي والسياسي والاجتماعي المزيف, يا من ترعبون حتى المرجعيات على قول الحق ومنع هذه الممارسات, ويا من تتاجرون باسم الدين لكسب أصوات الناس, كفوا عن هذه السياسة الغبية واللعينة التي تقود الناس إلى حتفهم وتجعل من العراق ساحة مقيتة يموت فيها يومياً الكثير من الناس, كفوا عن سياسة التجهيل والعدمية, كفوا عن تزييف وعي الإنسان بخرافات وبدع لا يقبلهـــــــــا عقـــــــــل الإنســـــــــان الســـــــــوي والمتنـــــــــور.

إن وجودكم في السلطة سيتقلص يوماً بعد يوم بالقطع بحكم ممارساتكم المنافية للإنسان وحقه في الحياة والتي لا يرضى بها حتى الخالق الذي تؤمنون به, أن وجودكم في السلطة سيتقلص

لأن الإنسان لا يمكن أن يبقى مشدود العينين ومغلق العقل والفؤاد طويلاً وهو يرى كل الفساد المالي والإداري وكل التمييز ضد الإنسان وكل الموت اليومي وكل البعد عن أداء الدولة لدورها في توفير الخدمات, كالكهرباء في حر الصيف اللافح, وإعادة عجلة الحياة الاقتصادية السليمة إلى العمل والإنتاج ومكافحة البطالة والفقر المدقع والفجوة المتسعة بين الفقراء والأغنياء. إن موت 40 إنساناً من زوار مرقد الجوادين وجرح وتعويق أكثر من 60 إنساناً في يوم واحد لا يمنح الشرعية لحكومة لا تحترم حياة أبنائها ولا تتخذ الخطوات الفعلية لمواجهة هذا الإجرام المتصاعد ومنع تلك التحركات الجماهيرية الواسعة وغير المطلوبة ولا الملزمة ضمن فروض العبادة لدى المسلمات والمسلمين عموماً ولا هي ملزمة للشيعة أيضاً. إن من يُفترض أن يحاكم ليس القاتل الجماعي وحده, بل من وفر له وسهل عليه سبيل ممارسة القتل الفردي والجماعي. إن عدم منع هذه الزيارات تدخل ضمن توفير وتسهيل مهمة الإرهابيين في قتل الناس بدم بارد. ولكن الذي سهل ذلك هو الآخر يمارس اللعبة بدم بارد ولا يهمه موت الناس بل يهمه إبقاء راية الطائفية المقيتة مرتفعة وراية المحاصصة مرفرفة والبقاء في السلطة ,

هل كلما ضعفت إيران دولياً, ازداد تدخلها الفظ في العراق؟

المتتبع لأوضاع إيران السياسية والاقتصادية والاجتماعية, الداخلية منها والدولية, يجد أمامه لوحة داكنة ومحزنة حقاً, لأنها ذات تأثير سلبي مباشر على أوضاع الشعب الإيراني قبل غيره, رغم إنها تؤثر على أوضاع شعوب الدول المجاورة أيضاً. فسياسة الحكومة الإيرانية اليمينية والشوفينية المتطرفة غب نهجها العام تقود البلاد إلى خمس عواقب سلبية وأساسية مباشرة, أشير إليها فيما يلي:

1 .تنامي الاختلالات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الإسلامية الإيرانية التي تبرز في توزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل القومي في صالح السياسات العسكرية والعسكرة وإنتاج السلاح النووي في مقابل إهمال واضح للسياسات الاقتصادية التي تنمي الإنتاج الزراعي والصناعي في وقت تزداد مجالات المقاطعة الاقتصادية والمالية بوجه إيران والتي ستبرز في شحة توفر السلع لأفراد المجتمع.

2 .تعاظم الفجوة الدخلية بين الفقراء والأغنياء لصالح النخبة الحاكمة والمتحالفين معها والمقربين منها المهيمنين على السوق الإيراني, رغم ان السوق لا يقف كله إلى جانب هذه الحكومة بسبب سياستها المعطلة لحركة القوانين الاقتصادية الموضوعية. كما أن حالة الفقر والعوز من جهة, وتفاقم شحة المواد في السوق الداخلية من جهة أخرى, وصعوبة التحكم في اسعار السلع الاستهلاكية من جهة ثالثة, ستزيد من التأثير والعواقب السلبية للقرارات الدولية التي تواصل مقاطعة إيران في الكثير من المجالات الاقتصادية والمالية وتشددها بين فترة واخرى.

3 .تزايد الإرهاب المسلط على رقاب الناس وتفاقم الممنوعات في الحياة السياسية والاجتماعية اليومية وامتلاء السجون الإيرانية بمعتقلي الفكر والرأي السياسي, اي لمخالفي رأي وسياسة الحكومة الإيرانية, بمن فيهم قوى إسلامية سياسية تشكل جزءاً من النظام السياسي الإيراني. كما أن هذه السياسة ستزيد من النقمة على الحكومة وتوسع قاعدة المعارضة السياسية في البلاد وتخلق فجوة متسعة بينهما.

4 .تفاقم الصراع القومي بسبب السياسات الشوفينية للنظام الإيراني من جهة, وطموح بنات وأبناء القوميات الأخرى غير الفارسية في إيران في الحصول على حقوقهم القومية المشروعة والعادلة. ويمكن أن نتابع هذا الواقع في التحرك الكردي في إقليم كردستان إيران على سبيل المثال لا الحصر.

5 .ومما يزيد من التبعات المالية على الميزانيتين التنموية والاعتيادية في إيران واقع زيادة دعم الحكومة الإيرانية بالمال والسلاح إلى عدد من الجهات الأجنبية, منها على سبيل المثال لا الحصر, حزب الله في لبنان, حماس في غزة والضفة الغربية, أتباع إيران في العراق, وأتباعها في الخليج العربي والسعودية واليمن وفي غيرها من الدول, وخاصة في باكستان والهند وأفغانستان وإندونيسيا وبعض الدول العربية الأخرى, وخاصة في مصر والسودان.

إن السياسة الخارجية الإيرانية تسمح للمتتبع بوضع يده على الحقائق التالية:

1 .سعي إيران الثابت من أجل تكون القوة العظمى في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص لكي يمكنا التأثير المباشر على سياسات هذه الدول وتتوسع اقتصادياً وثقافياً ومذهبياً فيها. ويُفترض في المذهب هنا أن يُستخدم كأداة لصالح أهداف التوسع الاقتصادي للدولة الفارسية في المنطقة والعالم الإسلامي.

2 .إصرار إيران على إنتاج السلاح النووي بكل السبل المتوفرة ولو جاء على حساب شعوبها وعزلتها الدولية وربما انهيارها المفاجئ.

3 .تشديدها للصراعات الإقليمية باتجاهات ثلاثة مذهبية (شيعة-سنة), وفلسطين-إسرائيل وعلى الصعيد العربي بين لبنان وسوريا من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى, إضافة إلى تشديد الصراع داخل لبنان بين السنة والشيعية وإيصالها إلى حد الحرب الأهلية.

4 .مواصلة النشاط الإسلامي السياسي المذهبي في الدول الأوروبية وتكوين لوبيات داعمة لنشاطها من المسلمين الشيعة من مختلف البلدان لصالح سياساتها ومواقفها وجعل تلك الخلايا نائمة لفترة طويلة إلى حين توقع أو انفجار فعلي للصراع مع الغرب واستخدامها لأغراض كثيرة.

5 .تطوير الجهاز الأمني الإيراني في مختلف دول العالم ذات الأهمية لسياساتها الخارجية المرتبط بالسفارات الإيرانية أو شركات الطيران الإيرانية أو المساجد والمدارس الدينية التي تمولها إيران بهدف تزويدها بما تحتاجه من معلومات وتأمين عملاء لها من مواطني تلك الدول أو من مؤيديها من الأجانب. وهي ذات السياسة التي مارسها قبل ذاك الدكتاتور صدام حسين.

إن هذه السياسات المتطرفة وضعت إيران في مواجهة العالم بشكل عام, والعالم الغربي بشكل خاص, وأدت إلى مزيد من العزلة الدولية وإلى زيادة مصاعبها الاقتصادية والمالية والاجتماعية, ولكنها شددت بالأساس من مصاعب الشعب الإيراني الفقير والكادح والمضطهد. وإزاء هذا الواقع, وللتخفيف من الضغط الداخلي والدولي على سياساتها, تعمد الحكومة الإيرانية ورئيسها الدكتاتور ومرشدها "الأوحد" إلى ممارسة سياسة زيادة التدخل في شؤون المؤيدين لها في منطقة الشرق الأوسط, وبشكل خاص في العالم العربي, وبشكل أخص في العراق ولبنان وفلسطين, بدلاً من تغيير سياساتها الراهنة.

من المعروف عن إيران, ومنذ أن أُسقط النظام الدموي في العراق, إنها قد نجحت في بناء قاعدة أساسية لها في العراق مكنتها من فرض سياساتها على العراق, ومنها:

1 .إقامة أكبر جهاز أمني لها يمتد من البصرة إلى كل الجنوب العراقي والوسط وبغداد ومن السليمانية إلى محافظات كردستان العراق والموصل.

2 .زرع منظمات غير حكومية دينية وغير دينية في مختلف مناطق العراق تأتمر بأوامر إيران وتتسلم الدعم المالي منها.

3 .غلغلة عدد غير قليل من عملاء الأجهزة الأمنية الإيرانية من الرجال والنساء في الأحزاب السياسية الإسلامية العراقية وفي أجهزة الأمن والشرطة العراقية, إضافة إلى مجموعات من الحرس الثوري والبسيج ممن يحملون الجنسية العراقية أو العراقية والإيرانية في آن. البعض من هؤلاء لا يخفي تأييده لإيران من منطلق مذهبي أو سياسي, وبعضهم الآخر يتحرك بعكس الاتجاه, ولكنه جاهز في الملماتلتأدية المهمات. ويمكن أن نرى مثل هذا التوزيع للعمل في الأحزاب الإسلامية السياسية وفي بعض مواقع الدولة والحكومة وفي المليشيات المسلحة التي حلت "رسمياً" أو لم تحل "رسمياً" ولكنها قائمة وفاعلة.

4 .السيطرة الواسعة لإيران على الاقتصادي العراقي من خلال ثلاثة حقول:

أ. شركات التصدير الإيرانية التي تعمل بشكل واسع في العراق وتهيمن على نسبة عالية من قيمة استيرادات العراق وتتقاسم معها بنسبة أقل الشركات التركية؛

ب. شركات إيرانية مقاولة تمارس مهمات البناء والتعمير؛

ت. استثمارات إيرانية في حقول مختلفة سياحية ودينية وثقافية, مثل الفنادق وشركات نقل ومحلات تجارية, تؤسس لإيران مواقع اجتماعية مهمة في المجتمع العراقي؛

ث. ويتغلغل الإيرانيون في أجهزة ووسائل الإعلام والدعاية الحكومية وغير الحكومية, وخاصة في الإعلام الإسلامي السياسي والمذهبي, كما إن نسبة عالية من بثهم الإذاعي والتفزيوني العربي موجهة لقضايا التدخل في الشأن العراق ولبنان وحماس.

إن تأثير حكام إيران المتزايد في العراق لا ينسجم مع ضعف إيران على الصعيد الدولي ولا مع مشكلاتها الداخلية, ولكنه يخدمها من خلال إلهاء الشعب الإيراني بها وخلق إشكاليات للولايات المتحدة الأمريكية. ولكن السؤال المنطقي هو ما هي أسباب تزايد دور إيران في الساحة السياسية العراقية وزيادة تأثيرها على جمهرة كبيرة من السياسيين الإسلاميين؟

لا تنرتكب خطأ حين نشير إلى العوامل التالية التي دللت عليها الفترة المنصرمة, وهي 1 .أن التأثير المباشر لحكام إيران على الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية بشكل عام ناشئ عن ممارسة الضغوط المذهبية وتجسيد الخشية من "عودة السنة" و"عودة البعث" إلى السلطة في العراق, خاصة وان القائمة العراقية تحتضن مجموعة من الأشخاص الذين لا يختلفون حقاً عن بعثيي العراق من الواحي الفكرية والسياسية والسلوكية التي تجلت في فترة حكم صدام حسين, إضافة إلى تضخيم احتمال خسارة الشيعة للحكم و"عودة المظلومية" التي كان الشيعة يشكون منها دوما.

2 .عدم إدانة المرجعيات الدينية الشيعية في العراق للدور الإيراني وضغوطه المتفاقمة على القوى والأحزاب الإسلامية السياسية في العراق. ويبدو هذا واضحاً من التصريح الذي أدلى به مقتدى الصدر في مؤتمره الصحفي الذي عقد في مدينة "قم" الإيرانية حين اشار إلى الضغوط الخارجية المتزايدة عليه وعلى غيره دون أن يشعر بأي حرج من ذكر ذلك ومن خضوعه لتلك الضغوط وتراجعه عن موقفه الرافض لترشيح المالكي.

3 .الدور غير الحكيم وغير الإيجابي الذي لعبته الدول العربية في دعم أياد علاوي بطريقة تؤكد عدم حياديتها وتأييدها الصارخ لقائمة علاوي, باعتبارها تضم أكثر من 90% من السنة, وهي دول ذات نظم سياسية تعتمد شريعة أهل السنة وأن تنوعت.

4 .السياسات الخاطئة التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في العراق منذ ولوجها البلاد والتي سمحت لإيران باحتلال أكثر المواقع أهمية وحساسية في العراق وفي بناء قواعد ثابتة لها تستطيع من خلالها التأثير المباشر على السياسة العراقية. ومن الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية لم تجد إلى الآن الأسلوب الصائب في التعامل مع القوى السياسية العراقية, ولا مع إيران في أزمة الطاقة النووية وغيرها, فهي تتخبط حقاً.

5 .عجز الولايات المتحدة عن التعامل الواعي والعقلاني مع سياسات إسرائيل التوسعية وإيجاد حل للقضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال, مما يسمح لإيران بتحشيد القوى لصالحها في المنطقة, ويدفع بقوى معينة إلى دعم جهود إيران لإنتاج السلاح النووي باعتباره عامل ردع لإسرائيل .

6 .ضعف القوى الديمقراطية العراقية وعدم قدرتها على منع ممارسة سياسات طائفية في البلاد والتصدي الناجح لدور إيران في العراق.

إن كل هذه الوقائع سمحت أخيراً بموافقة 140 نائباً تقريباً من نواب التحالف الوطني الشيعي على ترشيح السيد نوري المالكي لرئاسة الحكومة العراقية بهدف منع السيد اياد علاوي من تشكيلها, رغم حصول قائمته على 91 مقعداً في المجلس النيابي في مقابل 89 مقعداً لقائمة دولة القانون. ولكن هل سيحظى المالكي بتأييد مجلس النواب؟ يصعب تقدير ذلك لثلاثة اسباب؟

1 .إن التحالف الكردستاني يرتبط بتحالف إستراتيجي مع المجلس الإسلامي الأعلى في العراق الذي قاطع حضور الاجتماع, وحضره هادي العامري المعروف بتأييده المطلق لإيران وبدون تخويل من المجلس, وهو الشخص الذي كان ولا يزال مسؤولاً عن فيلق بدر. فهل سيقبل التحالف الكردستاني بالتخلي عن حليفه الإستراتيجي مقابل التعاون مع شخصية ليست معه هو المالكي, وحليف يقف ضده هو مقتدى الصدر الذي يرفض الفيدرالية في كردستان العراق؟ إذ أن التحالف الكردستاني يشكل بيضة القبان في تشكيل المالكي للوزارة الجديدة, إذ سيكون عدد النواب أكثر من النصف المطلوب لتشكيل الوزارة الجديدة. وغير معروف في ما إذا كانت مقاطعة المجلس الإسلامي للاجتماع هي لعدم التصويت بالرفض بل التحفظ, أم أنهم مصرون على ترشيحهم لعادل عبد المهدي؟

2 .إن الوزارة الجديدة, إن شكلت بين جزء كبير من التحالف الوطني والتحالف الكردستاني, ستفتقد إلى وجود من يمثل القائمة العراقية التي انتخبت من قبل الغالبية العظمى من أهل السُنة العرب, فمن غير المعقول إبعاد ممثلو محافظات غرب بغداد وغالبية نواب الموصل عن تشكيل الوزارة الجديدة, علماً بأن القائمة العراقية قد أعلنت مراراً عن رفضها التعاون مع الملكي. وهذا يعني أنها ربما قد تكون قد تركت الباب مفتوحاً بهذا التعبير أمام احتمال قبولها بغير المالكي, كعادل عبد المهدي مثلاً.

إن الحالة الجديدة تؤكد واقع وجود تدخل وتأثير كبير لإيران في الشان السياسي العراقي في مقابل تراجع فعلي لتاثير الولايات المتحدة. وإذا كان الأمر الأخير إيجابياً, فأن زيادة تأثير إيران يشكل عقبة فعلية في بناء سياسة عراقية مستقلة عن السياسة الإيرانية على الصعيدن المحلي والإقليمي.

إن ترشيح المالكي لتشكيل الحكومة لن يعالج الأزمة الراهنة, إذ أنها ستتواصل لأسباب عدة منها احتمال رفض هذا الترشيح والتحري عن مرشح آخر في المجلس النيابي, واحتمال

الاختلاف على المناصب السيادية الأخرى ومن ثم توزيع المناصب الوزارية الأخرى. إن الأزمة ستجر العراق معها إلى مشكلات جديدة, رغم أن الإنسان لا يأمل حصول ذلك, إذ أن المستفيد هو من يريد أغراق العراق بالدم والدموع, إضافة إلى أن الطائفية ستستمر في فرض وجودها ودورها المدمر على الساحة السياسية والمجتمع في العراق.
2010/10/4

من المسؤول عن قتل وعن حماية اراوح المسيحيين في العراق؟

نشرت بعض وسائل الإعلام في العالم أن عدد القتلى في العراق بلغ في العام 2010 حوالي 3976 قتيلاً من المدنيين, ولم تشر وسائل الإعلام إلى عدد القتلى من غير المدنيين أو إلى عدد من نفذ فيهم أحكام الإعدام خلال العام المنصرم. أن معدل عدد القتلى من المدنيين يومياً قد بلغ حوالي 11 إنسان يومياً, وهو الرقم الرسمي المعلن دون ذكر عدد الجرحى والمعوقين. هل هذا الخبر يدعو إلى الفرح والاستبشار بخير قادم؟ لا يمكن ذلك, إذ أن هذه الآلاف من الشهداء هم أباء وأمهات وأزواج وأخوات واخوة تركوا خلفهم ثكالى ويتامى وأرامل. إنها المجزرة بعينها هي التي يعيش في ظلها العراق. وهذا العدد من القتلى اليومي من المدنيين يأتي بعد مرور ما يقرب من ثمانية أعوام على سقوط الفاشية البعثية الدموية, فهل علينا أن نغتبط أم أن نحزن على موت هؤلاء البشر؟ السؤال موجه إلى رئيس الحكومة والحكومة وكل القوى المشاركة في الصراع على المناصب, وخاصة على وزارات الدفاع والداخلية والأمن الداخلي.

يوم أمس نقل الخبر التالي: "سقط قتيلان على الأقل وأُصيب أكثر من 14 آخرين، في موجة تفجيرات جديدة استهدفت عدداً من منازل المسيحيين في أنحاء مختلفة بالعاصمة العراقية بغداد مساء الخميس (2010/12/30)، بالتزامن مع بدء عطلة نهاية الأسبوع الأخير من عام 2010، وبدء الاحتفال بالعام الجديد." (راجع) www.linga.org:وهي موجة ثانية كما يشير

ذات الموقع فيقول: "كانت تلك التفجيرات تأتي مشابهة لموجة تفجيرات مماثلة استهدفت عدداً من منازل المسيحيين في بغداد، في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي (2010)، أسفرت عن سقوط ثلاثة قتلى على الأقل، ونحو 25 جريحاً.", إضافة إلى الهجوم الهمجي الذي استهدف كنيسة "سيدة النجاة" في بغداد, فقد "وصل عدد القتلى المسيحيين 68 شخصاً، بالاضافة الى العشرات من الجرحى، وتهجير مئات العوائل من بيوتهم في بغداد والموصل وتكبيدهم خسائر مادية كبيرة، وهنالك الالاف يتهيئون للرحيل في ظل غياب برنامج حكومي أو أي حل وطني يضع حداً لمحنتهم، وسط مبادرات أجنبية لقبولهم في بلدانهم."(راجع: موقع منظمة حمورابي لحقوق الإنسان).

نحن أمام عملية منظمة واسعة تستهدف تصفية العراق من المواطنات والمواطنين من أتباع الديانة المسيحية, كما أن الصابئة المندائيين مستهدفون ايضاً, وهكذا يراد تصفية أتباع جميع الأديان الأخرى أولاً, ثم تتبعها تصفيات اخرى لأصحاب الأفكار والآراء الأخرى, وبعدها تبدأ التصفيات المتبادلة بين أتباع الدين الواحد من مذاهب مختلفة. فهل نحن أما عراق يراد إشاعة الموت فيه وتحويله إلى أرض يباب بدون بشر؟ ومن المسؤول عما يجري في العراق حالياً؟ وهل الحكومة وأجهزتها الأمنية وحدها مسؤولة عن ذلك؟ أم أن هناك قوى أخرى تشارك في كل ذلك؟

المحنة كبيرة والموت مستمر رغم ما يقال عن تناقصه, فهي موجات يرتفع وينخفض عدد القتلى والجرحى ولكن الموت بالقتل لم يتوقف يوماً واحداً, سواء أكان قتلاً جماعياً أم بإغتيال الأفراد.

لا شك في أن المسؤول الأول هم القتلة المجرمون الذين ألوا على أنفسهم تنفيذ مؤامرة قذرة موجعة ضد أتباع الديانة المسيحية والديانات كالصابئة المندائية والإيزيدية. وهم بلا شك سوف لن يتوقفوا عن ذلك ما لم تتخذ الإجراءات الحازمة والسريعة والكفيلة بوضع حد لها, فلا النداءات الإنسانية ولا غيرها تنفع مع هؤلاء الأوباش من مختلف الأصناف, وربما منهم من هم بالشكل ضمن العملية السياسية, إذ لا أعلم علم اليقين بذلك, والهاجس موجود لدى الكثير من العراقيات والعراقيين, وأنا منهم, قطعاً!

أما المسؤول الثاني فهي الحكومة التي من واجبها تأمين الحماية للمواطنين وتلك القوى التي

تسببت في نشوء فراغ سياسي طويل وفي عجز الأجهزة العسكرية والأمنية عن مطاردة المجرمين القتلة, ولا يمكن أن ينشأ خلاف بين الناس حول مسؤولية الحكومة وأجهزتها الأمنية في توفير الأمن للشعب ولكل أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق. أما المسؤول الجوهري في هذه المآسي فهي قوى الإسلام السياسي التي تقود حملة تثقيف دينية في العراق وخارجه تربي الناس على تكفير أتباع الديانات الأخرى, وتدعو إلى الكراهية والحقد, تدعو إلى رفض الآخر وتستخدم القرآن والشريعة كأداة وذريعة في هذه الأفعال الدنيئة, كما تستخدم الفتاوي الكثيرة الصادرة عن شيوخ دين أوباش في العالم الإسلامي يحللون مثل هذه السياسات والقتل على الهوية الدينية أو حتى الطائفية والفكرية. كما تتحمل مسؤولية ذلك تلك المراجع الدينية التي تشدد على وتثقف بالتزمت الديني والمذهبي وتدعو إلى تحريم الكثير كالفنون الجميلة أو الاختلاط في الجامعات والكليات أو الخمرة وما إلى ذلك مما يجعل التفكير يتجه نحو خطر وجود أتباع الديانة المسيحية الذين يمارسون الفنون الجميلة والاختلاط والخمرة. إنها الكارثة التي ستحل في العراق حين يصرح السيد رئيس الوزراء أنه يريد أن يبني مجتمعاً إسلامياً في دولة متعددة الديانات والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية. إنه الخطر الداهم الذي بدا وكأن حزب الدعوة الإسلامية يقوده ويتزعمه علي الأديب, وزير التعليم العالي الجديد, الذي بادر إلى استشارة واستخارة الشيخ النجفي في ما يفعله في التعليم العالي الذي سلم له آمانة! ولا أشك بأن قوات الاحتلال المقرر إنهاء وجودها في العراق هي الأخرى تتحمل مسؤولية ما يجري من قتل وتدمير في العراق, وهي المالكة لقدرات غير قليلة في التصدي لهذه القوى الشريرة, وهي التي نقلت المعركة مع قوى الإرهاب الإسلامية الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية ومن أوروبا إلى أرض العراق منذ سنوات سبع. وكلنا يدرك هذه الحقيقة ولكن ليس الجميع من يبوح بها.

إن على القوى الديمقراطية العراقية وكل الأحرار في العراق والدول العربية أن يرفعوا صوت الاحتجاج والإدانة والتصدي للقوى الإرهابية أياً كانت الهوية التي تحملها والتي تمارس القتل ضد بنات وأبناء المجتمع, وخاصة من أتباع الديانات الأخرى, أن ترفع صوت الاحتجاج ضد

غياب الحماية التي يجب أن تُقدم لأتباع الديانات الأخرى والتي غيابها يؤدي إلى الموت المستمر لهم.

إن على العالم كله أن يضغط على الحكومة العراقية لتمارس الحماية الفعلية وليس الشكلية لكل المواطنات والمواطنين. وأن علينا جميعاً المطالبة بالتحقيق والكشف عن المجرمين القتلة ومن يقف خلفهم ومن يحميهم ويتستر عليهم في الدولة والمجتمع ومعاقبتهم على الجرائم التي ارتكبوها بحق الناس الأبرياء, وكذلك محاسبة ومعاقبة أولئك الذين اخلوا بواجب حماية تلك المناطق التي تتعرض إلى الإرهاب المتكرر .

عادت حليمة إلى عادتها القديمة, عادت والعود أقبح!!

حين تشعر القوى الظلامية المتسترة بلباس الدين والمدفوعة الثمن بالضعف والتأزم والمحاصرة, وحين تشعر أن الشعب يرفض سياساتها وقراراتها وإجراءاتها التحريمية ضد الثقافة الشعبية والديمقراطية, ضد التراث الحضاري للشعب العراقي الذي شارك منذ العهود البابلية في إغناء الحضارة الإنسانية بالموسيقى والغناء والرقص والشعر والفنون التشكيلية من نحت ورسم وسيراميك..الخ وأبدع في إنتاج الآلات الموسيقية ومنها الهارفة والعود والربابة والناي والطبلة, حين تشعر بأنها أصبحت في زاوية حادة, تبدأ بالهجوم الشرس على القوى الديمقراطية والتقدمية, على القوى المناضلة منذ عقود طويلة من أجل مصالح الشعب والاقتصاد الوطني والديمقراطية وسيادة البلاد واستقلالها, ضد الشيوعيين العراقيين وحزبهم, حزب المناضلين الأحرار.

فمنذ أيام تشن مجموعة من وسائل الإعلام حملة هستيرية ظالمة ضد الحزب الشيوعي العراقي تجلت بشكل خاص في "شبكة نهرين نت" و "قناة الأنوار" في محاولة يائسة وبائسة لتشويه سمعة الحزب الشيوعي العراقي والشيوعيين العراقيين, لأن الحزب الشيوعي العراقي دافع بجرأة

ووضوح عن حرية الفرد, عن حقوق الإنسان, عن الثقافة الوطنية والديمقراطية العراقية, عن رفضه لأي تجاوز على اتحاد الأدباء والكتاب في العراق أو على أكاديمية الفنون الجميلة ومناهجها الدراسية, عن القرارات الجائرة والبائسة التي صدرت عن مجالس محافظات بغداد والبصرة وغيرها مما لا يتفق والدستور العراقي ولائحة حقوق الإنسان والتراث العراقي الإنساني.

إن القوى الظلامية التي راحت "شبكة نهرين نت" و "قناة الأنوار" تدافع عن الإجراءات السيئة التي اتخذها مجلس محافظة بغداد أو رئيس المجلس ودفعوا الأموال لتنظيم المظاهرات المؤيدة لإرجاءاتهم الجائرة, كما اكتشفته جريدة المدى الغراء, وتهاجم مظاهرة الأدباء والكتاب العراقيين في شارع المتنبي ضد الإجراءات التعسفية التي تتنافى وحرية الفرد العراقي وحقوق المواطنة وحقوق الإنسان, ما هي إلا بالون اختبار لما يمكن أن تقوم بمصادرته من حقوق وحريات عامة في العراق.

إن مسؤولية الحكومة الاتحادية وكل القوى المشاركة فيها التصدي:

1 لكل القرارات الصادرة عن مجالس المحافظات, وهي إجراءات منافية للدستور العراقي وللحرية الفردية وحقوق الإنسان, بما في ذلك تلك القرارات المناهضة للفنون الشعبية والتراث الثقافي الديمقراطي العراقي, وأن عليها أن تبطلها فوراً وتعيد الأمور إلى نصابها.

2 .التصدي لأي تجاوز على الحريات العامة أو محاولة المس بقوى سياسية ديمقراطية عراقية برهنت على إخلاصها للشعب ورفضت المساومة على مصالح الشعب وعلى حقوقه الاساسية.

3 .حق الجامعات والكليات العراقية, بما فيها أكاديمية الفنون الجميلة, في تدريس وتطوير الثقافة الديمقراطية العراقية والتراث الأدبي والفني العراقي ورفض تعطيل تدريس الموسيقى والغناء والرقص والنحت ..الخ في أكاديمية الفنون الجميلة, إذ أن هذا يعتبر تجاوزا على ما جاء في الدستور في هذا الصدد, وتجاوزاُ على لائحة حقوق الإنسان والمواثيق والعهود الدولية في هذا المجال.

إن على "شبكة نهرين نت" و "قناة الأنوار" أن تبدي اهتمامها بالفساد المالي والإداري السائدين في البلاد, إن كانت مخلصة للعراق وشعبه, وبأولئك المليارديرية ومزوري الشهادات, الذين يراد اليوم إصدار قانون أو مرسوم بالعفو عن الجرائم التي ارتكبوها بذلك التزير, وهي

جرائم مخلة بالشرف, رغم أن البعض غير القليل منهم يحتل إلى الآن مواقع مهمة في أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية, بدلاً من الهجوم الشرس على الحزب الشيوعي العراقي. ويبدو أن هذه القوى السوداء لا تسعى من خلال ذلك إلى التغطية على الجرائم المرتكبة في العراق فحسب, بل وإلى التحضير لشن حملة ظالمة ضد كل القوى الديمقراطية والتقدمية العراقيـــة.

إن هذا الواقع يملي على القوى الديمقراطية العراقية كلها أن تعي طبيعة المرحلة وما يراد بها, وأن تسعى إلى إعادة النظر بسياساتها ونشاطاتها المنفردة وتوحيد جهودها حول برنامج وطني وديمقراطي يشكل القاسم المشترك الأعظم لمهمات المرحلة الراهنة, مهمات وضع العراق على طريق الحياة الحرة والحريات الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. كما أن هذا يتطلب من الحزب الشيوعي العراقي أن يعيد النظر بتكتياكته وعلاقاته السياسية ويسعى إلى الانفتاح على كل الشخصيات والجماعات والكتل والقوى والأحزاب الديمقراطية واليسارية التي تلتزم بممارسة سياسة ديمقراطية وتناضل بأساليب سياسية وديمقراطية في إطار العملية السياسية الجارية في البلاد لصالح البرنامج المشترك البديل عن البرامج الفردية والطائفية المطروحة من جانب الكثير من القوى السياسية العراقية, ومنها بعض القوى الحاكمة.

2010/12/16

الاختلاف في فهم معاني استشهاد الحسين بين الموروث الشعبي والفكر المبتذل!

على مدى القرون والعقود المنصرمة تباين الناس في فهم المعاني الإنسانية العميقة لثورة الحسين بن علي بن أبي طالب. لم يكن هذا التباين ناشئاً عن عدم وعي بحقيقة المعاني, بل كان بسبب التباين في المصالح والأغراض التي يسعى لها كل طرف ويدفع بالاتجاه الذي يريده ويخـــــــــــــــــــــــــــــــــدم مصــــــــــــــــــــــــــــــــــالحه.

لقد بلغ التفسير المتباين حد التناقض الشديد في فهم أهداف الحسين في محاولة من البعض تخفيض سقفها إلى حد الإسفاف بالتبسيط والتسطيح وجعلها ,وكأنها كانت لتقييد حرية وحركة

الإنسان وافعاله, في حين رأى فيها الطرف الآخر إنها أنبل من أن تدفع باتجاه تقييد الحرية الفردية وحقوق الفرد وحقوق المجتمع.

فالثورة كانت اساساً ضد الظلم والطغيان, ضد الاستبداد بالرأي وفي الحكم, ضد التصرف الكيفي بالمال العام وكأنه جزء من خزينة الحاكم الأموي الذي اغتصب الخلافة وأسدل الستار على مبدأ "الأمر شورى بينهم".

ونواجه هذا التزييف لمعاني الثورة الحسينية في قرارات مجلس محافظة البصرة ومجلس محافظة بغداد وبابل وغيرها ممن تجرأ على تشويه مبادئ تلك الثورة العامة واستند إليها لمصادرة حرية الإنسان وحقوقه المشروعة في العصر الحديث.

لم يكتف كامل الزيدي, محافظ بغداد, وكما تشير الكثير من الدلائل أنه بعثي ومن المهرولين السابقين وراء "القائد الضرورة" والمتمسك بالخط الطلفاحي, بإصدار تلك الأوامر القروقوشية لتقييد حرية الفرد والشعب وممارسة حملة إيمانية جديدة مماثلة بل وأسوأ من حملة الدكتاتور المقيت صدام حسين, بل راح يشتم المثقفات والمثقفين من بنات وابناء الشعب العراقي ممن تجمعوا في شارع المتنبي ليعلنوا عن احتجاجهم وإدانتهم لتلك القرارات السلطانية المناهضة لاتحاد الأدباء والكتاب في العراق وضد القرارات المتخذة ضد مناهج أكاديمية الفنون الجميلة في بغداد ويتهمهم بالمأجورين ليبعد التهمة ذاتها عنه. يشتم مجموعة من البشر ممن يشكل نموذجاً رائعاً للإنسان العراقي المناضل ضد الاستبداد والقمع والقسوة ومن أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. السؤال الذي يواجهنا هو: ماذا يريد هذا الرجل من تلك القرارات؟ هل يريد إثارة جمهرة المثقفين والكثير من بنات وأبناء الشعب ضد الحكم الراهن حتى قبل تشكيل الحكومة الديدة, وبالتالي ينعي مسبقاً العملية السياسية؟ هل يريد اشاعة الفوضى في البلاد وتعميق التناقضات في المجتمع وتشديد الصراعات؟ ولصالح من يقوم بكل ذلك؟ هل لمصلحة من كان سيده في السابق؟ أم سيده في الوقت الحاضر؟ من استمع إلى ردات المواكب الحسينية في كربلاء وتمعن فيها لأدرك بوضوح كبير أن المجتمع يرفض سياسات التقييد للحرية ويرفض الوصاية عليه ويرفض الخيمة الفكرية والسياسية الواحدة, كما رفضها في زمن الدكتاتور صدام حسين, رغم أنه لم يستطع الخلاص منه إلا بقوى أجنبية أزالته ولكنها أدخلت معها الطائفية السياسية المقيتة.

إن ما تجرأ عليه كامل الزيدي لا يدخل في باب الاختلاف في وجهات النظر أو رؤية قابلة

للنقاش, بل يدخل في عملية اقتطاع وتقريم جدية لحقوق الفرد وحقوق المواطنة وحقوق الإنسان وكل الشرائع الأخرى, إن أوامره تعتبر إساءة كبيرة للإنسان وحريته وحقه في التصرف والتحكم بإرادته, إنه السيف الاستبدادي الذي يراد تسليطه على رقاب الناس باسم الدين احياناً وباسم ثورة الحسين أحياناً أخرى. وهم من الدين والحسين براء! لو تابعنا كتابات الأخوة العراقيين والأخوات العراقيات لوجدنا إن أكثر الناس تاييداً للسيد نوري المالكي, هو الصديق الدكتور عبد الخالق حسين, الذي رفض هذه القرارات وادانها بقوة ووجه رسالة إلى السيد المالكي طالباً فيها رفض تلك الإجراءات باعتبارها مسيئة له ولحكمه وللعملية السياسية, وطالبه بمنع تطبيقها لأنها تعرض حكمه إلى المزيد من المشكلات والصراعات. وهو يرى أن السيد المتالكي لا يقف وراء مثل هذه الإجراءات. أتمنى أن يكون راي الدكتور حسين صحيحاً.

السؤال الكبير الذي يواجهنا جميعاً هو: هل نحن أمام مرحلة جديدة من التشدد الديني والمذهبي وتنغيص عيش الناس والعودة إلى الوراء مع بداية تشكيل الحكومة الجديدة, أم أن الصراع على المواقع والوزارات يدفع بالبعض إلى تبني سياسات وقحة ضد الشعب وحريته وحرية الفرد ويدفع بهؤلاء إلى تبني مثل هذه الإجراءات تماماً كما فعل كامل الزيدي, محافظ بغداد؟ يتمنى الإنسان أن يكون الاحتمال الثاني وليس الأولى. إلا أن الكلمة التي ألقاها السيد رئيس الوزراء المنتهية ولايته والمكلف بتشكيلها مجدداً في ذكرى عاشوراء والتي نقلت من قناة الشرقية تستوجب التوقف عندها والتفكير الجدي بها, إذ رغم أن السيد نوري المالكي لم يؤيد صراحة تلك الإجراءات ولكنه ضرب على ذات الوتر بطريقة لا تعبر عن وعي عميق بمضامين ثورة الحسين, رغم أنه يقود حزب الدعوة الإسلامية في العراق. فليس التضييق على حرية الإنسان وعلى سلوكه الشخصي من مسؤولية المالكي أو غيره ما دام الفرد العراقي لا يتعرض لحرية الآخرين بالأذى أو الضرر. إن خطاب المالكي في يوم عاشوراء بصدد الموضوع لا يعطي الانطباع بأن جمهرة من الحكام في العراق استفادوا من تجربة النظم الاستبدادية السابقة. فالتضييق على حرية الإنسان تتسبب بعواقب أخرى غير سليمة. فما يمنع من الباب يدخل إلى البلاد وبيوت الناس من الشبابيك, والسلطة التي تحترم نفسها لا تصدر قوانين وقرارات لا يمكن تطبيقها بل تفتح عشرات الأبواب للتجاوز عليها. والأمثلة كثير جداً بهذا الصدد, ومنها الحالة في إيران أو دول عربية عديدة.

إن من واجب اتحاد الأدباء والكتاب في العراق إقامة دعوى قضائية ضد كامل الزيدي مع تقديم نبذة مختصرة عن حياته السياسية, كما يفترض أن يقدم كل مثقفة ومثقف في العراق ومن شارك في مظاهرة شارع المتنبي على إقامة دعوى قضائية مماثلة ضد الزيدي لأنه أهان كل المثقفات والمثقفين في العراق حين اتهمهم بالمأجورية, وعليه أن يبرهن على ذلك وأن يحاسب عليها قانوناً حين لا يستطيع البرهنة على ما ادعاه, أو أن يتراجع عن إجراءاته وقراراته القرقوشية ويعتذرللشعب ولكل المثقفات والمثقفين في بلادنا, تماماً كما طالب السيد عماد الأخرس بشكل صائب في آخر مقال له حول ذات الموضوع.

إن من واجبنا ومن حقنا أن نطالب القوى المشاركة في الحكومة الحالية أو التي ستشكل الحكومة القادمة, مهما كان رأينا فيها, بالتصدي لتلك الإجراءات المفرقة للصف العراقي والمشوشة على العملية السياسية والمقيدة لحرية الإنسان والمصادرة لحقوقه التي يضمنها الدستور العراقي والمواثيق والعهود الدولية التي وقع عليها العراق, ومنها اللائحة الدولية لحقوق الإنسان.

2010/12/20

ألا تثير الوثائق السرية الفزع والقلق بسبب سلوكيات العنف والقسوة السائدة في العراق؟

كلما غاص الإنسان في مطالعة المزيد من الوثائق السرية الأمريكية حول العراق التي نشرت في موقع ويكليكس الإلكتروني في نهاية الأسبوع الماضي, إزداد شعوره بالألم والقرف والفزع واشتد غضبه لما كان أو لا يزال يحصل في العراق من سلوكيات تميزت بالقسوة الشرسة والاستهانة بالإنسان وحقوقه وكرامته وتجاوزت حدود المعقول وقدرة الإنسان على تخيل وجود قوى قادرة على استخدام مثل هذه الأساليب الشريرة في التعذيب وتحطيم الإنسان وكرامته والقتل بدم بارد , من قوى شريرة تنتمي لقوى إسلامية سياسية من مختلف الأطراف, على وفق ما جاء في تلك الوثائق. ويقف الإنسان مبهوتاً أمام الأساليب الوصفية التي كتب بها الجنود

والضباط الأمريكيون تلك التقارير وتفصلياتها وكأنهم يتحدثون عن وقائع عادية, بعضها كانت أحداثه المريرة وقتل البشر على مدى 24 ساعة في اليوم دون توقف, كما ورد ذلك على عمليات نفذها ميليشيات جيش المهدي بالتعاون مع أجهزة وزارة الداخلية في فترة حكومة الجعفري.

تقارير متنوعة كلها تبحث في جرائم ارتكبت في العراق بين 2004 و2009 وحصيلتها عشرات ألوف القتلى وأكثر من ذلك من الجرحى والمعوقين والمشوهين , وأكثر من ذلك هم الذين يعانون من صدمات حادة تبرز في كوابيس خانقة لا تنتهي نتيجة تلك الأحدداث. لقد كانت ضحايا عامي 2006 و2007 من القتلى وحده 35026 و35763 شخصاً على التوالي, في حين بلغ مجموع قتلى السنوات بين 2004–2009 109032 نسمة.

يقف الإنسان حائراً أمام وقائع هذه الوثائق ويتساءل مع نفسه: هل حقاً يمكن أن يتحول عدد كبير من أبناء الشعب العراقي, هذا الشعب الذي كان ضحية للاستبداد والعنف والقسوة طيلة خمسة وثلاثين عاماًً في ظل حكم البعث وصدام حسين, إلى جلادين لا يختلفون عن جلادي صدام حسين ونظامه بأساليبهم في التعذيب ومسخ الإنسان في أثناء التحقيق أو عند الاعتقال أو في السجون وبعد صدور الأحكام أو قتلهم بأبشع أساليب القتل قبل أن تجري لهم اية محاكمات؟

هل يمكن أن يتحول الضحية إلى جلاد من هذا النوع؟ هل يمكن أن تساهم التربية الإسلامية بخلق أناس يمتلكون القدرة على التحول من ضحايا إلى جلادين ليمارسوا قتل الإنسان تحت التعذيب وكأن القتلة يمارسون تسلية محببة إليهم, فهم يلهون بحرق الجسم بأعقاب السجائر, ويدخلون القازوق في خلفية المعتقل أو يستخدمون الأجهزة الكهربائية ضد قضيب الفرد والمناطق الحساسة الأخرى, أو يقلعون أطافر اليدين والقدمين أو يهشمون جمجمة الإنسان أو يصبون عليه الماء الساخن بدرجة الغليان, أو يشدون قضيبه بحبل ويجروه أو يغتصبوه جنسياً؟

كم هو مريع أن نقرأ كيف تسربت الأحزمة الناسفة للإنتحاريين من سوريا إلى العراق وعدد الذين تسللوا من سوريا إلى العراق عبر سنجار, وكم هي الأسلحة الفتاكة وأنواعها التي ضبطت وهي مهربة من إيران إلى ميليشيات جيش المهدي أو غيره من ميليشيات القتل والتخريب.

لقد جاءت التقارير حاملة اتهامات إلى قوى القاعدة وتنظيمات البعث وهيئة علماء المسلمين أو غيرها بالقتل والتخريب من جهة, واتهامات أخرى موجهة إلى ميليشيات جيش المهدي وفيلق بدر وغيرها من القوى التي شكلت ميليشيات لها ولم تعلن عن وجودها بممارستها القتل والتخريب أيضاً, ولكنها تحمل اتهامات إلى الحكومة العراقية وإلى الأجهزة الحكومية التي كانت مهمتها حماية الشعب من الإرهابيين وليس المشاركة بالإرهاب والقتل بسبب علاقاتها المتعددة بالقوى التي مارست الإرهاب.

إن الوثائق المنشورة تحمل في طياتها اتهامات خطيرة لكل الأحزاب الإسلامية السياسية العاملة والحاكمة في العراق دون استثناء, كما تحمل اتهامات خطيرة إلى سياسيين بعينهم, سواء بشكل مباشر أم في فترة وجودهم على رأس الحكومة, وكذلك اتهامات موجهة إلى كل المليشيات الطائفية المسلحة التي كانت أو لا تزال تعمل في البلاد, إضافة إلى اتهامات خطيرة للقوات الأمريكية والفرق الأمنية المرتزقة التي عملت في العراق. وأن هذه الاتهامات لا يمكن أن يحقق بها من هو موض اتهام بممارسة تلك الأفعال الشريرة, سواء أكان فرداً أم حزباً أم كتلة سياسية أم فريقاً عاملاً في الحكومة العراقية أو الأمريكية, بل يفترض أن تقوم الأمم المتحدة بهذا التحقيق الذي يفترض أن يكون نزيهاً وشاملاً للفترة الواقعة بين نيسان 2003 وإلى نهاية التقرير ويمكن مد التحقيق إلى الوقت الحاضر 2010, من خلال تشكيل لجنة من شخصيات مستقلة مختصة بشؤون حقوق الإنسان والجريمة السياسية المنظمة والتعذيب لكي يقدموا لنا صورة واقعية لما كان يجري في العراق خلال الفترة المذكورة, رغم وجود معلومات غير قليلة بهذا الصدد.

نحن أمام جرائم بشعة, مارسها صدام حسين وطغمته للخلاص من خصومه ومعارضيه السياسيين, تكرر استخدام البعض من تلك الأساليب بعد زوال نظامه من قوى سياسية كانت تدين تلك الأساليب وتطالب بالخلاص من ذلك النظام. والآن يجري في العراق ما كان قد أدين سابقاً, وعلينا أن لا نقبل به ونرفضه جملة وتفصيلا.

علينا رفع الصوت للمطالبة بتشكيل لجنة تحقيقة دولية من أجل الكشف عن المذنبين بدون رحمة, لكي لا يأتي إلى الحكم من مارس أو قرر أو وافق على استخدام تلك الأساليب القذرة في حكم العراق بعد سقوط الدكتاتور ونظامه الدموي.

2010/10/28

حزب الدعوة ومفهوم ممارسته للديمقراطية في العراق

كلما تابعت الوضع الجاري في العراق والأساليب المستخدمة في تأخير تشكيل الوزارة الجديدة, تذكرت مباشرة تلك الندوة التي نظمتها قبل أربع سنوات تقريباً قناة الحرة وشارك فيها بعض الأحزاب السياسية الإسلامية, ومنه بشكل خاص حزب الدعوة ممثلاً بالسيد علي الأديب. كان البحث يدور عن برامج وسياسات وأساليب عمل حزب الدعوة. قدم السيد علي الأديب مطالعة عن أهداف وسياسات واسلوب عمل حزب الدعوة مشيراً بشكل خاص إلى فلسفة حزب الدعوة وأدوات عمله. فأشار بكلمة واضحة لا لبس فيها إلى أن: الديمقراطية ليست الفلسفة التي يلتزم بها حزب الدعوة بل هي أداة. هذه الجملة التي ربما لم يستطع البعض تفسيرها في حينها, يمكن اليوم فهمها بسهولة وبساطة جداً, إذ أنها ليست معقدة بل واضحة, فهي تعني أن الإسلام فلسفتنا, والإسلام هو الحل, وأن الديمقراطية لا تدخل ضمن مفاهيم الإسلام الفلسفية والسياسة, ولكن هذه الديمقراطية "الغريبة عن الإسلام" يمكن استخدامها كأداة للوصول إلى السلطة, ثم نبدأ بتطبيق فلسفتنا وليست الفلسفة الديمقراطية بما تعنية من حقوق إنسان وحرية فردية وحقوق قومية وحرية المرأة ومساواتها بالرجل وحريات ديمقراطية عامة وحياة نيابية حرة وتداول ديمقراطي سلمي برلماني للسلطة ...الخ. ولكن طرح الأديب لهذه المقولة كان قد تبلور في سلوك الدكتور إبراهيم الجعفري حين رفض ممارسة الموقف الديمقراطي بعد نهاية ولايته وحاول أن يبقى في السلطة بكل السبل, ولكنه فشل, فعوضها براتب كبير شهرياً يكفي لشراء المزيد من القصور في بريطانيا (60) مليون دينار شهرياً, كما يتداوله الشارع العراقي, واستعيض عنه بشخص آخر من حزب الدعوة كان نائبه في الحزب هو السيد نوري المالكي, الذي اتفق عليه "البيت الشيعي"! هذا الطرح الصريح والواضح للأديب قد غاب عن ذاكرة الناس لفترة حين بدأ السيد نوري المالكي يطرح بخطاباته وتصريحاته موضوع الوحدة الوطنية ورفض الطائفية وتصدي فعلاً

لأفعال جيش المهدي المشينة والشنيعة في البصرة وفي مناطق أخرى من جنوب ووسط العراق وكركـــوك.

ولكنه عادت مقولة الأديب إلى الواجهة من جديد بعد أن انتهت السنوات الأربع وانتهت ولاية المالكي بعد انتخاب مجلس نواب جديد بطاقم مماثل للمجلس السابق من حيث التوزيع القومي والطائفي, ولكن المالكي رفض بعناد لا مثيل له تسليم الأمور لرئاسة الجمهورية لتكليف شخص آخر على وفق الاستحقاق الدستوري. فهو لا يزال وبعد مرور سبعة شهور على انتهاء ولايته يرفض تسليم السلطة لرئاسة الجمهورية ومجلس النواب لاختياره ثانية أو اختيار البديل الذي يقرره المجلس النيابي. وبذلك عطل المجلس النيابي الذين يتسلم أعضاؤه رواتب دون عمل يؤدونه (راتب النائب يبلغ 20000 **$ x 325** نائب= 7,200,000 دور أمريكي في الشهر الواحد) في مقابل عشرات الآف العائلات تتضور جوعاً, وعطل أعمال مجلس الوزراء وراح يستجدي الحكم كالدكتور أياد علاوي, في دول الجوار, وليس من خلال قوى الشعب والتحالفات المحلية, وبهذا سمح لها بتكريس تدخلها رسمياً في الشأن العراقي بموافقة رئيس الـــــــــــوزراء والمرشـــــــــــح الآخـــــــــــر لرئاســـــــــــة الـــــــــــوزراء!

من هنا يمكن أن نفهم مضمون ما قاله علي الأديب: إن الديمقراطية أداة للوصول إلى السلطة أولاً, ثم نبدأ بتطبق الفلسفة الإسلامية ثانياً, وفق تفسير حزب الدعوة لها, في البقاء على رأس السطة وعدم السماح لغيره في الوصول إليها. ولم يكن تعبير السيد نوري المالكي الشهير ما "ننطيها بعد" للسلطة لغير حزب الدعوة هو المفسر والمكمل لموضوعة السيد علي الأديب باعتباره الديمقراطية أداة وليست فلسفة عند حزب الدعوة, أداة للوصول وليست للمارسة الحياتيـــــــــــــة فـــــــــــــي الدولـــــــــــــة والمجتمـــــــــــــع.

أدرك مخاطر بعض شروط القائمة العراقية, وخاصة في مجال إعادة جمهرة كبيرة من بعثيي النظام السابق إلى الجيش العراقي, وأدرك مخاطر وجود جمهرة مهمة من بعثيي النظام السابق ضمن القائمة العراقية, وكما عبر عنها صديق لي, "في القائمة العراقية كورة زنابير", وليس كلها طبعاً بل فيها الكثير, إذ أن ذلك يخيف القوى الأخرى والشعب الذي عانى من قمع وشراسة ودموية حزب البعث الذي قاد العراق إلى الهاوية بدلاً من قيادة البلاد إلى مواقع إنسانية متقدمة. كما لم يبرهن الدكتور أياد علاوي على ديمقراطيته المزعومة حين كان في الحكم بل كان فردياً إلى حد اللعنة, كما كان فردياً في علاقته مع رفاقه في حزبه, إذ لم يكن

عبثاً استقالة 5 من رفاقه في المكتب السياسي بعد أن بدأ علاوي يمارس مهامه في مجلس الحكم وسبل تعامله غير الديمقراطية في اتخاذ وتنفيذ قرارات "حزبه"! ومع ذلك علينا اعتماد الدستور العراقي والكف عن التلاعب به والتحايل عليه واستخدامه أداة دون أن نعتمده كمضمون ومفهوم سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي شامل وعام لجميع مرافق الحياة, (وقد جرت المحكمة الاتحادية لترتكب الخطأ ذاته), وخاصة في العلاقة بين السلطات الثلاث, وفي العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية والدولة عموماً, وكذلك بالنسبة للعلاقة بين القوى السياسية العراقية ومجلس النواب والسلطة السياسية والشعب, كمضمون يؤكد التداول السلمي والديمقراطي النيابي للسلطة.

إن أسلوب التشبث برئاسة الوزارة وبالطريقة الجارية حالياً لا تعبر إلا عن نهج مناهض للديمقراطية بكل المقاييس, وهي ليست سوى محاولة لفرض شخص على الدولة والمجتمع, في حين يمكن لقائمته وتحالفه ان يطرحا شخصاً آخر غير المالكي, فليس المالكي هو المنقذ الأعرج للعراق, ففي العراق, كما يبدو لي, الكثير من الأشخاص الفرديين الذين يمكن أن يحلوا محله, ولا نقص لدينا في هذه البضاعة التي تعود للقرون الخوالي من النظم العربية والإسلامية, فالواقع العراقي ينتج الكثير من الفرديين المستبدين, وأن كان بوجوه واساليب وأسباب مختلفة.. تتعدد الأسباب والموت واحد.

أتمنى أن يعي السيد المالكي سوءات النموذج الذي يقدمه لنا بهذا الإصرار, والذي أخشى ما أخشاه هو تأكيده بأن الديمقراطية ليست سوى أداة, ولكن الفلسفة هي الانفراد بالسلطة والاستبداد والتشبث بالسلطة أو فرض الرأي الواحد, كما يجري اليوم في محافظة البصرة وفي محافظة بابل من منع للأغاني والموسيقى والتمثيل والإبداع الفني, كما فعلوا في إلغاء الغناء والموسيقى من مهرجان بابل. إنها المأساة بعينها. إذ إن الأكثرية في مجلسي المحافظتين تمثل القوى المتشددة, ومنها قوى في حزب الدعوة ومن يتحالف معه. وهذه الحالة تذكرني بما ورد في الكتاب الذي اصدرته في العام 1995 في بيروت تحت عنوان "ساعة الحقيقة: مستقبل العراق بين النظام والمعارضة", باعتباره سيكون مستقبلاً موحشا توقعته حينذاك, ولم أكن اتمنى أن يحصل ما توقعته, بسبب معرفتي القريبة بالكثير من قوى المعارضة العراقية, وخاصة الإسلامية منها, التي كانت منذ ذلك الحين تعلن عن أهدافها في ممارسة الطائفية والشمولية ولبوس الديمقراطية.

كم أتمنى أن يستطيع الشعب وعي ما يجري لينهض بأساليب وأدوات سلمية لتقويم وتغيير هذه الحالة البائسة التي يموت فيها يومياً الكثير من العراقيات والعراقيين ويقارن ذلك بما بذل من جهد عظيم لإنقاذ 33 عاملاً من عمال المناجم في شيلي. هذا هو عين الاحترام للإنسان حيث تكون له قميته الأساسية كإنسان وليس ما نعيشه في العراق إذ لا قيمة للإنسان ولا لموته اليومي على أيدي الإرهابيين او تعذيبه في السجون والمعتقلات على أيدي أجهزة الدولة الأمنية, أو إفقاره إلى حد الكراهية والحقد على الحكومة, وبالتالي بدء الاستعداد لمشاركة البعض غير القليل مع قوى الإرهابية ضد المجتمع, ولكن غالبية الناس الفقراء لا تزال لا تنفذ القول العبقري للإمام علي بن ابي طالب حين دعا إلى مقارعة الجوع ولو بحمل السيف, والذي لا أدعـــــــــــوا لـــــــــــه اليـــــــــــوم .

الحكام الأوباش والرجم بالحجارة حتى الموت!

تفنن الأوباش المستبدون في الأرض وفي مختلف بقاع العالم في ممارسة شتى اساليب التعذيب بحق الإنسان, سواء أكان بسبب جرم اقترفه أم موقف مناهض للحاكم بأمره أو بسبب مزاج خاص لدى الحاكم. وقد عرفت الشعوب شتى اشكال الأحكام التي وضعها الحكام في مواد قانونية أعطيت لها صفة الرسمية والشرعية, في حين إنها تبقى غير شرعية وغير حضارية مـــــن منطلـــــق الإحســـــاس بإنســـــانية الإنســـــان وكرامتـــــه.
وتفنن الحكام في أضفاء صفة الشرعية الإلهية على اساليب القهر والتعذيب والقتل. فمرة يتخذ القرار باسم الآلهة, ومرة أخرى باسم الإله الواحد القهار, وثالثة باسم الأخلاق, ورابعة باسم الشعب, ولكنها كلها كانت لا تجسد سوى الرغبة في ممارسة القسوة إزاء الإنسان المخطئ أو الممـــــــــــارس لحريتـــــــــــه وحقوقـــــــــــه المشـــــــــــروعة.
ومن بين أساليب القهر والتعذيب التي كانت ولا تزال تصدرها الكثير من المحاكم في العالم هو

حكم الموت, إذ لا يحق لأي إنسان أو جماعة أو سلطة سلب حق الإنسان في الحياة أياً كان الجرم الذي ارتكبه. فبعض المحاكم أوالحكام يقرر القتل بالسم, وآخر بالكرسي الكهربائي, وثالث بالشنق حتى الموت, ورابع بقطع الرأس بالسيف, والخامس برصاصة توجه إلى رأس المحكوم عليه بالموت, وسادس بدفنه حياً في قبور جماعية وسابع خنقه وثامن بوضع الإنسان في حوض للحوامض المذيبة لكل شيء, وتاسع بسلخ جلده أو نفخه من دبره حتى ينفجر أو بتقطيع جسم الإنسان...الخ. وهي كلها أساليب همجية لا يمكن أن تشكل جزءاً من عقوبات في حياة مجتمع متحضر وإنساني, مهما كانت الجريمة التي ارتكبها من يُحكم عليه بتلك الأحكام الموغلة بالقسوة, إذ لا يمكن أخذ الثأر من القاتل بقتله, بل يفترض أن يعاقب بالحبس دون أي شكل من أشكال التعذيب أو استباحة الكرامة.

ولكن أكثر الأساليب وحشية وسادية وعدوانية وانتقاماً من الإنسان هو الحكم برجم الإنسان بالحجارة حتى الموت على من يتهم بممارسة الزنا, أي الزانية والزاني, إذ يحكم على الفاعل بالقتل بهذه الطريقة المتوحشة. وغالباً ما حُكم الرجم بالحجارة على المرأة في مجتمع ذكوري يحتقر المرأة ولا يحترمها ولا يعترف بحقوقها المشروعة.

إن النظم التي تدعي الإسلام هي التي تمارس ارتكاب هذه الجريمة الشنيعةو جريمة الرجم بالحجارة حتى الموت. وقد حُكم على الكثير من النساء المسلمات بذريعة الزنا وهن محصنات, أي ما زلن "بعهدة" أزواجهن.

لقد قتل الكثير من النساء في كل من السعودية وإيران وغيرهما من الدول التي تتبنى الإسلام والشريعة الإسلامية أسلوباً لها في الحكم والحياة, وأذ توقف الرجم بالحجارة منذ عشر سنوات في السعودية كما يبدو, ولكنه لم يلغ إلى الآن, كما تنفذ بحق آخرين أحكاماً أخرى مثل قطع رأس الإنسان بالسيف أو قطع اليد أو ما إلى ذلك من جرائم تشوه الإنسان وتعطله عن العمل وتهدر كرامته إلى حين موته.

إن إيران وقد حكمت على امرأة إيرانية مسلمة هي السيدة سكينة محمدي أشتياني, أذرية القومية وعمرها 43 سنة, بالرجم بالحجارة حتى الموت بتهمة الزنا تجسد طبيعة هذا النظام الشرس المناهض لحرية وحقوق الإنسان والممارس لأقسى العقوبات والتعذيب بحق الناس المحكومين في سجونه, ومنها سجن أيفين في طهران. ويقال أن الحكم قد أجل تنفيذه أو استبدل بالشنق حتى الموت, وهو أمر مشكوك فيه بسبب الكذب الذي تميزت به السلطات

الإيرانية. لقد نفذت إيران في الآونة الأخيرة 73 حكماً بالموت, وهي جرائم إضافية تضاف إلى جرائم النظام التي ترتكبها عصابات الحرس الثوري في إيران أو أتباع إيران خارج إيران, كما يجري في العراق مثلاً.

إن البشرية المتحضرة حذفت من قوانيها عقوبة الإعدام, وبعضها الآخر توقف عن ممارسته وفي طريقه إلى منعه, في حين ان دولاً أخرى غير متحضرة مثل إيران والسعودية والسودان والصين وكوريا الشمالية وغيرها لا تزال تمارس هذه العقوبة على أوسع نطاق وتنفذ القتل باشكال مختلفة, وأبشعها جريمة الرجم بالحجارة, إنها السادية بعينها.

على مناصري حقوق الإنسان أن ينهضوا في جميع ارجاء العالم لإدانة كل أشكال أحكام الإعدام ومنع حصوله, إضافة إلى منع أسلوب الرجم بالحجارة أو قطع الرأس أو القتل عبر كرس كهربائي أو زرق السم بجسم الإنسان أو الشنق أو غيرها من الأساليب غير المتحضرة والمعادية للإنسان.

لنرفع أصواتنا عالياً من أجل منع رجم المرأة الإيرانية المتهمة بالزنا أو إعدامها باي وسيلة كانت, فايقاف حكم الموت مؤقتاً لا يعني عدم تنفيذه بل تأجيله لتجاوز الضجة الدولية ضد الحكم الصادر بحقها. لنعمل من أجل تحريم كل أشكال الإعدام في إيران وفي غيرها من دول العالم التي لا تزال تمارسه.

لنعمل من أجل اجتثاث أسباب الجرائم التي ترتكب وتغيير القوانين التي تحكم بالإعدام ومنع جميع اشكال التعذيب وقهر الإنسان وإهانة كرامته. لنعمل من أجل صيانة حياة وكرامة وحقوق الإنسان.

لقد اعتقلت السلطات الإيرانية أثنين من الصحفيين الألمان بتهمة ولوج البلاد دون إذن, وكان هم الصحفييننهو اللقاء بالمحكومة أو عائلتها لمعرفة اسباب الحكم ..الخ. ولا شك في أن حياة هذين الصحفيين يمكن أن تتعرض هي الأخرى للخطر بسبب طبيعة هذا النظام الذي لا يرعى حرمة وكرامة الإنسان, وهو لا يختلف في طبيعته عن حكم الموت الذي نفذ بالمواطن البريطاني من أصل إيراني بازفلت في العراق في عهد صدام حسين قبل حرب الخليج الثانية بتهمة التجسس. لنعمل من أجل إطلاق سراح الصحفيين أو من الحكم عليهم بالسجن بتهمة التجسس.

كاظم حبيب

هل يتحرك الإرهابيون من المسلمين في العالم دون دعم عربي وإسلامي؟

خلال العقدين المنصرمين تسنى لقوى الإسلام السياسية الإرهابية التي رعتها وغذتها وطورتها ثلاث دول أساسية خلال العقد التاسع من القرن العشرين هي الولايات المتحدة الأمريكية, التي مدتها بالسلاح والتدريب والمعلومات, والمملكة العربية السعودية التي مدت تلك القوى بالتعليم والفكر الديني المتطرف والمال والأفراد, وباكستان التي احتضنت ودعمت لوجستيا ووفرت لها الحماية وعززت تعاونها وتشابكها مع أجهزة الأمن الباكستانية وساعدت على فتح المزيد من المدارس الدينية ذات النهج الحنبلي الوهابي فيها, لكي تنزل الهزيمة بقوات الاتحاد السوفييتي في افغانستان. وقد كان لها ولغيرها من الدول الغربية والعربية ما أرادت فعلاً. ولكن ماذا بعد الاتحاد السوفييتي الذي انتهى أمره في بداية العقد الأخير من القرن العشرين؟ لقد انقلب السحر على الساحر, وكأن المثل الشعبي العراقي ينطبق على هذه الدول حين يقول:

"يا حافر البير لا تغمج مساحيها, خاف الفلك يندار وانت التگع بيها", انقلب على الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وباكستان, ولكنه لم يقتصر عليها بل امتد إلى الكثير من دول العالم. وكان ما كان قبل وبعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 من العمليات الإرهابية الدامية لهذه القوى في مناطق كثيرة أخرى من العالم. إلا أن نشاط هذه القوى قد تركز في السنوات الأخيرة في كل من أفغانستان والعراق, وسقط بسبب الساحر القديم وسحره مئات الوف الضحايا قتلى وجرحى ودمار واسع وخسائر مالية لا حصر لها. ولم يتوقف عن مناطق أخرى في ذات الوقت. وإذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت إبعاد عمليات الإرهابيين عن بلادها, فإنها عجزت إلى الآن عن إنهاء هذه الحرب ضد الإرهاب, وهي تعلن بين فترة وأخرى عن اكتشاف خلايا جديدة ومحاولات جديدة جادة لعمليات دموية حقاً.

لم يعد تنظيم القاعدة الإرهابي كما كان عليه في السابق, إذ تلقى ضربات قاسية حقاً في كل مكان, ولكنه, ورغم تلك الضربات, لا يزال يمتلك إمكانيات مهمة قادرة على إنزال ضربات شديدة ومتواصلة في كل من أفغانستان والعراق, ومن ثم في اليمن, كما أنه عمد إلى تهديد العالم الغربي بضربات قاسية تنزل أفدح الخسائر بتلك الدول من خلال تحريك بعض خلاياه النائمة فيها او المرسلة إليه بعد إنجاز تدريبها في افغانستان وباكستان. لقد فشلت تلك المحاولات بفضل وعي أجهزة أمن تلك الدول ونشاطها الداخلي في داخل تلك التنظيمات الإرهابية, ولكنها في ذات الوقت تقود إلى عدة عواقب سلبية, نشير إلى بعضها:

1 .توجيه المزيد من الموارد المالية لأغراض حماية سكان الدول الغربية التي تبقى في قلق دائم من احتمال ضربات موجعة تنزل بها.

2. **زيادة الإجراءات الأمنية التي تمارسها تلك الدول الغربية بهدف الحماية, ولكنها تعتبر مقيدة جداً لحرية حركة ونشاط الإنسان وتزيد من متاعب السفر والتنقل والتدخل في شؤون الأفراد.**

3. **تسيء إلى سمعة الإسلام والمسلمين والمسلمات, وهي سيئة عموماً في أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها, كما ترفع من مستوى الخشية والقلق لدى تلك الشعوب من المسلمات والمسلمين المقيمين في هذه الدول, مما يزيد ويعقد من التفاهم المتبادل والحياة المشتركة في بلد واحد, ويدفع بها إلى اتخاذ إجراءات إضافية ضد الهجرة والإقامة والمراقبة.**

4. **وهذه الظاهرة تحرك المزيد من القوى اليمينية في عدائها لا ضد الأجانب عموماً, بل ضد المسلمين من العرب وغير العرب بشكل خاص, وترفع من الكراهية وتنشط الفكر الشوفيني فيها.**

5. **وقد وجدت هذه الحالة تعبيرها الواضح في الموقف من إقامة المساجد والجوامع أو من الحجاب في أوروبا, خاصة وأن القوى الإسلامية السياسية قد حولت الكثير من تلك المساجد والجوامع إلى مواقع للخطب السياسية ضد المسيحية وزيادة الكراهية الدينية أو الحجاب وكأنه قضية إسلامية, في حين انها اصبحت سياسية لا غير.**

علينا أن نؤكد هنا ومن جديد ما أشرنا إليه في مقالات أخرى ما يلي: لا يمكن تصور وجود تنظيمات إرهابية على نطاق واسع تتحرك بحرية وحيوية وتوجه ضربات قاسية وتهدد الدول العظمى كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى وتقلق شعوبها ووتنغص حياة البعض منها وتثير حفيظة تلك الشعوب ضد الإسلام والمسلمين القاطنين في بلدانها, دون أن تتسلم دعماً مالياً ولوجستياً متنوعاً وتتزود بمزيد من الإرهابيين الملتحقين بتلك القوى الإرهابية من بعض الحكومات في الدول العربية والإسلامية, ومن منظمات وجوامع ومساجد ومدارس دينية وشخصيات مسلمة غنية تعيش في الدول الأوروبية أو في الدول الغربية عموماً. فإلى الآن تجد قوى الإرهاب الإسلامية السياسية في هذه الجهات المعين غير الناضب في تزويدها بما تريد لممارسة إرهابها على الصعيد العالمي. إذ لو توقف ذلك المعين المجهز بكل شيء, لتقلصت ثم توقفت واندحرت تلك القوى الإرهابية المقيتة.

من المفيد هنا إيراد بعض النماذج في هذا الصدد: نموذج 1, السعودية: في الوقت الذي تقوم المملكة العربية السعودية بمحاربة الإرهابيين في بلادها وتطاردهم وتقتل البعض المهم من المنظمين منهم من جهة, تقوم قواها الإسلامية السياسية ومدارسها الدينية والكثير من شيوخ الدين فيها وشخصيات كثيرة من أغنيائها وشركاتها بتقديم مختلف أشكال الدعم لتنظيمات القاعدة الإرهابية من خلال التعليم والتثقيف الفكري والسياسي في المدارس السعودية في المملكة وفي شتى بقاع العالم أو التبرع بالأموال أو تجنيد الأفراد من جهة أخرى, وبالتالي فأن القوى الأخيرة تساهم في تكوين وتوفير إرهابيين جدد تعمل في المملكة وترسل إلى دول أخرى لممارسة النشاط الإرهابي في آن واحد.

نموذج 2, باكستان: في الوقت الذي تتعاون باكستان مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي بمكافحة الإرهاب في باكستان, تقوم أجهزتها الأمنية والكثير من العاملين في الجهاز الحكومي بدعم مباشر وغير مباشر لقوى الإرهاب عبر العلاقات القديمة التي نشأت بينها وبين قوى الإرهاب سابقاً وحافظت على تلك العلاقات وجددتها وفق قواعد عمل مشترك جديدة, لأنها أصبحت مرتبطة بها بعلاقات قوية وفساد مالي متفاقم في البلاد. فهم

يمدون القوى الإرهابية بمعلومات قيمة عن التحركات المشتركة وعن المواقع التي يمكن ضربها بعيداً عن اعين الشرطة. كما يمكن تزويدهم بالكثير من السلاح والعتاد والمتفجرات من ترسانة النظام الباكستاني لسيادة نظام الفساد في كل البلاد الباكستانية. وبالتالي فأن باكستان تحارب بيد اليمنى, وتمد باليد اليسرى ما تحتاجه قوى الإرهاب الدولي لمواصلة نشاطها. ولم يعد هذا الأمر خافياً على أحد.

نموذج 3, إيران: قوى الإرهاب السياسية الإسلامية على الصعيد العالمي هي قوى تنتمي إلى المذهب الإسلامي الحنبلي الوهابي عموماً, وهو مناوئ للمذهب الشيعي الصفوي السائد في إيران. ولكن لإيران أجهزتها الإرهابية التي تعمل في دول أخرى كالعراق ولبنان وسوريا واليمن وفلسطين وباكستان وافغانيتان وغيرها أولاً, وتتعاون ثانياً مع القوى الإرهابية الأخرى التي تلتزم بالمذهب السني الحنبلي الوهابي بأمل تنشيط العداء للولايات المتحدة الأمريكية وتعقيد الأمر عليها في الدول الأخرى, كما يحصل في العراق حيث يوجد مثل هذا التعاون وبصيغ مختلفة, وكذلك في غزة مثلاً, إذ أن القوى الإسلامية السياسية (حماس) تشكل جزءاً من الأخوان المسلمين الأكثر تطرفاً في العالم العربي, كما يبرز ذلك في التعاون الكبير مع قوى إيران في لبنان, قوى حزب الله. وفي الوقت الذي تقيم قوى افسلامية عموماً الدنيا ولا تقعدها بسبب منع بناء منارة لجامع في سويسرا أو في أي مكان آخر من الدول الغربية تنسى هذه الدول العربية والإسلامية أنها تمنع إقامة كنائس فيها, كما في السعودية, أو تسكت عن حرق الكنائس فيها أو لا تعلن عن تحقيقاتها بهذا الصدد, كما في العراق. وهناك نماذج كثيرة أخرى يمكن إيرادها في هذا الصدد أصبحت واضحة لمن يحاول متابعة نشاط قوى الإرهاب في دول "العالمين العربي والإسلامي", أو في الجاليات العربية والإسلامية في الدول الغربية.

إن المهمة المركزية التي تواجه القوى المدنية والديمقراطية في الدول العربية والإسلامية وفي إطار الجاليات الإسلامية والعربية في الدول الغربية هو النضال المكثف ضد فكر وسياسات وممارسات ونشاطات قوى الإرهاب والدول والقوى والجماعات الإسلامية الأخرى التي تدعم نشاطها وتمدها بما يساعدها على البقاء واستمرار قتل البشر والتخريب وتشديد

2010/10/7

لا خشية من المؤمنين الصادقين الصالحين, بل الخشية كل الخشية من المتشددين بالإيمان نفاقا!

المؤمن بالله ورسوله والصالحين من الأولياء وبقناعة تامة لا يشغل نفسه بملاحقة الناس في إرادتهم الحرة وحرياتهم العامة والفردية, بل يهمه أن تكون له علاقة حميمية مع ما يؤمن به وأن يبشر بالخير والعدالة الاجتماعية وخدمة الناس, ولا يشغل نفسه بالحكم وبالسياسة إلا بقدر ما يمنع نشوء الاستبداد في البلاد والقمع والقهر لإرادة وحرية وحياة الفرد والمجتمع. المؤمن إيماناً صادقاً بالله ورسوله هو من سَلِم الناس من يده ولسانه, ومن ابتعد عن التدخل في شؤون الأفراد والعائلات, ومن رفض إصدار الأحكام بحق الأديان والمذاهب الأخرى أو الأفكار والاتجاهات الأخرى أو التطرف في الفتاوى والأحكام, فهو يؤمن بأن هذا ليس من شأنه بل من شأن خالقه الذي يحكم على الناس وفق سلوكهم ومواقفهم. والمؤمن بالله ورسوله يؤمن أيضاً بحق الناس في اتخاذ الدين أو المذهب الذي يرتأوه ولا يميز بين المواطنين والمواطنات على اساس الدين أوالمذهب أو القومية او الجنس, على قاعدة وآية "... لكم دينكم ولي دين...". ومن يسعى إلى رفض التمييز والإساءة لأتباع الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والعقائدية الأخرى. والمؤمن هو من علَّم الناس على التواضع والحب وحب الآخر والخير والتسامح وعدم تكنيز أو تكديس الأموال والعقارات وضد الفساد المالي والإداري وضد أي حكم جائر. أما المؤمن رياءً ونفاقاً فهو المتشدد ديناً ومذهباً والمتعصب والرافض لبقية الأديان والمذاهب

والاتجاهات الأخرى. وهو الذي يريد فرض الهيمنة على الآخرين من خلال التجارة بالدين والمذهب وحب الأولياء والصالحين, في حين أن حقيقة الأمر هو ضد كل ذلك وبامتياز. والمؤمن المنافق والجبان هو من يصدر قرارات بمنع تدريس الفنون في العراق من فن الرقص والغناء والموسيقى والنحت وربما الرسم ايضاً بذريعة وجود "نص دستوري" وهو غير موجود اصلاً, وهو من يمنع الناس من التصرف على وفق حريتهم دون أن يؤذوا أحداً من الناس. والمنافق هو من ينتقل من حزب البعث إلى حزب إسلامي جاهر بعدائه لحزب البعث وصدام حسين لكي يتسلق المناصب ويؤذي الناس باسم الدين والمذهب وإرادة الله! والمنافق هو من يريد أن يبني مجتمعاً إسلامياً في بلد متعدد الديانات والمذاهب الدينية ويفرض على الآخرين بسبب ذلك ولأسباب ترتبط بالإرهاب المنظم طرد اتباع بقية الأديان إلى خارج العراق, كما يحصل اليوم مع المسيحيين والصابئة المندائيين أو الإيزيديين في محافظة الموصل من أبناء وبنات الوطن.

إننا أمام قوى تريد أن تفرض الخيمة الفكرية الواحدة على المجتمع, كما فعل صدام حسن وانتهى إلى حيث ينبغي أن يكون, ورفض الأفكار الأخرى. هذا هو ما يجري اليوم في العراق وهي خطيئة كبرى لا يمارسها المؤمن الصادق بل المؤمن المنافق. إن من لا يؤمن بالديمقراطية كفلسفة ويريدها أداة للوصول إلى الحكم ثم الانقلاب عليها هو المنافق دون أدنى ريب, والخشية كل الخشية في أن يصل مثل هؤلاء الناس إلى الحكم ويتولون المناصب المؤثرة في التربية والتعليم ويشوهون بذلك الحياة الثقافية الديمقراطية في عراقنا الحضاري الذي يعتبر أحد مهود الحضارة البشرية.

إن من واجب المدفاعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني وحرية الفرد والمجتمع والديمقراطية أن يدافعوا عن حق أتباع الديانات والمذاهب في العراق في العبادة و ممارسة الطقوس الصالحة وحماية كل المؤمنين الصادقين الصالحين من كل الأديان والمذاهب ومكافحة كل المؤمنين نفاقاً ورياءً وانتهازية وغياءً.

إننا أمام مرحلة جديدة أتمنى على كل الوطنيين الديمقراطيين من مختلف الاتجاهات والمدارس الفكرية الديمقراطية ومن كل القوميات أن ينتبهوا إلى ما يمكن أن يحصل في الفترة القادمة مع تشكيل الحكومة الجديدة التي بدأت أعمالها حتى قبل تشكيلها بقرارات مجالس محافظات بغداد والبصرة وبابل وضد أكاديمية الفنون الجميلة والفنون الشعبية والعفو عن مزوري الشهادات العالية

والدعوة إلى بناء مجتمع إسلامي لم يرد ذلك في دستور العراق بأي حال, بل ورد نصاً ممارسة حقـــــــــوق الإنســـــــــان أولاً وقبـــــــــل كـــــــــل شـــــــــيء.
أن من الواجب مراقبة نشاط الحكومة وإجراءاتها من قبل الشعب ودون منح الحكم منذ البدء كل التاييد والدعم, كما يفعل اللاهثون وراء تاييد الحكومة حقاً أوباطلاً بذريعة الاعتدال وعدم ارتكاب الأخطاء مجدداً, كما فعلنا سابقاً!!

2010/12/29

ما النظام السياسي المطلوب للعراق الجديد؟

اسمحوا لي أن أقول بثقة عالية: ليس هناك من وطني غيور يريد حكم البعث ثالثة, بعد التجارب المريرة والقاسية والموت على أيدي الحرس القومي القتلة في العام 1963, وعلى ايدي عصابات البعث الصدامية في فترة الحكم الثانية لحزب البعث بقيادة أحمد حسن البكر ومن ثم بقيادة صدام حسين. هذا ما اشعر به وما يمكن تأكيده بالنسبة للغالبية العظمى من بنات وأبناء الشعب الغيورين على وطنهم وشعبهم ومستقبل الأجيال القادمة التي لا تريد العـــيش فـــي ظـــل دكتاتوريـــة مماثلـــة لدكتاتوريـــة صـــدام حســـين.
ودعوني أقول بثقة عالية أيضاً: ليس هناك من وطني شريف وغيور على وطنه وشعبه يريد حكماً طائفياً مقيتاً في العراق كالذي نعيش تحت وطأته حالياً, رغم ما حصل عليه الطائفيون من اصوات في الانتخابات الأخيرة جاءت بفعل عوامل الاستقطاب الطائفي الذي نشطته ليس الأحزاب الدينية الطائفية السنية منها والشيعية فحسب, بل وبمشاركة فاعلة ومؤثرة جداً من جانـــب المؤسســـات الدينيـــة الشـــيعية والســـنية فـــي آن واحـــد ودون اســـتثناء.
ثماني سنوات عجاف مرت على الشعب العراقي منذ سقوط الفاشية السياسية والعنصرية المقيتة لنظام سافل وحقير هو نظام البعث الصدامي, نظام البؤس والفاقة والحرب والدمار

والأنفال والكيماوي في حلبجة وباهدينان والأهوار والقتل في السجون والمعتقلات والقبور الجماعية.

ثماني سنوات مريرة عاشها الشعب العراقي تحت هيمنة الأحزاب الأسلامية السياسية التي فرضت انتخابات مبكرة وأقرت دستوراً مبكراً بتأييد ودعم من الولايات المتحدة وعبأت القوى لصراع طائفي مقيت فاق كل التصورات حتى قاد بعض الديمقراطيين والتقدميين السقوط في فخ الطائفية والالتحاق بتلك التحالفات وإعطاء اصواتها لها أو المشاركة في قوائمها الانتخابية. وهو الأمر الذي أثار الحزب والأمل في نفوس الكثير من الناس الطيبين في العراق.

الحكم الجاري في العراق لم يستطع فرض الدولة الدينية في العراق إلى الآن ليس بسبب تعفف القوى الإسلامية من ذلك, بل هي تحاول جادة وباستمرار إمرار ذلك باساليب خبيثة وبدعم خارجي واضح, بل بسبب وجود التحالف الكردستاني في الحكومة الاتحادية ورفضه لمثل هذا التوجه في إقامة الدولة الدينية, إضافة إلى رفض بعض العناصر في هذه القائمة أو تلك لمثل هذا النهج السيء.

نحن اليوم أمام وضع لا يجوز استمراره, لا بد من تغييره لصالح الشعب, لا بد من التخلص من الطائفية والفساد والتمييز والفقر والبطالة والحرمان من الخدمات ومن قوى الإرهاب بشكل خاص, لا بد من الخلاص من الهويات الفرعية المنتجة للصراع والالتزام بالهوية الوطنية العراقية ومصالح القوميات المتعايشة في العرق, لا بد من حريات وحياة ديمقراطية ومن عملية تنمية اقتصادية وبشرية ومكافحة البطالة والعوز والفقر الشديد, لا بد من الخدمات العامة للمجتمع وخاصة الكهرباء والماء.. إن الشعارات المهنية لمختلف فئات المجتمع لا بد لها أن ترتبط بقوة وتتشابك مع الشعارات العامة والأساسية في بناء مجتمع مدني وديمقراطي, لا بد من دولة ديمقراطية وحكومة مدنية ديمقراطية غير طائفية, لا بد من فصل الدين عن الدولة والمؤسسة الدينية عن السياسة, إنه الطريق الوحيد للخلاص من الأوضاع الشاذة السائدة في البلاد.

إن الزيارات المتكررة لمسؤولي الدولة العراقية من رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء والوزراء للمرجعيات الدينية تخل باستقلالية هذه المناصب وبمواقف القيمين عليها, تخل

بالعملية السياسية كلها وتساهم في تعزيز دور تلك المؤسسات الدينية بالحياة السياسية العراقية وهو الخطأ الفادح الذي ترتكبه تلك الشخصيات والقوى السياسية العراقية. إن الشبيبة العراقية تتحرك اليوم بحيوية فائقة في كل أنحاء العراق وتطالب بالتحول صوب الحريات الديمقراطية والحياة الحرة الكريمة, وعلى الأحزاب والجماعات والكتل والشخصيات السياسية والاجتماعية الوطنية والديمقراطية أن تتحرك لدعم الشباب وتوجهاتها الوطنية والديمقراطية لصالح تبديل الأوضاع المزرية الراهنة التي بدأ الشعب يرفضها, إذ لم تبرهن الحكومة الجديدة إلى الآن عن أي جدية فعلية في معالجة الأوضاع ولا مجلس النواب بما ينسجم وحاجات المجتمع للتغيير الحقيق والفعلي.

إن الشبيبة العراقية هي المعول عليها وهي القادرة على فرض التغيير, خاصة إذا ما استطاع الشبيبة تنظيم نفسها بصيغة ما لتساهم في التعبئة العامة والواسعة لقوى التيار الديمقراطي ولكل القوى الخيرة في المجتمع لصالح التغيير الديمقراطي والسلمي للواقع الراهن.

إن التغيير في تونس ومصر يلهم شبيبة دول منطقة الشرق الأوسط كلها, والنصر الذي تحقق يوم أمس في مصر هو نصر للجميع وسيحرك المزيد من شبيبة دول المنطقة لمواجهة حكامها الذين مارسوا ابشع اشكال الاستبداد ضد شعوبهم. لقد سقط حاجز الخوف وستتحرك شبيبة وشعوب المنطقة لصالح بناء مجتمعاتها المدنية والديمقراطية وتنتزع حريتها المسلوبة منذ عقود.

الإرهابيون وحكومة بغداد!

حصل نوري المالكي على تأييد شعبي واسع حين استطاع توجيه ضربات قوية للميلشيات

الطائفية المسلحة في البصرة وفي بغداد, وحين تعاون مع القوات الأمريكية في التزام قوى الصحوات في الأنبار وصلاح الدين بشكل خاص التي استطاعت توجيه ضربات قاسية لقوى القاعدة الإرهابية. واستناداً إلى شعار سيادة واحترام دولة القانون الذي رفعه المالكي وشكل به قائمة دولة القانون, حقق نجاحاً كبيراً في انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات العامة لسنة 2010 وليس بقائمة حزب الدعوة الإسلامية. هذه النجاحات أصبحت بعد ثلاث سنوات في خبر كان, إذ أن الإرهاب الدموي عاد إلى بغداد ومحافظات أخرى من العراق بقوة ملموسة ومدمرة لثقة الناس بالوضع القائم. فخلال فترة وجيزة تعرضت بغداد وتكريت وديالى وكربلاء إلى ضربات انتحارية وعبوات ناسفة إدت إلى وقوع مجازر دموية راح ضحيتها المئات من الناس الأبرياء قتلى وجرحى. وهذا التأييد السابق أصبح منذ الآن في خبر كان أيضاً بعد أن مر الآن أكثر من عشرة شهور على الانتخابات العامة ولم ينته رئيس الوزراء من تشكيل الحكومة بكامل قوامها والنسبة المقررة للنساء. إذ أن اقطاب الأحزاب الفائزة في الانتخابات تمارس صراعاً مرهقاً للمجتمع على الوزارات الأمنية التي تراجَعَ نشاطها وقدرتها على ملاحقة الإرهابيين واستطاعت هذه القوى تحريك خلاياها النائمة في وزارات الداخلية والأمن الداخلي والدفاع لتجهز على مزيد من البشر وتدفع بهم إلى طاحونة الموت أو الإصابات البالغة.

وبدلاً من زيادة النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والبيئي المخرب لمواجهة أوضاع البلاد الشاذة وملاحقة قوى الإرهاب الدموية من جانب أجهزة الأمن والشرطة, راحت بعض قوى الأمن ومجالس المحافظات تتوجه بعملياتها القمعية ضد أتباع الديانة المسيحية, كما حصل في مهاجمة جميعة أشور بانيبال الثقافية بصورة همجية, أو اغتيال أشخاص من أتباع الديانة المندائية وكذلك الاعتداء الغاشم لمرتين متتاليتين من جانب الأجهزة الأمنية على الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق والذي يحتل موقعاً خاصاً في قلوب وعقول كل مثقفات ومثقفي العراق الديمقراطيين من مختلف القوميات وأتباع الأديان والمذاهب الدينية المتنورين الذين يدركون أهمية ودور هذا الاتحاد ومنتسبيه في النضال ضد الدكتاتوريات الغاشمة وضد نظام صدام حسين الدموي ومقارعة التخلف والعنف والعدوانية, والذي قدم التضحيات الغالية من بين أعضائه على هذا الطريق النبيل, طريق النضال في سبيل حرية الشعب وحياته وثقافته الديمقراطية.

وقد بلغت التجاوزات على حرية المواطنات والمواطنين حداً الزمت السيد رئيس الجمهورية إلى إصدار بيان رئاسي جاء فيه "ان رئيس الجمهورية يتابع بمزيد من القلق والاستياء استمرار تعرض المواطنين المسيحيين ومحلات عملهم وتجمّعهم إلى اعتداءات أثمة تشكل مخالفة صريحة للدستور والقوانين المرعية وانتهاكا للحريات الفردية المكفولة بنصوص دستورية

واضحة .. فضلا عن ان ديننا الاسلامي الحنيف، دين التسامح والمحبة يعارض العنف المنفلت ويتعارض مع اي اعتداء على ارواح الناس وممتلكاتهم". واضاف "ان الاعتداءات الأخيرة تأتي إثر سلسلة من التجاوزات على الحقوق والحريات في بغداد ومدن أخرى ما يثير قلقاً لدى أوساط الرأي العام. واوضح البيان" ان الرئيس، بحكم التزاماته الدستورية واحترامه لنصوص القانون الاساسي، يدعو الحكومة العراقية، حكومة الوحدة الوطنية والشراكة الوطنية، الى اصدار أوامرها الى الجهات المختصة بالشروع في التحقيق واتخاذ الاجراءات اللازمة لصون الحريات والحقوق وحماية ارواح وممتلكات المواطنين عامة والمسيحيين خاصة وحقهم في العمل وفق ما نص عليه الدستور والتشريعات وانزال العقاب بكل من ارتكب مخالفة او جرما في هذا السياق". ودعا البيان الى" التآزر والتضامن مع الاشقاء المسيحيين والدفاع عنهم واحترام حقوقهم بوصفهم مواطنين اصلاء واخوة في الوطن ..العراق الجديد.. عراق الديمقراطية والتعددية والحريات العامة والخاصة". (موقع وكالة الأنباء القطرية في 2011/1/16). ومع ذلك, وبعد صدور هذا البيان, قامت عناصر من مجلس محافظة بغداد وثلة من الشرطة المحلية بتدنيس مقر اتحاد الأدباء ثانية وتفتيشه رغم احتجاج مسؤولي الاتحاد. وهو تحدٍ كبير لبيان رئاسة الجمهورية العراقية وتجاوز أخطر على الدستور العراقي وحرمة المؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني.

إننا إذ ندين هذه التصرفات الفظة غير القانونية والمخلة بالأمن العام التي مارسها رئيس مجلس محافظة بغداد ضد اتحاد الأدباء والكتاب والتهم الموجهة إلى عناصره بالاعتداء على جمعية أشور بانيبال الثقافية بتوجيه وتنظيم منه, نشارك رئاسة الجمهورية بضرورة إجراء التحقيقات الجدية والصارمة ونشر نتائج التحقيق وتقديم المسؤولين إلى العدالة لينالوا الجزاء العادل من جهة, وإلغاء كافة الإجراءات غير المشروعة المتخذة من قبل رئيس مجلس محافظة بغداد ووزارة التربية ضد النوادي والجمعيات الثقافية وضد أكاديمية ومعهد الفنون الجميلة من جهة أخرى, إذ إنها تندرج ضمن التجاوز الفظ والقمعي على حقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية وحرية الفرد والشعب وحرية المعاهد والكليات العراقية في وضع المناهج التدريسية وضد الدستور العراقي.

إن على رئيس الوزراء أن يدرك بأن المجتمع العراقي يتكون من قوميات وأديان ومذاهب واتجاهات فكرية وسياسية كثيرة لا يجوز فرض اتجاه ديني واحد عليه, كما أن الدين الإسلامي لا يحرم الغناء والموسيقى أو الطرب, إذ أن ذلك يشكل جزءاً من الغذاء الروحي للإنسان والذي يفترض أن يحترم وأن تساهم الدولة في تطوير هذه الفنون الإنسانية العريقة التي نشأت مع نشأة الإنسان وتطورت بتطوره. وإذا كان الدستور يتحدث عن أن العراق دولة إسلامية وهو

خطأ فادح في الدستور, فأن هذا لا يعني باي حال مصادرة حقوق الإنسان التي كرسها الدستور ذاته أو مصادرة حقوق أتباع الديانات الأخرى بأي حال. إن ما تمارسه بعض قوى الإسلام السياسية في العراق تتقاطع مع الحياة الدستورية ومع المجتمع المدني الذي يراد إقامته في العراق ومع الديمقراطية التي هي أساس المجتمع المدني وقاعدته الفكرية والسياسية. إن على رئيس الوزراء أن يعي ذلك ويدرك فداحة ما يمارس اليوم من بعض أجهزة الدولة ومؤسساته الإدارية ضد الإنسان العراقي وضد حقوقه المشروعة. وأن تأييده للإجراءات المخلة بدستور العراق من جانب رؤساء مجالس بغداد والبصرة وبابل بحديثه عن بناء مجتمع إسلامي أو سكوته على تلك الإجراءات سيقود إلى محاسبته لاحقاً, وأرجو أن لا يحصل ذلك, كما يحاسب اليوم شعب تونس رئيس الجمهورية الهارب من وجه العدالة زين الدين بن علي .

حرية الشعب والرأي في العراق في خطر!

لم تتوقف محاولات دفع العراق إلى نفق مظلم حيث تغيب عنه شمس الحرية والديمقراطية وتستعيد الدكتاتورية أنفاسها وتصادر الحرية الفردية وحقوق الإنسان وتستكلب فيه قوى الإرهاب وتنهش وحوش الغابة في لحم الشعب وتشرب من دمائه. فما أن بدأت تلك المحاولات الجادة والوقحة والمتعارضة مع الدستور العراقي في بابل حتى انتقلت إلى البصرة فبغداد وأضحت تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار النسبي في العراق وفتحت بدورها أبواب البلاد على مصراعيها أمام صراع متصاعد في المجتمع بين قوى مشاركة في العملية السياسية, مما فسح في المجال إلى تفاقم نشاط قوى الإرهاب والميليشيات الطائفية المسلحة وإنزال المزيد من الضربات الموجعة بالشعب العراقي, وبشكل خاص ببنات وأبناء شعبنا من أتباع الديانة المسيحية وضد دور العبادة. كما لم يتوقف التجاوز على حرية وحياة الصابئة المندائيين. فالإرهابيون لا يكفون عن ملاحقتهم بشتى الطرق لقتلهم, كما حصل لأتباع الديانتين أخيراً.

إن القوى الظلامية وتلك التي لم تترك فرصة إلا واستثمرتها لوأد العملية السياسية في العراق وإثارة النعرات الطائفية والدينية والقومية وضد الديمقراطية, بدأت معركة جديدة ضد الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وضد بناء المجتمع المدني الديمقراطي والدولة الوطنية الديمقراطية الاتحادية ومن أجل بعثرة الجهود وتفتيت قوى المجتمع لمنعها من إعادة بناء الاقتصاد العراقي ومكافحة البطالة والفقر السائدين في البلاد. ولكن الغريب في الأمر ان الحكومة الاتحادية وكل القوى المشاركة فيها لم تتصد لهذه الحملة الهمجية الظالمة, بل انبرى رئيس الوزراء, الذي طرح نفسه كممثل لدولة القانون والمدافع عنها وخاض الانتخابات العامة على اساس ذلك, عاد إلى مواقعه كرجل دين في حزب الدعوة ليؤيد بطرف خفي مرة وبوضوح مرة أخرى تلك الإجراءات التعسفية التي تجاوزت بشكل فظ على الحرية الفردية والحريات الديمقراطية الشحيحة أصلاً في البلاد ورفض حتى نداءات من يؤيده وراح يدعو له وممن يحسب على قوى المجتمع المدني.

وبدلاً من الاهتمام بمصالح الناس وتوفير الخدمات للشعب الذي يعاني من شحتها وخاصة الكهرباء والعناية الصحية ونظافة المدن العراقية وخاصة بغداد العاصمة والأحياء الشعبية فيها, وبدلاً من الاهتمام بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية والبشرية ومكافحة البطالة والفقر والفساد السائد في البلاد, راح المسؤولون من أمثال رئيس مجلس محافظة بغداد ومن لف لفله يطاردون المواطنات والمواطنين في حريتهم الفردية وفي حقوقهم المشروعة ويزيدون من نقمة المجتمع على الحكم القائم الغارق في الصراع على المناصب منذ ما يقرب من عشرة شهور والعاجز عن تنشيط العملية الاقتصادية بمشاريع إنتاجية وخدمية بدلاً من إغراق الأسواق بالسلع المستوردة. مرة أخرى نقول إن حكام العراق لا يريدون أن يتعظوا بعواقب الحكام الذين سبقوهم في بلادنا وفي البلدان الأخرى, ومنها تونس في هذه الأيام العاصفة التي أكد الشعب من جديد مضمون قصيدة الشابي

إذا الشعب أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر.

إن التجاوز على الحرية الفردية والحريات الديمقراطية بأي شكل كان يعتبر بداية خطيرة لعد تنازلي صوب الاستبداد والظلام وقهر قوى المجتمع السليمة. وهي تذكرنا بما فعله خير الله طلفاح من إجراءات تعسفية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي, أو حملة الدكتاتور

الإيمانيــة فــي التســعينيات منــه. وعلينــا أن نتــذكر إلــى أيــن انتهــى هــؤلاء الأوبــاش! إن مؤسسة المدى الملتزمة بالكلمة الحرة وبالثقافة والحياة والحريات الديمقراطية تمارس دوراً طليعياً في الدفاع عن الحريات الديمقراطية وفي مواجهة قوى الشر التي تريد إنزال الأذى بالناس الشرفاء. ولكن هذه الحملة التي تقودها بوعي ومسؤولية يفترض أن تشارك فيها كل قوى المجتمع الشريفة والواعية لما يراد لها إن استمر هؤلاء الناس من المتطرفين من أمثال رئيس مجلس محافظة بغداد الذي يمارس تنفيذ عقوبات شرسة ضد المسيحيين وغيرهم كما حصل في جمعية أشور بانيبال الثقافية ببغداد يوم 2011/1/13. إن البعض من هؤلاء يلهون المجتمع بهذه المشكلات لينفذوا مخططات أخرى تسهم في إلحاق أكبر الأذى بالمجتمع, وعلى المجتمــــــع إيقــــــافهم ولجمهــــــم قبــــــل أن يتفــــــاقم دورهــــــم.. علينا جميعاً تقع مسؤولية المشاركة في تصعيد الحملة من أجل الحريات الديمقراطية لا إضعافها بأي شكل كان, لأن وراء إضعافها أو السكوت عنها عواقب وخيمة على الفرد والمجتمــــــع وعلــــــى مســــــتقبل العــــــراق الــــــديمقراطي المنشــــــود...

2011/1/18

ماذا يجري في العراق.. إلى أين تجرنا مهازل قوى الإسلام السياسية المتطرفة؟

العالم.. كل العالم يتفرج.. يضحك.. يسخر.. ثم ينظر إلى العراق بعين الغضب.. ويتساءل: هل كل هذا حقاً يجري اليوم في العراق بعد كل تلك الآلام والمخاضات والدماء والدموع التي سالت على أرض الرافدين؟ هل حقاً يمنع تدريس الموسيقى في البلد الذي أنتج آلة الهارفة والمزمار, إذ أصبحت الهارفة شعاراً لكل محبي الموسيقى في العالم؟ هل حقاً يمنع تدريس المسرح في

بلد انتج الشعراء الكبار فيه ملحمة گلگامش التي لا تزال اصداء الملحمة تطوف العالم وتعلن ان العراق كان بلداً حضارياً أو أحد مهود الحضارة البشرية؟ هل حقاً يلغى تدريس الموسيقى والغناء ونحن أحفاد الموصلي ومن وضع الموسيقى والسلم الموسيقي في العهد العباسي قبل ذاك, أو بعد ذاك من أمثال صالح الكويتي ومنير بشير وحضيري ابو عزيز وداخل حسن وناظم الغزالي ومحمد القبنجي وزهور حسين وسليمة مراد ووحيدة خليل وصديقة الملاية, أو حسن زيراك, الذي أنتج نحو ألف أغنية, ومحمد ماملي وعباس كاماندي وعزيز شاروخ أو نصير رزازي وعلي مراد ... وغيرهم في هذا البلد المعطاء؟ هل حقاً تداس كرامة الفنانين وكل الشعب بهذه الصورة المروعة في بلد أنتج وأبدع ما بعث المسرة والفرحة في نفوس البشرية في أنحاء كثيرة من العالم في حقب كان العالم يعيش أوضاعاً مزرية, فهل انتقل البؤس والفاقة والخراب الفكري والروحي إلى العراق مع تسلم قوى الإسلام السياسي للسلطة في العراق؟

هل هذا أحد شروط إيران في السماح لتشكيل الحكومة وبالصورة التي جرت عليها؟ وهل قوى الاحتلال الأمريكية كانت تريد ذلك لإرضاء إيران؟ وهل حلفاء القوى الإسلامية السياسية في العراق راضون بما تتخذه وزارتا التربية والتعليم العالي من إجراءات قبل الآن وما يمكن أن يتخذ بعد الآن ضد الثقافة والحياة الديمقراطية؟ إذا كان العالم يسخر مما يجري في العراق, فما حال العراقيات والعراقيين وهم يواجهون "المأساة والمهزلة في آن واحد"؟

العراق يندب حظه! لقد ابتلى العراق بالدكتاتورية الغاشمة للبعثيين القوميين الشوفينيين والعنصريين الذين أدموا شعب العراق وخربوا روحه! وها هو يبتلى بمن يسعون بإصرار عجيب إلى تعميق الخراب الروحي والفكري وفرض الخيمة الدينية عليه, فهل علينا أن نسكت ونقبل بما يجري في هذا العراق المغدور؟ كان صدام يقول: العراقيون بعثيون وأن لم ينتموا!, أما قوى الإسلام السياسية, قوى حزب الدعوة, فتقول: أنتم أعضاء في الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية وأن لم تنتموا!! (تريد أرنب أخذ أرنب, تريد غزال أخذ أرنب!). نحن أمام قوى صممت على دفع العراق باتجاهات فكرية وسياسية خطرة, وإذا ما سكت المساومون المساهمون في الحكم, فعلينا نحن, من يعتقد بأنه مدني وديمقراطي, أن لا يقبل بما يجري في العراق, أن يرفض ما يراد للناس الطيبين من ابناء هذا الشعب المغدور, إذ أننا

نعـــرف مـــا ســـتكون عليـــه العاقبـــة فـــي مثـــل هـــذه المســـيرة! إن سكتم ايها الناس فستأتيكم ولاية الفقيه بما فيها وما معها؟ إن سكتم اليوم على ما يجري للعرب وغير العرب في الوسط والجنوب وبغداد, فسوف لن تهدأ كردستان, بل سيجد هؤلاء طريقهم إليها بشتى السبل, والجيران هم الذين يدعمون هذا التحرك إزاء كردستان. هل يراد أن أذكر الجميع بمقولة القس الألماني الذي تحدث بعد فوات الأوان حين قال تقريباً ما يلي: حين اعتقل الغستابو الشيوعي, قلت هذا شيوعي, وحين اعتقلوا الاشتراكي, قلت هذا اشتراكي, وحين اعتقلوا الديمقراطي, قلت هم بعيدون عني ولن يمسنى أحد, وحين اعتقلت لم يكن هناك من يسأل أو يدافع عني!

ما يجري في العراق هو بداية لهجوم مبرمج على الثقافة الديمقراطية, على الحياة الديمقراطية, على مبادئ الحرية والديمقراطية, وهو يبدأ بالضبط من جانب وزيرين ووزارتين, أحدهما من حزب الدعوة وحديثه مع النجفي, والآخر من القائمة العراقية التي أدعى اصحابها أنهم ديمقراطيـــــــون ومـــــــدنيون, فهـــــــل هـــــــم كـــــــذلك؟ نحن أمام حالة فريدة.. قوى تقول إنها ديمقراطية, ونقبل بذلك لنضال مديد مشترك قبل ذاك, ولكنها تسكت اليوم عما يجري من جانب وزراء في الحكومة في نهش الديمقراطية وتقطيع أوصال ما بقي في العراق منها, تسكت عن الإخلال بالدستور وما جاء فيه عن حقوق الإنســـان التـــي ســـبق الحـــديث عـــن الشـــريعة فيـــه ولـــم ينســـخه. نحن أمام حالة فريدة ... خطوة فخطوة يجري إلغاء أي شكل من اشكال الحرية الفردية وحرية المجتمع, لأنهم يريدون بناء مجتمع إسلامي في بلد متعدد الديانات والمذاهب الدينية والشرائع فـــــي آن, بلـــــد إســـــلامي علـــــى الطريقـــــة الإيرانيـــــة! أتوجه إلى كل الذين يهمهم أمر وأهل العراق في الداخل والخارج بتحذير مفاده أن ما ينتظركم أكثر بكثير مما حصل لكم في هذه السنوات السبع المنصرمة, إن لم ترفعوا صوت الاحتجاج والتمرد على ما يجري في العراق, إنها البداية لنهاية غير محسوبة العواقب لا أتمنى أن تكون مفجعة ومريرة! هذه هي الحقيقة, فالكثير والكثير جداً من الحكام الجدد لا يريدون الاستفادة أبداً من دروس الحكام الذين سبقوهم, ولكنهم نسوا أنهم يمكن أن يصلوا إلى نفس المصير الـــــذي وصـــــل إليـــــه مـــــن ســـــبقهم فـــــي الحكـــــم!

قوى الاحتلال تتحدث عن الحرية والديمقراطية, وهي ترى مباشرة وبمساعدتها كيف تغتصب الحرية الفردية وكيف تلغى من المناهج ما هو حضاري وسليم وكيف تبقى ما يسهم في تفريق المجتمع وضرب نسيجه الوطني الاجتماعي. وليدرك من لم يتوصل لحد الآن إلى ما يراد للعراق, رغم الصعوبات التي تعترض من يريد دفع العراق باتجاه دولة دينية إسلامية, دولة ولاية الفقيه, بأن من يدرك متأخراً يعاقبه التاريخ !!! إن هذا الدفع باتجاه الدولة الدينية هو الذي ينتج التعصب الديني والتزمت والرغبة في الخلاص من وجود أتباع الديانات الأخرى في العراق. هنا علينا أن نطرح السؤال التالي: من المسؤول عما يجري لمواطناتنا ومواطنينا من المسيحيات والمسيحيين والصابئيات والصابئيين المندائيين في مختلف أنحاء العراق, والأيزيديات والأيزيديين في محافظة الموصل من عواقب وخيمة في المرحلة الراهنة, أليست هذه هي نتاج التربية الدينية المعوجة والتزمت الديني ومحاول إقامة مجتمع إسلامي على الطريقة المعروفة في إيران والتي بدأت خطى أولية بهذا الاتجاه في العراق؟ أتمنى أن لا يكون الأمر كذلك, ولكن الواقع يحدثنا بأشياء أخرى!

2011/1/3

ليس هناك أرخص من الإنسان وحياته في العراق!

يموت الإنسان في العراق يومياً. يموت العشرات منهم يومياً, ويجرح ويعوق عشرات أخرى يومياً, وتخرب دور ومحلات وسيارات الناس يومياً, وهي كلها بيد الله, إنها إرادته, سواء مات

برصاص المجرمين القتلة والإرهابيين, أم مات في السجون جراء التعذيب الذي تتحدث عنه منظمة العفو الدولية, أم مات بطرق أخرى غير طبيعية. تعددت الأسباب والموت واحد! يعتقد الإسلاميون السياسيون المتطرفون من أمثال القاعدة وهيئة علماء المسلمين وجيش المهدي ومن لف لفهم في العراق, إن الناس يقتلون بإرادة الله وهم من ينبغي قتلهم لأنهم يعيشون خارج إطار مذهبهم المتطرف وطريقتهم في العبادة وبسبب عدم تأييدهم لهم أو لأنهم من مذهب آخر. هكذا يقولون المسلمون السياسيون المتطرفون! ويعتقد الإسلاميون السياسيون "المعتدلون", إن وافقنا على استخدام هذا المصطلح, إن هؤلاء القتلى ماتوا وفق ما هو مكتوب على جبينهم, وهذا هو قدرهم المحتوم, وبالتالي فالموت والحياة بيد الله.

وهكذا يقتل الإنسان في العراق بين فريقين إسلاميين سياسيين, وكلاهما يقول بصوت مسموع: الموت حق على بني البشر في العراق, إنها إرادة الله التي لا مرد لها. هكذا هي مواعظ كل القوى الإسلامية السياسية المتطرفة و"المعتدلة"!

الإنسان في العراق لدى هذه الجماعات المتطرفة و"المعتدلة" شكلاً, لا قيمة له ولا لحياته, كل نفس ذائقة الموت, فليس هناك من سبب للحزن عليهم, إنهم أمانات الله على الأرض, عاد واستعادها إليه! هكذا يدّعون !!!

وها هم أبناء وبنات الشعب العراقي رهائن شاءوا أم أبو بيد هؤلاء القتلة المجرمين من الإرهابيين بمختلف أطيافهم من جهة, وبيد حكومة تصريف الأعمال التي ترفض تسليم الحكم لاختيار حكومة جديدة, وبيد مجلس النواب الذي عطل نفسه ولا يعرف مهمته, وبيد الأحزاب السياسية التي ترفض إلى الآن الانتهاء من تشكيل الحكومة ووضع حد لهذا الوضع القلق وغير المستقر حيث يتحرك الإرهابيون بكل حرية في أغلب أنحاء البلاد, وخاصة في بغداد والمناطق المحيطة بها من جهة أخرى. ويوم أمس كان يوم حشر جديد للعراقيات والعراقيين حيث مات الكثير والكثير جداً, واستمرت ابتسامات السياسيين ترهق الناظر إلى شاشة التلفزة العراقية وغيرها وتعذبه وتدمي قلبه وتدمع عينيه! والسؤال على لسانه يقول: إلى متى نبقى ننتظر حل أزمة الرجلين أياد علاوي ونوري المالكي, أو أزمة الأحزاب السنية والشيعية في العراق؟

ولكن السؤال التالي يضغط علينا جميعاً: ماذا ينبغي علي الشعب أن يفعله؟

ليس أمام الشعب أن ينتظر, عليه أن يقيم المظاهرات احتجاجاً على تعطيل الدولة العراقية, عليه أن يرفض هذا الوضع البائس وهذا الموت اليومي الذي يختطف حياة الناس العصيان المدني ضد الحكومة, عليه أن يعلن الإضرابات ويقيم المظاهرات احتجاجاً على تعطيل الدولة العراقية, عليه أن يرفض هذا الوضع البائس وهذا الموت اليومي الذي يختطف حياة الناس.

لا أدري من أين امتلك هذا الشعب صبر أيوب, من أين جاء بهذه القدرة على تحمل العذاب والاضطهاد والقبول بالموت الخاطف؟ أمن الذل الذي أنزله به الحكام المسلمون في الدولة الأموية والدولة العباسية والدولة العثمانية, ومن ثم حكم البعث الدموي الذي طال نيف وثلاثة عقـــــــود مـــــــن ســـــــني العـــــــذاب والمـــــــوت والجفـــــــاف؟

إنها لكارثة فعلية أن يقبل هذا الشعب بكل ما يجري له حالياً دون أن يعلن عن رفضه لمن يمارس كل ذلك به دون حياء أو وجل, فالحكام مطمئنون أن هذا الشعب عاجز عن رفع عصا الطاعة ضد حكامه, وأن حكامه المحتمون بحراسهم يمكن أن يوجهوا نيران أسلحة حراسهم إلى صدور المتظاهرين إن مارسوا حقهم في الإضراب والتظاهر, تماماً كما حصل في البصرة والناصـــــــــــــــــــــــــرية وغيرهـــــــــــــــــــــــــــا.

كم يحس الإنسان بالاغتراب عن هذا العراق الذي أصبح مقبرة للناس على أيدي أنواع من الإرهابيين القتلة. أحس بالحيرة, رغم معرفتي بما جرى للإنسان خلال الخمسين سنة المنصرمة من تغيرات في بنيته الاجتماعية والفكرية والسياسية والثقافية والأخلاقية, أمام هذا الشعب الذي كان ينتفض بوجه الحكام الملكيين رافضاً سياستهم وسلوكهم, رغم أنهم لم يفعلوا ما تفعله قوى الإرهاب هذه الأيام, ورغم عجز الحكومة عن مواجهة تلك القوى الإرهابية المجرمة, أنا حائر كيف يسكت اليوم هذا الشعب عن كل ما يجري له ويقبل بالموت راضياً مرضياً!!!

يقال أن الظلم إن دام دمر, وأن الفساد إن ساد دمر, وأن الحكام أن عشقوا الحكم استبدوا بالناس, وهو ما نعيشه اليوم, كما يبدو لي فهل أنا مخطئ؟ هل علينا تبديل الشعب بدلاً من تبديل الحكومة كما اقترح برتولد بريشت ساخراً من حكومة بلاده في العام 1952 حين انتفض شعب ألمانيا الديمقراطية ضد سياسة حكومته التي رفضت الاستقالة ووجهت النيران ضد المتظاهرين؟ ربما!!

هل عاد المجرمون من كل حدب وصوب ليغرقوا العراق بالدم والدموع؟

نعم, نعم, نعم عاد المجرمون من كل حدب وصوب إلى عادتهم القديمة, عادوا ليغرقوا العراق ومن جديد بالدم والدموع, إنهم من ذات الهويات السابقة التي مارست الإرهاب قبل أعوام وأن لم تنقطع إلا لماما. إنهم ينهلون من ذات المعين المتعدد الجهات الذي كان يغذيهم بالمال والسلاح والقتلة المأجورين, إنهم مجرمون تربوا على أيدي نظم سياسية مجرمة ابتداءً من نظام صدام حسين الفاشي ومروراً بنظام إيران الإسلامي الدموي ومروراً بالنظام السوري المستكين لإيران والمتفاعل معها والمستبد بأمره واستمراراً بالقوى الأصولية المتطرفة الموجودة في السعودية وبعض دول الخليج والقادمين من أوروبا عبر بعض مساجد وجوامع المتطرفين. إنهم قوى وميليشيات مسلحة إرهابية وطائفية متطرفة, شيعية وسنية, تأتمر بأوامر دول الجوار وتنفذ مشاريعها في العراق لنشر عدم الاستقرار والاستمرار بالقتل والتخريب وتعطيل عملية إعادة البناء وكل العملية السياسية, رغم مساهمة القوى السياسية العراقية ذاتها بتعطيل العملية السياسية لمصالحها الضيقة ومشاريعها الطائفية من خلال صراعها على السلطة وبالطريقة البائسة الراهنة.

إنهم يريدون تعطيل انسحاب القوات الأجنبية من العراق ليواصلوا تأكيد وجود قوات أجنبية محتلة في العراق لكي يتذرعوا بذلك ويدعون إلى استمرار مقاومتها الفاشلة, وهي نفس الذريعة السابقة لم تتغير ولن تتغير إلا بتوطيد العاق المنشود, وليس العراق المحاصصي.

إن القوى التي تريد إشاعة الرعب والموت وعدم الاستقرار في العراق ليست غير معروفة للحكومة الحالية ورئيسها, ولكن رئيس حكومة تصريف الأعمال لا يزال متشبثاً بالحكم ويريد الوصول إلى مساومة لصالحها فيغض الطرف عن أولئك الحلفاء أو غيرهم ممن يحمل السلاح ويوجه به ضربات قاسية للجيش والشرطة والناس الأبرياء الآخرين. إن هؤلاء يمتلكون معلومات قيمة وليست ضرباتهم عبثية أو عشوائية. وهي قوى تعرف جيداً أن توجه ضرباتها لتؤجج الأحقاد الطائفية المتشنجة أصلاً والأوضاع غير الهادئة منذ سنوات بفعل الصراع حول

السلطة والمال والنفوذ, هذا الثلاثي الذي أصبح مدمراً للعراق وشعبه. نحن أمام حلقة مفرغة, كل يدعي وصلاً بليلى وليلى هي المستهدفة من كل ذلك, إنه الشعب المستهدف. لا نريد أن نذكر حكامنا في العراق كيف أصبح الدم محتقناً في رؤوس الناس في الداخل والخارج حين يرون المفاوضات الفاشلة والابتسامات العريضة غير الحقيقة ترتسم على شفاه ووجوه الحكام. لقد ملَّ الشعب هذه المسرحية المنهكة للشعب, لقد ملَّ الشروط المتبادلة لتشكيل الحكومة أو المساهمة فيها, إذ كل يريد أن يقتطع أكثر ما يمكن من هذا البلد لصالحه, وكأن العراق أصبح سفينة في بحر متلاطم والنار تشتعل فيه, ولكل الحق في أخذ ما يريد وما يشاء ويهرب به إلى شاطئ السلام دون وقبل غيره. نحيب العائلات على موتاها وجرحاها متصاعد غلى عنان السماء ودموعهم تشكل نهراً يمر شاقاً طريقه بين النهرين وعبر العراق كله, وأعصاب الناس متوترة وأوضاعهم النفسية في الحضيض وعلاقاتهم متدهورة, وكأننا في صراع ونزاع شديد لا يقبل التأجيل ولا يمتلك الرحمة, كل يسئ إلى صاحبه مع سبق إصرار ويسعى إلى تحقيق الضربة الاستباقية. هذا لم يعد في العراق فحسب, بل انتقل إلى خارج العراق حيث كان الهدوء والتفاهم والسلام يسود بين الناس, إنه نتيجة منطقية وسلبية للإحباط الذي يعيشه الناس في العراق فينتقل عبرهم غلى خارج البلاد. كم يتمنى الإنسان أن تكون لهذا الإحباط نتائج أخرى غير الفرقة والصراع والنزاع والشتائم المتبادلة والإساءات التي لم تكن موجود قبل ذاك, أن يشد البعض إلى البعض الآخر ويعزز لحمتهم لا معاركهم الجانبية, أن يكون الإدراك لا بما فعلته الدكتاتورية وخلفته لنا في العراق وفي الخارج فحسب, بل وما فعلته الطائفية من تقسيم للشعب ومن تفريق للناس ومن إساءة للجاليات العراقية في الخارج.

لم تعد النداءات كافية لإقناع الناس بضرورة الكف عن هذه الطريقة في التعامل في ما بين القوى والأحزاب السياسية ولا مع تجميد مجلس تابع للطوائف والقوميات وليس للشعب كله. لقد أقسموا في أن يكون العراق كله نصب عيونهم, ولكن لا نرى غير الطائفة والقومية هما نصب العيون, فهل أخلَّوا بالقسم؟ هذا السؤال موجه إلى كل نائب يحس بأدميته ويرى ويعيش ما يجري في الوطن من سيول جديدة للدماء وما تنساب من دموع من عيون العائلات الثكلى بقتلاها.

ألا تنفع صرخات العائلات المتصاعدة إلى عنان السماء؟ ألا تسمعون أحاديث الناس والشتائم

التي بدأت تنهال على الجميع دون استثناء؟ ألا ترون الموت اليومي في صفوف الناس؟ أم أن عائلاتكم بعيدة عن مثل هذه المخاطر وليكن عندها الطوفان؟ اشعر بالقرف الحقيقي لما يجري في العراق, ولست وحيداً في هذا بل أنه التعبير الجمعي للحالة في العراق. القوات الأمريكية تنسحب وهو فأل خير, ولكن الحصيلة كما نراها فأل شؤم, لأن المحتل يترك العراق وقد عاد الموت إليه وكأنه الجراد الأصفر القاتل, كأنه الطاعون الذي يختطف الناس ليلاً ونهاراً.

لست كارهاً لكم ولا حاقداً عليكم ولكني غاضباً على السياسات التي تمارس في العراق والعذابات التي يتحملها الإنسان العراقي بعد أربعين عاماً من حكم القوى القومية والبعثية الشوفينية والمستبدة, وبعد سبع سنوات من عذاب التعصب الديني والطائفية السياسية المقيتة التي مارست القتل في الناس من كل الأديان والمذاهب ومن كل الاتجاهات السياسية التي ترفض العنف والفريةة والتعسف.

لنتوقف لحظة هدوء ونفكر في هذا الشعب وليس بمصالحنا الذاتية التي يمكن أن تذهب كلها ودفعة واحدة هدراً. لنعمل معاً وليرتفع صوت الإنسان العراقي المعذب منذ ألاف السنين, ويطالب باستعادة كرامته المهدورة وسعادته الغائبة, كرامة وسعادة كل المكونات القومية, كل الناس في العراق.

2010/8/22

هل ينبغي للسيد السيستاني أن يخشى لومة لائم على قول الحق؟

إلى الأخ الفاضل الأستاذ م. ش. المحترم

تحية طيبة وبعد,

أشكركم على ملاحظاتكم التي أبديتموها على رسالتي المفتوحة للسيد علي السيستاني. ولكن

لي ملاحظات على ملاحظاتكم أملاً أن تفكروا بها جيداً, إذ أننا جميعاً نحتاج إلى قلب حار ورأس بارد في معالجة مثل هذه الأمور الساخنة في مجتمع يعاني من أمراض وعلل وأوجاع كثيرة لا حصر لها, ومنها هذه الزيارات المليونية والعطل المستمرة بدون إنتاج وعمل وتلك الطقوس التي نتحدث عنها الآن.

1 .إن من يقوم بالتنوير الديني ليس الشخصيات العلمانية أو السياسية التقدمية بقدر ما ينهض بها شيوخ الدين الذين يعون واقع عصرهم ودورهم في عملية تنوير البشر وإنقاذهم من تلك الغشاوة التي تغلف البصيرة والبصر. ولا بد للشخصيات الدينية الواعية لدينها أن تلعب دورها في التأثير الإيجابي على وعي الناس في تبيان ما هو خطأ دينياً وما هو صحيح. وقد نهض بذلك الكثير منهم في ظروف أخرى, وكان لهم دورهم في تقليص تلك الظاهرة. ولكن ردة فكرية واجتماعية وسياسية مرعبة حصلت في العراق على امتداد العقود التي ساد فيها حزب البعث الدموي والتي أدت إلى تفاقم ما نراه اليوم والذي أصبح يعطل الحياة الاعتيادية والمعيشية في البلاد. في "الزيارة المليونية الزاحفة" نحو الكاظمية بمناسبة الذكرى السنوية لوفاة الأمام موسى الكاظم تعطلت الحياة في الكاظمية لمدة أربعة أيام وتعطل أكثر من مليون إنسان عن العمل لذات الفترة, فمتى كان يحصل في العراق مثل هذه الزيارات؟ ولماذا تحصل الآن, ولِمَ هذا الزحف؟ وهل سيتحول إلى زحف على الركب بدلاً من المشي على الأقدام؟ إنها كارثة تلم بالكثير والكثير من أبناء المذهب الشيعي, فمن المسؤول عنها؟ وما هو دور شيوخ الدين الواعين بحقيقة وطبيعة وأهداف أو أغراض هذه الطقوس؟ من بين تلك الشخصيات الفاضلة أشير إلى السيد محمد حسين فضل الله الذي توفى قبل فترة وجيزة وحصل على موقع ممتاز في المجتمع اللبناني والذي أدان بجرأة وصواب تلك الطقوس واعتبرها بدعاً مؤذية. ولهذا ليس خطأ أن أوجه تلك الرسالة إلى السيد السيستاني لأنه الأكثر تأثيراً على الكثير من بنات وأبناء الشيعة في العراق. بل أجد ضرورة موضوعية أن توجه له مثل هذه الرسالة وأن توقع أنت عليها أيضاً.

2 .ليس هناك من يستطيع تكفير السيد على السيستاني, ولكنهم يستطيعون محاربته بالرزق, وعلى المصلح الديني وشيخ الدين أن يتحمل ذلك إن كان واعياً لدوره في المجتمع ومهماته كشيخ دين وليس مرتزقاً, كما هم الآلاف ممن يطلق عليهم بشيوخ الدين وليسوا بشيوخ دين أساساً. إنهم يعتاشون على جهل الناس وعلى مواصلة تجهيلهم, ففي ذلك رزقهم البائس.

أنا لا أخشى على السيد السيستاني فله من يحميه من هؤلاء الأوباش الذين يريدون إيذاءه إن ساهم في تخطئة ما هو خطأ أصلاً. إيران ذاتها, التي ينحدر منها, تحرم بعضاً من تلك الطقوس, ولكن جمهرة من الإيرانيين تأتي إلى العراق لتمارس هذه البدع فيه.

3 .إن في سلوك القوى الإسلامية السياسية التي تشجع على ممارسة الزيارات الميدانية والاحتفال السنوي بأكثر من 250 يوماً دون عمل احتفاءً بالمواليد والوفيات والأربعينيات وعاشوراء وما إلى ذلك, فما يبقى للناس لإنتاج ما يأكله ويشربه الناس في العراق غير النفط الخام الذي يباع ونستهلك الأموال المتأتية منه أيها الأخ العزيز والتلميذ البار. هذا الموقف الذي اتخذته, تحدثت به مع الكثير من شيوخ الدين وهم يتألمون لهذه الحالة ولكن بعضهم يتسم بالجبن ولا يجرأ على قول الحق والساكت عن الحق شيطان أخرس أيها الأخ الكريم ولا أريد أن أكون هذا الشيطان الأخرس. أنا لست دونكيشوتاً لكي أحارب الطواحين الهوائية, ولكني أريد أن اسمع من أمثالك الذين يرفضون مثل هذه الطقوس ولا يخشون لومة لائم, إذ أنهم يخشون من نتائج ممارستها على المجتمع.

4 .إن الأحزاب الإسلامية السياسية التي تساهم وتدعو إلى ممارسة تلك الطقوس تريد تعميق الصراع الطائفي في البلاد, تريد خلق الاصطفاف الطائفي في المجتمع ليتسنى لها الاستفادة منها في التصويت أثناء الانتخابات العامة أو المحلية والحصول على السلطة والنفوذ والمال. وأنت الذي تعيش في العراق لا بد وتدرك مدى الأموال والعقارات وما إلى ذلك التي دخلت في جيوب من هم من أكلة السحت الحرام ولا يزال يدخل هذه السحت الحرام في جيوبهم بأساليب وأدوات شتى غير مشروعة؟

5 .أعرف حجم الصراعات والنزاعات بين قوى الإسلام السياسية الشيعية, وليس بين الناس الشيعة, وأدرك من يقوم بتلك المذابح والقتل المتبادل, ولكن أليس من مهمتنا فضح أولئك الذين يؤسسون أحزاباً دينية طائفية, سواء أكانت شيعية أم سنية؟ أليس من مهمتنا كمواطنين واعين لما يجري في الدولة والمجتمع أن نفضح دورهم في الإساءة للدين والمجتمع من خلال المشاركة في ترويج البدع غير السليمة والمؤذية لصحة الإنسان وحياته اليومية وعمله وتعميق الشعور الطائفي والحساسية ضد الآخر. كما في الجانب الشيعي أحزاب تعمل على هذا الطريق, هناك في الجانب السني من يقوم بذلك ومنهم على وجه الخصوص هيئة علماء المسلمين السنة وعلى رأسهم حارث الضاري الذي أصبح مروجاً قبيحاً للطائفية كسلفه عبد

6 .أنا أحد المشاركين في الدفاع عن حق أتباع جميع الديانات والمذاهب الدينية في العراق في ممارسة دياناتهم ومذاهبهم وطقوسهم الطبيعية غير المؤذية للنفس والمجتمع بكل حرية ودون ضغوط وإساءات لهم. ولهذا فأنا حين وجهت الرسالة المفتوحة إلى السيد السيستاني, لأن ما يمارس اليوم في العراق هو خارج هذا الإطار, أي خارج إطار الطقوس السليمة لأتباع المذهب. فالتطبير تدمير لشخصية الإنسان ونشر العنف الشخصي والمتبادل بين البشر والموافقة على رؤية الأطفال والصبيان والشباب لهذا الدم الذي يسيل من الرؤوس بل بدأ الكثير منهم يمارس هذه الطقوس وبتشجيع من عائلاتهم الجاهلة دينياً. وهذا غير سليم شرعاً وعقلاً. وكذا الحال مع الضرب بالسلاسل الحديدية المربوطة بسكاكين صغيرة حادة ونابتة على الظهور حيث الدم يسيل أيضاً والآلام مبرحة لأيام كثيرة بالنسبة للمشارك في ممارسة تلك البدع. وكذا الضرب على الصدور. السليم هو إقامة العزاء العادي أو الاحتفاء بذكرى استشهاد الحسـين.

لست ضد الطقوس الإنسانية, ولكن ضد تلك الطقوس وطقوس أخرى لدى المسيحيين, كما يجري في بعض الدول الأمريكية اللاتينية مثلاً أو في جنوب إيطاليا, أو لدى اليهود أو أي دين أو مذهب آخر, إذ أنها تلحق الضرر بالإنسان والفرد والمجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن هنا يمكن القول وبوضوح بأن شيوخ الدين الذين لا يدينون هذه الممارسات باسم الدين, فهم يستخدمون الدين المشوه كأفيون للشعوب ضد الواقع البائس الذي يعيشون فيه. فبدلاً من تنظيم المظاهرات والاعتصامات ضد نقص الكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى, يلهون الناس بهذه الطقوس التي شجبها واعتبرها إساءة كبيرة للمذهب الشيعي وأتباعه الكثير من كبار شيوخ الدين الشيعة البارزين. ولكن السياستاني لم يمارس الإدانة إلى الآن ولهذا أطالبه بـذلك.

7 .أنا لا أتحدث عن طقوس خرافية أو تقاليد خرافية, لكي تأتيني بكلمة الفيلسوف كلود, وأدرك أن القضايا الدينية أو الدينية المشوهة تبقى طويلاً في المجتمع وتغييرها صعب جداً وطويل الأمد, فلدينا في مجتمعاتنا الكثير منها, ولكن أنا أتحدث عن طقوس بدع مؤذية للإنسان وقيل فيها الكثير من جانب شيوخ دين محترمين ولهم كلمتهم لدى أتباعهم. إن علينا أن نبدأ أو نواصل الدرب في تبيان الأضرار الناجمة عنها وليس السكوت عليها أو مداراتها فهي مدمرة

للإنسان وكرامته ومشوهة لوعيه الديني والمذهبي ومعمقة للصراعات المذهبية في المجتمع. أذهب إلى قناة الكوثر أو إلى قناة الفرات أو غيرهما لتجد ما يكفي من إساءات وتجريح وتجاوز على أتباع المذهب السني, كما تجد العكس في قنوات أخرى عراقية وعربية تسيء وتساهم في تعميق الصراع ضد أتباع المذهب الشيعي. أو أذهب إلى قناة العراقية الرسمية لتجد العجب العجاب في هذا المجال, إذ أنها صارت الناقل الفعلي لمثل هذه اللطميات عبر شاشتها وهي التي يفترض أن تكافح بهدوء مثل هذه الطقوس.

8 .لقد كان رد فعل أحد شيوخ الدين في كربلاء والممثل للسيد علي السيستاني في خطبة الجمعة أن اشار إلى أن جمهرة من العراقيين بل والبعض من خارج العراق مغتاظ من هذه الطقوس ويريد إيقاف الزحف المليوني, في حين أنها هي الجامعة لأتباع المذهب والمدافعة عن الإسلام, ودعا الناس إلى المشي والزحف على الأقدام للوصول إلى كربلاء , أي ترك الناس أعمالهم لعدة أيام لتوفير التأييد والمال لهؤلاء الشيوخ. كم هو عجيب وغريب أمر هذا الشيخ الكربلائي, وليس غريباً أن تنشأ في النجف وكربلاء حركات مناهضة لمثل هؤلاء الشيوخ الذين يشجعون على ممارسة هذه الطقوس لإبقاء الناس في جهل مطبق كما كان حال أهل الكهوف.

أتمنى عليك أن تفهم قصدي وتدرك المرامي الإنسانية والاجتماعية التي أسعى إليها وفحوى الرسالة الموجهة للسيد علي السيستاني.

مع خالص الود والتمنيات الطيبة.

كاظم حبيب

برلين في 2010/8/2

ملاحظة: سأنشر هاتين الرسالتين دون ذكر اسمك في نهاية رسالتك, لأن رسالتك يمكن أن تعبر عن رأي آخرين أيضاً يفترض أن اشملهم بإجابتي هذه.

نص رسالة السيد م. ش.

تعليقا على رسالتكم الموجهة للسيد السيستاني

وجه الاستاذ الدكتور (كاظم حبيب) رسالة الى السيد (علي السيستاني) المرجع الاعلى في العراق والعالم الاسلامي عبر موقع (الحوار المتمدن) . يطلب فيها توضيح موقفه من بعض الطقوس والشعائر (اللطم والتطبير) التي تمارسها الطائفة الشيعية في شهري محرم الحرام وصفر . وقد اوضح بأن العديد من العلماء والمراجع الشيعية قد رفضوا مثل هذه الممارسات .

اثار هذا الموضوع استغرابي الشديد . وكأن هذا الموضوع غريب عن الدكتور حبيب وهو وليد اليوم . ثم الم ينظر استاذنا (كاظم حبيب) الى ما يمر به عراقنا الجريح من محن وازمات . الم ينظر الى ابنائه الذين ذبحتهم الطائفية . ولايزال الارهاب يحاربهم تحت كل حجر ومدر , واقسم بأن لايتركنا لحالنا مادام فيه نفس يصعد وينزل . الم ينظر الى الخلافات التي حدثت ولاتزال داخل المكون الشيعي حيث قتل الصدري المجلسي (المجلس الاعلى) وبالعكس . الم تشهد شوراع بغداد والنجف معارك طاحنة بين ابناء المكون الواحد . الم يقوموا بمنع نشاطات بعضهم البعض الاخر . هذا من جانب و من جانب الاخر السيستاني لا يعترف به الكثير من الشيعة ويتهمونه بشتى الاتهامات ويسخرون منه ويشتمونه علنا في الشوراع والاسواق وقاموا باحراق صوره والاعتداء على وكلائه في بعض المدن . مقابل هذا فهو شخصية مهمةعند الكثير من الشيعة وكلمته تعد كالقنبلة الذرية ربما تحرق الاخضر واليابس خصوصا انه يوجد الكثير من الجهلة والسفهاء في المجتمع العراقي لذلك لم يخرج في وسائل الاعلام ويكتفي باصدار بيانات هادئة وتقليدية على مدار السبع سنوات الماضية . خصوصا ان (مقتدى الصدر) يدافع وبشدة عن هذه الشعائر . والكثير من الشيعة يعدون هذه الشعائر خطا احمر ومستعدين ان يدافعوا عنها الى اخر قطرة دم وحتى من مقلدي واتباع السيستاني نفسه . والكثير من العلماء والمراجع يؤيدون مثل هذه الطقوس ويشجعون على اقامتها . اذن ماذا ستكون ردة الفعل اذا عارض السيستاني مثل هذه الطقوس وقال انها لاتمثل الدين وانها من البدع ؟؟ وكم تأويل سيؤولون كلامه . وكم اتهام سيتهم (عميل للامريكان والبريطانيين . شيوعي .....) واحتمال كبير انهم سيصدرون فتوى بفسقه وكفره كما فعلوا مع السيد فضل الله من قبل . ولندع كل هذا جانبا فالطقوس والشعائر الدينية المختلفة هو حق مشروع كفلته

جميع الدساتير والقوانيين في العالم بما فيها الدستور العراقي الذي نص في المادة 41 اولا (أ) التي نصت على حرية ممارسة الشعائر الدينية بما فيها (الشعائر الحسينية) وحتى الدين الاسلامي لم يمنع من ممارسة العبادات والطقوس لكافة الاديان والامم وهذا ما نجده في القران الكريم الذي يصرح بذلك في العديد من اياته (يايها الذين آمنوا لايضركم من ضل اذا اهتديتم) (قل كل يعمل على شاكلته وربكم اعلم بمن هو اهدى سبيلا) (ليس عليك هداهم) (لست عليهم بمصيطر) واذا تصفحنا السيرة النبوية سنجد ان الرسول الاعظم سمح للمسيحيين الذين قدموا من نجران للصلاة في مسجده رغم معارضة بعض المسلمين والصحابة .

ولايخفى عليكم استاذنا الفاضل رأي الفيلسوف (كلود ليفي ستروس) الذي قال (ان من يقول عن اي طقس او تقليد انه خرافات او اساطير فأنه خاطىء ولم يصل الى الى مايريده) وعند (ستروس) لاتوجد خرافة او اسطورة كما نعلم . صحيح ان هذه الطقوس والممارسات لا اساس لها من الدين والكثير منها وضعها بعض الاشخاص . لكن ليس لنا الحق التدخل فيها او الحكم عليها لان ذلك متروك لاصحاب الشأن والاختصاص لمعالجتها في الوقت المناسب والخلاصة استاذنا الكبير ان ماطرحته يخدش مشاعر الكثير من المسلمين الشيعية , وربما تخلق لنا ازمات لها اول وليس لها آخر . وبلدنا الحبيب في غنى عنها يكفيه امراضه الذي يحتاج الى سنوات كثيرة حتى يشفى منها . ارجوا ان تنظروا في الموضوع جيدا

تلميذكم البار

م. ش

رسالة مفتوحة إلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني حول طقوس عاشوراء

الأخ الفاضل والمواطن العراقي آية الله العظمى السيد علي السيستاني المحترم

تحية واحتراماً

بعد أن أضناني الجهد لتوضيح الموقف من الزيارات المليونية والطقوس التي تمارس في أيام عاشوراء و الموت المتواصل الذي يلاحق العراقيات والعراقيين عند سيرهم على الأقدام لمسافات طويلة بغرض زيارة مراقد أئمة الشيعة المسلمين في المدن العراقية, كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء على سبيل المثال لا الحصر على أيدي الإرهابيين والتكفيريين, وجدت نفسي مجبراً ن أتوجه لجنابكم براجياً منكم أن تلعبوا الدور المنوط بكم, دور المنور وتساهموا في التنوير الديني لأتباع المذهب الشيعي ومن يقلدونكم في الإسلام.. إن ما يحصل في أيام عاشوراء من ممارسات لطقوس غير دينية تجسد, وفق رأيي, قمة التخلف وغياب الوعي الديني السليم لدى المشاركين في ممارسة تلك الطقوس, وسيطرة وعي ديني مزيف روجته قوى وجهات مغرضة أدت إلى عواقب وخيمة على الإنسان كما شوهت أراء ومواقف أئمة المذهب الشيعي الساكتين عن بتلك الأفعال.

وقد كتبت عن تلك الطقوس ورجوت شيوخ الدين الشيعة إلى تحريم هذه الطقوس لأنها ليست من الإسلام, والإسلام الصحيح برئ منها. فاتهمني البعض بالانحياز ضد الشيعة, لست معنياً بهذه التهمة, إذ أني أحترم كل الأديان وكل المذاهب الدينية وأتباع الأفكار المختلفة وأحترم أتباعها دون استثناء ولست مناهضاً لأي منها, ولكني أكتب عن ظواهر غير مشروعة دينياً ومدانة إسلامياً حين يقوم الإنسان بتعذيب نفسه, فهو محرم في الإسلام. وبما أني من مواليد مدينة كربلاء في العام 1935 فقد تعرفت جيداً على تلك الطقوس وعايشتها سنوات غير قليلة ومارست بعضها, ولكن أدرك اليوم بعمق ومسؤولية, بل ومنذ سنوات طويلة, أضرارها الفادحة والعواقب السلبية التي تترتب على ممارسة مثل هذه الطقوس لأتباع المذهب الشيعي على صعيد الوضع النفسي والعصبي للفرد ذاته وعلى الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

لقد اطلعت بشكل دقيق على آراء الكثير من شيوخ الدين الشيعة الذين رفضوا ممارسة هذه الطقوس وأدانوها بعبارات واضحة تعتبر بمثابة فتاوى فقهية ناضجة. أليكم أدناه بعض من تلك الآراء لمراجع دينية شيعية معترف بها في فقه الدين.

آراء بعض المراجع الشيعية بطقوس عاشوراء

1 - أية الله العظمى السيد محسن الحكيم "إن هذه الممارسات (التطبير) ليست فقط مجرد ممارسات... هي ليست من الدين وليست من الأمور المستحبة بل هذه الممارسات أيضا

مضرة بالمسلمين وفي فهم الإسلام الأصيل وفي فهم أهل البيت عليهم السلام ولم أرى أي من العلماء عندما راجعت النصوص والفتاوى يقول بان هذا العمل مستحب يمكن إن تقترب به إلى الله سبحانه وتعالى إن قضية التطبير هي غصة في حلقومنا".

2 - أية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي: في رده على سؤاله حول إدماء الرأس وما شاكل يقول "لم يرد نص بشرعيته فلا طريق إلى الحكم باستحبابه)) راجع: المسائل الشرعية ج2 ص 337ط دار الزهراء بيروت.

3 - أية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر في جوابه لسؤال الدكتور التيجاني حين زاره في النجف الاشرف " ان ما تراه من ضرب الأجسام وإسالة الدماء هو من فعل عوام الناس وجهالهم ولا يفعل ذلك أي واحد من العلماء بل هم دائبون على منعه وتحريمه" راجع: كل الحلول عند آل الرسول ص 150 الطبعة الأولى 1997 م للتيجاني.

4 - أية الله العظمى السيد أبو الحسن الأصفهاني "ان استعمال السيوف والسلاسل والطبول والأبواق وما يجري اليوم من أمثالها في مواكب العزاء بيوم عاشوراء باسم الحزن على الحسين (عليه السلام) انما هو محرم وغير شرعي". راجع: كتاب هكذا عرفتهم. الجزء الأول لجعفر الخليلي.

5 - أية الله الشيخ ناصر مكارم الشيرازي "على المؤمنين الأخوة والأخوات السعي إلى إقامة مراسم العزاء بإخلاص واجتناب الأمور المخالفة للشريعة الإسلامية وأوامر الأئمة (عليهم السلام) ويتركوا جميع الأعمال التي تكون وسيلة بيد الأعداء ضد الإسلام، إذ عليهم اجتناب التطبير وشد القفل وأمثال ذلك..."

6 - أيه الله العظمى السيد كاظم الحائري "ان تضمين الشعائر الحسينية لبعض الخرافات من أمثال التطبير يوجب وصم الإسلام والتشيع بالذات بوصمة الخرافات خاصة في هذه الأيام التي أصبح إعلام الكفر العالمي مسخرا لذلك ولهذا فممارسة أمثال هذه الخرافات باسم شعائر الحسين (عليه السلام) من أعظم المحرمات".

7 - أيه الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله "... كضرب الرأس بالسيف أو جرح الجسد أو حرقه حزنا على الإمام الحسين (عليه السلام) فانه يحرم إيقاع النفس في أمثال ذلك الضرر حتى لو صار مألوفا أو مغلقا ببعض التقاليد الدينية التي لم يأمر بها الشرع ولم يرغب بها." راجع:إحكام الشريعة ص 247 .

8 - أية الله الشيخ محمد مهدي الاصفهي "لقد دخلت في الشعائر الحسينية بعض الأعمال والطقوس فكان له دور سلبي في عطاء الثورة الحسينية وأصبحت مبعثا للاستخفاف بهذه الشعائر مثل ضرب القامات.". راجع: عن كيهان العربي 3 محرم 1410 هـ.

9 - أيه الله العظمى السيد محسن الأمين ".... كما ان ما يفعله جملة من الناس من جرح أنفسهم بالسيوف أو اللطم المؤدي إلى إيذاء البدن إنما هو من تسويلات الشيطان وتزيينه سوء الأعمال." راجع: كتاب المجالس السنية. الطبعة الثالثة ص 7.

10 - أيه الله محمد جواد مغنية ".... ما يفعله بعض عوام الشيعة في لبنان والعراق وإيران كلبس الأكفان وضرب الرؤوس والجباه بالسيوف في العاشر من المحرم ان هذه العادات المشينة بدعة في الدين والمذهب وقد أحدثها لأنفسهم أهل الجهالة دون ان يأذن بها إمام أو عالم كبير كما هو الشأن في كل دين ومذهب حيث توجد فيه عادات لا تقرها العقيدة التي ينتسبون إليها ويسكت عنها من يسكت خوف الاهانة والضرر." راجع: كتاب تجارب محمد جواد مغنية.

11 - أية الله الدكتور مرتضى المطهري "ان التطبير والطبل عادات ومراسيم جاءتنا من ارثودوكس القفقاز وسرت في مجتمعنا كالنار في الهشيم." راجع: كتاب الجذب والدفع في شخصية الإمام علي (عليه السلام).

وهناك أسماء كثيرة ضد ظاهرة التطبير ومنهم أيه الله العظمى الشيخ الاراكي أيه الله السيد محمود الهاشمي أية الله محمد باقر الناصري والعديد من كبار العلماء.

السيد المحترم

أنا واثق بأنكم على إطلاع دقيق على هذه الفتاوى والآراء الناضجة, وأنا واثق أيضاً بأنكم لا تختلفون في التفكير عن السيد ابو الحسن الأصفهاني الموسوي مثلاً وترفضون معه مثل هذه الطقوس والبدع المؤذية للنفس والعائلة والمجتمع ولسمعة المذهب الشيعي عالمياً. ومن هنا ينطلق سؤالي لجنابكم الموقر:

لماذا لا تصرحون بموقفكم الإسلامي ضد هذه الطقوس التي أدانها علماء دين كبار ذكرت بعضهم في أعلاه؟

أنا أرجوكم, بل وأطالبكم, ومن حقي كمواطن وحرصاً على أبناء الشعب العراقي, أن تتحدثوا إلى

المسلمات والمسلمين من أتباع المذهب الشيعي وإلى كل مسلمات ومسلمي العالم بأنكم لستم مع هذه الطقوس والبدع التي ليست من الإسلام, بل هي مسيئة للإسلام, وأن تحرمون ممارستها على أتباعكم ومقلديكم على أقل تقدير وهم كثر في العالم الإسلامي. أن الحسين بن علي بن أبي طالب هو شهيد كل المسلمين, وليس الشيعة وحدهم وطقوس زيارته لا تستوجب اللطم واستخدام السلاسل الحديدية ولا السيوف لشج الرؤوس ولا الزيارات المليونية, بل تستوجب الوقوف الصامت احتراماً لتلك الشهادة. أتمنى عليكم, وأنتم تمتلكون الشجاعة الكافية, أن تقوموا بإعلام المسلمات والمسلمين والعالم كله بموقفكم الرافض لهذه الطقوس, إذ أن السكوت عن ذلك تعني مواصلة ممارستها وتعني الموت المتواصل للناس وتعني الإساءة المستمرة للمذهب الشيعي الذي أنتم أحد العاملين البارزين في الدعوة له, وهي بمثابة المشاركة في العمل غير المسموح به إسلامياً. أرجو لكم موفور الصحة وطول العمر. مع خالص التقدير والاحترام.

هل يمكن مواجهة وجود الطائفية السياسية بشعار – الدين لله والوطن للجميع– ؟

"لا شيء يكون بدون علة".

مارتين هيدگر, فيلسوف ألماني

لا شيء يكون بدون علة, هذا ما يدركه كل إنسان عاقل ومعقول في تفكيره. وهكذا يمكن أن نجد العلة في كل مشكلاتنا, فالجهل والفقر والمرض هي نتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي

في السياسات غير العقلانية للحكومات العراقية المتعاقبة وكذلك في الفساد المالي الذي لا يبقي مالاً كافياً للتنمية وتشغيل العاطلين. المذهبية ترتبط بتباين الاجتهادات إزاء الدين أو تفسير القرآن والحديث أو ما يطرحه المجتهدون. والطائفة هي التي تؤمن بهذا المذهب أو ذاك, أي المجموعة البشرية التي تؤمن بهذا المذهب أو الرأي أو ذاك. وهو أمر طبيعي واعتيادي. ولهذا فالمشكلة في العراق ليس في وجود مذاهب أو طوائف مختلفة في إطار دين واحد هو الدين الإسلامي, بل المشكلة في الطائفية السياسية السائدة في العراق, أي التمييز بين الطوائف في التعامل اليومي, وهذا ما عاشه الشعب العراقي خلال السنوات السبع المنصرمة, وهذا ما نراه أيضاً في تشكيلة الوزارات والمؤسسات التي يرأسها شيعة أو سنة. عندها يمكن أن نفهم معنى الطائفية. ولهذا لا يجوز الالتفاف على المعنى المقصود حين يكتب البعض الطائفية وحده, بل المقصود استخدام الطائفية سياسياً لمصالح فئة معينة ضد مصالح الطوائف الأخرى. والأحزاب السياسية القائمة على أساس طائفي أو مذهبي تمارس الطائفية السياسية, أي تمارس التمييز بين المواطنات أو المواطنين على أساس مذهبي. لم يكن العراق خال من الطائفية, سواء أكان ذلك في العهد الأموي أو العباسي أم العثماني أم في فترة العهد الملكي وفي فترة حكم الأخوين محمد عارف أو ففة حكم البعث الأولى والثانية. وهذا الواقع يتناقض مع ما يصرح به البعض بأن العراق كان خالياً من الممارسة الطائفية التمييزية وليس المذهبية السوية. وكانت فترة حكم عبد السلام محمد عارف أولاً ومن ثم فترة حكم البعث الدكتاتوري الأخيرة هي من أخس واشرس الدكتاتوريات التي عرفها العراق والتي مزجت بين الاستبداد والقسوة والقمع من جهة وبين الشوفينية والطائفية السياسية من جهة أخرى.

وكان الشعب في غالبيته العظمى ومن أتباع جميع الديانات والمذاهب الدينية ومن جميع الاتجاهات الفكرية غير الفاشية ضد الدكتاتورية والقسوة والشوفينية والطائفية السياسية وضد التمييز في الحكم والتي ومصادرة الحقوق الفردية والقومية التي جسدها نظام البعث الفاشي خلال فترة حكمه. وتصور البعض أن سقوط النظام الفاشي سيزيل الطائفية السياسية من اذهان الكثير من القوى السياسية في العراق وسيفتح الطريق أمام الديمقراطية. ولم اشترك, كما لم يشترك الكثير من الكتاب الديمقراطيين, في هذا الرأي, إذ كان يعتمد ذلك الرأي على تسطيح للواقع العراقي وإلى تصور ميكانيكي ساذج للعلاقة بين الظواهر وتداعياتها في

المجتمـــع.

التقسيم الطائفي قد أقر من جانب العديد من قوى المعارضـة العراقيـة منذ اجتمـاع دمشق فـي العام 1990 ومـن ثـم فـي مـؤتمر بيروت (1991) واجتمـاع فيينـا (1992) ومـؤتمرات صـلاح الدين (1992) ومؤتمر واشنطن (1999) ولنـدن (2002) المتتالية. ومـا حصل فـي فترة حكم المستبد بـأمره پـاول بريمر كـان تنفيذاً لـذلك التوزيـع السـابق وبالاتفـاق مـع الولايات المتحدة الأمريكيـة. لـم تشـعر قـوى المعارضـة العراقيـة بمخـاطر هـذا الـنهج فـي الفكـر والسياسـة, إذ أن الجميع كان مستهدفاً من جانـب نظـام البعث, إلا أن سقوط نظـام البعث وضـع المجتمـع وجهـاً لوجـه أمـام طائفيـة سياسـية مـن نـوع آخـر لـم يعرف قبـل ذاك فـي العـراق, رغـم أن الطائفيـة السياســـــية هــــــي واحــــــدة مــــــن حيــــــث العواقــــــب التــــــي تتســــبب بهـــــا. لقد توقعت حصول هذا التوجه في السياسة العراقية بعد أن تتم الإطاحة بالنظام وخشيت منها علـى مسـتقبل العـراق ومسـيرة الشـعب منـذ التسـعينيات حـين صـدر كتـابي الموسـوم "سـاعة الحقيقـة: مستقبل العراق بين النظام والمعارضـة" فـي العام 1995, كمـا بـرز أيضـاً فـي كتـابي الموســـــوم "المأســـــاة والمهزلـــــة فـــــي عـــــراق اليـــــوم" الصـــــادر فـــــي 2000. أشرت وأشار الكثير من الكتاب إلى أن التحولات الجاريـة فـي أسـماء القوائم لـيس الـدليل علـى تغيـرات فعليـة جاريـة علـى المواقـف الفكريـة والسياسـية للقـوى والأحـزاب السياسـية الإسـلامية العراقيـة, سواء أكانت شيعية أم سنية, فهو تكتيك يراد منـه كسب أولئـك النـاس الـذين أصبحوا ضـد الطائفيـة السياسـية وممارسـاتها اليوميـة بسـبب مـا عـانوا منـه خـلال السـنوات السـبع المنصرمة, وأن هذه الأحزاب, كما أرى, لم تغير من اتجاهاتها الفكريـة والسياسية لأنها قائمـة علـى هـذا الأسـاس. كمـا لـم ينفـع كسـب بعـض العلمـانيين والـديمقراطيين إلـى قـوائم إسـلامية سياسية في تغيير نهجها أو وصول بعضهم إلى المجلس النيابي , فهذه المسائل لم ولـن تغير مـن طبيعـة وحقيقـة تلـك الأحـزاب. وهـذا مـا نعيشـه اليـوم إذ النتـائج تشـير إلـى مـا يلـي:

** عادت القوى الإسلامية السياسية الشيعية إلى تشكيل البيت الشيعي مجدداً من حيث دمج دولـــة القـــانون بـــالائتلاف الـــوطني العراقـــي, فالأصـــل هـــو الائـــتلاف الـــوطني العراقـــي.

** ارتفـاع عدد النـواب الفـائزين الـذين مارست قـواهم السياسـية العنـف الشـديد إزاء المجتمـع ومارسـت الطائفيـة السياسـية بعنـف وشراسـة فـي مقابـل تراجـع مـن يسـمون بالمعتـدلين!

** عدم حصـول الـديمقراطيين والعلمـانيين الـذين التحقـوا بـالأحزاب الإسـلامية السياسـية, بأمل

الحصـــــول علـــــى مقعـــــد أو وزارة, علـــــى أي مقعـــــد فـــــي المجلـــــس الجديـــــد.
** دفع هذا الأمر حتى قبل الانتخابات إلى حصول استقطاب شديد للسنة في قائمة العراقية بحيـــث أصـــبحت الممثـــل لهـــم والتـــي لا يمكـــن تجاوزهـــا بـــأي حـــال.
** من هنا نقول عادت الطائفية والمحاصصة الطائفية إلى الصدارة لتلعب دورها في تحديد مسار العمل السياسي العراقي في السنوات الأربع القادمة بخلاف ما كان ولا زال الادعاء من الطـــرفين!
** ولم يعد التحالف الكردستاني قادراً على التأثير كما كان في السابق أو تغيير الصيغة والمعادلة التي تريد فرضها القوائم الإسلامية السياسية الشيعية بشكل خاص, فقد تراجعت حصته من 60 مقعداً إلى 43 مقعداً. ومع ذلك فهو يعتبر بيضة القبّان ارتباطاً بتمثيله للشعب الكـــــردي الـــــذي لا يمكـــــن تجـــــاوزه فـــــي تشـــــكيل أي حكومـــــة عراقيـــــة.
كتب الأخ الأستاذ ضياء الشكرچي مقالاً يشير فيه إلى أن "الأحزاب الإسلامية السياسية لا مستقبل لها في العراق", وهذا الاستنتاج صحيح من حيث المبدأ وعلى المدى البعيد, ولكن علينا استكمال هذه المقولة الصحيحة بالمقولة التالية التي أدعيها بأن "مستقبل العراق غير مشرق في ظل الأحزاب الإسلامية السياسية التي تمارس الطائفية السياسية", إذ إنها ستبقى ولفترة أخرى في الحكم ولكنها سوف لن تكون لصالح وحدة الشعب وحريته العامة وحرية الفرد ولا لصالح الحياة والحريات الديمقراطية. وهذا الاستنتاج يشمل الأحزاب القائمة على أساس طـائفي والتـي تمـارس الطائفيـة السياسـية والتـي برهنـت عليهـا خـلال الأعـوام المنصـرمة.
لم تعد الإدارة الأمريكية هي القوة الفاعلة في العراق, وهذا أمر جيد, ولكن الفعل الراهن في العراق هو لإيران بالدرجة الأولى وللصراع العربي الإيراني بالدرجة الثانية, أي تدخل حكام الدول العربية في الشأن العراقي, وهو الأمر السيئ حقاً. وهذا الأمر سيعقد إلى حدود بعيدة إمكانية إلغاء وجود العراق تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة, بسبب المخاطر التي يمكن أن يشكلها العراق بسبب الوجود الأمني والسياسي الكبيرين لإيران في العراق, إضافة إلى التحالف الإيراني مع سوريا من جهة, ومع بعض المليشيات الشيعية في البلاد من جهة أخرى. ولكن المشكلة تبرز أيضاً في التدخل المتواصل لحكومات بعض الدول العربية, وخاصة الســــــــــــعودية والخلــــــــــــــيج وســــــــــــــوريا.
يواجه عراق اليوم محنة عصية بسبب نتائج الانتخابات وغياب قدرة التيار والقوى الديمقراطية

العربية في التأثير على الأحداث وعلى مسار تشكيل الحكومة بسبب غيابه أو ربما تغييبه عن قبة ومقاعد مجلس النواب. ولكن هكذا أراد الشعب, وكلنا يعرف أسبابه وجرى البحث فيه كثيراً.

ويصعب التكهن بما سيؤول إليه الوضع بشأن تشكيل الحكومة أولاً, وبشأن السياسات التي ستنتهجها في الفترة القادمة ثانياً, والمخاطر التي ستبرز بسبب نشاط قوى الإرهاب والمليشيات المسلحة على حياة ومصالح المجتمع ثالثاً.

إن التخويل الممنوح لقوى الإسلام السياسي الشيعية والسنية كبير حقاً وهو يهدد بتكريس ظاهر الاستقطاب الطائفي السياسي وما ينجم عنه من ظواهر سلبية في حياة الإنسان والمجتمع, إذ أن هذا التخويل يهدد مبدأ المواطنة الحرة ولا يسمح بتطبيق شعار "الدين لله والوطن للجميع", وفي هذا تكريس الانشطار الشعبي والممارسات غير الديمقراطية من جانب السلطة وقوى في المجتمع.

إن الوضع القائم في العراق لن يسمح بتشكيل حكومة من طرف واحد بل ستكون حكومة تشترك فيها كل القوائم الفائزة وسيجري توزيع الحقائب الوزارية وفق أسس معينة, أي وفق الاستحقاقات الانتخابية, ولكن ستبقى أوضاع الوزارات في بنيتها الطائفية السياسية وفق الحالة التي كانت عليها في العام 2005, وفي هذا تجاوز على حقوق المواطنة التي يفترض أن لا تميز بين الأفراد على أساس الدين أو المذهب أو العقيدة أو القومية أو الفكر والسياسة.

2010/5/8 كاظم حبيب

أيها الناس احذروا ثم احذروا ثم أحذروا .. فميليشيات جيش المهدي قادمة...

الأحداث الأخيرة التي وقعت في العراق, وبشكل خاص في أعقاب الانتخابات العامة الأخيرة وتعاظم ضحايا تلك التفجيرات ليست أفعالاً عبثية غير مترابطة, ليست من بنات أفكار صغار المفجرين الأوباش, بل هي الخطوة الأولى على طريق خطر يراد دفع العراق إليه, إنه النفق

المظلم الذي يسعى إليه البعض من دول وقوى الجوار. إنها محاولة جادة وشرسة وخطيرة يراد من خلالها خلق حالة مماثلة للحالة اللبنانية حيث ينشأ جيش موازٍ للجيش العراقي ومماثل لحزب الله اللبناني في العراق. إن العمل جار على قدم وساق من أجل توفير مستلزمات إعادة نشاط جيش المهدي الذي تسبب في إشاعة الفوضى والموت لعدد كبير من أبناء وبنات الشعب العراقي. إنها محاولة جادة للعودة بالعراق إلى المربع الأول الذي نشا في أعقاب تسلم الدكتور إبراهيم الجعفري لرئاسة الوزارة وفتح الأبواب على مصارعها لمليشيات جيش المهدي المسلحة وغيرها لاحتلال المواقع الأساسية في قوات الأمن والشرطة. وها نحن أمام مقترح يقدمه مقتدى الصدر, في ضوء استفتاء غير شرعي, ليضغط باتجاه تكليف الجعفري مرة أخرى لتشكيل الوزارة العراقية.

ولم يمض وقت طويل على هذا الاستفتاء وإذا بمقتدى الصدر يقدم مقترحاً إلى المالكي مفاده إنزال المئات من أفراد ميليشيات جيش المهدي المسلحة لتحرس وتحمي المساجد. إن طرح هذا المقترح يفترض فيه أن يوجه أنظار أجهزة الأمن العراقية إلى تلك القوى التي من مصلحتها توفير مستلزمات نزول ميليشيات جيش المهدي إلى شوارع العاصمة بغداد وغيرها. أي أن لا يقتصر التحري باتجاه واحد. بهذا المقترح يوجه مقتدى الصدر للمالكي الصاع صاعين بسبب ما لحق بمليشياته قبل عامين من ضربات قاسية. صحيح تماماً فقد توجهت ضربات قاسية لمليشيات جيش المهدي من قبل قوات الحكومة العراقية فتفرقت, ولكنها لم تكن صارمة وحازمة, بل استمر وجودها بصيغ مختلفة, وهي قائمة حالياً وأسلحتها مدفونة وأخرى جاهزة للوصول إلى أيدي مقاتلي هذه المليشيات في كل لحظة. إن الزيارات المتكررة لقوى من التيار الصدري إلى عدد من دول الجوار بصورة علنية أو سرية ليست سوى استكشاف الأجواء للتحرك على أكثر من خط. ولم يكن مقترح عودة ميليشيات جيش المهدي سوى صفارة إنذار لأفرادها لتكون مستعدة في كل لحظة للنزول إلى الشوارع وأخذ المبادرة بيديها, خاصة وان رئيس الوزراء الحالي, وتحت ضغط نتائج الانتخابات, حاول مغازلة التيار الصدري بأمل تأييد تسلمه رئاسة الوزراء. إن الصراعات الدائرة حالياً حول السلطة والفراغ السياسي السائد والعمليات الإرهابية الجارية تعتبر الظرف المناسب لعودة كل المليشيات المسلحة للعمل في العراق, وخاصة ميليشيات جيش المهدي, إضافة إلى نشاط ميليشيات القاعدة والبعث الدموية. ولهذا لا بد من الحذر, إذ

أن عودتها هذه المرة تكون أخطر بكثير من المرات السابقة, خاصة وأن التحرك السياسي للتيار الصدري قد تعزز بعد الانتخابات الأخيرة وبعد أن حاز على 40 مقعداً واضعاً وراءه المجلس الأعلى الإسلامي ومنظمة بدر (فيلق بدر سابقاً). إن على القوى السياسية الواعية لما يجري في منطقة الخليج والشرق الأوسط أن تدرك بأن مخاطر خلق حالة مماثلة لحالة لبنان في العراق وتعاظم تأثير ودور إيران في العراق سيقودان إلى عواقب وخيمة على الشعب العراقي وعلى استقلال وسيادة البلاد وعلى الحريات العامة وعلى علاقات العراق مع دول المنطقة والعالم. إن على هذه القوى أن تتدارك مخاطر عودة ميليشيات جيش المهدي إلى الساحة السياسية العراقية من خلال التصدي لمقترحي مقتدى الصدر, سواء بترشيح الجعفري أم بإنزال مئات من أفراد ميليشياته إلى شوارع العراق والعمل الجاد من أجل تفكيك الموجود من هذه المليشيات وتعزيز دور الجيش العراقي وقوات الأمن والشرطة في مطاردة جميع القوى الإرهابية أياً كان الرداء الذي ترتديه أو القوى السياسية التي تساندها في الداخل أو الخارج .

شر البلية ما يضحك, وما أكثر البلايا في عراقنا – الجديد!!-

تتطلع المرأة في عشرات الدول المتحضرة أن تحتل موقعها المناسب لا في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي فحسب, إذ أن هذا لأمر مفروغ منه, بل هي تسعى لاحتلال المناصب الرئاسية في الوزارات وأجهزة الدولة والمصارف والشركات الكبرى التي لا يزال الذكور يهيمنون على الكثير منها. ويوماً بعد يوم تفرض المرأة نفسها على هذا المراكز القيادية بحيث أصبحت تنافس الذكور حقاً لا بل بمعارفها وخبرتها وحكمتها ودرايتها الإدارية والمالية والثقافية والصحية والتعليمية..الخ فحسب, بل وبما تحققه من نجاحات مميزة في

المجالات التي تأخذ على عاتقها قيادتها. وهو أمر ينعش العقل ويفرح القلب ويبهج النفس, بعد أن عانت المرأة في جميع بقاع الأرض من شراسة الفحولية المغتصبة لكل مجالات الحياة إلا المطبخ ورضاعة الأطفال والبيت, والكثيرات منهن كن سجينات لدى الذكور الأوباش! في هذه الفترة حيث تتفتح عقول المجتمع على المرأة ودورها في الحياة بمختلف جوانبها, نجد عراقنا الجديد يقيد المرأة بأشد القيود الممكنة التي تتجاوز حتى ما ألفناه في العراق في النصف الأول من القرن العشرين حين كان جميل صدقي الزهاوي وحسين وأمينة الرحال وغيرهم يناضلون في سبيل حقوق المرأة, أو حتى في سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين, في هذه الفترة بالذات تفتقت عبقرية مجلس محافظ واسط مثلاً على طلب حمايات للنائبات في مجلس المحافظة من أفراد عائلاتهن, والذي شُجب من غالبية الناس في العراق وتعجب العالم بانزعاجٍ من إبداعات بلاد الرافدين, بلاد الحضارات القديمة في الموقف من المرأة. وكان الناس أكثر عجباً وسخرية حين خرج جيش المهدي النسوي ولا يرى الإنسان منهن سوى عيونهن القادحات شرراً والسلاح الفتاك بأيديهن الذي لا يليق بالمرأة ولا بالرجل, وحيث ساد اللون الأخضر واللون الأسود! وقد اعتبر من عجائب الدنيا العراقية الجديدة!, بعد أن كانت حدائق بابل المعلقة إحدى عجائب الدنيا السبع. أما اليوم, ومع بدء الحملة الانتخابية, فقد تفتقت عبقرية زوج أحدى المرشحات للانتخابات النيابية القادمة بنشر صورته بدلاً عن صورتها ليروج الدعاية لانتخاب السيدة أم سجاد. وبدلاً من أن يعرفها بما قامت به من أعمال لخدمة الشعب العراقي, عرف بنفسه وبأخيه وعشيرته! ويبدو أن الرجل يفكر أن يأخذ مكانها إن فازت بالانتخابات ويجلس على مقعد في مجلس النواب باعتباره زوج المنتخبة, وباعتبار أن النساء عموماً "ناقصات عقل وحكمة", ويحق له تمثيلها في المجلس, واعتبر هذا الترشيح بمثابة "كيان النزاهة والبناء"!! هل سمعتم يا بنات وأبناء العراق بمثل هذه الصرخة الجديدة في عالم الدعاية الانتخابية, بهذه (البلتيقة) أو (القوانه) الجديدة المعطوبة التي لم يسمع بها العباد ولا من قبلها في البلاد. يقول السيد المحترم زوج المرشحة للانتخابات "انتخبوا من هو منكم وفيكم السيدة أم سجاد". كيف تكون هذه السيدة منا وفينا وهي لا تنشر صورتها ولا تريد رؤيتنا ولا تريد أن نراها ولو محجبة, كما هو حال النساء في مجاهل أفغانستان! زوج السيدة أم سجاد رجل متين البينان, يزن ما يقرب من مئة كيلوغرام ولا يزال يمتلك شعراً على رأسه فهو ليس بأصلع ومقبول من حيث الشكل

رغم جهامته, ويستطيع حماية زوجته, فهو سيكون ضمن الحماية ويتسلم راتب الحماية, كما يبدو, وهذا كاف لانتخاب زوجته. ولكن ما علاقة كل ذلك بالمرشحة ذاتها؟ العلم عند مفوضية الانتخابات التي توافق على مثل هذه الدعاية الانتخابية!

هل يمكن أن يصل العراق إلى هذا الدرك اللعين؟ هل يمكن أن يقبل الشعب بمثل هذه السخرية القاتلة؟ هل يمكن أن تقبل المرأة بهذه الهيمنة الذكورية, بهذه الإهانة المباشرة؟ وهل يمكن لمثل هذه المرأة أن تدافع عن حقوق المرأة في العراق؟ وهل يمكن مقارنتها مثلاً بالسيدات ميسون الدملوجي ونرمين عثمان وهناء أدورد أو الكثيرات الأخريات في رابطة المرأة العراقية ومجلة نون وغيرهن ممن وضعن أنفسهن تحت مجهر المجتمع ليقدر دورهن في الحياة العامة ومصالح الشعب؟ نعم يمكن أن يصل العراق إلى هذا الدرك بفضل البعض الكثير من حكامنا الجدد, بفضل أولئك الذين يصدرون القرارات التحريمية, تحريم نزع العباءة في المدارس, تحريم مصافحة المرأة للرجل, تحريم الخمور, حتى العرق محرم, هذا الذي قال فيه العراقيون, "ما طول بالنخل تمر ما جوز من شرب الخمر", قال ابن خلدون, صاحب المقدمة, ما معناه, إن العراقيين أذكياء أطلقوا على مشروبهم المفضل اسم "العرق", والعرق غير محرم بالقرآن, إذ أن المحرم هو الخمرة! كان هذا في القرن الرابع عشر الميلادي, فهل نحن العراقيين والعراقيات واعون لما يجري في العراق من تخريب للقيم الإنسانية والعامة. حتى وزير التربية أصبح يدعي إعادة بناء العقل العراقي وهو الذي يحتاج إلى من يعيد بناء عقله ويصحح مسار تفكيره!

وهكذا يعيش الشعب في العراق تحت حكم المحرمات, وهو نوع شديد من أنواع الاستبداد, نوع خاص وظالم, بعد أن كان العراق يعيش تحت وطأة استبداد عنصري شرس ومن نوع آخر. إن التجربة الحياتية تبدأ بمثل هذه المحرمات, كما حصل في البصرة, وكما طالبت إحدى النائبات المحصنات والمحسنات, لينتهي إلى استبداد شمولي قاتل. وإيران نموذج صارخ وقاطع ودال على ما أقول. لقد قال رئيس الوزراء الحالي في إحدى لقاءاته مع العشائر بأن الحكم لن يخرج من بين يديه بعد اليوم, ولكن الكثيرين أدعو ذلك. وكان آخرهم صدام حسين, ولكنهم أصبحوا في خبر كان, فلو دامت لغيرك ما وصلت إليك!

إليكم نص الإعلان, فهو حقيقة وليس مزحة !

ما هدف الأوساط الإسلامية السياسية الداعية إلى إقامة نظام إسلامي طائفي في العراق؟

ورد في موقع السيد علي السيستاني على الإلكتروني بتاريخ 31/آيار 2009 النص التالي: "وقال مصدر رفيع في مكتب السيد السيستاني "السيد السيستاني لا يزال عند رأيه من أن العراق لا يحكم بأغلبية طائفية أو قومية وإنما بأغلبية سياسية من مختلف الشعب العراقي تتشكل عبر صناديق الاقتراع". هذا النص منقول عن الموقع المنقول عن جريدة الصباح العراقية.

للسيد السيستاني الحق في اختيار الطريقة التي يصرح بها والمكان الذي ينشر فيه تصريحاته, ولكن, بما أنه يمتلك موقعاً خاصة به, فكان الأفضل, كما أرى, لكل القارئات والقراء أن يقرأوا التصريح صادراً عنه مباشرة وفي موقعه أولاً ويؤخذ عن الموقع لينشر في الصحف العراقية ومنها جريدة الصباح. كما لم يكن سليماً بأن الناطق الرفيع المستوى لم يذكر اسمه, وبالتالي يمكن التخلي عن هذا التصريح في أي لحظة, إذ ليست هناك مسؤولية مباشرة عن صاحب التصريح خاصة وان المتحدث رفض الإعلان عن اسمه. وهو أمر غريب بحد ذاته ايضاً. ومع ذلك فأن مثل هذا التصريح المهم من الناحية الرسمية, إن كان صحيحاً, يفترض أن تكون له نتائج على أرض الواقع والحوزة الدينية في النجف وبالنسبة للسيد صدر الدين القبانجي والمجلس الإسلامي الأعلى, خاصة وأن القبانجي لا يزال يحتل موقعاً مهماً في الحوزة الدينية من جهة, وموقعاً قيادياً في المجلس الإسلامي الأعلى من جهة أخرى, وخطيب الجمعة في جامع النجف من جهة ثالثة, وهي كلها مواقع مهمة يستطيع من خلالها ممارسة دوره التثقيفي المؤيد لإقامة دولة طائفية وحكم طائفي في العراق يمثل المذهب الشيعي حسب فهمه الطائفي السياسي لهذا المذهب.

إن السيد صدر الدين, ومعه زميليه العضوين البارزين في المجلس الإسلامي الأعلى, يلعبون اليوم دوراً تخريبياً في العلاقات الوطنية من خلال رفع شعارات مضادة للعلمانية والدعوة إلى

دولـة دينيـة طائفيـة, فـي حـين أنهـم يـدركون أن أغلـب القـوى السياسـية الكردسـتانية تتحـدث بالعلمانية وقوى ديمقراطية عربية تتحدث بالعلمانية أيضاً, وهم يهاجمون العلمانيـة التـي تعنـي الكثيـر فـي عالمنـا العربـي والإسـلامي والعراقـي أيضـاً, فالمـدارس الحديثـة هـي جـزء مـن نظـام العلمانية, والدولة العراقية الفيدرالية هي جزء من العلمانية, والدستور المدني العراقي هو جزء من العلمانية, رغم وجود نصوص تتناقض مع العلمانية مثل دين الدولة هو الإسلام, في حين أن الدولة لا يمكن أن يكون لها دين باعتبارها شخصية اعتبارية وليست إنساناً عاقلاً يحق لـه حمل دين معين. وهم بذلك يفسدون على المجتمع القدرة على تعزيز نسيجه الوطني العراقي ويتنكرون للهوية الوطنيةو هوية المواطنة العراقية, وأن شعب العراق يتكون من قوميات وأديان ومذاهب واتجاهات فكرية وسياسية متعددة, وبالتالي فهم يدعون إلى رؤيـة شمولية فـي الدولـة العراقيــة, أي رؤيــة اســتبدادية قســرية وطائفيــة سياســية مقيتــة, وهــو أمــر مرفــوض. لقد قبل بعض هؤلاء الذين يدعون إلى مهاجمة العلمانية ومظاهرها في المجتمع ويمارسون ذلك فعلاً, خدمة النظام الصدامي. فعلى سبيل المثال لا الحصر أرجو من الحوزة الدينيـة فـي النجف أن تراجع المجتهد العلامة محمد كلنتر رئيس جامعة النجف الدينية وتسأله, إن لم تكن قد فعلت حتى الآن, الدور الذي كان يمارسه الأخ غير الشقيق لمحمد جلال الصغير, المدعو الدكتور غير المعمم منذ حكم صدام حسين, محمد حسين الصغير في مكتب المجتهد في جامعة النجف الدينية. لقد كان المجتهد رئيس الجامعة في التسعينيات من القرن العشرين يبكـي وهـو يحدث أصحابه عن مجيء هذا الرجل يومياً إلى مكتبه لمراقبة دخول وخروج وأحاديث من يحضر إلى غرفة رئيس الجامعة, إذ كان مكلفاً بذلك أيضاً, وأنه كان يخشى على نفسه وعلى هؤلاء الناس من انتقام البعث, إذ كان الدكتور محمد حسين الصغير وكيل أمن أو مخبر أمن, لا أستطيع البت في أحدهما أو غيرهما, بل ضرورة العودة إلى ملفات الأمن في النجف وفي بغداد لمعرفة التفاصيل الدقيقة عن هذا الموضوع. وهو اليوم يرفع صوته عالياً ليشتم العلمانيين والديمقراطيين ويدعو مع أخيه الصغير الآخر إلى رفض العلمانية وإدانة تنـــــــاول المشـــــــروبات الروحيـــــــة أو بيعهـــــــا ...الـــــــخ.

أدعو إلى حملة وطنية عراقية, إدعو الكتاب العراقيين الحريصين على وحدة الشعب والمجتمع المدني, أن يبدأوا بالكتابة لإدانة هذا النهج السيء والخطير الجديد الذي يتبناه هؤلاء ومن

يقف خلفهم من الأحزاب والقوى السياسية, لأنه البداية لأمور أخرى حلت في إيران المجاورة والتي يمكن أن تتواصل في العراق أيضاً وتقود إلى صراعات نزاعات لا آخر لها.

هل السيد صدر الدين القبانجي مصاب بلوثة الطائفية المقيتة؟

يفترض أن يكون السيد صدر الدين القبانجي قد قرأ وتعرف على ما تضمنته لائحة حقوق الإنسان والعهود والمواثيق الدولية الأخرى من مبادئ وقيم حضارية توصل إليها بني البشر عبر قرون من الكوارث غير الطبيعية والحروب والمعاناة والآلام والدماء والدموع. ويفترض أن يعي بأن عليه أن يحترم تلك المبادئ التي تضمنت حقوق الإنسان, والتي سجلت بوضوح ما له وما عليه. ومن بين هذه المبادئ أن الإنسان حر في ما يؤمن به أو يعتقد به أو يقتنع به وليس لأي من الناس حق التدخل بشأن هذا الإنسان أو ذاك ما دام الإنسان حين يمد يده لا يمس أنف غيره!

من المؤسف حقاً أن النظم السياسية والبيت والمدرسة وأسس التربية والتعليم والمؤسسات الدينية والكثير جداً من القوى السياسية, إن لم نقل كلها, لم تربي وتعلم الإنسان في العراق وفي العالم العربي والإسلامي وفي الكثير من الدول الأخرى على مثل هذه المبادئ والأسس الإنسانية القويمة بصدد العلاقة في ما بين البشر من جهة, والعلاقة بين الإنسان وإيمانه من جهة أخرى, وبين الدين والدولة من جهة ثالثة. ونشأت عن ذلك تربية وأسس خاطئة في بنية التفكير والفكر لدى الإنسان في بلادنا. وأحد هؤلاء الذين يعانون من ذلك هو السيد صدر الدين القبانجي.

لست معارضاً لأيمان السيد صدر الدين القبانجي بالدين الإسلامي أو بغيره, كما لست مناهضاً له في تبنيه للمذهب الشيعي الإثنا عشري أو أي مذهب آخر, فله في ذلك كل الحق, ولا أعترض عليه إن أراد تغيير دينه أو مذهبه أو فكره, فله في ذلك كل الحق أيضاً, وهي حقوق

تقرها لائحة حقوق الإنسان وكل المواثيق والعهود الدولية أو شرعة حقوق الإنسان, وكذلك الإنسان المتحضر. ولكن أعترض عليه حين يتحول من إيمانه بمذهب إلى إيمانه بالطائفية السياسية, سأقاومه تماماً كما قاومت الدكتاتور المجرم صدام حسين, فلا فرق بين من يريد أنم يفرض علينا رؤية شمولية قائمة على أساس قومي يميني شوفيني متطرف, ومن يريد أن يفرض علينا رؤية دينية مذهبية شمولية قائمة على أساس طائفي سياسي متطرف يميز بين البشر على أساس الدين والمذهب. في هذه المسألة لا يمكن أن يقف الإنسان محايداً, إذ أن القضية ترتبط بحياة الإنسان في العراق, بقضية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميـــــــــــــــــــــــــــــــات... الـــــــــــــــــــــــــــــــــــخ.

لا شك في أن القبانجي قد واجه نظاماً مارس الاستبداد والعنف والقسوة في مواجهة الرأي الآخر والفكر الآخر والعقيدة الأخرى والقومية الأخرى والمذهب الآخر وفي نهاية المطاف ضد كل الناس من غير صبغته, ولا بد أنه تابع ما تعرض له الإنسان العراقي بسبب وجود مثل هذا النظام الدكتاتوري, نظام صدام حسين, في حالة أنه لم يواجه شخصياً مثل تلك المعاناة, كما في حالة الدكتور محمد حسين الصغير, الأخ غير الشقيق للشيخ محمد جلال الصغير, الذي خدم نظام صدام حسين حتى ضد حوزته الدينية بكل أريحية وعاش في بحبوحة لا يحسدها عليه إلا من هم من أمثاله. وإذا كان القبانجي قد تعرف على كل ذلك, فلا أدري لماذا أذاً يلح على دفع البلاد إلى طامة أخرى مماثلة للطامة السابقة التي عانى منها الشعب العراقي في ظل نظام البعث, لماذا يريد إقامة وفرض نظام طائفي مقيت على الشعب العراقي. ليس هناك أي إنسان سوي أو عاقل يقبل بإقامة نظام طائفي في العراق. الملوثون بالطائفية السياسية هم وحدهم الذين يريدون إقامة نظام طائفي في العراق, سواء أكانوا من الشيعة أو السنة, وهم الذين يريدون تمزيق وحدة النسيج الوطني للشعب العراقي, هذا الشعب المتنوع بقومياته وأديانه ومذاهبه واتجاهاته الفكرية والسياسية المطرز بزهور الحياة وليس بوحدة الفكر الواحد والرأي الواحد واللون الواحد, سواء أكان اللون أبيضاً أم أسوداً أم أي لون وحيد آخر. إن أمثل هؤلاء الناس مصابون بلوثة عقلية حقيقية لأنهم لا يريدون للشعب أن يعيش بوحدة وتناغم بغض النظر عن القومية والدين أو المذهب أو الاتجاه الفكري أو السياسي. إنهم يريدون إقامـــة نظـــامٍ لا يختلـــف عـــن أي نظـــام اســـتبدادي آخـــر فـــي هـــذا العـــالم!

إن إصرار القبانجي على ذلك وسكوت حزبه عن هذا الإصرار يقدم الدليل على تناغم وانسجام

قيادة هذا الحزب مع رؤية القبانجي, فهل كلهم مصابون بلوثة الطائفية السياسية البشعة, مع كل الاحترام للمذهب الذي يؤمنون به؟ لا أرجو ولا أتمنى ذلك, إذ حسب علمي فأن الصديق السيد الدكتور أكرم الحكيم مثلاً غير مصاب بهذه اللوثة, ولذلك أعطي مسئولية لجنة المصالحة وأصبح وزيراً للمصالحة الوطنية. ولكن التمني شيء والواقع الذي نعيشه شيء آخر. وهو ما يفترض أن يتولى المجلس الإسلامي الأعلى توضيحه. إنها مسئولية قيادة هذا الحزب أن يوضح للشعب: هل هو حزب طائفي سياسي أم ماذا, رغم علمي بأن كل الأحزاب السياسية التي تبنى على أسس مذهبية لا يمكن أن تكون إلا طائفية, ومنها حزب الدعوة الإسلامية الذي يترأسه عملياً السيد على الأديب, الديمقراطي أداة وغاير الديمقراطي فلسفة!؟ أتمنى على غير الطائفيين في مجلس النواب أن يبادروا بمسائلة قادة المجلس الإسلامي الأعلى الأعضاء في المجلس حول الدور التخريبي الذي يلعبه أحد قادتهم السياسيين في النجف في الحياة السياسية العراقية وسعيه لإثارة الصراع والنزاع الطائفي في العراق والعودة إلى المزيد من نزيف الدم في بلد أغرق حتى اليوم بالدماء والدموع والضحايا الأبرار. إن إجابتي عن السؤال الوارد في عنوان هذا المقال هي على النحو التالي: لا يمكن لأي إنسان عاقل أن يطرح على مجتمع متعدد القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية السياسية مثل العراق إقامة نظام سياسي طائفي, ومن يمارس ذلك فهو مصاب بلوثة عقلية لا محالة, بغض النظر عن من يكون هذا الإنسان مع كل الاحترام للمذهب الذي يؤمن به هذا الإنسان أو ذاك !

العلمانية تفتح الطريق صوب الحرية أيها السادة في الأحزاب الإسلامية السياسية!

عند متابعة أجواء وحالة قوى الإسلام السياسية بعد مرور ست سنوات على توفير الإدارة الأمريكية وسلطات الاحتلال الأمريكية الفرصة لها لأن تلعب دوراً أكبر يفوق كثيراً أفق وحجم ودور هذه القوى في الحياة السياسية العراقية, سيواجه خمسة مؤشرات مهمة هي:

1 .أن هذه القوى مارست سياسات عاتية في المجتمع لا تقل سوءاً عن سياسات العتاة حين يهيمنون على الحكم في أي بلد من البلدان, ومنها إيران والسعودية أو سوريا أو ليبيا.
2 .وسعت هذه القوى الإسلاميةي السياسية إلى فرض الإيديولوجية الدينية الواحدة والمذهب الواحد وفق تفسيرها الاستبدادي المتخلف للدين والمذهب والعلاقات مع البشر على المجتمع وبدأت بمحاربة كل فكر آخر لا عن طريق الفكر والحوار بل عبر البندقية.
3 .وأنها مارست القسوة في التعامل مع الإنسان, إضافة إلى تفاقم الفساد المالي والإداري الواسعين بحيث فاق الفساد الذي ساد في زمن الدكتاتور صدام حسين, وأصبح يمارس كنظام قائم بذاته ومقبول ومعمول به بصيغ مختلفة من قبل الدولة والحكم والمجتمع.
4 .وشكلت هذه القوى لها ميليشيات طائفية مسلحة مارست القتل والتهجير ومصادرة البيوت وكل ما هو مرفوض ومحرم , ومن بين ضحاياها في الفترة الأخيرة العلماني الشهيد كامل شياع حيث هرب المجرمون , كما يدعون إلى إيران. ووضعت المرأة في آخر السلم بالنسبة لمن يملك العقل , وهي من ناقصي العقل وعوملت بهذه الطريقة الفجة!
5 .كما هيمنت على الوزارات وفق تقسيم حصصي بالغ السوء ووضعت الناس العراقيين من النساء والرجال المستقلين بعيداً عن المراكز الحكومية وعن الضوء.
وحين تلمس الناس كل هذه الظواهر المرعبة, بدأ العد التنازلي لهذه القوى وبدأ الابتعاد عنهم وبدأت خشيتهم من عواقب ذلك عليهم, إذ لم يكن الإرهابيون المتطرفون وحدهم يمارسون شتى الأفعال الظالمة, بل ميليشيات طائفية أخرى مارست ذلك باسم الإسلام والمذهب, إنها الأحزاب الإسلامية السياسية. وكلنا قرأت الاتهامات الي وجهت لها بتزوير الانتخابات العديدة الماضية بأساليب شتى.
وهذه الحقيقة الواقعة هي التي جعلت السيد نوري المالكي يتخلى عن قائمة باسم الحزب الذي يقوده, حزب الدعوة, ليمنح قائمته اسماً آخر, الأسم الذي لا يبدو فيه اسم حزب الدعو الإسلامية الذي شكل على أساس مذهبي, اسم قائمة "فرض القانون" بعد أن بدأ بمكافحة المليشيات الطائفية المسلحة وسار فيها قليلاً ثم توقف عنها. وقد سمحت له جملة من العوامل الأخرى, بما في ذلك التحسن الأمني الحصول على مزيد من الأصوات.
وحين تم جمع عدد الأصوات التي فاز بها العلمانيون المتبعثرون في عشرات القوائم, كان عددها يقارب أو يزيد على عدد الأصوات الذي فازت به قوى الإسلام السياسية. وهو درس

ثمين لتلك القوى الديمقراطية والعلمانية في ما يفترض منها ان تقوم به لمواجهة الأوضاع الجديدة.

وحين لاحظت قوى الإسلام السياسي الخسارة النسبية المهمة التي لحقت بها في انتخابات مجالس المحافظات لم تجد أمامها عدواً آخر غير القوى العلمانية, فراحت تنزل عليها جام غضبها وتستخدم بيوت الله لشتم العلمانيين والديمقراطيين واليساريين بلغة من أدرك التحولات الجارية في المجتمع, وهي عادة ما تمارس هذا الأسلوب حين تفقد الثقة بقدرتها على المواجهة الفكرية والحوار السليم. وهذا ما حصل أيضاً في العام 1961 حين أصدر عبد الكريم قاسم قانون الأحوال الشخصية وتسبب في تدهور الأوضاع والتي استثمرها البعثيون والقوميون المشوفينيون ليقزوا على السلطة ويمارسوا تلك السياسة العاتية ضد الشعب وضد الديمقراطيين والعلمانيين والشيوعيين منهم على وجه الخصوص.

كان المفروض أن تقوم هذه القوى بإعادة النظر بافكارها وسياساتها وممارساتها اليومية التي بدأت بتحويل الناس عنها, بدلاً من الإساءة من على منابر الجوامع إلى العلمانيين الذين لا يمتلكون الحكم, بل لا يزال بيد القوى الإسلامية السياسية على نحو خاص, ورئيس الحكومة هو من نفس المعسكر الإسلامي السياسي, رغم أنه يحاول تمييز نفسه عنهم, ولكن من في قيادته لا يترك له فرصة السير قدماً في الطريق الأفضل.

إن العلمانيين أيها السادة لا يشكلون خطراً على العراق, بل هم الرحمة للعراق , والخطر يأتي ممن يريد فرض دمج الدين بالدولة, ومن يحاول تسخير الدين لغاية في نفس يعقوب. إن العلمانيين يدعون إلى أن يكون "الدين لله والوطن للجميع" وأن تسود هية المواطنة العراقية وحقوق المواطنة المتساوية, لا الهوية الدينية والطائفية, فهل من سميع منكم لكي يدرك ما وصل إليه المجتمع بسبب السياسات التي مورست حتى الآن في العراق من جانب أغلب قوى الإسلام السياسية؟

العلمانيون لا يملكون أيديولوجية واحدة ولا يسعون إلى فرض فكر أيديولوجية واحدة على المجتمع, بل يسعون إلى نشر مبادئ الحرية والفكر الحر وحرية الإنسان وإلى بناء وتكريس دولة القانون الديمقراطية, يسعون إلى أن تزدهر في العراق ألف زهرة وزهرة وأن تتقدم البلاد على طريق الديمقراطية والنزاهة والبناء ومشاركة الجميع من النساء والرجال وعبر المساواة في بناء هذا المجتمع الخالي من الفساد والتمييز والطائفية.

العلمانية تعني امتلاك حرية ممارسة الناس للأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية المتعددة , وتعني الحرية في ممارسة الطقوس والتقاليد والمعتقدات واحترام الرأي والرأي الآخر, وتعني رفض تدخل الدولة بالأديان والمذاهب أو تدخل الأديان والمذاهب بشئون الدولة, وتعني سياسة التعايش السلمي الحر والاحترام المتبادل بين بنات وأبناء المجتمع من مختلف القوميات والأديان والمذاهب أو المعتقدات والآراء الفكرية والسياسية الأخرى.

لا تنتخبوا الأحزاب الإسلامية السياسية لأنها طائفية تمزق وحدة الشعب

ها نحن نقترب من نهاية العام السادس منذ إسقاط الدكتاتورية الفاشية في العراق عبر قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة , والسماح لقوى الإسلام السياسية في السيطرة على السلطة , وخاصة الأحزاب الإسلامية الشيعية. وقد تعرف الشعب على طبيعة هذه الأحزاب , سنية كانت أم شيعية , التي لم تكن قبل ذاك في السلطة , واطلع على فكرها السياسي وعاش ممارساتها الفعلية في مختلف مجالات الحياة. والكثير من الناس في العراق قد تيقن من خطأ قيام إحزاب إسلامية سياسية في البلاد , إذ أنها لا يمكن أن تكون إلا طائفية سياسية وتتمارس التمييز بين بنات وأبناء الوطن على أساس الدين والمذهب والاتجاه الفكري والسياسي. وقد عشنا جميعاً تجربة القتل على الهوية الذي لم تشارك فيه قوى القاعدة المجرمة في العراق فحسب , بل مارسته ميليشيات شيعية وسنية شكلتها الأحزاب الإسلامية

السياسية أيضاً. وكان أعضاء الكثير من هذه المليشيات جمهرة من البعثيين من أجهزة الأمن والشرطة وفدائيي صدام حسين والحرس الجمهوري وغيرهم , كما أنها مارست القتل والتشريد لبنات وأبناء الوطن من المسيحيين والصابئة المندائيين والأيزديين , إضافة إلى تأجيجها الصراع لا بين قيادات وقواعد الأحزاب السياسية السنية والشيعية فحسب , بل وبين الأوساط الشعبية لأتباع هذين المذهبين الإسلاميين. وقد فشلت تلك القوى في إشعال حرب أهلية بين أتباع المذهبين , رغم العدد الهائل من القتلى والجرحى والمعوقين والخراب الاقتصادي والخسائر المادية التي نجمت عن ذلك. ولكنها تسعى اليوم إلى إشاعة الصراع العربي الكردي وتنشيطه بما يقود إلى قطيعة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في كردستان العراق , وهي ترى في ذلك انتصاراً لها ولمخططاتها المناهضة للشعب! لا بد من إيجاد حلول عملية وتوافقية تستند إلى الدستور في معالجة جميع المشكلات التي يعاني منها العراق وتعاني منها القوميات في البلاد.

إن السنوات الست المنصرمة تؤكد بأن قوى الإسلام السياسية الطائفية غير مستعدة للتخلي عن طائفيتها والكف عن تأجيج الصراع بين السنة والشيعة , وكأن السنة في العراق هم المسئولون عن قتل الحسين بن علي بن ابي طالب وأفراد عائلته وصحبه الكرام. كما أن اتهام الشيعة بالرافضية أو التبعية لإيران وما إلى ذلك هو الآخر يتسبب بمزيد من التعقيد في العلاقات.

وقف عمار الحكيم ينادي بصوت مشحون بانفعالية مقصودة يستنجد بالحسين الشهيد ليدعم قائمته ولينفذ أجندته السيئة حول فيدرالية الجنوب الشيعية وليقسم العراق العربي إلى شيعي وسني وإلى مزيد من التناقض والصراع والنزاع المسلح. إن نداءاته موجهة للشعب باسم "الحسين وباسم المراجع العظام وباسم السيستاني" , أفلا يعتبر هذا استخداماً للدين في انتخابات غير دينية وممارسة مخالفة للدستور وقواعد الانتخابات؟ السؤال موجه إلى المفوضية المستقلة للانتخابات. وسؤال أخر يوجه إلى هذه المفوضية ايضاً حول دور قوى الإسلام السياسية في التأثير السلبي على المفوضية في تقليص حصة المرأة العراقية في مجالس المحافظات. وهو أمر مخالف لنص وروح الدستور العراقي , أفلا ترتكب المفوضية ذاتها مخالفة دستورية ولصالح من؟.

على الناخبة والناخب في العراق أن يدركا بأن منح صوتيهما لمثل هذه القوى لن يكون سوى

دق مسمار جارح في خاصرة العراق وفي وحدته وتقدمه ودفعه باتجاه ما هو قائم في إيران من نظام طائفي متزمت لا يمت إلى القرن الحادي والعشرين بصلة. إن على الناس الطيبين في العراق أن يدركوا بأن وحدة الوطن لا تحققه القوى الطائفية مهما ادعت بغير ذلك , بل القوى الديمقراطية والعلمانية والمدنية التي ترى بأن "الدين لله والوطن للجميع" , إنها القادرة على تحقيق وحدة الوطن والشعب وتضع البلاد على طريق الديمقراطية والدولة المدنية الحديثة , الدولـــــــــــة الفيدراليـــــــــــة المدنيـــــــــــة والديمقراطيـــــــــــة.

أيتها الناخبة , أيها الناخب , انتبه إلى اللغة التي يتحدث بها الإسلاميون السياسيون , فهي لغة طائفية مشحونة ضد أتباع الديانات والمذاهب الدينية الأخرى , سواء أكانوا من الشيعة أم السنة. أتمنى أن يفكر كل مواطن وأن تفكر كل مواطنة لمن يفترض فيها أن يعطي الصوت وأن يمارس هذا الحق الانتخابي لصالح وحدة الشعب والوطن ولصالح إنجاز برنامج وطني وديمقراطي , برنامج يربط بين مطالب الشعب العامة ومطالب المحافظة الملموسة. إن الانتخابات الراهنة يمكن أن تكون أحد المؤشرات المهمة للانتخابات العامة القادمة في نهاية هذا العام لصالح القوى الديمقراطية والعلمانية والمدنية , سواء أكانت في إطار "مدنيون" أم في قوائم ديمقراطية أخرى مماثلة.

الأحزاب الإسلامية السياسية وانتخابات مجالس المحافظات والتجاوز على وعي وذاكرة الناخبين

نحن أمام أوضاع جديدة وتقاليد تتجه صوب التكريس , ومنها إجراء الانتخابات المحلية والعامة والاستفتاءات الشعبية حول سياسات وقرارات الحكومة ومجلس النواب. وهي أجواء جديدة لم يعرفها العراق إلا في فترة الملكية ولكن بصورة مشوهة ومزورة , كما أكد ذلك

السياسي المتميز والراحل نوري السعيد في تحديه للنواب في أنهم لن يفوزوا بمقاعد مجلس النواب عبر الانتخابات العامة ما لم تساندهم الحكومة بأساليبها المعروفة. لا بد لكل من يتابع الوضع في العراق وحملة انتخابات مجالس المحافظات في 14 محافظة عراقية يستطيع ان يتيقن من صواب ما أشير إليه. وهذا التقليد يمكن أن يتعزز ويتطهر مما يعلق به الآن من نواقص وسلبيات وتجاوزات على الدستور وحقوق الإنسان وحريته في منح صوته لمن يشاء دون أن يتعرض الناخب إلى أي شكل من أشكال الضغوط الدينية والمالية والتهديدات بالموت بمرور الزمن.

من يتابع هذه الحملة الانتخابية سيجد أمامه صيغ وممارسات عديدة للأحزاب السياسية التي تشارك في هذه الحملة , وسيجد أمامه فجوة كبيرة جداً من الناحية النوعية بين قوى ديمقراطية وعلمانية حديثة , وبين الأحزاب الإسلامية السياسية , بين طرح برامج تحدد المهمات التي تسعى إلى تحقيقها القوى والأحزاب الديمقراطية في المحافظات لصالح المجتمع , وخاصة لصالح الكادحين والمنتجين منهم والعاطلين عن العمل وتغيير الحالة السيئة الراهنة في مجال الخدكات الأساسية , ومنها نقص الماء والكهرباء والبطالة والنفايات المنتشرة في شوارع وأزقة المدن من جهة , وبين قوى الإسلام السياسية التي لا تملك برامج , بل تستنجد بـ "المراجع العظام!" , و"مرجعية آية الله العظمى السيد السيستاني" للحصول على أصوات الناخبين دون حياء حتى من تلك المرجعيات التي قالت نحن لا ننتمي لأي حزب من الأحزاب ولا نؤيد أياً منها ونقف على مسافة واحدة من جميع الأحزاب السياسية , بغض النظر عن مدى صحة ممارسة هذا الموقف أو خلافه.

وقف عمار الحكيم , الرئيس الفعلي لحزب المجلس الإسلامي الأعلى في العراق , يخطب في جمهرة من الناس في ذي قار نقلته نقلاً خاصاً وبالكامل قناة الشرقية الفضائية. كما تم نقل خطاب الطبيب إبراهيم الجعفري في أحدى مواقع حملته الانتخابية. وقف "الروزخون" عمار الحكيم يخطب بطريقة مملة يطالب الناس بالسكوت والاستماع إليه , إذ لم يكن في خطابه ما يدفع الناس للإصغاء له , مما اضطر إلى أن يحول خطابه أحياناً كثيرة إلى هتافات بـ "نعم" أو "لا" حيث كان الحاضرون يرددون معه: نعم , نعم , أو لا , لا ! تعرض في خطابه إلى سياسة حكومة المالكي متهماً إياها , وليس ناقداً لها , بالابتعاد عن الدستور وعن تنفيذ المهمات والفشل في إدارة شئون البلاد , كما وجه اتهامات مماثلة وليس

نقداً , إلى العديد من الوزراء من غير أعضاء حزبه المشارك بالحكم بنفس التهم الموجهة للحكومة ورئيسها المالكي.

هذا الخطاب الذي وصل إلى الحضور , ولي أيضاً , كان جافاً يابساً بلا عاطفة وبوتيرة مملة واحدة مرهقة للمستمعين , ذكرني بذلك الذي كان رئيساً للوزراء وقام بانقلاب ضد وزارته وفشل فيها , وأعني به عارف عبد الرزاق في فترة حكم عبد السلام محمد عارف في العام 1966 وكنت في حينها في بغداد أتابع تلك المهزلة.

ها نحن اليوم أمام لوحة مماثلة: يحتل حزب عمار الحكيم المركز الأول في الحكومة القائمة من حيث عدد الوزراء , وهو الذي رشح المالكي لرئاسة الوزراء بدلاً عن الجعفري الذي كان من حزب الدعوة الإسلامية أيضاً , وهو الحزب القادر حتى الآن على تقديم طلب لحل الحكومة وتشكيل حكومة أخرى وتغيير رئيس الوزراء في ضوء المحاصصة الطائفية , إذ هو يمتلك أكبر عدد من النواب في مجلس النواب القائم على المحاصصة الطائفية ومتحالف مع التحالف الكردستاني. والمجلس الأعلى يعتبر الحزب المشارك في رسم سياسة حكومة المالكي , فِلمَ هذه المزايدة مع المالكي , في وقت تجري الانتخابات على مستوى المحافظات وليست انتخابات عامة؟ وهي مزايدة غير صادقة.

استنجد عمار الحكيم في خطبة واحدة عدة مرات بـ "المراجع العظام" و "مرجعية السيستاني" , وهو الموقف الذي رفضه السيستاني ورفض استخدام اسمه. ألا يرتكب عمار الحكيم مخالفة دستورية ومخالفة للقواعد التي وضعها مجلس النواب والمفوضية المسئولة عن سلامة سير الانتخابات في العراق؟ نعم , ولكن من يحاسبه؟ لا أحد , فهل هو من الذين يحملون على ... جرس!

وقف عمار الحكيم يخطب بقضايا ذكرتني بقصة ذلك الفلاح وزوجته الخرساء والطرشاء الذي كان اسمها طنبورة , حين قال بعد أن رأي زوجته تتصرف بغير ما يفكر به "عرب وين .. طنبورة وين!" , هكذا كان الكثير من الناس الحاضرين وقد ضجروا من خطابه , وهم يرددون مع أنفسهم "إحنة وين .. وهذا العمار وين! , حتى أن بعضهم كان يهز يديه من عدم تطابق الحقائق مع ما يتحدث به عمار الحكيم.

أما الطبيب إبراهيم الجعفري فقد عاد إلينا بخطبه الفارغة التي أتعبت مستمعيه حين كان رئيساً للوزراء ليؤكد بأنه يخشى التزوير , وهو واحد ممن يجري الحديث عن احتمال مشاركته في

التزوير ويخشى من أجهزة الأمن بتزوير الانتخابات , وهو الذي حول تلك الأجهزة , ومعه جبر صولاغ , إلى مواقع خاصة محتكرة للطائفية السياسية وملأها بقوى جيش المهدي وفيلق بدر وأتباعه. لقد خطب بعكس ما مارسه فعلاً. الناس تتساءل اليوم وإليكم هذا التساؤل: الحزب الشيوعي العراقي , وهو حزب سياسي عريق في العراق حيث بلغ عمره الآن 74 عاماً وله أعضاء ومؤيدون في جميع محافظات العراق , ولكنه غير قادر على إنشاء قناة تلفزيونية محلية , دع عنك فضائية عالمية , وهو لا يملك حتى إذاعة له في بغداد , في حين أصبح الطبيب الجعفري يمتلك قناة فضائية تلفزيونية وإذاعات والكثير من المقرات والمواقع وقلة من الأعضاء وأموال طائلة توزع بلا حساب على الناخبين , فمن أين حصل على هذه الأموال الناشفة والدولارات الخضراء ليوزع بها يمنة ويسرة دون حسيب أو رقيب , وهو من عائلة برجوازية صغيرة كانت تعيش على خدمة الزوار في كربلاء , وهي عائلة طيبة ومحترمة , إذ أن بعض أفراد رجال العائلة كانوا من معارفي واحدهم كان صديقاً لي أيضاً أثناء الدراسة. أعود مرة أخرى إلى أغنية الفنانة الرائعة عفيفة اسكندر حين غنت بصوتها الرخيم والنابت من إذاعة صوت أمريكا في العام 1952 اغنية "من أين لك هذا؟" وغنى المبدع الراحل عزيز علي أغنية "بستان" الموجهة ضد "ابو ناجي" أي الإنجليز , من نفس الإذاعة ونفس اليوم والسنة؟ أما ممثل الصدريين فقد ظهر على شاشة تلفزيون الشرقية أيضاً وهو يذكر الناس بضرورة الانتباه لما يمكن أن يمارس من جانب رئيس الحكومة أو المجلس الأعلى أو غيرهما حين قال بأنهم سيستبدلون صناديق التصويت حين نقلها من مكان إلى آخر بصناديق أخرى مماثلة ولكن مليئة بأوراق أخرى لصالحهم , أو برمي أوراق إضافية ليغيروا حقيقة التصويت. وهي الممارسة التي قيل في حينها أن الصدريين وبقية قوى الإسلام السياسي قد مارستها في الانتخابات العامة والمحلية في السنوات الست المنصرمة. هكذا هي الأمور حالياً في العراق. ومع ذلك فالدلائل تشير إلى أن الناس قد ملّوا من تلك القوى التي اغتنت على حساب الناس وتلك التي تعد ولا تفي بوعودها وتلك التي حرمت على الناس ممارسة حقوقهم الطبيعية وسلبت المرأة شخصيتها ودورها وحقوقها في الحياة العامة , رغم الواقع الاجتماعي والنفسي الذي يعاني منه المجتمع , ورغم الظروف الصعبة التي يمر بها الناس , وإلى احتمال أن تصاب هذه القوى السياسية الإسلامية , التي هيمنت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيبت الحياة الثقافية ودور المثقفين , بنكسة حقيقية لا

يعرف الإنسان حالياً مداها في انتخابات مجالس المحافظات التي ستتم في نهاية هذا الشهر لصالح الديمقراطيين والعلمانيين والمدنيين (مدنيون) والمستقلين من المرشحين. هذا ما يأمله الإنسان ويتمناه لصالح الشعب وتطوره الديمقراطي المستقل.

الانتخابات والطائفية السياسية في العراق!

الانتخابات الراهنة في بغداد تجري في ظل عدة ظواهر سلبية لا تزال تتحكم بالواقع العراقي الراهن إلى حدود كبيرة , وأعني بها:

1 . وجود حكومة قائمة على أساس المحاصصة الطائفية التي بدأ الجميع يلعنها ويتمنى التخلص منها باعتبارها كارثة مدمرة , بمن فيهم رئيس الوزراء , رغم مساهمة الكثير من القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية حالياً بممارسة الطائفية السياسية فعلاً , لأنهم منتسبون اصلاً إلى أحزاب طائفية سياسية , سواء أكانت شيعية أم سنية. وإذا كان رئيس الحكومة العراقية يؤكد بأنه لم يعد طائفياً فأن رئاسته لحزب سياسي قائم على أساس المذهب الشيعي ولا ينتمي لهذا سوى أتباع المذهب الشيعي , يؤكد هوية هذا الحزب. وما يؤكد ذلك ما جاء في كلمة الأستاذ محمد عبد الجبار شبوط بأن كل العاملين مع المالكي والمحيطين به ومستشاريه , وهو يعرفهم جيداً , طائفيون سياسيون حتى النخاع. وهي إشكالية كبيرة حقاً لا يمكن للمالكي أن يتخلص منها , بل يشوهون حديثه عن معاداة الطائفية , ما لم يطهر حزبه من الطائفية السياسية ومنهم ويلتزم الديمقراطية لا كوسيلة للوصول إلى السلطة فقط , كما عبر عنها علي الأديب الرجل الثاني في حزب الدعوة الإسلامي الذي يترأسه حاليا المالكي نفسه , بل كممارسة فكرية وسياسية وقناعة فعلية وتخلص من أولئك الطائفيين المحيطين به. وهكذا حال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أو عادل عبد المهدي , إذ كلاهما يتحدث

ضد الطائفية , أولهما يمارس قيادة حزب إسلامي سني (أخوان المسلمين) والآخر عضو قيادة حـــــــــــــزب إســـــــــــــــــلامي شـــــــــــــــــــيعي.

2 . استخدام الدين والمذهب في الدعاية الانتخابية لانتخابات مجالس المحافظات واختيار فترة شهر محرم وما بعدها والدعوة للسير على الأقدام من البصرة إلى كربلاء. من تابع منكم خطاب السيد عبد العزيز الحكيم , الذي ارجو له الشفاء العاجل والعودة إلى أهله بصحة جيدة , سيعرف كيف يُمارس الدين في الدعاية الانتخابية من جهة , وسعرف أن نسبة عالية من الحضور في الحملة الانتخابية كانوا من اتباع منظمة بدر العسكرية المرتدية ملابس مدنية حالياً وهم يرددون "كل ارواحنه فدوه لبو عمار" وهو نفس الشعار الذي كان يردده أتباع وجلاوزة النظام السابق " كل ارواحنه فدوه لبو عداي" , من جهة ثانية. وهو شعار فارغ من كـــــــــــــــــــــــل مضــــــــــــــــــــــــــمون.

3 . الحظوظ المتباينة في استخدام القناة الفضائية العراقية الحكومية الرسمية , إضافة إلى امتلاك أحزاب معينة لقنوات فضائية وإذاعات , في وقت لا تمتلك القوى الديمقراطية والعلمانية العربية قنوات تلفزيونية وإذاعات يمكنها أن تصل إلى فئات المجتمع. إن قناة العراقية الفضائية لا تمنح القوى الديمقراطية والعلمانية واليسارية الوقت الكافي والمساوي للقوى الإسلامية , وخاصة الشيعية منها , للتعبير عن برامجهم ومواقفهم إزاء الوضع في العراق وإزاء الانتخابات. يمتلك الدكتور الجعفري قنا تلفزيونية وإذاعة ...الخ ويمارس مع الآخرين مأغلب القوى الإسلامية توزيع الأموال لكسب الأصواف. السؤأل من أين جاء الدكتور الجعفري بهذه النقود , وهو من ابناء مدينتي وأعرف أوضاع عائلة الأشيقر المالية؟ هل نزلت من السماء بزمبيل , كما عبرت عن ذلك قبل 56 عاماً عفيفة اسكندر في أغنية لها تحت عنوان "من اين لك هذا , هذا من فضل ربي" , ثم تقول: قابل أله دندله ألك بالزمبيل!

4 .الكل في العراق يتحدث عن توزيع الأموال وإداء القسم بـ "رأس أبو الفضل العباس أبو رأس الحار" , إذ من يخلف بالقسم في إعطاء الصوت لهذا المرشح الذي دفع كذا مبلغ من المال سيصـــــطره العبــــــاس ويجـــــن , إذ لـــــن يعفـــــو عنـــــه أبـــــو راس الحـــــار!

5 .أما إيران فقد اتخذت منذ فترة غير قصيرة كل ما يفترض أن يساعد في إنجاح الجعفري وحزبه الجديد وهادي العامري والمجلس الأعلى ومن يمكن أن يساندهم بالدعاية والمال والكـــوادر القـــادرة علـــى توجيـــه المرشـــحين لإحـــراز النصـــر فـــي العـــراق.

يصعب على كل متتبع لتطور الأحداث في العراق أن يقتنع بأن الانتخابات ستكون شفافة ونظيفة ومن دون تزوير وتزييف لإرادة الناس. إن إحدى إشكاليات بعض القوى الإسلامية السياسية التي تتحدث عن النزاهة والاستقامة في خوض الانتخابات مستعدة لممارسات معاكسة لما تدعيه عملياً في مقابل دفع كفارة , أي دفع مبلغ صغير لأي فقير يقف أمام إحدى العتبات المقدسة , وهذا يشبه قصة الكاثوليك في المسيحية. فهم يرتكبون المخالفات الدينية المنصوص عليها في الوصايا العشر , ولكن الله يمسح لهم كل ذنوبهم مهما عظمت حال الاعتراف بها أمام أحد القساوسة في الكنيسة وخلف ستارة بحيث لا يرى القس الشخص المعترف بذنوبه!

إليكم الواقعة التالية:

كان الوالد رجلاً مؤمناً ومتديناً يؤدي الشعائر الدينية كلها , ما فيها حج الكعبة , ولكنه كان لا يساهم في التطبير أو الضرب على الصدور أو ضرب السلاسل على الظهر , إذ كان يعتبرها غريبة عن الإسلام , ولكنه كان يحتضن الزائرين القادمين إلى كربلاء في خان له ليطبخ لهم ويوزع الرز والقيمة. كان الوالد ميسور الحال وصاحب معامل ثلج. تزوج من امرأة شابة من أقاربنا, رغم وجود والدتي زوجة له. سمعت الوالدة عن طريق الوشاة بخبر زواجه من امرأة أخرى. شاطت كثيراً ثم استفسرت منه , فأقسم لها بأغلظ الإيمان بأنه لم يتزوج عليها. صدقته الوالدة وسكتت. خرج الوالد من البيت بعد ذلك القسم وذهب إلى مرقد العباس بن علي بن ابي طالب في كربلاء وأمام باب المسجد دفع لرجل فقير يستجدي الناس مبلغاً قليلاً من المال. لم تكن هذه من عادات الوالد. كنت معه , إذ كنا في طريقنا إلى التسوق الصباحي , فسألته: بابا هذه ليست من عاداتك! فقال لي والابتسامة على شفتيه : هذا صوچ أمك خلتني من الصبح أحلف چذب, ولازم أدفع كفارة حتى أغسل ذنبي. عندها عرفت أنه متزوج بأخرى فعلاً , ولم أبلغ والدتي بذلك لكي لا يتحول البيت إلى جحيم لا يطاق. ذهبت واستفسرت من أحد شيوخ الدين في جامع في سوق العباس القريب من بيتنا عن هذه المشكلة: هل سيغفر الله لوالدي هذه الكذبة بدفع كفارة؟ كنت حينذاك في الصف الخامس الابتدائي. أجاب شيخ الدين: نعم سيغفر له , إنشاء الله , أبوك ما يريد يخلق مشاكل بالبيت! لم افهم هذا المنطق في حينها , ولكني عرفت شيئاً جديداً وغريباً ويسعدني أني لم أمارسه. بعد هذه الحادثة مررت بحوادث كثيرة مماثلة مورست من شيوخ دين. لا يمكن القول بأنهم

جميعاً يمارسون ذلك , ولكن لدي القناعة بأن جمهرة كبيرة من أعضاء وقياديي الأحزاب الدينية السياسية تمارس هذه الصيغة في العمل السياسي يومياً لأنها تعتقد بأن هذا مبرر لأنها تريد انتصار الدين الإسلامي وحزب الله هم الغالبون , ولكن وفق المذهب الذي يتبعونه , وهو تجاوز فعلي على الدين وعلى حقوق الإنسان والدستور العراقي وضحك على الذقون. والمشكلة أن الذاكرة البشرية قصيرة الأمد , وأتمنى أن لا تكون في العراق في الوقت الحاضر بالقصر الذي كانت عليه دوماً.

لن أراهن على نزاهة هذه الانتخابات , بل أراهن بأن قوى الإسلام السياسي سوف لن تفوز بما حصلت عليه من أصوات في المرات السابقة وبما مارسته من أفعال وتهديدات بما يمكن أن ينزله الله عليهم من غضب أن صوتوا لغيرهم ودور المرجعيات الدينية في تأييد تلك الأحزاب. أراهن على ذلك لأني أتمنى أن يحصل أولاً , ولأن الكثير من قوى الإسلام السياسي , شيعية كانت أم سنية , قد مارست الكثير من التجاوزات الفظة على حقوق الإنسان وحرية المرأة وعلى أموال الشعب ومارس الطائفية السياسية بابشع أشكالها وساهم في موت الكثير من البشر عبر ميليشيات تلك الأحزاب , إضافة إلى ممارساتها التعذيب ضد الموقوفين والمسجونين السياسيين حتى الوقت الحاضر , والذي كشفت عنه تقارير اللجان الدولية الخاصة بمراقبة حقوق الإنسان في العراق.

أملي أن يحقق الديمقراطيون والعلمانيون المدنيون وقوى اليسار الديمقراطي نجاحات ملموسة في هذه الانتخابات , إذ ليس هناك من طريق غير طريق الانتخابات لتغيير الأوضاع لصالح المجتمع المدني الديمقراطي الحديث. إن نجاح الديمقراطيين في انتخابات مجالس المحافظات , ويمكن أن يكون بينهم مجموعة من المرشحين الإسلاميين الديمقراطيين , يمكن أن يضع حداً للمشاريع الطائفية , وخاصة فيدرالية الجنوب , التي يتبناها المجلس الإسلامي الأعلى و"الأمير غير المتوج" ولن يتوج في البصرة ابداً , وائل عبد اللطيف , الذي يشبه في طروحاته , ما كان يبشر به بعض البصريين وتخل عنه بعد أن فشل في مسعاه في بداية تكون الدولة العراقية الحديثة , ويضعها المجلس الأعلى في أجندته رغم زعم القيادة بأنها لا تريد فيدرالية طائفية , في حين صرح عمار الحكيم في العام 2005 بإنه يسعى إلى فيدرالية شيعية , وهذا هو المهم بالنسبة له.

أتمنى أن يفوز بعض الإسلاميين الواعين والمخلصين لمبادئ الإسلام الذين يحترمون مذاهبهم

ولكنهم يرفضون الطائفية السياسية , والذين يدركون بأن شعار "الدين لله والوطن للجميع" هو الشعار المناسب لبلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب. لا أرفض وليس من حقي أن ارفض من يسعى إلى بناء العراق على أسس وطنية ويحمل في عقله وقلبه الإسلام ديناً , ولكنه لا يرى ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في العراق , وهي ليست واحدة , بل ينفذ دستوراً ديمقراطياً يحترم الأديان والمذاهب ويمنح أتباعها حرية العبادة , إذ لا يمكن أن يكون للدولة أي دين بأي حال , بل الإنسان هو الذي يحمل في قلبه وعقله أو يتبنى هذا الدين أو ذاك. أحترم الأستاذ ضياء الشكرجي والأستاذ محمد عبد الجبار شبوط والسيد أياد جمال الدين لأنهم يدركون واقع العراق ويدركون دور الدين ويميزون بين الحكم والدين ويدعون إلى فصل الدين عن الدولة , وهم شيوخ دين , ولكنهم ديمقراطيون واعون.

2009/1/27

ملاحظة: نشر الأستاذ حسين علي بتاريخ 2009/1/26 على موقع صوت العراق , وهو إسلامي التوجه , مقالاً يتذكر فيه حادثاً له معي حين كنت عضواً في المجلس الزراعي الأعلى وكان طالباً في كلية الإدارة والاقتصاد. وكان في مقالته إنساناً نبيلاً وحي الذاكرة وليس قصير الذاكرة , شعر بضروة أعطاء شهادة أشكره عليها. إن نجاح مثل هؤلاء الناس الذين لا يميزون بين الناس على أساس الدين أو المذهب أو الاتجاه الفكري والسياسي , رغم مخالفتهم للاتجاهات الفكرية والسياسية للآخرين , بل همهم الوطنية والمواطنة وحدهما , هم الذين في مقدورهم المساهمة في بناء العراق مع بقية القوى الوطنية العراقية , لأنهم يحملون دينهم في عقولهم وقلوبهم ولا يريدون فرضها على الآخرين, أرجو له موفور الصحة والسلامة .

إنها صحوة موت ولكن!.... ,

إن العمليات التخريبية والتفجيرات التي تستهدف المواطنات والمواطنين الأبرياء والاغتيالات السياسية وأعمال القرصنة والتجاوز الإجرامي المتواصل على المنظمات الدولية, التي تطلق

بعض وسائل الإعلام العربية على تلك العمليات عبارة "المقاومة" لقوات الاحتلال, ليست سوى التعبير الصارخ عن الإحباط الذي تعيش فيه تلك الجماعات المنظمة لهذه العمليات من جهة, كما أنها التعبير الواقعي عن الطبيعة الإجرامية لهذه الجماعات, سواء تلك التي فقدت الحكم في العراق أم تلك التي عبرت الحدود لتنشر الفوضى في ربوع العراق أم القوى الإسلامية المتطرفة من مشردي القاعدة وطالبان في أفغانستان ومن يطلق عليهم بأنصار الإسلام في العراق من جهة أخرى, إضافة إلى إنها تشير إلى المستوى الذي بلغته بعض وسائل الإعلام والقوى القومية العربية اليمينية المتطرفة التي لم تجد مشكلة في التعامل مع مجرمي المقابر الجماعية, ولكنها تجد حرجاً في التعاون ومساندة القوى العراقية التي ناضلت ضد الطاغية صدام حسين من جهة ثالثة .

من الممكن لهذه العمليات الإجرامية أن تعرقل عملية إعادة الإعمار وتنشر القلق في نفوس الناس البسطاء, أو أن تعيق الانتهاء السريع والمطلوب من إنجاز مهمات فترة الانتقال وإنهاء الاحتلال واستعادة العراق لاستقلاله وسيادته الوطنية التي فقدها قبل وقوع الاحتلال الفعلي بسنوات كثيرة. ولكن هذه العمليات الجبانة لن توقف مسيرة التطور التي ينشدها العراق في ظل الأمن والاستقرار والسلام, مسيرة التقدم الاقتصادي وتصفية الإرث الاستبدادي لحكم الطاغية على مختلف المستويات وفي جميع المجالات, وهي عملية كبيرة جداً وتستغرق وقتاً غير قصير وتحتاج إلى تعبئة كل الجهود العراقية والعربية والإقليمية والدولية. إن ما يقتل اليوم على أيدي هذه العصابات الإجرامية كبير جداً, إذ أن موت إنسان واحد هو بحد ذاته مسألة كبيرة. كما أن موت آخرين على أيدي قوات الاحتلال كرد فعل لتلك العمليات هو الآخر كبير جداً. وعلى عاتقنا جميعاً تقع مسؤولية إيقاف نزيف الدم المستمر في العراق. ومع ذلك لا بد لنا من الإشارة الواضحة إلى أن النظام العراقي كان في بعض الأحيان يقتل في يوم واحد ما يقتل اليوم في العراق في شهر أو شهرين. فما تزال طرية في الأذهان حملات الأنفال الدموية في كردستان العراق أو حملات القتل الجماعية في أعقاب انتفاضة عام 1991 أو حملات تطهير السجون العراقية التي تجاوز القتل فيها عدة ألاف في فترة قصيرة جداً من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين, دع عنك العذابات الأخرى التي كان يتعرض لها الإنسان العراقي من جراء وجود النظام الدموي في السلطة. وهذا التوضيح لا يعني أن نسكت عما يجري اليوم في العراق, بل يستوجب منا شد الهمم والعمل المتواصل لمواجهة

التـــــدهور الملمـــــوس فـــــي الوضـــــع الأمنـــــي فـــــي العـــــراق وإيقـــــاف المـــــوت.

إن ظاهر المشكلة يبدو وكأن النشاط التخريبي هو الذي يعيق عملنا, في حين أن المشكلة الفعلية تكمن في طريقة وأسلوب عمل سلطة الاحتلال وقواتها العسكرية وفي طبيعة علاقتها بمجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة وبالمجتمع العراقي بشكل عام. هنا تكمن المشكلة فعلاً وعلينا معالجتها لكي لا تستفحل الظواهر السلبية التي تنجم عنها أو تلك التي تستثمر ذلك لتصعيد العمليات التخريبية. علمتنا الحياة بأن بروز ظواهر سلبية واستفحالها في سلوك الفرد أو الجماعة أو الدولة يفترض أن يبدأ التفتيش عن الأخطاء التي سببت تلك الظواهر في الذات, سواء أكان شخصاً أم جماعة أم دولة أولاً وقبل كل شيء. وهذا بدوره لا يعني أننا نريد أن نعفي العصابات المخربة من أعمالها الإجرامية, بل ندينها ونسعى إلى إيقافها. ولكي نوقفها يفتـــــرض أن ننظـــــر إلـــــى ســـــلوكنا ونصـــــحح مســـــاراتنا.

عندما نتابع الوضع في العراق عن قرب شديد وبعين فاحصة مدققة ومسؤولة سنجد أن سلطة الاحتلال, بالرغم مما تقوم به وما أنجزته حتى الآن, فإنها وكأنها لا تريد أن تكف عن ارتكاب الأخطاء اليومية بغض النظر عن الأسباب, وأنها أصبحت مشدودة إلى تلك الأخطاء وغير قادرة على الفكاك منها. وهي غير مرتبطة بطبيعة الحال بسلطة الاحتلال والقوات العسكرية التابعة لها, بقدر ما ترتبط بالإدارة الأمريكية التي توجه نشاط سلطة الاحتلال. وهذا لا يخفف من أخطاء الممارسة الفعلية لتلك التوجيهات. لا أريد العودة إلى الأخطاء التي ارتكبت خلال الأشهر الستة المنصرمة على انتهاء الحرب, بل على التعامل الجاري حالياً. إن إثارة هذه الأمور لا تهدف إلى إثارة التناقض المفتعل بين سلطة الاحتلال ومجلس الحكم الانتقالي, أو إثارة النزاع بينهما, بل يفترض من مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة والطرف العراقي عموماً السعي الديمقراطي والسلمي لتوضيح الموقف والإشارة الواضحة والصريحة إلى موطن الخطأ لتجاوزه, إذ أن عواقب تلك الأخطاء ترجع على الشعب العراقي على المدى القريب والبعيد أولاً, ولكنها ترجع على قوات التحالف المحتلة ثانياً, وعلى عوائل القوات العسكرية أيضـــاً.

تعتمد سلطة الاحتلال على مجموعة من الأشخاص الذين كسبتهم قبل بدء الحرب, سواء ممن كان يعمل في أجهزة المخابرات العراقية أم الأمن القومي والداخلي في القوات المسلحة وشبه المسلحة الأخرى, في التفتيش عن الذين يقومون بأعمال التخريب الراهنة. هذا الأمر مفيد جداً

في متابعة مجموعات من فلول صدام حسين. ولكن هذا جانب واحد ومحدود من القوى التي تقوم بعمليات التخريب في العراق حالياً. إذ أن صدام حسين كانت له جماعات سرية لم يطلع عليها إلا البعض القليل من الأفراد القريبين منه جداً والتي تعمل الآن بحيوية لإقلاق راحة قوات الاحتلال وإثارة عوائلهم في الولايات المتحدة. كما أن هناك تلك القوى التي تصل إلى العراق يومياً من خلال الحدود الواسعة بين العراق والدول المجاورة, وكذلك الجماعات العراقية الأخرى التي تريد إثارة الصراعات السياسية والطائفية والإقليمية والقومية في العراق. صرح السيد باول بريمر يوم أمس (2003/9/26) إلى أن الجماعات الإرهابية العاملة في العراق تتوزع على مجموعتين, وهما مجموعة أنصار الإسلام ومجموعة أخرى تصل إلى العراق عبر الحدود ولها صلات بالقاعدة وبتنظيمات إرهابية إسلامية أخرى. وأشار إلى أن نصف هؤلاء يأتون عبر الحدود السورية والبقية عبر المناطق الأخرى وبينهم من قدم من إيران واليمن وأن نصفهم تقريباً من السوريين. ومع صواب تحديد هاتين الجماعتين, فأنه يشكل نصف الحقيقة, إذ أن الحقيقة هي وجود قوى صدام حسين التي تمارس الإرهاب والتخريب في العراق, إضافة إلى بعض الجماعات التي لا ترتبط بأحد ولكنها تقوم بذلك بسبب موقفها من الاحتلال أو ربما لها علاقات بالقوى القومية اليمينية الشوفينية المعروفة لنا جميعاً والمتحالفة بصيغ مختلفة مع قوى الإسلام السياسي المتطرفة والإرهابية. وإغفال ذلك يعطي الانطباع وكأن قوى صدام حسين لم تعد تعمل في الساحة السياسية العراقية, وأنها ارتضت بمصيرها الراهن, وهو أمر غير صحيح. وعلى أي حال فأن نشاط هذه القوى مجتمعة لا يعبر عن قوة فيها بل يعبر عن كونها في الرمق الأخير من عملها في العراق, وهي أشبه ما تكون بصحوة موت لا غير. ولكي تصبح كذلك يتطلب منا العمل الدؤوب لتحويل هذه الرغبة في كونها صحوة موت إلى حقيقة واقعة, إنه الجهد المشترك المنشود لكل القوى التي يهمها موضوع الحرية والديمقراطية والأمن والسلام في العراق, والتي ترفض الاحتلال وتسعى إلى رحيل القوات الأجنبية بأسرع وقت ممكن, بعد أن يتمكن الشعب العراقي وقواه السياسية من الإمساك بزمام الأمور ومنع تحويل العراق إلى ساحة للصراع الدموي بين القوى السياسية الإرهابية المتطرفة من جهة والقوى الديمقراطية وبقية العاملين في مجلس الحكم الانتقالي من جهة أخرى. إن أساليب عمل سلطة الاحتلال لا ترضي الشعب العراقي ولا توفر الحماية له ولا تعجل بإنجاز

مهمات مرحلة الانتقال. فعلى سبيل المثال لا الحصر أصدر السيد باول بريمر قرار الاستثمار الأجنبي في العراق, كما توجه صوب خصخصة المشاريع العراقية التابعة للدولة العراقية, أو منح عقود لشركات أمريكية دون التشاور مع مجلس الحكم الانتقالي. وهذه القرارات فردية ولم تخضع لموافقة مجلس الحكم الانتقالي, إذ أن السيد بريمر يعتبر هذه القضايا من صلاحياته وليست من صلاحيات مجلس الحكم. وهو خطأ فادح يرتكبه بريمر إن واصل ذلك ويقود إلى تشديد الفجوة بين الشعب وسلطة الاحتلال. والقوى المعادية للوضع الراهن ومجلس الحكم تستفيد من هذه الأخطاء كثيراً وتحاول نشرها وتعبئة الناس ضد سلطة الاحتلال ومجلس الحكم في آن واحد.

إن تغيير سياسة سلطة الاحتلال في العراق باتجاه القبول بوجود قوات من الأمم المتحدة في العراق وتقليص عدد القوات الأمريكية وتسليم المزيد من المهمات لمجلس الحكم الانتقالي, بما في ذلك المالية, وزيادة الاعتماد على الشعب العراقي في مواجهة المشكلات القائمة سيساهم في إضعاف القوى المناهضة وسيسقط في أيديها ويعزلها عن حتى أتباعها الحاليين, وهو الذي سيجعل قوى فلول صدام حسين وبقية عصابات الغدر والتخريب والموت في مواقع ضعيفة ومعزولة وبالتالي, ستسهل عملية الخلاص من هذه الجماعات سياسياً وأمنياً. ولا يمكن دفع هذه القوى إلى مواقع الإفلاس السياسي والكف عن أعمال التخريب إلا بإجراءات سياسية عقلانية وطرح البديل الديمقراطي العراقي المناسب .

إيران لن تهدأ... حتى يسقط الشعب نظام الملالي المتخلف!

منذ 32 عاماً وفي شهر شباط/فبراير 1979 انتصرت الثورة الشعبية الإيرانية وفر الشاه من البلاد واستطاع أتباع الخميني السيطرة على هذه الثورة الشعبية التي بدأت بتحالف بين قوى اليسار والقوى اللبرالية للنضال في سبيل الخلاص من نظام الشاه وأجهزته القمعية. أسس الخمينيون على أنقاض نظام الشاه نظاماً ثيوقاطياً استبدادياً وقمعياً لا مثيل له إلا حكم الاستبداد والتسلط الذي ساد العراق حين كان صدام حسين على رأس السلطة. فامتلأت السجون بأعضاء الأحزاب اليسارية واللبرالية والدينية المعتدلة وأحزاب البرجوازية المتوسطة. واستباح النظام كل مقومات المجتمع المدني في إيران وفرض الخيمة الفكرية الواحدة على الشعوب الإيرانية, فهيمنت الجماعات الدينية والحرس الثوري والبسيج على زمام السلطة والثروة والنفوذ في البلاد فعم الفساد المالي والإداري في كل أرجاء إيران. إن الحكومة الإيرانيو التي تدعي أنها تقيم دولة إسلامية شيعية, تمارس في واقع الحال كل السياسات المناهضة للعدالة الاجتماعية واحترام الإنسان وكرامته وحقوق المواطنة وترفض بالقطع ممارسة حقوق الإنسان وحقوق القوميات الأخرى غير الفارسية وحقوق المرأة وتسيء إلى إرادتها الحرة.

يسيطر شيوخ الدين والجهاز الحكومي التابع له على السلطة والثروة والنفوذ حالياً. ففي أيدي الفئة الحاكمة السلطة السياسية والا قتصاد وموارد البلاد والتصرف بها بعيداً عن إرادة ومصالح المجتمع الإيراني.

نشأت في إيران طبقة حاكمة قوامها التحالف بين الحوزات الدينية والقوى التي تلفعت بالإسلام في الحرس الثوري والجيش وكبار موظفي الدولة, ويقف على رأس هذا التحالف علي خامنئي وعبده المطيع والدكتاتور الصغير المتنمر على شعبه محمود أحمدي نجاد, رئيس جمهورية إيران.

وبذلت الفئات الحاكمة جهوداً كبيرة من أجل غسل أدمغة الشعب وحشوها بما لا يطاق من خرافات وخزعبلات لا يمكن للإنسان السوي أن يقبل بها وتدفع بالناس يوماً بعد آخر إلى الغوص بالغيبيات والأحزان والبكاء الدائم على الحسين وصحبه الكرام في محاولة منها للتغطية على فشلها في حكم البلاد وفي تطوير الاقتصاد الإيراني وفي مكافحة البطالة المتفاقمة سنة بعد أخرى والفقر المدقع في المدينة ولكن بشكل خاص في أرياف إيران ولدى القوميات الأخرى.

يشكل النفط الخام المورد الأساسي في تشكيل الدخل القومي ويتوجه جزء مهم من هذا الدخل لصالح التسلح والقوات المسلحة. فهي لا تزال توجه سنوياً المزيد من الأموال لأغراض التسلح ليس لخوض معارك خارجية دفاعاً عن إيران, بل لقمع الشعب الإيراني من جهة, ومحاولة الظهور بمظهر الدولة الكبرى في الإقليم والسيطرة على سياستها وتصدير نموذج "النظام الإيراني المتخلف والمشوه" إلى دول المنطقة, وتزويد قوى إرهابية غير قليلة في الدول التي أغلبية سكانها من المسلمات والمسلمين بالأموال والسلاح ورجال الأمن. ويمكن للمتتبع أن يشاهد ما يحصل في لبنان بسبب الدور الإيراني الذي يمارسه مع حزب الله او في غزة الفلسطينية مع حماس, على سبيل المثال لا الحصر.

من يتتبع واقع الاقتصاد وحالة الشعب في إيران سيجد بالضرورة العوامل التي تدفع بالشعب الإيراني بالاحتجاج والتظاهر ومحاولة التخلص من الطغمة الحاكمة في طهران. فرغم موارد النفط المالية الكبيرة ورغم بلوغ معدل حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2010 حوالي 11200 دولاراً, فأن هذا الدخل لا يوزع بصورة عقلانية ولا يستخدم بشكل عقلاني لصالح تعجيل التنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة المتفشية في البلاد. فالأرقام الرسمية تشير إلى وجود نسبة بطالة قدرها 14,6% من مجموع القوى القادرة على العمل في إيران, في حين إن حقيقة البطالة في إيران تصل إلى ضعف هذه النسبة, إضافة إلى بطالة مقنعة كبيرة جداً في أجهزة. كما توجد نسبة مهمة من سكان الريف والمدن تعيش على مورد ضئيل لا يتجاوز خط الفقر العالمي.

وتوجه إيران نسبة عالية من إيراداتها السنوية لصالح الاستيراد السلعي بسبب تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي حيث وصل قيمة استيراداتها 58,97 مليار دولار أمريكي في العام 2010 مقابل صادرات بلغت قيمتها 78,69 مليار دولار وأغلبها إيرادات صادرات النفط الخام والغاز. وتشير المعلومات أيضاً إلى ارتفاع الدين العام في إيران إلى نسبة تصل إلى 16,2% من إجمالي الناتج المحلي للعام نفسه, وأن نسبة التضخم بلغت 11,8%(راجع: The World Factbook, Iran, 2011)

إن المجتمع الإيراني لا يعاني من البطالة والفقر وارتفاع السعار وتقلص سعر تصريف التومان

وتقلص القدرة الشرائية لهذا التومان والضغط المتزايد على مستوى معيشة الكادحين من السكان فحسب, بل يواجه عسكرة متزايدة للدولة والمجتمع حيث يزداد يوماً بعد آخر عدد المجندين في الجيش والشرطة وفي الحرس الثوري والبسيج, إضافة إلى عدد كبير من الجواسيس والعيون التي تراقب حركات الشعب الإيراني. لقد أصبحت إيران دولة بوليسية قمعية دون منازع.

لقد هب الشعب الإيراني بعد الانتخابات الأخيرة مطالباً برفض نتائجها بسبب تزويرها لصالح محمود أحمدي نجاد. وقد كانت المظاهرات هائلة جداً وفعالة اقلقت القيادة السياسية–الدينية ودفعت بها إلى استخدام كل ما لديها من أساليب غير شرعية من قمع وتنكيل واضطهاد واعتقال وسجن وتعذيب ومحاكمات شكلية وإصدار أحكام قاسية وتوجيه النيران إلى صدور وظهور المتظاهرين وسقوط الكثير من الشهداء والجرحى والمعوقين. ولم يكن في مقدور القوى الحاكمة تجاوز الانهيار إلا باستخدام الحديد والنار وبهمجية عالية جداً لم يمارسها حتى نظام الشاه العدواني.

إلا أن الشعوب الإيرانية غير مستعدة للسكوت عن حكامها الذين لا يحترمون الإنسان وحريته الفردية والحريات العامة والديمقراطية ولا يسعون إلى توفير فرص العمل ومكافحة البطالة والفقر الواسعين في البلاد. كما لا يحترمون حقوق القوميات الأخرى وأتباع الأديان والمذاهب الأخرى, مما دفع بالكثير من البشر إلى الهجرة إلى الدول الغربية على نحو خاص. والجاليات الإيرانية في المهجر هي من أكبر الجاليات الأجنبية في الدول الغربية وتعد بالملايين, ونسبة عالية منهم من المثقفات والمثقفين وحملة الشهادات العالية وكثرة من الفنانات والفنانين المبدعين في جميع الاختصاصات والمجالات.

إن التحرك الأخير لفئات من الشعوب الإيرانية يؤكد حقيقة ان الشعب الإيراني لن يهدأ ابداً وسيبقى يتحين الفرصة تلو الأخرى لمناهضة النظام الإيراني الرجعي والسعي لإسقاطه وبناء نظام ديمقراطي حر في إيران.

لقد سمح الدكتاتور علي خامنئي لنفسه بالتدخل في الشأن المصري حين دعا إلى قيام حكومة

إسلامية على أنقاض حكومة مبارك, ولكنه في الوقت نفسه وجه نيران أسلحة قواته المسلحة وجواسيس نظامه إلى صدور الشعب الإيراني الذي تظاهر ليقدم التضامن والمساندة إلى الشعب المصري الذي أطاح بدكتاتور عجوز لا يختلف كثيراً عن خامنئي إلا بالملبس, ولكن ذهنية الاستبداد واحدة.

إن شبيبة وشعب إيران بحاجة إلى تضامن جميع شبيبة وشعوب العالم معها, بحاجة إلى الدعم السياسي والمعنوي, بحاجة إلى التظاهر والاحتجاج على حكومة محمود أحمدي نجاد لضربها المظاهرات والتي هي حق مشروع لكل الشعوب, بما فيها الشعوب الإيرانية.

إن المعارضة الإيرانية واسعة وتتسع يوماً بعد آخر بقوى جديدة مناهضة للدكتاتورية والحكم الثيوقراطي البغيض وتتشكل من قوى يسارية وديمقراطية وليبرالية ومستقلة, إضافة إلى قوى إسلامية نظيفة ومؤمنة بفصل الدين عن الدولة والفصل بين السلطات الثلاث. إن "مرشد الثورة الإيرانية" علي خامنئي يركز في واقع الحال في يديه السلطات الثلاث ويمارسها مباشرة أو عبر محمود أحمدي نجاد, وبالتالي ليس هناك استقلال للسلطة التشريعية وسلطة القضاء حيث تمارس السلطة التنفيذية كل الموبقات والمحرمات ضد الشعب الإيراني من أجل البقاء على رأس السلطة.

إن نضال الشعب الإيراني لن يتوقف, وإذا ما فشل في المحاولة الأولى سيواصل النضال إلى أن يحقق التغيير المنشود ويقيم دولة مدنية ديمقراطية حرة تحترم الإنسان وكرامته وحقوقه وتحترم المرأة وحقوقها وتمارس الفصل الفعلي بين المؤسسة الدينية والدولة والفصل بين السلطات الثلاث وتحترم إرادة المجتمع.

إن قوى المعارضة الإيرانية, بما فيها قوى الحركة الإصلاحية التي يقودها الثلاثي المعروف: حسين موسوي ومهدي كروبي ومحمد خاتنمي, قد صعدت في المظاهرات الأخيرة, التي سقط فيها شهداء وجرحى وهي ما تزال مستمرة, من سقف مطالبها المشروعة في مواجهة النظام الإيراني الاستبدادي, إذ بدأت تطالب بتغيير الدستور الإيراني الذي وضع على أساس الدمج غير المشروع بين المؤسسة الدينية والدولة الإيرانية وعدم الفصل بين السلطات الثلاث والذي

لا يمكن لأحد أن يطلب تغييره سوى "مرشد الثورة الإيرانية" و"الولي الفقيه" علي خامنئي, إذ أن هذا الأمر حكر له فقط. في حين أن حسين موسوي طالب بتشكيل لجنة لتغيير الدستور أو تعديله. وهذه المطالبة تعني بالضرورة عدم الاعتراف غير المباشر "بمرشد الثورة الإيرانية وولي الفقيه" وأن الشعب هو الذي يحق له أن يقرر تغيير الدستور وتغيير النظام القائم الفاسد في إيران.

2011/2/17

هل يعي حكام بغداد ما ينتظرهم ؟

السؤال الذي يواجهني دوماً هو: هل يعي حكام بغداد حقاً حين يمعنون بسلب حرية الناس وفرض أخلاقيات مفتعلة باسم الدين, ولكنهم في الواقع يجسدون فكراً ظلامياً متخلفاً وجامحاً في تطرفه على الناس في العراق؟ هل يدرك هؤلاء أن مسيرة قوى الإسلام السياسية منذ سقوط جمهورية البعث الصدامية الهمجية حتى الآن, تدفع بذات الاتجاه الدكتاتوري المناهض لحرية الفرد والمجتمع, ولكن باتجاه آخر ديني, إذ كان صدام حسين يسير باتجاه قومي شوفيني وفاشي, وكلاهما يلتقيان بالمحصلة النهائية في مواجهة حقوق الشعب والمواطنة؟

هل يعي هؤلاء الحكام إن السلب والنهب أصبح النظام السائد في البلاد وأصبح حديث الناس لا في العراق فحسب, بل وفي الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وبقية بلدان العالم, إذ احتل العراق الموقع المتقدم في غياب النزاهة عنه؟ ألا يعرف رئيس الوزراء من يسرق ومن لا يسرق, ألا يعرف من استولى على مساحات واسعة من العقارات في بغداد وغيرها دون وجه حق, ألا يعرف الأموال التي تؤخذ باسم الحماية وليست هناك حماية بالعدد الذي يتسلم عنه رواتب ليست سوى السحت الحرام؟ ألا يعرف رئيس الوزراء بأن البطالة والجوع والحرمان كلها مظاهر تعذب كرامة الإنسان

وتضعف حيويته وطاقته وقدرته على مواجهة ظروف الحياة القاسية؟ ألا يعرف بأن مطاردة الثقافة الديمقراطية والحياة الفنية ومنع ممارستها تقود إلى جمود حقيقي في المجتمع وإلى جدب في حياة الإنسان وفكره؟ أولا يعرف رئيس الوزراء المتحضر أن الحضارة تتطلب وجود الفنون الإبداعية وتدريسها وممارستها من قبل الشعب وبكل أنواعها, وأن الحزن والبكاء والعويل ورش الطين على الملابس والرؤوس والتطبير وما إلى ذلك تقود كلها إلى المزيد من الكآبة والموت البطئ للإنسان العراقي؟ هل حقق المالكي عن المسؤول عن أصدار أمر ضرب مظاهرات الحمزة السلمية وقُتل فيها مواطنان وأصيب آخرون بجراح, وهل حقق عن المسؤول عن تفريق مظاهرة الديوانية بالقوة, وهل صدرت نتائج التحقيق عن الجهة المسؤولة عن إصدار أوامر هجوم الشرطة على جميعة أشور بانيبال الثقافية ببغداد ...الخ؟ أولا يعرف بأن التضييق على حرية المرأة ودفعها إلى ممارسة الطقوس المتخلفة لقرون وسطى عربية, كما يجري اليوم في محاولات مشبوهة في الجامعات العراقية يقود إلى المزيد من الانفصام في المجتمع وإلى المزيد من الأمراض والعلل الاجتماعية للمرأة والرجل في آن؟ إلا يدرك رئيس الوزراء المؤمن بأن الإيمان هو قضية شخصية وليست مسؤولية الحكومة وشيوخ الدين والمتلاعبين بحياة وإرادة ودين الناس؟ ألا يعتقد الرجل الذي يريد أن يقود العراق بأن "الدين لله والوطن للجميع"؟ ألا يؤمن بصواب الآية... لكم دينكم ولي دين؟ ألا يدرك رئيس وزراء العراق بأن زيادة وتوسيع تأثير إيران السياسي والديني والمذهبي والطائفي على العراق عمودياً وأفقياً سيقود بالمحصلة النهائية إلى عزله عن الشعب العراقي وسيهيئ له وضعاً مقاربا أو أشد قوة وزخماً مما حصل في تونس وما يجري الآن في مصر, فالشعب العراقي إن ثار يكنس كل من وقف ويقف بوجهه؟ كم أتمنى أن يدرك هذا الرجل هذه الحقيقة وأن لا يتعامل مثل ما تعامل حتى الأن مع الأحداث, ولكنه قد برهن حتى الآن أنه لم يستفد ولم يتعلم من تجربة صدام حسين ولا ممن سبقوه في حكم العراق! من المعروف أن الشعب العراقي يصبر على الجوع والحرمان ويتحمل الألم طويلاً, ولكن حين تصل المهانة إلى سحق عظامه, عندها يتفجر غضباً ويتحول إلى رعد هائل وبرق حارق ولن يرضيه ما جرى في تونس ولن يسمح بهروب سارقي خبزه ومنغصي حريته الفردية ومصادري حقوقه المثبتة في الدستور وفي اللوائح الدولية. التقارير التي تصل إلى رئيس الوزراء ممن يعملون معه عن أوضاع العراق لا تشرح له ما يتفاعل اليوم في احشاء الوطن الجريح ووفي أعماق هذا الشعب الصبور المبتلى بالطائفية السياسية والحكم غير الرشيد. وبالتالي ربما سيفاجأ بما لم يكن يقدر حقيقة الموقف وعواقبه

المحتملة.

الظلم إن دام دمر, والحرية أن نهبت من الفرد ستحول الفرد إلى راغب في انتزاعها بأي ثمن حتى لو مات من أجلها. وأن الحاكم الذي لا يريد أن يعرف هذه الحقيقة سيعاقب بأقسى ما يتصوره الإنسان. من يدرك الأمور متأخراً يعاقبه التاريخ. ما يجري اليوم في العراق يذكرنا بالأفعال الطلفاحية والحملة الإيمانية الصدامية, الذي أرد أن يفرض على النساء الامتناع عن ارتداء التنورة حتى الركبة وصبغ أرجل النساء وحلق بشكل مشوه شعر الرجال الطويل وأنتهى إلى حيث وبئس المصير. واليوم من يمارس ذات الأساليب والإجراءات لن يكون مصيره بأفضل من مصير طلفاح وابن اخته المجرم صدام حسين. إن فرض فصل الطالبات عن الطلاب في الجامعات العراقية ورش الأصباغ والدهون على المقاعد في حدائق الجامعات لمنع جلوس الجنسين عليها وفرض لبس القفازات (الكفوف) على البنات وصولاً ربما إلى إقامة جامعات منفصلة للنساء والرجال, كلها ستقود إلى ثورة اجتماعية تهز أركان نظام الأحزاب الدينية في العراق, تهز من الأعماق حزب الدعوة والتيار الصدري. وسوف لن تنفع المظاهرات التي يدعو إليها مقتدى الصدر, إذ يكون الكأس قد فاض بمائه وأوجع الشعب كثيراً وستجرف المياه النقية المياه الآسنة. إن الدعوة إلى التظاهر يوم 25 فبراير/شباط 2011 في ساحة التحرير لها مغزاها الاجتماعي وخلفيتها السياسية والاقتصادية والثقافية, وسوف لن تكون الأخيرة قطعاً. وستبدأ وسائل ثورة الأنفوميديا, ثورة المعلومات والاتصالات, تساهم في مواصلة الحوارات النضالية لتغيير واقع الحال في العراق لصالح المجتمع وحقوق الإنسان.
2011/2/9

نحو تصعيد حملة الدفاع عن الديمقراطية لا إضعافها!

القوى الديمقراطية والخيرة في العراق تواجه منذ أشهر حملة ظالمة تقودها قوى هي بالأصل بعثية تابت على أيدي بعض قوى وأحزاب الإسلام السياسية وتناغمت واصطفت معها, ولكنها لم تتخل عن نهجها الاستبدادي في فرض ما تريده قسراً على الشعب العراقي. فمصادرة الحريات الفردية ومهاجمة النوادي الثقافية والاعتداء عليها وعلى المسيحيين وتعريض من

فيها إلى تجاوزات فظة وإهانات هو تجاوز فظ على الدستور العراقي وعلى لائحة حقوق الإنسان التي أقر بها الدستور العراقي أيضاً والتزمت بها الحكومة العراقية. إن تتابع الإجراءات التعسفية ابتداءً من مجلس محافظة البصرة ومروراً بمجلس محافظة بابل ومن ثم مجلس محافظة بغداد كلها محاولات جادة لجس نبض الشارع العراقي في الموقف من سلب الحريات الفردية تدريجاً وفرض الخيمة الفكرية الإسلامية السياسية على المجتمع بحجة حماية الدين من عبث العابثين وهم قبل غيرهم يعبثون بالدين الإسلامي من خلال الفساد الذي يمارسونه يومياً ودون حياء, والتجاوز على حقوق أتباع الديانات الأخرى وتقاليدهم وما يسمح لهم دينهم وعلى حرية الفرد أياً كان دينه أو مذهبه أو فكره.

إن المشكلة لم تعد تقتصر على هذه المجالس, بل أن سير الأوضاع في العراق لا يبشر بالخير واحتمال العودة إلى المربع الأول, إلى ما كان يعاني منه الشعب العراقي في أعقاب سقوط الدكتاتورية حين اصبحت المليشيات الطائفية المسلحة هي سيدة الموقف, وهو الخطر الداهم الذي نكس له رئيس الوزراء رأسه في الآونة الأخيرة, رغم ادعائه بحمل راية دولة القانون. فأي دولة قانون هذه حين لا يحترم فيها الدستور ويتعطل تشكيل الحكومة العراقية ثمانية اشهر ثم تتشكل بنواقص جدية تسمح بفراغ سياسي فعلي في تلك الوزارات والأجهزة المسؤولة عن الأمن في العراق, وبنواقص أخرى هي حرمان المرأة من حقها في الحقائب الوزارية التي يفترض أن تصل إلى 25% منها, مضافاً إليها التصريحات القائلة بإقامة مجتمع إسلامي!

أي دولة قانون هذه حين يسمح بالإعلان علناً عن مقتدى الصدر "قائداً" للشعب العراقي وهو الذي لا يحترم الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة العراقية التي يترأسها نفس رئيس الوزراء الذي وقع عليها وصادق عليها مجلس النواب ويعلن حمل السلاح ضد الطرف الموقع عليها. أي دولة للقانون هذه ومقتدى الصدر يعلن عن استمرار نشاط ميليشيات جيش المهدي الطائفية المسلحة للقيام بعمليات لا تستهدف العراقيين ولكنها تستهدف من يعمل معهم الجيش العراقي وأجهزة الشرطة والأمن ويمارسون عمليات مشتركة ضد قوى الإرهاب. أي دول قانون هذه التي يدعي بها رئيس الوزراء ومقتدى الصدر, "قائد" الشعب العراقي يعلن عن تأييده بصوت عال ومن منبر في النجف وفي جمع كبير من أتباعه "للمقاومة" في العراق وهي التي تقتل يومياً المزيد من العراقيات والعراقيين. أي دولة قانون هذه يا "سيدنه" رئيس الوزراء!

لقد رضخ المالكي لشروط مقتدى الصدر ليصبح رئيساً للوزراء, ولكن إذا ما استمر الوضع على هذه الحالة فستكون عواقبه وكارثية عليه وعلى المجتمع العراقي وسيكون لإيران وولاية الفقيه القول الفصل في العراق.

إن هذه الأوضاع التي لا تبشر بالخير تتطلب من كل القوى الخيرة في العراق أن تتحرك لتعلن عن رفضها للسياسات الجارية حالياً, لتمارس حقها في الاحتجاج والاعتصام والتظاهر السلمي رافضة مصادرة الحريات الفردية أياً كانت, ورافضة التراجع أمام حركة ونشاط المليشيات الطائفية المسلحة فعلاً والتي بدأت بالتحرك الفعلي, رغم انها لم تعلن عن رفع السلاح إلا بوجه المحتل!

إن التحفظ على الحملة أو إضعافها خشية إجراءات أكثر تشدداً ضد القوى الديمقراطية هو تراجع لا معنى له ومضر ويلحق اضراراً شديدة بكل الحركة الديمقراطية, وعند ذاك لا ينفع الندم أو نقد المواقف الخاطئة التي اعتدنا عليها لا في الماضي البعيد بل ومنذ سقوط الدكتاتورية في مهادنة الكثير من القوى التي لا يجوز مهادنتها قطعاً.

نعم.. نعم, القوى الديمقراطية لا تزال ضعيفة ومشتتة ولم تصل إلى نتائج إيجابية كافية عبر حواراتها الماراتونية المديدة ولأي سبب كان, ولكن هذا الضعف سيتفاقم والتشتت سيشتد ويتسع إن تراجعت بعض القوى المهمة عن حملة الدفاع عن الديمقراطية. نحن جميعاً بحاجة إلى رفع مزاج الجماهير وتحريكها مهما كانت قليلة, فالجماعات التي سترفض الإجراءات التعسفية وما ينتظرها لاحقاً ستزداد وستلتحق بالقوى الديمقراطية, جماعات وجماعات أخرى ستلتحق لأنها ستدرك فعلاً ما ينتظرها من عواقب وخيمة بسبب السياسات التساومية المناهضة للحرية الفردية والثقافة الديمقراطية والدستور العراقي.

حذاري .. حذاري من التراجع أمام القوى البعثية المتأسلمة والقوى الإسلامية المتطرفة في إجراءاتها التعسفية, حذاري.. حذارى من الوقوف على التل في معركة الحريات الديمقراطية, لكي لا يكون آخر سهم يوجه إلينا وليس هناك من يدافع عنا!!!

2011/1/27

حرية الشعب والرأي في العراق في خطر!

لم تتوقف محاولات دفع العراق إلى نفق مظلم حيث تغيب عنه شمس الحرية والديمقراطية وتستعيد الدكتاتورية أنفاسها وتصادر الحرية الفردية وحقوق الإنسان وتستكلب فيه قوى الإرهاب وتنهش وحوش الغابة في لحم الشعب وتشرب من دمائه. فما أن بدأت تلك المحاولات الجادة والوقحة والمتعارضة مع الدستور العراقي في بابل حتى انتقلت إلى البصرة فبغداد وأضحت تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار النسبي في العراق وفتحت بدورها أبواب البلاد على مصراعيها أمام صراع متصاعد في المجتمع بين قوى مشاركة في العملية السياسية, مما فسح في المجال إلى تفاقم نشاط قوى الإرهاب والميليشيات الطائفية المسلحة وإنزال المزيد من الضربات الموجعة بالشعب العراقي, وبشكل خاص ببنات وأبناء شعبنا من أتباع الديانة المسيحية وضد دور العبادة. كما لم يتوقف التجاوز على حرية وحياة الصابئة المندائيين. فالإرهابيون لا يكفون عن ملاحقتهم بشتى الطرق لقتلهم, كما حصل لأتباع الديانتين أخيراً.

إن القوى الظلامية وتلك التي لم تترك فرصة إلا واستثمرتها لوأد العملية السياسية في العراق وإثارة النعرات الطائفية والدينية والقومية وضد الديمقراطية, بدأت معركة جديدة ضد الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وضد بناء المجتمع المدني الديمقراطي والدولة الوطنية الديمقراطية الاتحادية ومن أجل بعثرة الجهود وتفتيت قوى المجتمع لمنعها من إعادة بناء الاقتصاد العراقي ومكافحة البطالة والفقر السائدين في البلاد. ولكن الغريب في الأمر ان الحكومة الاتحادية وكل القوى المشاركة فيها لم تتصد لهذه الحملة الهمجية الظالمة, بل انبرى رئيس الوزراء, الذي طرح نفسه كممثل لدولة القانون والمدافع عنها وخاض الانتخابات العامة على اساس ذلك, عاد إلى مواقعه كرجل دين في حزب الدعوة ليؤيد بطرف خفي مرة وبوضوح مرة أخرى تلك الإجراءات التعسفية التي تجاوزت بشكل فظ على الحرية الفردية والحريات الديمقراطية الشحيحة أصلاً في البلاد ورفض حتى نداءات من يؤيده وراح يدعو له وممن يحسب على قوى المجتمع المدني.
وبدلاً من الاهتمام بمصالح الناس وتوفير الخدمات للشعب الذي يعاني من شحتها وخاصة الكهرباء والعناية الصحية ونظافة المدن العراقية وخاصة بغداد العاصمة والأحياء الشعبية فيها, وبدلاً من الاهتمام بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية والبشرية ومكافحة البطالة والفقر

والفساد السائد في البلاد, راح المسؤولون من أمثال رئيس مجلس محافظة بغداد ومن لف لفله يطاردون المواطنات والمواطنين في حريتهم الفردية وفي حقوقهم المشروعة ويزيدون من نقمة المجتمع على الحكم القائم الغارق في الصراع على المناصب منذ ما يقرب من عشرة شهور والعاجز عن تنشيط العملية الاقتصادية بمشاريع إنتاجية وخدمية بدلاً من إغراق الأسواق بالسلع المستوردة. مرة أخرى نقول إن حكام العراق لا يريدون أن يتعظوا بعواقب الحكام الذين سبقوهم في بلادنا وفي البلدان الأخرى, ومنها تونس في هذه الأيام العاصفة التي أكد الشعب من جديد مضمون قصيدة الشابي إذا الشعب أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر.

إن التجاوز على الحرية الفردية والحريات الديمقراطية بأي شكل كان يعتبر بداية خطيرة لعد تنازلي صوب الاستبداد والظلام وقهر قوى المجتمع السليمة. وهي تذكرنا بما فعله خير الله طلفاح من إجراءات تعسفية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي, أو حملة الدكتاتور الإيمانية في التسعينيات منه. وعلينا أن نتذكر إلى أين انتهى هؤلاء الأوباش! إن مؤسسة المدى الملتزمة بالكلمة الحرة وبالثقافة والحياة والحريات الديمقراطية تمارس دوراً طليعياً في الدفاع عن الحريات الديمقراطية وفي مواجهة قوى الشر التي تريد إنزال الأذى بالناس الشرفاء. ولكن هذه الحملة التي تقودها بوعي ومسؤولية يفترض أن تشارك فيها كل قوى المجتمع الشريفة والواعية لما يراد لها إن استمر هؤلاء الناس من المتطرفين من أمثال رئيس مجلس محافظة بغداد الذي يمارس تنفيذ عقوبات شرسة ضد المسيحيين وغيرهم كما حصل في جمعية أشور بانيبال الثقافية ببغداد يوم 2011/1/13. إن البعض من هؤلاء يلهون المجتمع بهذه المشكلات لينفذوا مخططات أخرى تسهم في إلحاق أكبر الأذى بالمجتمع, وعلى المجتمع إيقافهم ولجمهم قبل أن يتفاقم دورهم.. علينا جميعاً تقع مسؤولية المشاركة في تصعيد الحملة من أجل الحريات الديمقراطية لا إضعافها بأي شكل كان, لأن وراء إضعافها أو السكوت عنها عواقب وخيمة على الفرد والمجتمع وعلى مستقبل العراق الديمقراطي المنشود...

2011/1/18

ماذا يجري في العراق.. إلى أين تجرنا مهازل قوى الإسلام السياسية المتطرفة؟

العالم.. كل العالم يتفرج.. يضحك.. يسخر.. ثم ينظر إلى العراق بعين الغضب.. ويتساءل: هل كل هذا حقاً يجري اليوم في العراق بعد كل تلك الآلام والمخاضات والدماء والدموع التي سالت على أرض الرافدين؟ هل حقاً يمنع تدريس الموسيقى في البلد الذي أنتج آلة الهارفة والمزمار, إذ أصبحت الهارفة شعاراً لكل محبي الموسيقى في العالم؟ هل حقاً يمنع تدريس المسرح في بلد انتج الشعراء الكبار فيه ملحمة گلگامش التي لا تزال اصداء الملحمة تطوف العالم وتعلن ان العراق كان بلداً حضارياً أو أحد مهود الحضارة البشرية؟ هل حقاً يلغى تدريس الموسيقى والغناء ونحن أحفاد الموصلي ومن وضع الموسيقى والسلم الموسيقي في العهد العباسي قبل ذاك, أو بعد ذاك من أمثال صالح الكويتي ومنير بشير وحضيري ابو عزيز وداخل حسن وناظم الغزالي ومحمد القبنجي وزهور حسين وسليمة مراد ووحيدة خليل وصديقة الملاية, أو حسن زيراك, الذي أنتج نحو ألف أغنية, ومحمد ماملي وعباس كاماندي وعزيز شاروخ أو نصير رزازي وعلي مراد ... وغيرهم في هذا البلد المعطاء؟ هل حقاً تداس كرامة الفنانين وكل الشعب بهذه الصورة المروعة في بلد أنتج وأبدع ما بعث المسرة والفرحة في نفوس البشرية في أنحاء كثيرة من العالم في حقب كان العالم يعيش أوضاعاً مزرية, فهل انتقل البؤس والفاقة والخراب الفكري والروحي إلى العراق مع تسلم قوى الإسلام السياسي للسلطة في العراق؟

هل هذا أحد شروط إيران في السماح لتشكيل الحكومة وبالصورة التي جرت عليها؟ وهل قوى الاحتلال الأمريكية كانت تريد ذلك لإرضاء إيران؟ وهل حلفاء القوى الإسلامية السياسية في العراق راضون بما تتخذه وزارتا التربية والتعليم العالي من إجراءات قبل الآن وما يمكن أن يتخذ بعد الآن ضد الثقافة والحياة الديمقراطية؟

إذا كان العالم يسخر مما يجري في العراق, فما حال العراقيات والعراقيين وهم يواجهون "المأساة والمهزلة في آن واحد"؟

العراق يندب حظه! لقد ابتلى العراق بالدكتاتورية الغاشمة للبعثيين القوميين الشوفينيين والعنصريين الذين أدموا شعب العراق وخربوا روحه! وها هو يبتلى بمن يسعون بإصرار عجيب إلى تعميق الخراب الروحي والفكري وفرض الخيمة الدينية عليه, فهل علينا أن نسكت ونقبل بما يجري في هذا العراق المغدور؟ كان صدام يقول: العراقيون بعثيون وأن لم ينتموا!, أما قوى الإسلام السياسية, قوى حزب الدعوة, فتقول: أنتم أعضاء في الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية وأن لم تنتموا!! (تريد أرنب أخذ أرنب, تريد غزال أخذ أرنب!). نحن أمام قوى صممت على دفع العراق باتجاهات فكرية وسياسية خطرة, وإذا ما سكت المساومون المساهمون في الحكم, فعلينا نحن, من يعتقد بأنه مدني وديمقراطي, أن لا يقبل بما يجري في العراق, أن يرفض ما يراد للناس الطيبين من ابناء هذا الشعب المغدور, إذ أننا نعرف ما ستكون عليه العاقبة في مثل هذه المسيرة! إن سكتم ايها الناس فستأتيكم ولاية الفقيه بما فيها وما معها؟ إن سكتم اليوم على ما يجري للعرب وغير العرب في الوسط والجنوب وبغداد, فسوف لن تهدأ كردستان, بل سيجد هؤلاء طريقهم إليها بشتى السبل, والجيران هم الذين يدعمون هذا التحرك إزاء كردستان. هل يراد أن أذكر الجميع بمقولة القس الألماني الذي تحدث بعد فوات الأوان حين قال تقريباً ما يلي: حين اعتقل الغستابو الشيوعي, قلت هذا شيوعي, وحين اعتقلوا الاشتراكي, قلت هذا اشتراكي, وحين اعتقلوا الديمقراطي, قلت هم بعيدون عني ولن يمسنى أحد, وحين اعتقلت لم يكن هناك من يسأل أو يدافع عني!

ما يجري في العراق هو بداية لهجوم مبرمج على الثقافة الديمقراطية, على الحياة الديمقراطية, على مبادئ الحرية والديمقراطية, وهو يبدأ بالضبط من جانب وزيرين ووزارتين, أحدهما من حزب الدعوة وحديثه مع النجفي, والآخر من القائمة العراقية التي أدعى اصحابها أنهم ديمقراطيون ومدنيون, فهل هم كذلك؟ نحن أمام حالة فريدة.. قوى تقول إنها ديمقراطية, ونقبل بذلك لنضال مديد مشترك قبل ذاك, ولكنها تسكت اليوم عما يجري من جانب وزراء في الحكومة في نهش الديمقراطية وتقطيع

أوصال ما بقي في العراق منها, تسكت عن الإخلال بالدستور وما جاء فيه عن حقوق الإنسان التي سبق الحديث عن الشريعة فيه ولم ينسخه.

نحن أمام حالة فريدة ... خطوة فخطوة يجري إلغاء أي شكل من اشكال الحرية الفردية وحرية المجتمع, لأنهم يريدون بناء مجتمع إسلامي في بلد متعدد الديانات والمذاهب الدينية والشرائع في آن, بلد إسلامي على الطريقة الإيرانية!

أتوجه إلى كل الذين يهمهم أمر وأهل العراق في الداخل والخارج بتحذير مفاده أن ما ينتظركم أكثر بكثير مما حصل لكم في هذه السنوات السبع المنصرمة, إن لم ترفعوا صوت الاحتجاج والتمرد على ما يجري في العراق, إنها البداية لنهاية غير محسوبة العواقب لا أتمنى أن تكون مفجعة ومريرة! هذه هي الحقيقة, فالكثير والكثير جداً من الحكام الجدد لا يريدون الاستفادة أبداً من دروس الحكام الذين سبقوهم, ولكنهم نسوا أنهم يمكن أن يصلوا إلى نفس المصير الذي وصل إليه من سبقهم في الحكم!

قوى الاحتلال تتحدث عن الحرية والديمقراطية, وهي ترى مباشرة وبمساعدتها كيف تغتصب الحرية الفردية وكيف تلغى من المناهج ما هو حضاري وسليم وكيف تبقى ما يسهم في تفريق المجتمع وضرب نسيجه الوطني الاجتماعي. وليدرك من لم يتوصل لحد الآن إلى ما يراد للعراق, رغم الصعوبات التي تعترض من يريد دفع العراق باتجاه دولة دينية إسلامية, دولة ولاية الفقيه, بأن من يدرك متأخراً يعاقبه التاريخ !!!

إن هذا الدفع باتجاه الدولة الدينية هو الذي ينتج التعصب الديني والتزمت والرغبة في الخلاص من وجود أتباع الديانات الأخرى في العراق. هنا علينا أن نطرح السؤال التالي: من المسؤول عما يجري لمواطناتنا ومواطنينا من المسيحيات والمسيحيين والصابئيات والصابئيين المندائيين في مختلف أنحاء العراق, والأيزيديات والأيزيديين في محافظة الموصل من عواقب وخيمة في المرحلة الراهنة, أليست هذه هي نتاج التربية الدينية المعوجة والتزمت الديني ومحاول إقامة مجتمع إسلامي على الطريقة المعروفة في إيران والتي بدأت خطى أولية بهذا الاتجاه في العراق؟ أتمنى أن لا يكون الأمر كذلك, ولكن الواقع يحدثنا بأشياء أخرى!

2011/1/3

تخلصت الشعوب من أبرز منظري ومؤججي صراع الأديان والمذاهب في العالم

كثيرون أولئك الذين أدَّعو الإسلام من شيوخ الدين وأساءوا للدين الإسلامي كثيراً, ولكنهم أساءوا في الوقت نفسه لأولئك الذين وضعوا ثقتهم الدينية بهم والتزموا بما صدر عنهم من فتاوى واقتنعوا بنصائحهم التي كانت شريرة وليست خيرة. كما أساء هؤلاء إلى الديانات الأخرى وأتباعها على نطاق واسع. حصل هذا في جميع الدول العربية وغير العربية ذات الأكثرية المسلمة. وهو ما يزال يحصل يومياً في كل الدول العربية وفي سائر بقاع العالم حيثما وجد مسلمون وشيوخ دين يتحدثون باسم الإسلام وليس هناك من يردعهم من حكام تلك الدول أو شيوخه. وسعى هؤلاء مع شيوخ دين وكتاب ينتمون إلى ديانات أخرى, مثل صموئيل هنتكتون صاحب كتاب "صراع الحضارات", إلى إقناع شعوب العالم كله بوجود صراع بين الحضارات أو بين الثقافات وكذلك بين الأديان والمذاهب, وبالتالي فهو صراع بين أتباع الديانات المتعددة. ولا يمكن أن نطلق على شيوخ الدين هؤلاء سوى أنهم دجالون يسعون إلى خداع الناس وإيهامهم بما هو غير واقعي وغير سليم يدفع بهم إلى الموت في سبيل الدين والدين منهم براء.

إلا إن الفترة الواقعة بين العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين شهدت بروز دجال هو الأكبر بين دجالي هذا العصر, هو الأكثر دموية وعنصرية وتشدداً, هو الأكثر سادية وكرهاً للإنسان والحضارة البشرية والتمدن, إنه الرجل المصاب بشتى العلل النفسية والاجتماعية, إنه أسامة بن لادن ربيب الفكر الديني المتحجر والمتخلف والمزيف والملتزم بالعنف والقتل والتخريب والمناهض لدينه ولكل الأديان والمذاهب الأخرى.

لم تكن المدارس الدينية المتخلفة والمتزمتة والمتشددة في كراهيتها ورفضها للأديان الأخرى وتنكرها ومحاربتها للمذاهب الدينية الأخرى وأتباعها في الإسلام هي الوحيدة التي تربى فيها ونشأ عليها أسامة بن لادن فحسب, بل ورعته ثلاث دول بشكل خاص وبصورة رسمية وربته

ودربته على العنف والقتل وكره الفكر والرأي الآخر, إنها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وباكستان منذ أوائل العقد التاسع من القرن الماشي. وهي التي سعت إلى تأسيس تلك الجماعات الدينية المتشددة في الدول ذات الأكثرية الإسلامية ومدتها بالأموال والتدريب وتربية الكوادر الدينية والعسكرية المتشددة في باكستان وأفغانستان والسعودية وزجتها في حرب طويلة ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان. وحين انتهت الحرب بانتصار تلك القوى المتشددة من أتباع طالبان ومختلف الكتل الإسلامية المتشددة, دارت الدوائر على تلك الدول التي احتضنته وأنشأته ومدته بما يحتاج إليه من مال وسلاح ورجال ومعلومات استخباراتية لتنفيذ عملياته. لنتذكر القول الشعبي يا "حافر البير لا تغمج مساحيها خاف الفلك يندار وانت التگـــــــــــــــــــــــــع بيهـــــــــــــــــــــــــا".

هذا الرجل المريض والمصاب بهلوسة الإيديولوجية الدينية والوعي الديني المزيف والمشوه دفع بتلك القوى التي تحت تصرفه وبما يملك من أموال ورثها عن أبيه والأموال الكثيرة التي كانت تصله من دول عربية كالسعودية ودول الخليج العربي وقوى إسلامية متطرفة ومتشددة ضد الديان والمذاهب الأخرى في جميع أرجاء العالم لتمارس الإرهاب ضد الشعوب والدول الأخرى معتقداً بقدرته على غزو العالم وإقامة الدولة الإسلامية على طريقته ومذهبه الأمي والمتخلف وعلى نهج القوى الاستعمارية العربية القديمة التي غزت العالم باسم الفتح الإسلامي واستعمرته طويلاً حتى سقطت هي تحت الهيمنة الاستعمارية القديمة والجديدة والتي لا تزال تعـــــاني مـــــن عواقبهـــــا ومظاهرهـــــا المختلفـــــة.

لقد زج بأتباعه الجهلة والبؤساء في حرب همجية عدوانية قذرة ضد الشعوب العربية وضد شعوب الدول الإسلامية وضد الشعوب الأخرى, كانت وما تزال أداتها الرئيسية هي التفجيرات الانتحاريـــة والاختطـــاف والتعـــذيب والقتـــل بقطـــع الـــرؤوس ونهـــب الأمـــوال.

وكانت العمليات الانتحارية الثلاث التي تمت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2011 في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا هي العمليات الأكثر بشاعة والتي هزت العالم كله ووضعت فاصـــلاً بـــين مـــرحلتين متميـــزتين بحيـــث يقـــال اليـــوم "قبـــل وبعـــد 11 ســـبتمبر".

إن فظاعة أسامة بن لادن ومن يقف معه ويسانده من وراء الستار لا تكمن في مجموعة القاعدة التي كونها وزجها للقتل والتخريب والتدمير فحسب, بل وبالأساس في نشره أيديولوجية دينية متشددة وعنفية وعفنة تثير الكراهية والحقد والعداء بين أتباع الديانات والمذاهب الدينية وتدعو إلى القتل مما أسهم في تكون الكثير من الفرق الصغيرة التي تمارس ذات الأفعال الإجرامية وباستقلالية عن أسامة بن لادن ومجلس الشورى التابع له. وهكذا برزت وجوه قبيحة في مختلف الدول العربية أو في الدول الأخرى ذات الأكثرية المسلمة من أمثال أبو

مصعب الزرقاوي الأردني في العراق أو خلايا نائمة في الدول الغربية التي يمكن أن تستنهض في كل لحظة مناسبة لهم.

لقد قُتل عشرات ألوف الناس في العراق خلال الأعوام الثمانية المنصرمة على أيدي تنظيم القاعدة والقوى المتحالفة معه مثل هيئة علماء المسلمين السنة وقوى البعث الصدَّامية وجماعات إسلامية أخرى مماثلة من حيث الطبيعة والسلوك والهدف ولكنها مختلفة من حيث المذهب. لقد زرع هذا الرجل الموت والدمار في العراق وأفغانستان وباكستان واليمن وغيرها, وترك خلفه ضحايا وأرامل وأيتام في الكثير من الدول مثل بريطانيا واسبانيا وإندونيسيا على سبيل المثال لا الحصر.

أسامة بن لادن, كبير إرهابيي ومجرمي العالم, قُتل يوم الأحد المصادف 2011/5/1 في باكستان على أيدي كوماندوا أمريكي وبقرار صائب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما, وبهذا وضع حداً لهذا القاتل والداعية المهووس. وستكون بداية مهمة لتراجع جميع هذه التنظيمات خاصة أمام نهوض رائع لحركة الشباب النشطة والديمقراطية عموماً في الدول العربية الداعية إلى الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة والعدالة الاجتماعية وبناء الدولة الديمقراطية والتي يمكن أن تكتسح تدريجاً هذه الحركات الدينية المزيفة والمتخلفة والداعية إلى عودة العالم العربي إلى 1450 سنة إلى الوراء. إن رهان الشعوب على شبابهم المتفتح كبير وعادل وواعد أيضاً لدحر تنظيمات وقى الإسلام السياسية المتطرفة والإرهابية. إن العالم من دون أسامة بن لادن أصبح أكثر أمناً وأكثر استقراراً, رغم إن قوى الإرهاب ستمارس عمليات سريعة انتقامية ولكنها لن تكون قادرة على استعادة قوة هذا التنظيم الذي تراجع كثيراً في الفترة الأخيرة وستصاب قواه بالإحباط والتراجع. ولكن هذا الاحتمال يفترض أن لا يجعل العالم ينسى وجودهم ومخاطرهم على الأمن السلام في الكثير من دول العالم والحرب العادلة ضد الإرهاب يفترض أن تتواصل على الصعيد العالمي شريطة أن نعمل ونناضل من أجل إزالة كل العوامل والأسباب التي تسببت وستبقى تتسبب في نشوء أرضية صالحة للإرهاب بمختلف أشكاله, وخاصة التخلف والفقر والبطالة وغياب العدالة والاستغلال الأكثر بشاعة والتباين الشديد والمتفاقم في مستويات التطور ...الخ.

إن المسألة الأكثر أهمية لعالمنا المعاصر هي إسقاط نظرية صراع الحضارات والثقافات والأديان والمذاهب, إذ إنها تتسبب في موت الكثير من البشر وتمنع التطور والعمران في العالم, ويفترض أن يتوجه الجهد لتأكيد أهمية حوار الحضارات والثقافات والأديان والمذاهب, وان يعيش عالمنا الحالي تلاقحاً متبادلاً ومثمراً ومتشابكاً فعالاً بين الثقافات وحل مشكلات العالم لصالح الإنسان والاستفادة من ثمار منجزات ثورة الأنفوميديا لصالح الإنسان وجميع

المجتمعـــات.

لنعمل من اجل حق الإنسان في الدول العربية في العيش بكرامة وحرية وحريات ديمقراطية والتمتع بحقوق الإنسان وحقوق المواطنة الحرة والمتساوية وحقوق المرأة والعدالة الاجتماعية في دولة دستورية وديمقراطية حديثة بعيداً عن الاستبداد والعنف والتمييز بمختلف أنواعه وصيغ ظهوره. لنبعد الدين عن الدولة والسياسة, أنه الطريق الوحيد لحماية الدين وأتباعه وإقامة دولة تحترم الإنسان وتحترم الأديان والمذاهب ولا تميز بين أتباع الديانات والمذاهب المختلفة. لنعمل جميعاً من اجل تحقيق القاعدة التالية: "الوطن للجميع والدين لله" في العراق وفـــــــــــــي الـــــــــــــدول العربيـــــــــــــة كافـــــــــــــة.

2011/5/3

استفزاز ميليشيات جيش المهدي وانتهازية رئيس القائمة العراقية

عاد الصدريون, بل أقول عادت ميليشيات جيش المهدي والعود أسوأ وأقبح وأخطر, عادوا ليرسلوا بوحدات جيش المهدي إلى شوارع العاصمة بغداد تسير بكراديس عسكرية دون سلاح, ولكن الأسلحة في متناول اليد في كل لحظة. عادوا يسيرون بخطوات تعلن عن استعدادهم لخوض المعركة ضد الشعب العراقي تحت ذريعة رفض وجود القوات الأمريكية في العراق, عادوا بكل الفكر الظلامي الذي يحملونه والروح العدائية التي تملأ نفوسهم المريضة, عادوا بكل القوة التي تمنحهم إياه القيادة الإيرانية الدينية والدنيوية, عادوا وهم يتمنون العودة الكاملة لتسلم السلطة من نوري المالكي, إذ لم تنفع المساومة التي دخل بها معهم في إرضاء ما يسعون إليه بشكل كامل. عادوا وهم يتحدون رئيس الوزراء الذي أكد ضرورة الالتزام بالإجماع العراقي والنيابي في الموقف من تمديد وجود القوات الأمريكية. عادوا يتمنون الوصول إلى المستوى الذي بلغته ميليشيات حزب الله الإيرانية في لبنان. عادوا ليمارسوا ما

مارسوه في السنوات السابقة وقبل عمليات البصرة المقدامة المناهضة لوجودهم العسكري وتخريبهم في البصرة ومدينة الثورة ببغداد. عادوا وتحت راية غير محمودة العواقب مؤيدين بكل القوى التي لا تريد الخير للعراق وتريد إشعال الفتنة الطائفية من جديد تحت ذرائع مكشوفة وغير عراقية, بل إيرانية الوجهة والتوجه.

ولكن الأقبح من كل ذلك أن غريم نوري المالكي, رئيس القائمة العراقية, الذي أكثر في هذه الفترة من ظهوره على شاشات التلفزة بدعم لا مثيل له من بعض القنوات العربية, ظهر من جديد ليقول بأن قائد هذا التيار الصدري لا يريد إلحاق الضرر بالعراق, وأن التظاهرة التي نظمها مجازة من جانب الحكومة. ولكن حين سؤل ما سيكون الموقف حين يكون هذا الخروج فيه ما فيه من تحد للدولة وبمثل هذه الكراديس بطابعها العسكري, قال هذا شأن الحكومة العراقية. وحين ألح السائل, أجاب بأنه سيقول له حين يكون في السلطة. هذا الغزل البائس والمؤذي يشكل خطراً جدياً على العراق وسيلحق أضراراً فادحة بالشعب العراقي ومستقبله الديمقراطي المنشود. إنه ليس فقط انتهازية صارخة, بل هو اللعب الفعلي بالنار. إن الرغبة الجامحة في الوصول إلى السلطة تؤرق رئيس القائمة العراقية ويوجعه ابتعاده عن الموقع الأول في الحكم, ولا يهمه كما يبدو حتى لو سقط الآلاف من الناس ضحايا لمثل هذه السياسة الرعناء. ألا يذكرنا هذا بسياسة أسلافه من البعثيين القياديين المجرمين, ألا يذكرنا هذا بقول صدام حسين بأنه لن يترك السلطة إلا على بلد مخرب وأرض مليئة بجثث القتلى. قبل فترة كان المفروض أن تخرج مظاهرة صدرية أوجل خروجها. وكان شباب وقوى في الأعظمية تريد التظاهر مع الصدريين, وحين سمعوا بتأجيلها قالوا لن نخرج بل نضبط خروجنا مع الصدريين. أغلب هؤلاء هم أما من البعثيين أو من قوى إسلامية سياسية من أتباع حارث الضاري وبعضهم من أتباع رئيس القائمة العراقية. إن هذا التكتيك الذي يمارسه رئيس القائمة العراقية خطر جداً على الشعب العراقي أن لم ينتبه له الشعب, ولا أدري كيف يسكت عنه أولئك الذي يتحدثون عن الديمقراطية وحرية الشعب وضد المليشيات المسلحة الطائفية وهم أعضاء في القائمة العراقية!

أقول لمن لا يريد أن يسمع أو في أذنه وقر وصمم: إن جيش المهدي يبيت الكثير من الكوارث والمآسي للشعب العراقي, إن جيش المهدي يملك السلاح بكل أنواعه, ويملك أسلحة أخرى جاهزة عند حدود بلادنا الشرقية, فعلى العراقيين أن ينتبهوا لما يراد بهم. إن خير ما يفعله المالكي هو أن يدعوا لانتخابات جديدة, إذ أنه في الوقت الحاضر عاجز عن الحركة, إذ أن العراقية والصدريين قد تفاهموا على التخلص منه بأساليب أخرى, وبقية قوى الائتلاف غير مرتاحة منه حتى جزء من جماعته لا يريدونه ولكن لا يصرحون بذلك. وقوى الشعب لم تعد

تثق بوعوده. ولا أدري ما يجري في دماغه إزاء هذا الوضع, ولكن الذي أدري به هو أن خير ما يفعل في هذه اللحظة القبول بالتحدي وإجراء انتخابات عامة مبكرة, وإذا كان مخلصاً للمجتمع المدني والحرية والديمقراطية وليس متشبثاً بالمحاصصة الطائفية أن يعيد تشكيل تحالفاته بصيغة جديدة يستطيع الوصول بها إلى السلطة.
إن الوضع المتردي في العراق لا يسمح له بممارسة سياسة عقلانية, كما لم يتبن هو سياسة عقلانية حتى الآن, ولهذا لا يجوز له أن يتواصل وهو يرى كيف أن ميليشيات جيش المهدي تتحدى الدولة العراقية والقوات المسلحة وتخرج بهذا الأسلوب العسكري, وأنا أتصور أفراد هذه المليشيات وهم يحملون الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة وكواتم الصوت أيضاً في شوارع بغداد في أكبر تحدٍ لهم, وهم سيجدون التأييد, نعم تصورا, سيجدون التأييد من إيران بحكم علاقتهم الدينية بالخامنئي واحمدي نجاد, المهدي النزعة, وجيش القدس والحرس الثوري وحزب الله في لبنان, ومن السعودية وبعض قوى ودول الخليج عبر رئيس القائمة العراقية, كما لديه بعض التأييد من بعض الأطراف الأمريكية.
أرى بأن على الشعب العراقي أن يعي اللعبة الخطرة التي تمارس أمام عينيه والساكت نسبياً حتى الآن ولا يعمل شيئاً ملموساً. إن الدعوة للتظاهر احتجاجاً على ما يجري اليوم في العراق أصبح ضرورة موضوعية لا بد منها وأتمنى أن يعي الجميع مسؤوليتهم في كل ذلك ويسعون إلى وضع حدٍ له.
2011/5/27

رسالة ثانية مفتوحة إلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني

الأخ الفاضل سماحة السيد علي السيستاني المحترم
تحية طيبة

وجهت لجنابكم بتاريخ 2010/9/20 رسالة وددت فيها سماع رأيكم وموقفكم بشأن ما ورد فيها. وها نحن نقترب من مرور عام على تلك الرسالة دون أن أحظى بجواب من جنابكم, سواء أكان بالتجاوب مع ما طرحته أم برفضه والاتفاق مع من يُمارس وما يمارس من طقوس في كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء. وقد وردت الكثير من التعليقات على تلك الرسالة المفتوحة نشرت في موقع الجيران الإلكتروني وفي مواقع أخرى كالحوار المتمدن. وكانت التعليقات تتراوح بين مؤيد لمضمون الرسالة ومعارض لها, وبين مهاجم للكاتب ومدافع عن أفكار الرسالة, بين من فهم مغزاها وأهميتها بالنسبة لأتباع المذهب الشيعي ذاته ومن ظلم الكاتب بهجوم كاسح لا يستند إلى معطيات فكرية ورؤية عقلية لما جاء في الرسالة. وجُهت لكم, أخي الكريم, من قبل السيدات والسادة الذين كتبوا التعليقات ملاحظات بين متهم لكم بالسكوت, باعتبارها علامة الرضا عن ممارسة تلك الطقوس, وبين مدافع عنكم باعتبارها طقوساً دينية تحدث عنها بعض الأولياء الصالحين, بين راض عن موقفكم الساكت, وبين مستفز من هذا السكوت. ولكنكم حتى الآن لم تبادروا لإبداء الرأي في ما طرح عليكم من سؤال مهم: ما هو الموقف من المغالاة بطقوس غير دينية تسمى ظلماً دينية, وبالتالي تسيء إلى الدين وإلى الأولياء الصالحين الذين استشهدوا في سبيل الحق والعدل والدين الصحيح؟ في حين أن واجبكم الشرعي, باعتباركم من كبار المجتهدين في الدين الإسلامي والمذهب الشيعي, الإجابة عن المسائل التي طرحتها عليكم رغم كوني لا أقلد شيخاً من شيوخ الدين.

كتب البعض يعلق على رسالتي بقوله: لماذا لا انتقد الطقوس الأخرى التي تمارس في بقاع أخرى من هذه الدنيا, وهي التي لا تختلف كثيراً عن تلك التي تمارس من قبل جمهرة كبيرة من أتباع المذهب الشيعي الجعفري؟ والبعض الآخر يتساءل لماذا لا أنصرف لأموري بدلاً من الاهتمام بأمور أتباع المذهب الشيعي؟

أجد نفسي ملزماً بتوضيح ما يجب أن يوضح في مثل هذا المقام. لقد ولدت في مدينة كربلاء وفي أحضان عائلة متدينة معتدلة وترعرعت فيها وشاركت أحزان الناس على استشهاد الأمام الحسين وصحبه الكرام وشاركت مراراً في هرولة طويريج إلى كربلاء حين كنت صبياً وشاركت في موكب طلبة المتوسطة والثانوية, وتعرفت على الكثير من الأمور التي تجري في كربلاء أثناء تلك الزيارات وممارسة تلك الطقوس, ورأيت كيف تسيل الدماء وكيف يسقط البعض ميتاً وكيف تستخدم السلاسل الحديدية وبرؤوسها تلك السكاكين المعوجة التي تصيب الظهر بجروح بالغة, وكيف يموت البعض تحت أقدام الآخرين أثناء الركض السريع وخاصة من منتصف طريق الهندية (طويريج) إلى كربلاء عند بوابات صحن الحسين دخولاً وخروجاً. وفي حينها, وليس الآن, أدركت مخاطر تلك الطقوس على الدين ذاته وعلى تشويهه بكل معنى الكلمة

والإساءة للحسين من حيث يريد البعض تكريمه! في حين كان موكب الطلبة محترماً ويليق بمقام الحسين والحزن عليه.

كل الطقوس المشابهة, سواء تلك التي يمارسها المسيحيون في أمريكا اللاتينية أم في جنوب إيطاليا أم في غيرها من الدول التي أغلب سكانها من أتباع المذهب المسيحي, أو تلك التي يمارسها أتباع الديانة اليهودية, سواء في إسرائيل أم في بلدان أخرى, أو الطقوس التي يمارسها أتباع الدين الهندوسي أو أتباع الدين البوذي في التبت أو في النهد أو في ديانات أخرى التي تلحق أضراراً بالإنسان وتلحق خسائر به وبمجتمعه هي باطلة وينبغي تحريمها, إذ ليس من حق الإنسان أن يؤذي نفسه, فهو ملك نفسه من جانب ولكنه ملك المجتمع في آن واحد, وبالتالي خسارته خسارة للمجتمع ذاته والأضرار التي تلحق به هي إضرار بالمجتمع. وأنا ضد الممارسات الشاذة وغير الطبيعية التي تمارس من بعض أتباع المذهب السني أيضاً. فكل الممارسات الخاطئة يفترض أن تحرم من المؤسسات والمرجعيات الدينية.

نحن بحاجة إلى عملية تنوير ديني لا يمكن لرجل مثلي أن يقوم بها, بل هي من أولى واجبات شيخ الدين باعتباره المسؤول عن إبعاد الدين عن التشويه أو خلق وعي مزيف لدى الإنسان بطقوس غير دينية على إنها دينية. ولهذا توجهت لكم بتلك الرسالة.

أنا لست ضد زيارة الحسين وصحبه ولست ضد إحياء ذكرى استشهاد الحسين وصحبه, فإحياء الذكرى وبصورة إنسانية وحضارية تعبر عن القناعة بصواب المسألة التي استشهد من أجلها, ولكن لا بسيل من دماء أتباعه والضرب على الصدور وعلى الظهور أو التمرغل بالطين من الرأس إلى باطن القدمين أو الزحف على الأقدام, إنها بدع ليست من الإسلام بل هي مشوهة للدين الإسلامي ومسيئة لشيوخ الدين العقلاء والواعين لحقيقة وأهمية ودور الدين في المجتمع حين يسكتون عنها. ومع مرور الأعوام تزداد هذه الطقوس بؤساً وسوءاً وتشوهاً.

ولأهمية تلك الرسالة التي وجهتها لجنابكم, كما أرى, أجدد طرح موضوعاتها على سماحتكم راجياً منكم الإجابة عنها.

أدرك تماماً إن الأحزاب الإسلامية السياسية وأغلب قادتها, إن لم نقل كلهم, هم الذين يروجون ويشجعون على ممارسة مثل هذه الطقوس ويسعون إلى إدامتها وتوسيعها والتفنن بطرح الجديد من هذه الطقوس الضارة, فمن خلال ذلك يسعون إلى تعميق الفرقة في المجتمع وتنشيط الاصطفاف المذهبي لصالح الحصول على أصوات الناخبين. إنه الفساد بعينه, وعليكم مواجهته.

لو اطلعتم على التعليقات التي كتبت على رسالتي لوجدتم واقع التشوه في العقلية والوعي الديني المزيف الذي يحمله البعض وتفسيرهم لتلك الطقوس.

أتمنى عليكم أن تناقشوا رسالتي السابقة, التي أرفقها بهذه الرسالة, والتعليقات التي وردت عليها لكي يتبين الجميع من مقلديكم وغيرهم مدى صواب أو خطأ ممارسة تلك الطقوس وليس أحياء الذكرى الجليلة لاستشهاد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب وابن بنت محمد بن عبه الله وصحبه الكرام.
أرجو لكم موفور الصحة والعافية.
مع خالص الاحترام والتقدير.
2011/7/23

هل سيقود صراع القوائم والأحزاب الطائفية البلاد إلى الضياع؟

الصراع الطائفي الذي بدأ مع تشكيل مجلس الحكم المؤقت, دون الخوض ببعده التاريخي في فترة الحكم الملكي والفترات اللاحقة, ما يزال يتأجج ويتفاقم يوماً بعد آخر ويتخذ أبعاداً جديدة ومريرة, إذ يمكن أن يقود البلاد إلى متاهات مرعبة وعواقب وخيمة, رغم إن جميع القوى والقوائم الطائفية المشاركة في الحكم تدعي خلاف ذلك وترتدي لباس الدعوة للمواطنة الحرة والمتساوية, ولكن في حقيقة الأمر إنها لا ترتدي لباس الطائفية المقيتة فحسب, بل وتتدثر به تماماً وتمنع عن شعب العراق رياح التغيير الديمقراطي. والمشكلة في الجوهر تكمن في وجود أحزاب دينية سياسية, وهي في هذه الحالة لا يمكن أن تقوم إلا على أسس دينية مذهبية ذات وجهة سياسية طائفية وتعتمد في الممارسة العملية التمييز بين المواطنين على أساس الدين والمذهب والفكر, كما يعمل بعضها على إقصاء البعض الآخر إن تسنى له ذلك, لأن شيوخ الدين في الطرفين على امتداد قرون وعقود كثيرة قد لعبا دورا كبيراً في نشر العداء وروح الكراهية بين أتباع المذهبين وضد أتباع الديانات والأفكار الأخرى. والمشكلة تبرز بشكل أشد وأكثر خطورة حين يكون المجتمع غير محصن بعمليات التنوير الديني والاجتماعي وبالوعي

السياسي الكافي بما يسهم في إفشال مشاريع القوى والأحزاب الطائفية التي تشق بوجودها السياسي ونشاطها المجتمع إلى جماعات جينية وم1هبية متناحرة وتمنع عنه وحدته الوطنية وتمزق نسيجه الاجتماعي, إذ أن هذه الأحزاب تستثمر الجهل والوعي الديني المزيف لتعبئ أتباع الدين والمذهب الذي تنتمي إليه حولها وتخوض الصراع السياسي بها وتحول ذلك الصراع إلى نزاع سياسي يتخذ أبعاداً خطيرة وأشكالاً مختلفة بما في ذلك ممارسة العنف المتبادل واستخدام السلاح والقتل على الهوية الدينية والمذهبية والفكرية. وقد عاش العراق هذه الفترة بكل أبعادها وكوارثها المريرة, كما إنه ما يوال لم يتخلص منها. وتزداد هذه المشكلة الطائفية خطورة وقسوة حين ينتقل هذا الصراع الطائفي إلى الفئات المثقفة الأكثر وعياً في المجتمع, وخاصة حين يتم تبني هذا النهج المدمر من قبل بعض القوى والعناصر الديمقراطية العلمانية التي لم تكن قبل ذاك قد انخرطت في أجواء الصراع الطائفي بل كانت دوماً ضد السياسات الطائفية المقيتة ولعبت دوراً مهماً في النضال من أجل وحدة الشعب وقواه الديمقراطية. وبغض النظر عن العوامل التي تدفع بهؤلاء إلى اتخاذ مثل هذه المواقف الجديدة إزاء الطائفية وبعض قواها السياسية, رغم إنكارها تبني مثل هذه المواقف, وهي كثيرة ولكنها غير مبررة وسقيمة, فأنها تشكل ردة فكرية وحضارية, سواء أكانوا فقي الطرف الشيعي أم الطرف السني. إن الوقوع في حبائل الطائفية السياسية ينشأ أحياناً غير قليلة من مواقع قومية شوفينية وأخرى قومية ضيقة وأحياناً ثالثة بذريعة الدفاع عن مظلومية تاريخية لحقت بطائفة معينة دون غيرها ولا بد لها أن تتمتع بدورها في السيطرة على الحكم بذريعة الأكثرية والأقلية. كما إن القوى الطائفية الأخرى تدعي تغييبها عن القرار السياسي وعن الحكم الذي يفترض أن تكون فيه وعلى رأسه من منطلق أنها كانت تمتلك الحكم كله, في حين أنها الآن لا تقود الحكم كما كانت في السابق ولا تمارس دور الفاعل فيه. وفي كل الأحوال فأن المنطلق الأساس في الحالتين طائفي مقيت لا يعتمد مبدأ المواطنة الحرة في الوطن الواحد, بل يعتمد على كانتونات يراد إقامتها تستند إلى الطوائف الدينية, وأن يكون الحكم بيد الطائفة الأكثر سكاناً وليس على أساس الكفاءة والمواطنة والجهد الذي يبذل لصالح الشعب كله. وهكذا يمزق الوطن بين حانة ومانة!

إن تحول المثقف الديمقراطي أو الشيوعي أو الاشتراكي إلى المواقع الطائفية يعتبر نكسة وارتداد اجتماعي ويؤكد في الوقت نفسه عن ضعف الوعي بتلك الأسس التي تبناها قبل ذاك وخاض من أجلها النضال الطويل وتعرض للمضايقات والهجرة أو السجن من جهة, كما تعبر عن قوة الموروثات الاجتماعية المتخلفة والبالية التي نشأ وترعرع فيها هذا المثقف أو ذاك ولم يستطع الخلص منها رغم مرور سنوات طويلة من جهة ثانية, وضعف الثقافة الوطنية

العامة لهذا الشخص أو ذاك ووعيه بحقوق المواطنة وحقوق الإنسان حتى لو سود لنا عشرات بل مئات الكتب في الحديث عن المبادئ التي يؤمن بها,إذ إن الممارسة اليومية تكشف عن جوهر آخر. يضاف إلى ذلك حدة الصراع الطائفي السائد في البلاد وفي المنطقة الذي يمكن أن يجر إليه جمهرة من المثقفين السطحيين. وحين يُحكم الوطن من خلال الأحزاب والقوى الطائفية السياسية, كما هو حال لبنان والعراق مثلاً, وأياً كانت الطائفة الحاكمة أو توزيع الحكم في ما بينها, ستشعر القوى التي تدعي تمثيل هذه الطرف أو ذاك بالغبن والأخر بالهيمنة, عندها, وهو ما يعيشه لبنان والعراق في المرحلة الراهنة, يسعى كل منهما إلى تغيير المعادلة لصالحه ويتفاقم الصراع. وحين يصعب حسمه داخلياً وبقواه الذاتية, يبدأ كل منهما بالتوسل بوسائل غير شرعية ويمارس أساليب قاهرة, إضافة إلى الاستنجاد بقوى ودول الجوار لمساعدته في ما يسعى إليه. وهذا ما يحصل اليوم في لبنان وفي العراق. وإذ نترك لبنان جانباً ونعير اهتمامنا للعراق الجديد سنجد أمامنا واقعاً أثيماً وأليماً حقاً, إذ لا يخدم بأي حال الشعب العراقي ولا حتى أتباع المذاهب الدينية المختلفة, بل إنه يقود البلاد إلى مخاطر جديدة وأزمات حادة وعواقب يمكن أن تقترن بمزيد من سفك الدماء والخسائر المادية والحضارية.
فاللوحة السياسية التي أمامنا تشير بما لا يقبل الشك إلى استنجاد الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية العربية بالحكم في إيران وبالولي الفقيه فيها, في حين تستنجد الأحزاب الإسلامية السياسية السنية العربية التي تغطي أهدافها بمسحة قومية يمينية بالحكم السعودي وبحكومات وقوى في الخليج العربي, إضافة إلى الحكومة التركية لتعزيز مواقفهما السياسية وصراعهما السياسي حول السلطة ووجهة التطور في العراق. إن هذا الواقع لا يمنع وجود قوى ديمقراطية في هذا الطرف أو ذاك أو في قوائم مشكلة من تلك الأحزاب لا يمكنها تغيير الواقع فيها وتماشي السياسات الجارية لتلك القوائم متوهمة شيئاً آخر. كما إن الصراعات في ما بين القوى والأحزاب الإسلامية السياسية والقومية بارزة لكل ذي عينين مفتوحتين وبصيرة واعية. إن إنكار ذلك لا يساعد على الخلاص من كل ذلك ومن عواقبه. إنه صراع على السلطة والنفوذ والمال بين الأحزاب والقوائم الشيعية من طرف والأحزاب والقوائم السنية من طرف آخر, كما أنه يجري في ما بين قوى وأحزاب داخل هذين الطرفين.
قبل عدة أسابيع نشرت مقالاً حاولت فيه تحليل الواقع السياسي العراقي أشرت فيه إلى هذه الصراعات التي تتفاعل بقوة ولا تبشر بالخير للعراق, وإلى الدول المجاورة والقوى السياسية فيها التي تعمل على تأجيج هذه الصراعات وتشديدها من خلال تقديم الدعم والمساندة المتنوعة لهذا الطرف أو ذاك. ولا يمكن أن ينكر هذا الواقع من يمتلك بصيرة عادلة وواعية

وواقعيـــة وحـــس ديمقراطـــي يصـــب لصـــالح العـــراق ووحـــدة الـــوطن. ويبدو أن هذا التحليل لم يعجب القوى الطائفية المتصارعة, إذ يرفض كل منهما خمس مسائل جوهريـــة:

1. يـرفض الاتهـام بكـون هذا الطـرف أو ذاك يعمـل لهـذه الطائفـة الدينيـة أو تلـك, بـل يعمـل لصـــــــــــــــالح الشـــــــــــــــعب العراقـــــــــــــــي كلـــــــــــــــه.
2. يرفض كل طرف وجود صراعا داخلية بين قواه وأحزابه العديدة, بل أن جميع القوى موحدة فـــــــــــي الموقـــــــــــف وملتفـــــــــــة حـــــــــــول زعيمهـــــــــــا.
3. إنهـا لا تسـتنجد بـالقوى الخارجيـة, سـواء أكانـت إيـران أم السـعودية أم الدولـة التركيـة أم غيرهـــا.
4. وإنهـا لا تحصـل علـى مسـاعدات ودعـم مباشـر وغيـر مباشـر مـن تلـك دول وقـوى الجـوار.
5. ليسـت السـلطة والمـال والنفـوذ والجـاه همهـا, بـل همهـا الشـعب العراقـي لا غيـر.

كنت أتمنى أن لا يفوت على العناصر الديمقراطية الواعية في الطرفين خطأ هذا الرفض, فكل هذه الأمور لم تعد تخفى على أحد في العراق وفي الخارج, وكم كنت أتمنى على الديمقراطيين النضال لإبعاد القوى التي يعملون معها عن هذه المسائل الفعلية القائمة على أرض الواقع ويلمســـــها كـــــل النـــــاس إلا السياســـــيين الـــــذين لا يريـــــدون ذلـــــك.

بعد نشر تلك المقالة وصلتني رسالة من صديق احترمه كثيراً يرفض تقديراتي بوجود صراعات داخل القائمة العراقية من جهة, ويرفض حصول دعم للدكتور أياد علاوي والقائمة العراقية من السعودية وتركيا ودول الخليج العربي. وأشير هنا بأن من حق هذا الصديق أن يرفض تبنى وجهة النظر هذه, وأن يرفض تحليلي وتقديري للصراعات الجارية في البلاد والمنطقة. وليس هذا بالأمر الغريب, إذ الاختلاف في وجهات النظر مسألة صحية واعتيادية, ولكن الغريب في الأمر أن يتجرأ الصديق ويطلب مني أن لا أنظر إلى القائمة العراقية "بعيون حزب الدعوة". وهو اتهام يقول للدكتور كاظم حبيب: لا تنظر إلى القائمة العراقية والدكتور أياد علاوي بعينين شيعيتين طائفيتين, كما هي عيون حزب الدعوة. وكان قبل ذاك من تجرأ واتهمني بأني أعاني من "عقدة شيعية" لأني أمارس النقد إزاء سياسات الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية. واليوم تبرز اتهامات كثيرة منها مثلاً اتهام الشيوعيين بالغوغائية لأنهم شاركوا في مظاهرات فرضت على رئيس الوزراء إعادة النظر بالكثير من الأمور, بغض النظر عن مدى قدرته على تنفيـــذها.

لم أرغب بالرد على التهمة القبيحة الخاصة بعيون حزب الدعوة واعتبرتها زلة قلم أو محاول ابتزاز فاشلة أريد لصقها بشخصي مباشرة وبرسالة شخصية, إذ إن الواقع يشير إلى تفاقم هذا

الصراع الطائفي في العراق, إذ اختلط الحابل بالنابل وضاعت الكثير من القيم والمعايير التي تحكم مبدأ المواطنة وتميز بدقة متناهية بين عيون وفكر المواطنة وعيون وفكر الطائفية السياسية التي ابتلي بها العراق بعد جرائم صدام حسين وحزبه البعثي الدموي في العراق. أما صاحب العقدة الشيعية فقد تراجع عنها وأدرك خطأ ذلك الاتهام. فمن يتبنى ويلتزم بالفكر الديمقراطي والتقدمي العلماني عن وعي ومسؤولية لا يمكن أن يصبح طائفياً أو ينظر إلى الأمور من زاوية مذهبية, بل لا بد أن يمتلك أفقاً أوسع وأرحب من كل ذلك. ولا بد لمن اتهم الشيوعيين والديمقراطيين الذين تظاهروا أيام الجمع المنصرمة بالغوغائية والقطيع أن يتراجع عن هذه الاتهامات النزقة التي لا تنسجم مع طبيعة الأحداث ولا مع طبيعة ومواقف الذين وجهوها وتاريخهم النضالي ولا مع الحق الذي منحه الدستور بالتظاهر ولا مع إصرار الحكومة برئاسة المالكي على استخدام أساليب غير ديمقراطية في اعتقال أو اختطاف وتعذيب المتظاهرين كما حصل أخيراً وقل ذاك ايضاً.

2011/7/16

بداية ربيع الشعوب في الدول العربية وبداية النهاية لقوى الإسلام السياسي

عند متابعة نضال شعوب الدول العربية بمختلف قومياتها في منطقة الشرق الأوسط ومنذ سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى, ثم مروراً بفترات الانتداب والحرب العالمية الثانية وعقود النصف الثاني من القرن العشرين حتى الوقت الحاضر يتعرف المتابع لأحداث هذه الحقبة الطويلة من الزمن على أربع مراحل شهدت صعوداً وهبوطاً في النضال الوطني والديمقراطي وإنجازات ومكاسب وانكسارات وهزائم مريرة شملت جميع الدول العربية دون استثناء. ويمكن الإشارة إلى هذه المراحل بما يلي:

1. تمتد المرحلة الأولى من سقوط الدولة العثمانية ووقوع الدول العربية في منطقة الشرق

الأوسط تحت الاحتلال والانتداب البريطاني أو الفرنسي وتصاعد النضال الوطني لفئات من المجتمع للخلاص من الاستعمار والهيمنة الأجنبية والتي امتدت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية, حيث تشكلت في هذه الدول الحديثة التكوين حكومات تجسد مصالح طبقة الإقطاعيين وكبار الملاكين وشيوخ العشائر والتجار الكومبرادور التي تحالفت بصيغ ومستويات مختلفة مع الدول الاستعمارية وعبرت عن مصالحهما المشتركة واستمرار وجودهما المشترك.

2. وفي المرحلة الثانية تصاعد النضال الهادف إلى انتزاع الاستقلال والسيادة الوطنية ووضع خيرات البلاد بيد شعوبها والخلاص من العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والأبوية المتخلفة وإقامة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية ومن أجل انتزاع الحرية والديمقراطية وحقوق ا-لإنسان. وهي الفترة التي أعقبت سقوط الفاشية في الحرب العالمية الثانية وانتعاش مبادئ الحرية والحياة الديمقراطية على الصعيد العالمي وصدور اللائحة الدولية لحقوق الإنسان في العام 1948. وقد تتوجت هذه الفترة بتفاقم الصراع بين النظم الرجعية الحاكمة والشعوب والقوى والأحزاب المعارضة المتطلعة للحياة الجديدة. ورغم قوة وتطور الحركات لشعبية في الدول العربية, فإنها عجزت عن إقامة نظم ديمقراطية في البلاد, مما دفع بقوى في الجيش بتنظيم الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة, كما حصل في سوريا ومصر والعراق وفيما بعد في اليمن والسودان. وعبر هذه الانقلابات العسكرية ذات الوجهة الوطنية العامة المعادية للاستعمار وصلت فئات من البرجوازية الصغيرة ذات الأهداف الوطنية والقومية العامة إلى الحكم. ولم تؤسس هذه القوى الحكم على مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان, بل فرضت نظماً سياسية مستبدة وغير ديمقراطية وأصرت على البقاء في السلطة وعدم العودة إلى ثكناتها العسكرية. وقد عاشت شعوب الدول العربية مداً قومياً مناهضاً للاستعمار وغير ديمقراطي في آن واحد جر خلفه الملايين من البشر بشعارات ديماغوجية مع تشويه وتزييف في وعي الكثير من البشر. ويمكن أن يتلمس الإنسان في هذه الفترة تفاعلاً واسعاً وتبادلاً في التأثير بين شعوب هذه المنطقة عموماً وحركاتها الوطنية المناهضة للهيمنة الأجنبية, كما في فترة نهوض الشعب الإيراني في الربع الأول من العقد السادس من القرن الماضي.

3. وفي المرحلة الثالثة شهدت شعوب الدول العربية انتكاسة شديدة في حركاتها النضالية الديمقراطية وانحساراً شديداً في دور القوى الديمقراطية واليسارية منذ أن تسلطت القوى القومية والبعثية اليمينية على زمام الأمور في بعض الدول العربية, في حين تواصل في بعضها الآخر وجود حكومات رجعية مناهضة لمصالح شعوبها, سواء أكانت ملكية أم جمهورية, إذ تبين زيف دعوات كل تلك الحكومات للديمقراطية والنضال ضد الإمبريالية وفي سبيل الوحدة العربية. وعجزت وهي في السلطة عن تحقيق التقارب في ما بين نظمها

السياسية وما بين قواها المتعددة في العديد من الدول العربية الأخرى, بل شارك كل منها في التآمر على بعضه الآخر. ويفترض تأكيد حقيقة أنها لعبت دوراً كبيراً جداً في قمع الحركات والقوى الديمقراطية واليسارية وسعت إلى إخضاعها لها وتحت خيمتها الفكرية الواحدة وتصفيتها وتصدت بعنف شديد للمناضلين في سبيل إقامة مجتمع مدني ديمقراطي علماني يستند إلى دستور ديمقراطي وحياة دستورية وبرلمانية تعددية. بدأت هذه الانتكاسة منذ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات في العراق وسوريا ومصر من القرن العشرين وتفاقمت مع اندحار الجيوش العربية في الحرب ضد إسرائيل في حرب الأيام الستة 1967. وقد تلقت الحركات اليسارية والديمقراطية في العراق وسوريا والسودان ومصر والجزائر وتونس وغيرها ضربات قاسية من حكام تلك الدول وقمعت المطالب القومية العادلة والمشروعة للقوميات الأخرى وزج بأتباعها والمدافعين عنها من القوى الديمقراطية واليسارية في السجون والمعتقلات أو تمت تصفية الكثير من المناضلين في سبيل الحرية والديمقراطية والحقوق القومية العادلة والتقدم الاجتماعي بصيغ مختلفة. ثم زاد الأمر سوءاً دفاع دول "المنظومة الاشتراكية" عن هذه النظم الشوفينية والقمعية ومساندتها لها لدعائها مزيف بالنضال ضد الاستعمار, في حين أنها كانت تعمل بكل ما أوتيت من قوة في قمع الحركات والقوى الديمقراطية وخاصة القوى اليسارية منها. وقد نشأ هذا التأييد لهذه النظم من مواقف براغماتية للدول "الاشتراكية" في صراعها مع الدول الرأسمالية وتحريها عن حلفاء لها في منطقة الشرق الأوسط حتى لو كانت هذه النظم مستبدة وجائرة تحت ذريعة أنها قوى من البرجوازية الصغيرة الثورية ومجموعات من الضباط الأحرار التي يمكن أن تسير صوب البناء "اللارأسمالي" أو تتجه صوب "بناء الاشتراكية" حتى لو كانت في البداية غير ديمقراطية ومستبدة وتمارس القتل وتصفية الأحزاب الشيوعية واليسارية والقوى الديمقراطية في بلدانها! ولم يكن هذا الأمر مقبولاً بل مرفوضاً من جانب القوى الديمقراطية والتقدمية وسكوت على مضض من جانب الكثير من الأحزاب الشيوعية في المنطقة أو مسايرة الموقف. وقد خلق هذا الموقف ازدواجية وعدم مصداقية لدى الأوساط الشعبية والكثير من المثقفين الديمقراطيين. لقد تغافلت تلك المنظومة "الاشتراكية" بدولها العديدة, وخاصة الاتحاد السوفييتي, عن قصد انتهازي صارخ بأن التوجه صوب الاشتراكية لا يمكن أن يتم دون الالتزام الفعلي بمبدأ الحرية الفردية والحياة الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية وبناء الحياة الدستورية البرلمانية والالتزام الفعلي والكامل بحقوق الإنسان. ولم يكن غريباً أن تسقط تلك النظم السياسية "الاشتراكية" تحت تأثير وفعل ذلك الانفصام الفعلي النظري والتطبيقي بين مفهوم ومضامين الاشتراكية (العدالة الاجتماعية) ومفهوم ومضامين الحرية والديمقراطية في

واقع الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية وسيادة البيروقراطية والانتهازية ومن ثم الشمولية في الفكر وفي ممارسة الحكم . ولا شك في أن هذا الفكر قد وجد تعبيره في الغالب الأعظم فيب جميع الأحزاب الشيوعية في الدول العربية دون استثناء, مما تجلى في الإدعاء بتمثيل الطبقة العاملة وليس السعي لذلك أو في تصور امتلاك الحق والحقيقة كلها وبطلان الرأي الآخر أو بادعاء أفضلية الشيوعيين في النضال بالمقارنة مع بقية المناضلين ...الخ. وهو مرض لم تتخلص من بعضه الأحزاب الشيوعية في الدول العربية ولدى الكثير من الشخصيات الشيوعية واليسارية عموماً, أو بقاء قادة الأحزاب الشيوعية سنوات طويلة على رأس أحزابهم وكأنه ملك طابو لا يجوز امتلاكه إلا في حالة الموت أو لا يوجد أفضل منه لقيادة هذا الحزب أو ذاك. وهو مرض ورثناه من الكنيسة الكاثوليكية والديانة اليهودية ومن الخلافة الإسلامية. وهو مرض عضال لا بد من مكافحته بهدف التجديد والتحديث وتطوير المبادرة والإبداع. دخلت القوى اليسارية والديمقراطية في الدول العربية في أزمة فكرية وسياسية واجتماعية ثقيلة بسبب انهيار النموذج الذي كانت تروج له الأحزاب الشيوعية وأغلب القوى اليسارية وتبتعد عن انتقاد سياساته ومواقفه على الصعيد الداخلي والدولي وتسعى إليه, وبسبب عجز الأحزاب الشيوعية واليسارية الأخرى عن ممارسة الاستقلالية في التفكير وتكوين الرأي السياسي المستقل عن الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية في القضايا الدولية والإقليمية وأحياناً كثيرة المحلية, وبسبب ضعف مستواها الفكري وقدرتها التحليلية المستقلة, إضافة إلى عجزها عن احتواء الأزمة الفكرية والسياسية وإجراء تحديث وتجديد في الفكر والممارسة في جميع الدول العربية دون استثناء كجزء من الحركة الشيوعية واليسارية على الصعيد العالمي. وقد أثر كل ذلك على الشعوب العربية وعلى نضالها وتواصل هذا الانحسار طويلاً. ومنذ الثمانينات من القرن الماضي حتى نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين واجهت الشعوب في الدول العربية طوال خمسة عقود تجلت فيها الظواهر السلبية التالية:

1. حالة تقهقر شديدة في سلوك القوى القومية والبعثية صوب الأسوأ, سواء أكانت في الحكم أم خارجه, ومارست بسلوكها وسياساتها نشر الإحباط في صفوف الشعوب في الدول العربية تحت شعارات قومية زائفة أو الهروب إلى الخلف مرة وإلى الأمام مرة أخرى دون أي شعور بالمسؤولية إزاء مصائر تلك الشعوب وعواقب سياساتها. ورغم وقوع الكثير من الأحداث الخطيرة والتحولات الهائلة على الصعيد العالمي فهي ما تزال ثابتة على خطابها السياسي القديم وشعاراتها السياسية المتخلف والمزيفة والمرفوضة من أوساط شعبية واسعة, وهي فرحة بهذا الجمود الفكري والتخشب السياسي. ويقدم المؤتمر القومي العربي ببياناته السنوية إلى

الأمـــــة نموذجـــــاً حيـــــاً لهـــــذا الجمـــــود والتقوقـــــع العـــــدمي.
2. المحاربـة الشـديدة مـن جانـب الـنظم الحاكمـة فـي الـدول العربيـة لكـل القـوى والأحـزاب الديمقراطية واليسارية ومن يدخل ضمن مفهوم التيار الديمقراطي في الدول العربية من جهة, وسقوط دول المنظومة الاشتراكية وانهيار مؤقت لحلم الخلاص من الاستغلال لدى الكثير من الناس من جهة ثانية, ومصاعب التجديد والتحديث والعجز الواضح عن وعي التحولات الجارية على الصعيدين العالمي والإقليمي التي عانت منها كل قوى اليسار في هذه المنطقة من العالم وعلى الصعيد العالمي من جهة ثالثة, إضافة إلى تفاقم البطالة والفقر والحرمان في صفوف فئات واسعة في الدول العربية رغم غنى المنطقة وتفاقم التمايز الطبقي والمعيشي بين طبقات وفئات الشعب من جهة رابعة. كما لا بد من الإشارة إلى انحسار ملموس في الطبقة الوسطى الصـــــــناعية والزراعيـــــــة والطبقـــــــة العاملـــــــة أيضـــــــاً.
3. وفي مقابل هذا لعبت النظم القومية والرجعية دوراً كبيراً باتجاهات ثلاثة قادت إلى تعزيز مواقع قوى الإسلام السياسية في صفوف الشعوب وزيادة تأثيرها الفكري الديني المتخلف والسياسي الرجعي. وقد ساهمت الدول الرأسمالية الكبيرة بدور مباشر وأساسي في هذا الجهد المنـــــــــــــاهض للتقـــــــــــــدم والديمقراطيـــــــــــــة:
أ. التنافس معها بذريعة سحب بساط الدين من تحت أقدام القوى الإسلامية السياسية مما ساهم في تكريس الفكر الديني الرجعي والمتخلف في أذهان المسلمات والمسلمين. وقد تبلور هذا في المساجد والجوامع المتعاظم عددها وفي المدارس الحكومية, إضافة إلى المدارس الدينية ونشر الكتب والمجلات والدعايات الدينية على أوسع نطاق ممكن تباع بأسعار رخيصة جـــــــــــــداً أو تـــــــــــــوزع مجانـــــــــــــاً.
ب. دعم القوى الإسلامية السياسية المتخلفة والإرهابية في مكافحة القوى الديمقراطية واليسارية والحركات الشيوعية بدعوى مخالفتها للإسلام, وخاصة بعد أن شكلت لها ميليشيات مسلحة لتحارب وجود السوفييت في أفغانستان والتي سمحت فيما بعد بانتشارها على صعيد الـــــدول العربيـــــة والإســـــلامية وبـــــين المســـــلمين فـــــي الـــــدول الأخـــــرى.
ت. السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعبرة عن مصالح الطبقات والفئات الحاكمة وتفاقم البطالة والفقر في هذه البلدان واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بحيث حولت الكثير من بنـــات وأنبـــاء هـــذه الـــدول ضـــد حكوماتهـــا المســـتبدة والظالمـــة وغيـــر العادلـــة.
ث. السياسات المناهضة للديمقراطية والمجتمع المدني والحياة الدستورية وممارسة الاستبداد في مواجهة قوى المعارضة السياسية وزجها في السجون والمعتقلات وتعريضها للموت, إضافة إلى اضطهاد القوميات الأخرى ومناضليها وسلب حقوقها بذريعة تهديد وحدة الوطن

وأمن المجتمع إلى الخطر.

ج. وتوجهت كافة الدولة العربية إلى خوض سباق التسلح وصرف المليارات من الدولارات الأمريكية على شراء أو إنتاج الأسلحة بذريعة مواجهة إسرائيل أو عدوان الدول المجاورة في حين أن بعضها هو الذي بدأ الحرب ضد جيرانه, كما كانت عليه سياسات النظام البعثي في العراق مثلاً.

4. ونتيجة هذا الواقع تسنى للقوى المناهضة للديمقراطية استثمار وضع التقهقر في مكانة ودور وقدرات الحركة الديمقراطية واليسارية, ومنها الأحزاب الشيوعية, في الدول العربية على النضال لمواجهة القوى المضادة في تشديد الاستغلال والاضطهاد والقمع الفكري والسياسي والقومي والطائفي أيضاً, إذ امتلأت السجون بالمناضلين والمناضلات في جميع الدول العربية دون استثناء وتم التجاوز الفظ فيها على مبادئ شرعة حقوق الإنسان وكرامة الفرد, امرأة كانت أو رجلا.

5. وتحالفت القوى الحاكمة بصيغ مختلفة وأكثر من السابق مع العالم الرأسمالي بعد انهيار النظم "الاشتراكية" وتراجع دور الأحزاب الشيوعية والعمالية في تلك الدول إذ ساهمت مجتمعة في خلق المزيد من الإحباط المصحوب بحالة من التمرد على الواقع القائم. إلا إن جزءاً من هذا التمرد الشبابي والشعبي لم يكن منظماً وواضحاً واستثمر باتجاهات خاطئة وشريرة من جانب قوى إسلامية سياسية وبدعم من حكومات في العالم الرأسمالي وفي الدول العربية والإسلامية وبشكل خاص في فترة الصراع بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية وارتكاب الاتحاد السوفييتي خطيئة التدخل العسكري والسياسي في أفغانستان واحتلالها الذي ساعد على نشوء تحالف واسع بين الدول التي تدعي الإسلام (السعودية ودول الخليج وباكستان وإيران) على سبيل المثال لا الحصر وقوى إسلامية سياسية فيها, وفي الدول الرأسمالية المتقدمة ضد الاتحاد السوفييتي. وسعت الدول الرأسمالية, وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا, إلى تنشيط قوى الإسلام السياسية بكل فصائلها وخاصة المتطرفة منها ومدها بكل ما يساهم في تعزيزها وتوسيع قاعدتها ودورها السياسي والعسكري لمحاربة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان من جهة, وكافة الحركات والقوى اليسارية والديمقراطية في الدول العربية وبقية دول المنطقة من جهة ثانية. وكان لسقوط النظام الشاهنشاهي في إيران وسرقة الثورة من جانب قوى الإسلام السياسية الشيعية المتطرفة دورها البالغ والبارز في الدعوة إلى تصدير الثورة الإسلامية الشيعية والتي اشتدت أثناء وأعقاب الحرب العراقية الإيرانية وانهيار الدول "الاشتراكية" وتعزيز الوجهة الإسلامية المتطرفة في الدول العربية. ومنذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين انتعش ونما دور القوى الإسلامية السياسية بسبب

قمع القوى الديمقراطية والسياسية وأزمتها الذاتية وبروز ضعفها الملموس في النضال المباشرة في الكثير من الدول العربية نتيجة الأخطاء الفادحة في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الرأسمالية مما فسح في المجال إلى تعاظم دورها وجرها فئات جديدة إلى جانبها. وفي هذا المجال لعبت عوامل الاضطهاد وغياب الحريات الديمقراطية والبطالة والفقر والتمييز والشعور بالمظلومية من سياسات الغرب إلى تنامي قاعدة هذه القوى واستخدمت الجوامع والمساجد والأموال السعودية ومن دول عربية وإسلامية وشخصيات أخرى (وخاصة دول الخليج) المزيد من الأموال والدعم لأغراضها في الدعوة إلى الإرهاب وممارسته بذريعة مكافحة الاستعمار والكفار في الدول العربية والإسلامية والعالم. وأعطى الإرهاب الإسلامي السياسي المتطرف والدولي في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001, وبوجود قوى اللبرالية الجديدة في السلطة في الولايات المتحدة وبريطانيا, دفعاً جديداً مؤذياً لشعوب هذه الدول والحركة الديمقراطية وقواها الأساسية.

وفي نهاية العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين انتشرت هذه القوى في دول مثل الجزائر والسودان والسعودية واليمن والمغرب والعراق ولبنان وفلسطين, وكذلك في باكستان وأفغانستان وبعض دول جنوب شرق آسيا, إضافة إلى قوى إسلامية أخرى تحت اسم القوى الإسلامية "المعتدلة" لتمارس ذات الأهداف ولكن بدون عمليات إرهابية مباشرة, ولكنها ذات دعاية إسلامية ومضامين فكرية تنطلق من فكرة "الحاكمية لله وحده" و"الإسلام هو الحل"!

إن المرحلة الثالثة تقترب من نهايتها لتبدأ مرحلة جديدة, المرحلة الرابعة مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. إنها مرحلة العد التنازلي غير القصيرة لقوى الإسلام السياسية التي عاشت فورتها ومدها الرجعي الدموي خلال السنوات العشرين المنصرمة وحتى الآن, وساء أكانت في السلطة أم خارجه وعبر الأساليب الإرهابية الفاشية والدموية والقتل الجماعي. فما هي مؤشرات المرحلة الجديدة وما هي القوى الحاملة لهذه المرحلة وما هو الدرب الذي ستسلكه؟

إن تحليل المعطيات المتوفرة في الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط والتحولات الجارية في السياسات والمواقف على الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية تؤكد بدء مرحلة جديدة هي المرحلة الرابعة التي سوف تستغرق وقتاً غير قصير لتتبلور مكوناتها الأساسية وعوامل بروزها والمهمات التي يمكن إنجازها فيها, ومن ثم تكريس خصائصها وطبيعتها الجديدة. ويبدو لي بأن العوامل الداخلية والخارجية المحركة لها والمتفاعلة في ما بينها تتحرك اليوم في حقل مليء بالألغام نشرتها كل القوى الداخلية والخارجية المناهضة للتغيير والمعرقلة لعملية

الدفع باتجاه الحرية والديمقراطية والمجتمع المدني الديمقراطي العلماني, أو التي تريد وضع مصدَّات لمنع حصول تحولات عميقة وجذرية, وهي قوى ليست قليلة ولها خبرة في مكافحة قوى التقدم الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الإنسان على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

إن بداية المرحلة لا ترتبط بقتل قائد منظمة القاعدة الإسلامية السياسية المتطرفة والإرهابية الدولية أسامة بن لادن على أيد الفرقة العسكرية الأمريكية, على أهمية هذا الحدث, بل بسبب فشل الحركات الإسلامية السياسية المتطرفة والمعتدلة في السير ولو خطوة واحدة إلى الأمام على طريق تحقيق الأهداف التي بشرت بها حتى في الدول التي وصلت فيها إلى السلطة, إيران, السودان, السعودية, أفغانستان, بل هي في تراجع مستمر وانحسار لدورها وتأثيرها على الأصعدة المختلفة. كما إنها عجزت وفشلت فعلياً في إقناع شعوب الدول العربية بأنها قادرة على تحقيق ما تسعى إليه الشعوب عبر تطبيق الشريعة الإسلامية وفرض حاكمية الله وحده, كما هو الشعار الذي ترفعه أغلب الأحزاب الإسلامية السنية, وعبر ولاية الفقيه, ولي الله والإمام المنتظر في الأرض لدى الأحزاب الإسلامية الشيعة, بل كل ما فعلته هو نشر الإرهاب والقتل الأعمى والموت لمزيد من الناس الفقراء والمعوزين والعلماء والأطباء والنقابيين وكثرة من حملة مشعل الثقافة والفنون الإنسانية وحيثما وجدت لها تنظيماتها وقوى إرهابية دموية. وقد تجلى هذا الواقع في عدد من المؤشرات السياسية المهمة التي نشير إلى أبرزها في الآتي:

1 . إن النظم الإسلامية السياسية التي أقيمت في بعض الدول العربية أو في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط قد برهنت على عجزها الكامل عن تحقيق طموحات هذه الشعوب في التمتع بالحرية والحياة الديمقراطية الحرة أو تأمين العلاقات الإنسانية بين القوميات المتعددة الموجودة في تلك الدول. وكل الدلائل المتوفرة تشير بما لا يقبل الشك إلى إنها مارست سياسة الاضطهاد والقمع وفرض خيمة الفكر الواحد, إيديولوجيا "الإسلام هو الحل" على "الرعية", ومصادرة حرية وحقوق أتباع الديانات والمذاهب الأخرى أو الفكر الآخر وكذلك أتباع القوميات الأخرى. إن تنفيذ أحكام الإعدام أو القتل أو الجلد في الشوارع أو زج الناس بالسجون وتعريضهم للتعذيب الجسدي والنفسي بأبشع صوره أثار ويثير الشبيبة وشعوب تلك الدول ويدعوها إلى مناهضة تلك النظم والقوى التي تمارس هذه الأساليب المتعارضة مع مبادئ ومضامين شرعة حقوق الإنسان وكل العهود والمواثيق الدولية.

2 . وأن قوى الإسلام السياسية التي برزت في دول عربية أخرى وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً مارست أساليب العنف والإرهاب في مواجهة أتباع الديانات والمذاهب الدينية الأخرى

وكذلك أتباع الفكر الأخر. وقد قتل على هذا الطريق عشرات ألوف الناس الأبرياء في الكثير من الدول العربية والإسلامية, سواء تم ذلك عبر العمليات الانتحارية أم السيارات المفخخة أم العبوات الناسفة أم الاغتيالات المباشرة بكواتم الصوت وغيرها أم الهجوم المسلح على الفنادق والهيئات الدبلوماسية والبنوك وقتل وحرق المزيد من البشر البريء ...الخ. فأفغانستان وباكستان والعراق, على سبيل المثال لا الحصر, تقدم نماذج شريرة لممارسات قوى الإرهاب – لإسلامية السياسية المتطرفة. ولم يعد يشعر المواطن والمواطنة بالأمن والاستقرار في بلاده بل يمكن أن يتعرض الجميع إلى خطر الموت أو الإصابة والتعويق بسبب تلك العمليات الجنوبية المجرمة التي تمارسها قوى الإرهاب.

3 . ولم تقدم تلك القوى الإسلامية السياسية الحلول العملية لمشكلات شعوب هذه الدول والتي تتلخص في التخلص من واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والمكشوفية الشديدة على الخارج والبطالة الواسعة, سواء أكانت مكشوفة أم مقنعة, وكذلك الفساد المالي والإداري الذي لم يرحم حتى الناس الفقراء والعائلات المعوزة. وفي هذه الدول اتسعت الفجوة الدخلية والحياتية بين العائلات الفقيرة والعائلات الغنية بجلاء كبير وأصبحت لا تطاق. وتقدم إيران نموذجاً صارخاً لمثل هذه الدول, وكذلك السعودية.

4 . وفي مثل هذه النظم فقدت المرأة القليل من الحقوق التي كانت تتمتع بها في بعض الدول العربية, وأصبحت تعاني من فقدان حقوقها الإنسانية وإنسانيتها بفعل الأساليب الرجعية والمتخلفة والمتوحشة أحياناً كثيرة التي تتعامل مع المرأة. كما تعاني المرأة الشابة لا من البطالة والفراغ القاتل فحسب, بل ومن سلبهن حقوقهن المشروعة حتى في اختيار الزوجة أو يفرض عليهن الختان أو البقاء في البيت. فالمساواة بين المرأة والرجل حلم يبدو وكأنه بعيد المنال بالنسبة للملايين من النساء في الدول العربية. تحت وطأة هذه العوامل تعيش النسبة العظمى من نساء الدول العربية وتتعرض إلى شتى المضايقات والإساءات والأضرار الصحية والنفسية والعصبية. ويمكن أن نتصور حالة المرأة في السعودية التي تمنع من سياقة السيارة وتعتقل لهذا السبب في حين أن أختها المرأة في غالبية بقاع العالم تمارس النشاط في جميع مجالات الحياة العامة وتقود الطائرات وتصعد إلى الفضاء وتمارس شتى الميادين الرياضية.

5 . وفي هذه النظم وما يماثلها اتسعت قائمة المحرمات على الإنسان بحيث فقد الكثير من حقوق المواطنة الاعتيادية والمشروعة وحريته الفردية وحقه في ممارسة الكثير من الأفعال الاعتيادية. فقد قدمت المرأة في السودان إلى المحاكمة لأنها ارتدت السروال الاعتيادي الطويل لأنه يثير غريزة الرجال وجلدن لهذا السبب, كما جلدت المرأة في إيران أو حتى رجمت بالحجارة

لتهمة الزنى وغيرها, أو الجلد والسجن لمن يتعاطي تناول الخمور, وهو حق يفترض أن يكون مكفول لكل إنسان, أو منع المرأة من مغادرة البلاد دون أن يكوم رجل من أفراد عائلتها معها. لقد ضاق الشباب والشابات ذرعاً بهذه المحرمات وخاصة في الفترة الراهنة التي ازداد إصدار الفتاوى البائسة والغبية من شيوخ دين جهلة بالحياة وبالدين وبطبيعة الإنسان وحقوقه. إن ربيع الشعوب في الدول العربية لم يأت عبثاً ولا صدفة, بل هو نتاج طبيعي وتحول كيفي لفعل تراكم عوامل كثيرة حصلت خلال العقود والأعوام المنصرمة, إضافة إلى نضال قوى التقدم والديمقراطية. وهي البداية الفعلية أو العد التنازلي الفعلي لمد وهيمنة الحركات الإسلامية المتطرفة على الشارع في الدول العربية وتأثير قواها المعتدلة التي تريد إقامة دول إسلامية متجبرة.

إن المرحلة الرابعة, التي نحن في بداية تكونها, ستحتاج إلى وقت غير قصير للتبلور وتكامل العوامل الفاعلة فيها والمؤثرة عليها, وبدايتها كانت سلمية وديمقراطية ثورية تجلت في الانتفاضات الشبابية والشعبية التي تفجرت تحت قياد شباب وشابات تميزوا بالحيوية والجرأة والصلابة في الموقف والأسلوب والهدف ورفضوا الواقع المر الذي عاشوا أو ما زالوا يعيشون تحت وطأته وعذاباته جرح كرامتهم. إنها المرحلة التي تستوجب منا جميعاً وعي طبيعتها وأسباب نهوضها والنتائج التي يمكن أن تصل إليها خلال هذا العقد والعقد القادم. إن المخاطر التي تتهددها الأتي من جانبين:

الجانب الأول: سوف ترفض قوى الإسلام السياسية وكل القوى المساندة لها والتي تعود لعلاقات إنتاجية متخلفة وظالمة ترك الساحة السياسية بسهولة, بل سوف تبقى تتشبث بالحكم أو بالتأثير الذي حققته خلال العقدين المنصرمين. إلا إن الدلائل تشير إلى تراجع دورها وتأثيرها الفكري والسياسي رغم ما ستمارسه من أساليب قمعية وقهرية وما ستتسبب به من كوارث دموية ضد الإنسان أثناء تراجعها عن مواقعها السياسية في الحكم أو خارجه. إن الخسائر البشرية ستكون غالية وكبيرة رغم الطابع السلمي والديمقراطي للانتفاضات الشبابية والشعبية, إذ أن ممارسة العنف يأتي من جانب قوى الإسلام السياسية, كما لوحظ ذلك في كل من تونس ومصر, أو كما يجري اليوم في كل من اليمن وليبيا وسوريا, أو أسلوب القمع الذي مارسته الحكومة العراقية ضد المظاهرات الشبابية والاتهامات الباطلة والجائرة التي أطلقتها وعبأت قواها وكتابها ضد القوى الراغبة في الإصلاح والتطوير والتغيير الديمقراطي.

الجانب الثاني: ستمارس الولايات المتحدة, وكذا الكثير من الدول الغربية, دوران في خضم الأحداث التي لم تكن تتوقعها ولا عرفت بها ولم تستطع أجهزتها الأمنية الواسعة الانتشار إدراك طبيعة قواها والمغزى الإنساني وراء هذه الانتفاضات الشعبية. وهي اليوم تقف بين

"حامة ومانة", بين مدينتي نعم ولا, بين مؤيد خشية فقدان ما تبقى لها من رصيد في المنطقة, وبين مهادن لقوى الإسلام السياسي والقوى الرجعية خشية انفلات الوضع وفقدان مصالحها في المنطقة. وهو نفس الموقف الذي اتخذته وما تزال تمارسه كل من روسيا والصين الشعبية إزاء انتفاضات الشعوب في الدول العربية انطلاقاً من مصالحهما وصراعهما حول نفوذهما في المنطقة على حساب مصالح شعوب المنطقة والدول العربية على نحو خاص. فهي تدرك أن القوى القديمة والإسلامية السياسية لم تعد مقبولة وتُرفض يوماً بعد آخر, وبالتالي فالحركات الشبابية الشعبية الحديثة تتطور وتحرز تقدماً في التعبئة الشعبية وفي رفع سقف مطالبها العادلة والمشروعة, وهي مجبرة بالتالي إلى تأييدها بالقدر الذي تعتقد إنها تستطيع السيطرة النسبية على وجهتها. ولكنها في الوقت نفسه تخشى من إفلات الحركة من تأثيرها ودور المؤيدين لها, فتسعى إلى الحد من قوة اندفاعها وأخذ زمام المبادرة بالحوار والتفاوض مع الحكام من جهة, ومع من تطلق عليهم بقوى الإسلام السياسي المعتدلة مثل جماعة الأخوان المسلمين في مصر, على غرار ما جرى في العراق في المساومة مع قوى الإسلام السياسي الشيعية من جهة أخرى, كما تحاول الاحتفاظ بعلاقة طيبة مع قوى الانتفاضة أو شرائح منها من جهة ثالثة.

إن مشكلة الإدارة الأمريكية تخشى على مصالحها من قوى لم تعرفها من قبل ولا تعرف أهدافها ومراميها ولا مواقفها من سياسات الولايات المتحدة في المنطقة, وهو ما يحيرها ويجعلها تتخبط في مواقفها وسياساتها التكتيكية في المنطقة. ومن هنا تنطلق أهمية التفاعل بين قوى الانتفاضات الشبابية والتنظيمات الديمقراطية المعارضة بهدف تنظيم حركتها وتطويرها والتصدي لمحاولات قمعها أو أضعاف مهماتها في التغيير العميق المنشود لصالح شعوبها والتقدم الاجتماعي والديمقراطية والسلام في المنطقة.

2011/7/14

جريمتان ترتكبان في العراق , فما هما؟

كل يوم ترتكب جريمة أو أكثر في العراق .. الجميع يسمع بها ويرى ضحاياها من شهداء وجرحى ومعوقين .. كل يوم يسود الحزن والأسى عائلات جديدة والسواد يملأ بيوت الناس .. لم يعد يستطيع العراقي ملاحقة المآتم التي تقام على أرواح تلك الضحايا البريئة التي لا ذنب لها سوى كونها من هذا الوطن الجريح النازف دماً ودموعاً دون انقطاع ومنذ أجيال وعقود وقرون ... الكل حزين على موتاه , فهم أبناء عائلة واحدة .. شعب يعتصر وتمرغ كرامته بالتراب في وطن يتصارع سياسيوه حتى اللعنة ..

هذه الجرائم أصبحت معتادة ترد في أخبار وتقارير وكالات الأنباء العالمية والإذاعات وقنوات التلفزة وكأن حدثاً عادياً يحصل في العراق .. الكل يتوقع أن يموت غداً بسبب انتحاري جبان أو سيارة مفخخة نصبها قاتل , إلا من يعيش في مواقع آمنة يسكنها المسؤولون ولا يصل إليها الإرهابيون القتلة .. هذه الجرائم يعيشها الشعب كل يوم, سواء أوقعت في الحلة أم بغداد أم كركوك أم ديالى والرمادي أم الموصل وضد المسيحيين على نحو خاص .. القتلة المجرمون معروفون للجميع, والقتلى الأبرياء معروفون أيضاً, فالقتلة هم أعدا الشعب والقتلى أبناء وبنات الشعب المخلصين .. هذا النوع من جرائم القوى الإرهابية مدانة من العراقيات والعراقيين , مدانة من شعوب العالم , ولكنها مسندة من قوى داخلية مريضة وجبانة وعدوانية تجد الدعم والتأييد من قوى ونظم جائرة مجاورة لا تعرف الرحمة طريقها إلى قلوب مسؤوليها وحكامها .. إنهم يملكون قلوباً جامدة باردة ميتة وعقولاً فارغة ولكنها محشوة بالنذالة والقذارة وكره الإنسان .. هذا النوع من الجرائم يعرفه الشعب ويعرف مرتكبيه وأصابع الاتهام موجهة إليهم دون أن يرتكب الشعب أي خطأ في التشخيص.

ولكن هناك جريمة أخرى ترتكب في العراق, جريمة تعذيب السجناء والمعتقلين لأي سبب كان. إنها الجريمة المغطاة والمستورة التي لا يعرف عنها إلا المعذبون أنفسهم ومن هو معهم في السجن أو المعتقل وكذلك الجلادون. إنها القاعدة العامة في السجون والمعتقلات العراقية وأولئك الذين في المعتقلات الأمريكية سواء بسواء. وربما يتساءل البعض: هل يمكن مقارنة الجرائم الأولى بالجرائم الثانية؟ على الرغم من بشاعة الجرائم الأولى وقتلها لعدد كبير من الأبرياء ويمارسها إرهابيون قتلة مدانون من المجتمع كله, إلا أن الجرائم الأخرى تمارس من قبل أجهزة الدولة الرسمية التي عليها احترام الإنسان والقانون وضمان تطبيقه في العراق , في

حين أن هذه الأجهزة هي التي تقوم بهذه التجاوزات على الإنسان والقانون. فبالرغم من حديث السيد رئيس الوزراء الحالي عن دولة وقائمة القانون. فالقانون في العراق مستباح لا من الإرهابيين فحسب, بل ومن أجهزة الدولة التي تمارس التعذيب في السجون. حين يجري التجاوز على القانون سواء بتعذيب الناس أو بقتلهم تحت التعذيب فهو مجرم في نظر القانون الدولي والقوانين السارية في العراق ووفق لائحة حقوق الإنسان الدولية. ولهذا لا بد من مكافحة القوى التي تمارس الجريمتين.

إن ممارسة التعذيب في العراق تقليد سائد في المعتقلات والسجون العراقية, سواء أثناء التحقيق أم بعد صدور الأحكام. وهذا ما كان سائداً, في العهد الملكي وفي عهود الجمهوريات المتتابعة, ولكن بشكل خاص في عهد دكتاتورية البعث الأولى والثانية وهم لا تزال تمارس في عهد المحاصصة الطائفية. إنها الجريمة التي لا يريد الحديث عنها الكثير من الحكام في العراق, فهم "صم بكم عمي" لا يفقهون أو لا يعترفون بوجودها اصلاً في العراق بينما هي القاعدة وليست الاستثناء. إنهم يدعون بعدم العلم بما يجري في السجون! رغم أنهم جميعاً يعرفون ما يجري في السجون والمعتقلات العراقية التي يشرف عليها الأمن الداخلي ووزارة الأمن الوطني ووزارة الداخلية ومستشار الأمن القومي الذي نصبه المستبد بأمره بول بريمر مستشاراً لأمن العراق !!

النظم العربية والإسلامية عموماً معروفة في العالم كله على أنها فاقدة لكل قيم حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وحقوق المرأة وتمارس أجهزتها التعذيب بمختلف أشكاله. والنظام العراقي الراهن, كما يبدو, هو واحد من تلك النظم التي تمارس التعذيب ضد السجناء والمعتقلين. ويبدو أن أجهزة الأمن العراقية تستلهم من النظام الإيراني أساليب وأدوات تعذيبه وسعيه لغسل أدمغة السجناء وفرض التوبة على المعتقلين والمحكومين. ولا شك في أن أجهزة الأمن العراقية أثناء التحقيق وفي السجون تأخذ من النظم في السعودية وسوريا وليبيا على نحو خاص الكثير من أساليبها وأدواتها في التحقيق والتعذيب أيضاً.

نحن أمام تاريخ طويل في التعذيب النفسي والجسدي. ويبدو أن الدولة الشرقية, ومنها دولة العراق, تعتبر ممارسة التعذيب جزءاً عضوياً من أدوات وأساليب الحكم وفرض الطاعة على

الناس, وهو ما يفترض مكافحته وإزالته من عقلية الحكام والأجهزة المسؤولة عن أمن وسلامة العراق وشعبه.

حين أكتب عن هذه الظاهرة لا أتحدث عن هوى, ولا اضرب أخماساً بأسداس, إذ أن الوقائع على الأرض دامغة. نشر قبل أيام الصديق العزيز الكاتب والصحفي إبراهيم الحريري مقالاً بشأن التعذيب في العراق تحت عنوان "ضد التعذيب! لم يعد السكوت ممكناً...". وجدت نفسي متفقاً معه ومؤيداً له في ما كتب.

إن تقارير المنظمات الدولية تشير إلى وجود تعذيب منظم ومبرمج في سجون العراق وفي مرحلة التحقيق. ولم يقتصر على بغداد فحسب, بل ويشمل كردستان أيضاً. وقد جرى إنكاره مرة والاعتراف بوجوده جزئياً مرة أخرى!

وتشير المعلومات المنشورة في الصحافة العالمية والمؤكد عليها من منظمات الدفاع عن السجناء السياسيين وحقوق الإنسان في العالم إلى أن الكثير من حوادث الاختطاف والقتل تتم على أيدي الأجهزة الأمنية الحكومية أو على أيدي بعض عناصر الأحزاب التي تمتلك ميليشيات مسلحة أو قوى مخصصة للتأديب.

إن هذه المسائل لن تجلب الخير والأمن والسلام للبلاد, ولا تجلب الشرف لمن يمارسه, بل تجلب العار, إذ ما قيمة المحاكم والقضاء حين تمارس مثل هذه الأفعال الانتقامية ولأي سبب كان.

لقد كتبت في العام 2004 مقالاً أشرت فيه إلى أن من تعرض للتعذيب يوماً لا يمكن أن يقبل بتعذيب حتى جلاديه, إذ أن الاختطاف والتعذيب أو التعذيب في السجون والمعتقلات يتعارض كلية مع الحق الأساسي للإنسان الوارد في لائحة حقوق الإنسان الدولية, أعني به الحفاظ على كرامة الإنسان واحترامها, والتعذيب هو هدر لكرامة الإنسان وإذلال لإنسانيته, ولا يمارسها إلا من فقد الشرف والضمير أياً كان المشارك في ذلك.

اتفق مع الأستاذ إبراهيم الحريري بما ذهب إليه في مقترحه التالي:

"أنني أدعو، من فوق هذا المنبر، المعروف بدفاعه عن حقوق الإنسان وأدانته للانتهاكات التي تتعرض لها، أدعو لاجتماع عاجل يضم مثقفين وأكاديميين وناشطين سياسيين واجتماعيين وممثلين للرأي العام من أجل إدانة هذه الممارسة، ومن أجل تشكيل: اللجنة العراقية ضد التعذيب! ذلك أنه لم يعد السكوت ممكناً..".

السكوت ما كان ممكناً يوماً, ولا يمكن أن يكون, والساكت عما يجري في العراق ويعرف ما يجري, يشارك فيه شاء ذلك أم أبى.

لنعمل معاً من أجل تشكيل هذه اللجنة الإنسانية, أضع نفسي ضمن العاملين فيها لأنها تعبر عن وعي حضاري يتناقض مع الوعي السائد لدى الكثير من حكام وسياسيي العراق وليس كلهم طبعاً!

2010/5/14 كاظم حبيب

نشرت المقالة في جريدة المدى يوم السبت المصادف 2010/4/15

الملحق رقم 3 منظمة العفو الدولية والتعذيب في العراق

مأخوذ من جريدة الشعب المصرية المنشور بتاريخ 2011/2/8. والخبر منشور في عشرات المواقع الإلكترونية الأخرى أيضاً.

قالت منظمة العفو الدولية في تقرير نشرته الثلاثاء إن العراق يدير سجونا سرية يتعرض فيها السجناء لعمليات تعذيب روتينية من أجل انتزاع اعترافات يتم استخدامها لادانتهم.

وقالت المنظمة الحقوقية ومقرها لندن في التقرير الذي عنونته (أجساد محطمة، عقول محطمة) ان نحو ثلاثين الفا من الرجال والنساء ما زالوا رهن الاحتجاز في العراق، يقطن بعضهم في سجون سرية تديرها وزارات الدفاع والداخلية.

واضافت إن "قوات الامن العراقية تستخدم التعذيب وغيره من ضروب وسوء معاملة لانتزاع اعترافات من المعتقلين الذين يحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، ولا سيما في مرافق الاحتجاز التي بعضها سري يدار من قبل وزارتا الداخلية والدفاع".

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اكد في مقابلة مع وكالة فرانس برس السبت انه لا توجد سجون سرية في العراق، نافيا التقارير الأخيرة التي نشرتها منظمة هيومن رايتس ووتش التي تتخذ من نيويورك مقرا لها وتقارير اخرى لصحيفة لوس انجليس تايمز.

وقالت منظمة العفو ان المحكمة الجنائية المركزية في العراق غالبا ما تدين المتهمين على أساس "اعترافات" انتزعت تحت وطأة التعذيب بشكل واضح.

واحصى التقرير شهادات تم جمعها على مدى السنوات الماضية تشير الى ان عمليات التعذيب شملت "الاغتصاب والتهديد بالاغتصاب والضرب بالاسلاك الكهربائية وخراطيم المياه والصدمات الكهربائية والتعليق من الاطراف وثقب الجسم والخنق بحقائب بلاستيكية ونزاع اظافر بكماشة وكسر اطراف".

واشار التقرير الى ان اطفالا ونساء ورجالا عانوا جميعا من هذه الانتهاكات.

واضاف انه "منذ عام 2004، تعرض مشتبه بهم محتجزون في السجون العراقية للتعذيب بصورة منهجية وقتل على اثر ذلك عشرات منهم نتيجة لذلك".

وتابعت الوثيقة ان منظمة العفو لاحظت في تقريرها في 2009 ان وزارة حقوق الإنسان العراقية سجلت 509 ادعاءات بالتعذيب على ايدي قوات الامن العراقية. لكنها قالت ان "العدد اقل بكثير من المستوى الحقيقي لاجمالي الاساءات.

كاظم حبيب

نقاش فكري وسياسي مع السيد الدكتور عبد الخالق حسين

المدخل:

النقاش الفكري يلعب دوراً كبيراً في بلورة الكثير من الأمور التي تبدو غامضة أو وجود تباين حولها في وجهات النظر, شريطة أن يتسم بالهدوء والرصانة والموضوعية. والابتعاد عن الغمز واللمز أو التجريح. وتجربتي الشخصية مع الدكتور عبد الخالق حسين كانت إيجابية رغم بقاء كل منا على موقفه بشأن الموقف من القوات الأمريكية في العراق ومن أهداف الحرب على العراق في العام 2003 ومن النفط الخام. وحين أكتب أبذل كل الجهد لأكون موضوعياً وواثقاً إلى حدود بعيدة مما أشير إليه أو أذكره, إذ أن بعض الظن أثم من الناحيتين السياسية والأخلاقية.

ونقاشي هذا اليوم يدور حول بعض الأفكار وبعض المواقف السياسية للأخ الدكتور عبد الخالق حسين وأتمنى أن لا يفسد للود قضية, إذ يبقى احترامي له ولكتاباته رغم الاختلاف الكبير الذي ستتبين بعض جوانبه في هذه المقالة. وسأتطرق في نقاشي إلى خمسة محاور جوهرية هي:

1 . ما الموقف من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي؟

2 . ما الموقف من حكومة المحاصصة الطائفية وقضايا الفساد والمشكلات الاجتماعية والخدمات العامة ...الخ؟

3 . ما الموقف من الحريات العامة والتجاوزات الفظة عليها وأساسها الفكري والسياسي؟

4 . ما الموقف من المظاهرات الشعبية التي انطلقت يوم 2011/2/25.

5 . على ماذا برهنت مواقف المتظاهرين ومواقف الحكومة وأجهزة الأمن والقوات المسلحة العراقية؟

الحلقة الأولى

ما هو الموقف من رئيس الوزراء نوري المالكي

في جميع بلدان العالم يلهب رئيس الوزراء عموماً دوراً أساسياً وبارزاً في تسيير دفة مجلس الوزراء, فهو بمثابة قائد أوركسترا لفرقة موسيقية يتحكم بتوزيع وتوجيه وضبط وحدة العازفين على مختلف الآلات الموسيقية. وقوته وتفوقه تبرزان في قدرته على ضبط الألحان الموسيقية المنطلقة من تلك الآلات ومدى تناغمها ووحدتها في تنوعها وابتعادها عن النشاز.

إن فشل أو نجاح أي وزارة يخضع لمعايير عدة, ولكن من بينها وأكثرها أهمية هي قدرة رئيس الوزراء على إدارة شؤون مجلس الوزراء على ممارسة الجماعية في العمل والابتعاد عن الفردية والتصرف الكيفي والعلاقات الودية والديمقراطية مع الوزراء والعمل بتناغم مع كافة وزرائه دون تقييد لحريتهم في العمل. إضافة إلى ضرورة امتلاك مجلس الوزراء لنظام عمل لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات وممارسة الرقابة العلمية على حسن الأداء وزتطوير الثقة المتبادلة بين أعضاء مجلس الوزراء. ويتطلب هذا الابتعاد عن زرع "المخبرين السريين" في الوزارات وعلى عمل الوزراء على نحو خاص.

حين تسلم نوري المالكي رئاسة مجلس الوزراء وتخلص الشعب العراقي من سلفه الدكتور إبراهيم الجعفري, تأمل الكثير من الناس خيراً. وحين ألقيت محاضرة في مقر جريدة المدى قبل عدة أعوام حول الوضع في العراق بعد استيزار المالكي, أشرت إلى إمكانية تطور مواقف

المالكي صوب قاعدة المواطنة والديمقراطية وترك الهوية الطائفية السياسية خلفه ووضع برامج جيدة للتنفيذ. عندها استفسر مني أحد الأساتذة الكرام, في ما إذا كنت مقتنعاً بإمكانية تحقيق مثل هذا الانتقال إلى مواقع الديمقراطية والتخلي عن الطائفية السياسية, أجبته بإمكانية ذلك حين تتوفر لدى المالكي, أو أي شخص مماثل, الإرادة الذاتية وبروز عوامل مساعدة تحيط به. وبالتالي لن تجد في مقالاتي أي هجوم على المالكي حين تسلم السلطة, بل أشرت بتقييم إيجابي إلى موقفه السليم من محاولات التخلص من الميليشيات الطائفية المسلحة, غذ كان عليه إما أن يتخلى عن السلطة أو يثبت كونه مسؤولاً عن الوضع في العراق. وحين سؤلت من أحد مستشاريه في العراق عن رأيي بالمالكي, قلت لهم إنه قد تطور في مواقفه أبعد من حزبه. ولكن في ما بعد وجهت نقداً له بسبب عدم ربطه بصورة عقلانية وضرورية بين ما قام به من عمليات أمنية وما كان يستوجب إنجازه في المجال الاقتصادي والاجتماعي, إذ بدأ بعدها التخلخل من جديد في مجال الأمن وزاد في الطين بلِة في أعقاب انتخابات عام 2010. وبدأت مواقفه بالتراجع في مجال الحريات العامة أكثر فأكثر وسكوته عن قوى بدأت بكل حرية تمارس سلب الحريات الفردية والعامة في محافظات بغداد والبصرة وبابل وغيرها من محافظات العراق.

لست لدي أغراض شخصية مع المالكي ولم أتعرف عليه شخصياً ولا تهمني مسيرته الشخصية التي لا تتعلق بالشأن العام, فهو كأي فرد له حقوقه الشخصية في المجتمع وله حق في تبني أي رأي. ولكن نوري المالكي لم يعد شخصاً عادياً, بل هو رئيس وزراء العراق وهو مسؤول عن الشأن العام, وفي هذا الموقع لي عليه مآخذ كثيرة, سواء أكان في مجال إدارته للدولة العراقية كرئيس للوزراء , أم باعتباره المسؤول الأول عن القوات المسلحة العراقية, أم كونه مسؤولاً عن ممارسة الدستور والحريات العامة في البلاد أم حماية أرواح المواطنات والمواطنين ومن مختلف القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسة.

عبر مراقبتي الشخصية ومتابعتي اليومية لنشاط رئيس الوزراء العراقي تكونت لدي مجموعة من الملاحظات النقدية التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 . لا يختلف نوري المالكي بأي حال عن أي حاكم عراقي أو عربي من الناحية الفردية وهو بعيد كل البعد عن العمل الجماعي. وحتى إذا ما تم الاتفاق بصورة مشتركة مع الآخرين, فهو

ينفذ القرارات التي في رأسه. أي أنه يعمل على طريقة "تريد أرنب أخذ أرنب, تريد غزال أخذ أرنب". وهذه السمة ملازمة للدكتور أياد علاوي وقبله عند الدكتور إبراهيم الجعفري ولدى الكثير جداً من المسؤولين العراقيين الآخرين. وشدة ممارسته للمركزية المفرطة ضيع على نفسه متابعة المسائل الأكثر أهمية بسبب الخلط بين المسائل الأساسية والثانوية. ويزداد هذا الموقف شدة حين يكون رئيس الوزراء من حزب إسلامي يأخذ بتقاليد الخلفاء وأولياء الفقيه ويعتقدون أنهم صاحب الكلمة العادلة والصائبة والحق المطلق والحقيقة الكاملة وغيرهم لا يملكون ذلك. وهذه السمة ملازمة أيضاً لكل الأحزاب الشمولية أياً كانت الأيديولوجية التي يحملونها. ولنا في العقود المنصرمة وفي الوقت الحاضر على صعيد العالم كله نماذج كثيرة, بما في ذلك نماذج من دول اشتراكية أقامت نظماً سياسية ذات نهج شمولي صارخ قادها إلى نهايتها المريعة.

2 . لا يؤمن المالكي بالديمقراطية وغير مقتنع بجدواها للمجتمع, ويميل إلى الفكر الواحد والرأي الواحد والموقف الواحد لو تسنى له تطبيق ذلك. وهذه الذهنية التي يحملها هي جزء من ذهنية الأحزاب الإسلامية السياسية وموقفها الشمولي من أن الحل هو الإسلام, شئنا أم أبينا, قالوا به بصراحة أم تستروا عليه بأساليب أخرى.

لا أدعي ذلك على أحد, بل هذا الرأي ورد على لسان أحد أبرز قادة حزب الدعوة الإسلامية. وقد ذكرت هذا سابقاً. فحين جرى لقاء تلفزيوني بين قناة الحرة وعلى الأديب قبل عدة سنوات, وكان ولا يزال الشخصية الثانية في هذا الحزب, وأكد فيه بما لا يقبل الشك, بأن حزبه يعتمد الديمقراطية كأداة في الوصول إلى السلطة, ولكن الديمقراطية لا تشكل فلسفة الحزب ولا يعمل بها. وهذا يعني بصريح العبارة: يمارس حزب الدعوة الإسلامية الديمقراطية إلى حين وصوله إلى السلطة ويتخلى عنها حين يصبح في السلطة وهي غير واردة في قاموس الحزب السياسي. على الأديب لم يتحدث عن شخصه وعن فلسفته, بل تحدث عن فلسفة حزب الدعوة الإسلامية ومواقفه بما لا يترك مجالاً لأي رأي آخر. ورئيس الوزراء كان واضحاً في حادثتين مارس هذا المضمون بكل أبعاده: الحادثة الشهيرة التي ستبقى تلاحقه والتي قال فيها لأحد شيوخ العشائر حين قال له "أحذر راح يأخذون السلطة منك: قال له "لا تخاف ما ننطيها", وثم حين لم يحصل على الأكثرية لقائمته البرلمانية وأصر أن يكون رئيساً للوزراء ورفض أي

شخص آخر من التحالف الوطني أن يأخذ منه هذا المنصب. لقد برهن على إنه لا يريد إعطائها لغيره وبرهن على إنه لا يتمتع بالديمقراطية ولا يعي جوهرها.

3 . خلال سنوات الدورة السابقة لمجلس النواب ومجلس الوزراء لم يعمل المالكي بما فيه الكفاية وبالجدية الضرورية لمعالجة أوضاع العراق المرية, سواء أكانت موروثة من العهد السابق أم متراكمة بعد سقوط النظام الفاشي, في مجال البطالة والفساد والخدمات والتنمية. مر الوقت دون أن ينفذ ولو تلك المهمات الأكثر إلحاحاً مما كان في مقدوره إنجازه في العراق. وهو الذي أثار غضب الناس. ولم يتخذ موقفاً حازماً وصارماً ضد الفاسدين والمفسدين, بل تجاوز الكثير مما كان يفترض ممارسته, إضافة إلى موقفه السيئ جداً من مزوري الشهادات, وهم يشكلون عدداً كبيراً من أتباع قوى الإسلام السياسية ومن أعضاء حزبه بالذات. الكل يعرف أن وزير الدفاع الألماني لم يزور شهادته, بل سمح لغيره بكتابة الدكتوراه وأخذ مقتطفات ضافية من كتب أخرى دون أن يذكر المصادر. فشنت المعارضة والجهات العلمية والجامعات حملة عادلة ضده أدت إلى: استقالته من منصب وزير الدفاع, وتخلى عن عضوية مجلس النواب, تخلى عن عضوية قيادة الحزب الاجتماعي المسيحي, وجلس الرجل في بيته بعيداً عن أنظار الناس ليفكر جدياً بما فعله. ثم تخلى هو نفسه عن شهادته, ولكن هذا العمل مرفوض, إذ أن الجامعة هي التي يفترض أن تسحبها منه وسحبتها فعلاً, والمدعي العام الألماني يدرس إحالة القضية إلى القضاء باعتبار ما جرى سرقة علمية. هذا الموقف, ورغم تعاطف الكثير من الناس معه, يعطي المجتمع مناعة ضد التزوير وضد الفساد بمختلف أنواعه. أما قرار رئيس الوزراء فيحرم الشعب من هذه المناعة الأخلاقية والعلمية الضرورية.

4 . مر حتى الآن خمس سنوات وهو في الحكم, وقبلها كان حزبه في الحكم أيضاً, ولكن لم تطرح إستراتيجية اقتصادية واجتماعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحين طرح الدكتور علي بابان هذه الخطة الخماسية, فإنها لم تعتمد على إستراتيجية واضحة اعترف بها الدكتور بابان وجاءت في نهاية دورة مجلس الوزراء لأغراض الحملة الانتخابية, ثم أهملت ولم يعتمدها رئيس الوزراء بل طرح توجهات أخرى في برنامجه الوزاري ثم تبخر أيضاً مع الوقت. وها نحن وبعد مرور سنة كاملة على الوزارة الجديدة لا توجد خطة خمسية وسنوية للوزارة, ثم طلب مئة يوم لتحريك الوضع. فماذا سيحرك وعلى أي أساس وكيف سيحاسبه مجلس النواب

وهو لا يمتلك خطة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية؟ وكيف سيراقب الشعب ذلك؟ كلها أسئلة لا يستطيع الإجابة عليها لأنه لا يملك المنهج العلمي في العمل ولا المنهاج السليم, كما لم يطرح آليات وأدوات تنفيذ ما يريد فعله وقد مر الآن ربع الفترة التي حددها أمام مجلس النواب ولم يبدأ العمل حتى الآن.

5 . مجلس الوزراء لا يمتلك نظاماً للمتابعة ونظاماً للرقابة المالية. بل كل الأمور تسير بصورة ارتجالية وفردية. وهذه الصيغة من العمل هي التي تقود إلى ضياع المسؤولية وفقدان البوصلة في العمل وبروز فساد ومفسدين وتعثر في العمل وتعطل في المعاملات.

كيف يحق لرئيس وزراء أن ينتقد وزير ماليته السابق ويتهمه بقضايا كثيرة أثناء توليه وزارة المالية ولم يلتفت لها رئيس الوزراء إلا بعد أن أصبح وزير المالية في موقع حزبي ينتقد فيه سياسة رئيس الوزراء؟ ماذا يعني ذلك؟ لا نحتاج إلى شطارة كبيرة لنقول ما يلي: غياب المتابعة ووجود أشخاص غير مناسبين, وربما غير أمناء, في مواقع غير مناسبة لهم أصلاً, في حين تستوجب تلك المواقع أشخاص متخصصون وأمناء ومخلصون للقسم الذي أدوه أمام مجلس النواب. ثم هذا يعني غياب الرقابة والمتابعة في حينها ضمن الكثير مما يعنيه هذا الموقف. لقد سكت عن كل ما يتهمه به الآن لأنه كان يعمل وفق مبدأ داريني وأداريك, اسكت عني واسكت عنك!!

6 . من المؤسف أن أقول, وهو قول مؤكد بأن رئيس الوزراء يعمل على الطريقة السابقة التي كان يعمل فيها حزب وحكم البعث وأعني به ما يلي:

وجود مخبرين سريين في كل وزارة يقدمون التقارير عن تصرف الوزراء وينبشون بالأوراق ليسجلوا التقارير ويرفعوها إلى رئيس الوزراء أو لمكتبه الخاص ليجري محاسبة كل وزير على حدا لما قام به مما سجل في تلك التقارير المرفوعة من المخبرين السريين ضد هذا الوزير أو ذاك. هذا العمل بعيد كل البعد عن الحياة الديمقراطية والشفافية وتعبر عن فقدان الثقة. وهي التي تعمق المشكلات بين الوزراء ورئيس مجلس الوزراء. وهذا الأمر يعرفه كل وزير وعلى من يرغب التيقن من الأمر أن يسال كل وزير على حدا ولا أحتاج إلى ذكر المصدر, وليس من حق أحد أن يطالبني بالمصدر.

7. وبدلاً من التوجه صوب بناء المجتمع المدني العراقي, صوب المتثقفين والطلبة والمتعلمين والطبقة المتوسطة وفئات البرجوازية الصغيرة المدينية, راح يوسع قاعدته الاجتماعية بين شيوخ العشائر وينمي التقاليد والعادات العشائرية لا في الريف فحسب, بل وفي المدينة, وبشكل خاص بين العشائر ذات الخلفية المذهبية الشيعية. وفي هذا تكريس لمؤسستين يفترض أن يضعف دورهما في الحياة العامة, وخاصة السياسية, وهما المؤسسة العشائرية والمؤسسة الدينية. وبالنسبة للمؤسسة الأخيرة فمن حقها النشاط الاجتماعي والديني فليس في هذا ما يضير أحد, ولكن لا يجوز زجها في القضايا السياسية التي هي من واجب الحكومة والشعب.

8. إن أغلى ما يمتلك الإنسان هو حريته الفردية وكرامته, إنها الحريات العامة وحقوق الإنسان. والسؤال هل صان رئيس الوزراء العراقي الحريات العامة أم أساء إليها؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست صعبة, إذ يمكن أن يجيب عنها الإنسان من خلال الكثير من الوقائع الجارية في البلاد ومن خلال إجراءات السلطة أو الوزراء خلال السنوات المنصرمة.

سأورد نماذج قليلة لكي يتسع المجال للآخرين لذكر الكثير أيضاً. فحين يكون الإنسان رئيساً للوزراء, فهو مسؤول عن الحكومة الاتحادية وعما يجري في الإقليم والمحافظات أيضاً. وعليه متابعة العمل هناك. إلى القارئات والقراء بعض الأمثلة:

أ . أصدر محافظ البصرة قرارات ألغى بموجبها الكثير من الفعاليات في الموسم الثقافي بحجة الدين وبدأ بحملة سميت في زمن الجائر صدام حسين بـ"الحملة الإيمانية" تعكزاً على الدين البريء منهم ومن أفعالهم. وكانت نتيجة سلوك المحافظ السيئ هي الانتفاضة الشعبية على محافظ البصرة. ولكن رئيس الوزراء لم يحرك ساكناً في حينها, وحين حصلت إضرابات عمالية ومظاهرات تطالب بالخدمات والعمل, فتجرأ بإصدار أمر بضربها واستشهد متظاهر وسقط جرحى, وحصل ما يماثلها في مناطق أخرى من العراق.

ب . حين أصدر محافظ بابل قرارات بمنع الأغاني وما إلى ذلك في احتفالات ثقافية لم يحرك رئيس الوزراء ساكناً, مما أدى إلى تفاقم الأوضاع هناك واشتد الصراع في محافظة بابل.

ج . وعلى إثر ذلك تجاسر رئيس مجلس محافظة بغداد بوقاحة بالغة فأصدر أمراً بتفتيش المقر المركزي للاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق وغلق النادي الاجتماعي فيه, ثم جرى تفتيشه ثانية إمعاناً في التحدي والاستفزاز. وحين تجاسر بفظاظة ثانية ليعتدي أتباع رئيس مجلس المحافظة والشرطة المحلية على جمعية اشوربانيبال الثقافية ببغداد وضرب وإهانة بعض العاملين فيها ونهب ما فيها وجرجرة بعضهم إلى مركز الشرطة, لم يحرك رئيس الوزراء ساكناً, بل أشار بمعرض الدفاع عن هذا الإجراء, بأننا في مجتمع إسلامي ونريد أن نبني مجتمعاً إسلامياً!!!

د . وحين رفضت قيادة الحزب الشيوعي العراقي الاستماع وتنفيذ "طلب" رئيس الوزراء بعدم المشاركة في مظاهرات يوم 2011/2/25 عاقبهم بإرسال شرطة لإخلاء مقر اللجنة المركزية ومكتب جريدة طريق الشعب, وكأنه شيخ عشيرة يأمر بما يريد دون أي احترام للقانون والقواعد التي تعتمد في مثل هذه الحالات. وهو يدرك بأن كل الأحزاب السياسية وليس الحزب الشيوعي و حزب الأمة العراقية وحدهما, يقيمون في دور غير دورهم وهي تابعة للدولة. أما الحزب الشيوعي وحزب الأمة فهما يدفعان إيجاراً لوزارة المالية وكان على وزارة المالية معالجة الموضوع, خاصة وأن الحزب الشيوعي العراقي يطالب منذ فترة طويلة باستعادة ممتلكات الحزب المنقولة وغير المنقولة له والتي صادرها النظام الشمولي السابق. في حين أن مسؤولين غيرهم استعادوا كل ما صادره البعث منهم منذ سنوات.

هـ . يقوم المخبرون السريون التابعون لوزير التعليم العالي علي الأديب, وهو نائب رئيس حزب الدعوة الإسلامية, بتوجه تهمة كيدية لأساتذة جامعيين توقع من قبل "مخبر سري", فيقوم هذا الوزير "الهمام" بحملة رهيبة لاستبدال العمداء ورؤساء الأقسام الذين ينتمون للمذهب السني. والحملة تتلخص في اعتقال الأستاذ لأسبوع أو شهر من قبل قوة مكافحة الإرهاب، وفيها يهان ويضرب، ثم يطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة. وحفظاً لكرمته وخشية من مواصلة الإساءات له, يقدم الأستاذ الجامعي استقالته أو يطلب التقاعد, فتأتي الموافقة فوراً من وزير التعليم العالي. هناك عشرات الحالات التي تعرض لها الأساتذة لأسوأ معاملة من قبل الأجهزة الأمنية بصورة غير الدستورية ومخالفة لحقوق الإنسان وبإيعاز من الوزير "الهمام" علي الأديب.

و . لقد وقعت العديد من الأحداث في إقليم كردستان العراق, وسقط شهداء. وكان من واجب رئيس الوزراء بحث هذه الأمور مع رئيس حكومة إقليم كردستان لكي لا يعاد تكرار العنف والعنف المضاد أو الاعتداء على المتظاهرين. ولكن هل يمكن لرئيس حكومة اتحادية أن يحاسب حكومة إقليم كردستان بممارسات خاطئة هو نفسه قام بمثلها وأكثر منها !! قام رئيس حكومة إقليم كردستان بالاعتذار للمتظاهرين والتزم بعدم تكرار ذلك, فهل اعتذر رئيس وزراء العراق للمتظاهرين عن إساءاته لهم والتزم بعدم تكرارها, لم يعتذر وكررها!

يمكنني أن أورد الكثير من هذه الممارسات ولكن سيكون من الصعب قراءة كل ذلك. أما بشأن المظاهرات وسبل التعامل معها فسأتحدث عنها في حلقة لاحقة.

هذه الأمور وغيرها هي التي تدفعني لنقد رئيس الوزراء لا لغرض شخصي أو هدف إزاحته عن الحكم, بل من أجل تغيير الأوضاع لصالح الشعب العراقي, وهو ما يطالب به المتظاهرون في العراق قبل أن تصبح الحالة ميئوسا منها وتتخذ أبعاداً أخرى.

انتهت الحلقة الأولى وتتبعها الحلقة الثانية تحت عنوان: ما الموقف من حكومة المحاصصة الطائفية وقضايا الفساد والمشكلات الاجتماعية والخدمات العامة ...الخ؟

2011/3/26

الحلقة الثانية

حكومة المالكي والمحاصصة الطائفية ومشكلات المجتمع

أشرت في الحلقة الأولى إلى أن تصوراً نشأ باحتمال سير المالكي على طريق التغيير الإيجابي باتجاه المواطنة والحد من المحاصصة الطائفية ومعالجة مشكلات المجتمع. ولكن لم يحصل هذا الاحتمال وواصل نهجه الثابت المرتبط بنهج حزب الدعوة الإسلامية الطائفي الوجهة. إذ غاب عن الواقع عاملان أساسيان كان من شأنهما الدفع بهذا الاحتمال صوب التحقق, وأعني بذلك: غياب الإرادة الذاتية للمالكي بتغيير نهجه فعلياً صوب المواطنة المتساوية وتغلبت عليه نزعته الفردية وعضويته الحزبية الضيقة ورغبته العارمة في البقاء على رأس السلطة السياسية مهما كان الثمن من جهة, وعدم سعيه لتوفير مستلزمات تساهم في توفير الأرضية الصالحة لانتهاج طريق آخر غير الدرب لذي سار عليه من جهة أخرى. ونتيجة لذلك وغيره تشكلت حكومة عراقية بعد مرور تسعة شهور على انتهاء الانتخابات وبعد مرور عام لم ينته استكمال ملء حقائبها في أربع وزارات هي الداخلية والدفاع والأمن الوطني والتخطيط, والتي يسود حولها صراع شديد ببعد طائفي مقيت. يضاف إلى ذلك غياب فعلي لحصة المرأة في هذه التشكيلة الذكورية للوزارة الجدية, وبما يتناغم مع موقف الأحزاب السياسية الدينية من المرأة, إذ إنها لا تزال ترى في المرأة عورة ينبغي أن تغطى وناقصة عقل لا يمكن أيضاً! وهي مخالفة فظة للائحة حقوق الإنسان وحقوق المرأة والدستور العراقي الذي منحها نصاً 25% من عضوية مجلس الوزراء والنواب ... الخ. وعلى هذا الأساس يرتكب رئيس الوزراء مخالفة دستورية كبيرة بحرمان المرأة من حقها الدستوري.

تشكلت الحكومة على أساس طائفي وليس من منطلقات سياسية واختيار الكفاءات التي يحتاجها المجتمع العراقي في هذه المرحلة من تاريخ العراق المتفاقم تعقيداً والمتشابك في مشكلاته الداخلية والإقليمية والدولية وفي جو إقليمي عاصف يتجه صوب تحقيق بعض مصالح الشعوب المضطهدة في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

فالوزارة الجديدة لا تمتلك برنامجاً موحداً للعمل وإنجاز المهمات, بل كل المعطيات التي تحت تصرفنا تشير إلى أن كل حزب سياسي دخل الوزارة له أجندته الخاصة وبرنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي, ابتداءً من قوى الإسلام السياسية الشيعية منها والسنية ومروراً بالقوى القومية العربية وانتهاءً بالقوى القومية الكردية. ولم يكن هذا كافياً لتعطيل مسيرة فعالة لمجلس الوزراء, بل زاد الأمر سوءاً أن توزعت كل قائمة من القوائم الثلاث

المشاركة في مجلس الوزراء على كتل وأحزاب سياسية عديدة لكل منها برنامجه الخاص الذي يسعى إلى تطبيقه في الوزارة التي يشغلها وتلك التي يمكن أن يؤثر فيها, إضافة إلى تفاقم الصراعات في ما بين هذه المجموعات. وهذا يعني غياب الرؤية الموحدة لاتجاه تطور العراق أو تنفيذ مشاريع معينة موحدة اتحادياً أو مركزياً تنفذ من قبل الوزارات الاتحادية. وفي هذه الحالة ستسود الانتقائية والرغبات الذاتية لكل كتلة أو قائمة أو حزب مساهم في الحكومة المالكية لما يريد تنفيذه في وزارته. إضافة إلى أن هذه الوزارات سوف تعجز عن تنفيذ ما يحتاجه الجمهور العراقي من خدمات أصبح غيابها يشكل ثقلاً هائلاً على كاهله.

ومما يساهم في غياب الرؤية الواحدة والعمل المشترك والموحد في مجلس الوزراء إن هذه الوزارات لا تعود للشعب ولا لخدمته مجتمعاً, بل هي من عائدية هذا الحزب أو ذاك الذي يعود لهذه القوى الطائفة الدينية في الحب أو تلك, أو لقوى هذه القومية المرتبطة بأحزاب معينة أو تلك التي ينتمي إليها هذا الوزير أو ذاك, مع وجود وكلاء وزارات لطوائف وقوميات أخرى يختلف دور كل منهم من وزارة إلى أخرى. وفي مثل هذه الحالات كثيراً ما تنشأ صراعات في هذه الوزارات بين الوزير ووكيله بما يقود إلى عواقب وخيمة على الوزارة وتؤثر سلباً على إنجاز مهمات الوزارة ومستوى تنفيذها. كما أن رئيس الوزراء استطاع, عبر مكتبه ومسؤوله الأمني, زرع مخبرين سريين في كل الوزارات العراقية لتقديم التقارير السرية عن الوزير وعن إجراءاته وتصرفاته ...الخ.

إن تشكيلة مجلس الوزراء والصيغة التي تكونت فيها الحكومة جعلت الحكومة ضعيفة جداً ومفككة وتفاقم وضعها السلبي بسبب فردية رئيس الوزراء ورغبته في الهيمنة على كل شيء, بما في ذلك القوات المسلحة بكل صنوفها, ومنها القوات الخاصة التي تعمل بمعزل عن مجلس الوزراء وتحت أمرة وقرارات رئيس الوزراء والتي استخدمتها أسوأ استخدام خلال الأحداث الأخيرة في العراق والتي يمكن أن تجعل منه أكثر استبداداً بالرأي والقرار مما هو عليه حتى الآن.

منذ خمس سنوات يحكم نوري المالكي البلاد. وخلال هذه السنوات الخمس تعاظم تذمر الناس الاعتياديين والشباب لا لأنهم كانوا يملكون موقفاً مناهضاً ثابتاً لا يتغير إزاء رئيس ومجلس الوزراء, بل لأنه ووزرائه لم يحققوا ما كان الشعب يسعى إلى تحقيقه من منجزات. وما تحقق

لا يرقى إلى الحدود الدنيا التي كان المفروض إنجازها والتي تُعدد أحياناً من مؤيدي المالكي وحكومته وكأنها اجتراح المعجزات . فالنقص في الكهرباء والماء ونظافة المدن والمستنقعات المائية في شوارع الكثير من مناطق العاصمة بغداد, وخاصة الشعبية والكادحة منها, والفساد المتفشي في وزارة الكهرباء والصحة والتجارة وغيرها من الوزارات أزكمت أنوف المجتمع كله ولم تتخذ الإجراءات الكفيلة بتغيير هذه الحالة البائسة.

لينظر الناس إلى المدارس الابتدائية المخربة والمتعددة في دوامها التي يؤمها التلاميذ في مدينة بغداد, دعْ عنك البؤس المرعب في المدن الأخرى, في حين كان بالإمكان تغيير هذه الحالة بما هو متاح من أموال ومن أيدي عاملة عاطلة عن العمل. الجميع يكتب عن الأوساخ المتراكمة في مدن العراق في الوسط والجنوب وبغداد العاصمة سيجد الإنسان مدى تخلف الحكومة عن استخدام الأموال والأيدي العاملة العاطلة عن العمل في تنظيف هذه المدن ومنها بغداد. فرئيس الوزراء يعيش في أحد قصور الخضراء ولا يرى أكداس القمامة المتراكمة والتي تحيط ببيوت الشعب في المناطق الشعبية. لنتابع التجاوزات على العقارات والدور التي تمت السيطرة عليها دون قرارات من جهة رسمية, (وليس كمقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وحزب الأمة العراقية ومكتب جريدة طريق الشعب, إن أن هذه الدور الثلاثة يدفع مستخدميها إيجارات رسمية مقررة إلى وزارة المالية), وإليكم نموذجاً واحداً من شخصية هندسية علمية عراقية كبيرة ومعروفة وأستاذ جامعي هو الأخ الدكتور خالد السلطاني حيث كتب في مقال رائع ومهم تحت عنوان "مشاهدات عائد من بغداد (1–2) يتحدث فيه عن مجمع جامع الرحمن في حي المنصور ببغداد وكيف بني في زمن الدكتاتور صدام حسين وكيف صودر واستخدم من جهة دينية في زمن المحاصصة الطائفية بعد سقوط الدكتاتورية وكيف سكت الحكم الطائفي عن هذه التجاوزات الفظة. (راجع الملحق رقم 1 ويتضمن جزءاً من نص المقال في حلقتين ويدور حول الموضوع المشار إليه.

"لم تنتهِ "قصة" جامع الرحمن، بسقوط النظام عام 2003. فعند تاريخ سقوطه، كان الجامع قد بلغ مراحل بنائية متقدمه في حينها، لكنه لم يكتمل نهائياً. ولم تعرف حكومات ما بعد التغيير، ماذا تفعل به. فعملية إكماله تبدو وكأنها امتدادا لتنفيذ أعمال النظام السابق، ما يشي بنوع من "التمجيد" لانجازات تلك الفترة؛ وهو أمر لم يقدم عليه أي مسؤول في جميع الحكومات

التي تشكلت بعد التغيير. أما فكرة هدمه فكانت عملية مكلفة، كما إنها قد توحي بإعطاء رسالة خاطئة، من إن الحكم الجديد مهتماً، (والعياذ بالله!)، بهدم أماكن العبادة .

وقد ادى تكثيف العمليات الإرهابية التي تسارعت وتيرتها لاحقاً في البلاد، الى جعل قضية وجود او اختفاء جامع الرحمن، أمرا ثانوياً وهامشياً لدى اهتمامات المسؤولين؛ ما مهد لعملية استيلاء هادئ ومنظم للجامع وأرضه الواسعة المحيطة به، من قبل احد الأحزاب الدينية الشيعية المتنفذة، واتخذه مسجدا له، رغم عدم اكتمال بناءه. وتبين لاحقاً، إن "تفعيل" عمل الجامع، كان بمثابة تغطية مدروسة للاحتيال على حيازة أرضه المحيطة، ذات القيمة المالية العالية، وإمكانية حق التصرف بها. وبدأت تظهر، بين فترة وأخرى، دورا سكنية، فُسّر وجودها بأنها "متجاوزة"، كما بدأت تظهر ساحات لوقوف السيارات، مقتطعة في ذلك الموقع، تؤجر لآخرين؛ وغير ذلك من "الأنشطة" الأخرى المتجاوزة .

لكن فكرة "تغطية" تلك الممارسات بذريعة "أداء" الجامع لوظيفته، اصطدمت بعقبة كبيرة، ظهرت بغتة، وهي النقص الفادح في عدد المصلين الذين" يرتادون" ذلك الجامع، أو حتى عزوفهم التام عن زيارته لأسباب عديدة؛ ما حدا بالجهة "الغانمة" للجامع وأرضه، ان "تجلب" المصلين من أمكنة بعيدة من إحياء بغداد ومجاوراتها، حتى تثبت ديمومة "أداء" الجامع لطقوسه الدينية واستمرارها. وقد شاهدت بنفسي، في أحدى أيام الجمع، سيارات نقل كبيرة وعديدة" محملة" بالمؤمنين من مناطق بعيدة عن المنصور، الذين تاقوا (؟!) لأداء صلاة الجمعة، في فضاء الجامع إياه. وقد تمادت الجهة المستولية على ارض الجامع ومبناه ومعداته' في "التشبث" بمبنى الجامع، والتمسك بأرضه وملحقاته، من دون مسوغ قانوني، يجيز لها مثل ذلك التشبث. وقد بلغ ذلك التشبث و"الاعتصام" لديها حدا، بحيث جعلها تتغاضى عن "التماس" وزارة الإعمار، وعدم تلبية مطلبها بالسماح لشركات الوزارة باستعادة ممتلكاتها الموجودة في الموقع، لاستخدامها في تنفيذ مشاريع العمرانية. وقد بررت الوزارة عدم استجابة الجهة الغانمة لطلباتها العديدة في هذا الشأن "لأسباب غير معروفة"!. (انظر خبر طلب استعادة الوزارة لمعداتها على الرابط التالي :اضغط هنا).

لا نـأتي بجديـد حـين نشـير إلـى أن رئـيس الـوزراء وحكومتـه السـابقة والجديـدة مسـؤولون مسؤولية كاملة وبالتضامن مع ما جرى ويجري في العراق خلال السنوات الخمس المنصرمة. وسأشير هنا إلى ثلاث مسائل جوهرية, هي:

الفساد وموقف رئيس هيئة النزاهة, ثم التعذيب في السجون العراقية, وأخيراً حول الحريات العامة والموقف منها.

1 . الفساد وموقف رئيس هيئة النزاهة

في مناقشتي للأخ الأستاذ محمد ضياء عيسى العقابي أشرت إلى موضوع الفساد والذي يحتل العراق الموقع الثاني من حيث الفساد المالي بعد الصومال, ولكنه يحتل الموقع الأول من حيث حجم الفساد المالي وضخامة الأرقام التي تنهب من أموال الدولة العراقية في فترة حكومة نوري المالكي أو حتى في فترات حكم باول بريمر والدكتور أياد علاوي والدكتور إبراهيم الجعفري. وهذا النهب لأموال الدولة والفساد المتواصل والمتفاقم لا يحتاج إلى تأكيد كبير فالكل يتحدث عنه وبصدقية عالية, ومنهم رئيس هيئة النزاهة في العراق الأستاذ رحيم العگيلي. فقد نشرت جريدة المدى المعروفة بنزاهتها في النشر وحرفيتها العالية مقالاً تحت عنوان: العگيلي: لا نستطيع اختراق بيئة المسؤولين الكبار جاء فيه ما يلي:

" ... ويقول رئيس هيئة النزاهة إن وجود الخوف في اغلب الأحيان يتركز في نفوس الموظفين الصغار، ويضيف" :المسؤولون الكبار يستعينون بأحزابهم وبعلاقتهم برجال الدولة، ويعملون في بيئة صعبة الاختراق، لأنهم محاطون بالأقارب وعناصر الحمايات، لذلك فمن الصعب متابعتهم ومسكهم متلبسين بالرشوة، لان لهم أياديَ ورجالا وأشخاصا يقومون باستخدامهم لهذا الغرض، فيما يمكن للنزاهة مسك المتلبسين بالرشوة من الموظفين الصغار، لذلك يتطلب تقليل أعداد البطانة والأقارب والحمايات الذين يحيطون المسؤولين في الدولة."

ثم جاء في المقال نفسه ما يلي: "وكان عضو اللجنة القانونية البرلمانية والنائب عن التحالف الوطني أمير الكناني أكد وجود معارضة من ائتلاف دولة القانون على إقرار قوانين خاصة بمكافحة الفساد الإداري والمالي ولم يوضحوا أسباب اعتراضهم." (راجع: لا نستطيع اختراق بيئة المسؤولين الكبار في العدد 2082 بتاريخ 2011/3/27).

إن الواقع العراقي الراهن يشير إلى أن أموال الشعب المتأتية من صادرات النفط الخام على نحو خاص ينهب الجزء الكبير منها من خلال الفساد المالي والإداري في البلاد, وأن العراق يحتل اليوم المرتبة الثانية بعد الصومال عموماً ولكنه يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الأموال التي يتعامل بها الفساد المالي في العراق. أنا لست بصدد الحديث عن أبناء مسؤولي النظام الحالي أو ثرواتهم الخاصة التي تراكمت خلال الأعوام المنصرمة فليست لديَّ الأرقام الموثقة بهذا الصدد, ولكن ما ينشر مخيف حقاً إن كان صحيحاً, وخاصة ملكياتهم العقارية الجديدة في العراق وخارج العراق. ويتمنى الإنسان أن لا تكون صحيحة, ولكن هل يمكن أن نعيش على التمنيات والواقع يتحدث بلغة أخرى.

2 . التعذيب في السجون العراقية

قبل سنة تماماً نشر الكاتب والصحفي إبراهيم الحريري مقالاً مهماً عما كان يجري في السجون العراقية جاء في نهايته ما يلي:

"أنني أدعو، من فوق هذا المنبر، المعروف بدفاعه عن حقوق الإنسان وأدانته للانتهاكات التي تتعرض لها، أدعو لاجتماع عاجل يضم مثقفين وأكاديميين وناشطين سياسيين واجتماعيين وممثلين للرأي العام من أجل إدانة هذه الممارسة، ومن أجل تشكيل:

اللجنة العراقية ضد التعذيب! ذلك أنه لم يعد السكوت ممكناً ..".

وقد وافقته الرأي ونشرت مقالاً بتاريخ 2010/4/15 في جريدة المدى العراقية مؤيداً ذلك. (راجع: الملحق رقم 2 حول الإرهاب والتعذيب في العراق).

وخلال الفترة المنصرمة أوردت منظمة العفو الدولية مجموعة من الحقائق عن السجون العراقية وعن التعذيب الجاري فيها والذي لم يعد السكوت عنه ممكناً والذي لا يمارس بمعزل عن الحكومة العراقية ورئيسها ووزير العدل فيها, باعتباره المسؤول عن السجون العراقية.

وجاء في آخر تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر في الثامن من شهر شباط/فبراير 2011 ما يلي:

"قالت منظمة العفو الدولية في تقرير نشرته الثلاثاء إن العراق يدير سجونا سرية يتعرض فيها السجناء لعمليات تعذيب روتينية من أجل انتزاع اعترافات يتم استخدامها لإدانتهم.

وقالت المنظمة الحقوقية ومقرها لندن في التقرير الذي عنونته (أجساد محطمة، عقول محطمة) إن نحو ثلاثين ألفا من الرجال والنساء ما زالوا رهن الاحتجاز في العراق، يقطن بعضهم في سجون سرية تديرها وزارات الدفاع والداخلية.

وأضافت إن "قوات الأمن العراقية تستخدم التعذيب وغيره من ضروب وسوء معاملة لانتزاع اعترافات من المعتقلين الذين يحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، ولاسيما في مرافق الاحتجاز التي بعضها سري يدار من قبل وزارتا الداخلية والدفاع".

وأحصى التقرير شهادات تم جمعها على مدى السنوات الماضية تشير إلى أن عمليات التعذيب شملت "الاغتصاب والتهديد بالاغتصاب والضرب بالأسلاك الكهربائية وخراطيم المياه والصدمات الكهربائية والتعليق من الأطراف وثقب الجسم والخنق بحقائب بلاستيكية ونزاع أظافر بكماشة وكسر أطراف".

وأشار التقرير إلى أن أطفالا ونساء ورجالا عانوا جميعا من هذه الانتهاكات." (راجع: الملحق رقم 3: موقع جريدة الشعب. أخذ المقتطف بتاريخ 2011/3/27).

نحن أمام وقائع كثيرة في ممارسة التعذيب في السجون العراقية في الوقت الحاضر. والأحزاب الإسلامية السياسية كلها دون استثناء تمارس التعذيب النفسي والجسدي حين تكون في السلطة. والواقع السياسي في إيران يقدم نموذجاً صارخاً ومريعاً لما يجري في سحن أيفين وفي السجون الأخرى, وكذلك الحال في السودان. ولكن لا تنفرد الأحزاب الإسلامية السياسية بذلك بل تمارسه أيضاً الأحزاب القومية الشوفينية مثل حزب البعث وحزب المؤتمر الشعبي في اليمن وأجهزة الجماهيرية الليبية بقيادة القذافي وفي بقية الدول العربية وبلدان الشرق الأوسط. ويستوجب هذا الواقع النضال المكثف ضد هذه النظم وضد ممارساتها العدوانية والسادية في السجون, ومنها السجون العراقية.

3 . الحريات العامة والموقف منها

إن الطريقة التي سقط فيها النظام الدكتاتوري في العراق فرضت نوعاً من الحرية العامة في البلاد والتي بدت للبعض الكثير وكأنها تسير صوب التعزيز والتطوير إلى حريات ديمقراطية واسعة ومكرسة. إلا إن المساومات الجارية على الحكم ومع الطرف الأمريكي سمحت بقيام نظام يستند إلى المحاصصة الطائفية من جهة, كما سمحت بتقليص الحريات العامة من خلال الهجوم عليها من قبل الحكومة ومجالس المحافظات والسكوت عما يجري في العراق في هذا المجال تدريجاً من جهة أخرى.

في لقاء بين رئيس الوزراء نوري كامل المالكي وقائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال جيمز ماتس بمكتبه الرسمي، يوم أمس الأحد 2011/3/27 "أكد فيه رئيس الوزراء ضرورة استمرار التعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات، خصوصا اتفاقية الإطار الاستراتيجي، مؤكدا إن القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية أصبحت على درجة عالية من الأداء وتحمل المسؤولية الكاملة في عموم البلاد. وقال رئيس الوزراء: إن استقرار العراق في ضوء ما تشهده المنطقة من اضطرابات، كان نتيجة تثبيت أسس الديمقراطية واحترام إرادة الشعب وصيانة الحريات، وان العراق سيتبوأ مكانه المناسب في المنطقة والعالم، نظرا لما يتمتع به من استقرار سياسي وأمني واقتصادي .")راجع: موقع صوت العراق الإلكتروني. 2011/3/28)

ولكن كل المعطيات التي تحت تصرفنا تشير إلى نهج تمارسه الحكومة الحالية برئيسها نوري المالكي مناهض للحريات العامة التي يتحدث عنها رئيس الوزراء, إضافة إلى عدم صحة ما يتحدث عنه من استقرار أمني واقتصادي وسياسي. وسنحاول في مجرى هذه الحلقات إيراد ما ينفي صحة ما تحدث به رئيس الوزراء. وفي مجال تعرض الحريات العامة إلى الإساءة وجدت هيئة تحرير جريدة المدى الوطنية والديمقراطية المتميزة والمقروءة جداً في العراق ومعروفة بنزاهتها وحرفيتها العالية وتتخذ موقفاً إيجابياً ومساناداً للعملية السياسية الجارية في العراق رغم تعثرها نفسها ملزمة على رفع شعار رئيسي واحد يقول:

"تضامنوا مع حملة المدى ... الحريات أولاً " , ثم "الحريات أولاً .. الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر ". لم يُرفع هذا الشعار بصورة عفوية أو عبثية, بل بسبب تراجع الحريات العامة في العراق وهجوم شرس من قوى تريد تطويق الإنسان العراقي وتقليص حرياته. وقد تجلى ذلك في سلسلة من المقالات الافتتاحية التي نشرها رئيس التحرير الأخ فخري كريم والأخ علي حسين وغيرهما.

بدأت هذه الحملة عندما بدأت محاولات وزارة التربية ورئيس مجلس محافظة بغداد ومحافظة البصرة وبابل بالهجوم على الحريات العامة, سواء أكان ذلك بمنع معاهد الفنون الجميلة بتدريس بعض الفنون الشعبية المهمة كالغناء والموسيقى والرقص والنحت أو منع الغناء والموسيقى والرقص في فعاليات ثقافية في الصرة وبابل, ثم ما تعرض له المقر المركزي للاتحاد العام للأدباء والكتاب في بغداد ولمرتين متتاليتين, ثم الهجوم على جمعية اشوربانيبال الثقافية, وقبل ذلك بفترة سابقة الهجوم على مؤسسة المدى من قبل الشرطة المحلية وقوات الاحتلال الأمريكية قبل عقد الاتفاقية الأمنية الأخيرة. ولكن ليس هذا فحسب, بل كان الهجوم شرساً حين خرجت مظاهرات نقابية تطالب بتحقيق مطالب مهنية في البصرة جوبهت بهجوم مشين من جانب الشرطة وأجهزة الأمن في فترة الحكومة السابقة استشهد بسببها أحد المضربين, ثم حصل نفس المشهد في مدن أخرى من العراق والتي تظاهرت مطالبة بالخدمات العامة.

بالأمس اعتصم الصحفيون العاملون في جريدة الصباح مطالبين بالحريات العامة والكف عن التدخل بشؤون الجريدة ويوم الاثنين القادم ستعتصم جمهرة كبيرة من الإعلاميين والأدباء والفنانين وغيرهم مطالبين بالاستجابة للوعود التي قطعها رئيس الوزراء لهم ولم ينفذها, إضافة إلى مطالبتهم بإقالة رئيس مجلس محافظة بغداد الذي أساء كثيراً للحريات العامة وللثقافة الديمقراطية في بغداد.

نحن أمام نهج فردي جديد من جانب رئيس الوزراء , ولكن نحمل الحكومة العراقية كلها مسؤولية ما يمارسه رئيس الوزراء , إذ إنها لم يعترض عليه أعضاء الحكومة السابقة ولا أعضاء الحكومة الحالية ولا رئيس الجمهورية.

إن هذه الأوضاع وغيرها هي التي دفعت الشبيبة العراقية والكثير من فئات الشعب إلى التظاهر لإيصال صوتهم إلى المجتمع العراقي كله وإلى المسؤولين الذين في أذانهم صمم ليصغوا إلى مطالبهم العادلة والمشروعة. وهو موضوع الحلقة الثالثة وسنرى أهمية تلك المظاهرات التي أجبرت رئيس الوزراء إلى محاولة تهدئة الأوضاع واللقاء بالجامعيين والباحثين الذين لم يعرف الطريق إليهم من قبل.

2011/3/28 كاظم حبيب

انتهت الحلقة الثانية وستليها الحلقة الثالثة.

الملاحق 1–3

الملحق رقم 1

مشاهدات عائد من بغداد: "مدينة السلام"... وحروبها(1–2)

خالد السلطاني

GMT 15:30:00 2011الثلاثاء 22 مارس

5Share

مديريـة التحقيقـات الجنائيـة/ بغـداد، تفصـيل فـي الواجهـة الاماميـة.

د. خالد السلطاني: يجترح كل من زار العـــراق مـــؤخراً انطباعـــاً معينـــاً، خاصـــاً بـــه عـــن مشـــــــــاهداته الشخصـــية ومعايشـته لاحـوال البلد المزار. وازعم ان غالبيـــــــــة العـراقيين، او هـم من اصول عراقيـة، الذين زاروا بلدهم الاصلي في الفترة الاخيرة، ينتابهم شعورا عاما ومحددا، يمكن وصفه بانه شعور مخيب للامال وينطوي على احباط كبير، وهم يروا ما آلت اليه امور مدن البلد وقصباته، ما يجعل كثر منهم "يجر" حسرات تكون عادة غاصة بالحزن والالم، نتيجة الوضع المتخلف لتلك المدن وخاصة وضع مدينة بغداد المزري، هي التى كانت يوما ما: حاضرة العالم الاسلامي وعاصمته التليدة. ويتساءل المرء؛ كيف قُدر لمدينة عظيمة مفعمة بالحيوية والآمال، وعلى جانب كبير من التمدن والحداثة والتعدد، ان يؤول مصيرها الى مثل هذا المصير التعس، سئ الحظ، منزوية بعيدا عن ايقاع حركات الاعمار وموجات الانماء الذي شهدته مدن العالم قاطبة، وبلا استثناء، وخصوصا مدن دول الجوار، هي التى لطالما تاقت ان ترتقي حضاريا وثقافيا ومدينيا الى مصاف بغداد المتطورة، وان تدرك مستوى اهلها المتبغددين؟ هل كان ذلك الامر مقصوداً، ام انه حدث جراء قصر نظر، وسوء ادارة واستبداد الحاكمين الذين تسلقوا دفة الحكم بغفلة من الزمن، ليحيلوا العراق الى تلك الحالة المزرية، التى لم يكن احد يتصور ان تبلغ ذلك المدى من التأخر والجهل والسقم والشقاء، مثلما هو مخيم الان على فضاء كل مدنه تقريبا، ومثلما هو حاصل في عاصمته العتيدة، العاصمة، التى نود ان نشاطر مع الاخرين انطباعاتنـــــــــــا الشخصـــــــــــية عنهـــــــــــا .

وايا تكن الاسباب التى ادت ببغداد ان تصل الى تلك الحالة، فنحن ازاء مدينة/ عاصمة، لا تشبه مدن العالم ولا تماثل عواصمه. مدينة تائهة، فاقدة لذاكرتها، وطاردة لاهلها ومحبيها، هي التى شاهدة الآن على موجات عاتية لانزياحات سكانية فيها، تعيد بها ترتيب وضعها الانثروبولوجي، وتجترح" منظومة" تراتبية خاصة له!. بالاضافة الى قدر تعايشها مع النقائض، وخصوصاً واقعة معايشتها مع ثنائية الحرب والسلام على "سطح" واحد!. وهي معايشة نادرة في تاريخ المدن، من حيث مراعاتها اولاً، لمتطلبات "الحرب"، المفروضة عليها، (ففضاءها المكاني،الان، مسرحاً لعمليات عسكرية مجنونة، لا تعرف الشفقة، ولا تراعي حرمة مواطنيها)؛ في الوقت عينه، عليها، تأخذ في نظر الاعتبار اشتراطات "السلام" والتحايل للتعايش معه، وكأنها بذلك تسعى وراء تماثل حالها مع حال اية مدينة "مسالمة" آخرى. وهذا الوضع الغريب الذي تنوء المدينة بحمله الثقيل، افضي الى تلك الحالة الملتبسة، التى تعيشها بغداد اليوم. اذ بلحظة واحدة تنقلب مظاهر السلام الى حرب، او بالعكس. و تبعاً لذلك، فان سكنة العاصمة، كتب عليهم التعايش مع هذه الحالة التى يرصدها بارومتر العمليات العسكرية بين إرتفاع وانخفاض متواصل.. وهي حالة، من السهل وصفها كتابةً، او رصدها عن بعد؛ لكنها تغدو امرا لا يطاق لاؤلئك الذين يتعايشوا معها يومياً، وعن قرب، وباستمرار .! لقد "انجزت" قوى عديدة ومختلفة دورها في تسريع وصول بغداد الى تلك المرحلة" المتطورة" من التأخر والسقم، بدءاً من مظاهر مدانة برزت بُعيد تأسيس الدولة الحديثة في عشرينات القرن الماضي، مرورا بادعاءات "ضباط" الانقلابات العسكرية، والعهود المظلمة شديدة القسوة ابان الحكم الشمولي الاستبدادي، وصولا الى المرحلة الحالية، التى سلمت بها امور المدينة وادراتها الى اناس غير كفوءيين، ومعظمهم بعيدين وغرباء، وفقا لقول النائب "صفية السهيل"، عن طباع وعادات مدينة بغداد وتقاليدها، فضلا على سوء ادارتهم للمدينة وفسادهم) .انظر تصريح النائب في الرابط الآتي :اضغط هنا .)

مديرية التحقيقات الجنائية/ بغداد، الواجهة الجانبية

لكنـــــــــــــــي ماانفكيت،اعتقـــــد، بـــــان خصـــــائص الارث المســـــموم، الـــذي تشـــكل ابـــان الفتـــرة الشـــمولية والاستبدادية ولحين سقوطه في 2003، هـــــو المســـــؤول الاساس عن زرع "ثقافـــــة" تريـــــف العاصمة،التى كانت إجراءاتها قائمة على قدم وساق وقتذاك، بالاضافة الى منهجية استبدال تقاليدها بتقاليد فجة وغريبة عن طباع حاضرة مدينية عظيمة مثل بغداد. كما لا زلت اعتقد، ايضاً، بان الكثير من مشاكل المدينة التى تعاني منها الان، هي بسبب اؤلئك الذين تبؤوا مناصب ادارة المدينة بعد التغيير؛ غالبيتهم الذين ظلوا يستقوا مرجعيتهم المعرفية من ذلك "الزرع" المرّ، الذي أُنبت ابان ثلاثة عقود ونيف سابقة على التغيير، وما فتئ ان ظلّ مرشدا، وحاضـــرا ومســـتمرا وفـــاعلا فـــي ذهنيـــتهم، وفـــي طريقـــة اتخـــاذ القـــرارت. لا ابتغي وراء كتابة مقالتي، تقديم تحليل مهني وعلمي وشامل لواقع بغداد الراهن، او انشد تفسير العوامل العديدة التى ادت بلوغها تلك الحالة، والتى بسببها نراها الآن: متأخرة جداً، ومنهكة جداً، ومتناقضة جداً، وتائهة جداً .بيد اني اتوق الى الاشارة لبعض الامور والاحداث، التى رأيت، شخصياً، في وجودها تمثيلاً لذلك التدهور وحتى الانحطاط، الذي يثير لدى كثر منا لوعة، وقلقاً، واسفاً، والماً، واسى، وحزناً، ووجعاً، وصدعاً، وانكسارا وبالطبع ..كأبة. هل غفلت عن ذكر كلمة آخرى تصف الحالة؟ اذاً، بمقدور المتلقي ان يستل من معجمه الكلامي ويضيف ماشاء له من كلمات مماثلة، واجزم ان وقعها سيكون متناغما، مع احساسي، واحساس كثر منا .!

تتداخل الازمنة، عادة في فضاء المدن التاريخية القديمة. وتمثل شواهدها المكانية، سجلاً قائما ومحفورا لوقائع مرّ بها تاريخ تلك المدن. وبغداد، كحاضرة" متروبوليتانية" بامتياز، لا تختلف طبيعتها عن طبائع المدن التاريخية القديمة. وبمقدور المرء ان يحفر حفرا "اركيولوجيا" في ذاكرتها، ليتسنى له بموضوعية بلوغ ما يرمي اليه. لقد اشرت توا، الى ظاهرة الاستبداد، التى اقترن حضورها بممارسات الغاء الآخر، وتكميم الافواه، واحتكار "الحقيقة"، المفصلة على مقاس المستبدبين، كتمثيل واضح لبواعث تردي وضعية بغداد وتقهقرها. بالطبع، يمكن ايراد عشرات الامثلة والنماذج لذلك التمثيل، فتاريخ بغداد "متخم" بها. لكني ساصطفي بعضاً منها، تماشيا، مع مزاج المقالة وهدفها. ليس بالضرورة ان تكون اصطفاءاتي متوافقة مع رأي الآخرين، او حائزة على رضاهم. ذلك لان خطاب النص المقروء، في النتيجة، هو خطاب ذاتي، يسعى، كما آمل، وراء تأشير ومن ثم تفكيك ظواهر تدهور المدينة وتأخرها من وجهة نظر شخصية. ساحاول قدر الامكان تعقب ظواهر الاستبداد، وتقصي تمثلاته في فضاء تلك المدينة المحبوبة. كما اني سانزع الى عدم التركيز فقط على الظواهر الكبرى المعروفة، التى اسست للاستبداد، ومهدت لادامته. اذ بموازاة ذلك سامنح تجليات الامور الهامشية والصغيرة وتأثيراتها، اهتماما واسعا، معتقداً، انها بمقدورها ان تفضح نزعات الاستبداد وتعريته بصيغ، احياناً، تعجز الظواهر الكبرى تحقيقها بمثل تلك القناعة والوضوح .!

اقف، اذاً، امام باب "مديرية التحقيقات الجنائية"، (مديرية الامن العام لاحقا)، المديرية الاشهر لدى كثر من العراقيين، في "ربوع" العراق الملكي، هي التى كانت تمثل بامتياز "مقر" الاستبداد العراقي و"بعبعه" المخيف، ولاسيما لدى النخب المثقفة، وتحديدا اصحاب التوجه الديمقراطي والشيوعيين .انها تقع في وسط بغداد، بالقرب من شارع النهر، في نسيج بناء تقليدي، (وهي، ذاتها، نموذجا لبناء تقليدي)، مطلا على دجلة. ارى اثار

جامع الرحمن/ بغداد– المنصور، منظر عام

الـــزمن، الـــذي احالهـا الـى بنـاء ايـل للسقوط، والـى "خسـوف" مـدخلها الى ماتحت مستوى الارض الحـــالي. والـى تسـاقط جـزء منه فعليا، كما هو واضح في واجهتـه الجانبية، التى بدت لـي وكأنهـا "لوحـة" لمقطـع طولي، ولكن بابعاد حقيقيـة. وفـي هذه الواجهـة، بمقدور المشاهد ان يتـابع "اسرار" انجاز مفردات المبنـى الانشائية كـالملاقف وتجويفات النوافذ والابواب المعمولـة آجرياً. بل ان سطح هذه الواجهة يكتسي ابعاد ثلاثيـة، مكتسبا خاصية نحتيـة واضحة، جراء تنـاوب رصف الطابوق بمستويات مختلفة. ورغم هرم المبنى وتداعيه، فان تلك النحتية، اضافت بعدا جمالياً، وجدتـه لافتـاً، هـي التـى يتكـرس حضـورها فـي المشـهد جـراء لعبـة الضـوء والظـلال . لكن نظرة المعمار للمبنى، يتعين هنا نسيانها حاليا، والاصغاء الى صدى صرخات الذين سجنوا فيه يوما ما، وتذكر معاناتهم وهم تحت التعذيب، ليس لسبب، سوى انهم امتلكوا فكرا مغايرا عن سياق ما كان ينبغي ان يكون "فكرا" احاديا وواحدا، يتعين على جميع فئات المجتمع بكل طبقاتـة واطيافـة الالتزام بـه وعدم الحيادة عنـه. واتساءل عن مصير الافكار النيرة، والاحلام المفعمـة بالآمـال،التى حملها "نزلاء" هذا المبنـى، هم الذين كـانوا فـي غـالبيتهم مثقفين وذوي اختصاص مهني عالٍ؛ وآخرين كـانوا مشاريع لرجال ثقافة وحضارة ومهن مرموقة. وجميعهم كـانوا تواقيين لان يروا وطنهم بلداً متقدماً ومتسـامحاً، و"بغدادهم": مدينـة متحضرة وجميلـة، جميلة بسكانها، وجميلة بعمارتها. ذلك لان العمارة وحدها لا تكفي ان "تخلق" مدينة جميلة، ما دام سكنتها يرزحون تحت وطئة الخوف والقهر والظلم الذي يبثـه وينشره عادة الاستبداد؛ ذلك الاستبداد الذي بدأت نشاطه هذه الدائرة، و"مبناها المهجوم"؛ (وفقاً لتعبير الصديق الدكتور

كاظم حبيب، عندما رجوته التكرم في تأكيد هوية المبنى). لقد كنت مدركا، وانا اقف امام المبنى، مستعيدا دوره الذي لعبه بنجاح، بان كثرا من اللاحقين سيشمروا عن سواعدهم، ليشيدوا حجرا وراء حجر، و"ساف" وراء "ساف "على ما اسسته تلك الدائرة المخيفة، وليضحى عملهم بمثابة "بنيان" راسخ لا يتزعزع، احتمى المستبدون به ليحيلوا آمالنا الى رماد، الامآل الحالمة في رؤية مدننا: مدن حضارية وعصرية، على جانب كبير من الحيوية والجمال، يسكنها مواطنون سعداء، لا "رعايا" منهكون .!

قد لا تكون فترة الحكم الشمولي والاستبدادي، التى استمرت نيف وثلاثة عقود، حائرة، امام الاتيان بحجج تدين ذلك النظام، وتحمله مسؤولية تدهور وانحطاط مدن العراق بعامة، ومدينة بغداد بخاصة. انها، بالطبع ليست قاصرة عن ذلك ولا عاجزة عنه. فهي بالواقع كثيرة ومتنوعة، مثلما هي ايضاً، معروفة ومتداولة على نطاق واسع في المجتمع. وحده الاستبداد، الذي لا يعرف الحدود، مثالا لا حصرا، الذي خيم على البلد طيلة تلك الفترة، كفيل باحالة، (واحال بامتياز (الحالة الحضرية، الى ما يشبه الترييف، الذي تجاوزته مدن العالم منذ قرون .وبل ونظرة سريعة وخاطفة، من اي كان، الى حال مدن العراق مقارنة باحوال مدن دول الجوار، يتبين المأزق الحضري والانساني الذي عاشته (وتعيشه مع الاسف (مدن العراق قاطبة. ساتغاضى، بتعمد، كما وعدت، عن اللجوء الى ذكر عوامل معروفة كثيرة، او ايراد اسباب مقنعة ومعلومة للجميع، افضت الى تدهور وانحطاط بغداد وتأخرها .ساثير، في هذا السياق، الى جزئية واحدة، تتعلق بقرار استبدادي وتعسفي ينضح تباهٍ وتبجحاً. انه قرار افسد بتبعاته نسيج المدينة الحضري، وابان اسلوب التعاطي مع قضايا تخطيط المدينة من قبل الحاكم/ الفرد. انا، هنا، اشير الى واقعة بناء "مجمع جامع الرحمن" في المنصور، الذي بدأ النظام السابق في تشييده قبيل سنين قليلة من سقوطه. ومعلوم ان فكرة البناء، وقرار اختيار الموقع، وتحديد مقياس ومقاس المبنى المستقبلي، كلها من "بنات" افكار الديكتاتور المشنوق. سوف لن اتحدث عن قيمة الحلول التكوينية للمبنى ومعالجاته التصميمية. ما يهمني، هو نوعية المبنى ومكان توقيعه، ومقياسه ومقاسه، وفي كل ما يمكن ان يكون شأنا خاصا يتعلق بذهنية الحاكم وقراراته الملزمة غير القابلة للاعتراض او المساءلة، من اي كان . وحي المنصور، كما يعرف معظم العراقيين، من احياء بغداد الجميلة، إن لم يكن من اجملها.

ويمتاز الحيّ، الذي شيد في منتصف الخمسينات، بدوره السكنية العائدة الى ممثلي الطبقة الوسطى المتنورة، ذات العمارة اللافتة. وقد خُطط الحيّ وفق نمط تخطيطي مميز، يعرفه المخططون جيدا، وهو نمط تخطيط "المدينة -الحديقةGarden – City "، التى تمتاز بحضور ملحوظ للمناطق المكشوفة والمزروعة "الحدائقية". وعادة ما تكون نسبة المساحات المكشوفة فيه، اعلى بكثير من مساحة التغطيات البنائية. كما تنطوي اشكال شوارع هذا التخطيط على شوارع ملتوية ومتعرجة غير مستقيمة؛ والتى يضفي وجودها انطباعاً حدائقياً ريفياً الى خصوصية الحي السكني. هذا بالاضافة، الى وجود ابنية عامة ترفيهية، معظمها نوادٍ اجتماعية ورياضية. ويشتمل الحيّ على ساحة كبيرة مزروعة ومكشوفة، هي بمنزلة "رئة" الحي السكني الذي يتنفس منه هذا الحي والاحياء الآخرى المجاورة. وقد استثمر جزء منها كساحة خاصة لسباق الخيل .وبعبارة آخرى، فان حيّ المنصور، هو حيّ سكني مميز، وغني بامكنة الفعاليات الاجتماعية والترفيهية والخدمية، ولهذا فانه يمتلك كل المقومات، التى تجعل منه، ليكون حياً سكنياً عصرياً،هادئاً، ومناسباً جداً لوظيفته .

جامع الرحمن/ بغداد– المنصور، منظر من نادي الصيد

وفجأة، ومن دون توقع، وحتى من دون حاجة ماسة، يأتي قرار بناء "مجمع جامع الرحمن" في ساحة المنصور ذاتها، الساحة الوسطية المكشوفة، والتى لطالما اعتبرت ميزة الحيّ، ومفردته التخطيطية البارزة. بالطبع، ليس من ثمة اعتراض على بناء "مسجد"، رغم ان بغداد، الآن، "متخمة" بهذا النوع من المباني .ولازلت اكن احتراما عميقا لجرأة احد رجال الدين

الشيعة البارزين، الذي افتى، عندما خُيّر بين بناء جامع، ام مدرسة؛ فختار الاخيرة، شرط ان تكون ثمة حاجة لها. وهل يمكن لاحدٍ ان يجادل في حاجة المدينة الى مدارس؟ سواء في بغداد ام في غيرها من المدن العراقية. ذلك لان مجرد التذكير بوجود، بما يطلق عليه الآن "المدارس الطينية" كفيل لوحده بادانة جميع الانظمة التى تعاقبت على حكم العراق، وتعرية سوء ادارتها للبلد ومقدراته.؛ واظهار حقيقتها كانظمة تكن عداءاً مستحكماً للثقافة والتعليم؛ تلك الانظمة التى" بفضلها" ورثنا هذه التركة/ الفاجعة. لكني، اعيّ، بان الاسترسال في هذا الموضوع ليس مكانه هنا بالطبع؛ ولهذا فساعود الى موضوعنا الرئيس .

لم يكن قرار تشييد المسجد في ساحة المنصور امراً عادياً او عفوياً. اذ اراد الحاكم بامره، ان يكون المبنى من الضخامة بمكان، بحيث يشار اليه بالبنان من جميع جهات المدينة. ولقد ترتب على هذه النزوة المفاجئة، غير المنطقية وغير المبررة، نتائج كارثية على الحي السكني وعلى نمط تخطيطه واشكال عمارته. لقد "سحقت" ضخامة هيكل الجامع المشيد، مجاوراته، واحالتها الى توابع صغيرة له. فمثل هذه الضخامة لا تتناسب بالمرة مع خصوصية النمط التخطيطي المختار للحيّ السكني، ولا تلائم مقياس مفردات عمارته. ثمة "فيل ابيض"، كما يدعوه المخططون، برز فجأة ومن دون مبرر في بانوراما الحي السكني، مغيرا من "سيلويته " Silhouetteوخادشاً خط سماءه، و"ماحقاً "مجاوراته بجبروته العدائي ومقياسه غير الانساني .

قد تكون عمارة المسجد، وضخامته المطلوبة، امراً عادياً، لو تم اختيار موقعاً آخرا له، يكون ملائما لمقياسه ولمجاوراته. اما ان "يحتل" ساحة خضراء، اعتبرت دوما من مزايا التخطيط الحضري للحي السكني، وان يصار الى جعله بذلك "الانتفاخ" الكتلوي، غير الضروري وغير المسوغ في حي سكني

هادئ، تاق مخططـــوه ان يكـــون مثـــــالاً للاحيــــاء الســـكنية المدينيـــة، ونموذجا لهـا؛ فـان قرار تشييد الجـــامع بالصـــيغة

شارع الرشيد/ بغداد، منطقة الشورجة

المتصورة، وفي المكان المخصص، يبدو وكأنه عقاباً للحي ولشاغليه معاً. كما انه يعكس، في الوقت ذاته، اسلوب تعاطي الحاكم بامره مع مشاكل البلد وقضايا اعماره وانماءه، بالصيغة التى ابانتها واقعة اختيار موقع الجامع، من دون ان تخطر على باله فكرة استئناس رأي المهنيين او ســـــــــــــــــــماع مشـــــــــــــــــــــــــــورتهم.

لم تنتهِ "قصة" جامع الرحمن، بسقوط النظام عام 2003. فعند تاريخ سقوطه، كان الجامع قد بلغ مراحل بنائية متقدمه في حينها، لكنه لم يكتمل نهائياً. ولم تعرف حكومات ما بعد التغيير، ماذا تفعل به. فعملية اكماله تبدو وكأنها امتدادا لتنفيذ اعمال النظام السابق، ما يشي بنوع من "التمجيد" لانجازات تلك الفترة؛ وهو امر لم يقدم عليه اي مسؤول في جميع الحكومات التى تشكلت بعد التغيير. اما فكرة هدمه فكانت عملية مكلفة، كما انها قد توحي باعطاء رسالة خاطئــة، مــن ان الحكــم الجديــد مهتمــاً، (والعيــاذ بــالله!)، بهــدم امــاكن العبــادة .

وقد ادى تكثيف العمليات الارهابية التى تسارعت وتيرتها لاحقاً في البلاد، الى جعل قضية وجود او اختفاء جامع الرحمن، امرا ثانوياً وهامشياً لدى اهتمامات المسؤوليين؛ ما مهد لعملية استيلاء هادئ ومنظم للجامع وارضه الواسعه المحيطة به، من قبل احد الاحزاب الدينية الشيعية المتنفذة، واتخذه مسجدا له، رغم عدم اكتمال بناءه. وتبين لاحقاً، ان "تفعيل" عمل

الجامع، كان بمثابة تغطية مدروسة للاحتيال على حيازة ارضه المحيطة، ذات القيمة المالية العالية، وامكانية حق التصرف بها. وبدأت تظهر، بين فترة وآخرى، دورا سكنية، فُسّر وجودها بانها "متجاوزة"، كما بدأت تظهر ساحات لوقوف السيارات، مقتطعة في ذلك الموقع، تؤجر لآخرين؛ وغير ذلك من "الانشطة" الآخرى المتجاوزة .

لكن فكرة "تغطية" تلك الممارسات بذريعة "اداء" الجامع لوظيفته، اصطدمت بعقبة كبيرة، ظهرت بغتة، وهي النقص الفادح في عدد المصلين الذين

شارع الجمهورية/ بغداد، منطقة سوق الغزل

"يرتادون" ذلك الجامع، او حتى عزوفهم التام عن زيارته لاسباب عديدة؛ ما حدا بالجهة "الغانمة" للجامع وارضه، ان "تجلب" المصلين من امكنة بعيدة من احياء بغداد ومجاوراتها، حتى تثبت ديمومة "اداء" الجامع لطقوسه الدينية واستمرارها. وقد شاهدت بنفسي، في احدى ايام الجمع، سيارات نقل كبيرة وعديدة" محملة" بالمؤمنيين من مناطق بعيدة عن المنصور، الذين تاقوا (؟!) لاداء صلاة الجمعة، في فضاء الجامع اياه. وقد تمادت الجهة المستولية على ارض الجامع ومبناه ومعداته' في "التشبث" بمبنى الجامع، والتمسك بارضه وملحقاته، من دون مسوغ قانوني، يجيز لها مثل ذلك التشبث. وقد بلغ ذلك التشبث و"الاعتصام" لديها حدا، بحيث جعلها تتغاضى عن "التماس" وزارة الاعمار، وعدم تلبية مطلبها بالسماح لشركات الوزارة باستعادة ممتلكاتها الموجودة في الموقع، لاستخدامها في تنفيذ مشاريع العمرانية. وقد بررت الوزارة عدم استجابة الجهة الغانمة لطلباتها العديدة في هذا

الشـأن "لاسبـاب غيـر معروفـة"!. (انظـر خبـر طلـب اسـتعادة الـوزارة لمعداتها علـى الـرابط التالي :اضغط هنا .(

بالطبع، لم تكن ممارسة الجهة "الغانمـة"؛ (وانـا ادعوها بتلك الصفة، لانـي لـم اجد تعبيرا آخرا مناسباً، بمقدوره ان يصف وصفا موضوعيا و"شرعياً" للحالة اياها!)، اقول لـم تكن ممارسـاتها غريبة عن ممارسات جهات كثر "ناشطة" في بغداد اليوم، وضعت نصب عينها الحصول على مزيد من "الغنائم" بطرق ملتوية وغير قانونية، احالت المدينة وفضاءها الى ما يشبة الخراب، بل واتجاسر واقول :الى خراب تام وشامل، هو الذي يلقي بظلاله اليوم على جميع احياء العاصمة بدون استثناء. انه ثمرة ذلك الغلو، الغلو غير المنطقي وغير المسبوق، في الرفع عالياً من شأن الامتيازات الشخصية والحزبية على مصالح المجتمع واحتياجاته. ثمة "سطوة" عارمة، من حب الامتلاك، والاستحواذ على الممتلكات العامة (وحتى الشخصية)، لدى البعض، (البعض المتنفذ على وجه الخصوص) يجيزها لنفسه بذرائع واهية ومسوغات غير منطقية، ساهمت في خراب بغداد، مثلما تسهم في تغريب وتشويه حالتها المدينية.....وللحديث صلة .!

مدرسة العمارة/ الاكاديمية الملكية الدانمركية للفنون , *جميع الصور المنشورة ملتقطة من قبل كاتب المقال .

الملحق رقم 2 حول الإرهاب والتعذيب في العراق

الحلقة الثالثة

المظاهرات الاحتجاجية وموقف الحكومة منها؟

دعا شباب العراق من النساء والرجال إلى تنظيم مظاهرات احتجاجية سلمية تطالب بتغيير الأوضاع العامة السائدة في العراق. وجدت هذه الدعوة استجابة من بعض الأحزاب السياسية غير المشاركة والمشاركة في السلطة ومن أوساط واسعة من الشعب. وحددت يوم الجمعة المصادف 25 شباط/فبراير 2011 موعداً لانطلاق هذه التظاهرات في ساحة التحرير ببغداد. وفي هذه المقالة محاولة للإجابة عن ثلاث أسئلة بكثافة شديدة هي:

أولاً: ما هي الأسباب الكامنة وراء احتجاجات الشبيبة وفئات من المجتمع؟ هل هي عادلة ومشروعة أم كانت من قوى القاعدة والبعثيين والإرهابيين؟

ثانياً: ما هو موقف المالكي وحكومته من الدعوة للتظاهر قبل انطلاقها؟

وثالثا: ما هو موقف مجموعة الكتاب المؤيدة للحكومة والمعارضة للدعوة, نموذجاً الدكتور عبد الخالق حسين؟

وسأعالج في الحلقة الرابعة مسألتين هما: كيف جوبهت هذه المظاهرات فعلياً من جانب السلطة, وما هي النتائج التي ترتبت عليها حتى الآن, رغم إنها لم تنته بعد وربما تتخذ أشكالاً أخرى ما لم يتغير الوضع العام نحو الأحسن.

أولاً: ما هي الأسباب الكامنة وراء احتجاجات الشبيبة وفئات من المجتمع؟ هل هي عادلة ومشروعة أم كانت من قوى القاعدة والبعثيين والإرهابيين؟

ابتداءً أشير إلى أن الدستور العراقي الصادر في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2005 يمنح فئات المجتمع وعموم الشعب وقواه السياسة حق التعبير عن الرأي بمختلف السبل السلمية بما فيها حق الإضراب والاعتصام والتظاهر. ورد ذلك في المادة 36 من الدستور وعلى النحو التالي:

"تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب:

أولاً :. حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً :. حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً :. حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون."

وفي ضوء فقرات هذه المادة الصريحة والمتناغمة مع حقوق الإنسان وحرياته العامة دعت الشبيبة العراقية إلى التظاهر السلمي الهادئ تعبيراً عن احتجاجهم على الأوضاع العامة الآتية ورغبتهم في تغييرها لصالح المجتمع. وقد استخدمت وسائل الاتصال الحديثة للتنسيق في ما بينها حول موعد ومكان وشعارات المظاهرات السلمية والديمقراطية:

1. يرفض المتظاهرون تشكيل الحكومة العراقية على أساس المحاصصة الطائفية والصراعات الجارية بين القوى الطائفية وانعدام الثقة بين الأطراف المشاركة في السلطة السياسية والتي تساهم في تعطيل عمل السلطة التنفيذية لتشكيل مجلس الوزراء وإعاقة إنجاز المهمات وتراجع نسبي ملحوظ في ضمان أمن المواطنين وارتفاع جديد لعدد القتلى اليومي وزيادة عدد الاغتيالات التي تؤكدها سجلات المستشفيات ووزارات الصحة والداخلية والعدل.

2. نقص شديد جداً في الخدمات العامة التي تجعل من حياة غالبية الشعب جحيماً لا يطاق صيفاً وشتاءً بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الماء وتراكم القمامة في الشوارع والمستنقعات المائية في مناطق الكادحين من السكان.

3 . استمرار البطالة الواسعة في المجتمع وتأثيرها السلبي على كرامة الإنسان وحقه في العمل وعلى العائلات في آن واحد.

4. استمرار حالة الفقر الواسعة جداً والتي تبلغ نسبة من يعيش تحت خط الفقر إلى أكثر من 30% من السكان ونسبة من هم على أو فوق خط الفقر بقليل بحدود النسبة ذاتها, إضافة إلى اتساع الفجوة الدخلية ومستوى المعيشة بين فئات الشعب الكادحة والأغنياء المترفين والمتخمين.

5. تحول الفساد المالي والإداري إلى نظام فعلي معمول به في العراق في جميع المستويات بشهادة هيئة النزاهة الدولية وهيئة النزاهة العراقية ولجنة النزاهة في مجلس النواب. وما ينجم عن هذه الحالة من تأثيرات سلبية حادة على عملية التنمية وحياة الناس وإنجاز معاملاتهم بسبب ارتفاع مستويات الرشوة والفساد المالي في البلاد. وما يتخذ بهذا الصدد محدود جداً, مما دفع الناس بالمطالبة بالكشف عن الفاسدين والمفسدين وتقديمهم على المحاكمة.

6. الغلاء الفاحش الذي يتفاقم يوماً بعد آخر, إضافة إلى ارتفاع أسعار إيجارات الدور والغرف وأسعار السلع والخدمات المختلفة.

7. تفاقم دور أجهزة الأمن في حياة السكان والاعتقالات الكيفية ومواصلة ممارسة أساليب التعذيب النفسية والجسدية في السجون التي يحرمها الدستور العراقي وفق المادة 35 والتي جاء فيها ما يلي:

"أولاً :. أ . حرية الإنسان وكرامته مصونةٌ.

ب . لا يجوز توقيف أحد أو التحقيق معه إلا بموجب قرارٍ قضائي .

ج . يحرم جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية، ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه وفقاً للقانون." وهناك الكثير من التقارير الدولية والمحلية التي تؤكد حصول التعذيب في السجون العراقية وفي هيئات التحقيق في دوائر الأمن الجديدة.

يضاف إلى ذلك وجود آلاف الأشخاص في المعتقلات العراقية الذين زج بالكثير منهم لأسباب كيدية من قبل المخبرين السريين. وهذا ما كشفت عنه أخيراً قناة الحرة في زيارة من قبل لجنة

خاصة في مجلس النواب للمعتقلات والسجون العراقية. وهناك الكثير ممن لم يقدم على المحاكمة ومعتقل دون وجه.

8. غياب إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب خطة اقتصادية تلتزم بها الدولة وتنفذها فعلاً من أجل تصنيع البلاد وتحديث الزراعة وتقليص الاستيراد, مما يقود إلى عواقب وخيمة على البلاد والتي ترتبط بهدر مالي كبير تتعرض له أموال الخزينة العراقية والذي تؤكده الكثير من مناقشات مجلس النواب العراقي.

9. تراجع في مستوى الأمن الداخلي واستمرار العمليات الإرهابية وتنوع القوى المشاركة فيها والتي قادت وتقود إلى مزيد من الموت للأبرياء من الناس, إضافة إلى تفاقم الاغتيالات بكاتم الصوت والذي تمارسه, كما يقال, قوى بعينها لتتخلص من عناصر في القوات المسلحة ومن الصحفيين والإعلاميين وجمهرة من المثقفين الآخرين ومن العاملين في الشأن العام.

10. عدم صدور قانون للأحزاب ينظم الحياة الحزبية ويحميها من أي تجاوز عليها ويحرم الأحزاب الشوفينية والعنصرية والطائفية السياسية من العمل السياسي وفق الدستور الذي ينص في المادة 7 أولاً على ما يلي:

"أولاً: . يحظر كل كيانٍ أو نهجٍ يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي، أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمىً كان، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون."

11. الحالة البائسة للمدارس العراقية, سواء أكانت المدارس الابتدائية أم المتوسطة والثانوية من حيث البنايات أو توفر المرافق الصحية والماء أم من حيث الغرف والرحلات والمعدات الأخى, إضافة إلى تخلف كبير في مستوى التعليم عموماً والتدخل الفظ للأحزاب الإسلامية السياسية في وضع المناهج وفي شؤون الجامعات والتعليم وتحويل بعضها الكثير إلى أشبه بالحسينيات, ومحاولات جادة لمنع الاختلاط بين الجنسين في التدريس الجامعي وما يتعرض له الأساتذة من نشاط وتقارير المخبرين السريين الكيدية.

إن السلسلة طويلة ونكتفي بهذا القدر, إضافة إلى ما يحصل وما أشرنا إليه في الحلقة السابقة حول الحريات العامة وتراجعها في وزارة المالكي الثانية.

ثانياً: ما هو موقف المالكي وحكومته من الدعوة للتظاهر قبل انطلاقها؟

في خبر نقلته وكالات الأنباء ومنها قناة الـ BBC البريطانية باللغة العربية تصريحاً لرئيس الوزراء العراقي جاء فيه ما يلي: "دعا رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الشعب العراقي الى عدم المشاركة في التظاهرات المقررة الجمعة للمطالبة بتحسين الخدمات ومكافحة الفساد، معتبرا إنها" مريبة وفيها إحياء لصوت" الذين دمروا البلاد. ثم قال إن "هذا لا يعني حرمانكم مرة أخرى من حق المظاهرات المعبرة عن المطالب الحقة والمشروعة ويمكنكم إخراج هذه التظاهرات في أي مكان أو زمان تريدون، خارج مكان وزمان تظاهرة خلفها الصداميون والإرهابيون والقاعدة". وأردف قائلاً: "أحذركم من مخططاتهم التي تستهدف حرف المسيرات والتظاهرات لتتحول إلى تظاهرات قتل وشغب وتخريب وإشعال فتنة يصعب السيطرة عليها وتفجيرات وأحزمة ناسفة." (نشر في أغلب المواقع العراقية وشاشات التفزة في يوم 2011/2/24).

كما قررت قوات الأمن العراقية, بناء على طلب من القائد العام للقوات المسلحة, فرض حظر على سير كل المركبات والدراجات عشية مظاهرات "يوم الغضب" المقررة في العاصمة بغداد اليوم الجمعة، في حين دعا رئيس الوزراء نوري المالكي الشعب العراقي لعدم المشاركة في هذه المظاهرات. وحسب قوات الأمن فإن هذا الحظر يسري في شوارع العاصمة "حتى إشعار آخر."

وفي الوقت نفسه صرح قائد عمليات بغداد عطا بما يلي :

"لقد حذرنا المواطنين والمتظاهرين سلمياً للمطالبة بتحسين الخدمات من محاولات البعض تقويض العملية السياسية والمنجزات الأمنية الكبيرة، فضلا عن تقويض الاستقرار الذي يشهده

العراق بشكل عام". وأكد عطا "وجود مخططات لاستهداف التظاهرات والقيام بعمليات تخريب وشغب وإحراق المؤسسات الحكومية." وكانت قيادة عمليات بغداد حذرت، أمس الأربعاء، المتظاهرين من استهداف المظاهرات السلمية من قبل خلايا حزب البعث المنحط وبعض العناصر المشبوهة، فيما أكدت أن محافظة بغداد ستصدر تعليمات خاصة بشأن تنظيم المظاهرات." (راجع: الموقع الإلكتروني لشبكة العراق الثقافية, أخذ المقطع بتاريخ 2011/3/28).

ليس خطأ أن يحذر رئيس الحكومة وقائد عمليات بغداد من احتمال ولوج عناصر سيئة وإرهابية للتشويش على المظاهرة أو حرف وجهتها, فهذا جزء من واجبهما فعلاً, ولكن من غير المعقول أن يحصل ما يلي:

1. **البت في ان يوم غد ستكون المظاهرات بعثية وعدوانية وتريد حرف العراق عن مسيرته, أي الإساءة لكل الشبيبة التي تطالب بالمشاركة في التظاهرة.**
2. **أتخاذ أشد الإجراءات التعسفية من أجل منع وصول الراغبين في التظاهر إلى مكان المظاهرة. وهذا ما حصل فعلاً.**
3. **الطلب من المرجعيات الدينية إلى إصدار فتاوى بتحريم المشاركة في التظاهرات.**
4. **تعبئة قوى الأمن الداخلي والشرطة والجيش العراقي لزجها في موقف مناهض للتظاهرة من الناحية النفسية والفكرية. وكان من الخطأ الفادح زج الجيش بهذه العمليات, ثم استخدام الطيران السمتي للتشويش على المتظاهرين.**

لقد كانت هذه الإجراءات خاطئة ومتعارضةً مع الدستور العراقي وحقوق الإنسان.

ثالثا: ما هو موقف مجموعة الكتاب المؤيدة للحكومة والمعارضة للدعوة, نموذجاً الأخ الدكتور عبد الخالق حسين؟

لدي القناعة التامة بأن من حق الإنسان أن يعبر عن وجهة نظره في الموقف من هذه الحكومة أو تلك, أو من هذه الفعالية أو تلك, سواء بالتأييد أو المعارضة, شريطة أن يبني موقفه على أسس رصينة تنسجم مع مستواه العلمي أو الثقافي. وحين أيدت الدعوة للتظاهر أشرت في ندوة مفتوحة على موقع "ينابيع" العراقي إلى أن المشاركة في هذه المظاهرة مناسب

لأن المظاهرة ستكون سلمية, كما أن الداعين لها يطرحون مطالب عادلة ومشروعة, وأن الدستور العرقي يبيح ذلك, وكان رأيي الشخصي أيضاً يؤكد ضرورة الانسحاب منها في حالتين: في حالة بروز اتجاه بعثي أو قاعدي في المظاهرة أو حاولت جمهرة منهم تحويلها إلى مظاهرة غير سلمية, وعند عجز القوى الديمقراطية منعها من التحول إلى العنف والعدوانية. وقد برهنت الحياة صواب هذا التصور, إذ لم يحصل مما كان تخبرنا به الحكومة وأجهزتها الأمنية وكبار "ضباطها".

وإلى جانب من ايد المظاهرة برزت مجموعة من الأخوة رفضت التظاهر وهو حق مشروع لها طبعاً, والمشكلة ليست في رفضهم للتظاهر, بل في الصيغة التي استخدموها في هذا المجال. فمنذ البدء دعوا إلى مقاطعة المظاهرة باعتبار أن منظميها والمشرفين عليها أو الذين سيندسون فيها هم من قوى البعث الصدامية أو غيرها من قوى الإرهاب الدموي. وقد صور بعض الأخوة هذه التظاهرات إلى إنها تريد حرق العراق والعودة به إلى الدكتاتورية الفاشية.

أدرك تماماً أسباب الخشية من البعثيين الصداميين ومن قوى القاعدة ومن المليشيات الطائفية المسلحة الأخرى, ولا أنفي ضرورة الحذر منهم بأي حال. ولكن ليس كما جاء في مقالات بعض الأخوة ومنهم بشكل خاص السيد الدكتور عبد الخالق حسين, فكتاباته توجهت صوب بث الرعب في صفوف الناس لإبعادهم عن المشاركة في التظاهرة , وكان الموقف منسجماً تماماً ومتناغماً مع موقف رئيس الحكومة وأجهزة إعلامه ودعايته.

كتب الدكتور عبد الخالق حسين مقالاً تحت عنوان "يسيرون إلى الهاوية وهم نيام" وهو يقصد كل الذين أيدوا الدعوة لهذه التظاهرة بما في ذلك بعض الأحزاب السياسية الوطنية والقوى الديمقراطية والشخصيات العلمية والاجتماعية والثقافية العراقية.

وجاء في نص المقال ما يلي:

"إن ما يصلنا من مقالات وتحذيرات تمهيداً للطبخة لا يجيدها إلا البعثيون بما عرفوا به من خبث ودهاء وقدرة على التضليل، حيث راحوا يمهدون للكارثة بنشر البلبلة الفكرية وإيهام الجميع وإشراكهم في جريمة حرق العراق، وتحت ذريعة الدفاع عن الشعب العراقي المسحوق.!! فقبل أيام استلمنا ما يسمى بالبيان رقم 1، شتموا فيه جميع القوى السياسية في

تاريخ العراق (باستثناء البعثيين)، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى الوقت الحاضر، وكما علق أحد القراء (ماذا أبقى هؤلاء؟ فكل الأحزاب والتكتلات والقوميات والمذاهب والتوجهات الفكرية مرفوضة، عجبي، من الذي كتب البيان؟؟)

واليوم استلمنا "تحذيراً" آخر بعنوان: "مخطط حكومي لرفع صور (عزة الدوري) في المظاهرات العراقية." وأن هذه المعلومة صرح بها "مصدر أمني رفيع تابع لجهاز أمني ويعمل في (؟؟؟؟؟) وهو ضابط برتبة كبيرة رفض أن نكشف عن أسمه، وخص الـ (القوة الثالثة) حصريا، قائلا وعلى لسانه مباشرة :وتحذيرنا لأن هناك خطة تم توزيعها من السلطات العليا إلى بعض الجهات الأمنية . حصريا . لتتعامل مع تفاصيل الخطة، وهي: (سوف تندس في المظاهرات مجموعات تم اختيارها بعناية، وترتدي ملابس مختلفة على أنها من أبناء الشعب المسحوق، وحينها ستقوم بالهتاف " لصالح حزب البعث والرئيس صدام"، وسوف تندس مجموعات صغيرة أخرى تابعة لها أيضا وحال اندساس هذه المجموعات الأكبر، ومهمة المجموعات الصغيرة رفع صور نائب الرئيس السابق "عزة الدوري".) انتهى." ثم ينهي مقاله بالمقطع التالي:

"والسؤال هنا، لقد حصلت مظاهرات متكررة ضد الحكومة منذ سقوط الفاشية عام 2003 ولحد الآن، ولم تندس جهات حكومية أو غير حكومية لترفع صور رموز البعثيين أو تهتف لهم، فلماذا تحاول الحكومة بالقيام بهذه اللعبة الآن؟؟ وإذا الذين سيرفعون صور عزة الدوري، هم مندسون من الحكومة، إذن، فواجب منظمي التظاهرات أن يواجهونهم بصرامة، ويلقوا القبض عليهم وفضحهم. ولكن على الأغلب أن الذين سيرفعون صور عزة الدوري هم بعثيون، وما هذا التحذير إلا محاولة استباقية للتضليل، ولذر الرماد في العيون، وهي خطة بعثية بامتياز، وهذا دليل على أن البعثيين قد خططوا فعلاً لاختطاف التظاهرة لصالحهم، والقيام بأعمال تخريبية وعنفية، ويمهدون من الآن لإلقاء اللوم على الحكومة .

خلاصة القول، هناك حملة تهيئ لتظاهرات احتجاجية أهدافها المعلنة محاربة الفساد، ولكن غاياتها الحقيقة حرق العراق والتمهيد لعودة الدكتاتورية الفاشية، يعني قول حق يراد به باطل. وإن غداً لناظره قريب؟". (راجع الملحق رقم 1, نص مقال الدكتور عبد الخالق حسين نشر في الحوار المتمدن).

ماذا نقرأ هنا: إن كارثة ستقع يوم التظاهر, إنها مؤامرة, إنها محاول لإشراك المتظاهرين بحرق العراق, إنهم بعيثيون, سيرفعون صورة عزة الدوري, إنهم يمهدون لعودة الدكتاتورية الفاشية, إنها خطة بعثية بامتياز, وإن لم تصدقوا, فإن غداً لناظره قريب."!!!!!

إن الدكتور عبد الخالق حسين يتحدث عن مصدر أمني رفيع المستوى, وهو ضابط برتبة كبيرة رفض أن نكشف عن أسمه، وخص الـ (القوة الثالثة) حصريا، قائلا وعلى لسانه مباشرة عن خطة ..الخ., كما جاء في المقال. وفي الوقت الذي لا يذكر اسم الضابط, يطالبني في مقال آخر له, باعتباري باحثاً علمياً, أن أذكر له المصدر, وبتعبير أدق, اسم الشخص الذي أخبرني بالمعلومة الخاصة باتفاق الصدر مع المالكي بشأن الضباط الأربعة وعن قيس المحمداوي.

لم استطع أن أصدق ما جاء في مقال الأخ الدكتور عبد الخالق حسين, رغم معرفتي به, فهو مقال هجومي فاق هجوم المالكي على المتظاهرين قبل المظاهرة, إذ التزمتُ بالحكمة التي طرحها هو نفسه علينا حين قال: "حدث العاقل بما لا يعقل, فإن صدق فلا عقل له"! وبرهنت الحياة على إن المتظاهرين كانوا ضد حزب البعث وضد المجرم عزة الدوري وضد قوى القاعدة المجرمة, إنهم شبيبة العراق المقدامة التي اكتوت بنار الدكتاتورية البعثية وسعت للتمتع بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بعد سقوط النظام, ولكنها باتت تعيش سنوات عجاف جديدة, ولهذا تظاهرت مطالبة بتغيير الأوضاع لصالح المجتمع. وكم كان جميلاً لو أن الدكتور نصح المالكي بالاعتذار للمتظاهرين على التهم التي وجهها لهم قبل المظاهرة, وكم كان جميلاً لو اعتذر لهم بسبب ضعف الثقة بالشبيبة وبالشعب.

التحذير غير خاطئ, ولكن ما جرى لم يكن تحذيراً , بل اتهامات وإساءات كبيرة للمتظاهرين وعدم ثقة بهم. وكم كان حرياً أن يعتذر للمتظاهرين الذين كانوا سلميين ومسالمين عن الاتهامات التي وجهت لهم, وكم كان جميلاً لو كان قد طالب المالكي بالاعتذار وطالب الضابط الكبير بأن لا يزوده بمعلومات خاطئة. لقد عبرت المظاهرات عن ر فض فعلي لحزب البعث وتنظيمات القاعدة الإجرامية والمليشيات الطائفية المسلحة, ورفضت اتهامات الحكومة أيضاً.

2011/3/29 كاظم حبيب

انتهت الحلقة الثالثة وستليها الحلقة الرابعة.

الملحق رقم 1
يسيرون نحو الهاوية وهم نيام

عبدالخالق حسين

الحوار المتمدن – العدد: 3287 – 2011 / 2 / 24

ذكرتُ مراراً أن التظاهرات السلمية في الأنظمة الديمقراطية حق مشروع يضمنه الدستور كوسيلة تستخدمها الجماهير الشعبية الواعية للتعبير عن سخطها واحتجاجها ضد السلطة المقصرة في واجباتها إزاء الشعب. ولكن ما يجري الآن من استعدادات لما يسمى بـ"جمعة الغضب" أو "الانتفاضة المليونية الاحتجاجية" هو طبخة خطيرة القصد منها ليس الأهداف المعلنة، بل الانقلاب على الديمقراطية الوليدة، والذي لا تقل خطورته عن انقلاب 8 شباط عام 1963 الدموي، ولكن في هذه المرة يتم هذا الانقلاب بمساعدة معظم القوى السياسية والفكرية، من اليسار المتطرف إلى اليمين الفاشي المتمثل في فلول البعث وجماعة القاعدة، بل وحتى القوى السياسية المشاركة في السلطة، وأناس عرفوا بحب الوطن وسعيهم إلى الخير، ولكن التبس عليهم الأمر، فطالبوا الحق بالباطل، وهم لا يعلمون أن هناك وراء الكواليس أشرار يقودونهم إلى الدمار الشامل، ويحثون الخطى إلى الهاوية وهم نيام.

نعم، الغاية المعلنة من تظاهرة الجمعة هي محاربة الفساد ونقص الخدمات وتفشي البطالة...الخ، وهذه الأمراض لا ينكر تفشيها في العراق الجديد أي عراقي شريف ذو وعي

وضمير وإخلاص لوطنه وشعبه. ولكن ما يجري الآن هو ليس لمعالجة هذه الأمراض، بل اتخذوا منها قميص عثمان، للقيام بانقلاب على الديمقراطية الوليدة الناشئة ووأدها وهي في المهد، وإغراق العراق في حكم بعثي أسود لأربعين سنة أخرى، خاصة وأن أحد شعاراتهم المرفوعة (فلتسقط الديمقراطية).

إن ما يصلنا من مقالات وتحذيرات تمهيداً للطبخة لا يجيدها إلا البعثيون بما عرفوا به من خبث ودهاء وقدرة على التضليل، حيث راحوا يمهدون للكارثة بنشر البلبلة الفكرية وإيهام الجميع وإشراكهم في جريمة حرق العراق، وتحت ذريعة الدفاع عن الشعب العراقي المسحوق!!.

فقبل أيام استلمنا ما يسمى بالبيان رقم 1، شتموا فيه جميع القوى السياسية في تاريخ العراق (باستثناء البعثيين)، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى الوقت الحاضر، وكما علق أحد القراء (ماذا أبقى هؤلاء؟ فكل الأحزاب والتكتلات والقوميات والمذاهب والتوجهات الفكرية مرفوضة، عجبي، من الذي كتب البيان؟؟)

واليوم استلمنا "تحذيراً" آخر بعنوان: "مخطط حكومي لرفع صور (عزة الدوري) في المظاهرات العراقية." وأن هذه المعلومة صرح بها "مصدر أمني رفيع تابع لجهاز أمني ويعمل في (؟؟؟؟؟) وهو ضابط برتبة كبيرة رفض أن نكشف عن أسمه، وخص الـ (القوة الثالثة) حصريا، قائلا وعلى لسانه مباشرة: وتحذيرنا لأن هناك خطة تم توزيعها من السلطات العليا إلى بعض الجهات الأمنية ـ حصريا ـ لتتعامل مع تفاصيل الخطة، وهي: (سوف تندس في المظاهرات مجموعات تم اختيارها بعناية، وترتدي ملابس مختلفة على أنها من أبناء الشعب المسحوق، وحينها ستقوم بالهتاف " لصالح حزب البعث والرئيس صدام"، وسوف تندس مجموعات صغيرة أخرى تابعة لها أيضا وحال اندساس هذه المجموعات الأكبر، ومهمة المجموعات الصغيرة رفع صور نائب الرئيس السابق "عزة الدوري".) انتهى.

والسؤال هنا، لقد حصلت مظاهرات متكررة ضد الحكومة منذ سقوط الفاشية عام 2003 ولحد الآن، ولم تندس جهات حكومية أو غير حكومية لترفع صور رموز البعثيين أو تهتف لهم،

فلماذا تحاول الحكومة بالقيام بهذه اللعبة الآن؟؟ وإذا الذين سيرفعون صور عزة الدوري، هم مندسون من الحكومة، إذن، فواجب منظمي التظاهرات أن يواجهونهم بصرامة، ويلقوا القبض عليهم وفضحهم. ولكن على الأغلب أن الذين سيرفعون صور عزة الدوري هم بعثيون، وما هذا التحذير إلا محاولة استباقية للتضليل، ولذر الرماد في العيون، وهي خطة بعثية بامتياز، وهذا دليل على أن البعثيين قد خططوا فعلاً لاختطاف التظاهرة لصالحهم، والقيام بأعمال تخريبية وعنفية، ويمهدون من الآن لإلقاء اللوم على الحكومة.

لقد كتب لي صديق يعرب عن خوفه وقلقه على العراق الجديد لما يخططه البعثيون وحلفاؤهم، قائلاً: "هؤلاء المرتزقة وأيتام المقبور صدام وعناصر حزب البعث الهدام يهدفون وبكل الوسائل الدنيئة والخبيثة المتاحة لهم إلى إفشال التحولات السياسية، وزعزعة الاستقرار، والسلم الاجتماعي، وبالتالي التمهيد إلى عودة الدكتاتورية الفاشية التي يحلمون بها ... المطلوب من رجالات الحكم، والإعلام الحر، والبرلمانيين المخلصين، وكذلك المفكرين السياسيين، ومنظمات المجتمع المدني الوقوف بوجه هذه المخططات الشريرة وكشف عناصرها المحركة ...الخ" لا شك أن مخاوف الصديق مشروعة وفي محلها.

ولكن المشكلة، أن العراقيين معرضون للخديعة في كل زمان، ودون أن يتعلموا من كوارثهم، فمنذ أن خدعهم عمر بن العاص في صفين، عندما أشار إلى أتباع معاوية برفع المصاحف على أسنة الحراب، والصراخ بـ(لا حكم إلا لله)، ورغم تحذيرات الإمام علي لأصحابه بأنها خديعة و(قول حق يراد به باطل)، ولكنهم أصروا على موقفهم وخرجوا عليه وكان ما كان. واستمر العراقيون ينخدعون طوال تاريخهم مروراً بمؤامرة 8 شباط 1963، و17–30 تموز 1968، بدون أن يتعلموا من خيباتهم وكوارثهم إلى يومنا هذا. ونفس اللعبة تتكرر اليوم من قبل البعثيين، والشعار المرفوع الآن هو الاحتجاج على الفساد، ومعاناة الشعب "المسحوق"، وتقليد ما جرى ويجري من انتفاضات في تونس ومصر والبحرين وليبيا وغيرها.

لقد نسي هؤلاء السادة أن بن علي تمسك بالحكم 23 سنة، وحسني مبارك 30 سنة، ومعمر القذافي 42 سنة، بينما عمر حكومتنا لا يزيد على ثلاثة أشهر، وبانتخابات حرة ونزيهة

باعتراف المراقبين الدوليين، ورئيس الوزراء لم يمر عليه أكثر من 4 سنوات في المنصب، وقد وعد في العام المضي وأكده قبل أسبوع بأنه لا يريد أن يجدد لدورة ثالثة، وحتى في هذه الدورة (الثانية) بإمكان البرلمان سحب الثقة منه في أي وقت يشاء. فالغاية التي انتفضت من أجلها الشعوب العربية قد تحققت في العراق منذ ثمانية أعوام، ولذلك فليس هناك سبب لتغيير النظام العراقي إلا إذا كانت الغاية إعادة الديكتاتورية البعثية الفاشية.

إن ما يعد له من طبخة ومن شعارات، لا يدل على النية الصادقة في معالجة النواقص والفساد، بل لإجهاض العملية السياسية برمتها. وقد شاهدنا نماذج منها في الكوت والسليمانية. فهل التظاهرة السلمية تعمد إلى حرق ممتلكات الشعب؟ يجب أن يعرف هؤلاء أن من واجب السلطة حماية أرواح الناس وممتلكات الشعب من العابثين. والملاحظ أن البعثيين بدؤوا يهيؤون الأذهان للتخريب من الآن، ولذلك رتبوا مسبقاً إلقاء اللوم على "المندسين من جماعة المالكي"، يعني على طريقة البعثيين، يقتلون القتيل ويسيرون في جنازته، ويوجهون تهمة القتل إلى أعدائهم، وبذلك يصيدون عدة طيور بحجارة واحدة.

إن أوضاع العراق الاستثنائية والمعقدة، وتحالفاته الهشة، وهو يواجه الإرهاب والجريمة المنظمة والهجمة الشرسة من فلول البعث وحلفائهم أتباع القاعدة، ومؤازريهم من الحكومات العربية وبعض دول الجوار لإفشال العملية السياسية وإلحاق أكبر أذى بالشعب العراقي، أقول ولكل هذه الاعتبارات مجتمعة، فمن الصعوبة أن تمر هذه التظاهرات بسلام، بل لا بد وأن تكون الحصيلة كارثة على الشعب ومستقبله. وعندئذ، لا بد وأن يسارع دعاة التظاهرة السلمية بأنهم غير ملزمين بما حصل من "حوادث مؤسفة" إثناء التظاهرة، وسيتنصلون من تبعاتها الكارثية، بل وسيلقون اللوم على الحكومة وحدها.

ويبدو من التحضيرات الجارية، والمزايدات العلنية بين قيادات القوى السياسية، أنه حتى القوى المشاركة في السلطة ستشارك في هذه التظاهرات الاحتجاجية على السلطة!!، وهذا نفاق ما بعده نفاق. بل وطالب البعض الدكتور أياد علاوي زعيم قائمة "العراقية" بالانسحاب من الحكومة لتسهيل إسقاطها. وهناك تتضح خيوط المؤامرة، ومن وراءها، لذا ونحن إذ نسأل: إذا

كانت جميع القوى المشاركة في الحكومة ستشارك في التظاهرة ضد الفساد، فيا ترى من المسؤول عن هذا الفساد إذنْ؟ وهذه التظاهرة ضد من؟ يبدو أن كل هذه الحملة ضد شخص واحد فقط، اسمه نوري المالكي. ونحن لا نريد أن ندافع عن السيد المالكي وإنما ندافع عن عقولنا الذي يحاول البعض الضحك على الذقون، إذ كما تفيد الحكمة: "حدث العاقل بما لا يليق فإن صدق فلا عقل له". فهل يعقل أن يكون شخص واحد صوتت له غالبية أعضاء البرلمان برئاسة الحكومة، أن يكون بهذا السوء، ويتحمل وحده كل هذه الأوزار؟ فما هي واجبات الوزراء الذين اختارتهم أحزابهم لتمثيلهم في الحكومة، والمفترض أن يكونوا خير ما عندها من كوادر؟

خلاصة القول، هناك حملة تهيئ لتظاهرات احتجاجية أهدافها المعلنة محاربة الفساد، ولكن غاياتها الحقيقة حرق العراق والتمهيد لعودة الدكتاتورية الفاشية، يعني قول حق يراد به باطل.

وإن غداً لناظره قريب؟

مقالات ذات علاقة بالموضوع

عبدالخالق حسين: نعم للتظاهرات ضد الفساد..لا لتسلل البعثيين

http://www.abdulkhaliqhussein.com/?news=445

ييلماز جاويد – الثورةُ لا تُستَورَد

&userID=969&http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0

aid=247175

عباس العزاوي: انقلاب على الديمقراطية

http://www.lalishduhok.com/2010-10-26-20-30-34/2011-01-05-14-35-37/1956-2011-02-20-14-01-27.html

الحلقة الرابعة

ما النتائج التي تمخضت عنها المظاهرات حتى الآن؟

اتخذ رئيس الوزراء صبيحة يوم 2011/2/25 موقعه في غرفة العمليات لمراقبة سير حركة المظاهرات بعد أن حذر وأنذر ليلة يوم 2011/2/24 من ضرورة عدم المشاركة بسبب وجود معلومات مدققة وخطط مبيتة لتفجير الأوضاع في المظاهرات. وفي الوقت نفسه كانت قد اتخذت جميع الإجراءات الكفيلة بمنع أو الحد قدر المستطاع من تدفق ووصول العدد الأكبر الراغب بالمشاركة في التظاهرة المحددة سلفاً, سواء أكان بتقطيع أوصال بغداد بالجدران الكونكريتية أم بملء الشوارع والأزقة الموصلة إلى ساحة التحرير بقوات الأمن والشرطة والجيش واستخدام الطيران السمتي المسلح للتهديد والمراقبة وتفريق المتظاهرين والخروج من الساحة تحت ضغط الرياح التي يحركها الطيران السمتي. كما تعالت أصوات الفتاوى من المرجعيات الدينية بتحريم المشاركة في التظاهرة. لقد كان الإنذار قد وجه لكل قوى الإسلام السياسية بالحذر من هذه المظاهرة البعثية المشبوهة واللعينة وما إلى ذلك! وعلينا أن نتذكر المقال الذي كتبه ونشره الدكتور عبد الخالق حسين تحت عنوان "يسيرون نح الهاوية وهم نيام". وكان في هذا الموقف المرفوض من جانبي أكثر هجومية على المتظاهرين من رئيس الوزراء الذي شكك بالتظاهرة.

لا يمكن لسكان بغداد أن ينسوا ما تلقاه المتجمعون في خيمة التظاهرة في ساحة التحرير عشية التظاهرة من قبل بلطجية رئيس مجلس محافظة بغداد وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الخاصة, الذي حدد موقفه برغبته الشخصية الشديدة في أن يكون "وجه گباحة" وقحة ضد

قوى التيار الديمقراطي والحريات العامة وضد المتظاهرين وقوى المجتمع المدني والثقافة الديمقراطية, تحت سمع وبصر أجهزة أمن الحكومة.

وفي صبيحة ذلك اليوم تجمع المتظاهرون تدريجاً, قطعوا عشرات الكيلومترات سيراً على الأقدام, وصل بعضهم, مُنع الكثير منهم في الطريق, بعضهم وصل قبل نهاية التظاهرة, وبعضهم الآخر وصل ولم يبق في الساحة متظاهر, وبعضهم الكثير لم يصل أصلاً, والبعض الآخر اعتقل وأهين وعذب وضرب على قفاه "تأديباً!" له بعلم ومعرفة رئيس الوزراء المراقب من غرفة العمليات لمجرى المظاهرة حسب اعترافه شخصياً. وما جاء في المؤتمر الصحفي للشبيبة الصحفية يعكس بشفافية عالية ما جرى لهم في المعتقل, حتى وصل الأمر بالأجهزة الخاصة إلى التهديد بالاغتصاب والبعض الآخر تم تهديده بحرمانه من القدرة على الإنجاب باستخدام الأجهزة الكهربائية. ولم تُكذَّب أجهزة الأمن تلك التصريحات لأنها وقعت فعلاً. (راجع الملحق رقم 1 و2 في نهاية هذا المقال).

راح بعض الكتاب يهاجمون من أشار إلى أن الأساليب التي مورست ضد المعتقلين لا تختلف عن تلك التي مورست في فترة حكم صدام حسين معلنين عن رغبتهم في إقامة دعوى قضائية من رئيس الوزراء ضد من كتب ذلك. ومن حقنا أن نطرح السؤال التالي: أليس من حق الكتاب والصحفيين أن يشيروا بوضوح إلى الأساليب التي مورست بحقهم من قبل أجهزة الأمن وسراديب الأجهزة الخاصة التابعة لرئيس الوزراء ومقارنتها بما كان يمارس في فترة حكم الدكتاتور صدام حسين, فترسانة التعذيب واحدة لدى كل المستبدين ولا فرق بينهم. التعذيب محرم كلية ودولياً ومن يمارسه يتجاوز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور العراقي. من الغرابة أن ينبري مناضل من أجل حقوق الإنسان ليعلن بأن من يكتب عن هذه الظواهر السلبية ومن يشبه هذه الأساليب بأساليب صدام حسين ينبغي أن يقدم إلى المحاكمة أو أن تقام عليه دعوى قضائية, كما يجري في ألمانيا. ومع ذلك أؤيد مقترح أن يقيم رئيس الوزراء دعوى قضائية ضد الصحفيين الشباب الذين عقدوا مؤتمراً صحفياً وكشفوا عن تلك الأساليب اللاإنسانية والعدوانية التي ارتكبت بحقهم وهم يتظاهرون وفق الدستور لكي يتحدثوا أمام المحكمة ما جرى لهم في المعتقل وسينقلب السحر على الساحر, وسنجد عشرات بل

مئات المحامين الديمقراطيين يتطوعون دفاعاً عن تلك المجموعة الصحفية أو دفاعاً عن الذين كتبوا مقالات بهذا الصدد وأنا أحدهم.

والسؤال العادل في ضوء تهديدات وتحذيرات رئيس الوزراء ومخاوف شديدة أخرى من آخرين, ومنهم الدكتور عبد الخالق حسين والأستاذ محمد ضياء عيسى العقابي هو: كيف جرت التظاهرة في ساحة التحرير, وكيف كان سلوك المتظاهرين؟

تجمع المتظاهرون ليعلنوا عن شعاراتهم ومواقفهم السياسية والاجتماعية. وتبين لكل ذي عينين تبصران وضمير حي أن المتظاهرين قد برهنوا على ما يلي:

1. إن الدعوة كانت شريفة وأمينة للشعب العراقي ومطالبه العادلة, وعجز من حاول الإساءة إليها البرهنة على ما ادعاه قبل ذلك, كما عجز من حاول الإساءة إليها أولئك الذين نشروا بيانات سيئة لتشويه أهداف المتظاهرين, إذ إن أهدافهم كانت منذ البدء واضحة وواقعية وصحيحة.

2. وإن منظمي المظاهرة ليسوا من قوى بعثية إرهابية ولا من قوى القاعدة الإرهابية, بل هم من الشبيبة العراقية ومن مختلف فئات الشعب وبعض أحزابه, من قوى وطنية وديمقراطية مخلصة لهذا الشعب وأمينة على مصالحه ومناهضة لقوى البعث من أتباع عزة الدوري ومن لف لفه, ومناهضة لأتباع القاعدة أيضاً, ومناهضة لكل القوى الإرهابية والمليشيات الطائفية المسلحة, سنية كانت أم شيعية, وإنها كانت وما تزال مخلصة للوطن وللعملية السياسية السلمية والتداول الديمقراطي السلمي للسلطة وراغبة في تغيير الأوضاع صوب الأحسن وضمن العملية السياسية.

3. وإنها كانت سلمية وديمقراطية وذات شعارات تؤيدها كل القوى السياسية النظيفة في البلاد وكل الكتاب والصحفيين الوطنيين, بمن فيهم ذلك البعض الذي عارض التظاهرة وخشي منها, ومنهم رئيس الوزراء والدكتور عبد الخالق حسين.

4. إن الاحتكاكات التي حصلت لم يكن المسؤول عنها المتظاهرون بل القوى الأمنية والقوات الخاصة التي كانت مستفزة ومعبئة ضد المتظاهرين باعتبارهم قوى بعثية وقاعدية. ولم يحصل

في بغداد ما يعكر صفو الأمن سوى الاعتقالات وقطع الطرق والإهانات والضرب التي حصدتها جمهرة من المتظاهرين ومجموعة من الصحفيين والإعلاميين الذين اعتقلوا من قبل أجهزة الأمن والقوات الخاصة جراء مشاركتهم في التظاهرة أو الكتابة عنها.

5. وسجل العالم كله, وليس العراق وحده, إن القتلى الذين سقطوا في الموصل وفي مناطق أخرى لم يكن بسبب موقف المتظاهرين السلمي, بل بسبب السلوك العنفي لأجهزة الإدارة والأمن والشرطة والقوات الخاصة وبعض الوحدات العسكرية التي أُشركت في مهمات ليست من أهدافها الأساسية والثانوية.

وفي أعقاب المظاهرات سجل الكثير ممن شكك بالمظاهرات ونوايا المتظاهرين وأهدافهم المخفية من المسؤولين والمرجعيات الدينية للشيعة بأن المظاهرات كانت سلمية ولم يكن التخوف منها في محله.

ورغم ذلك فأن المتظاهرين الذين نظموا مظاهرات أخرى في أيام الجمعة اللاحقة عانوا من ذات التضييقات والملاحقات الأمنية التي مارستها الحكومة وأجهزتها الأمنية ضد المتظاهرين والصحفيين, ولم يعتبروا بما حصل في جمعة الغضب.

إن الصراعات الدائرة في حكومة "الشراكة ألوطنية!" وعدم الثقة بالشعب والشعور الفعلي بالتقصير إزاء المجتمع واستمرار الظواهر السلبية في المجتمع هي التي جعلت رئيس الوزراء في خشية دائمة وتوتر عصبي ونفسي مستمرين دفعت به إلى اتخاذ إجراءات جائرة ضد المتظاهرين ومن ساندهم, بدلاً من تقديم التهاني لهم على دورهم في تذكير الحكومة والوزراء ومجلس النواب من جانب المتظاهرين بما كان عليهم أن يقوموا به ولم يمارسوه حتى الآن.

لا شك في أن رئيس الوزراء في وضع غير سهل بل صعب ومعقد جداً, وأنه ليس الوحيد المسؤول عما يجري في العراق حالياً, بما في ذلك التراخي الحاصل بسبب غياب عمل وزراء الوزارات العسكرية والداخلية والأمنية والتراخي في مواجهة الإرهاب وعودة العنف الإجرامي إلى العراق, كما حصل أخيرا في صلاح الدين. ولكن وبدلاً من الاعتماد على الشعب وطلب مساعدته للضغط على مجلس النواب ومجلس الوزراء وكل المسؤولين لأداء واجباتهم إزاء الشعب وتغيير نهجه الطائفي السياسي شخصياً, إذ لم يطالبه أحد بتغيير مذهبه, عمد إلى

اتخاذ إجراءات أساءت له أكثر وكشفت عن معدن استبدادي يعاني منه الكثير من العاملين في السياسة في العراق والمسؤولين الحاليين, وهو المرض الذي يعاد إنتاجه في المجتمع العراقي بسبب الأوضاع السيئة التي سادت في العراق طيلة عقود طويلة. إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتخلف أو حتى غياب التنوير الديني والاجتماعي والخلفية التاريخية والإرث الموروث وعدم العيش في أجواء الديمقراطية في الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها هو الذي أنتج وينتج باستمرار جمهرة من المسؤولين الذي يتسمون بهذه السمات التي تبعدهم عن وعي الواقع والتعامل معه على أسس سليمة.

استدعى رئيس مجلس النواب العراقي رئيس الوزراء في أعقاب المظاهرات ليناقشه أعضاء مجلس النواب حول موقفه من مطالب المتظاهرين, فطرح برنامج المائة يوم. والسؤال هو: هل أدرك رئيس الوزراء ما ينبغي عليه أن يفعله حقاً, أم إن ذلك مجرد كسب الوقت؟

لو أن نوري المالكي قد أدرك الحقيقة في أعقاب المظاهرات وتلمس مواقع الأخطاء التي ارتكبها مع حكومته والمهمات التي يفترض القيام بها, عند ذاك يمكن القول بأن المظاهرات كانت ذات فائدة كبيرة له وللحكومة ولم تكن مضرة كما توقعها هو وغيره من الناس. وعند ذاك ستكون لهذا المظاهرات والمتظاهرين فضيلة إضاءة الطريق أمام رئيس الوزراء وحكومته, وينبغي له أن يعتذر للشعب وان يشكره على ذلك.

وإذا كان الموقف مجرد محاولة لكسب الوقت, فإن ذلك لن يعود على البلاد إلا المزيد من الاحتجاجات وتراكم التذمر والغضب وانفجاره في كل لحظة. والأيام ستكشف لنا حقيقة مواقف وحسابات رئيس الوزراء والحكومة في آن.

طلب رئيس الوزراء فرصة مائة يوم لتغيير الأوضاع وتحقيق ما طرحه من أفكار. أجزم إن الفترة غير كافية في كل الأحوال لتحقيق البدء بما يطلبه الشعب, ولكنه ربما يعبر عن الإحساس بأن قضية المتظاهرين أصبحت جدية وعليه إن أراد أن يبقى في السلطة أن يجيب عن أسئلة الشعب ويستجيب لحاجاته ومطالبه. لقد مضي الآن ثلث الفترة الزمنية المحددة, وهو لم يستطع حتى الآن وضع برنامج لوزارته للفترة القادمة. ولهذا إن إبداء حسن النية من جانبه باتخاذ إجراءات أساسية منها الموقف من الفساد والمفسدين ومن ضرورة التعامل مع

قضايا المعتقلين والمحبوسين ومنع التعذيب, وإقالة رئيس مجلس محافظة بغداد ... الخ, ستكون بداية حسنة. سيبقى الذين شاركوا في المظاهرات ينتظرون الحلول العملية للمشكلات التي شخصوها, وسيبقى الناس يشاركون في مظاهرات أخرى من أجل إنجاز ما سعوا إليه لصالح المجتمع ولصالح الحريات العامة في البلاد, ولأن ذلك يتطابق مع نص وارد في الدستور العراقي.

نعود إلى الأخ الدكتور عبد الخالق حسين في مقاله السيئة الصيت :"يسيرون نحو الهاوية وهم نيام". وهذا يعني أن جميع المتظاهرين ومن ساندهم من القوى والأحزاب السياسية والمجتمع كلهم كانوا نياماً ومخدوعين وسذج في ما عدا رئيس الوزراء والدكتور عبد الخالق حسين اللذين كانا في يقظة تامة وصحوة كاملة وباقي الناس يرتكبون خطأ العمر ويدفعون بالبلاد صوب الهاوية. إنه الاستبداد بالرأي بعينه وليس غير ذلك. لنقرأ ما يكتب في هذا المقال:

"ولكن المشكلة، أن العراقيين معرضون للخديعة في كل زمان، ودون أن يتعلموا من كوارثهم، فمنذ أن خدعهم عمر بن العاص في صفين، عندما أشار إلى أتباع معاوية برفع المصاحف على أسنة الحراب، والصراخ بـ(لا حكم إلا لله)، ورغم تحذيرات الإمام علي لأصحابه بأنها خديعة و(قول حق يراد به باطل)، ولكنهم أصروا على موقفهم وخرجوا عليه وكان ما كان. واستمر العراقيون ينخدعون طوال تاريخهم مروراً بمؤامرة 8 شباط 1963، و17–30 تموز 1968، بدون أن يتعلموا من خيباتهم وكوارثهم إلى يومنا هذا. ونفس اللعبة تتكرر اليوم من قبل البعثيين، والشعار المرفوع الآن هو الاحتجاج على الفساد، ومعاناة الشعب "المسحوق"، وتقليد ما جرى ويجري من انتفاضات في تونس ومصر والبحرين وليبيا وغيرها." (راجع: د. عبد الخالق حسين. يسرون إلى الهاوية وهم نيام. موقع بوابة نركال الإلكتروني).

الشعب العراقي كله معرض للخديعة ولم يتعلم من الخدع السابقة, ولكنه وحده ورئيس الوزراء قد تعلما منها. والكل لا يتعلم من الكوارث التي مر بها الشعب, ولكن الدكتور عبد الخالق حسين هو ورئيس الوزراء قد تعلما منها. ثم يورد تحذيرات الإمام علي بن أبي طالب في موضوع رفع المصاحف ورفضها المحاربون في صف علي بن أبي طالب, وهاهو الآن ينصح العراقيين كما فعل الإمام علي, ولكنهم لا يستمعون له, أو لا يستمعون لرئيس الوزراء. أليس

هذا تعالٍ على الشعب العراقي على مثقفيه, أليس هذا هو الوهم بعينه بامتلاكه الحقيقة كاملة, في حين أن غيره لا يمتلكها, أليس هذا هو عين الخطيئة والخطأ. لقد تبين عبر المظاهرات الفائتة أن المتظاهرين لم يسيروا نحو الهاوية وهم نيام بل كانوا يقظين وصاحين ويعرفون جيداً ماذا يريدون, وأن المخطئ جداً هو رئيس الوزراء ومعه الدكتور عبد الخالق حسين ومن وقف معه ضد المتظاهرين.

ومرة أخرى يخلط بتوتر شديد وفقدان البوصلة وعدم الثقة بأحد غير رئيس الوزراء وأجهزته الأمنية وذلك الضابط الذي تحدث عن مؤامرة يخططها البعثيون لغزو المظاهرات وتخريبها أو إسقاط حكومة المالكي بالاندساس بين المتظاهرين في هذه الفترة من جانب قوى البعث الفاشية التي قادت العراق إلى ما نحن عليه الآن.

أتمنى أن يعتذر رئيس الوزراء والدكتور عبد الخالق حسين للمتظاهرين على هذا الكلمات القاسية بحق الشعب والناس, إذ أنهم لا يستحقونها, إذ أن المتظاهرين كانوا وما زالوا يقظين وصاحين جداً.

أتمنى على الصديق الدكتور عبد الخالق حسين أن يدقق جيداً في ما يكتبه أحياناً وأن لا يقع بتناقضات شديدة, والتي تدفع بي وبغيري إلى بذل الجهد لتفنيد ما يطرحه, في حين تنتصب أمامنا الكثير من المهمات الأخرى التي تستوجب الكتابة عنها.

2011/3/30 كاظم حبيب

انتهت الحلقة الرابعة وستليها الحلقة الخامسة والأخيرة.

ملاحق تابعة للحلقة الرابعة

الملحق رقم 1

تساءلوا بعد الافراج عنهم: اذا كانت الشهرة تحمينا نسبياً فمن لبقية المعتقلين؟

اعلاميون سيحركون دعوى ضد «القائد العام للقوات المسلحة «

مئات المتظاهرين في البصرة يطوقون سيارات مكافحة الشغب التي ترابط امام مقر المحافظة خلال احتجاجات الجمعة (اصوات العراق)) (

بغداد – العالم

قرر اعلاميون تعرضوا للاعتقال خلال تغطيتهم للمظاهرة التي خرجت يوم امس الجمعة، رفع دعوى قضائية ضد الجهات الرسمية والتنفيذية التي قامت باعتقالهم خلال ما سموه حملة على الصحفيين والصحافة، مشيرين في بيان تلي في مؤتمر صحفي ببغداد ان «حرية التعبير تمر بواحد من اسوأ ايامها في العراق».

وقال صحفيون تعرضوا للاعتقال أو الضرب خلال تظاهرة امس الاول (الجمعة)، في مؤتمر حضره ممثلون عن الصحافة العراقية العربية والاجنبية، إنهم قرروا رفع دعوة على السلطة التنفيذية والقائد العام للقوات المسلحة، جراء ما وصفوه بـ»الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون اثناء تظاهرة يوم امس الجمعة».

وأوضح الصحفيون اثناء المؤتمر، أن عملية الاعتقال تمت بدون اشعار رسمي ودون ان تعلن الجهة العسكرية التي اعتقلتهم عن نفسها، فيما أفاد عدد منهم بأنهم تعرضوا للضرب اثناء عملية الاعتقال ثم اثناء التحقيق معهم.

وبين المسرحي والكاتب هادي المهدي اثناء المؤتمر، أن هتافه طوال المظاهرة كان يتركز على سلمية التظاهرة وأنه كان يشدد على اصلاح النظام وليس اسقاط الحكومة، رغم ذلك فقد تعرض «للاعتقال والضرب».

كما تحدث الصحفي سيف الخياط عن ما تعرض له، مبينا انه تعرض للدهس من قبل سيارة شرطة حين كان ينقل احد جرحى التظاهرة. فيما عبر الصحفي حسام السراي الذي كان قد اعتقل عصر امس مع ثلاثة من رفاقه، عن خيبته مما حصل يوم أمس، معربا عن مخاوفه من تحول العراق الى «دولة بوليسية».

كما أذيع اثناء المؤتمر، بيان للصحفيين اعلنوا فيه أن ما وصفوه بالحملة على الصحافة «تشكل انتهاكا لحرية التعبير التي نص عليها الدستور». وجاء في البيان الذي حمل عنوان «حرية التعبير تمر بواحد من اسوأ ايامها في العراق».

واضاف «هذا ما كشفته وقائع مظاهرات 25 شباط والأيام التي سبقته، فقد تعاملت السلطات السياسية مع التظاهرات بوصفها ظاهرة مدانة تستدعي معالجات أمنية قاسية، فقد وصف بيان رئيس الوزراء السيد نوري المالكي التظاهرة قبل يوم واحد من موعدها بانها مدفوعة من قوى القاعدة والبعث والارهاب».

وتابع البيان «كانت الصحافة هدفاً اساسياً لحملة الهجوم على الحريات، فقد سبق يوم الـ25 مداهمة لعدد من المؤسسات الصحفية ومصادرة معداتها، ثم منعت التغطية التلفزيونية الحية للمظاهرات، وترافقت الحملة مع اعتقال عدد من الصحفيين الذين كانوا يغطون التظاهرة كجزء من اداء مهمتهم في كشف الحقيقة».

ونقل البيان تساؤل الصحفيين باعتبارهم «معنيين بالتعبير عن حقوق الناس» قائين «اذا كانت الاضواء تحمينا نسبياً فمن لهؤلاء الناس الذين ليس لهم غير الله»، مشيرين الى ان «هذه هي المرة الاولى في تاريخ العراق الحديث التي يخرج الناس خلالها في مهرجان فريد لحرية التعبير، فحاولت السلطات العراقية تسميمه بالاتهامات الصفيقة والمعالجات البوليسية الشائن».

الى ذلك أدانت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة الاعتقالات التي تعرض له صحفيون غطوا التظاهرات التي شهدتها العاصمة بغداد امس الجمعة، معتبرة الخامس والعشرين من شباط يوما «سيئا» لحرية الصحافة والديمقراطية في العراق.

وجاء في بيان للجمعية تلقت «العالم» نسخة نسخة منه، إنها «تدين بأشد العبارات عمليات الاعتقالات والاعتداءات التي تعرض لها العشرات من الصحفيين والاعلاميين في مختلف انحاء العراق».

وطالبت الجمعية الحكومة «بالاسراع باطلاق سراح الصحفيين المعتقلين، ومحاسبة المفارز الامنية التي قامت باعتقالهم»، معتبرة أن «القيادات الامنية ملزمة بتقديم اعتذار رسمي وصريح وواضح إلى جميع الصحفيين والاعلاميين ووسائل الاعلام عن الاجراءات والاعتداءات وسلسلة الاعتقالات التي قامت بها قواتهم الامنية».

ودعت الجمعية القيادات الامنية إلى «تقديم ضمانات واضحة بعدم تكرار منع وسائل الاعلام من تغطية اي حدث مستقبلا، لاسيّما وأنها خالفت بشكل واضح وصريح الدستور العراقي النافذ الذي كفل حرية التعبير وحرية الصحافة والاعلام».

وحثت الجمعية مجلس النواب بـ»مساءلة السلطة التنفيذية والسلطات الامنية عن جميع الاجراءات التي كان هدفها التضييق على الاعلام ومنعه من تغطية المظاهرات في مختلف انحاء العراق، لأن حرية الصحافة يجب أن تكون مصانة في بلد من المفترض أنه قطعا شوطا مقبولا في التحول نحو الديمقراطية».

الملحق رقم 2 جريدة طريق الشعب

الأحد, 27 شباط/فبراير 2011 09:37

خمسة إعلاميين ومثقفين يتعرضون الى الإعتقال والضرب والإهانة

.

بغداد–طريق الشعب :اعلن خمسة اعلاميين وفنانين شباب انهم تعرضوا بعد ظهر امس الاول الجمعة، وفيما كانوا يتناولون طعامهم في احد مطاعم الكرادة ببغداد، الى اعتداء سافر من جانب مجموعة جنود يرتدون ملابس عسكرية مرقطة، قاموا باعتقالهم وعصب عيونهم وضربهم بشدة حتى باخامص البنادق، ثم حشروهم في سيارات هامر عسكرية ونقلوهم الى مكان مجهول .

وافاد الضحايا الخمسة في مؤتمر صحفي عقدوه عصر امس السبت ببغداد، انهم قصدوا المطعم بعد انتهاء التظاهرات في ساحة التحرير، التي شاركوا فيها وفي

تغطيتها اعلاميا. واضافوا انهم بعد نقلهم معصوبي الاعين الى مقر عسكري، تعرضوا الى جولات متعاقبة من الضرب القاسي المبرح والاهانات والشتائم.

والضحايا هم كل من الكاتب والصحفي علي عبد السادة، والفنان هادي المهدي، والشاعر والصحفي حسام السراي، والصحفي علي السومري والصحفي سيف الخياط.

وقال هادي المهدي ان خاطفيهم اجبروهم، وهم معصوبو الاعين، على توقيع اوراق لا يعلمون ماذا كتب فيها، وهو يخشى ان تكون تتضمن ادعاء بانتسابهم الى حزب البعث، لغرض تبرير اعتقالهم وملاحقتهم قانونيا. وتحدث الخمسة في المؤتمر الصحفي عن اشكال مختلفة من الإيذاء الجسدي والتعذيب التي تعرضوا لها، واكدوا ان من قاموا بضربهم وتعذيبهم كانوا من الضباط لا من الجنود.

واشار ضحايا الاعتداء الى ان الافراج عنهم تم في ساعة مبكرة من فجر امس السبت، بعد ان نقلوا الى مكتب احد القادة العسكريين الذي تحدث اليهم " معتذرا " كما قالوا، ثم امر باطلاق سراحهم.

هذا واصدر الاعلاميون والمثقفون الخمسة بيانا ذكروا فيه انه فرض عليهم خلال اعتقالهم

توقيع اوراق تنفي تعرضهم للتعذيب وتتضمن التعهد بعدم المشاركة في " اعمال شغب" مستقبلا! واعتبروا ان ما تعرضوا اليه هو جزء من " استهداف حرية التعبير عموما، والصحافة والصحفيين خصوصا" وان ذلك " يمثل ضربة كبرى لأهم اركان الديمقراطية .

فحرية التعبير هي الام المنجبة لجميع الاركان والقيم التي تنهض عليها الديمقراطية

نقاش فكري وسياسي مع السيد الدكتور عبد الخالق حسين

الحلقة الخامسة والأخيرة

وماذا بعد يا أخي الدكتور عبد الخالق حسين؟

ما زال في الذاكرة إننا, الدكتور عبد الخالق حسين وكاظم حبيب, كنا يوماً في موقع فكري وسياسي واحد, ولا شك في أن الحياة والأيام تُقّرب أو تُبّعد فكرياً وسياسياً بين الرفاق والأصدقاء والناس عموماً, وهو أمر طبيعي. ولكن يفترض أن يحافظ الأصدقاء على ديمومة العلاقات الاجتماعية بغض النظر عن الاختلاف في الفكر والسياسة, إذ يستوجب أن لا يفسد الاختلاف في الود قضية. ولهذا ابذل الجهد باستمرار أن أبتعد في نقاشاتي وحواراتي مع

الكتاب, بغض النظر عن مدى ومستوى علاقتي أو معرفتي بهم, عن الاستفزاز والإساءة, إذ لا معنى لذلك, فالحوار الفكري والنقاش لا يهدفان إلى تعميق الخلافات, بل إلى التقارب أو البقاء على المواقف من الاحترام المتبادل, رغم أني لا أجامل في طرح رؤيتي للأمور, فأضعها أمام القارئات والقراء بكل وضوح وصراحة. ولكن ما لا يمكن السكوت عنه حين تصلك معلومات موثقة جداً عن شخصٍ كان في صفوف الحزب الشيوعي مثلاً ثم تحول إلى جاسوس على الحزب والحركة الوطنية العراقية ولسنوات طويلة دون أن يخبر الحزب أو الحركة الوطنية بذلك, كما يفعل الشرفاء حين يجبرون على ذلك, ودون أن يكون الحزب والحركة الوطنية قد عرفا به أو اكتشفا نذالته, إلا بعد سقوط النظام والحصول على الملفات الموجودة في الذاكرة العراقية في الولايات المتحدة الأمريكية أو لدى الدكتور أحمد الچلبي أو عند الحزب الشيوعي العراقي أو لدى بعض الأطراف الأخرى. وفي مثل هذه الحالة يصعب حقاً على الإنسان أن يحافظ على هدوئه وسكوته.

لا يحق لي ولا لأحد, كما أرى, ولا أتفق مع من يطلق على الدكتور عبد الخالق حسين أنه مرتد عن فكره وقيمه السابقة أو تخوينه, فمثل هذا الأمر يكون خارج الصدد. ولكن من حقي ومن حق غيري أن نناقش أفكار الدكتور عبد الخالق حسين وتحليلاته السياسية واستنتاجاته التي يطرحها بشأن الوضع في العراق أو الموقف من المحاصصة الطائفية أو الموقف من مشكلة الشيعة والسنة عبر تاريخ العراق أو الموقف من المظاهرات ومن رئيس الوزراء المالكي أو من موقف الولايات المتحدة من الحرب الخليجية الثالثة والعوامل الكامنة وراء هذه الحرب وأهمية عامل النفط في هذه القضية, أو حتى تلك القضايا التي تعود في مراجعته لتاريخ الملكية وفترة حكم عبد الكريم قاسم.

بدا واضحاً في بعض مناقشاتي أني أختلف مع الدكتور عبد الخالق حسين في كل تلك القضايا المشار إليها في أعلاه وفي غيرها, ومنها أسلوب مناقشته لمنتقديه بطريقة هجومية استفزازية أحياناً غير قليلة, تعبر في جوهرها عن موقف دفاعي, دفاع عن النفس وعن المواقف, على اعتبار أن الهجوم خير وسيلة للدفاع. وإذا كان هذا الاتجاه صحيحاً في الحروب العسكرية, وليس دائماً طبعاً, فأنه غير وارد في مجال النقاش الفكري والصراع الفكري والسياسي, بل إن الحجة هي التي يفترض أن تقابل وتقرع بالحجة.

في الوقت الذي أختلف معه بكل ذلك, لا يحق لي الخروج عن دائرة النقاش الفكري الهادئ والرصين والموضوعي, إذ لكل إنسان الحق في تغيير فكره ومواقفه وسياساته أو حتى دينه ومذهبه, باعتبارها جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد طرحها النبي محمد بن عبد الله بوضوح كبير في القرآن حين أكد "... لكم دينكم ولي ديني ".

وماذا بعد؟ سأحاول تناول بعض القضايا التي وردت في مقالات الدكتور عبد الخالق حسين الأخيرة في نقاشه حول بعض القضايا التي أثرتها أو ما نشره حول المظاهرات ونقاشه حول الموقف من العلاقة بين الشعب والسلطة والتي تناولها أيضاً الأخ الأستاذ محمد ضياء عيسى العقابي في مقال بعنوان مماثل.

في مقال تحت عنوان "حول (إهداء أربع فرق عسكرية إلى الصدريين!! نُشر في الحوار المتمدن في العدد 3305 بتاريخ 2011/3/14 يدعي الدكتور عبد الخالق حسين أني أرمي كل مشكلات العراق على عاتق رئيس الوزراء نوري المالكي وإعطاء انطباع بأنه هو وحده سبب كل هذه المشاكل .. الخ. هذا القول مردود وغير صحيح من جانبي ومن جانب الكثيرين ممن كتبوا منتقدين الوضع في العراق, وهو تجني غير مبرر. إن رئيس الوزراء نوري المالكي يتحمل قسطه الكبير من المسؤولية باعتباره رئيساً للوزراء, ولكن حكومته كلها والأحزاب المشاركة في الحكم وأعضاء مجلس النواب العراقي كلهم يتحملون وزر ما جرى ويجري في العراق. كما إن قوى الاحتلال الأمريكية هي الأخرى تتحمل وزر ما يجري حتى الآن في العراق, إضافة إلى قوى الإرهاب المتنوعة وقوى المليشيات الطائفية المسلحة وكل الفاسدين والمفسدين في العراق.

ليس في يد نوري المالكي عصا سحرية لكي يغير الأوضاع بين ليلة وضحاها. كلنا يدرك ذلك ولا نحتاج إلى من يذكرنا به, إذ على أولئك الذين يدافعون عن المالكي وحكومته أن يتذكروا بأنه منذ خمس سنوات على راس الوزارة وأن سقوط النظام كان قبل ثمانية أعوام. ولكن نوري المالكي أنهى الآن السن الخامسة وهو في الحكم ولم يندفع للتغيير أو طرح ورقة للإصلاح إلا بعد أن خرجت المظاهرات فاستدعي إلى مجلس النواب ليقدم ورقته الإصلاحية. وكان في مقدوره أن يذهب إلى مجلس الوزراء قبل ذلك ليقدم ورقته الإصلاحية, ولكنه لم يفعل إلى أن

اشتد الضغط عليه. وهنا نقول إن من حقنا أن نحمل المالكي مسؤولية أكبر باعتباره رئيس وزراء من جهة, ومن حقنا أن نقول إن المظاهرات كانت ضرورية لتحريكه صوب الإصلاح وفق ما طرحه بنفسه ولا ندري كيف سينفذ هذه الإصلاحات وفي فترة مئة يوم من جهة أخرى.

وحين أشرت إلى واقع تعيين أربع ضباط لقيادة أربع فرق عسكرية فهذا لم يأت من عندياتي, بل من مصدر قريب جداً من مواقع القرار, بغض النظر ما إذا كان المالكي يريد الانتحار بهذا الإجراء أو لا يريده فهذا شأنه. ولكن المالكي خضع للكثير من الشروط والمساومات ليبقى رئيساً للوزراء وهذا أحد تلك المسامات. وحين يطالبني بالمصدر فهو يعرف تماماً وجود عرف في الصحافة لا تنشر الأسماء حين لا يريد أصحابها نشر أسمائهم. وقد مارسه هو في مقاله "يسيرون نحو الهاوية وهم نيام" حين أشار إلى ضابط لا يرغب بذكر اسمه. وهذا الأمر لا يدخل في باب البحث العلمي ومحاولة الوصول إلى المصدر للإساءة إليه من قبل رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة. وقد جاءني رجاء في أن لا أتابع ذكر بقية الأسماء حتى لو وصلتني من المصدر.

والغريب أن الأخ الدكتور عبد الخالق حسين يستخدم أقوالاً تنطبق عليه قبل غيره في مقاله "يسيرون نحو الهاوية وهم نيام" حين أورد قول للفيلسوف الألماني نيتشه: "ما هزني ليس أنك كذبت عليّ, بل أنني لم اعد أُصدّقك ". (راجع: موقع الحوار المتمدن, العدد 3305 بتاريخ 2011/3/14).

أروي للقارئات والقراء حادثة أخرى جديدة بالنسبة لي رغم إن عمرها خمس سنوات. وردتني قبل أيام وثيقتان عن شخص اسمه سلام المالكي من البصرة استولى على أرض في المعقل الميناء (البصرة) مساحتها 3649 متراً مربعاً تجاوزاً. ثم أصدر رئيس الوزراء نوري المالكي قراراً بتسجيلها باسمه ثم باع سلام المالكي قطعة الأرض المرقمة 40 وقبض ثمنها, وهو مبلغ كبير جداً. من جانبي لم اقتنع بالوثيقتين. أرسلتهما إلى صديق كريم لإطلاعه عليها ربما يصلني منه ما ينفي أو يؤكد ما جاء في الوثيقتين. نفى صواب الوثيقتين واتهمني بتصديق كل شيء يقال وقال أنهما مزورتان. وجهت رسالة في عين الوقت إلى الأستاذ رحيم العگيلي, رئيس هيئة النزاهة, إذ كان كتاب رئيس الوزراء موجهاً إلى هيئة النزاهة لكي لا تلحق سلام المالكي, راجياً منه تبيان مدى صحة أو زيف هاتين الوثيقتين, ورسالة ثالثة إلى صديق آخر

وعبر سلسلة من الأصدقاء لتصل إلى عضو في مجلس النواب العراقي الذي له إلمام بالمسألة. جاء الجواب من عضو البرلمان العراقي عبر ذات السلسلة من الأصدقاء بأن الوثيقتين صحيحتان مائة في المائة وأن سلام المالكي قبض مبلغ الأرض, ولهذا السبب طُرد من صفوف التيار الصدري. ومع الأسف لم أتسلم أي رسالة جوابية من الأستاذ رحيم العگيلي حتى الآن وربما لا يجيب الرجل على رسالتى لأي سبب كان. (راجع الملحق رقم 1 بشأن الوثيقتين والملحق رقم 2 بشأن رسالتي إلى الأستاذ رحيم العگيلي). أتمنى أن يجيب مكتب رئيس الوزراء على هذا الاستفسار, إذ أن الأمر يدخل في باب الفساد والتصرف في عقارات الدولة, كما حصل بالنسبة لمجمع جامع الرحمن ببغداد والذي ورد في مقال مشاهدات من بغداد للأستاذ الدكتور خالد السلطاني. من هذا يتبين بأني لا أتعجل الأمر والكتابة ما لم أتوثق من الأمر من أكثر من مصدر. والآن فالكرة في ملعب رئيس الوزراء.

يؤكد الدكتور عبد الخالق حسين بأن الجهود كلها تصب في خانة السعي لإسقاط النظام وليس إصلاحه. علينا هنا التمييز, كما يمارس هو هذا الأسلوب كأي معلم, بين الدولة والنظام والحكومة. فالدولة شيء والنظام السياسي شيء آخر والحكومة شيء ثالث. فإسقاط الحكومة لا يعني إسقاط النظام وإسقاط النظام لا يعني إلغاء الدول العراقية. ومع ذلك لم يكن الهدف إسقاط الحكومة في مظاهرات الكثير من البشر في 2011/2/25 بل من أجل إصلاح حال الحكومة والنظام السياسي الذي يعاني من أزمة بنيوية وحالة الشعب التي يرثى لها, من خلال تغيير ممارسة المحاصصة الطائفية ومعالجة مشكلات الشعب. وحين يقول المتظاهرون بأنهم يريدون إصلاح الحال, فليس من حق أحد أن يتهمهم بأنهم يريدون إسقاط الحكومة أو النظام السياسي, خاصة وبعد أن اثبتوا بالفعل المباشر أنهم يريدون إصلاح الوضع. ومع ذلك فمن حق المتظاهرين أن يرفعوا شعار إسقاط الحكومة وإسقاط النظام السياسي, وهذا لا يعني إسقاط الدولة العراقية, فالدولة باقية, رغم سقوط النظام السياسي الملكي, وسقوط أربع نظم سياسية جمهورية ولكن الدولة العراقية ما تزال باقية وستبقى أيضاً, ولكن المتغير ليس الشعب, فلا يمكن استبدال الشعب العراقي بشعب آخر, بل المتغير هما الحكومة والنظام السياسي.

قدم لنا الدكتور عبد الخالق حسين مطالعة طويلة عن العلاقة بين الشعب والحكومة ليصل إلى الموقف التالي:

"لقد أثيرت مسألة الموقف من ممتلكات الدولة بعد مطالبة الحكومة للأحزاب الوطنية بإخلاء مباني الدولة التي احتلتها خلال الثمانية أعوام الماضية أي منذ سقوط حكم البعث عام 2003، وعلى أثر هذه المطالبة أثير سجال عنيف في الإعلام، وحصل توتر بين الحكومة من جهة والحزبين: الشيوعي، وحزب الأمة، اللذين أجبرا على إخلاء المباني الحكومية." ثم يواصل الكتابة فيقول:

"يبدو أن هناك إصرار، وحتى من قبل بعض المثقفين، على معاملة ممتلكات الدولة وكأنها ممتلكات الأعداء وغنائم الحرب، يجوز لكل من يريد احتلالها، وليست ممتلكات الشعب. نعتقد أن الترويج لهذا النوع من السلوك ليس في صالح الشعب، ولا لتربية الجماهير على الديمقراطية، والحرص على ممتلكات الدولة. فبالإضافة إلى الهجوم الشنيع على الحكومة بسبب مطالبتها باستعادة أملاك الدولة، كتب الأستاذ حميد الخاقاني مقالاً في هذا الخصوص في صوت العراق بتاريخ13/3/2011 ، عنوانه (لتعد أملاكُ الدولة للدولة.... ولتَعُدِ الدولةُ للناس) حول عائدية هذه الأملاك، إذ قال بحق: "لا أحد منا يجادل في أن تعود أملاك الدولة للدولة. فأملاك الدولة، كما نراها، أملاك الناس،". (راجع. موقع الحوار المتمدن. العدد 3308 بتاريخ 2011/3/17

دعونا نقرأ بهدوء ما كتبه الدكتور عبد الخالق حسين.

1. لقد وجه القائد العام للقوات المسلحة ثلة كبيرة من القوات الخاصة ومن قيادة عمليات بغداد لإخلاء مقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ومكتب جريدة طريق الشعب مباشرة ودون إبطاء. وكان الحزب الشيوعي قبل صدور هذا القرار أن رفض طلب للمالكي وبلقاء مباشر معه عن عدم المشاركة في التظاهرة في يوم 2011/2/25 واصر على المشاركة. وكان القرار انتقاماً لمشاركة الحزب بالمظاهرة. وكان على الدكتور عبد الخالق حسين ذكر هذه الحقيقة التي كشفها عضو اللجنة المركزية جاسم الحلفي, لا أن يعبر عليها وهو يعرفها جيداً.

2. إن المالكي يعرف جيداً ما يلي:

أ. إن الحزب الشيوعي وحزب الأمة العراقية يدفعان إيجاراً عن المقرين والمكتب لوزارة المالية وكان المفروض أن تتوجه وزارة المالية للحزب الشيوعي وحزب الأمة العراقية بإخطار حول ضرورة تخلية الحزبين للبنايات التابعة للدولة.

ب. إن الحزب يطالب ومنذ فترة غير قصيرة بضرورة استعادة الحزب الشيوعي لأملاكه ومقراته التي صادرها البعث وأشار بوضوح على استعداد لتخلية بنايات الدولة والانتقال إلى بناياته المصادرة حين تعاد له.

3. إن جميع الأحزاب السياسية, بما فيها حزب الدعوة الإسلامية, أي الحزب الذي يترأسه نوري المالكي ونائبه وزير التعليم العالي, قد استولوا على دور أكبر بكثير وأغلى بكثير من الدارين لدى الحزب الشيوعي ودار حزب الأمة العراقية, فلماذا لم يصدر القائد العام للقوات المسلحة قرارا بإخلاء الدار المستولى عليها من قبل حزبه والدور الأخرى المستولى عليها من بقية الأحزاب الإسلامية السياسية. ألا ينطبق هذا الموقف على المثل الشعبي القائل " أبوي ما يگدر إلا على أمي ". ألأن الحزب الشيوعي لا يملك مخالب "تخرمش" رئيس الوزراء؟ أليس في هذا الموقف انتقام من الحزب الشيوعي العراقي لأنه ساند المظاهرات؟

4. حين توسط السيد رئيس الجمهورية من جهة, وتصاعد الحملة الإعلامية الصادقة والنظيفة التي قادها المثقفون العراقيون مع الحزب الشيوعي العراقي من جهة أخرى, وافق القائد العام للقوات المسلحة على تأجيل الإخلاء , أي أن الدور لم يتم أخلائها كما يشير الدكتور عبد الخالق حسين.

5. هل شن المثقفون حملة شنيعة ضد قرار رئيس الوزراء أم أن قرار رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بالانفراد بالحزب الشيوعي العراقي وحزب الأمة دون غيرهما هو الهجوم الشنيع وغير المبرر عليهما.

6. من الذي لم يعلم الجماهير على احترام القانون هل الحزب الشيوعي وبعض المثقفين أم رئيس الوزراء رئيس قائمة دولة القانون الذي مارس التمييز ضد الحزب الشيوعي وحزب الأمة العراقية وسكت عن حزبه وبقية الأحزاب المتجاوزة؟ على الدكتور عبد الخالق حسين أن لا يرمي الكلام على عواهنه وكأن ليس هناك من يفقه ما يكتبه.

6. من المؤسف حقاً أن يخلط الدكتور عبد الخالق حسين بين المفاهيم والقضايا المطروحة حين يتحدث عن كلام الأخ الدكتور حميد الخاقاني الذي لم يطلب أكثر من التعامل السوي والمتساوي من جانب رئيس الوزراء مع كافة الأحزاب السياسية, سوى المعاملة بالمثل, وبعيداً عن ازدواج المعايير. يقول الدكتور عبد الخالق حسين:

"هذا الكلام جميل جداً، خاصة وأن الكاتب يريد لكل مواطن فيه (ذات الفرصة ونفس الحق). ولكن ما الفرق بين هذا التعبير وتعبير آخر بأن نقول: (لكل مواطن حصة في هذا الوطن). هل هناك فرق في المعنى، بمثل ما نقول: (حكومة المشاركة الوطنية، تمثل كل أطياف الشعب). ولماذا تسمى هذه المشاركة بالمحاصصة الطائفية والعنصرية؟ وهل هناك حل سحري لهذه المعضلة ؟"

هل يحتاج الإنسان إلى تشريح مثل هذا المغالطة والمقارنة الفجة, المطالبة بالمعاملة بالمثل من جانب الحكومة إزاء الموقف من الدور والطلب بإعادة أراضي الحزب الشيوعي العراقي لكي يترك الدارين المؤجرتين له من قبل وزارة المالية, مع موضوع المحاصصة الطائفية والعنصرية. الغريب إن رئيس الوزراء نفسه يدين المحاصصة الطائفية والأحزاب الإسلامية السياسية تدين المحاصصة الطائفية شكلياً ولكنها تمارسها عملياً وهي التي تتحدث في واقع الحال عن وجود مثل هذه المحاصصة الطائفية والأخ الكريم لا وبخلاف الجميع لا يرى في التشكيلة الوزارية محاصصة طائفية مقيتة.

لا بد أن الأخ الدكتور حميد خاقاني سوف لن يترك مثل هذا الأمر دون تعليق, فهي لقطة نادرة تستحق التعليق من قبل الصديق الدكتور حميد الخاقاني, لهذا سوف لن أطيل على القارئات والقراء أكثر مما كتبته بصدد هذه المسألة. فالدكتور عبد الخالق حسين يقدم لنا في مقالاته مادة كثيرة تستوجب التشريح والنقد لأن فيها من التناقض ما يسهل عملية نقده, وخاصة في موضوع وعاظ السلاطين الذي اختلط عليه الأمر كثيراً. يبدو لي إن المهمة التي تواجه الدكتور عبد الخالق حسين تتلخص في الدفاع عن الحكومة الراهنة ورئيسها مهما كان الثمن وكفى المؤمنين شر القتال, في حين إن المهمة التي تواجه الجميع يفترض أن تكون مصالح الشعب ومطالبه وحاجاته الأساسية.

ملاحق تابعة للحلقة الخامسة

الملحق رقم 1

بسم الله الرحمن الرحيم

REPUBLIC OF IRAQ
Prime Minister Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

No.: العـــدد : ٣٠ ر.ن /س/ ٧/ ٢٨٤
Date: / /200 التاريـــخ : ٤ / ٢ / ٢٠٠٧

وزارة النقل
مكتب الوزير
الوارد السري
القسم ١٤٢
٢٠٠٧/ ٢/١٢

(سري و شخصي)

إلى / هيئة النزاهة العامة

م / تمليك

السلامُ عليكُم ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ

وجه دولة رئيس الوزراء بأنه لا اعتراض لدى رئاسة الوزراء على اجراءات تمليك الدور السكنية العائدة لشركة المواصلات العراقية و بضمنها الدار المسجلة بأسم السيد سلام عودة فالح / وزير النقل السابق واستناداً الى موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم ق/٢/١/٢٥/١٣٧٩٦ في ٢٠٠٥/٩/٢٠ و الذي بموجبه جرت عمليات التمليك اصولياً.

مع التقديـــــر

المرفقات /
- كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء أعلاه.
- محضر بيع (تمليك) الدار المرقمة ١٩٠ شارع اجنادين.

مكتب رئيس الوزراء
د. طارق نجم عبدالله
مدير مكتب رئيس الوزراء
٢٠٠٧/٢/ ٤

نسخة منه الى /
- وزارة النقل ــ مكتب الوزير/للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- الامانة العامة لمجلس الوزراء ــ مكتب الامين/كتابكم اعلاه .. مع التقدير.
- السيد سلام عودة فالح المحترم /وزير النقل السابق/ للعلم .. مع التقدير
- إضبارة الكتب الصادرة.

iraqi-anti-corruption@maktoob.com

جمهورية العراق
هيئة النزاهة العامة
هيئة النزاهة المنطقة الجنوبية
قسم التحقيقات

Board on Public Integrity
Board on Integrity
southern area
Investigation Dept

هيئة النزاهة العامة في العراق
الواردة رقم / ١٥٣٤٨
٢٠٠٦/٩/٢٠

يرجى الإشارة إلى رقم الكتاب وتاريخه

العدد : س / ٢٤٨
التاريخ : ١٠ / ٩ / ٢٠٠٦

سري شخصي
إلى / هيئة النزاهة العامة / بغداد

م/ أعـــلام

تحية و تقديـــــــر ...
تنفيذاً لقرار السيد قاضي تحقيق هيئة النزاهة العامة / المنطقة الجنوبية في ٢٠٠٦/٩/٤ يرجى أعلامنا فيما إذا كان السيد (**سلام عودة المالكي**) الوزير السابق لوزارة النقل مخولاً قانونياً بتغير جنس العقار المرقم ٦٣/١٩ مقاطعة (٤٠) المعقل والميناء والتي مساحتها ثلاثة الاف وستمائة وتسعة و أربعون متر مربع وتم تغير جنسها من دار حكومية تشغيلية بعد أن تم صرف مبلغ قدره خمسون مليون دينار من خزينة الموانئ كدار استراحة ثم إلى دار سكن ثم باعها لنفسه بمبلغ ستون مليون دينار وسجلت باسمه استناداً لصورة قيد العقار المرقمة ٢٠٠٥/٢ رقم الجلد ١٠٩٦ وكتاب دائرة التسجيل العقاري بالعدد ٧٩٧ في ٢٠٠٦/٨/٣١ نرجو التفضل بالكتابة إلى رئاسة مجلس الوزراء الموقر ومجلس النواب بموجب قرار السيد قاضي تحقيق هيئة النزاهة العامة / المنطقة الجنوبية فـــــي ٢٠٠٦/٩/٤ وأعلامنا النتيجة .
مع فائق التقديـــــــر ...

القاضي
حيدر عاشور حيدر
مدير عام هيئة النزاهة العامة
المنطقة الجنوبية

مكتب نائب رئيس الهيئة
الواردة
رقم ١٢٥٥
٢٠٠٦/٩/٢٦

المرفقات :-
- صورة ضوئية من سند العقار .
- صورة ضوئية من كتاب دائرة التسجيل العقاري بالعدد ٧٩٧ من ٢٠٠٦/٨/٣١.

نسخة منه إلى :-
- مكتب السيد رئيس هيئة النزاهة العامة المحترم ... للتفضل بالاطلاع مع وافر التقديـــــر ...
- مكتب السيد نائب رئيس هيئة النزاهة العامة المحترم للعلم لطفاً مع التقديـــــــر ...
- قسم التحقيقـات .
- ادارة التحقيقات .
- ملف سري شخصي .

هبـــة

E-mail: alnazaha_southernarea@yahoo.com
Tel: 641562 / 641563/ 07802520550
Pox:121 bassrah

هاتف : ٦٤١٥٦٢ /٦٤١٥٦٣ ، ٠٧٨٠٢٥٢٠٥٥٠
ص.ب : (١٢١) البصرة

iraqi-anti-corruption@maktabpc.com

الملحق رقم 2

آرسلت الرسالة على العنوانين التاليين: editor@nazaha.iq

web_admin@nazaha.iq

الأخ الفاضل الأستاذ رحيم العگيلي المحترم

تحية طيبة

وصلتني الوثيقة المرفقة. هل يمكنكم تأكيد هل هي صحيحة أم مزورة.

مع خالص التقدير, أرجو لكم الصحة والسلامة.

كاظم حبيب

2011/3/29-28

تفاقم الصراعات المحلية والإقليمية والدولية المستقطبة في العراق إلى أين؟

ليست هناك مفاجآت في الوضع العراقي الراهن, فما حصل في الأيام الأخيرة بعد مغادرة القوات الأجنبية للأراضي العراقية كان متوقعاً. ومن يدعي غير ذلك يؤكد بعده عن الواقع العراقي وعن إشكاليات القوى السياسية المشاركة في بنية الحكومة الحالية من جهة, وعن الصراعات الإقليمية والدولية الجارية في المنطقة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على اصطفاف القوى واستقطاب الصراع الراهن من جهة أخرى. فهو صراع على المصالح لا صراع على المبادئ, صراع على السلطة والأموال والنفوذ الاجتماعي, صراع ضد مصالح الشعب العراقي وضد مستقبله الديمقراطي المنشود.

إن المحرك الأساس في الصراع الدائر في العراق ناشئ عن طبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية وانعدام الثقة بين الأطراف الحاكمة وعجزها عن الجلوس إلى طاولة المفاوضات لحل المشكلات العالقة في ما بينها أو الالتزام بما يتم الاتفاق عليه وتنفيذه. كما إن جزءاً من هذه المشكلة يرتبط بأسلوب الحكم الفردي المتجه صوب تكريس الانفراد بالسلطة والاستبداد بالرأي وتهميش الرأي الآخر, وبالتالي الاستبداد بالحكم وشعور الطرف الآخر المشارك شكلياً في الحكم بأنه مهمش وخارج الصدد. والشعور العام لدى الشعب أن الطرفين تحدوهما الرغبة الجامحة في إقصاء الآخر والانفراد بالسلطة, وهو أمر غير ممكن وسيبوء بالفشل عاجلاً أو آجلاً.

خلال السنتين الأخيرتين, أي منذ تشكيل حكومة المالكي الثانية, لم يكن وضع التحالف الحكومي سليماً معافى, بل جسد بشكل صارخ عمق الأزمة السياسية–الاجتماعية التي يعيش تحت وطأتها الشعب العراقي ومعاناته المستمرة من البطالة والفقر والفساد والإرهاب ونقص الخدمات الأساسية وهجرة المزيد من السكان إلى دول أخرى. وإذا كان عمق الأزمة ناشئ عن غياب الحياة الديمقراطية والانفراد بالحكم وعجز الحاكم عن تأمين التوافق الذي تستوجبه صيغة الحكم التوافقي الهزيل بين قيادة قائمة دولة القانون وقيادة القائمة العراقية بشكل خاص وعجز الطرفين عن إملاء ثلاث حقائب وزارية هي الدفاع والداخلية والأمن الوطني,

إضافة إلى غياب المرأة عن استخدام حصتها في التشكيلة الوزارية بسبب الموقف الذكوري المناهض للمرأة وحقوقها ودورها في الحياة السياسة وعموم الحياة العامة.

ومن هذا الوضع المريض جداً استفاد رئيس الوزراء من وجوده على رأس هذه الوزارات وكالة فعزز خلال السنتين المنصرمتين مواقعه والقوى المساندة له على نحو خاص وهمش أكثر فأكثر دور القائمة العراقية في الحكومة العراقية, إضافة إلى تراجع دور وتأثير القوى والأحزاب المشاركة في التحالف الذي يقوده إبراهيم الجعفري, بل إن حزب الدعوة الذي يقوده رئيس الوزراء قد تهمش هو الآخر لصالح دور رئيس الوزراء , تماماً كما حصل لدور حزب البعث في فترة هيمنة صدام حسين على الدولة والحكومة والقوات المسلحة وحزب البعث وقيادتيه القطرية والقومية. ولم يعد لإبراهيم الجعفري سوى إلقاء الخطب الفارغة التي تذكرنا بخطب مقاربة لها لميشيل عفلق.

إن الشعور بالتهميش لدى أتباع القائمة العراقية دفع بالبعض من قياداييها إلى المشاكسة السياسية والسفر المتكرر إلى الدول العربية والدولة التركية واللقاء بقياداتها التي رحب بها رئيس الوزراء ووجدها فرصة مناسبة لتعزيز نفوذه ودوره وتأثيره في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والشرطة. كما لا يمكن اتسبعاد لجوء بعض قياديي القائمة العراقية أو من المؤيدين لها إلى التفكير بصيغة ما للحصول على موقع أفضل في السلطة أو إلى زعزعة الوضع السياسي لفرض التعديلات التي يرونها ضروريةً بالنسبة لمواقعهم في السلطة. وهذا الأمر لا يمكن لي أو لأي شخص آخر البت فيه, بل يفترض أن يبت به القضاء العراقي بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية أو تسييس قرارات القضاء بما يقود إلى فقدان القضاء لمصداقيته.

تشير التجارب الكثيرة إلى إن الاختلاف في المبادئ بين أطراف سياسية عدة يمكن من خلال الحوار الوصول إلى اتفاقات وتحالفات ونجاحات في حل المعضلات القائمة, في حين يعجز الجميع عن إيجاد حلول عملية حين تكون تلك المشكلات شخصية وبعيدة عن المبادئ وعن مصالح الشعب العراقي ومستقبل العملية السياسية. كما إن الخلافات الداخلية يمكن معالجتها عبر الحوارات الشفافة والنيات الصادقة, في حين يعجز الأطراف عن ذلك حين تكون هناك تدخلات خارجية ترافق العملية السياسية وقوى داخلية تستجيب وتتفاعل مع تلك التدخلات لاعتقادها بأن ذلك سيقوى مواقعها وسيعزز مواقفها ويقود إلى انتصارها في الصراع الدائر.

ولكن العكس هو الذي يحصل في مثل هذه الحالات, والخاسر الوحيد هو الشعب حين لا يسود الاستقرار والأمن والسلام وحين يتعطل تماماً إنجاز المهمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

إن تتبع أوضاع العراق الداخلية خلال السنوات الثماني المنصرمة حتى الوقت الحاضر تؤكد

بما لا يقبل الشك إن الدول والقوى الخارجية ساهمت وما تزال تساهم بقوة أكبر في زيادة التوتر الداخلي بسبب تدخلها اليومي في الشأن العراقي الذي أصبح منذ سنوات شأناً إقليميا ودولياً في آن, وأن القوى المحلية العراقية الحاكمة هي التي ساهمت وتساهم أيضاً في طلب ودعم هذا التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتعزيز مواقعها بقوى إقليمية ودولية. فحكام إيران من جهة, وحكام المملكة السعودية وحكام دول الخليج دون استثناء, وخاصة دولة قطر, وحكام تركيا من جهة ثانية لا يتدخلون في الشأن الداخلي العراقي فحسب, بل ويملكون نفوذاً ومواقع سياسية واجتماعية واقتصادية قوية في العراق.

إن الذاكرة العراقية تشير مثلاً إلى أزمة تشكيل الحكومة والسفرات المكوكية لقوى القوائم العراقية المشاركة في الحكم إلى إيران ودول الخليج والسعودية وتركيا بهدف حل معضلة تشكيل الحكومة التوافقية على أساس المحاصصة الطائفية اللعينة التي انتهت بالموافقة على رئاسة المالكي لمجلس الوزراء للمرة الثانية والتشكيلة الوزارية الفاشلة القائمة حالياً والتي سمحت لرئيس الوزراء الانفراد الفعلي بالسلطة والتحكم بمجرى الأمور في البلاد.

يبدو لي, وبعد مرور ست سنوات على وجود نوري المالكي على رأس الحكومة العراقية وقيادة القوات المسلحة وما يقرب من سنتين على رأس وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني, تفاقم لديه الشعور بالقوة والقدرة على حسم المعركة السياسية لصالح قائمة دولة القانون, فهو يسعى بكل السبل إلى إنهاء الصراع لصالحه بطريقة الضربة المفاجئة والقاضية بعد عودته مباشرة من الولايات المتحدة ولقائه برئيس البيت الأبيض باراك أوباما, باعتبارها "ضربة معلم". ولكن هذه الضربة القاضية التي يتصور رئيس الوزراء إنها ستنهي الصراع السياسي في البلاد لصالحه ستقود بالضرورة إلى تعقيدات إضافية وإلى نزاع سياسي أكثر دموية لا بين أتباع القائمتين (الدولة والعراقية) فحسب, بل ستجر معها المجتمع في الوسط والجنوب وبغداد والموصل وكركوك بشكل خاص إلى صراع ونزاع دموي مرير لا يمكن تقدير عواقبه حالياً, بل يمكن منذ الآن رؤية سيل الدماء في شوارع وساحات العراق. ولم تمض سوى ساعات على مؤتمره الصحفي حتى سقط المئات بين قتلى وجرحى في الكرادة داخل على أيدي مجرمين ممتهنين ارتكاب الجرائم السياسية لتعقيد حل المشكلة القائمة وزيادة العداوة والصراع الطائفي. يمكن أن يكون طارق الهاشمي قد تورط بما يتهم به اليوم, ويمكن أن يكون صالح المطلك هو الآخر قد تورط بذات المشكلة, وربما يثبت الواقع هذا أو ينفيه. إذ لا يمكن قبول أو رفض هذين الاحتمالين, فتأكيد أو نفي ذلك من مهمات القضاء العراقي. ولكن, لا يمكن قبول الطريقة التي تعامل بها رئيس الحكومة وأجهزة الإعلام الحكومية وكل الناطقين ومستشاري رئيس الوزراء خلال هذه الأيام. فقد نشأ تداخل غير مقبول بين الجهاز القضائي والجهاز

التنفيذي, وهو أمر يثير الشكوكية والمصداقية, رغم إن أجواء الصراع تسمح بكل ذلك بل وأكثر من ذلك. وهو ما كنا نخشاه وندعو إلى تجنبه.

إن أوضاع منطقة الخليج والدول المحيطة بها محملة بما لا يحمد عقباه بسبب المحاور التي نشأت وتكرَّست خلال السنوات الأخيرة. فالمحور الإيراني–السوري قد كسب إلى جانبه حزب الله في لبنان وحماس في غزة وفلسطين عموماً, كما كسب إلى جانبه الحكومة العراقية. وليس دور الحكومة العراقية كوسيط مباشر بين سورية والجامعة العربية سوى التعبير الواضح عن هذا التحول الصريح في الموقف العراقي الرسمي إلى جانب إيران في موقفها من سوريا, في حين إن الذي يحكم سوريا هو نفس الحزب البعثي الذي حكم العراق لا غير, فإذا كان العبثيون في العراق شباطيون, فإن البعثيين في سوريا هم آذاريون, ولا فرق بينهما في الفكر والسياسة والممارسة. كما إن المحور السعودي–الخليجي–التركي قد كسب إليه القائمة العراقية في الموقف من سوريا وبالتالي في الموقف من إيران والحكومة العراقية, وهو الأمر الذي رفع من حالة الاستقطاب السياسي بين القائمة العراقية وقائمة دولة القانون. وقد نأت بعض القوى المتحالفة مع هاتين القائمتين بنفسها عن هذا الصراع, سواء أكانت مع القائمة العراقية أم مع قائمة دولة القانون, كما في محاولات السيد مقتدى الصدر أو السيد عمار الحكيم في هذا الصدد وسعيهما لحل الأزمة بالحوار السياسي, وكذلك في مقترح السيد رئيس إقليم كردستان العراق, مسعود البارزاني, بعقد مؤتمر وطني عام لكل القوى السياسية العراقية من أجل إيجاد حل سياسي للمشكلات القائمة والمحتدمة. وكان الحزب الشيوعي العراقي, الذي أدرك مبكراً مخاطر تطور الصراع قد دعا مبكراً إلى عقد مؤتمر عام لكل القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية لمعالجة الخلافات القائمة بين الأطراف الحاكمة ومجمل العملية السياسية العراقية. ولكن ليس هناك ما يكفي من آذان صاغية وواعية لعمق المشكلات الناشئة.

هل أي مؤتمر وطني للقوى السياسية العراقية سيحل المشكلة الراهنة التي ازدادت تعقيداً أم سيكرَّسها؟ ولكن لا بد من المحاولة أولاً وأن عجزت عن حل المشكلات وازدادت تعقيداً فلا بد من تشكيل حكومة إنقاذ وطني عراقية تكون محايدة تحل مجلس النواب وتدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة. وهذا لا ينفي استمرار القضاء بممارسة دوره الاعتيادي في التحري عن الاتهامات الموجهة لطارق الهاشمي شرط تميزه بالحياد والابتعاد عن المواقف السياسية للأطراف المتصارعة.

إن خشية الشعب والمخلصين من السياسيين تكمن في احتمال عودة ما جرى في العراق في الفترة 2005–2008 والعواقب الوخيمة على المجتمع والحياة الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية, إذ ستلعب المليشيات الطائفية دورها وتنقسم القوات المسلحة على نفسها بحكم انتمائها الطائفي الذي لم ينته بعد, وستساهم الدول المجاورة في تصعيد الموقف الساخن أصلاً وتزيده دموية.

برلين – نهاية كانون الأول/ديسمبر 2011 كاظم حبيب

خاطرة: من يكرس حكم المستبدين في الأرض؟

حين قرأت ما كتبه الأخ الشاعر والكاتب والصحفي أحمد عبد الحسين عن قرار فصله من العمل في جريدة الصباح الرسمية ومن قبل كاتب وصحفي إسلامي هو محمد عبد الجبار شبَّوط, رغم أن العديد من المسؤولين في الجريدة رفضوا اتخاذ مثل هذا القرار ضد زميل شاعر وصحفي معهم, تيقنت من جديد أن المستبد بأمره لا يمكن أن يبقى في الحكم, كما إن الاستبداد لا يمكن أن يتواصل في أي بلد من البلدان ما لم تتوفر مجموعة من العوامل الأساسية التي تسمح بحصول ذلك. فما هي تلك العوامل؟

يبدو لي إن العامل الأول ينشأ من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يلف هذا البلد أو ذاك ويتجلى في تخلف الوعي الاجتماعي العام وسيادة حالة من الجهل الثقافي والاجتماعي والسياسي ومعرفة الحقوق والواجبات وعدم الإطلاع الكافي على مضمون ومعنى الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان, وهي التي تتجلى في واقع الحال في الأغلبية السكانية الصامتة إزاء ما يحدث في البلاد. وهي الحالة التي تحدَّثَ عنها بصواب الأخ الفنان والكاتب كفاح محمود كريم بغض النظر عن السيوف الجاهزة التي امتدت لنهشه بسبب صراحته وحسه الصادق وملاحظاته الصائبة. إنها المشكلة التي يمكن أن يلج من خلالها ليس الحاكم المستبد وحده, بل وكذلك بعض المؤسسات والمرجعيات الدينية التي تؤسس للاستبداد وتعزز دور المستبد بأمره تحت واجهة "الحاكم المستبد خير من الفتنة!". وهو السائد في العراق حالياً.

والعامل الثاني يبرز حين ينجح المستبدون اللعب على العواطف البدائية عند الإنسان سواء بتأجيج الجانب القومي أو الأثني أو العشائري أو الديني أو الطائفي بحيث تعمى البصائر والأبصار لدى الغالبية الصامتة. وهو ما نعيشه اليوم في العراق.

والعامل الثالث يبرز في وجود كثرة من وعاظ السلاطين بين متلبسي الثقافة يمجدون اسم

المستبد بأمره ويرفعون رايته عالياً ويطلقون الكلمات النارية كالرصاص القاتل صوب المعترضين على الاستبداد والمعارضين لسياسات المستبد بأمره, وهم بذلك لا يخذلون المجتمع وإرادته وحقوقه فحسب, بل يشاركون المستبد بأمره بكل السياسات التي يمارسها وكل الجرائم التي يرتكبها وكل المظالم الأخرى التي ينفذها عبر أجهزته الأمنية القمعية. إنهم البوق الأجوف الذي يحاول استخدام الغربال بمنع الشمس من النفوذ والكشف عن الحقيقة. إنهم الحثالة التي تريد تشويه وعي الإنسان بتزييف الحقائق والوقائع. وهذا هو الجاري في العراق.

ونشأ العامل الرابع بسبب ضعف القوى الديمقراطية وتبعثرها وعجزها عن إيجاد لغة مشتركة في ما بينها في نضالها ضد الظواهر السلبية الجارية في البلاد وضد بروز الحاكم المستبد بأمره من جديد وكسب الشعب إلى جانبها واستخدام اللغة التي يفهمها ويستوعب من خلالها مصالحه الضائعة وحقوقه المسروقة. وهي حالة العراق الراهن أيضاً.

فعلى سبيل المثال لم يكن في مقدور رئيس الوزراء العراقي أن يصدر أمراً بفصل الأخ أحمد عبد الحسين ومحاربته بالرزق وليس ممارسة قاعدة الحجة بالحجة, لولا وجود شخص على رأس هيئة التحرير مثل محمد عبد الجبار شبوط, الذي كشف اليوم وأكثر من أي وقت مضى, عن الفجوة الكبيرة والمتسعة عنده بين ما يكتب وما يفعل. لقد كان أداة سيئة بيد الحاكم الذي لم يعد يحتمل النقد, والذي راح يحاور عصائب الحق المتهمة بالكثير من الاغتيالات والقتل العمد ويمنحها الحق في الاحتفال بساحة التحرير ويمنع مثل هذا الحق عن الحزب الشيوعي العراقي ورغبته في إقامة احتفالية الجلاء في ساحة التحرير.

تباً لكل الانتهازيين, تباً لكل وعاظ السلاطين, تبّاً وتبَّاً ثم تبَّاً لكل من يخون ضميره ويسكت عن قتل الناس على أيدي ضباط في وزارة الداخلية, كما حصل للمثقف الديمقراطي كامل عبد الله شياع, أو ما حصل للكاتب والصحفي هادي المهدي, وكل الدلائل الأولية تؤشر بأصابع الاتهام إلى القتلة !! وتباً لمن قتل ابن أختي ضياء جواد الهاشمي وزوجته ,ابنته ذات الـ 15 ربيعاً, وقبل هذا وذاك تبَّاً لكل مستبد بأمره يشتري المرتزقة ويوظفهم دفاعاً عن استبداده وتنفيذ أوامره وقمعه.

2012/1/5

الاستبداد والتآمر والقسوة وتغييب المصلحة العامة

هي جزء من محن العراق!

إن قراءة مدققة لتاريخ العراق القديم والوسيط والحديث, ورغم ما تضمنه من إنجازات رائعة وفردية لسكان بلاد الرافدين في مجالات مختلفة لصالح تقدم البشرية كلها, وبشكل خاص في ما أنجزه بناة العراق القديم من حضارة ازدهرت لقرون طويلة, فأن الباحث سيجد جملة من السمات التي ميزت المسيرة الطويلة للعراق وعلى مر العصور ابتداء من العراق القديم ومروراً بعهد السيطرة الفارسية فالدولة الأموية والعباسية ومروراً بالدويلات ومن ثم الدولة العثمانية وأخيراً العراق الحديث والمعاصر نلتقط منها أربع سمات ميزت وما تزال العلاقة بين النظم السياسية التي توالت على حكم العراق أو النخب الحاكمة التي تبادلت المواقع بين فترة وأخرى وعبر أساليب وأدوات مختلفة من جهة, وبين المجتمع بتعدد فئاته الاجتماعية وخاصة الفئات الشعبية الكادحة والفقيرة والكسبة والحرفيين والمثقفين من جهة أخرى: إنها سمات فرض الاستبداد وحبك المناورات والتآمر وممارسة القسوة والاستغلال, إضافة إلى ما نشأ وينشأ عنها من عواقب مريرة كالظلم ومصادرة الحرية الفردية والفساد وغياب العدالة الاجتماعية ونقص مستمر في الخدمات العامة.

فالحاكم الذي اعتقد انه أبن الشمس, أو أن نصفه من الآلهة ونصفه الآخر من البشر, أو اعتبر نفسه مفوضاً عن الآلهة في حكم البشر, أو أقنع نفسه بأنه الوكيل الشرعي لحاكمية الله على الأرض, أو أنه قرر أن يكون الممثل الشرعي الوحيد لحزب قومي أو حزبٍ ديني أو شمولي أو إنه الممثل لمجمع أو تحالف لقبائل وعشائر أو حتى أقاليم ومناطق جغرافية, فهو الحاكم بأمره ووالواضع أحياناً كثيرة للقوانين والمفسر لها والمتحكم بالتشريعات والمصدر للأوامر والمتحكم بالفتاوى والمحدد للقواعد التي ينبغي أن يمارسها الفرد في المجتمع. والحاكم بأمره يرى نفسه, وليس غيره, مجسداً للحق والحقيقة في آن ولا يمكن أن تسير الدولة دونه, وهو الحاكم العادل والنزيه وراعي الأمة وحامي حمى الديار حتى حين يمارس كل الموبقات والمحرمات ضد الشعب, كما كان يفعل صدام حسين. إنه الآمر الناهي والحاكم الذي لا يرد له قرار والحاكم الذي جاء ليبقى ولا يغادر الكرسي الذي احتله بطرق شتى, أو كما عبر عن هذا الموقف بجلاء تام رئيس الوزراء العراق الحالي نوري المالكي حين تحدى, في أعقاب خطبة لأحد شيوخ العشائر في اجتماع عشائري واسع حين قال له يجب أن لا تعطي السلطة لغيرك: "هو ليش يگدر واحد ياخذه حتى ننطيها بعد!! (أي هل هناك من شخص قادر على أخذ السلطة منا, لكي نعطيها له بعد الآن؟). هكذا هو الموقف الآن!

هكذا هم الحكام الذين عرفهم العراق القديم والوسيط والحديث والمعاصر, عرفهم المجتمع واكتوى بنيران سياساتهم وسلوكياتهم وجنون عظمتهم وشزفرينتهم ونرجسيتهم المرضية وساديتهم وغرورهم القاتل ونسيانهم المواقع الاجتماعية التي جاءوا منها والقضايا التي وعدوا الشعب بها !! إنها الكارثة التي عانى منها الشعب على مدى قرون وعقود وما يزال يعاني منها.

لم يختلف غالبية الحكام الجدد عن الحكام القدامى الذين كان بعضهم يتآمر ضد البعض الآخر ويتحالف مع الكهنة مثلاً, وهم حلفاء الملك ذاته ولكنهم في صراع معه على السلطة والنفوذ والمال. وحين كان أحدهم ينجح في تآمره أو ينتصر في حربه ضد الحاكم السابق له يصدر القانون الأول الذي يشخص فيه الفوارق بين السياسات التي يريد أن يمارسها وبين سياسات الحاكم المخلوع المناهضة للمجتمع, على حد قول الحاكم الجديد. فما أن يبدأ الحكم حتى يعتقد أنه قد أنجز الكثير وعلى الناس تقديم الطاعة والعرفان.

كتب عالم الآثار العراقي المميز الدكتور فوزي رشيد (1936-2011/3/26) بهذا الصدد ما يلي:

"لم يختلف الملك لبت عشتار عن باقي الملوك الذين دونوا القوانين حينذاك بتأكيده على أن هذا القانون وضع وفق إرادة الإله ويشير إلى مهمته التي أوكلها له الإله وما فعله في البلاد, حيث جاء في الخاتمة ما يلي: "استناداً إلى كلمة الإله "أوتو" الصادقة تسببت في أن تتمسك بلاد سومر وأكد بالدالة الحقة, واستناداً إلى أمر الإله إنليل "أنا لبت عشتار" ابن الإله إنليل قد قضيت على البغضاء والعنف .... وعملت على إبراز العدالة والصدق وجلبت الخير للسومريين والأكديين .... ونشرت الرفاه في بلاد سومر وأكد وأقمت ... المسلة. وضعت شريعة الملك لبت عشتار على وفق إرادة إله مدينة "أيسن" الإله "نن انسنا", ولكنها مجدت في مقدمتها الإلهين أنو وإنليل أيضا. (رشيد, فوزي د. الشرائع العراقية القديمة. وزارة الإعلام. بغداد. 1973. ص 47). وهكذا كان أسلوب عمل وسلوك بقية الحكام. والسمات المميزة والعامة التي يلتقي عندها أغلب حكام العراق كانت الاستبداد والقسوة والظلم والتآمر والصراعات بين الحكام والكهنة أو بين الحكام الذين يديرون أحزاباً قومية شوفينية أو دينية أو شمولية وبين أجزءا مهمة من أحزابهم أحياناً غير قليلة, ولكن كانت في الغالب الأعم أو على الدوام, مع غالبية المجتمع.

لقد عانى العراق من الحكم غير الديمقراطي والفردي والاستبدادي, وعانى من قرارات الحكم في شن الحروب الداخلية والخارجية وتحمل المجتمع تكاليف الحروب العدوانية بأرواح أبنائه وبناته وموارده والتراجع عن المستوى الحضاري النسبي الذي بلغه خلال العقود المنصرمة.

ولم تتغير هذه السمات حتى يومنا هذا. فليست التهم الموجهة إلى طارق الهاشمي, إن صحت, سوى التعبير الصارخ عن تآمر النخبة الحاكمة على بعضها بسبب صراعاتها على السلطة وسبل تقاسمها ودور كل منها في السلطة وموارد البلاد المالية والتأثير والنفوذ المباشرين وغير المباشرين على المجتمع. ولكن السؤال العادل الذي ينبغي طرحه هو: لماذا تدهور الوضع في العراق ليصل إلى الحالة الرديئة الراهنة؟ لقد أتيحت فرصة كبيرة في أن يكون العراق حراً, مستقلاً وديمقراطياً وإنسانياً لا مكان فيه للاستبداد الذي عانى منه المجتمع ولا مكان للقسوة والظلم والتآمر والاستغلال. إن الإجابة عن هذا السؤال يعرفها أغلب العراقيات والعراقيين, إنه يكمن في غياب الوعي عن إدراك أهمية روح المواطنة الحرة والمتساوية وإهمالها, والركض وراء الهويات القاتلة, الهويات الثانوية والهامشية, الهويات الطائفية السنية والشيعية من جانب الأحزاب الحاكمة بشكل خاص ومن جانب من شجع على ذلك من جانب بعض المؤسسات والمرجعيات الدينية في العراق أو في دول الجوار, سنية كانت أم شيعية, وفي هرولة البعض وراء نصالحهم قبل مصالح الشعب. إنه يكمن في وجود وعي مشوه ومزيف استقر في أرض العراق منذ قرون ولم يغادره حتى الآن, بل يمكن القول أنه اشتد أكثر فأكثر خلال العقود الخمسة المنصرمة.

أمام حكام العراق اليوم مفترق طرق كبير فإما السير على درب الصد ما رد, وإما على درب السلامة الوطنية. أمامهم طريق اللاحكمة واللاعقلانية والإصرار على سلوك الطريق الذي سار عليه الحكم منذ سقوط الفاشية في العراق وحتى الآن ويخوضون صراعاتهم من أجل السلطة ويتركون الشعب بلا خدمات ونسبة عالية من الفقر المدقع والبطالة وغياب التنمية ولا هم يحزنون! وبين أن يتجهوا صوب الحكمة والعقلانية والسياسات الوطنية والديمقراطية ويعالجون كافة مشكلات الشعب بروح المواطنة الحرة والمتساوية وبعيداً عن الطائفية السياسية المقيتة التي دمرت وتدمر الوطن والشعب في آن.

هل يتذكر حكام اليوم برامجهم السياسية ووعودهم حين كانوا في صفوف المعارضة السياسية أم نسوا تلك المرحلة تماماً؟ السؤال يجيب عنه الواقع العراقي الراهن بدقة متناهية. لقد نسي أغلب الذين في الحكم البرامج والأهداف والنقد الذي كانوا يوجهونه لنظام العهر السياسي والخيانة الوطنية والشوفينية والفاشية, نظام البعث وصدام حسين. ومن خلال ذلك الموقف والبرامج حصلوا على تأييد الشعب. ولكن حكام اليوم دون استثناء يمارسون سياسات انتقدوها بشدة قبل ذاك وناضلوا ضدها وقدم قياديون وكوادر وأعضاء في أحزابهم حياتهم في هذا النضال وقبل أن يتسلموا بعد حرب الخليج الثالثة وعبر سلطات الاحتلال الحكم في البلاد. لقد نسى الحكام الجدد كل ذلك ولم يبق سوى رغبة البقاء في الحكم أو سعي البعض الآخر

لانتزاع السلطة وليكن بعدها الطوفان!

هل يحق لأي حاكم أن يسكت على قتلة أشرار لأنه يريد بذلك أن يحمي العملية السياسية من الانهيار, وبمعنى أخر, أن يبقى في السلطة؟ هل يمكن أن يطلع علينا سياسيون يدعون لديهم ملفات لقتلة مجرمين ولكنهم لا ينشروها بذريعة الخشية على العملية السياسية والمصالح الأنانية للقادة السياسيين؟ هل يمكن أن تتماشى هذه المواقف مع الدستور العراقي على علاَّته الراهنة: ضحايا تدفن تحت التراب, وقتلتهم يتبؤون مراكز قيادية في الأحزاب ومناصب عليا في الدولة؟ إنها "المأساة والمسخرة في آن واحد".

إن على القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية أن تعيد النظر في اصطفاف القوى لصالح الوحدة الوطنية وضد الطائفية وضد من يريد أن يفرض نفسه على الحكم بأي ثمن, وضد من يحاول ان ينتزعه بأي ثمن.

إن من واجب الشعب أن يمارس دوره في الضغط المتواصل على الحكام ليستجيبوا لإرادته الحرة ومصالحه. إن من واجب الشعب أن يطالب بالكشف عن القتلة والمجرمين بغض النظر عن مواقعهم السياسية في الأحزاب السياسية أو في الحكم, إذ من حق الشعب أن يطالب بممارسة القانون ومعاقبة المجرمين. إن من واجب الشعب أن يرفض الأساليب الفردية الراهنة في ممارسة الحكم, بل يفترض أن يطالب بإيجاد حلول عملية لكل المشكلات التي لم يبذل الحكام الحاليون أية جهود حقيقية لحلها والتي بتراكمها تزداد تعقيداً وصعوبة وتتسبب في توليد مشكلات جديدة. وهو ما يجري اليوم في العراق.

2012/1/6 كاظم حبيب

كارثة تلو أخرى... فإلى متى يا حكام العراق ؟

ليس هناك من يعتقد بأن قوى الإرهاب الإسلامي السياسي المتطرفة, القوى الفاشية في الإسلام السياسي, ستتوقف عن القتل الجماعي في العراق ما دامت لم تحقق الأهداف التي تسعى إليها, وليس هناك من هو من البلادة بحيث يعتقد بأن هناك طرفاً واحداً ينفذ هذه العمليات, كما ليس هناك من يعتقد بأن هؤلاء القتلة الذين ينفذون أوامر صادرة لهم من

أئمتهم وأسيادهم وأولياء نعمة عائلاتهم لا يمتلكون من يزودهم بالمعلومات من داخل أجهزة الحكم التنفيذية, وخاصة أجهزة الأمن والشرطة والجيش, أو ليس هناك من يحميهم ويتستر على أفعالهم الإجرامية الدنيئة ومجازرهم الجماعية البشعة.

ولكن الكثير والكثير منا يعتقد بأن هؤلاء يؤدون أفعالهم القذرة بمهنية عالية, في حين ازداد عدد الذين يعتقدون بأن الحكومة هي العاجزة عن التصدي لهؤلاء المجرمين القتلة ومن يقف خلفهم ويدعم قتلهم الجماعي في الداخل أو في دول الجوار.

والسؤال المشروع هو: من له مصلحة في قتل العراقيات والعراقيين في هذه المرحلة العصيبة من تايخ العراق حيث يعيش الحكم والمجتمع والقوى السياسية في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية عميقة وطاحنة, حيث يعيش العراق صراعاً همجياً على السلطة السياسية وعلى أموال الشعب وعلى النفوذ السياسي الشمولي على الشعب الجريح والمستباح, وحيث تستفيد قوى الإرهاب لإنزال المزيد من الضربات بالشعب ومصالحه؟

من متابعة الأحداث الجارية في العراق يستطيع الإنسان أن يشخص مجموعة من القوى التي كان ولا يزال من مصلحتها تشديد الصراع بين القوى السياسية العراقية من جهة, وزيادة القتل الجماعي والتدمير الواسع وإشاعة القلق بين السكان من جهة أخرى, بأمل تعميق الشعور بسيادة الطائفية السياسية وتشديد الكراهية بين الطوائف الدينية للوصول إلى الأهداف القذرة التي يسعى إليها أصحاب المصلحة بهذا الوضع المتأزم.

لا شك في أن قوى القاعدة هي المتهمة وذات المصلحة الأولى في هذا الصدد, مع العلم بأنها عاجزة عن الوصول للحكم بأي حال, ولكنها ليست الوحيدة بل لها شركاء يمارسون وبالتحالف معها القتل الفردي والجماعي من أجل استعادة السلطة السياسية, إنه البعث الفاشي الذي ما يزال يحمل السلاح ويتحالف مع هيئة علماء المسلمين وبعض القوى القومية اليمينية الأكثر تطرفاً على الصعيدين العراقي والعربي.

كما إن المملكة السعودية وبعض دول الخليج وقوى سياسية ودينية في هذه الدول, وبالتعاون مع قوى محلية, وليست تركيا بعيدة عنهم, لها مصلحة حقيقية في جعل العراق بلداً غير مستقر وغير آمن بأمل تغيير الواقع الراهن لمصلحتها, فهي ترى إن لإيران نفوذاً كبيراً في العراق ومؤثراً على السياسة العراقية والحياة الاجتماعية والدينية, وتريد تغيير هذا الواقع الفعلي.

كما إن لإيران مصلحة في كل ذلك, فهي بمثل هذه الأعمال تصعد الكراهية ضد السنة وتؤجج المشاعر وتعمق من واقع الاصطفاف الطائفي الجاري وتزيده استقطابا لمصلحة من تؤيده من القوى والأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية في العراق, وهي التي لها نفوذ كبير في الأجهزة

الأمنية والسياسية العراقية.

ويشعر الإنسان بأن الصراع بين القوى والأحزاب السياسية ذات الوجهة الدينية الطائفية والقومية تجد في كل ذلك تشديداً للصراع المذهبي الذي تستعين به في تعبئة الناس من أتباع المذهبين إلى جانب كل منها لتواصل وجودها في العملية السياسية ولكن على الصيغة الخطرة والعرجاء الراهنة التي من عواقبها هذا الموت اليومي الواسع للناس في البلاد, وهذا التخلف في البناء والتنمية الاقتصادية ومعالجة المشكلات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والبيئية, وكذلك تلك الأموال التي تنفق على أجهزة الأمن والشرطة لحماية الزوار من ضربات الإرهابيين دون طائل, إذ إن الإرهابيين يكونوا قد خططوا لضرباتهم ونفذوها أو سينفذونها واستعانوا بما وصلتهم أو تصلهم من معلومات عن مواقع الضعف في أجهزة الأمن العراقية التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق أهدافهم العدوانية ضد الشعب.

لا يكفي أن تقول للمجرم "لا تقتل", بل يفترض أن تمارس كل الأساليب والأدوات المتوفرة لمنع المجرم من القتل الفردي أو الجماعي. لا يكفي أن تدعي بأن أجهزة الأمن قادرة على حماية المواطن, في وقت يرى المواطنون كيف يمارس القتلة مهمتهم في القتل بتفجيرات يومية ولا يدري متى يأتي دوره!

حين يوافق رئيس الوزراء على إعفاء إرهابيي الأمس وقتلة الشعب ويبدي استعداده للتحالف معهم, وحين يمتلك ملفات لا يحولها إلى القضاء بل يحتفظ بها في أدراجه لكي يستفيد منها متى يشاء , فأن قتلة الأمس وقبل الأمس يعتقدون بأنهم ربما سيحظون بالعفو أيضاً بعد فترة وجيزة رغم قتلهم لـ 75 شخصاً من أبناء وبنات هذا الشعب ومن كادحيه في يوم واحد هو الخامس من كانون الثاني/يناير 2012 في الناصرية والكاظمية وبغداد.

من حقي أن أتساءل: هل يمكن أن يكون أغلب المشاركين في تشكيل الحكومة الحالية من المستفيدين من هذه الأوضاع المتردية في العراق؟ السؤال عادل ومنطقي بالنظر لما يحدث حالياً في العراق. أما الخاسر الوحيد في خضم الأحداث المأساوية الجارية, في معمعان الكوارث المتتالية لتمعن في اغتصاب حرية حركة هذا الإنسان وتشيع الخوف والقلق في نفوس الجميع.

إنها المحنة الحقيقية التي يعيش تحت وطأتها هذا الشعب المستباح والجريح, إنها الطامة الكبرى حين لا ينقطع نزيف الدم في البلاد ومعه لا تتوقف دموع الثكالى واليتامى وآلام الجرحى والمعوقين .

إلى متى نبقى نطلب الذكر الطيب للشهداء الأبرار والصبر والسلوان لذوي الشهداء , إلى متى نرى أصحاب الدم البارد من السياسيين وهم يرون كيف يتساقط الناس أمواتاً وجرحى تحت

تفجيرات قوى الإرهاب الفاشية, إسلامية كانت أم قومية بعثية أم غيرها, ولا يعملون شيئاً ضدها ولا يقدمون استقالتهم من الحقائب الوزارية التي عجزوا عن الإيفاء بالمهمات الملقاة علا عاتقهم, إلى متى يبقى الشعب ساكتاً عن هذه الجرائم البشعة وعن منفذيها والموجهين لهم, ويسكت في الوقت نفسه عن العاجزين عن حماية الشعب من القتلة المجرمين؟
سؤال أطرحه على كل إنسان عاقل في العراق وأتمنى الإجابة عنه بكل صدق وصراحة وشفافية عالية, وأن يرفع كل إنسان عاقل ومحب لوطنه وشعبه صوته عالياً ليسمعه كل مسؤول في البلاد. الموت الذي لم يصل لي ولك هذا اليوم يمكن أن يصل يوم غد, والجماعة الوحيدة الناجية من القتل اليومي هي التي تسكن في المنطقة الخضراء دون أدنى ريب, وبعدها فليكن الطوفان !!
2012/1/7 كاظم حبيب

هل من سبيل لوقف سفك الدماء في العراق؟

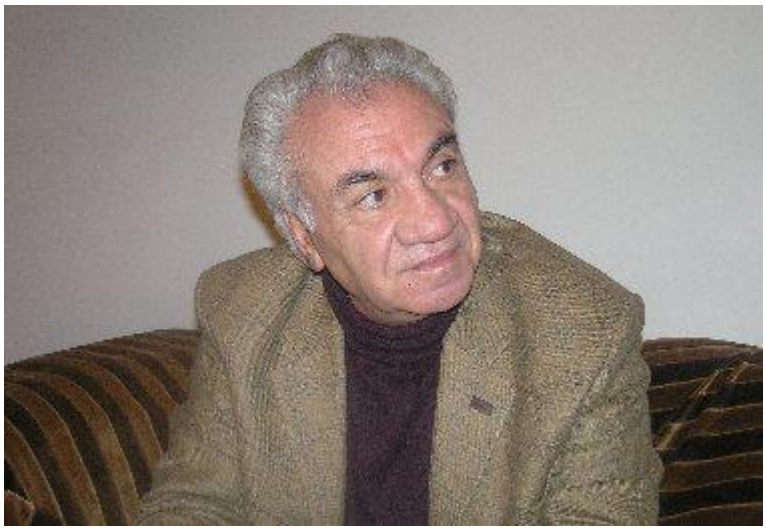

كاظم حبيب

هل من سبيل لوقف نزيف الدم في العراق؟ هذا السؤال يلح عليَّ كل صباح ومساء, كلما فكرت بما يجري في العراق, والتفكير بالعراق, بهذا الوطن الجريح والمستباح من قبل الإرهابيين بكل

هوياتهم وأصنافهم وأحزابهم وقواهم الظاهرة والمستترة, غير متوقف. من السهل أحياناً وضع الأسئلة, ولكن ليس من السهل الإجابة عنها. وهذا أحد هذه الأسئلة العصية على الحل لا لأنها ترتبط– بالمبادئ والقيم الأساسية التي تمس المجتمع, بل بالمصالح الأنانية والضيقة التي تدوس بشراسة وعنجهية تدميرية على المبادئ والقيم الإنسانية, على حقوق الإنسان وعلى الحريات الديمقراطية. لأنها تتجاوز على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث المعمول في النظم السياسية الديمقراطية, وعلى مبدأ حرية الصحافة والصحافيين, وعلى حرية التظاهر والتجمع... الخ. ولأنها لا تعتمد على مبدأ المواطنة الحرة والمتساوية, باعتبارها الهوية الرئيسية والأساسية في المجتمع والدولة, بل تلتزم بالهويات الثانوية والهامشية القاتلة لوحدة المجتمع والمنفذة لسياسة التمييز بين أفراد المجتمع بسبب الدين والمذهب والقومية والفكر والرأي السياسي.

العراق, كدولة وكحكومة وكأحزاب, ومن ثم كمجتمع, يعيش في أزمة مستفحلة ومتفاقمة. طرحت العديد من المبادرات لمعالجة الأزمة الحادة الراهنة. والمبادرات المطروحة تسعى لحل الأزمة الراهنة التي نشأت بفعل صدور قرار باعتقال طارق الهاشمي, نائب رئيس الجمهورية وأحد قادة القائمة العراقية. ولكن هل المطلوب حل هذه المسألة فقط, أم المطلوب إيقاف الأزمة الرئيسية التي صارت تلد المزيد من الأزمات. نحن أمام تكاثر في الأزمات. وهذا التكاثر وإعادة إنتاج الأزمات ناشئ عن جذر أساسي لا يتوقف عن إنتاج الأزمات بسبب عدم الاستعداد للتخلص من هذا الجذر من جهة, وعدم الاستعداد لغرس جذر آخر أكثر طهراً وقوة وقدرة على الحياة وقطع دابر الأزمات في البلاد من جهة ثانية.

أساس الأزمة هو النظام الطائفي السياسي المحاصصي الذي ارتضته أغلبية القوى السياسية العراقية قبل وبعد سقوط النظام السياسي الفاشي ورفضه البعض القليل من القوى السياسية وكرسته إدارة الاحتلال الأمريكي بشخص الدكتاتور الأمريكي بول بريمر من جهة, والابتعاد عن الوطن والمواطنة لصالح القومية والدين والمذهب من جهة أخرى. وحين تسود الطائفية والمحاصصة المستندة إليها تغيب في الوقت ذاته الحرية الفردية والحريات الديمقراطية وحقوق المواطنة الحرة والمتساوية ويجري التجاوز على مبادئ وبنود الدستور, وعلى الحياة السياسية وعلى حرية الإعلام والإعلاميين ... الخ, وهذا ما يجري اليوم في العراق على مستوى الدولة والحكومة والمجتمع.

المؤتمر الوطني الذي يراد عقده, يفترض بمنظميه والساعين إليه إلى وضع التصور الذي يساعد على معالجة جذر المشكلة. وهي بحد ذاتها مشكلة في إطار المحاصصة الطائفية التي اعتمدت في انتخابات عام 2010, كما في قبلها في العام 2005, وفي تشكيل الحكومة

الراهنة وفي مجمل السياسات الجارية. فكيف العمل؟ وبسبب الواقع الاجتماعي القائم في العراق فأن التحولات الديمقراطية المنشودة في العراق لا تخضع إلى الرغبات الطيبة والحكيمة, بل تنشأ عن واقع حال العراق وعن مستوى وعي الفرد والمجتمع لمسؤولياته وحقوقه ومصالحه. من هذا الواقع يفترض استنباط المعالجات. وأمامنا عدة احتمالات لا أنطلق في تشخيصها من رغباتي الشخصية, ولكن من ضرورات معالجة الأزمة ومن الإمكانية الفعلية المتوفرة لتنفيذها, وهي على التوالي:

الاحتمال الأول: إجراء انتخابات عامة مبكرة ربما يقود أثناء التحضير للانتخابات أو بعدها إلى نشوء اصطفافات سياسية جديدة لا تقوم بالضرورة على المحاصصة الطائفية المقيتة بل على أسس وطنية وبرنامجية. وهو الحل الأمثل في المرحلة الراهنة.

الاحتمال الثاني: حل الحكومة وتشكيل حكومة جديدة على أن تلتزم الحكومة الجديدة ورئيسها الجديد ' الذي يفترض أن يتمتع بتأييد واسع من كافة القوائم وغير متورط بالصراعات والنزاعات الحادة الراهنة, بعدد من المبادئ التي نص عليها الدستور ولم تلتزم بها كل القوى السياسية المشاركة بالحكم بصيغ شتى وبنسب متفاوتة. ويمكن تجنب اختيار الوزراء والوزيرات على أسس طائفية, بل شخصيات تقترب من القوى الفائزة في الانتخابات وتمارس سياسة يجري الاتفاق عليها من جانب كل القوى المشاركة في الحكومة. وبالتالي يجري العمل لمعالجة الاختناقات السابقة في السياسة والاقتصاد وفي معالجة المشكلات القائمة.

الاحتمال الثالث: تشكيل حكومة برئيس الوزراء الحالي, وهو الاحتمال الأسوأ, شريطة أن يلتزم بمبادئ وقواعد محددة في عمله كرئيس للحكومة وأن يبتعد عن التدخل بالشأن القضائي وأن يكف عن الفردية في العمل والانفراد بالقرارات وإعادة تشكيل الحكومة على وفق ما نص عليه الدستور بالمنسبة للنساء وتوزيع الوزارات على أسس أكثر عقلانية وتعاون القوى المشاركة بالحكومة باختيار عناصر أكثر وعياً لمهماتهم وأكثر قدرة على تنفيذها. يصعب عليَّ تصور أن رئيس الوزراء سيلتزم بما يفترض أن يمارسه, إذ أن الفترة المنصرمة لم يبرهن على تمتعه بروح ديمقراطية أو احترامه لقوى المجتمع أو ابتعاده عن التكتكة التي مارسها حتى في الموقف من عصائب الحق المتهمة بارتكاب الكثير من الجرائم بهدف المناكدة لقوى التيار الصدري ..الخ. إنه القائل "ما ننطيها .."، أي حتى لو جاءت عبر الانتخابات وفوز قوى أخرى بالأكثرية "ما ننطيها" للآخرين, وهو هنا يريد أن يتحدث عن الشيعة في مواجهة السنة, وهو الخطر الأساس في شق المجتمع. وهذا هو ذات الموقف الذي عبر عنه صاحبه ولا يختلف عنه ونائبه في رئاسة الحزب "علي الأديب" حين قال إن الديمقراطية وسيلة للوصول إلى السلطة وليست فلسفة للحكم !! وهذا هو بالضبط ما يؤمن به حزب الدعوة الإسلامية, وهذا ما

يمارسه فعلاً هذا الحزب حالياً.

على العاملين من أجل المؤتمر الوطني أن يتجنبوا التدخل بشأن القضاء العراقي وتحقيقه في التهم الموجهة إلى طارق الهاشمي, إذ إن خلط الأوراق مع السياسة يضعف المصداقية ويسمح بضياع الكثير من ملفات القتل لأبناء وبنات الشعب العراقي ويبقى كافة المجرمين دون عقاب.

من الضروري أن يصر المؤتمر على إبعاد العناصر البعثية التي لعبت دوراً بارزاً حتى سقوط النظام من قائمة الاستيزار, إذ أنهم سيبقون يشكلون خطراً على المجتمع العراقي وعلى مسيرة العملية السياسية. وهؤلاء غير موجودين في القائمة العراقية فحسب, بل هم يعملون في قوائم أخرى وفي قوى وأحزاب أخرى لا بد من إبعادهم عن العملية السياسية. وهذا الموقف لا يعني إبعاد كل الذين أجبروا على أن يكونوا أعضاء في حزب البعث لأي سبب كان عن العمل السياسي إن لم يكونوا قد ارتكبوا جرائم بحق الشعب.

ومن الضروري أن يصر المؤتمر على رفض التدخل الخارجي لدول الجوار في الشأن العراقي والسعي لإضعاف نفوذ كل الدول المجاورة وتأثيرها على أحداث البلاد وسياسات الحكومة والقوى والأحزاب السياسية العراقية. إنها المهمة الأكثر تعقيداً والكل يعرف السبب, ولكنها الأكثر أهمية في المرحلة الراهنة.

إن الاحتمال الأول سيسمح بضمان حصول اتفاق بين القوى السياسية وسيساعد على التكاتف لمواجهة قوى الإرهاب بصورة مشتركة وسيمنع إلى حد بعيد سفك دماء العراقيات والعراقيين, وكذا الاحتمال الثاني, في حين يقل الأمل بذلك في الاحتمال الثالث وبقاء الأزمة الأساسية المولدة لأزمات جديدة على حالها, ولن يكون هناك أمل كبير بوقف نزيف الدم, وهو ما نخشاه ونسعى إلى إقناع الجميع بتغيير الذهنية والسياسات والمواقف والتطلعات الشخصية لصالح المجتمع العراقي والأمن والسلام والتقدم في العراق.

2012/1/8

هل للقتلة في العراق دين أو مذهب؟

"هل للقتلة في العراق دين أو مذهب؟". كان هذا السؤال وما يزال يدور في بال كثرة من البشر لا في العراق فحسب, بل وفي الكثير من بلدان العالم. جماعات من القتلة الأوباش كانت وما تزال ترتبط بتنظيمات سياسية "إسلامية" إرهابية تدَّعي التزامها بالمذهب السني بتفرعاته العديدة. وجماعات أخرى من القتلة الأوباش كانت وما تزال ترتبط بتنظيمات سياسية "إسلامية" إرهابية تدَّعي التزامها بالمذهب الشيعي بتنوعاته المختلفة. هذه القوى مجتمعة مارست الإرهاب منذ أكثر من سبع سنوات عجاف فقتلت عشرات الألوف من العراقيات والعراقيين, سواء أكان ذلك عبر الاغتيالات المباشرة أم بالتفجيرات الانتحارية أم بالسيارات والدراجات البخارية والهوائية المفخخة أم بإشعال الحرائق في الكنائس والجوامع والمساجد والبيوت والمؤسسات الثقافية والاقتصادية وفي الأحياء والأسواق الشعبية. كما قتلت الناس على الهوية وعلى الأسماء, فمنهم من قتل لأن اسمه عمر أو عثمان أو أبو بكر, ومنهم من قتل لأن اسمه علي أو جعفر أو كاظم أو رضا. فمات المئات من البشر في مثلثات الموت وفي أكثر من مكان.

نسفوا جامع الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء وقتلوا البشر على الجسر الرابط بين الأعظمية والكاظمية وهما يحتضنان قبر الإمام أبو حنيفة من جانب وقبر الإمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد من جانب آخر. نسفوا جوامع ومساجد أخرى لأتباع المذهبين في الإسلام.

قتلوا الناس والعلماء والأدباء والصحفيين وشيوخ الدين ومجموعة كبيرة من المثقفين الديمقراطيين وبعض السياسيين في كل المدن العراقية, وخاصة في الوسط والجنوب وداخل بغداد والمحافظات الغربية والموصل وكركوك, قتلوا المسلمين السنة والشيعة, وقتلوا المسيحيين وقتلوا الصابئة المندائيين وكذلك أتباع الدين الإيزيدي. لقد ولجوا بل غاصوا في دم العراقيات والعراقيين من مختلف القوميات والديانات والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية الديمقراطية خلال الأعوام المنصرمة وما زالوا حتى اليوم يقتلون المزيد من البشر. قتلوا في الآونة الأخيرة جمهرة من الزوار المتجهين صوب مدينة كربلاء للمشاركة في الذكرى الأربعينية لاستشهاد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب. كل الذين قتلوا من زوار الحسين هم كانوا من بنات وأبناء الشعب الفقراء والمحتاجين الذاهبين إلى هناك طلباً للمساعدة والعون لإنقاذهم من الحالة المأساوية التي هم فيها, فماتوا على أيدي مجموعة من القتلة المجرمين. ولكن هؤلاء القتلة, وأياً كانت الهوية التي يحملونها, قتلوا أيضاً جمهرة من الناس الأبرياء, جمهرة من المواطنات والموطنين في مدينة الموصل.

الشعب العراقي يواجه جريمة بشعة, جريمة تندرج ضمن جرائم الإبادة الجماعية وضد

الإنسانية حيث قتل حتى الآن مئات ألوف العراقيات والعراقيين على أيدي القتلة من أتباع "المليشيات الإسلامية السياسية الطائفية المسلحة", سواء أكانت من تنظيمات القاعدة أم من غيرها, وسواء أكانت من تدعي الانتساب للمذهب السني أم للمذهب الشيعي, فهي كلها من حيث المبدأ لا تنتمي إلى أي دين أو مذهب ديني. فهذه الجماعات كلها لا تحترم الدين الإسلامي ولا المذاهب الدينية المتفرعة عن الإسلام ولا تنتمي إليها رغم الادعاء بغير ذلك. إنهم جماعات من الناس المرضى الذين يعانون من عقد وأمراض نفسية وعلل وعاهات اجتماعية, وبضمنها التعصب الديني والمذهبي أو التعصب القومي, إنهم من الغلاة المجانين, ولكنها تسلب الإنسان عقله وتدفع به خارج أطواره كإنسان وتحيله إلى مجرم قاتل لا يدين بدين ولا بمذهب.

إن هؤلاء المجرمين يشعرون بالسعادة حين يمارسون فعلة القتل وتزداد سعادتهم بزيادة عدد الضحايا الذين يسقطون بفعل عملياتهم الإجرامية, سواء بحصولهم على السحت الحرام, أم بما أقنعهم القيمون عليهم بأنهم سيدخلون الجنة حين يقتلون أكبر عدد ممكن من أتباع المذهب الشيعي أو من أتباع المذهب السني. إنهم يسعون إلى تأجيج الفتنة لا بين السياسيين فحسب, فكثرة من السياسيين كما يبدو, شاؤا أم أبوا, أدوات مباشرة أو غير مباشرة بيد هؤلاء القتلة ومن يقف ورائهم, بل وبين أبناء وبنات الشعب من أتباع المذهبين, وبالتالي السعي لإحداث مجزرة بشرية في العراق يذهب ضحيتها مئات ألوف أخرى إضافية ودمار شامل وتدهور حضاري يوازي أضعاف ما نحن عليه الآن من تدهور وخراب حضاري وسقم كبير.

إن المهمة الملقاة على عاتق الناس العقلاء والحكماء والأسوياء من بنات وأبناء الشعب العراقي أن يتصدوا لهؤلاء القتلة ولمن يقف خلفهم ومن يوجههم ويساندهم بمختلف السبل في الداخل وفي دول الجوار وغيرها, أن يشاركوا في الكشف عن هوية كل هؤلاء وشل أيديهم وإبعادهم عن المواقع المؤثرة وإبعاد السياسيين منهم عن التأثير في الأحداث بالاتجاه الذي يسعى إليه القتلة.

إن المرحلة الراهنة التي يمر بها العراق عصيبة والقوى الحاكمة لا تعي الدرب الخطر الذي تدفع إليه والعواقب الوخيمة المترتبة عن سلوكها غير السوي في الحياة السياسية وفي عدم القدرة على إدارة الصراع بطريقة سلمية وديمقراطية حضارية. فالعراق اليوم يعيش مرحلة تدهور سياسي كبير وتراجع حضاري كبير وردة اجتماعية بعيدة المدى سوف تستغرق وقتاً غير قصير لتجاوزها ولإيقاف الجرائم التي ترتكب يومياً في العراق على أيدي القتلة.

2011/1/18 كاظم حبيب

حول تصريحات قائد فيلق القدس الإيراني حول العراق

لا يمكن أن يستغرب كل متتبع لمجري الأوضاع في العراق منذ سنوات ما جاء في تصريحات قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني، حين أكد "أن العراق وجنوب لبنان يخضعان لإرادة طهران وأفكاره"ا. ثم أضاف "انه بإمكان إيران تشكيل حكومات إسلامية هناك."

ففي خريف العام 2005 كتبت مقالاً بثلاث حلقات تحت عنوان "البصرة الحزينة ... البصرة المستباحة!" نشر في الحوار المتمدن وصوت العراق والعديد من المواقع العربية. ورد عليَّ في حينها الأخ وداد فاخر, فكتبت مقالاً جديداً بثلاث حلقات أيضا تحت عنوان " هل ما كتبته عن البصرة المستباحة حقائق على أرض الواقع أم من صنع الخيال؟ وفي ذات المواقع الإلكترونية.

لم تكن البصرة وحدها مسرحاً لنشاط الأمن والحرس الثوري وفيلق القدس والكثير من التنظيمات "الخيرية!", بل كان العراق كله وخاصة منطقة وسط وجنوب العراق وبغداد مسرحاً كثيفاً لنشاط هذه القوى, إضافة إلى تلك القوى التي تعلن صراحة أنها تقلد أو تتبع مرشد الثورة الإيرانية السيد علي خامنئي باعتباره مرجعيتها الدينية أو إنه وليها الفقيه, وبعضها غير القليل لا يعلن عن ذلك صراحة.

وبالنظر للنقاشات الجارية حول هذا الموضوع وجدت مفيداً إعادة النظر في نشر تلك المقالات لإطلاع من لم يتمكن الإطلاع عليها في حينها, إذ إنها تجسد حقيقة ما يجري في العراق, بغض النظر عن وقاحة وصلافة قاسم سليماني, إذ إنه كان الأكثر صراحة وتعبيراً عن واقع العراق الراهن, وهي واحدة من ابرز المشاكل التي يعاني منها العراق في المرحلة الراهنة. لا بد للقارئة والقارئ أن يأخذا بنظر الاعتبار بعض التغيرات التي طرأت على التنظيمات وانشقاقاتها, كما حصل مثلا في حزب الدعوة وخروج الجعفري منه وتشكيل جماعة جديدة, وترأس نوري المالكي حزب الدعوة الإسلامية, أو انشقاق في قوى التيار الصدري وميليشيات جيش المهدي وظهور عصائب الحق ...الخ.

2012/1/23 كاظم حبيب

كاظم حبيب

الحوار المتمدن - العدد: 1333 - 2005 / 9 / 30 - 11:14
المحور: اليسار ,الديمقراطية, العلمانية والتمدن في العراق
راسلوا الكاتب–ة مباشرة حول الموضوع

البصرة الحزينة ... البصرة المستباحة!
المقال في ثلاث حلقات
3-1

امتدت استباحة الدكتاتورية البعثية للبصرة وسكانها عدة عقود قبل أن يسقط النظام الدكتاتوري الذي أذاق الشعب البصري مرّ العذاب وعرض البصرة لحرب وتدمير واسعين ومارس تغييب مستمر لقوى المعارضة والقتل الواسع النطاق, وخاصة في أعقاب انتفاضة الشعب ضد المستبد بأمره والنظام الجائر. كما تعرضت مدن العراق الأخرى لنفس المصائب الثقيلة, وخاصة في سنوات الحرب.
وكان سكان البصرة من مختلف القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية المناهضة للدكتاتورية يأملون أن يتمتعوا بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق مختلف القوميات والأديان والمذاهب والعدالة الاجتماعية ويضعوا حداً للتدخل في شؤونهم الداخلية ليتسنى لهم إخراج القوات الأجنبية التي أسقطت النظام الدموي.
إلا أن الرياح جرت حتى الآن بوجهة أخرى, إذ سقط سكان البصرة تحت عملية استباحة جديدة إيرانية – عراقية يصعب تصور عواقبها اللاحقة على الشعب العراقي وعلى القوى الديمقراطية. إذ إن شبح الاستبداد يبدو شاخصاً ولكن تحت أسماء وواجهات وشعارات أخرى.
إن البصرة الحزينة المستباحة مجدداً تصرخ بصوت مسموع ومخنوق أنها أصبحت تُذل وتُداس كرامة مواطناتها ومواطنيها. فمن هي تلك القوى التي تمارس اليوم إذلال البشر في البصرة, وتأخذ مواقع صدام حسين وطغمته في هذا الإذلال؟ إليكم في أدناه بعض حقائق الوضع في العراق. أملي أن تنتبه إليها القوى السياسية العراقية في كل أنحاء العراق, ومنها القوى الكردستانية التي يفترض أن تهمها حرية الإنسان في الجنوب وفي الوسط أيضاَ, وهي تساهم في الحكم في العراق لا في كردستان وحدها؟
أربع قوى أساسية تمارس السيادة في البصرة حسب تسلسلها ودورها في الحياة العامة للسكان, وهي:
1. قوى الإسلام السياسي من مختلف الأطياف.
2. المخابرات والقوى الدينية الإيرانية التي تحتل الطابق الثالث في مبنى المحافظة في البصرة

, ومنه تصدر أوامرها للمحافظة ومحافظات الجنوب والوسط الأخرى.

3. العشائر العراقية التي تقترب إلى الجماعات الإسلامية بسبب قربها من المرجعيات الدينية, ولكنها تحاول الدفاع عن أبناء عشائرها عندما يتعرضون للاضطهاد من جانب قوى الإسلام السياسي والمخابرات والقوى الدينية الإيرانية.

4. القوات البريطانية التي كانت وما تزال تنسق مع قوى الإسلام السياسي والعشائر, ولكن الأمر كما يبدو يكاد يفلت من بين يديها لصالح هيمنة القوى الإيرانية والمتحالفين معها من العراقيين.

يؤكد مجرى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغياب الحياة الثقافية في البصرة وفي مجمل المحافظة, ويمتد الأمر إلى العمارة والناصرية والديوانية والكوت وغيرها, عدة حقائق جوهرية, من أهمها:

أ. إن القوى الإسلامية السياسية ورجال الدين هي التي تسيطر بالكامل على الحياة السياسية وتفرض إرادتها على المجتمع عبر مليشياتها وتهديداتها وقتلها للناس وحملة الاغتيالات المنظمة التي لا يكتشف أمر فاعليها.

ب. وهي التي تهيمن على ميزانية المحافظة وتتصرف بالموارد المالية التي تخصص للمحافظة, ومنه يبرز التصرف السيئ وغير الأمين بالموارد المالية.(راجع نشرة "الجمعة" التي تصدرها جماعة من المؤمنين المستقلين العدد الأول. ونشرة منتدى الفضيلة الثقافي /البصرة الصادرة في 16/ربيع الثاني 1426, حول تبادل الاتهامات في عمليات النهب لموارد المحافظة, وعدد آخر من البيانات الصادرة عن تنظيمات أخرى).

ت. تفاقم الفساد الوظيفي, المالي والإداري, واستشراء المحسوبية والمنسوبية والحزبية الضيقة والعشائرية والمذهبية الأكثر ضيقاً وعتواً في البصرة.

ث. وهي التي ألغت الحياة الثقافية والفنية وحولت حياة أهل البصرة إلى مآتم حسينية وعزاء دائم وغابت الفرحة والبسمة عن عيون وشفاه البصراويات والبصراويين, فالحزن والنواح هو الذي يلفهم دائماً, رغم المحاولات الجادة التي يبذلها اتحاد الأدباء بالبصرة لتحسين المناخ الأدبي والذي يجابه بالكثير من الصعوبات والعراقيل.

ج. وهي التي تفرض نوع الحياة الاجتماعية التي يفترض أن يمارسها الناس دون غيرها.

ح. وإيران هي سيدة الموقف إذ عبر أجهزتها الأمنية والتابعين لها تدخل كل الحياة الإيرانية الدينية المتخلفة إلى البلاد, والمرجعية الحقيقية للمدينة ليست مرجعية السيد السيستاني بل السيد على خامنئي, مرشد الثورة الإيرانية, باعتباره مرشد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية, أي أنه يجسد ولاية الفقيه لقوى المجلس في البصرة وفي جنوب العراق وكل المجلس الأعلى.

خ. أما القوى الديمقراطية فليست من حيث المبدأ ضعيفة, أي من حيث العدد والنوعية, ولكنها مغيبة تحت ضغط الإرهاب والتهديد والقمع المباشر وغير المباشر, وتعرض الكثير منهم إلى الاغتيال غير المنقطع, وصعوبة الوصول إلى الشباب والتفاعل معهم.

د. وإلى جانب هؤلاء توجد قوى الإرهاب الصدامية والإرهابية من الجماعات التكفيرية وغيرها التي تساهم في تغييب الحياة الطبيعية في البلاد وتمارس الإرهاب على المجتمع.

ذ. وجدير بالإشارة إلى انتشار واسع النطاق للمخدرات بين صفوف الشباب, إذ لا يوجد ما يحرمها دينياً. وأكثر ما يرد إلى العراق هي المخدرات المصنوعة على شكل كبسولات يسهل التهامها. وقد كسبت الشرطة كميات كبيرة جداً منها في كربلاء , إذ أن المدينة المقدسة أصبحت, بفضل الإيرانيين والمنظمات المافيوية وبعض القوى الدينية والإسلام السياسي, مركزاً كبيراً لتجارة المخدرات وتوزيعها على نطاق البلاد بالجملة والمفرد, بالاستناد إلى وجود الجماهير الواسعة التي تصل إلى المدينة في مناسبات كثيرة. ويقال أن الشرطة كبست كمية كبيرة تكفي لإشباع طلب السوق العراقي عليه لمدة سنتين! ويشار إلى أن عدداً غير قليل من الذين يعملون في الأوساط السياسية الدينية هو الذي يساهم في مثل هذه العمليات المنظمة. والبصرة هي المنطقة التي تمر منها المخدرات بفعل أحزاب إسلامية سياسية وجماعات الجريمة المنظمة بعينها. ويمكن أن نشير هنا إلى عمليات تهريب المخدرات من إيران إلى العراق ومنها إلى الكويت حيث تم ضبط كميات كبيرة من المخدرات من قبل الشرطة العراقية على الحدود العراقية الكويتية.

ويمكن الإجابة عن السؤال الأساسي, من هي القوى التي تمارس السيطرة على البصرة؟, فيما يلي:

أولاً: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية

يشكل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية القوى الحزبية الإسلامية الأساسية المهيمنة بقوة على المجتمع. مجموعة كبيرة من التنظيمات الفرعية التي تعمل تحت تسميات كثيرة لتمارس نشاطات عديدة كلها تصب في المجرى الذي يريده المجلس الأعلى للثورة الإسلامية, كما لها أقوى الروابط السياسية والأمنية والمصلحية مع إيران. وأبرز هذه الجماعات هي:

أ. فيلق بدر, وهي المنظمة العسكرية التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية

ب. منظمة سيد الشهداء

ت. القواعد الإسلامية

ث. منظمة 15 شعبان

ج. حركة حزب الله التي يترأسها كريم المحمداوي

ح. منظمة ثار الله

خ. النخب الإسلامية

د. بقيت الله (وهي منظمة مخابراتية تابعة لإيران ومرتبطة بالمجلس الأعلى) (بقية الله مكتوبة فارسياً, ك. حبيب)

• ترتبط هذه التنظيمات المدنية منها والعسكرية وشبه العسكرية والمخابراتية بالسيد عبد العزيز الحكيم وبفيلق بدر في آن واحد, إذ أن قيادة فيلق بدر ترتبط بالسيد عبد العزيز الحكيم مباشرة.

• وأبرز مهمات هذه التنظيمات, إلى جانب الدعاية اليومية للمجلس وللحركة الإسلامية الشيعية المرتبطة بهم, ممارسة العمل العسكري بثلاثة اتجاهات:

*** العمل في المساجد والجوامع والرقابة على ما يجري في البصرة من نشاطات؛**

*** تهديد القوى التي ترى ضرورة توجيه التهديد لها؛**

*** اعتقال من يراد توجيه التهم له في سجون خاصة وممارسة التعذيب ضده حتى قتله دون أن يعلم بذلك أحد.**

*** ممارسة الاغتيالات لمن يتقرر التخلص منه وتنفيذ "حكم الله !" به دون محاكمات شرعية.**

• ويقيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العلاقة المركزية والأساسية مع الحكومة الإيرانية والمخابرات والحرس الثوري في إيران ويتسلم تنظيمه في البصرة تعليماته السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية من إيران مباشرة. فقوى المجلس هي الممثل الفعلي لإيران في محافظة البصرة والجنوب بشكل عام.

• ويسيطر المجلس الأعلى على مجلس البصرة سيطرة كاملة ويسيرها وفق رغبات الطابق الثالث في المحافظة, حيث توجد مكاتب المخابرات الإيرانية, إضافة إلى البيوت العلنية والسرية الكثيرة والمنتشرة في أنحاء اللواء والتي تمتلكها المخابرات الإيرانية. علماً بأن المحافظ هو من حزب الفضيلة.

• وللمجلس الأعلى في البصرة هيئات تحقيق خاصة ومحلات للتوقيف والمحاكمة وسجون أيضاً وتنفذ الأحكام مباشرة.

• وقوات بدر, التي يترأسها في البصرة أبو أحمد الراشد, محافظ البصرة السابق, تعتبر القوة العسكرية الضاربة والمسلحة جيداً والمزودة بصلاحيات غير قليلة ولها صلة مباشرة بالحرس الثوري الإيراني وبالمخابرات الإيرانية, إضافة إلى صلتها المباشرة بوزير الداخلية العراقي. وأبرز تلك المهمات ترتبط بعمليات الاغتيال والتخلص من المناهضين, وهي المسؤولة عن

تنشيط الحرب الدعائية الطائفية السياسية لتشديد الاستقطاب السياسي في البلاد للانتخابات القادمة. وقد توسعت قوات بدر كثيراً وضمت لها الكثير من الضباط العراقيين والإيرانيين بجنسيات عراقية مختلطة, تتسلم رواتبها بصورة مستمرة وبدعم مباشر من إيران. وقد تم تدريب هذه القوات مجدداً على حرب الشوارع وعمليات الاختطاف ومداهمة البيوت وغيرها. ويلاحظ تفاقم الصراع بين المجلس الأعلى وحزب الفضيلة في المحافظة رغم وجود مجلس يضم كل القوى والأحزاب الإسلامية بما فيها السنية في البصرة, والذي يطلق عليه بالمجلس السياسي.

ثانياً: حزب الدعوة :

يتفرع حزب الدعوة إلى ثلاث مجاميع, وهي:

- حزب الدعوة الذي يقوده الدكتور إبراهيم الجعفري, ويترأسه في البصرة عامر الخزاعي, وهي منظمة تمارس السياسة وربما بعيدة نسبياً عن قضايا الاغتيالات والعنف.

- حزب الدعوة – العراق الذي يقوده كريم العنزي, وهو الحزب الذي يمارس الكثير من العنف والإرهاب ومتورط بالكثير من الأعمال الأخرى التي يتحدث عنها البصريون،

- حركة الدعوة التي كان يقودها الراحل عز الدين سليم.

للجماعة الثانية مليشيات خاصة ومسلحة ولكنها اقل تحركاً من جماعة المجلس الأعلى, ولها صلاتها القوية بإيران, إلا أن اعتماد إيران الأساسي على قوى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية, ولكنها لا تستغني عن دعم الجماعات الأخرى. ولا تتورع تنظيمات هذه الجماعة عن ممارسا العنف والاغتيالات عند الحاجة, بل لها مجموعات متخصصة لهذا الغرض.

جرت محاولات لتعزيز العلاقة بين حزب الدعوة وإيران خلال الفترة الأخيرة, وخاصة بعد زيارة الجعفري لرئيس الوزراء الإيراني والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية. وقد نجح الجعفري في ذلك, رغم أن رصيده الشعبي قد تقلص في الفترة الأخيرة لأسباب كثيرة, بما في ذلك تراجع الخدمات الاجتماعية وشخصيته غير المتوازنة ووعوده التي لا تنفذ وقراراته التي لا يتم الإصغاء لها لأنها فردية وهي تذكرنا بشخصيات عراقية مماثلة أكل الدهر عليها وشرب. كما تثار اليوم الكثير من الريبة حول العقود التي وقعت مع إيران بشأن تزويد العراق بالمشتقات النفطية ...الخ.

ثالثاً: جماعات مقتدى الصدر وميليشيات جيش المهدي:

تفرعت عن حزب الفضيلة ما يلي:

1. مجموعة مقتدى الصدر وجيش المهدي التي هي الأضعف من حيث التأثير في الدوائر الرسمية في البصرة, ولكنها تمتلك تأييداً في أوساط معينة من المجتمع البصري. وتتميز بالعنف والشقاوة والاعتداء على الناس.

2. حزب الفضيلة وهو القوة التي التابعة للشيخ اليعقوبي.

3. مجموعة الفضلاء التي يترأسها الشيخ خزعل السعدي المتخصصة بشؤون الفقه والتشريع.

إن الجماعتين الأولى والثانية تمارسان السياسة والنشاط العنفي ضد القوى المختلفة معهما وتحاولان فرض قواهما على المجتمع, وتمارسان التهديد والترغيب والقتل عند الضرورة ولديهما هيئات تحقيق وتمارسان الاعتقال والتعذيب ولديهما سجون ومحاكم تصدر أحكامها ضد الذين يعتقلون بتهم كثيرة. وهذا الواقع يذكر المجتمع بممارسات قوى مقتدر الصدر في النجف والجلود التي سلخت والشرطة التي قتلت والناس الذين ذبحوا من الوريد إلى الوريد والأعراض التي انتهكت والأموال التي سلبت.

رابعاً: منظمة العمل الإسلامي:

وهي منظمة سياسية إسلامية ابتعدت حتى الآن عن ممارسة العنف والقوة في العمل السياسي العراقي. وهي منظمة ليست عدوانية حتى الآن وليست كبيرة أيضاً, إذ لا تمتلك الكثير من الأتباع والمريدين. ولكن لها علاقات واضحة مع إيران.

خامساً: الانتفاضة الشعبانية

تشكلت العديد من التنظيمات السياسية الإسلامية التي يطلق عليها "قوى الانتفاضة الشعبانية" (حركة الانتفاضة الشعبية في ربيع عام 1991). وتتوزع هذه القوى على التنظيمات التالية:

- حركة الانتفاضة الشعبانية ويترأسها مفيد عبد الزهرة السماك

- حركة الانتفاضة الديمقراطية التي يرأسها السيد ماجد الساري, وهو وكيل وزير الدفاع.

- الحركة الوطنية لثوار الانتفاضة ويترأسها راضي السماك.

- النخب الإسلامية ويترأسها صبيح محكمة.

وفيما عدا ذلك نجد هناك التجمع الديمقراطي الإسلامي الذي يترأسه السيد محمد عبد الجبار الشطب. ويمكن اعتبار مجموعة الانتفاضة الشعبية الوطنية التي يرأسها ماجد الساري والتجمع الديمقراطي الإسلامي من الحركات اللبرالية والديمقراطية في المجموعات الإسلامية, وهي التي تبتعد عن الممارسات الإرهابية والعدوانية ضد المجتمع والقوى الأخرى.

وتؤكد المعطيات التي لدينا وفق الفحص الميداني للقوى الإسلامية السياسية بأن القوى التي

تمارس الإرهاب والاغتيالات وخنق الأصوات أو الإسكات ونشر الرعب في صفوف المخالفين والمجتمع هي الجماعات التالية حسب تسلسلها:

- فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية والقوى الأخرى المرتبطة به.
- القواعد الإسلامية التابعة للمجلس الأعلى.
- جيش المهدي التابع لجماعة مقتدى الصدر.
- وحزب الدعوة– العراق المرتبط بالسيد عبد الكريم العنزي.

تمتلك القوى الإسلامية السياسية العاملة في البصرة عدة خطوط رئيسية, وهي:

1. الخط السياسي الذي تؤديه قيادات الأحزاب السياسية الإسلامية الرسمية والمعروفة في الوسط السياسي.
2. الخط الديني السياسي والذي يتكون من أئمة الجوامع الذي يلقون خطب صلاة الجمعة والتي تتمحور حول الأهداف السياسية التي تبشر بها الأحزاب السياسية التي ترتبط بها وتوجه الناس للالتزام بها, سواء بالتأييد أو الإثارة ضد آخرين والاستعداء على قوى وأحزاب وسياسات معينة.
3. الخط العسكري الذي ينفذ مهمات الأحزاب السياسية سواء أكان ذلك في المراقبة والحماية أم في التهديد الذي يراد توجيهه لآخرين أم في عمليات عسكرية واغتيالات معينة. وهي تمتلك أسلحة حديثة وكثيرة ومخبأة بشكل جيد تحت الأرض, عدا الذي في بيوتها وبصورة رسمية أو شبه رسمية, يمكن أن تظهر على السطح وعلى أكتاف أصحابها في أقل من نصف ساعة. وأسلحة المليشيات في الوسط والجنوب لم تسلم, بل تم تسليم البعض منها فقط. وقد ظهر ذلك بوضوح في المعارك التي دارت بين جيش المهدي وفيلق بدر.
4. الخط الاقتصادي الذي يحاول الحصول على الموارد المالية بطرق شتى مشروعة وغير مشروعة للاستفادة منها لأغراض هذه القوى أو بصورة شخصية. ومنها تبرز تلك الجماعات التي تمارس التهريب والتجارة بالمخدرات مع القوى المماثلة في إيران. ولم يكن منع الكحوليات إلا لتنشيط عمليات المتاجرة بالمخدرات التي هي أكثر ربحاً للمتعاملين بها.

وفي ما عدا ذلك للقوى الدينية خطوط نشطة جداً في مجال النساء والشباب وفي مختلف المجالات الأخرى, وخاصة تلك القوى التي تصلها مساعدات مالية كبيرة وتمتلك بنية تحتية متقدمة نسبياً.

شكلت القوى الإسلامية المجلس السياسي الذي يضم جميع الأحزاب الإسلامية بما فيها حزب الفضيلة وجماعة مقتدى الصدر والحزب الإسلامي العراقي.

ولا بد أن نشير بأن الفترة الأولى بعد سقوط النظام وحتى الآن توجد لجنة تنسيق تضم جميع

الأحزاب الإسلامية, ما عدا الفضيلة وجماعة مقتدى الصدر, إضافة على الحزب الشيوعي العراقي والحركة الاشتراكية العربية والحزب الوطني الديمقراطي, ولكنها محدودة الدور والحركة والتأثير.

وإلى جانب التنظيمات الإسلامية الشيعية نجد هناك تنظيماً إسلامياً سنياً هو الحزب الإسلامي العراقي ثم الوقف السني. وهما حزبان ينشطان في البصرة والزبير وأبو الخصيب حيث يكثر وجود السكان من أتباع المذهب السني, كما للجماعتين علاقات بالعشائر العربية السنية.

وتحاول هذه القوى ممارسة دورها المماثل للأحزاب الشيعية في المنطقة, ولكنها تتعرض لمضايقات من قبل الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية, رغم أن سكان البصرة يتوزعون بحدود 35-40 من السنة و60-65 من الشيعة تقريباً.

جرت في الفترات المنصرمة عمليات اغتيال متبادلة وتصفيات سياسية بين قوى الإسلام السياسي المختلفة بسبب صراعها على السلطة والنفوذ والجاه والأموال وبسبب تورط بعضهم غير القليل بعمليات التهريب والمخدرات.

2005/9/27 كاظم حبيب

البصرة الحزينة ... البصرة المستباحة! كاظم حبيب

ما هو دور إيران والمخابرات الإيرانية في البصرة المستباحة؟

3-2

تؤكد وقائع الحياة السياسية والأمنية والفكرية والاجتماعية في البصرة والتي يتحدث بها جميع أهل البصرة والجنوب وتشير إلى أن المخابرات الإيرانية والقوى المحافظة الإيرانية والممثلة بالحرس الثوري ورجال الدين الشيعة يمارسون دورهم البارز والمهيمن على حياة الناس وخاصة على المجالات التالية:

مواقع الوجود الإيراني وأجهزة المخابرات في البصرة

المجال ---- -- مجال الأمن ----- مجال الثقافة------- المجال الفكري----- مجال الاقتصاد

السياسي والتجسس والحياة الاجتماعية والديني والتهريب

وتعمل أجهزة الأمن والمخابرات الإيرانية على خطين متوازيين ومنفصلين وبكثافة متعاظمة:

- **خط يجري بعلم القوى الإسلامية السياسية وعبر تعاون وثيق ومستمر معها باعتبارها الموجهة لها في نشاطها.**

• خط يجري بصورة سرية لا تعرف به قوى الإسلام السياسي الرسمية, بل يتم عبر حصن طروادة الموجودة داخل الأحزاب الإسلامية السياسية ومتخصصة بمختلف مجالات النشاط وتسعى إلى بث عيونها في مختلف الأحزاب العاملة في العراق, بما فيها العلمانية لغرض التجسس عليها ومن خلال عناصر عراقية.

لا تعمل أجهزة المخابرات الإيرانية في الطابق الثالث من بناية المحافظة المخصص لها عملياً فحسب, بل تسيطر على المحافظة كلها وعلى المحافظ الذي يدين لها بالولاء والحماية وتوجه نشاطيهما.

لهذه المخابرات بيوت ومراكز عمل كثيرة موزعة على مناطق الجنوب, وخاصة البصرة, باعتبارها الميناء والمدينة الأكبر من حيث النفوس والمجاورة للخليج والسعودية وإيران.

وتتلخص مهمات هذه القوى العاملة في العراق فيما يلي:

1. تعزيز التأثير الإيديولوجي والنفوذ السياسي للقيادة الدينية المحافظة في إيران على عقلية ونشاط قوى الإسلام السياسي في العراق وعلى المجتمع البصري والجنوب. تعطيل أي تعاون حقيقي بين القوى العلمانية أو المدنية والقوى الإسلامية وتخريب ذات البين, تشويه سمعة القوى العلمانية ومراقبة نشاطهم. ويتم هذا النشاط عبر خمس مجالات أساسية, وهي:

• عبر الأحزاب السياسية الدينية وكوادرها الأساسية.

• عبر الجوامع والمساجد التي يمكن الوصول إليها.

• عبر وزارة التربية والمناهج الدينية.

• عبر الجامعة وزيادة تأثير قوى الإسلام السياسي على الشبيبة الطلابية.

• عبر غرفة تجارة البصرة والسوق.

• عبر الطلائع واستقبال المزيد منهم لتعليم القرآن والوجهة الدينية الإيرانية الشيعية المتعصبة.

• عبر النساء وخاصة عبر رابطة المرأة المسلمة حيث تحتل المخابرات الإيرانية موقعاً مهماً فيها.

• التبشير بأفكار الراحل السيد الخميني ونشر صوره على نطاق واسع في أنحاء البصرة والجنوب, وخاصة في فترات الاحتفالات والمناسبات الدينية العامة, وهي أصبحت كثيرة جداً, باعتباره المرشد الأعلى الذي رحل والمثل الأعلى, ويليه الخامنئي في ولاية الفقيه!

• محاربة ما يسمى بـ "الفساد الأخلاقي والابتعاد عن الدين!" ومنه, السينما والمسرح والفن التشكيلي والغناء والرقص والأشرطة المختلفة (الكاسيتات) ومحلات شرب الخمور ومحلات بيعها, إذ يأمل البعض ممن منع بيع وتجارة المشروبات الروحية العلنية بتنشيط تجارة

المخدرات في السوق السوداء للحصول على أقصى الأرباح على حساب الشبيبة العراقية, وهي مستهدفة بالنشاط الديني والمخدرات لتبقى بعيدة عن الحياة الفعلية وعن التحولات السلبية الجارية في حياة الناس والمجتمع, ...الخ.

• المشاركة في عمليات التحقيق والتعذيب أو حتى التغييب وإرسال المعتقلين إلى السجون الإيرانية للإجهاز عليهم ومحو أي أثر لهم, إن عجزوا عن فرض التوبة عليهم وغسل أدمغتهم.

• تشكيل أكبر عدد ممكن من التنظيمات الدينية الحسينية باتجاه توسيع صلاتها بالجماهير وارتباطاتها بها وتوجيهها وزيادة تأثير وجهتها الدينية الشيعية على الناس من أمثال منظمات الشهيد, وسيد الشهداء, والحسين الشهيد, وفاطمة الزهراء, وسكينة, والبتول, وشباب الحسين, والإغاثة والأيتام الإسلامية التي يترأسها واثب العامود من حزب الدعوة والمقيم في بريطانيا, ورابطة المرأة المسلمة, وضحايا الحرب, ومساعدة عوائل الشهداء ....وغيرها من المنظمات الوهمية التي تمارس العنف والتغييب والاختطاف أيضاً, وتنظيم المواكب الحسينية الذاهبة إلى كربلاء أو إلى الكاظمية أو المشاركة في مواليد ووفيات الأئمة في المذهب الجعفري.

2. الدعوة إلى إقامة فيدرالية شيعية في الجنوب والتي بُحثت مع أكثر من سياسي عراقي زار إيران خلال السنتين المنصرمتين واقتنع بها وحمل رايتها, ومنهم بشكل خاص الدكتور عبد العزيز الحكيم والدكتور أحمد ال?لبي والدكتور إبراهيم الجعفري وغيرهم من السياسيين من أتباع المذهب الشيعي ومن المرتبطين بالأحزاب الإسلامية السياسية أو المتحالفين معها ممن يدعي العلمانية. وهي دعوة سيئة تريد تعميق الانشطار المذهبي السياسي وتكريسه في العراق لصالح ضرب الوحدة الوطنية العراقية, وخاصة في صفوف العرب من المذاهب المختلفة. وهي عملية إضعاف للعراق وترك الجنوب الشيعي تحت رحمة إيران ومخابراتها وأتباعها. ويبدو أن عضو القيادة القطرية السابق لحزب البعث العربي الاشتراكي, قيادة قطر العراق, وصاحب كتاب تاريخ العنف في العراق, والذي يسمى اليوم باقر ياسين "الموسوي", يترأس الحركة التي تدعو إلى إقامة فيدرالية جنوبية شيعية في العراق بعد أن كان يدعو إلى وحدة الأمة العربية ووحدة الوطن العربي من الخليج إلى المحيط, فأصبح الآن يدعو إلى فيدرالية شيعية في جنوب العراق وليس إلى فيدرالية عربية مثلاً في كل وادي الرافدين إلى جانب فيدرالية كردستان العراق.

3. لا يتم التعامل من جانب القوى الإيرانية من الناحية الفكرية فحسب, بل هي تساهم بدعم أغلب القوى الإسلامية السياسية الشيعية بالأموال والسلاح والعتاد والخبراء بمختلف

الاختصاصات وكلهم من رجال الأمن الإيراني, وخاصة في الحملات الانتخابية, كما تمارس المخابرات الإيرانية وقوى أخرى مرتبطة بها نشاطات تخريبية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. وأبرز ما يلاحظ في هذا الصدد هو:

• تهريب النفط العراقي وتهريب السلع باتجاهات مختلفة وبالتعاون مع عراقيين ومع قوى الجريمة المنظمة من دول المنطقة.

• المتاجرة بالمخدرات وتكديس أطنان منها في العراق, إذ ستصبح البصرة مركزاً لاستيراده من أفغانستان وإيران وباكستان وإعادة تصديره إلى مختلف الدول في المنطقة ومنها إلى غيرها من دول العالم, ولكن يباع بشكل خاص وعلى شكل كبسولات في العراق أيضاً. واكتشفت في الآونة الأخيرة كميات كبيرة في كربلاء تكفي لتغطية السوق العراقي لمدة سنتين وبأيدي إيرانية عراقية, وكذلك ضبطت كميات منها ومن مخدرات أخرى على الحدود العراقية الكويتية وهي قادمة من إيران, إذ أصبح العراق مركزاً للتوزيع في دول المنطقة, وخاصة مدينة البصرة.

• المتاجرة بالمشروبات الروحية بعد منع التجارة الرسمية به. وأصبح الإنسان العراقي الذي يريد تناول المشروبات الروحية أن يشتريها من السوق السوداء وبأسعار عالية جداً, إضافة إلى أنه في الغالب الأعم تكون مغشوشةً.

• المتاجرة بتهريب الأسلحة والأعتدة إلى العراق ومنها إلى الدول التي تحتاجها وإلى القوى الإسلامية السياسية بالذات. وستعاني دول المنطقة الكثير من المصاعب بسبب كثرة السلاح الموجود في العراق, إضافة إلى ما يرده من إيران لأغراض الاستخدام المحلي وإعادة التصدير في السوق السوداء.

• وقد ظهرت في الآونة الأخيرة حالات ملموسة للمتاجرة بالنساء. وهي حالة مماثلة لما يجري في إيران من قبل بعض القوى المحسوبة على النظام.

4. إن الإشكالية الكبيرة التي تستفيد منها إيران لشراء ذمم الناس وتسخيرهم لأغراض مختلفة, تماما كما تفعل القوى الإرهابية وأتباع النظام المقبور, تبرز في وجود بطالة واسعة جداً في البصرة وعموم الجنوب أولاً, والفقر الكبير الذي يعيش في ظله غالبية سكان البصرة ثانياً, والحالة الدينية المتخلفة والرجعية التي نشرها النظام وجمهرة من رجال الدين ممن عاد إلى العراق من إيران وغياب التنوير الديني في صفوف المجتمع ثالثاً, وتأييد قوى الإسلام السياسي الشيعية للنشاط السياسي والديني الإيراني في العراق عموماً وفي الجنوب على وجه الخصوص لاعتبار أن ذلك النشاط يصب في مصلحتها حالياً ويخدم تعبئة الناس حولها رابعاً.

لا شك في أن هناك قوى إسلامية متنورة في العراق, سواء في داخل أحزاب الإسلام السياسي أم خارجها, ترفض هذا النشاط وتلك الممارسات المشينة وتراه مخلاً بدور الشعب وقواه

الوطنية, وبفكر وصحة الشباب من النساء والرجال وبوحدة البلاد واستقلالها وسيادتها الوطنية وتساهم بفضحه بطرق مختلفة أو حتى مقاومته حيثما أمكن ذلك.

إن أهداف إيران في العراق عموماً والجنوب على وجه الخصوص, واضحة جداً وتتلخص في الوقت الحاضر:

أولاً: تعزيز التشابك بين الأحزاب الإسلامية السياسية العراقية وقوى المحافظين المتشددين في إيران ونقل التجربة الإيرانية إلى العراقيات والعراقيين.

ثانياً: إضافة طابع الإسلام الشيعي على الدستور العراقي, والذي يمكن أن يقرأ بوضوح في المسودة المطروحة للاستفتاء, وخاصة في مجال المرجعيات وثوابت أحكام الإسلام والفقهاء في المحكمة الدستورية ...الخ.

ثالثاً السعي لإقناع العراقيات والعراقيين من المسلمين بضرورة الأخذ بولاية الفقيه خاصة وأن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية أخذ به أصلاً ومارسه عندما كان في إيران مع السيد الخميني الراحل ومع السيد الخامنئي. وهي إحدى نقاط الخلاف بين حزب الدعوة والمجلس الأعلى.

رابعاً: ضمان سيطرة الشيعة على العراق العربي بشكل خاص, وكحد أدنى على جنوب وبعض وسط العراق من خلال تشديد نشاط قواها وتعزيز قوى المجلس الأعلى بشكل خاص.

خامساً: محاولة تغيير الحدود لصالح إيران, حيث تشير المعطيات إلى أن مخافر الحدود الإيرانية دخلت في العمق العراقي في مناطق جنوب العراق, ويمكن للمسؤولين في وزارة الدفاع التيقن من ذلك ببساطة, إذ أن هذه المخافر أصبحت موقعاً لتهريب كل شيء, إذ أن الفساد الوظيفي المالي والإداري قد تضاعف في إيران منذ أن سيطر الآخندية على الدولة والحكم. ويفترض أن نعلم إن الربط بين الدين والدولة سيكون لصالح الدولة ورجال الدين وليس في صالح الدين وعلماء الدين بأي حال, وعندها ينفصل الدين عن الدولة عملياً ويبقى اسمياً ويعم الفساد في كل مكان.

سادساً: اعتبار جنوب العراق عمقاً استراتيجياً لإيران وموقعاً للتدخل غير المباشر في شؤون منطقة الخليج والسعودية, خاصة وأن القوى المحافظة, رغم فشلها في تصدير الثورة الإيرانية, لم تتخل عن هذا الهدف حتى الآن. وعلينا أن لا ننسى أن إيران تريد أن تُعامل على أساس أنها أقوى دولة في المنطقة, ومن هنا يأتي جهدها للحصول على السلاح النووي, إضافة إلى امتلاكها وقدرتها على إنتاج الأسلحة الكيماوية والبايولوجية متى تشاء.

سابعاً: وتريد إيران أن تضمن عدم تحرش أو تأييد العراق لدول الخليج التي ما انفكت تطالب بحق بالجزر العربية الثلاثة التي احتلتها إيران في زمن الشاه والتي ما تزال ترفض حتى

التفاوض بشأنها. إن امتلاك إيران للقنبلة الذرية في غير مصلحة العرب وشعوب المنطقة والعالم, وعلينا النضال ضد حصولها على إمكانية إنتاج الأسلحة النووية, إضافة إلى تشديد النضال لنزع السلاح النووي الذي تمتلكه إسرائيل وجعل المنطقة كلها خالية من الأسلحة ذات التدمير الشامل.

ثامناً: ولا شك في أن أهم الأحزاب والكتل الإسلامية السياسية العراقية ذات الانتماء الشيعي تعتبر إيران بعداً وعمقاً استراتيجياً لها ولنشاطها وتأخذ منها العون والنصيحة والدعم المتنوع. ولا يعني هذا عدم وجود تناقضات بين قوى الإسلام السياسي العراقي والإيرانية, ولكن غالباً ما سيكون لصالح إيران في مثل هذه الظروف التي يمر بها العراق وعلى حساب المصالح العراقية.

2005/9/29 كاظم حبيب

****

****

هل من معاناة فعلية تمر بها القوى الديمقراطية في البصرة؟

3-3

أشرت في الحلقتين السابقتين إلى الأوضاع المعقدة جداً التي تعيشها البصرة ومنطقة جنوب العراق عموماً والناجمة عن التشابك الحاصل بين قوى الإسلام السياسي العراقية بمختلف فصائلها وأطيافها من جهة, وبين القوى السياسية والمخابرات الإيرانية والحرس الثوري وقوى المحافظين في إيران وامتداداتها في البصرة والجنوب والفاعلة بنشاط واستمرارية كبيرين. ولا تخلو بغداد وبقية مدن الوسط من هذا الواقع المعقد أيضاً. وأكثر الذين يواجهون المصاعب هم الأفراد والجماعات والقوى الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني الديمقراطية وكذلك النقابات والمنظمات المهنية. فالحياة السياسية والثقافية والاجتماعية مليئة بالمشكلات التي تحد من حرية الحركة والعمل السياسي الحر.

لا شك في أن القوى الديمقراطية في البصرة وعموم الجنوب قد تلقت ضربات قاسية وموجعة جداً في فترة حكم البعث الدموية نتيجة مواقفها ونضالها ضد الدكتاتورية الصدامية, واضطرت جمهرة كبيرة من العناصر الديمقراطية وقوى الأحزاب السياسية المدنية والعلمانية الديمقراطية إما الصعود إلى إقليم كردستان العراق والنضال من هناك ضد الدكتاتورية وإما الهجرة المؤقتة إلى خارج العراق, أو البقاء في البلاد ومواصلة النضال بأساليب مختلفة وبسرية فعلية قائمة

على أساس العلاقات الخيطية بين المناضلات والمناضلين. والكثير ممن بقي في الوطن تعرض إلى الاعتقال والسجن والتعذيب والموت على أيدي جلاوزة الحكم الاستبدادي, كما أن عدداً غير قليل منهم أجبر على التخلي عن حزبه أو حركته السياسية أو أفكاره تحت ضغط عمليات التسقيط السياسي البعثية الهمجية. وهم ضحايا النظام الدموي جلاد الشعب المخلوع. ومن عاش وساهم في العملية النضالية خلال العقود الثلاثة الأخيرة يدرك عدد بنات وأبناء البصرة والجنوب الذين عادوا من الخارج أو من كردستان ليمارسوا النضال السري في الوسط والجنوب, وخاصة من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي, أو من بعض القوى والأحزاب السياسية الأخرى, والعدد غير القليل الذي سقط في أيدي العدو البعثي ولقي حتفه أو دخل السجن وتعرض لأشرس أنواع التعذيب أو البعض القليل الذي اصطف إلى جانب البعث بالرغم منه. كما ضرب الانتفاضة الشعبية في ربيع عام 1991 قد أدت إلى موت الكثير من المناضلين الشجعان وإلى اضطرار عدد كبير من المناضلين على مغادرة الوطن إلى السعودية, ومن بينهم مختلف القوى السياسية, سواء أكانت من أحزاب علمانية, كالحزب الشيوعي العراقي, أم من أحزاب إسلامية كحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وغيرها. وبعد سقوط النظام اجتاحت الجماعات الإيرانية بشكل خاص, وعاد الكثير من العراقيات والعراقيين الذين عاشوا في المهجر الإيراني أو في غيره, وكثرة منهم عملوا, بصورة طوعية أو بأساليب ومغريات كثيرة, في الأحزاب السياسية الإسلامية وفي الحرس الثوري والمخابرات الإيرانية وقوات بدر, إلى العراق وسيطروا على المحافظة وأجهزتها وحصلوا على الدعم من بعض العشائر العراقية في المحافظة وتحالفوا معها وهي التي ترتبط بولاء كبير للمرجعيات الدينية في النجف وكربلاء, إضافة إلى الدعم الذي حظوا به من قبل قوات الاحتلال البريطانية. واستطاعوا عبر كل ذلك ممارسة الهيمنة الفعلية على البصرة وجَّر الكثير من الناس إلى جانبهم بصيغ وأساليب شتى (الجزرة والعصا).

البصريون يدركون أن هناك وعياً مزيفاً يسيطر على عقول الناس سرعان ما ينقشع ويتعرى أمام أعين الناس حين يتمادى هؤلاء بسياساتهم الراهنة وأساليب عملهم وتشابكهم غير العقلاني مع القوى الإيرانية, إذ أن غالبية سكان البصرة تتميز بحب الحرية والتمسك بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتكره الدكتاتورية بمختلف أشكالها وترفض التدخل في شؤون الفرد والعائلة, كما يحصل الآن من قبل قوى الإسلام السياسي ورجال الدين, كما ترفض العمل مع الأجنبي بالصيغ الجارية حالياً مع إيران. إن الواقع الراهن هو الذي يدفع بالناس إلى الخشية من تلك القوى التي تمتلك السلاح وتهدد الناس في أرزاقهم وتحاول السيطرة عليهم من خلال التحكم بعيشهم, خاصة وأن المجتمع يعاني من حالتي الفقر العام والبطالة الواسعة

بين القادرين على العمل من النساء والرجال.
تعاني القوى الديمقراطية, ولأسباب كثيرة, منها ما هو مفهوم ومبرر ومنها ما يحتاج إلى تحليل وتدقيق وتغيير, من ضعف الحضور في الساحة السياسية والثقافية البصرية وضعف العمل بين الشباب والنساء, رغم وجود كثرة من المثقفين الديمقراطيين والفنانين المبدعين في مختلف الاختصاصات الفنية والأدبية, ورغم الجهد الذي يبذله اتحاد الأدباء في البصرة في تقديم برامج أو محاضرات أسبوعية لمواجهة الثقافة الوحيدة الجانب. وغالباً ما تتعرض بعض نتاجاتهم وأوضاعهم إلى مصاعب الإعاقة والتعرض. وهم باستمرار يتشبثون بكل إمكانية متوفرة لضمان حقهم في التعبير عن وجودهم ونشاطاتهم وإبداعاتهم. وغالباً ما يقدمون الشكاوى بأمل أن تسمع من أحد وتتخذ الإجراءات الكفيلة بوضع حدٍ للتجاوزات الجارية.
ويطالب الفنانون العراقيون من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إعادة بهو الإدارة المحلية لاستخدامه لأغراضهم الفنية بدلاً من مصادرته من قبل المجلس الأعلى.
إن الثقافة الإنسانية تتعرض في البصرة, كما في العراق, إلى الكثير من التغييب والتشويه, وإلى انتشار ثقافة صفراء جامدة ومتخلفة ومرضية في أغلبها, تدفع بالشعب إلى مهاوي التخلف والفاقة الفكرية والجدب الفكري الإنساني. وإلقاء نظرة على الكتب في أغلب المكتبات وعلى الطرقات ليتيقن مما أقوله في هذا الصدد.
ورغم وجود بعض الأحزاب الوطنية والديمقراطية مثل الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي والحركة الاشتراكية العربية والتجمع القاسمي والتجمع الشعبي القاسمي والتجمع الديمقراطي الإسلامي وجماعة الانتفاضة الديمقراطية وبعض العناصر والشخصيات المستقلة وبعض وجهاء العشائر المتنورة في المحافظة, فأن هذه القوى, ورغم الجهود المضنية التي تبذلها, ما تزال بعيدة كل البعد عن الحاجة الماسة لنشاط القوى الديمقراطية العراقية في البصرة وعموم الجنوب, وخاصة بين الشباب.
إن السياسات الطائفية السياسية والتمييز الديني والطائفي إزاء أتباع الأديان والمذاهب غير الشيعية هي المهيمنة وهي القاتلة لكل سلوك وسياسة ديمقراطية في البلاد, وهي التي تعيق بدورها كسب أناس جدد للعمل السياسي الديمقراطي.
وبين فترة وأخرى تتعرض العناصر الشيوعية والديمقراطية إلى مخاطر الاغتيال, كما حصل للعديد منهم, ومنهم المناضل فاخر, مراسل أحدى الصحف الأمريكية, وأخيراً عباس ولي الذي أعيد إلى وظيفته في استعلامات نفط الجنوب ليقتل على أيدي "مجهولين!". أو تتعرض الجماعات الديمقراطية التي تعمل في المنظمات المهنية إلى مخاطر الملاحقة والاعتداء والاتهام بشتى التهم البائسة التي لا أساس لها إلا في العقول المريضة لهؤلاء الأشخاص

والجماعات, بسبب إقامة احتفالات مشتركة أو سفرات طلابية بين البنات والأولاد, كما حصل أسوأ اعتداء لا أخلاقي ووحشي من جانب مليشيات جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر على طلاب كلية الهندسة والتي أثارت الاستياء في جميع أنحاء العراق وفي الخارج, أو كما كانت وما تزال تجري اعتداءات على الجماعات السكانية من أديان ومذاهب أخرى وقد قتل الكثير من هؤلاء الناس وخاصة من المسيحيين والصائبة المندائيين. لقد أجبر مقتدى الصدر إلى تغيير وكلائه في البصرة أربع مرات خلال فترة قصيرة بدءاً بالبهادلي ومروراً بالشيخ سعد البصري ومحمد الساعدي, ثم أضطر إلى غلق مكتبه في البصرة بسبب سوء الأداء وتصرفات هؤلاء الناس السيئة والبعيدة عن القانون المكونين لجيش المهدي وجماعته, وأخيراً عاد وفتح مكتبه من جديد وبنفس القوى السيئة السابقة.

إن الفكر الغيبي الذي تنشره القوى الدينية في البصرة يدفع بالشباب من النساء والرجال بعيداً عن إدراك حاجاته الأساسية الفكرية والسياسية الفعلية, إذ أن نشاط الجماعات الإسلامية موجه ضد الفكر الديمقراطي وضد العلمانية ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

إن المعاناة الحقيقية والرئيسية في البصرة والجنوب بشكل عام تبرز بوضوح في حياة المرأة العراقية هناك. فرغم الإرهاب الذي مارسه النظام الصدامي عليها وحرمها من الكثير من الحقوق المشروعة لم يجرأ على سلبها ما شرعه حكم قاسم من قانون الأحوال الشخصية رغم التقريم الذي تعرض له القانون. أما اليوم فأن المرأة العراقية تخضع لسلطة جائرة هي سلطة جمهرة من رجال الدين الذين يرون ضرورة حرمان المرأة من كامل حقوقها المشروعة والمثبتة في لائحة حقوق الإنسان, إنها سلطة الدين الذكوري, وليس الإسلام الحق, وسلطة الرجل والدولة الذكورية, رغم إقرار نسبة الـ 25 % للنساء في مسودة الدستور. إن المرأة تعاني من ملاحقة وتحرش حالما رفضت ارتداء العباءة. وأكثر القوى إساءة للمرأة هي رابطة المرأة المسلمة التي تدعي الدفاع عن المرأة ولكنها تكافح ضد حقوق المرأة التي حققتها بنضالها الدولي, وتريد حصرها بالشريعة التي تغتصب حقوق المرأة حقاً وتحيلها على امرأة تعيش للبيت والمطبخ وخدمة الرجل ومشروع جنس وولادات لا غير. إن المرأة بحاجة إلى وعي اجتماعي وسياسي واقتصادي وإلى ثقافة تحدي هذا المجتمع الذكوري الذي يريد منعها من ممارسة حقوقها إلا بالقدر الذي لا يمكن أني ينفع أحداً من الناس. إن علينا أن نسند المرأة, وسنناضل من أجل تعديل الدستور حتى بعد إقراره ليعترف بحقوق المرأة كاملة غير منقوصة ولا يخضعها للشريعة بأي حال.

إن أمام القوى الديمقراطية فترة عصيبة إن استمر التشابك الحاصل الراهن بين المخابرات

الإيرانية والجماعات الإيرانية المحافظة من جهة, وقوى الإسلام السياسي العراقية من جهة أخرى, وزيادة تأثيراتها المباشرة على الحياة السياسية في البصرة والجنوب.

نأمل أن تنتبه القوى الديمقراطية في العراق كله إلى ما يرسم لها في الفترة القادمة أن لم تسع إلى جمع الكلمة والتحالف في ما بينها لمواجهة الوضع الاجتماعي الارتدادي الجاري حالياً.

إننا أمام معضلة لا يمكن حلها دون تحالف حقيقي بين القوى الوطنية والديمقراطية على صعيد العراق كله, من كردستان ومروراً بالوسط والجنوب. إنه الصرخة التي يفترض أن تخترق كل أذن عراقية وكل عقل متفتح لمعرفة ما يجري في جميع أنحاء العراق والعمل من أجل تجاوز مخاطره.

إن ما يزيد من تعقيدات اللوحة في العراق هو الإرهاب الدموي الذي يمارسه أيتام النظام السابق وأجهزته القمعية وقوى الإسلام السياسي المتطرفة والتكفيرية من أتباع بن لادن والزرقاوي وأنصار الإسلام وغيرهم, وكذلك من القوى العربية الشوفينية التي تدعي وجود مقاومة حقيقية لقوى الاحتلال في العراق في حين يهرس القتل المزيد من العراقيات والعراقيين قبل غيرهم, إضافة إلى قوى الجريمة المنظمة وعصابات السرقة والنهب والاختطاف لأغراض الحصول على الأموال القذرة. كما أن الصراعات بين قوى الإسلام السياسي يقود إلى عواقب مماثلة, كما حصل في الآونة الأخيرة بين قوات فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وقوى جيش المهدي التابعة للسيد مقتدى الصدر.

ولهذا تصبح الدعوة إلى وحدة القوى الوطنية الديمقراطية, المدنية والعلمانية واللبرالية, ضرورية جداً وحاجة حياتية للمجتمع العراقي بأسره.

2005/9/29 كاظم حبيب

حلقات النقاش

هل ما كتبه عن البصرة المستباحة حقائق على أرض الواقع أم من صنع الخيال؟ الحلقة الأولى: موقفي من الشيعة

3-1

كاظم حبيب

الحوار المتمدن - العدد: 1353 - 2005 / 10 / 20 - 14:46

المحور: اليسار ,الديمقراطية, العلمانية والتمدن في العراق

راسلوا الكاتب-ة مباشرة حول الموضوع

أثار مقال "البصرة الحزينة.... البصرة المستباحة" لدى القراء الكرام الرغبة في التقصي عن

الوقائع والحقائق التي وردت فيه ومن ثم التفكير في سبل التغيير الممكنة لهذا الواقع المؤلم. وكانت كثرة من الاتصالات الهاتفية والرسائل الإلكترونية التي وصلتني أقنعتني بصواب نشر المقال وتحقيق هدفه, أي جلب انتباه القراء من غير البصرة والجنوب, إذ أنهم يعيشون تلك الوقائع, وكذلك الأحزاب والقوى السياسية, لما يجري في البصرة وضرورة الحوار حول المشكلة وأهمية متابعة الموضوع من أجل المشاركة في فضح الاستبداد الفكري والسياسي المتفاقمين في المنطقة والتدخل الإيراني الفظ والمتواصل في العراق, إضافة إلى منع التدخل السعودي المحتمل أو غيره أيضاً.

كما أثار المقال موجة من السخط والغضب الذي أفقد البعض البصيرة والرؤية الواقعية, فراح يوجه الشتائم ويثير الغبار على تلك الوقائع, فأساء إلى اسمه وسمعته وقلمه, وعجز عن الإساءة إلى كاتب المقال. يفترض أن تحترم كل وجهات النظر, فهي الأساس لمبدأ احترام الرأي والرأي الآخر في إطار حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية. وإذا كان بالإمكان الاختلاف بالرأي حول تفسير وأسباب وقوع حوادث ووقائع معينة, فأن من غير المقبول إنكار وجود تلك الوقائع, إذ أن الناس تراها يومياً وتعيش معها. ولهذا فالمقالة لم تتحدث عن هوى أو رغبة في رسم صورة قاتمة عن البصرة والجنوب, بل تطرقت إلى الوقائع على الأرض, وعلى من يريد الوصول إلى الحقائق فليتفضل ويزور البصرة والمنطقة الجنوبية من العراق.

والبعض الآخر وجه ملاحظات نقدية تبلورت في ثلاثة اتهامات مجحفة ولكنها جديرة بالمناقشة.

1. **اعتبار البعض أن مواقفي مناوئة للشيعة.**
2. **وأني أحابي الكرد وتساهل مع أخطاء الأحزاب الكردية.**
3. **وأن أحمل عداءً لإيران.**

سأحاول فيما يلي تناول هذه القضايا الثلاث بالنقاش بصورة مكثفة وعلى ثلاث حلقات وأرجو أن تكون مقنعة للقراء الكرام.

أولاً: التشكيك بموقفي من الناس من أتباع المذهب الشيعي.

يتوزع شيعة العراق على ثلاث قوميات: العرب, الكرد الفيلية والتركمان, إذ بين التركمان سنة أيضاً. وهم جميعاً يشكلون جزءاً حيوياً ومعطاءً من سكان العراق ممن شارك في بناء صرح هذا البلد وحضارته وتراثه وتاريخه, تماماً كما ساهمت بقية مكونات هذا الشعب.

وتعرض أتباع المذهب الشيعي في العراق إلى التمييز والاضطهاد والتعسف الشيء الكثير من جانب النظم السياسية المتعاقبة على امتداد أجيال كثيرة. ويكفي أن نشير إلى ما تعرض له أتباع هذا المذهب من موت وتهجير قسري ومرارات قاسية جداً في ظل حكم البعث الدموي

الذي يندى لجرائمه جبين البشرية, إضافة إلى المقابر الجماعية والمنافي والسجون العراقية التي تقدم الأدلة القاطعة على تلك المعاناة الشديدة والطويلة.

ولكن يفترض القول أيضاً بأن أتباع المذهب الشيعي ليسوا من لون فكري وسياسي واحد, وليسوا من حزب أو جماعة واحدة, وليسوا كلهم يميلون إلى إقامة دولة دينية في العراق, بل يقف الكثير منهم إلى جانب إقامة دولة مدنية ديمقراطية اتحادية علمانية. ومن هنا يفترض الانتباه إلى أني لا أوجه النقد إلى الشيعة باعتبارهم شيعة يلتصقون بمذهب إسلامي محدد, بل تتوجه ملاحظاتي النقدية إلى جماعات معينة منهم, تلك الجماعات التي تمارس سياسات وتتخذ مواقف وتطرح أفكاراً معينة أختلف وإياها وأسعى إلى كشف أوراقها التي أرى أنها تلحق الضرر بالشعب العراقي كله. وهذا من حقي الكامل والمشروع بغض النظر عن مدى اتفاق الآخرين أو اختلافهم معي بهذا الخصوص. مقالاتي إذن لا تهاجم الشيعة عموماً وبشكل مطلق, ولا تهاجم المذهب الشيعي تحديداً بأي حال, ولا تتعرض للناس الشيعة بشكل عام, بل توجه النقد إلى قضايا بعينها وجماعات بعينها وممارسات محددة وواضحة.

نعرف جميعاً بأن العرب الشيعة قد تعرضوا, كما هو حال الشعب الكردي, ومنهم الكرد الفيلية, إلى الاضطهاد والسجن والتعذيب أو حتى الموت بشكل واسع. ولكن هذا لا يعني بأي حال بأن على الشيعة الانتقام لأنفسهم أو لقتلاهم. فالقضية ليست ثأرية, بل يفترض الوصول إلى الحقيقة, وليس من حق الضحية أن يتحول إلى جلاد, أو أن الذي تعرض للاضطهاد, عليه الآن أن يضطهد الآخرون لأنهم مارسوا التجاوز على حقوقه كإنسان, بل هو من واجب القضاء. التمييز الطائفي السياسي إزاء الشيعة والتمييز العنصري والشوفيني إزاء الكرد يفترض أن لا يتحول إلى تمييز من الشيعة إزاء السنة ومن الكرد إزاء العرب, بل يفترض أن نمارس حقوق المواطنة جميعاً دون استثناء.

لم أكتب عن البصرة الفيحاء لكي أسيئ إلى أهلها, أو لكي ألحق ضرراً بسمعتها, كما أن ما كتبته ليس من صنع الخيال أو اجتهاد ذاتي, بل هو من صنع الواقع المعاش في البصرة والجنوب يومياً. ليس في ما كتبته ما يمكن أن يكون اجتهاداً أو تفسيراً لحالة معينة التي يمكن أن نختلف بشأنها, بل كتبت عن حقائق قائمة تستند إلى وقائع فعلية موجودة على أرض الواقع, وهي تؤلمني وعندما كتبتها عانيت كثيراً لأني أعرف البصرة على غير الحالة التي هي فيها الآن. أسمح لنفسي بأن أتحدى من يدعي غير ذلك. ولهذا الغرض أطلب تشكيل لجنة تحقيق من مختلف الأحزاب السياسية العراقية داخل وخارج الجمعية الوطنية, إضافة إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني, أو لجنة دولية لتقوم سوية بزيارة البصرة وكل الجنوب, ثم لتبدأ بكتابة تقرير عما ستراه سائداً في البصرة من تجاوز شرس على حقوق الإنسان وحقوق

المواطنة إزاء المسيحيين وإزاء الصابئة المندائيين وإزاء الجماعات الأخرى وإزاء باعة الخمور ومحلات بيع التسجيلات الغنائية وإزاء محلات الحلاقة للنساء زإزاء الكثير من الأمور الأخرى التي لم أتطرق إليها أيضاً. أتحدى أولئك الذين يحاولون تكذيبي وهم يعيشون على بعد ويتحالفون مع نفس القوى التي تضطهد المجتمع العراقي وتفرض فركها الاستبدادي وممارستها الدينية المتخلفة على الناس, كل الناس! إن من عاش في البصرة في هذه الأيام سيبكي عليها وعلى أهلها الذين ابتلوا بما لا يستحقونه, إن الناس يعيشون في جحيم لا يطاق!

لا أدري إن كان يعرف الأخوة الأفاضل الذين انتقدوا مقالتي أن موسيقيي البصرة مثلاً لا يجرأوون على عقد اجتماعاتهم بصورة علنية, بل هم مجبرون على عقدها بصورة سرية, وأملي أن لا تكون هذه الملاحظة سبباً في إلحاق الأذى بهم. قبل أيام قليلة نقل مدير مدرسة إعدادية الجمهورية بالناصرية إلى مدرس في مدرسة أخرى في المدينة لأنه من أتباع المذهب الصابئي المندائي, إنه المدرس المجرب والمحبوب طلابياً, إنه السيد عادل إبراهيم. وقد احتج اتحاد الطلبة على هذه الممارسة. فهل هذه الممارسة اعتيادية. في حينها عين الفريق الركن الراحل والشهيد عبد الكريم قاسم عبد الجبار عبد الله رئيساً لجامعة بغداد, فوجه له بعض النقد لأنه قد عين صابئياً مندائياً على رأس الجامعة, فأجاب منتقديه بوضوح الإنسان العاقل والمسؤول: أنا لم أعينه إماماً لجامع أو مسجد, بل عينته رئيساً لجامعة علمية في بغداد.

أنا لم أنتقد الوضع في البصرة لأن الناس هناك في أغلبهم من أتباع المذهب الشيعي, بل انتقدت الممارسات التي تقوم بها جماعات حزبية إسلامية سياسية شيعية. والفرق بين الاثنين كبير وواضح ولا يقبل اللبس أو الإبهام. لكل الذين يعتقدون بمناهضتي للمذهب الشيعي أقول لهم بأنهم مخطئون. فأنا رجل غير متدين, ولكني أحترم كل الأديان والمذاهب وأحترم أتباعها وأحترم طقوس وتقاليد وتراث جميع الأديان والشعائر الموقرة التي يمارسها الناس العقلاء ليمجدوا دينهم أم مذهبهم والأولياء الصالحين منهم.

وفي نفس الوقت أمارس النقد ضد كل ما أراه مضراً بالإنسان وحقوقه وحرياته العامة والخاصة أو بالحرية العامة وبتكوين الإنسان, ولكني لا أتدخل بشأن الإنسان ودينه أو مذهبه أو فكره, فهي قضية خاصة بالإنسان ذاته. ولكني أرفض التمييز بكل أنواه, سواء أكان عنصرياً, أمً قومياً أم دينياً أم مذهبياً أم فكرياً أم سياسياً أم إزاء المرأة وحقوقها المشروعة, أرفض التمييز الطائفي السياسي جملة وتفصيلاً وأدينه وأدين ممارسيه, لأنه غير مشروع ويلحق الأذى بالوطن والشعب في آن واحد.

أنا لا أنتقد الشيعة لأنهم شيعة, بل لأن ممارسات بعض الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية

ترتكب أخطاء فادحة في العراق وتتسبب في مزيد من التوتر الطائفي السياسي, وتشاركها في ذلك قوى الإسلام السياسي السنية أيضاً.
لهذا أرجو من منتقدي مقالاتي أن يعودا إليها أولاً وإلى الوقائع على الأرض ثانياً.
2005/10/19

هل ما كتبته عن البصرة المستباحة حقائق على أرض الواقع أم من صنع الخيال؟ الحلقة الثانية والثالثة
3-2

كاظم حبيب
الحوار المتمدن - العدد: 1355 - 2005 / 10 / 22 - 10:56
المحور: اليسار ,الديمقراطية, العلمانية والتمدن في العراق
راسلوا الكاتب-ة مباشرة حول الموضوع
هل ما كتبته عن البصرة المستباحة حقائق على أرض الواقع أم من صنع الخيال؟
الحلقة الثانية: محاباة الكرد والتساهل مع أخطاء الأحزاب الكردية.

عندما يعجز المحاور إلى تنفيذ الحقائق, يلجأ إلى توجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة إما بسبب عجزه أو بسبب عدم امتلاكه للوقائع أو بسبب عدم إطلاعه على كتابات الباحث ليعرف الحقائق قبل توجيه الاتهامات. ولكن البعض يعرف ويحرف, إذ يحلو له أن يعيد اسطوانة مشخوطة لا يكف عن تكرارها مفادها أني متحيز للكرد. ويبدو أن هذا البعض مصاب بالعمي في عين واحدة يرى الأمور بعين واحدة فقط, كما يقول المثل الأوروبي.
أكدت عشرات المرات بأن الكرد شعب وله قضية وأسانده انطلاقاً من هذا الموقف حيث تعرض للاضطهاد والقهر, كما في حالة العرب من أتباع المذهب الشيعي. ومن هذا المنطلق ساندت القضية الكردية وناضلت في صفوف ال?يشمر?ة الأنصار سنوات عدة وفي المناطق الجبلية من كردستان العراق. كما شجبت باستمرار ما تعرض له العرب الشيعة أو الكرد الفيلية من عذابات خلال العقود المنصرمة. وأنا أميز بوضوح بين مسألتين هما: بين احترام الشعب الكردي وقضيته العادلة وحقوقه المشروعة وبين سياسات القوى والأحزاب السياسية الكردية التي يمكن أن أتفق وإياها أو أختلف وإياها ولكني أحترمها أيضاً وأحترم كل الأحزاب السياسية العراقية بغض النظر عن مدى اتفاقي أو اختلافي معها. ومن تسنى له أن يقرأ مقالاتي

الخمسة التي كتبتها بعد عودتي من العراق حيث مكثت في كردستان فترة مناسبة ساعدتني على رؤية الوقائع على الأرض, فكانت ملاحظات نقدية شديدة ولكنها واقعية وملموسة نشرت في الصحافة الكردية قبل العربية وترجمت إلى الكردية أيضاً. وقد أشرت فيها بوضوح إلى النواقص الجديدة في التجربة والواقع الكردستاني, إذ أن الساكت عن الحق شيطان أخرس. لقد انتقدت الصراع بين الحزبين والتداخل بين السلطة في المنطقتين والحزبين لصالح الحزبين على حساب السلطة السياسية وانتقدت الفساد الوظيفي, الإداري والمالي, وعن المحسوبية والمنسوبية على مستوى التوظيف للحزبيين وأبناء العشائر المعروفة, وأشرت إلى الاستخدام غير العقلاني للموارد المالية والفقر والبطالة وسوء توزيع واستخدام الثروة الوطنية والتفريط بالمال العام وأشرت إلى خطأ وخطورة استمرار الانفصال بين الإدارتين في أربيل والسليمانية ....الخ. إن هذا الموقف النقدي الواضح لا يخل بتأييدي لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه أو حقه في الفيدرالية ...الخ, بل يؤكدها أولاً, ولا يخل بالإشادة بالمنجزات النسبية الجيدة التي تحققت للشعب الكردي في كردستان العراق ثانياً. لو عاد البعض الذي انتقدني واتهمني بمحاباتي للكرد على حساب العرب, لأدرك خطأ هذا الاتهام, إلى كتاباتي قبل سقوط النظام الدكتاتوري لوجد تأييدي حينذاك للقضية الكردية وأنها ليست مسألة جديدة, وفي حينها انتقدت الأحزاب الكردية أيضاً على صراعاتها الدموية خلال الفترة 1995 بشكل خاص ودافعت عن الإنسان وحقوقه. ويمكن أن يقرأ الراغب ذلك في كتابي ساعة الحقيقة (1995) والمأساة والمهزلة في عراق اليوم (2000).

انتقدت الأحزاب الكردية عندما لم تحقق التعاون بين القوى الديمقراطية على مستوى العراق وأدعوها الآن للمشاركة في التحالفات الديمقراطية التي يمكن أن تقوم بالعراق حالياً للتصدي لتلك القوى التي تريد فرض الدولة الدينية على المجتمع العراقي أو تريد إقامة فيدرالية طائفية سياسية شيعية في مقابل فيدرالية طائفية سياسية سنية.

في الوقت الذي أدنت الممارسات العنصرية والشوفينية العربية, أدنت أيضاً ضيق الأفق القومي الذي نشأ في صفوف بعض القوى الكردية, وعندما حصلت خروقات ضد العرب في كركوك, انتقدتها بشدة, ووجهت رسالة إلى السيد مسعود البارزاني, رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني, وقبل أن يصبح رئيساً لإقليم كردستان العراق, رجوته فيها أن يلعب دوره في وقف ذلك. ولكني كنت قبل ذاك وبسنوات قد شجبت الممارسات العنصرية والتعريب والتهجير القسري والقتل الذي تعرض له أبناء كركوك الكرد والتركمان. هكذا يفترض أن تكون مواقفنا نحن العرب, إن شئنا أن نكون أحراراً وديمقراطيين ومدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق القوميات.

2005/10/20

هل ما كتبته عن البصرة المستباحة حقائق على أرض الواقع أم من صنع الخيال؟
الحلقة الثالثة: هل في مواقفي عداء لإيران أم لسياساتها في العراق؟
3-3
من المؤسف حقاً أن يخلط البعض في مقالاته بين الموقف من دولة وشعب وبين السياسات التي تمارسها تلك الدولة أو الحكومة المعنية في هذا البدل أو ذاك, فالفارق كبير جداً ولا يجوز الخلط بينهما. فإيران دولة جارة للعراق لا يمكن الهروب من الجار بأي حال, ولكن يمكن ترتيب العلاقات بينهما وفق أسس اعتمدتها الشعوب والدول في علاقاتها الدولية. وهي أسس تستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة الوطنية. أي على الجيران في العراق وإيران أن يمارسوا سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولتين عليهم احترام إرادة المجتمع. وهو الذي يفترض أن يحصل بين العراق وإيران, وهو المفقود حالياً, بل أن ما يحصل هو التدخل الفظ وغير المشروع والمخالف لقوانين ومبادئ العلاقات بين الدول من جانب إيران في شؤون العراق الداخلية الذي يمكن أن يدفع دولاً أخرى عربية مجاورة بالتدخل في شؤون العراق أيضاً. وهو الذي نرفضه أيضاً.
أنا, كفرد, أرفض الدولة الدينية في إيران وأرفض السياسات التي تمارسها, ولكن هذا لا يدعوني إلى العمل ضد هذه الدولة الجارة أو التدخل في شؤونها, ولكن من حقي الكامل أن أشجب تدخلها في شؤون العراق وأناضل في سبيل إيقافه بالسبل القانونية والديمقراطية الممكنة.
إن ما يحصل الآن هو الآتي: تمارس إيران سياسة تدخل مباشر شرس وفظ ومستمر في شؤون العراق, سواء أقر وجوده السيد رئيس الوزراء العراقي المؤقت, الدكتور إبراهيم الجعفري, أم رفضه, إذ أن هذا لا يغير من الوقائع القائمة على الأرض والتي يعيشها البصريون والجنوبيون بشكل يومي.
نحن نعرف منذ مجيء الراحل السيد روح الله الخميني إلى السلطة في إيران, أن هذه الدولة مؤمنة بثلاث مسائل ستقود نظامها إلى حتفه إن سارت على تلك السياسة التي رسمها الله المرشد الأعلى الأول والتي يسير عليها الآن المرشد الأعلى الثاني السيد علي الخامنئي,

وهي:

1. تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول المجاورة بصورة مباشرة أم غير مباشرة, حتى بعد غياب الراحل السيد الخميني. والعراق يحتل بالنسبة لإيران الموقع الأول الذي تريد الهيمنة السياسية عليه وفرض (ولاية الفقه) عليه.

2. فرض واقع جديد في جنوب العراق يستند إلى فيدرالية شيعية تخضع بالكامل لإرادة إيران تحت حجة دعم القوى الشيعية في العراق في مواجهة دعم العرب للسنة العرب في صراعهم مع الشيعة!

3. السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

إن الحاكم الفعلي في البصرة ليست قوى الإسلام السياسي العراقية وليس محافظ البصرة, الذي ينام ليلاً في إيران ويحكم نهاراً في البصرة, هي القوى الإيرانية حقاً, وليس هذا مجرد ادعاء مني بل هو الحقيقة القائمة على أرض الواقع. وعلينا تقع مسؤولية التخلص من هذا الواقع المزري, إذ أنها ستكون سبباً لتدخل دول أخرى في الصراع, عدا معارضتها للقوانين الدولية.

تقع على عاتق كل العراقيين الخلاص من الصراع التاريخي بين الصفويين والعثمانيين في العراق, إذ يحاول العرب السنة في الدول العربية الأخرى أن يلعبوا دور الدولة العثمانية في الصراع ضد إيران على أرض العراق. لقد كان العراقيون هم الضحية في كل تلك الصراعات القديمة, وسيكونون الضحية الأولى أيضاً إن تفاقم الوضع في العراق بسبب التدخل الإيراني العربي.

إننا بحاجة على مشاركة الجامعة العربية في العراق لا لخلق التعادل مع التدخل الإيراني, بل لوضع حدٍ لأي تدخل في شؤون العراق الداخلية من أي كان, ولأن العراق عضو في الجامعة العربية ولم تشارك في منع الدول العربية في التدخل في شؤون العراق, وستكون الطامة كبيرة لا على العراق وحده بل على سوريا أيضاً, التي إن سقط النظام فيها فسيكون في أيدي قوى الإسلام السياسي المتطرفة.

إن العراقيين كلهم يريدون صداقة الشعب الإيراني, ويريدون التعامل على أساس التكافؤ وعدم التدخل, ويريدون تعزيز علاقات التعاون والجيرة والزيارات المتبادلة, خاصة وأن في العراق وفي إيران توجد مزارات الأولياء الصالحين الذين يسعى الزوار إلى التبرك فيها, وينبغي أن تكون مفتوحة لهم, ولكن دون السماح بعبور الأسلحة والمخدرات والإرهابيين من إيران على العراق ومنها إلى مناطق أخرى أيضاً.

أملي أن يفكر السيد وزير الداخلية الذي فقد أعصابه واحتشامه بسبب تصريحات وزير الخارجية السعودي. فمن يسمح بتدخل دولة معينة في شؤون العراق ينبغي له أن يعرف بأن

دولاً أخرى ستتدخل في شؤون العراق أيضاً, شئنا ذلك أم أبينا, وعلينا أن نرفض جميع أشكال التدخل ومن جميع الدول ونضع حداً للإرهاب لكي ينتهي أيضاً معه وجود قوات أجنبية محتلة في العراق.

2005/10/21

هل يمكن حل الأزمة الطاحنة في العراق؟

المحاولات الجارية في العراق لحل الأزمة الطاحنة كثيرة ومتعددة الجوانب والاتجاهات والأهداف, وهي تتجه صوب عقد مؤتمر وطني عام تساهم فيه كافة القوى والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية بغض النظر عن تمثيلها أو عدم تمثيلها في مجلس النواب.

والسؤال الذي يدور في بالي, وربما في بال الكثيرين, هو: كيف يراد لهذه الأزمة المستعصية والمتعقدة باستمرار أن تحل في هذا المؤتمر؟ وهل هناك إمكانية فعلية حقاً لحلها؟

ليس هناك من إنسان عاقل لا يريد حل الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المتفاقمة والطاحنة للمجتمع منذ سنوات, إذ إن الضحية المباشرة هي الغالبية العظمى من الشعب العراقي, إضافة إلى معاناة الاقتصاد الوطني من غياب التنمية وتدني مستوى حياة ومعيشة نسبة عالية من السكان وتدني مستوى الحياة الثقافية والتعليمية وكذلك تردي الوضع البيئي. ولكن كل الدلائل تشير إلى واقع استعصاء هذه الأزمة وتراكم متفاقم لمدخلاتها السلبية التي ستحدد مخرجاتها التي ستكون عاجزة عن إيجاد حل لها في هذا المؤتمر ما لم يلج المؤتمر في صلب الموضوع وعمق المشكلة المركزية في البلاد, إذ أن الأزمة بالأساس بنيوية عميقة وشاملة, وهذا يعني أنها ليست أزمة سطحية وآنية وعابرة يمكن معالجتها عبر مصالحة بين المالكي وعلاوي, فكلاهما لا يصلح لقيادة البلاد.

ولا شك في أن إضافة سلبية جديدة قد دخلت على هذه الأزمة البنيوية التي زادت في الطين بلِة والتي نتجت عن أسلوب تفكير أو ذهنية وطريقة عمل رئيس الوزراء العراقي وسعيه المحموم لضمان هيمنته (وهيمنة حزب الدعوة الذي يقوده ولو مؤقتاً)على العراق دولة وشعباً. فما أن خرجت القوات الأمريكية من العراق, وما أن عاد رئيس الوزراء العراقي من لقاءٍ له مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية, باراك أوباما, حتى شعر بقوة استثنائية مزيفة وقدرة مشوشة على تحريك الشارع العراقي والمجتمع بإشارة منه, أي أنه شعر بأن الوقت قد حان لفرض

هيمنته الفعلية على الساحة العراقية من خلال توجيه ضربة "معلم" يستطيع بها التخلص الفعلي من خصومه السياسيين, رغم كونهم ما زالوا حلفاء له في حكومته المشلولة كلية. ففتح مدرجاً مليئاً بالملفات والتقط واحداً منها بتشخيص محدد وأصدر أمراً بإلقاء القبض على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي. وبهذا القرار وبالصورة التي صدر بها عمق الأزمة السياسية العراقية ورفع بها إلى مستويات جديدة. لقد كان عليه أن يؤمن احتفالاً شعبياً كبيراً ومن قبل الجميع بمناسبة خروج أخر جندي أمريكي من البلاد, وأن يضع القضية الأخرى, قضية طارق الهاشمي في عهدة القضاء.

لقد كان رئيس الوزراء على عجل من أمره فأراد بضربة استباقية قاضية أن يشل الطرف الثاني ولكن الرجل نسى, وهو في نشوة استثنائية كمن ينتظر نصراً جديداً خارقاً له, كل الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية الكامنة وراء أي تصرف له من هذا القبيل في داخل العراق وفي منطقة الشرق الأوسط. وهذه العجالة المقترنة بغياب المستشارين العقلاء عن مكتبه لأنها مليئة بالعديد من الإمعات, وضعته وجهاً لوجه مع القضاء العراقي, إذ ارتكب مجموعة كبيرة من الأخطاء الفاحشة التي يفترض أن تقود به إلى القضاء, لو كان القضاء العراقي حراً مستقلاً حقاً. يمكن تكثيف الأخطاء الفاحشة التي ارتكبها رئيس الوزراء بالنقاط التالية:

الخطأ الأول: احتفاظ رئيس الوزراء ومنذ ثلاث سنوات بملفات خاصة بالقضاء العراقي في أدراج مكتبه تتضمن تهماً عديدة موجهة ضد نائب رئيس الجمهورية باعتباره يدير مجموعة من أعوانه وحمايته مارست الاغتيال المباشر ضد خصومه السياسيين وتنفيذها تفجيرات في بغداد وفي غيرها أدت إلى تدمير وقتل الكثيرين بتوجيه مباشر من نائب رئيس الجمهورية وبدعم من التخصيصات الموضوعة تحت تصرف هذا النائب من أموال خزينة الدولة. إن وضع تلك الملفات في خزانة رئيس الوزراء تعتبر مخالفة صريحة يعاقب عليها الدستور العراقي, إذ إن هذا يعني إخفاء معلومات عن جرائم ارتكبت بحق أبناء وبنات الشعب. هذا من جانب ومن جانب آخر فأن عدم اعتقال أفراد هذه العصابة في حينها, إن كانت التهم صحيحة ولا يمكن استبعادها, يمكن أن يكون قد ساعدها على ارتكاب جرائم أخرى بحق أبناء وبنات الشعب. وبهذا يكون رئيس الوزراء قد منع القضاء العراقي من ممارسة دوره الطبيعي في ملاحقة عصابات القتل والتدمير من جهة, واحتمال تسببه في موت آخرين من جهة ثانية.

الخطأ الثاني: عدم اعتراض رئيس الوزراء, وهو المالك لملفات تخص تهماً موجهة ضد طارق الهاشمي, على ترشيح الأخير لمنصب نائب رئيس الجمهورية, رغم معرفته الموثقة بما لديه من معلومات, بأن الرجل متهم بقيادة عصابة اغتيالات, رغم مشاركته بالعملية السياسية!

الخطأ الثالث: قيام رئيس الوزراء ومن خلال أجهزة الإعلام بإعلان قرار إلقاء القبض على

المتهم بارتكاب جرائم قتل وتفجيرات دون ترك الفرصة للقضاء في ممارسة صلاحياته, وبالتالي تجاوز, وهو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية, على صلاحيات سلطة القضاء التي يفترض أن تكون مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية.

الخطأ الرابع: ورغم معرفة رئيس الوزراء بتلك التهم, سمح له بمغادرة بغداد, ولم يسمح للقضاء بممارسة مهمة إلقاء القبض على المتهم الأول والاكتفاء باعتقال بعض أفراد حمايته. وبهذا تجاوز رئيس الوزراء على صلاحيات القضاء واستقلالية قراراته وسمح لمتهم بالإجرام بمغادرة العاصمة بغداد.

الخطأ الخامس: بهذه الإجراءات المنافية للدستور والمتجاوزة عليه أعطى رئيس الوزراء فرصة واضحة لمن يريد أن يقول بأن التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي هي سياسية بامتياز وليست قضائية. وهو أمر سلبي في غير صالح القضية كلها ولا في صالح العملية السياسية في العراق ومعالجة المشكلات التي أغرقت البلاد بالدماء والدموع وبالكثير من المشكلات الاجتماعية والخدمية, إضافة إلى الفقر والبطالة..الخ.

الخطأ السادس: ومما زاد في الطين بلِة طلب رئيس الوزراء العراقي من رئيس إقليم كردستان تسليم نائب رئيس الجمهورية إلى القضاء العراقي وعبر الإعلام أيضاً, وهو يعرف جيداً إن هذا لن يحصل, لأن رئيس الوزراء ذاته جعلها مسالة سياسية بامتياز, وبالتالي أراد بذلك تعقيد العلاقة مع إقليم كردستان وعرقلة عقد المؤتمر الوطني العراقي, مما جعل رئيس ديوان رئيس الإقليم يصرح بأن الرئيس لن يشترك في المؤتمر إن عقد ببغداد. إذ من يرتكب مثل الأخطاء الواردة في أعلاه يمكن أن يرتكب أخطاء أخرى يزيد الوضع تعقيداً وسخونة.

نحن أمام شخصية سياسية عليلة فكريا وسياسياً. وهذا الاستنتاج يدفع بي إلى التساؤلات العادلة الآتية, بالارتباط مع تتبعي لمجرى الأحداث في العراق وسياساته ومواقفه وأساليب عمله: هل ارتدى الرجل "جبة كبيرة" تفوق حجمه السياسي الفعلي, وبالتالي فهو غير قادر على تحمل مسؤولية قيادة العراق في هذا الظرف العصيب؟ وهل يعاني الرجل حقاً من نزعة طائفية حادة ومقيتة؟ وهل يعاني من نرجسية مرضية؟ وهل يسعى إلى التمسك بشكل استبدادي بالسلطة ويتسم بنظرة استعلائية فارغة وغرور أعمى من خلال قوله من على منبر مفتوح على شاشات التلفزة بما نصه: "هو ليش يگدر واحد يأخذه حتى ننطيها بعد!!"؟ وهل مثل هذا الرجل ملائم لقيادة العراق في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق وشعبه؟ أنا لا أشك بقدرة هذا الرجل على قيادة البلاد فحسب, بل أنا على يقين تام بذلك.

إن حل المشكلة لا يكمن في مصالحة تقليدية بين شخصين أو كتلتين, رغم التناقضات والصراعات التي تطحنهما, إذ إنها ليست الحل بأي حال وهي عملية ترقيع بائسة, لأن

الشقوق كثيرة وهي أكبر بكثير من الرقع المتوفرة التي يراد استخدامها لمعالجة الوضع المتردي.

المشكلة أيها السادة, ومن دون أي لف أو دوران, تكمن في النظام السياسي الطائفي السائد في العراق, في المحاصصة الطائفية اللعينة التي تتناقض كلية مع مبادئ الحرية والحياة الديمقراطية ومع الدستور العراقي والمبادئ الأساسية التي وردت فيه بهذا الصدد والتي جلبت لنا من لا يستطيع قيادة البلاد بحكمة وعقلانية. والكتل السياسية الرئيسية لا تريد التخلي عن طائفيتها وعن سلوك المحاصصة في توزيع السلطة التنفيذية. وهي ليست أزمة محلية فحسب, بل وإقليمية تشترك فيها دول الجوار بشكل يومي وكثيف لا يسمح بالتراجع عن مواقفها الراهنة. كما إنها تتشابك مع مشكلات وصراعات على المستوى الدولي من خلال واقع الصراعات المحتدمة والجارية على صعيد الإقليم.

إن قراءة الواقع العراقي تشير إلى إن الأحزاب الإسلامية السياسية التي تدعي تمثيلها لأتباع المذهب الشيعي, رغم كونها غير موحدة بل ومتصارعة, على عكس إدعاءات حسن السنيد, عضو قيادة في التحالف الوطني, في لقاء له يوم 2012/1/11 مع قناة السومرية, رغم أن فيهم من هم عقلاء ويتابعون الخلل في تطور التحالف الوطني ودولة القانون, تريد أن تبقى مهيمنة على السلطة وأن تكون القوة الفاعلة الرئيسية في البلاد وتفرض إرادتها ورؤيتها وحلولها وقراراتها على بقية القوى السياسية, في حين ترى الأحزاب السياسية القومية والإسلامية الممثلة في القائمة العراقية التي تدعي تمثيلها للمواطن العراقي, ولكنها في الواقع تريد تمثيل أتباع المذهب السني, رغم وجود بعض العناصر القليلة التي تتخذ مواقف آخر, تريد أن تزيح هذه القوى الشيعية وأخذ مكانها في السلطة وممارسة الهيمنة على البلاد. والتحالف الكردستاني يقف حتى الآن بين مدينتي نعم ولا, رغم محاولات المصالحة التي لا تغوص في قاع المشكلة وعمقها الحقيقي!

من يستمع إلى تصريحات قوى في طرف التحالف الوطني الشيعي يجد إن اللغة الطائفية طاغية بشكل استثنائي, فحسن السنيد, أحد قادة التحالف الوطني الشيعي, يتحدث في لقاء له مع قناة السومرية بلغة طائفية مقيتة حقاً تعمق الفجوة لا بين الأحزاب الطائفية فحسب, بل وتنقلها إلى القاعدة الاجتماعية إلى الشعب لتؤجج الصراعات بين أبناء وبنات الشعب الواحد. ومن يستمع إلى تصريحات القائمة العراقية التي تحاول أن تتحدث بلغة عراقية لا سنية, ولكنها تمارس في الواقع لغة بعثية وطائفية سياسية سنية في آن واحد. ويتجلى ذلك بشكل صارخ في تصريحات حيدر الملا, احد النشطاء السابقين المشوهين في أجهزة أمن صدام حسين, إذ يطرح خطاباً سياسياً سيئاً ومثيراً ومشدداً للصراعات الطائفية أو في تصريحات

صالح المطلگ الذي لا اعتقد أنه تخلى عن ولائه لعزت الدوري!
ليس هناك من حل سريع للأزمة العراقية الراهنة وليس في مقدور من يريد حل الأزمة مؤقتاً حلها فعلاً لأنها لا ترتبط بالرغبات بل بالمصالح المتناقضة والمتصارعة التي تريد دفع البلاد إلى نزاع فعلي لحسم الموقف إلى أحد الطرفين, وهم يدركون تماماً عجز الطرفين عن تحقيق هذا الهدف غير السليم وغير الواقعي.
ولا شك في أن إيران وقوى إقليمية أخرى من جهة, والسعودية وتركيا وبعض القوى والدول في الخليج من جهة أخرى, تلعب دورها البارز في تشديد هذا الصراع ونقله إلى الشارع العراقي, وهي الخطورة الكبرى في الوضع الراهن المحمل باحتمال انفجار الصراع وتحوله إلى نزاع دموي قاتل في الشارع العراقي.
إن على من يريد حل الأزمة, أن يعالج المشكلة المركزية, ورغم إن المطالبة بانتخابات عامة مبكرة يمكن أن لا تغير من الأمر كثيراً, ولكنها ربما تقنع جمهرة متسعة من بنات وأبناء الشعب بما ينتظرها حين تعيد منح صوتها لمن أخل بما وعد به خلال السنوات الست المنصرمة. إنها الفرصة التي ربما من المفيد أن يخرج بها المؤتمر الوطني العام إن عقد حقاً وناقش المشكلات بجدية ومسؤولية.
2012/1/24 كاظم حبيب

ما المهمات التي تنتظر حكومة السيد نيچرفان بارزاني

تشكلت في إقليم كردستان منذ العام 1992/1991 حتى الوقت الحاضر ست حكومات كردستانية, والآن تم تكليف السيد نيچرفان بارزاني للمرة الثالثة بتشكيل الحكومة السابعة خلفا للدكتور برهم صالح الذي مارس مهمات رئيس الوزراء لمدة سنتين على وفق الاتفاقية الإستراتيجية المعقودة منذ العام 2005 بين الحزبين السياسيين, الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني, وهما الحزبان اللذان يقودان الحكومة الكردستانية في أربيل.
والسؤال الذي يواجه المجتمع الكردستاني بشكل خاص, ولكن يهم المجتمع العراقي كله أيضاً هو: ما هي المهمات التي تنتظر حكومة السيد نيچرفان بارزاني خلال الدورة الجديدة؟

ابتداءً أشير إلى إنه من غير المعروف لنا مدى الفترة التي سيقضيها رئيس الوزراء الجديد على رأس الحكومة الجديدة, وكذا الوزراء, هل لمدة سنتين على وفق الاتفاقية السابقة أم لأربع سنوات, كما اقترحت ذلك في مقال لي مع بداية تشكيل حكومة الوحدة بين الحزبين وأشرت فيه إلى أن سنتين غير كافيتين بأي حال لاستكمال أي حكومة جادة إنجاز المهمات التي تندرج في برنامجها الوزاري. وهذا المقترح ما يزال قائماً بأمل أن يجري التفكير فيه من جانب رئاسة الإقليم والبرلمان الكردستاني والحزبين الحاكمين بغض النظر من سيتولى مسؤولية مجلس الوزراء في الدورات القادمة.

لا شك في إن إقليم كردستان قد شهد تحولاً كبيراً في مجال العمران خلال الأعوام التي أعقبت سقوط النظام العراقي على نحو خاص فتغيرت كثيراً معالم أربيل ودهوك والسليمانية حقاً, وأصبحت أربيل مدينة حديثة في شوارعها ومنتزهاتها وأسواقها العصرية, إضافة إلى محاولات جادة في تحسين أسواقها الشعبية القديمة وكذلك إعادة تأهيل القلعة التاريخية في وسط مدينة أربيل, بما يسمح في أن تكون مزاراً للسياح وبالتعاون مع منظمة اليونسكو, الهيئة الدولية المسؤولة أيضاً عن حماية وصيانة مثل هذه الآثار القديمة. ولا شك في أن المستوى المعيشي للسكان بشكل عام قد تحسن نسبياً بفعل الاستقرار الأمني والحصول على نسبة مناسبة من موارد العراق المالية السنوية والبالغة 17%. واستوعبت أجهزة الدولة الكثير من العاطلين عن العمل بأمل تقليص البطالة. وأصبحت كردستان موقعاً مهماً لاستقبال الكثير من العراقيات والعراقيين ممن تعرض لخطر الموت على أيدي الإرهابيين في بغداد والوسط والجنوب والموصل, سواء أكانوا من المسيحيين أم من الصابئة المندائيين أم من بنات وأبناء الديانة الإيزيدية الذي يعيشون في الأقضية التابعة إدارياً لمحافظة الموصل. كما بدأت تعقد الكثير من المؤتمرات في كردستان العراق بسبب سيادة الأمن فيها وعدم الخشية من القتل على أيدي الإرهابيين القتلة.

وعلى وفق المعلومات المتوفرة لدي فأن وزارة التخطيط في الإقليم كانت وما تزال تنهض بأعباء المسح العام لما في كردستان العراق من ثروات أولية يمكن وضعها في خدمة التنمية, كما أن جهاز الإحصاء في الإقليم يمارس دوره في هذا الصدد. وهي خطوات مهمة على طريق وضع تلك الموارد المادية والبشرية في خدمة عملية التنمية الوطنية. ولا شك في أن البنية التحتية ما تزال بحاجة إلى الكثير من الجهد لإنجاز ما يفترض إنجازه في السنوات القادمة. والسؤال الذي راودني منذ أول وثاني لقاء مع السيد نيچرفان بارزاني في أربيل هو: كيف يمكن لإقليم كردستان أن ينهض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة, وكيف يكون في مقدوره مكافحة الفقر والبطالة المكشوفة والمقنعة والإجهاز على الفساد الذي

يفرط بالثروة الوطنية ويقلل من إمكانية النهوض بالتنمية, إضافة إلى ما يشيعه في البلاد من تذمر وعدم ارتياح واحتجاجات؟

لا شك في أن إقليم كردستان يمتلك الكثير من الإمكانيات الفعلية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي, وأنه يمكن أن يحقق التكامل الفعلي مع بقية أجزاء العراق لصالح الجميع وبعيداً عن التهميش الذي عاناه هذا الإقليم عقوداً كثيرة, كما عانت منه أقاليم أخرى بسبب سياسات النظم المركزية الاستبدادية السابقة, وأن يستفيد من أفضليات الإنتاج الكبير والأسواق الواسعة التي يمكن أن توفرها أسواق العراق ودول أخرى.

ولكن لدي الشعور المستند إلى الواقع الراهن ومن متابعتي اليومية لأوضاع العراق, ومنه الإقليم, ومن زياراتي المتكررة للعراق والأحاديث في محافظات الإقليم أن ليست هناك رؤية إستراتيجية لعملية التنمية الوطنية الشاملة, في وقت أن الإقليم بحاجة ماسة إلى مثل هذه الإستراتيجية والخطط التنموية لعقدين قادمين من السنين, بحيث لا يكون البناء عفوياً وعلى وفق الرغبات والتغيرات المحتملة, بل على أسس جوهرية, منها:

1. إن الإقليم بحاجة ماسة إلى تنمية حقيقة وفي كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحماية موارد الطبيعة بعد أن عانى الأمرين من التهميش المتعدد الجوانب ومن الحروب والاعتداءات على أرضه وشعبه وموارده.

2. إن معدلات النمو السكانية السنوية عالية نسبياً, وهي مهمة لأغراض التنمية الشاملة ولا بد من التفكير بذلك لا في مجال بناء الدور السكنية والشوارع, بل وكذلك بالنسبة إلى مشكلة المياه والطاقة ...الخ.

3. وإن موارد النفط على أهميتها لا يجوز أن تبقى المورد الرئيسي لعملية التنمية في الإقليم بل لا بد من تنويع مصادر الدخل القومي والتنمية الوطنية, إذ إن التفكير لا يجوز أن يبقى محصوراً بمصالح هذا الجيل أو الجيلين القادمين, بل بالأجيال القادمة التي لا بد لها أن تنعم بثروات الإقليم أيضاً.

4. وأن الإقليم محاط بعدد من دول الجوار التي لا يمكن الحديث عن شعورها بالصداقة الحميمة مع الإقليم, إن لم نتحدث عن مخاطر جدية يمكن أن تنشأ منها إزاء الإقليم لأسباب لا مجال للبحث فيها في هذا المقال. كما إن أوضاع الحكومات الاتحادية المتعاقبة منذ سقوط النظام الدكتاتوري الفاشي حتى الآن ذاته لا يعطي الشعور بالاطمئنان إلى سياسات بغداد إزاء الإقليم وسبل معالجة المشكلات القائمة بين الحكومتين, رغم ضرورة معالجة تلك المشكلات بالسبل السلمية والديمقراطية وعلى وفق بنود الدستور العراقي.

5. إن المتابعة الدقيقة للوضع في الإقليم يمكنها المساعدة في تشخيص ثلاث مسائل سلبية:

أ. زيادة عدد أصحاب الملايين والمليارات من غير غطاء شرعي, وغالباً ما يكون عبر الفساد المالي والإداري.

ب. استمرار وجود نسبة مهمة من العائلات الفقيرة والتي تعيش في مناطق شعبية ما تزال متخلفة, وهي تعاني من مشكلات وتتسبب في خلق مشكلات بالضرورة, إضافة إلى وجود البطالة بشكليها المكشوف والمقنع.

ج. اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء والتي تخلق توترات اجتماعية وتذمر.

6. لقد قطع التوسع في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في الإقليم شوطاً مهماً خلال الأعوام السبعة الأخيرة بشكل خاص. ويبدو لي أن التحول صوب المتابعة الدقيقة لنوعية التعليم ومستوى التدريس والنتائج المترتبة عن ذلك أصبح اليوم ضرورة ملحة, خاصة موضوع ربط التعليم بالتنمية الشاملة لاقتصاد الإقليم وإنشاء مراكز للبحث العلمي.

7. من خلال هذه الملاحظات وغيرها تنشأ الحاجة إلى التفكير الإستراتيجي والممارسة الفعلية على وفق الإستراتيجية التنمية الشاملة للإقليم. وهذا يتطلب في واقع الحال مجموعة من المؤشرات ذات المضمون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني بما يسهم في تعزيز الأرضية التي يقف عليها الإقليم لمواجهة متطلبات وتحديات المستقبل.

إن الضمانة الأساسية للاستقرار السياسي والأمني في أي بلد أو إقليم هي وحدة الشعب وطبيعة العلاقات القائمة في ما بين قواه وأحزابه السياسية, سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة. وإدارة الصراع الداخلي هو علم وفن في آن واحد, إذ يفترض أن يقوم على أساس البرامج التي تقدمها الأحزاب السياسية ومدى قدرتها على تنفيذ الالتزامات التي تقدمها للمواطنات والمواطنين في تلك البرامج. ولا شك في ظروف إقليم كردستان العراق والقوى الخارجية المحيطة به تستوجب إيجاد لغة مشتركة مع قوى المعارضة لصالح برنامج فعال وحيوي يمنع وقوع صراعات ونزاعات تقود إلى عواقب وخيمة, مع ممارسة كاملة لبنود الدستور في هذه العلاقات. ولهذا فالحلول العملية مع قوى المعارضة يفترض أن لا تعتمد على الحماسة الوطنية وحدها ولا على الوعود وحدها ولا على وسائل أمنية, بل على الممارسات السياسية والاجتماعية أولاً وأخيراً. إذ أن وحدة السياسات والمواقف تسهم في طرح برامج مشتركة وطموحة وقدرة على تحقيقها في آن.

تواجه كردستان مجموعة من المهمات التنموية بعد مرور عشرين عاماً على تخلص الإقليم من الحكم المركزي الجائر ببغداد. فما هي تلك المهمات من وجهة نظري الشخصية؟ وهنا أؤكد بأني لا أدعي امتلاك الحقيقة والصواب في ما أطرحه من مقترحات عامة, بل هي وجهة نظر تطرح للمناقشة بأمل الاستفادة منها لقادم الأيام ولصالح الإقليم, وهي في الوقت نفسه لصالح

العراق عموماً.

1. وضع برنامج واقعي يستند إلى الموارد الأولية المتوفرة في كردستان لإقامة مجموعة من المشاريع الصناعية في مختلف أنحاء الإقليم, تلك المشاريع الصناعية الدقيقة والحديثة وغير الملوثة للبيئة وتعتمد على أحدث التقنيات التي يمكن استخدامها في الإقليم, إضافة إلى تنمية الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الزراعية وصناعات المواد البنائية كالأسمنت والطابوق والحجر ..الخ.

2. تطوير الطاقة الكهربائية واستخدام الطاقة البديلة التي تمتلك كردستان إمكانية فعلية لاستخدامها وخاصة الطاقة الشمسية والرياح مثلاً. فالطاقة هي الأساس المادي للتصنيع وتحديث وتطوير الزراعة والحياة الثقافية والاجتماعية أيضاً.

3. بالرغم من المصاعب التي تواجه التنمية الزراعية, فلا بد للإقليم من توجيه المزيد من الاستثمارات لصالح القطاع الزراعي لتأمين نسبة مهمة من حاجة السكان إلى الغذاء وضمان الأمن الغذائي والذي يفترض أن تأخذ حكومة الإقليم بنظر الاعتبار تجارب الإقليم المنصرمة عبرة للمستقبل. ويمكن استخدام التقنيات والأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي والإرواء بسبب شحة المياه ونقص الأيدي العاملة في الريف الكردستاني بسبب الهجرة المتزايدة صوب المدن. وهي ظاهرة طبيعية حالياً.

4. في كردستان توجد تقاليد موروثة في الصناعات الحرفية وقدرتها على تغطية جزء من الحاجات المحلية لمنتجات هذه الحرف. ولهذا لا بد من بذل عناية خاصة في هذا القطاع من الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال تحسين أدوات ومواد العمل وتكوين الكادر المهني المتعلم لزيادة وتحسين نوعية الإنتاج ومردوده الاقتصادي.

5. ضرورة ملحة لإعادة تنظيم التجارة الخارجية, إذ إن السياسة التجارية الجارية لا تساعد على التنمية الصناعية والزراعية وتقدم الصناعات الحرفية بل تساهم في منع قيامها أو انهيار الموجود منها. لهذا لا بد من رسم خطة تربط بين التجارة الخارجية (الاستيراد) والتنمية الصناعية والزراعية بما يسهم في تعجيل التنمية وضمان توجيه الاستثمارات صوب التصنيع الحديث والزراعة الحديثة.

6. إن إقليم كردستان بحاجة إلى تقنيات حديثة ومتقدمة, كما إن أوضاع كردستان العامة والظروف المحيطة بها تستوجب عدم وضع رهانها التجاري والاقتصادي في سلة دولة أو دولتين, بل التعامل مع دول متقدمة كثيرة لتساهم في تحسين مستوى وكفاءة الأداء. كما يفترض أن يتم تشغيل الأيدي العاملة الكردستانية بدلاً من استيراد الشركات الأجنبية لعمالها من الخارج.

7. تتوفر في إقليم كردستان إمكانيات كبيرة لتطوير قطاع السياحة بجوانبه الثلاثة: ألاصطياف والدين والآثار القديمة. ورغم الجهود الطيبة المبذولة في هذا المجال, فأن الحاجة ملحة لتوحيد العمل وبذل جهود كبيرة لتنظيمه وتوسيعه وتوفير مستلزماته البشرية والسكنية واللوجستية الأخرى.

8. إن ضمان تطور نسبي صوب العدالة الاجتماعية يستوجب السير على طريق التنمية وتشغيل الأيدي العاملة وتحقيق جملة من الإجراءات الاجتماعية التي تكافح الفقر والعوز والبطالة في المجتمع وتكافح على وفق أسس سليمة الفساد المالي والإداري اللذين لا يمكن نكران وجودهما في الإقليم. (لا شك في أن العراق كله مبتلى بهاتين الآفتين الاجتماعيتين).

9. ويبدو لي إن الاهتمام بالإدارة الاقتصادية وإدارة المشاريع الاقتصادية الإنتاجية والخدمية واختيار الشخص المناسب في المكان المناسب وإبعاد التعيينات عن المحسوبية والمنسوبية والتخلص من الفاسدين والمفسدين والمتجاوزين على حقوق الإنسان يشكل اليوم ضرورة ملحة, ومنها تنظيم عمل الرقابة والمتابعة في مجلس الوزراء والوزراء, إذ بدون ذلك يصبح التسيب وعدم الالتزام وعدم كفاءة الأداء سيد الموقف.

10. ولا شك في ضرورة إعادة النظر بالسياستين المالية والنقدية الكلية ونشاط المصارف وشركات التأمين ووجهة هذا النشاط والرقابة على الأسعار ونسب التضخم المتفاقمة في الإقليم التي تجهد أصحاب الدخل المحدود والفقراء من السكان..الخ.

11. إن الممارسة الديمقراطية في الحياة اليومية وفي عمل الحكومة في علاقتها مع المجتمع ومع أجهزة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وفئة المثقفين يعتبر الحجر الأساس لضمان التفاعل لصالح التنمية وتحقيق البرامج المعدة للتنفيذ.

12. واقترح أخيراً عقد ندوة اقتصادية متخصصة حول اقتصاد إقليم كردستان وسبل تنميته بهدف الاستماع إلى وجهات نظر الاختصاصيين بهذا الصدد ثم قيام وزارة التخطيط بالتعاون مع الوزارات النوعية بتلخيص مواد الندوة والاستفادة منها لصالح عملية التنمية في الإقليم.

برلين, أواخر كانون الثاني/ يناير 2012 كاظم حبيب

ساعة الحقيقة: بين الحكم والقتلة ينزف الشعب دمه!

الشعب العراقي أمام مأساة حقيقة جارية منذ سنوات, وهي في الوقت نفسه مهزلة فعلية. فالقتلة المجرمون من قوى وجهات وأطراف ودول عديدة يواصلون قتل وجرح وتعويق بنات وأبناء الشعب من مختلف الأعمار دون رادع أو وازع من الضمير. وأغلب الشهداء من الفقراء والمعدمين والكادحين. يسعى المجرمون بكل ثمن إلى زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد بأمل الوصول إلى السلطة أو تأمينها لحلفاء لهم في المعارضة المسلحة ولأجنحتها السياسية. والنخب السياسية الطائفية الحاكمة تتبنى شعارات " الأعمار بيد الله" و "الموت حق", و "الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون", و "مفاتيح الجنة معلقة في أعناق الشهداء", و"من يقتل يخسر الدنيا الفانية" و"يكسب الآخرة الأبدية" ويتمتع بـ "ولدان وحور في الجنة". المهم لمن ينشر مثل هذه الفتاوى من النخبة السياسية الطائفية الحاكمة هو البقاء في الحكم وعدم السماح لغيره بأخذه منها, سواء أكان فرداً أم حزبا.

نحن أمام ساعة الحقيقة, الحقيقة التي يفترض أن يعيها الشعب العراقي جيداً, ولا شك في أنه سيعيها عاجلاً أم آجلاً, وأن يتعامل معها بكل حرص على حياته ومسؤولية إزاء حياة الآخرين, إذ إن الدم النازف يومياً هو دمه وليس دم النخب السياسية الحاكمة والمتصارعة في ما بينها. فهي محمية بالقصور التي استولت عليها بعد سقوط النظام الدكتاتوري, إذ كانت تلك القصور الفخمة قبل ذاك قصوراً لصدام حسين وعائلته وحاشيته وأتباعه خونة الشعب, هذه القصور وسكانها محمية بالمنطقة الخضراء وحي القادسية وما إلى ذلك. إن قولنا هذا لا يدعو إلى أن يُمسوا بأذى –او يموتوا كما يموت بنات وأبناء الشعب كل يوم, ولكن نريد الحياة لا الموت لأبناء الشعب وواجبهم هو حماية هذا الشعب لا حماية أنفسهم فقط.

حكام اليوم كحكام الأمس, يعتقدون بأنهم جاءوا إلى الحكم ليستقروا فيه إلى الأبد, "جئنا لنبقى". إنهم يدعون تمثيل الدين الإسلامي وأنهم يعبرون عن مصالح الدين وهي من مصالح الناس, سواء أكانوا شيعة أم سنة, إنهم بهذا المعنى يعتقدون بأنهم خلفاء الله على هذه الأرض وهم يحكمون باسم الله وباسم الشريعة التي يتبنوها, وهي ليست واحدة!

وحكام اليوم, كما يبدو صارخاً, لا يشعرون بأية مسؤولية إزاء الشعب ولا بمصائر الناس, فالناس عندهم رعية عليها أن تخضع لحكم الله, وحكم الله لا يتحكم به أحد غير الله, وهم

ينفذون إرادة الله على وفق المشيئة التي تجري على الأرض. وبالتالي فموت الناس اليومي لا يشكل عندهم مشكلة, إذ أن تاريخ الولادة والموت مكتوب على جبين الأفراد قبل أن يولدوا, والمشكلة بالنسبة لهم تكمن أولاً وأخيراً في السبل التي تساعدهم على البقاء في الحكم والخلاص من المنافسين لهم ممن يطالبون مثلهم بحكم الله الذي يدعون تمثيله أيضاً. إنها المحنة وهي الجزء الرئيسي من الأزمة البنيوية التي يعاني منها العراق حالياً.

المأساة أيها السادة تبرز في الموت اليومي للناس 60 شخصاً قتلوا في مجموعة من التفجيرات الإجرامية في بغداد ومدن أخرى وأكثر من 400 جريح ومعوق في يوم واحد (لا غير!), كما تبرز المأساة في الفقر المدقع لفئات واسعة من الشعب, في البطالة الواسعة, في غياب الخدمات الاجتماعية, في غياب التنمية الوطنية, في النهب الجاري للمال العام بأساليب وطرق شتى ومن قوى كثيرة في الحكم وحوله, المأساة في اختفاء أو "فقدان!" المليارات من الدولارات الأمريكية أموال النفط العراقي. أما الوجه الثاني من المأساة فهي المهزلة أو المسخرة أيها السادة, إنها تبرز في استمرار الحكومة القائمة واستمرار رئيس الوزراء الحالي في الحكم, وفي استمرار الصراع السياسي بين أطراف الحكم وفي ما يسمى بـ "الشراكة الوطنية", وفي السكوت الفعلي الواسع على هذا الوضع المتردي.

نحن أمام ضحك متواصل على ذقون الناس, على ذقوننا جميعاً, يجري هذا منذ ثمانية أعوام. يجري الحديث عن العملية السياسية, وهي في الجوهر غائبة, وهي لعبة, إذ أن اللاعبين لا يعرفون غير قاعدة واحدة في العمل السياسي هي "أخذناها وما نعطيها بعد لو تطلع روحهم!". وهو تعبير لا يمارسه طرف واحد بل يعبر عن ذهنية المتنافسين على الحكم. هذه هي ديمقراطية قوى الإسلام السياسي الطائفية, ولكنها تجسد في الوقت نفسه ذهنية القوميين الشوفينيين الذين كانوا في الحكم أو الذين يسعون إليه, وهي ذهنية القوى الشمولية كافة التي تريد فرض الفكر الواحد والرأي الواحد والحزب الواحد والسياسة الواحدة.

نحن أمام حزب ديني طائفي جديد وصل إلى الحكم بتحالف أوسع, ولكن يبذل كل الجهد لفرض الفردية باسم الحزب في حكم البلاد أولاً, ومن ثم فرض الشمولية باسم الحاكم الفرد ليضع الحزب في الظل. والغريب إن الكثيرين من هؤلاء لم يستوعبوا الدرس الثمين منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة حتى الآن, إذ إن التجربة يفترض أن تكون قد علمت الجميع بأن الفردية والشمولية في الحكم مهما طالت لا بد أن تسقط, وحين تسقط يذهب معها كل أولئك الذين عملوا لإقامتها باعتبارهم كانوا عبئاً ثقيلاً على المجتمع ومرهقاً ومدمراً في آن.

ترتكب بعض أو كافة قوى التحالف الوطني, البيت الشيعي, خطأ فادحاً حين تعتقد بأنها ستكسب ثقة الشعب بها وهي تؤيد تمادي الحكم في الفردية والاستبداد, وبعضها سيكون

ضحية هذا الحكم إن واصل هذه السياسة, كما ستكون قوى أخرى ضحية مثل هذا الحكم. والطريق الوحيد أمام القوى السليمة التي ما تزال تدرك أهمية وحدة الشعب وتملك حساً وطنياً كافياً هو أن تعود إلى جادة الصواب, إلى الالتزام بروح وهوية المواطنة العراقية وليس الالتزام بالهوية الطائفية, شيعية كانت أم سنية, فالهويات الثانوية أو الهامشية قاتلة دون أدنى ريب. إن ساعة الحقيقة تدق ناقوس الخطر منذ فترة غير قصيرة معلنة بأن الشعب يواجه تفاقماً في الفردية والاستبداد وتقلصاً مستمراً في الحريات العامة وهيمنة على مؤسسات الحكم العسكرية والمدنية, وهي ظواهر تقود في الجوهر إلى زعزعة الاستقرار في البلاد وإلى مصادرة حريات وحقوق وإرادة الشعب. فمتى ينشأ الوعي الجمعي بهذا الواقع الجديد الذي نشأ قبل وبعد خروج القوات الأمريكية؟ حين يعي الجميع هذه الحقيقة, يأمل الإنسان أن لا يكون الوقت قد تأخر كثيراً أو فات كما حصل في الكثير من المرات السابقة, فيتحمل الشعب معها عذابات كثيرة. أتمنى على قوى التيار الديمقراطي العراقي من العرب والكُرد وباقي القوميات أن تعمل بأقصى ما يمكن لتعبئة كل القوى الشعبية في الشارع العريض الذي تلتقي فيه كل أطياف التيار الديمقراطي دون استثناء , إذ إن المهمة السلمية والديمقراطية التي تواجه المجتمع لا يمكن أن يتحملها هذا الحزب أو ذاك, بل تستوجب أن تكون مهمة كل القوى الديمقراطية التي عانت الأمرين في ظل الحكومات الفردية والدكتاتورية والأحزاب الشمولية.

2012/2/24

هل يتعظ الحكام العرب وحكام العراق من عواقب ما انتهى إليه بعضهم؟

كان عمري حينذاك 23 عاماً. كانت فترة الحكم بالسجن قد انتهت وتم تسفيري من سجن بعقوبة إلى بدرة, حيث كنت مبعداً, مقيد اليدين وبصحبة شرطيين. ثم منها سفرت إلى بغداد مع رفيقي وصديقي الفنان الموسيقي عبد الأمير صالح الصراف. فوصلنا إلى مركز شرطة البتاويين ببغداد, حيث التقيت بالصديق طارق عيسى طه, إذ كان حينذاك موقوفاً. ومنها

سُفرت إلى شرطة التحقيقات الجنائية حيث أطلق سراحي. كان هذا أخر حكم صدر بحقي بسبب كتابتي مقالاً تحت عنوان "ملاحظات حول كتاب أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث" للضابط والكاتب البريطاني ستيفن هيمسلي لونگريگ, الذي نشر في مجلة الإبعاد في بدرة وكبست من قبل شرطة الأمن. وقد علمت أن بانتظاري دعوة أخرى أقيمت ضدي بسبب اعترافات شملتني أيضاً أدلى بها "حزام عيال" الذي كان يعمل في مطبعة اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني ممثلاً عن الحزب الشيوعي العراقي في العام 1958, وكان في أعوام 1954 و1955 مسؤولاً حزبياً عن تنظيم الحزب الشيوعي العراقي في مدينة كربلاء بعد أن تسلم التنظيم من المناضل الشيوعي محمد كريم أبو كاله.

بعد مرور خمسة أسابيع على إطلاق سراحي نفذ الضباط الأحرار وبالتنسيق مع اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني انتفاضة عسكريةً ضد النظام الملكي, تحولت إلى انتفاضة شعبية عارمة وإلى جهد شعبي واسع لتحويلها إلى ثورة وطنية ديمقراطية تشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة والحياة الاجتماعية في آن, تلك الحركة الثورية الشعبية التي دوخت قوى الاستعمار والدول الإقليمية ودول حلف بغداد على نحو خاص, ولكنها عجزت عن استكمال مسيرة الثورة الديمقراطية وانتهت عبر انقلاب عسكري فاشي مناهض للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والقوميات.

الانتفاضة العسكرية انطلقت في صبيحة اليوم الرابع عشر من شهر تموز/يوليو من العام 1958 وحققت في ذات اليوم انتصارها التاريخي بالتفاف الشعب حولها, كل الشعب العراقي بكافة قومياته وأتباع أديانه ومذاهبه واتجاهاته الفكرية والسياسية الوطنية.

في ليلة الرابع عشر من تموز كنت وعدد من الأصدقاء نسهر في شارع أبو نواس نحتسي البيرة ونأكل المسگوف احتفاءً بخروجي من السجن. لم يكن هؤلاء الأصدقاء ممن يشغل نفسه بالسياسة, بل كانت الرياضة همهم الأول والأخير. تركز جهدهم على إبعادي عن العمل السياسي والنضال مع الحزب الشيوعي خشية عليَّ من قوى الحكم والتحقيقات الجنائية, باعتبار النضال السياسي لا يجلب للمناضلين سوى الاعتقال والتعذيب والسجن والمشكلات الإضافية للعائلة, كما إنها غير ذات فائدة أو نتائج ملموسة للمجتمع. كان النقاش هادئاً ودافعت بحرارة عن موقفي دون أن أنكر ما يتعرض له المناضل من مشكلات وعذابات, ولكن لا خيار لي ولغيري في خوض النضال ما دمنا نعيش في بلد مثل العراق لا تسوده مبادئ الحرية والحياة الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان والقوميات.

وفي الصباح الباكر نُفذت الانتفاضة العسكرية التي أطاحت بالملكية ونظامها السياسي الرجعي. كنت في ذلك الصباح مع المتظاهرين الذين ملأوا شوارع بغداد والعراق كله. كانت

الفرحة طاغية تعم الشعب كله, في ما عدا أولئك الذين أسقطت الثورة حكمهم وهددت مصالحهم بالصميم واعتقلت من كان في مقدور قوى الثورة اعتقاله.

وفي حدود ظهيرة ذلك اليوم وصلتُ مع المتظاهرين أمام بوابة وزارة الدفاع حيث كانت جثة عبد الإله, الذي كان وصياً على عرش العراق, قد سبقتنا إلى هذا المكان, تسحل من قبل جمهرة من الناس على الرصيف المقابل لبوابة وزارة الدفاع وعلى مقربة من بائع لبن أربيل الشهير. كانت الجثة مقطوعة الرأس واليدين والساقين والذكر. كان المنظر بشعاً غير إنساني لا يعبر عن وعي إنساني لدى أولئك الذين كانوا يسحلون تلك الجثة على الأرض. وكانت هناك امرأة عجوز تحمل سكيناً صغيراً بيدها اليمنى تغرزه في صدر الجثة صارخة بمرارة مرهقة "هاي حوبة ابني اللي قتلتوه وهو بعده شاب". كان سحل الجثث قد شمل جثتي نوري السعيد وابنه صباح أيضاً, ولكني لم أشاهدهما في ذلك الصباح. إن هذا العمل الهمجي اللاإنساني يحمل في طياته ثلاث حقائق مهمة هي:

1. إن تاريخ العراق مليء حقاً بمثل هذه الأفعال المنكرة والهمجية التي كان حكام العراق يمارسونها ضد من كان يقف بوجه سياساتهم, وكانوا يدفعون بالفئات الرثة وغير الواعية إلى ممارستها ضد هؤلاء المناهضين للحكم. (راجع في هذا الصدد كتاب "موسوعة العذاب, للأستاذ الكاتب والمحقق عبود الشالچي, وكتاب "من تاريخ التعذيب في الإسلام, للكاتب والباحث الأستاذ هادي العلوي, وكتاب "الاستبداد والقسوة في العراق" لكاظم حبيب").

2. وهي تعبر عن تخلف في الوعي الحضاري وفي الجهل السائد في الأوساط الشعبية بشأن الحقوق المدنية وحقوق الإنسان وكرامته أثناء الحياة وبعد الموت بغض النظر عن الأفعال التي مارسها والتي يفترض أن يحاسب عليها على وفق القانون لا غير.

3. كما إنها تعبر عن مستوى القهر والغضب, عن الكراهية والحقد, الذي كانت يتفاعل في نفوس هؤلاء الناس الذين مارسوا سحب الجثث في شوارع بغداد بحيث لجئوا إلى تلك الممارسة الوحشية لينتقموا من بعض أقطاب النظام الذين ساموهم سوء العذاب وعرضوهم للبطالة الفقر والحرمان. وهي طريقة مرفوضة كلية, إلا إن الغريب في الأمر إن هذه الممارسات لم تتوقف في ما بعد أيضاً.

إن هذه الأفعال القبيحة التي جرت في العراق حينذاك وسمع بها الكثير من الحكام كان يفترض أن تكون درساً للحكام العرب ليدركوا بأن مثل هذا المصير يمكن أن يلاحق هؤلاء الحكام على أيدي شعوبهم حين يمارسون القهر والظلم والطغيان في بلدانهم وحين يحرمون الشعب من العمل ولقمة العيش والحرية والكرامة, وحين يقلصون الصرف على التعليم والثقافة العامة وبناء الإنسان حضارياً والتثقيف بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان وممارستها من أجل بناء

إنسان حضاري حديث في هذه البلدان.

إن إلقاء نظرة فاحصة على الدول العربية منذ سقوط النظام الملكي العراقي حتى انطلاق الانتفاضة العربية لم نجد نظاماً عربياً واحداً احترم حقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية, بل كلها تقريباً غاصت في اضطهاد الشعب وتجويعه وحرمانه من حرياته وحقوقه الأساسية, وشكلت أغلب الدول العربية سجناً كبيراً لشعوبها وسجون كثيرة للمناضلين من أجل حرية وحقوق شعوبهم.

فبعد مرور 53 عاماً على عملية قتل وسحل جثث عبد الإله ونوري السعيد وصباح نوري السعيد في شوارع بغداد, شاهدت منظراً مروعاً مماثلاً عبر شاشات التلفزة, شاهدت جثة معمر القذافي يحيط بها كثرة من الليبيين المنتفضين وهم ينقضون على معمر القذافي بالطعن والضرب والتعذيب حتى الموت, إنهم قتلوه شر قتلة وراحوا يلوحون بأيديهم تعبيراُ عن فرحتهم بقتل الرجل الذي حكم ليبيا 42 عاماً. لقد تجلت هنا كل أخلاقيات البداوة ووحشية أساليبها في التعامل مع الخصم, وكان في ذلك من الوحشية البدائية ما يندى لها جبين البشرية. المشهد يعيد نفسه وأن كان في بلد آخر غير العراق, في ليبيا, ويمكن أن يعيد نفسه في سوريا أو في الجزائر أو في السودان... الخ.

لقد كان معمر القذافي طاغية متجبر ضد شعبه سقاهم مرّ العذاب طوال أربعة عقود ونيف وبمشاركة أفراد عائلته وطغمة صغيرة من أتباعه ووعاظه. وكان القذافي نهاباً لثروة الشعب الليبي ونفطه ومفرطاً بها, كما كان قاتلاً كبيراً, وبالتالي فالتهم التي كانت ستوجه له بممارسته الإجرام بحق شعبه وغيرهم كبيرة جداً, فهو مجرم كبير بكل معنى الكلمة. ولكن من يحق له أن يقول كلمته الأخيرة في التهم الموجهة له؟ إنه القضاء وحده, وليس غير القضاء. ولكن ما جرى في ليبيا لا يعبر إلا عن بداوة موغلة بالتوحش ساهم القذافي في تأصيلها في بلاده ولم يسع إلى مكافحتها بإقامة نظام ديمقراطي يستند إلى الدستور والحياة السياسية المؤسساتية, فحصد ما زرعه في ليبيا.

السؤال الذي يؤرقني وأنا أشاهد ما يجري في العراق, وأنا أتابع سياسات رئيس الوزراء, فاشعر لا بالقرف من هذه السياسة فحسب, بل أدرك في الوقت نفسه المصير الذي يمكن أن يؤول إليه من يمارس ذات السياسات التي مورست في العراق قبل ذاك والتي مورست أو ما تزال تمارس في الدول العربية. قبل أيام قليلة نشر موقع صوت العراق بتاريخ 2012/2/24, ومن ثم نشر في الجيران وطريق الشعب وغيره من المواقع, كتاباً رسمياً صادراً عن جهاز مخابرات رئيس الوزراء نوري المالكي كشف عن ممارسات لا تختلف بأي حال عن ممارسات جهاز مخابرات صدام حسين حين وصول حزب البعث إلى لسلطة في العام 1968 وسياساته اللاحقة

ضد كل القوى السياسية العراقية. جاء في الكتاب المشار إليه ما يلي:
حسب كتاب جهاز المخابرات العراقية ذي الرقم 3061 في 20 /2012/2 (سري- وشخصي) الموجه إلى قيادة بغداد، فقد تم تعميم التوجيهات التالية في 2012/2/21:
"ينوي بعض أعضاء الحزب الشيوعي تنظيم تظاهرة يوم 25 شباط في محافظة بغداد- ساحة التحرير إحياء للذكرى الثانية لانطلاق التظاهرات يطالبون فيها توفير فرص عمل وإنهاء الخلافات السياسية لذا اقتضى الأمر متابعة تحركات أعضاء الحزب المذكور أعلاه كلاً ضمن قاطع المسؤولية وإعلامنا بتحركات أعضاءه وأسماءهم لغرض متابعتهم من قبل الجهات المعنية كما يرجى اتخاذ ما يلزم بصدد المعلومات آنفاً من إجراءات أمنية مشددة وتوفير تدابير الحيطة والحذر وفق القانون."
ما هو الجديد في هذا الكتاب السري والشخصي؟ من الواجب أن أشير ابتداءً إلى عدة أمور مهمة:
1. لم أفاجأ بهذا الكتاب السري والشخصي, إذ أن ممارسات رئيس الوزراء وأجهزته منذ بداية العام 2011 قد اتخذت هذا المنحى الأمني في الحكم وفي تشويه سمعة المناضلين واعتبار تحركات 25/شباط/فبراير 2011 تنطلق من قوى بعثية وقوى القاعدة وما إلى ذلك من تخريفات وتخريجات, ساندها وما زال يساندها وعاظ السلاطين وكتبة الحكومة العراقية القدامى والجدد.
2. إن الحكم الاتحادي في العراق لم يعد في ممارساته ديمقراطياً بل أمنياً يستند إلى قاعدة واسعة من أجهزة الأمن والمخابرات والعيون التي أقسام منها ليست موجهة ضد قوى الإرهاب, بل ضد قوى الشعب والناشطين في العملية السياسية وغير المشكوك بنزاهتهم ودفاعهم عن مصالح الشعب والوطن. وأحذر بأن الحكم في العراق يتحول ترديجياً إلى حكم بوليسي ما لم تتصدى له القوى العاقلة وتستخدم الحكمة في مواجهة هذا التطور الجديد.
3. وإن الحكم في العراق بدأ يبتعد أكثر فأكثر عن مشكلات وطموحات الشعب ونشأت فجوة تتسع يوماً بعد آخر بينه وبين الشعب بأغلبيته الصامتة حتى الآن, وهذه الحالة أصبحت تخيف رأس الحكومة وتجعله يتخبط في سياساته وإجراءاته الأمنية.
4. والحكم في العراق لم يعد على وفق سياسات الحكومة اتحادياً بل مركزياً يدار من فرد واحد مما نشأت عنه هذه الصراعات ليس بين الحكومة والقوى السياسية فحسب, بل بين الحكومة والمحافظات العراقية أيضاً, مما دفع بالبعض منها إلى المطالبة بتشكيل الأقاليم على وفق الدستور العراقي النافذ منذ العام 2005.
إن صياغة الكتاب الأمني تشير إلى المستوى المتدني لهؤلاء الذي وجهوا الكتاب والتعليمات.

فأعضاء من الحزب الشيوعي يريدون التظاهر. وماذا في ذلك؟ فليس في هذا ما يتعارض مع الدستور وهو حق مكفول للجميع. وهم يدعون إلى التظاهر لأحياء الذكرى السنوية الثانية لانطلاق المظاهرات في الخامس والعشرين من شباط 2011. وماذا في هذا؟ فبعد أن شوه رئيس الوزراء ووعاظه أهداف وقوى هذه التظاهرات اعترف هو ومن معه بكونها سلمية وديمقراطية والتزم بتنفيذ الأهداف وطلب من مجلس النواب مهلة مئة يوم للبدء بعملية الإصلاح. ولكنه لم ينفذ وعوده, وبالتالي أخل بالتزاماته كرئيس وزراء أمام مجلس النواب وزاد في الطين بلِة. ولكن لم يحاسب من المجلس النيابي على هذه المخالفة الكبيرة.

ويؤكد الكتاب إن المظاهرات تنوي المطالبة بتوفير فرص عمل وإنهاء الخلافات السياسية. وماذا في ذلك؟ ألم يتحدث رئيس الوزراء نفسه عن البطالة وكذلك وزارة التخطيط, ألا يحق للناس التظاهر من أجل توفير فرص عمل للعاطلين الذين تصل نسبتهم إلى حدود 30 % من القوى القادرة على العمل في البلاد. ألا يعمل الجميع من أجل عقد مؤتمر وطني لحل الخلافات السياسية بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية؟ إذا كان هذا رأي الجميع فما الضير في أن تخرج مظاهرة تؤكد أهمية حل الخلافات السياسية بالطرق السلمية والديمقراطية وعلى وفق الدستور.

إن الدلائل كلها تؤكد حقيقة أساسية لا يريد الحاكم بأمره أن يعترف بها, هي أنه قد تحول إلى حاكم فرد ويتعزز لديه اتجاه التحول صوب المركزية والدكتاتورية وصوب الحكم البوليسي.

إن مراقبة المتظاهرين وتسجيل أسماء المشاركين فيها ومتابعتهم واعتقالهم "على وفق القانون!" يؤكد هذه المسيرة الضارة والخطرة التي يتجه صوبها رئيس الوزراء العراقي.

إن على القوى السياسية العراقية أن تدرك مخاطر هذا التوجه والنهج السياسي في الحكم, وبالتالي لكي لا تندم في ما بعد حين لا ينفع الندم, والمؤمن لا يلغ من جحر مرتين!!!

إن هذا الكتاب الرسمي بداية لسياسة "درب الصد ما رد", إذا أصر رئيس الوزراء على ذلك, وإذا كان الكتاب صادراً عن توجيه منه, وإلا فعليه أن يمارس الموقف التالي:

1. إدانة هذا الكتاب واعتباره مسيئاً لقوى وطنية وديمقراطية مشاركة في العملية السياسية ومتجاوزاً على الدستور وحقوق الإنسان والجماعات.

2. إن المجموعة التي أصدرت هذا الكتاب والعاملة في جهاز المخابرات جاهلة تماماً ولا تعرف مبادئ الدستور العراقي وحقوق الإنسان ولا تحترم الحياة الديمقراطية وحق التظاهر والتعبير عن الرأي.

3. وأن عليه أن يطهر هذا الجهاز من أولئك الذين أصدروا هذا الكتاب لأن وجهة الكتاب ومضمون يمثلان موقفاً ضد قوى سياسية عراقية مشاركة في العملية السياسية ومشهود لها

بالوطنية والنزاهة والمواقف المبدئية. [لنتذكر معاً, وقبل فترة وجيزة, كيف امتدح حسن السنيد, القيادي في حزب الدعوة وفي قائمة دولة القانون, في لقاء بين وفد من الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة, مواقف الحزب الشيوعي المبدئية وأشاد بعلاقات حزب الدعوة بالحزب الشيوعي الممتازة, فما حدا مما بدا !!!

4. الاعتذار للحزب الشيوعي العراقي عن صدور مثل هذا الكتاب الذي يؤلب أجهزة الاستخبارات والأمن والجواسيس والعيون ضد الشيوعيين العراقيين الذي عملوا بتحالفات سابقة مع حزب الدعوة الإسلامية, وما تزال له علاقات طيبة مع بعض الأحزاب الإسلامية السياسية ضمن التحالف الوطني.

5. إن على القوى السياسية والمجتمع أن يراقبوا بحساسية كبيرة ما يجري اليوم في العراق واحتمالات تطوره السلبي اللاحق وأكثر مما حصل حتى الآن, وأن يعملوا من أجل إيقاف هذا النهج المخل بالدستور العراقي والحياة الديمقراطية وحرية الفرد؟

2012/3/4 كاظم حبيب

محنة المرأة العراقية من محنة المجتمع العراقي كله [في اليوم العالمي للمرأة]

المرأة العراقية واجهت وما تزال تواجه محنة مستمرة ومتراكمة على مدى قرون طويلة. وهي جزء من محنة المجتمع العراقي على مدى تلك القرون. ورغم التغيرات الكبيرة التي اجتاحت عالمنا المعاصر, فإن المرأة العراقية, وكذا المجتمع, ما تزال تعاني من ذات المحنة المديدة, إضافة إلى ما تفتقت عنه فحولية الذكور الشبقية البدائية المشوهة. والغريب إن هذه الشهية في الفتاوى الدينية المناهضة للمرأة لم ينقطع سيلها طوال تلك القرون, ولكنها اتسعت وتنوعت وتشوهت خلال السنوات العقود الثلاثة الأخيرة, سواء أكان ذلك في العراق والعالم العربي خصوصاً أم في العالم الإسلامي عموماً.

ومحنة المجتمع العراقي الراهنة تكمن في تخلف واقعه الاقتصادي, أي في تخلف علاقات الإنتاج السائدة فيه, في تخلف بنيته الاجتماعية أو الطبقية وفي اتساع قاعدة الفئات الاجتماعية المهمشة والهامشية والرثة, في جهله العام, في ضعف وعي الغالبية العظمى من سكانه, في هيمنة السلوك العشائري البدوي على الريف والمدينة, في هيمنة مؤسساته الدينية المتخلفة وغير المتنورة وغير الواعية لما يجري من تغير عميق وتطور شامل في العالم المعاصر والقابعة في زوايا غرفها المنزوية عن العالم المتحضر والغارقة في لجة الكتب الصفراء البالية.

محنة المرأة تكمن في البنية التعليمية غير العلمية والثقافية المتخلفة والسائدة والمتبناة من الفئات الحاكمة للدولة والمجتمع, محنة المرأة تكمن في غياب الدولة الحديثة ومؤسساتها الدستورية الديمقراطية, وفي الحكومة التي تتبنى الفكر الأكثر تخلفاً وظلماً وقهراً واستعباداً للمرأة, والتي تمارس تلك السياسات التي تهمش المرأة وتدفع بها إلى زوايا حادة تعجز فيها عن الحركة وعن التعبير عن مصالحها والنضال في سبيلها. محنة المرأة العراقية تعتبر نتاجاً منطقي لعقل الرجل "المسلم" الذي تربى وتعلم وتثقف على أيدي جهلة أميين أنكروا حقوق المرأة وحريتها واعتبروها "عورة" يسكنها الشيطان قبل غيره, إنها الشيطان ذاته, فما "أن اجتمع امرأة ورجل إلا وكان الشيطان ثالثهما!". ومحنة المرأة تكمن في التربية التي نشأت عليها الفتاة في البيت, وهي طفلة صغيرة وتربت على أيدي هؤلاء الذين أنكروا حقوقها واستعبدوها خلف أسوار البيت وفي المطبخ وغسل الملابس وإنجاب الأطفال, هؤلاء الذين علموها "إن الرجال قوامون على النساء!". فكان من بينهن تلك الوزيرة حملة شهادة "الدكتوراه" ابتهال گاصد الزيدي, التي تمسك بيده سوط الجلاد لتجلد به بنات جلدتها, كما فعلت في الآونة الأخيرة. إنها "الجلادة" التي تجسد في سلوكها فكر وممارسات جمهرة من الحكام الفحول القابعين في مجلس وزراء "الدولة" العراقية لا كلهم بالضرورة, ولكنه فكر وممارسات رئيس الوزراء بالضرورة. إنها تحمل عصا القرون الوسطى وفترة الانحطاط الثقافي والاجتماعي, فترة الردة الفكرية والاجتماعية , فترة التراجع صوب الاستبداد الذي دأب رئيس الوزراء وحزبه يسقي الشعب به على شكل جرعات لينتهي إلى حيث انتهى غيره!!

المرأة العراقية في محنة حين يواجه المجتمع حالات انتحار مستمرة لمزيد من النساء في جميع أنحاء البلاد دون استثناء. والغريب إن المسؤولين, كل مسؤولي العراق, لا يسألون أنفسهم ولا يسعون إلى معرفة الأسباب والعوامل الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة الاجتماعية الخطرة بين نساء العراق من اقويتين العربية والكردية على نحو خاص. نساء من مختلف الأعمار, ولكن غالبيتهن بعمر الزهور, ينتحرن بصب النفط أو البنزين على أجسادهن وإشعال

النار لحرق أنفسهن أو بطرق أخرى كثيرة أو يجبرن بأساليب شتى على الانتحار. أليس القهر الاجتماعي, أليست الضغوط الهائلة التي تمارسها العائلة ويمارسها المجتمع والتربية الاجتماعية والدينية المتخلفة على المرأة والمجتمع في آن, أليس في غياب حرية المرأة وحقوقها الأساسية, أليس في التمييز المسلط على المرأة وعلى حقوقها في البيت وفي الدولة والمجتمع, التي تقود كلها إلى مثل هذه الأعداد المتزايدة من المنتحرات سنوياً.

محنة المرأة, وهي محنة المجتمع في آن, مئات ألوف النساء الأرامل والمطلقات اللواتي يواجهن الفقر والحرمان دون أن يجدوا من الدولة ما يعينهن على مواجهة تدني مستوى معيشتهن وأطفالهن, حتى ارتفع صوت إحداهن معبرة عن رأي ملايين النساء صارخة من قناة الفيحاء " الزنگين (الغني) يأكل والفقير جوعان وبالضيم حاله .. ملينه يا ناس والله ملينه.. ما عدت خائفة, ليفعلوا ما يشاءون, بعنا كل شيء ولم يبق شيء لنبيعه ".. في وقت يسمع الناس عن التصرف فير المسؤول بالمال العام, وكيف تختفي المليارات من الدولارات, وكيف يعشش الفساد في أجهزة الدولة.

المرأة العراقية تعيش محنة عاصفة حقاً وأزمة معتقة ومؤلمة. ولكن هناك نسوة استطعن الإفلات من إحباط المحنة المديدة, أن يرتفعن عليها, أن يمسكن بزمام المبادرة ليكافحن ضد فاعلي المحنة ومسببي الأزمة المديدة. كن وما زلن قلة, ولكنهن رفعن راية حرية المرأة وحقوقها كاملة غير منقوصة منذ عقود أو ما زلن يحملن هذه الراية عالياً, إنهن النساء اللواتي انخرطن في عضوية رابطة المرأة العراقية أو ساندن نشاطها, إنهن الدكتورة نزيهة الدليمي والدكتورة روز خدوري وصبيحة الخطيب وشذى البراك وعائدة ياسين وليلى قاسم ونادية گورگيس وزكية خليفة وحياة النهر وخانم زهدي وبشرى برتو ومبجل بابان وسعاد خيري وسافرة جميل حافظ وهناء أدور وبخشان زنگنة ونرمين عثمان وبثينة شريف وكاترين ميخائيل وميسون الدملوجي وغادة العاملي وسلمى جبو وشروق العبايچي وفيان الشيخ علي... وباقة فواحة من النصيرات المناضلات اللواتي رفعن راية النضال عالياً فوق جبال كردستان العراق ضد الدكتاتورية الغاشمة, سواء من استشهد منهن أم من بقي منهن على قيد الحياة. هناك المئات من أسماء المناضلات في الإقليم وفي بقية محافظات العراق اللواتي يعملن بمثابرة وبظروف غاية في الصعوبة والتعقيد وفي أجواء الردة الفكرية والاجتماعية والسياسات التمييزية ضد المرأة التي تمارسها الحكومة العراقية وقوى وأحزاب سياسية كثيرة, وخاصة تلك التي تمارس الخطاب السياسي الإسلامي.

أنا على ثقة تامة بأن هذا الوضع البائس الذي تعيش فيه المرأة العراقية وكل المجتمع العراقي حيث تكون فيه سيدة مثل الدكتورة ابتهال گاصد الزيدي وزيرة لشؤون المرأة لن تدوم طويلاً,

وأن هذه المرحلة الصعبة والمتوترة في حياة الشعب العراقي ستنتهي عاجلاً أم آجلاً, كما انتهت نظم شريرة قبل ذاك, وستنتصر إرادة الخير والمثل السليمة والحضارية على الشر والقهر الاجتماعي والظلم ضد النساء والمجتمع, ستنتصر مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والسلام والعدالة الاجتماعية في العراق.

انحني إجلالاً للنساء اللواتي سقطن شهيدات على طريق النضال في سبيل قضية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق, للنساء اللواتي دفعن ضريبة الحرية وقضين سنوات عمرهن في السجون والمعتقلات أو في العمل السري وحركة الأنصار الپيشمرگة واللواتي عانين من الحرمان والقهر.

ألف تحية وتحية وباقة زهور فواحة إلى كل نساء العراق في يوم عيدهن العالمي, إلى كل المناضلات في سبيل حقوقهن وحريتهن ومساواتهن بالرجال واللواتي يتصدين بجرأة ضد سياسة وزيرة شؤون المرأة ومن يقف خلفها ومن منحها حقيبة وزارة شؤون المرأة ظلماً وزورا.

2012/3/7

من المسؤول عن ذكورية قرارات وزيرة شؤون المرأة في العراق؟

"والعالم يقترب من عيد المرأة العالمي قدمت وزيرة شؤون المرأة في العراق تصريحاتها المسيئة لكل نساء العراق معبرة بذلك عن جزء مهم من رأي وممارسات الحكومة ورئيس مجلسها إزاء المرأة والحريات الديمقراطية!"

كاظم حبيب

فوجئ الناس في العراق حين تحدثت امرأة, سُلمت لها حقيبة وزارة "شؤون المرأة" زوراً وبهتاناً, تماماً كما تتحدث به جمهرة من الرجال الذين يحتفلون بذكوريتهم يومياً وكل ساعة ويرفعون عقيرتهم ضد المرأة يطالبونها بالحشمة بعد أن فقدوا هم الحشمة كلية ويستخدمون أيديهم وعصيهم في ضرب المرأة لتأديبها, كما أقرها الدكتاتور الأجوف صدام حسين في حملته الإيمانية قبل سقوطه ودخوله مزبلة التاريخ, "حق الرجل في تأديب زوجته"! لقد كانت هذه السيدة, التي تسمى وزيرة "شؤون المرأة" ظلماً وعدواناً, تعبر بوضوح كبير عن ذكورية زوجها الجامحة وتعامله الذكوري معها في البيت وتريد أن تنقل هذا التعامل الذي يعود إلى قرون خلت إلى الشارع العراقي, إلى بيوت العوائل العراقية, إلى بقية الوزارات العراقية, إلى كل دوائر الدولة, إلى المدارس والكليات والجامعات, وهي الوزيرة المكلفة بتنفيذ بنود الدستور العراقي في الموقع الوزاري الذي تحتله وفي المجتمع الذي ينص على عكس ما تحدثت به هذه المرأة الخائبة, وليتها سكتت لالتزمت بقول الحكمة العربية, إذا كان الكلام من "تنك", الأقل قيمة من "الفضة", فالسكوت من ذهب. تحدثت عن خضوعها لزوجها وقوامته عليها, ولها الحق في أن تخضع لقوامته فذلك شأنها وزوجها. ولكن ليس من حقها أن تحدثنا عن علاقتها العائلية, وأن تنقل لنا تجربتها اليومية البائسة عبر وسائل الإعلام وفضح ذكورية زوجها إزاء المرأة, بل كان وما يزال عليها أن تقول لنا ما يقوله الدستور, أي كيف يفترض أن يتعامل الرجل مع المرأة على وفق هذا الدستور وليس على وفق تعامل زوجها الذكوري مع زوجته "الأنثى" الناقصة العقل أو التي يسكنها الشيطان, حسب تقدير هؤلاء الذكور للمرأة!

لم يكن حديث وزيرة شؤون المرأة في العراق بالنسبة لي ظاهرة غريبة أو عجيبة, رغم إن عجائب وغرائب أغلب حكام العراق في هذه السنوات والأيام الأخيرة تملأ الدنيا وكأنها كوابيس مرعبة بحق المجتمع والمرأة على نحو خاص. فتصريحات وزيرة شؤون المرأة هي جزء من حالة العراق الرثة الراهنة, جزء من الردة الفكرية والاجتماعية والسياسية التي يعاني منها المجتمع وقبل ذاك الكثير من حكام العراق الجدد, يحملها قادة في حزب الدعوة ودولة القانون والتحالف الوطني, وليس كلهم كما أظن, يحملها الجزء الأكبر من المشاركين في مجلس الوزراء, فهو جزء من نهج وتفكير رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي وغيرهما في دولة القانون التي تقود الحكومة العراقية في مسار معوج لا بد من تقويمه. فهو الذي حرم المرأة من 25% من حصتها في مجلس الوزراء, ولكنه جاء بأنموذج خاص على شاكلة تفكيره لتقود وزارة شؤون المرأة بذكورية زوجها المستهجنة

في موقفها من حرية وحقوق النساء في العراق.

إن وزيرة شؤون المرأة تضع نفسها بمواجهة وبالضد من الدستور العراقي ومن لائحة حقوق الإنسان ومن الوثيقة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية وضد كل المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحرية وحقوق المرأة, كما إنها لم تستند في ما أصدرته إلى حضارة الإنسان وتقدمه وما قطعه من شوط طويل في انتزاع حقوق المرأة من براثن فحولية الذكور وهيمنتهم الطويلة على المرأة.

لقد طفح الكيل أيها السادة يا من تريدون فرض الفكر الواحد والرأي الواحد والموقف الواحد والحزب الواحد على شعبنا الجريح وعلى المرأة العراقية تدريجاً, هل تريدون السير على طريق "درب الصد ما رد" كما فعل من قبلكم حكام كثيرون ولكنهم انتهوا إلى مزبلة التاريخ, أم ستستفيدون من دروس وعبر تاريخ العراق الحديث على اقل تقدير وتراجعون سياساتكم ومواقفكم الراهنة والعودة إلى جادة الصواب وليس إلى قول أخذناها بعد ما ننطيها!!! ولكن مسيرة وزير التعليم العالي ووزيرة شؤون المرأة ووزراء غيرهم تؤكد أن هذه الشلة لم تتعلم من دروس الماضي القريب والبعيد وربما لن تتعلم!

إن النقد الاجتماعي والسياسي يفترض أن لا يتوجه إلى الوزيرة "الدكتورة" التي لا تمتلك قرارها بيدها, بل بيد زوجها, باعتباره قواماً عليها, فتعبر عن إرادته ورأيه وهي لا رأي لها إلا رأيه, ولا إرادة لها إلا إرادته, بل يفترض أن يتوجه إلى من منحها هذه الحقيبة الوزارية المهمة, هذا الموقع الحساس وأدى إلى اصطدامها بكل القيم والحقوق الإنسانية الخاصة بالمرأة, إلى رئيس مجلس الوزراء لا غير.

والغريب بالأمر أن الحلفاء في مجلس الوزراء الذين يعتنقون رأياً مخالفاً لرأي هذه الوزيرة, التي خيبت آمال وطموحات المرأة العراقية قبل الكثير من رجال العراق, لم يعبروا عن استنكارهم لهذه التصريحات المناهضة لحرية وحقوق المرأة العراقية, وبالتالي يضعون أنفسهم في مصاف المثل القائل "السكوت علامة الرضا, أو الساكت عن الحق شيطان أخرس!

أما المرأة العراقية المناضلة, ومعها منظماتها الديمقراطية والكثير من الصحف الديمقراطية, فقد رفعت صوتها عالياً معبرة عن احتجاجها واستنكارها لتصريحات الوزيرة ورفضها لها, ولكن الوزيرة التي تراجعت عن تصريحاتها شفاهاً, تنفذ اليوم ما أرادته في وزارتها وفي الوزارات العراقية الخاضعة لقوى الإسلام السياسي, للأحزاب الإسلامية السياسية المتحالفة, كما يبدو, ضد حرية المرأة, وهي بالضرورة ضد الحريات العامة وحقوق الإنسان في العراق.

إن من واجب المحكمة العليا في العراق أن تدرس مدى كفاءة وصلاحية ليس هذه الوزيرة فحسب بل ورئيس الوزراء أيضاً وكذلك الكثير من الوزراء الذي ينفذون أجندات تخالف الدستور العراقي أو يتآمرون على حرية وحقوق وحياة هذا الشعب الجريح أياً كان الحزب أو الكتلة أو القائمة التي ينتسب إليها.

لنقف سدَّاً منيعاً بوجه من يحاول التطاول على حقوق المرأة, لندعو نساء العالم كله للوقوف إلى جانب المرأة العراقية في نضالها ضد محاولات سلب حقوقها وحرياتها الأساسية. لتنتصر إرادة المرأة العراقية الحرة ولتنتكس راية الردَّة الفكرية والاجتماعية والسياسية في العراق.

المثل الشعبي العراقي يقول: ليش هو -المستحة گطرة لو سطلة!-

تتناقل الصحف والمواقع الكثير من الأخبار عن التحولات السلبية الجارية في العراق, فإضافة إلى تراجع في الحريات الديمقراطية العامة وتفاقم دور المؤسسات الأمنية في حيان الناس, تكثر المعلومات عن جشع كثرة من المسؤولين في تأمين المزيد من الأموال والمكاسب لصالحهم بعيداً عن وعي الواقع العراقي وإدراك الحالة المعيشية العامة للإنسان العراقي الاعتيادي, وتتجلى في قرارات عن مجلس الوزراء أو عن مجلس النواب يعجز الإنسان الطبيعي عن فهمها أو استيعاب مغزى ما يجري في العراق خلال الفترات المنصرمة ولكن بشكل خاص خلال الفترة الأخيرة من حكم رئيس الوزراء الحالي ومجلس النواب.

تؤكد لنا المعلومات الرسمية العراقية الصادرة عن وزارة التخطيط ودائرة الإحصاء إلى إن مستوى الفقر في العراق مرتفع جداً وإن نسبة من هم تحت خط الفقر المقرر دولياً تصل إلى حدود 29% من سكان العراق, علماً بأن نسبة الفقر في كردستان, كما تشير الإحصاءات الرسمية أيضاً بلغت 5%, أي إن مناطق الجنوب والوسط وبغداد والموصل وكركوك تزيد النسبة عن 29% بكثير. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار إن نسبة عالية جداً من السكان تعيش على خط الفقر وفوقه بقليل وتصل إلى حدود تلك النسبة, فهذا يعني إن نسبة تزيد عن 60% من

سكان العراق يعانون من حالة الفقر والعوز أو الحاجة إلى المساعدة في بلد يعتبر من أغنى دول العالم بثروته النفطية.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى إن البطالة المكشوفة في العراق تصل إلى حدود 30% من إجمالي القوى القادرة على العمل, دعْ عنك الخلل في احتساب الكثير من النساء ربات بيوت في حين أنهن يرغبن في الحصول عل فرصة عمل غير متوفرة. والكل يعرف أن العراق يعاني من بطالة مقنعة في أجهزة الدولة تصل إلى أكثر من 35-40% من إجمالي القوى العاملة في هذه الأجهزة.

والجميع يدرك بأن سبب الفقر والبطالة يكمن في ثلاثة عوامل رئيسية هي:

1. عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة لدى الدولة ولا برنامج للتنمية الوطنية, أي غياب التوظيفات في القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني واعتماد على الاستيراد في إشباع حاجات الناس اليومية.

2. سوء توزيع واستخدام الدخل القومي والعواقب المترتبة عن ذلك, إضافة إلى الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء وتفاقم الفساد المالي في العراق.

3. ضعف دور السلطة التشريعية ورقابتها على سياسة الحكومة, إضافة إلى ضعف مستوى وقدرات جمهرة كبيرة من النواب في وعي مسؤوليتهم إزاء المجتمع وتطور البلاد. يضاف إلى ذلك محاولات السلطة التنفيذية في السيطرة على السلطة القضائية في العراق, وخاصة من جانب رئيس الوزراء.

وبدلاً من توجيه الموارد المالية المتوفرة في العراق لإقامة مشاريع اقتصادية وخدمية لصالح المجتمع, وخاصة العائلات الفقيرة وتوفير السكن المناسب والعمل والعيش الكريم وإنقاذهم من شظف العيش وجرح الكرامة وما يرتبط بها من عواقب وخيمة على تلك العائلات والمجتمع والدولة العراقية, نقرأ الأخبار التالية التي لا تحتاج إلى تعليقات إضافية:

"خبر رقم 1, عاجل / لجنة الأمن و الدفاع / م تقرير

إشارة إلى كتابكم ذي عدد ل هـ / 9 / 1765 في 2011/19/12

واستنادا إلى قرار هيئة الرئاسة في جلستها المنعقدة يوم الأحد الموافق 2012/01/22 و بعد التشاور مع لجنة شؤون الأعضاء و التطوير البرلماني .

راجين مفاتحة وزارة الدفاع و الداخلية لشراء أسلحة (بنادق مسدسات) للسادة النواب و حسب الأعداد المذكورة أدناه .

1. بندقية غدارة (m4) عيار 5.56 ملم مع الملحقات (عدد عشرة لكل نائب).

2. مسدس (zc99) عيار 9 ملم مع الملحقات (عدد عشرة لكل نائب(

توقيع حيدر جاسم مثنى مدير عام الدائرة البرلمانية" .

خبر رقم 2

"صوت مجلس النواب خلال جلسته الـ25 من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت في (23 شباط 2012) ضمن إقرار الموازنة المالية، على شراء 350 سيارة مصفحة للنواب بقيمة 60 مليار دينار عراقي أي ما يعادل 50 مليون دولار أمريكي."

خبر رقم 3

حصل ما يقارب 40 وزير متقاعد على تعويضات " فروقات" رواتب بواقع 3 ملايين دينار عن كل شهر، ومنذ عام 2006، وبهذا حصل كل وزير على مبلغ يقارب 200 مليون دينار، والمبلغ الكلي لـ 40 وزير بلغ ثمانية مليارات !!! هذا طبعا إضافة إلى رواتبهم العالية التي يستلمونها شهريا."

خبر رقم 4

مجلس النواب يكلف في السنة 140 مليون دولار، ومجموع ما يتقاضاه 1000 مسؤول في الدولة نحو 250 مليون دولار.

وهناك عشرات ومئات الأخبار المماثلة الواقعية التي لا يمكن دحضها. فمتى يعي الحكام مخاطر هذه السياسات على الشعب وعلى موقف الشعب منهم.

كان السياسي العراقي يقول بأن السياسيين يتعاملون مع العراق وكأن العراق سفينة مقبلة على الاحتراق والغرق, إذ أك كلاً منهم يسعى لنهب ما يمكن والنجاة من الكارثة. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل أن كثرة من السياسيين العراقيين, ومن هم حولها, ترى بأن العراق يقترب مما أشار إليه علي جودت الأيوبي من أن العراق سفينة مشرفة على الاحتراق والغرق, لهذا فهو يغرفون من المال والمكاسب بجشع لا مثيل له مما يؤكد ذلك؟

متى يتحرك العملاق الساكت, متى يتحرك الشعب ليضع حداً للنهب والسلب والتزير والفساد المتفاقم , متى يتحرك ليضع حداً للضحك على ذقنه وكأنه لا يفهم ما تمارسه الغالبية العظمى من الفئات الحاكمة في البلاد , مت يتحرك ليحقق التغيير الضروري في الواقع السياسي العراقي القائم حالياً وبأساليب سلمية وديمقراطية يقرها الدستور العراقي, ومتى تتحرك كل القوى الوطنية والديمقراطية العراقية بكل أطيافها نحو العمل المشترك من أجل تعبئة الجماهير الواسعة لتحقيق التغيير السلمي والديمقراطي الذي يتطلع إليه كل إنسان غيور على شعبه ووطنه.

إن أهدافاً وطنية وديمقراطية كثيرة تبلورت وسجلت في بيان قوى التيار الديمقراطي في اجتماعاته الأخيرة التي يمكن الاتفاق عليها والنضال من أجلها, وإطار التيار الديمقراطي واسع يمكن أن يتسع ويستوعب جميع الناس المناضلين من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الشعب في العمل والكرامة, في العيش الكريم, إنه يستوعب الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين واللبراليين العلمانيين وكثرة من الناس المؤمنين الذي يعتقدون بالمخاطر التي تواجه البلد حين تتواصل هذه الظواهر السلبية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية. نحن أمام جماعة لا تستحي من النهب والسرقة والتهام السحت الحرام, سواء منهم من كان في الحكم أم خارجه, وكما يقول المثل الشعبى العراقى "خوى ليش هو المستحة گطرة لو سطلة!

دروس الذكرى السنوية الأولى للحراك الديمقراطي الاحتجاجي في العراق

الحلقة الأولى

مرت الذكرى السنوية الأولى للحراك الشبابي الديمقراطي الاحتجاجي في العراق ضد الأوضاع المزرية التي واجهت وما تزال تواجه نسبة عالية من السكان باحتفالات رمزية في ساحة التحرير أو في مواقع أخرى من العراق. ولم يكن يتوقع أحد أن تتحول هذه البداية الواعدة خلال فترة وجيزة إلى حركة جماهيرية واسعة وعريضة تلهب ظهور الحكام وتجبرهم على تغيير نهجهم الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي. ولكن ما زال الكثير, وأنا أحدهم, يتوقع بأن هذه الحركة الشبابية ستتحول إلى حركة شعبية تشمل فئات واسعة من بنات وأبناء الشعب العراقي ومن كل القوميات والأديان والمذاهب والأعمار, بل ومن داخل الأحزاب الحاكمة ذاتها إذا ما استمرت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية

والثقافية والتعليمية ...الخ على حالها الراهن, وإذا ما استمر الفساد المالي والإداري, وإذا ما تفاقم دور المؤسسة الأمنية–العسكرية, كدولة جديدة داخل الدولة العراقية الضعيفة.

إن الحركة الاحتجاجية التي لم تنقطع طوال عام رغم تراجعها النسبي الملموس, كانت تمريناً مهماً لمن شارك فيها, وكانت تحريكاً مهماً لمن وقف يتفرج عليها ويقرأ شعاراتها الأساسية ويتطلع إلى الوجوه المشاركة فيها, وكانت تعريفاً واستيعاباً مهماً لكل الناس في العراق وخارجه بالأساليب القهرية والزجرية والقمعية التي مارستها الحكومة المالكية وأجهزتها الأمنية والإعلامية ووعاظ السلطان ضد الحركة الاحتجاجية الشعبية الديمقراطية الهادئة, وكيف يمكن أن تتفاقم هذه الأساليب بحكم التحول التدريجي إلى الأساليب الأمنية بدلاً من الأساليب السياسية في معالجة مشكلات المجتمع.

في الذكرى السنوية الأولى لهذه الحركة الاحتجاجية أجد مفيداً أن تتعاون قوى التيار الديمقراطي لتلخيص تجربتها النضالية في مواجهة أوضاع العراق المتحركة. وسأحاول من جانبي أن أطرح رؤيتي لهذه التجربة المهمة والغنية والجديدة بمقالين أحدهما يبحث في التيار الديمقراطي والثاني يبحث في الجانب الحكومي.

قوى التيار الديمقراطي: حققت قوى التيار الديمقراطي خلال العام المنصرم عدة منجزات مهمة هي:

1 . تسنى لها أن تكشف عن عورات الحكومة وتجبرها على الاعتراف بالنواقص والسلبيات التي ترافق نشاطها ودورها في كافة المجالات, بما في ذلك الفساد وغياب التنمية وغياب الإستراتيجية في سياسة الحكومة وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية والبطالة والفقر و...الخ, وأن تلتزم أمام مجلس النواب بالبدء بالتغيير خلال مئة يوم ولم يتحقق ذلك مما ساهم في الكشف عن طبيعة الحكومة وقدراتها الفعلية وضعفها الشديد وتفككها.

2 . تسنى لها توحيد بعض قواها السياسية والاجتماعية في كيان موحد, في لجنة التنسيق. وهي خطوة مهمة وأساسية على طريق العمل المشترك.

3 . كما تسنى لقوى التيار الديمقراطي أن تعبئ حولها مزيداً من الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي ممن لم يكن قد التحق بهذه الحركة أو تعاطف معها قبل ذاك, وهو جانب مهم.

4 . تسنى للحركة أن تنشط الكثير من الإعلاميين والصحفيين وتزجهم في النضال الفكري والسياسي لصالح القوى الديمقراطية. وقد لعبت الصحافة الديمقراطية, وبشكل خاص جريدة المدى وطريق الشعب وصحف أخرى دوراً مهما في التعبئة والتحريك وفي فضح الأساليب القمعية للسلطة. كما تحسن الخطاب السياسي لقوى التيار الديمقراطي.

5 . وبدا واضحاً إن تحسناً قد طرأ على الثقة المتبادلة بين قوى التيار الديمقراطي وتقلصت

الحساسيات السابقة بين المتعاونين حتى الآن.

هذا من جانب الإيجابيات التي تبلورت خلال الفترة المنصرمة, ولكن ما نزال بحاجة إلى استكمال فحص التجربة من جوانب أخرى أشير إليها فيما يلي:

1 . فشل الجهد المشترك لقوى التيار الديمقراطي إلى دفع الحركة الاحتجاجية وتصعيدها لمواجهة سياسة الحكومة المالكية السيئة والفردية وغير الديمقراطية, وبالتالي فهو ما يزال على رأس الحكومة ولم يغير من نهجه, بل اشتد التدهور فيه.

2 . لا يكفي أن يتركز التحرك في بغداد على أهمية العاصمة الاتحادية, بل لا بد من العمل في المحافظات والأقضية والنواحي, رغم كل المصاعب المرتبطة به, بما يساعد على تحقيق حراك اجتماعي سياسي مشترك ومنسق على صعيد العراق عموماً. لا شك إن القول به سهل وتحقيقه صعب, ولكنه مطلوب في كل الأحوال.

3 . لجنة التنسيق بحاجة إلى كسب بقية القوى الديمقراطية إلى هذا التنظيم الديمقراطي الذي يشكل شارعاً عريضاً يضم أطيافاً كثيرة ابتداء من القوى اليسارية إلى القوى اللبرالية وقوى علمانية وشخصيات مؤمنة ديمقراطية. وقد شخصت قوى التيار هذه النقطة بشكل جيد وتسعى إلى تحقيقها.

4 . لم يتمكن التيار الديمقراطي حتى الآن, على أهمية ما تحقق في هذا المجال, من إيجاد السبل المحركة والمحفزة للشبيبة للالتحاق بالحركة الاحتجاجية لإصلاح الوضع الراهن وتحصينها من الإعلام الحكومي والحزبي المذهبي الطائفي المتزمت والتمييزي. ولا بد هنا من خوض صراع فكري متواصل ضد القوى التي تروج لتشديد الصراع الطائفي وتحويله على عداء بين أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق وتشديد الاصطفاف الطائفي لصالح الانتخابات القادمة. لا بد من بدء حملة فكرية واضحة للتمييز بين احترام وتبجيل ذكرى استشهاد الحسين وصحبه وبين إثارة البغضاء والكراهية والحقد بين أتباع المذاهب المختلفة من أجل تحصين الأحزاب الطائفية وتعبئة الناس البسطاء حولها لأغراض لا تخدم مصلحة الشعب والوطن الواحد.

5 . لا بد لقوى التيار الديمقراطي أن تلتزم قضايا الكُرد الفيلية والمتضررين حتى الآن من عرب الجنوب والوسط من سياسات النظام السابق وكذلك قضايا الفلاحين ومعاناتهم الجديدة من الإقطاعيين وشيوخ العشائر والتي تبرز على سطح الأحداث يوماً بعد آخر.

6 . كما لا بد من تبني واضح وعبر الإعلام لقضايا القوميات الأخرى وما تعانيه من مصاعب وكذلك أتباع الديانات الأخرى وما يعانيه أتباعها من مشكلات ومن ضغوط وقهر وقتل مستمر, كما في حالة المسيحيين والصابئة المندائيين على سبيل المثال لا الحصر.

7 . ولا بد من ممارسة الضغط لمعالجة المشكلات المعلقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم من أجل تقويض القدرة على الاستفادة من تلك الخلافات في غير صالح الوحدة في العراق, إضافة إلى ضرورة مشاركة الكُرد عموماً والقوى الديمقراطية في الإقليم مع قوى التيار الديمقراطي في الموقف من الانتهاكات التي تمس المجتمع العراقي والحريات الديمقراطية.

7 . الكشف المتزايد عن الأساليب القهرية التي تمارسها أجهزة الأمن والاستخبارات ضد القوى الديمقراطية والمحتجين وضعف دورها في مقارعة قوى الإرهاب والموت اليومي الذي يتعرض له الشعب العراقي.

8 . لا بد من العمل لإقناع التحالف الكردستاني بضرورة دعم قوى التيار الديمقراطي باتجاهات ثلاثة:

أ. بتحسين أوضاع الحريات والحياة الديمقراطية في إقليم كردستان العراق.

ب. التعاون ودعم متنوع للجنة التنسيق والقوى الديمقراطية العراقي في نضالها من أجل الحريات الديمقراطية وضد التحول صوب الفردية والاستبداد والحزب والفكر الواحد.

ج. مزيد من النقد لتلك السياسات التي تمارسها الحكومة الاتحادية في جوانب كثيرة ومنها الموقف من المرأة أو من المشاريع الاقتصادية الاتحادية والخدمية ...الخ.

9 . لا بد من العمل المكثف لتحسين مالية لجنة التنسيق وقوى التيار الديمقراطي لضمان تحسين دوره وإعلامه, إذ بدون توفير المال يصعب تحقيق تقدم في الحركة الديمقراطية العراقية, بما في ذلك التفكير بمشاريع اقتصادية من خلال تبرعات المساندين للتيار الديمقراطي مثلاً أو تبني طبع وبيع الكتب وأخذ ريعها لصالح التيار.

10 . وأرى ضرورة مواصلة الضغط على الحكومة ومجلس النواب لإنجاز مشاريع القوانين المعطلة ومنها قانون الأحزاب وتعديل الدستور وقانون الانتخابات ...الخ, لأنها من العوامل المحركة للشارع العراقي أيضاً بسبب إصرار الحكومة على عرقلة ذلك وكسب الوقت لدفع اتجاه التطور وجهة أخرى وفق رغبة حزب المالكي.

الحلقة الثانية تبحث في التجربة المرتبطة بالصف الحكومي

2012/3/10 كاظم حبيب

دروس الذكرى السنوية الأولى للحراك الديمقراطي الاحتجاجي في العراق

الحلقة الثانية

تطرقت الحلقة الأولى إلى جوانب من دروس تجربة الحملة الاحتجاجية الشبابية والشعبية الديمقراطية التي بدأت في شباط/فبراير 2011 بالنسبة لقوى التيار الديمقراطي التي لعبت دوراً بارزاً في هذه الحملة والتي حصد الكثير من مؤيديها ومن الإعلاميين والصحفيين مرارة القمع الحكومي الرسمي الجديد وغير الرسمي الموجه من الحكومة أيضاً. وهذه الحلقة تتحدث عن الجانب الآخر, أي الجانب الحكومي.

علي أن أؤكد بأن الممارسة الحكومية خلال فترة الاحتجاجات لم تكن مفاجئة لي, إذ كانت لها مقدمات كثيرة في نشاط رئيس الوزراء وأجهزة الأمن والاستخبارات وربما القوات الخاصة التابعة لرئيس الوزراء والتي أدت إلى رفع شعار "الدفاع عن الحريات الديمقراطية". ولكن لم أكن أتوقع أن يدوس رئيس الوزراء على الدستور بهذه الطريقة الفجة التي دفعت بالأزمة إلى مستويات جديدة, رغم حرمانه المرأة من حقها في المشاركة بمجلس الوزراء ب 25% من الحقائب الوزارية, والتي تشكل تجاوزاً فظاً على الدستور وعلى المرأة وحقوقها المشروعة والمكتسبة دستورياً في آن.

فالدستور العراقي يضمن الاعتصام والاحتجاج والتجمع والتظاهر السلمي والديمقراطي مثلاً, ويمنع التجاوز على هذا الحق. وهو ما أعلنه منظمو الحملات الاحتجاجية في سائر أنحاء العراق بأنهم يتظاهرون سلمياً وديمقراطياً ويعلنون عن ذلك مسبقاً. ورغم الاتهامات القبيحة التي وجهت للمحتجين على الأوضاع المزرية في العراق من جانب الحكومة وإعلامها وإعلام وعاظ السلاطين, صرح الحاكم بأمره بعد عدة أسابيع بأن الحملة كانت مفيدة وذكَّرت الحكومة بمهماتها التي ينبغي لها أن تنهض بها! ولكن وعاظ السلاطين لم يتراجعوا عن اتهاماتهم بل أوغلوا بالإساءة للناس والمتظاهرين رغم أن سلطانهم قد تراجع ولو بالكلام. ورغم وعود الحكومة, فإنها لم تنهض بها ولم تحقق أي جزء منها! ومع ذلك لم تكف أجهزتها الأمنية باعتقال واختطاف وتعذيب المتظاهرين والصحفيين, بل واصلت ذلك. ويبدو إن الحاكم بأمره قد تعلم دروساً جديدة من هذه التجربة, تلك الدروس التي ستزيد من الهوة القائمة بينه وبين المجتمع والتي ستتسع يوماً بعد آخر بدلاً من استخلاص الدروس التي تزيل هذه الفجوة

القائمة. ومن بين الدروس الجديدة للحاكم بأمره أشير إلى ما يلي:

1 . لقد افلت الحاكم بأمره من محاسبة مجلس النواب الذي التزم أمامه البدء بمعالجة المشكلات ولم تعالج أي مشكلة حتى الآن رغم مرور أكثر من سنة على ذلك وبحدود عشرة شهور على انتهاء المائة يوم بسبب ضعف هذا المجلس وخشية البيت الشيعي من تفكك هذا البيت الطائفي, رغم اهتزاز هذا البيت وحصول تصدعات كبيرة فيه. واعتبَرَ رئيس الوزراء إن هذا الإفلات أول نصر له أمام القوى المطالبة بالإصلاح!

2 . أفلت من حساب وعقاب مجلس النواب والسلطة القضائية بسبب إعطاء الأوامر للأجهزة الأمنية بالتصدي للمتظاهرين في سائر أنحاء البلاد أياً كانت العواقب, المهم كبت المظاهرات وخنق صوت المتظاهرين والمحتجين, مما أدى إلى استشهاد مجموعة من المواطنين في مدن عدة من العراق. وسجل هذا باعتباره النصر الثاني له!

3 . وأفلت هو, ومعه الأجهزة الأمنية, التي مارست القمع ضد المحتجين المسالمين واعتقلت واختطفت المتظاهرين والصحفيين ومارست التعذيب الجسدي والنفسي وإهانة كرامة الإنسان, من المحاسبة والعقاب أيضاً, وهو النصر الثالث الذي ارتسم في مخيلته!

4 . واستنتج خطأً بأن في مقدوره أن يواصل مثل هذه السياسة ما دام الشعب لا يتحرك ضد مثل هذه الإجراءات القمعية ولا تتحرك قوى سياسية حليفة للحكم, رغم ادعائها بالديمقراطية. ومن هنا برزت أكثر فأكثر ظاهرة الفردية في الحكم والاستبداد في الرأي والممارسة لدى رئيس الوزراء وتكرست لديه مقولة "أخذناها وما ننطيها"!

5 . واتخذت بعض القوى المشاركة في الحكم موقفاً مماثلاً لتصرف "لقلق الكنيسة", أي الموقف الانتهازي الذي يمكن أن تحترق به أيضاً. ولم تعبر في هذا الموقف أي روح ديمقراطية وأي شعور بالمسؤولية إزاء المجتمع وتطوره اللاحق.

أما رئيس القائمة العراقية, ومعه قائمته المشاركة في الحكم والمنافسة لقائمة التحالف الوطني ودولة القانون, فإن سلوكه عبر في حصيلته عن صراع على موقع أفضل في الحكم بذات الطبيعة التي يمارسها رئيس الوزراء الحالي. إذ انهم أعلنوا مقاطعة مجلس النواب ومجلس الوزراء, ثم عادوا إليه, ولكن بموقف أضعف من السابق, ومنحوا الفرصة لرئيس الوزراء لتقوية مواقعه والبروز وكأنه المنتصر!

وبالتالي فهو باق في الحكم بالرغم من الجميع, حتى من حلفائه في التحالف الوطني, ويعتبر ذلك النصر الكبير له.

بمعنى آخر إن رئيس الحكومة الحالية لم يستفد من تجربة التظاهرات بصورة إيجابية, بل بصورة سلبية, وبالتالي فإن الوضع في أعقاب مؤتمر القمة العربية, سيكون أكثر سخونة

وصعوبة في العراق بسبب تردي الأوضاع وعجز الحكومة عن حل المشاكل المستعصية أو إجراء انتخابات مبكرة.

من المؤسف حقاً إن حكام العراق لم يتعلموا من الحكام الذين سبقوهم, بل أن كلاً منهم يريد أن يخوض تجربته الخاصة, وهي إشكالية كبيرة غالباً ما تكون كارثية على الشعب وعلى الحاكم الفردي والمستبد.

إن الطريق الوحيد أمام تحسين الوضع في البلاد يكمن في التزام الأفكار والأهداف الأساسية الواردة في برنامج التيار الديمقراطي الذي أقر أخيراً والذي لا يطرح أهدافاً تعجيزية بل يتبنى سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وطنية يمكن أن يتبناها كل حريص على إنقاذ العراق من الوضع الراهن.

2012/3/12 كاظم حبيب

جرائم بشعة جديدة يرتكبها -الإسلاميون- الفاشيون القتلة في العراق

يوم أمس, يوم واحد قبل احتفالات عيد نوروز الكبير, وتسعة أيام قبل موعد عقد مؤتمر قمة الدول العربية في بغداد, نفذ المجرمون "الإسلاميون" الفاشيون القتلة جرائم كثيرة في مناطق كثيرة من العراق, في بغداد وكركوك وكربلاء وبابل ونينوى وديالى والأنبار وصلاح الدين سقط بسببها أكثر من 45 شهيداً حتى الآن وأكثر من 200 جريحا ومعوق. هؤلاء القتلة يتحدثون باسم الإمارات الإسلامية في العراق ويرتكبون أبشع الجرائم والموبقات بحق هذا الشعب الجريح. ويبدو إن عدد السيارات المفخخة والعبوات الناسفة المزروعة كان كبيراً جداً, ولكن أجهزة الأمن والشرطة المختصة استطاعت العثور على عشرات منها وتفكيكها أو تفجيرها عن بعد لتنقذ حياة وأرواح عشرات وربما مئات الناس الأبرياء.

إن هذه الجرائم المخطط لها من جانب أعداء الشعب وبهذا العدد الكبير من تلك السيارات المفخخة والعبوات الناسفة, سواء تلك التي انفجرت او التي فجرت على أيدي الشرطة, تؤكد شاء الإنسان أم أبى عن أربع حقائق جوهرية:

1 . إن قوى القاعدة الإرهابية المنظمة قد عادت إلى العراق واستعادت أنفاسها وأعادت تنظيم صفوفها وبمساعدة مباشرة من قوى البعث, من أتباع عزت الدوري وصدام حسين, ومن أتباع هيئة علماء المسلمين السنة الذي دخلوا بتحالف متين مع تنظيمات القاعدة في العراق.

2 . وأن هذه القوى ليس فقط تملك غطاءً قوياً يحميها إلى حدود غير قليلة فحسب, بل ولها قوى وعيون قد تسربت منذ سنوات إلى داخل الأجهزة الأمنية وفي مستويات ومجالات عديدة.

3 . وإن قوى الأمن والشرطة والمخابرات والاستخبارات العراقية, رغم تحسن قدراتها, ما تزال غير قادرة على حماية المواطنات والمواطنين من المجازر الجماعية لقوى الإرهاب الدموي من جهة, وإن هذه الأجهزة لم تتحول صوب هوية المواطنة العراقية بل ما تزال ذات هويات ثانوية غالبة وقاتلة في آن من جهة أخرى, كما إن وجهة نشاط بعض هذه الأجهزة موجه ضد القوى الديمقراطية بدلا من تركيزها ضد قوى الإرهاب الدموي كما في كتاب المخابرات العراقية لمراقبة الشيوعيين والديمقراطيين من جهة ثالثة.

4 . وهذا الواقع يؤكد بدوره: ضعف الحكومة العراقية وتفتتها وعجزها عن مواجهة الإرهاب, يضاف إلى ذلك تلك الصراعات المقيتة والمستمرة الدائرة بين أطراف القوى السياسية الحاكمة من أجل انتزاع مواقع القوة في السلطة التي تساهم بدورها في تنشيط قوى الإرهاب وتدفع بها لتنفيذ خططهم الإجرامية.

إن أرواح المزيد من العراقيات والعراقيين مهدد بخطر الموت على أيدي عصابات الإرهاب الدموية المتداخلة في نشاطها مع عصابات الجريمة المنظمة وعصابات الفساد على المستوى المحلي والإقليمي, عصابات الدول المجاورة التي تعمل في العراق. إنها تتغذى على الفساد وتغذيه في آن, وتخلق حلقة مغلقة يصعب كسرها لصالح الإرهاب وقوى الإرهاب والفساد في آن.

إن سلسلة التفجيرات لن تتوقف وتعكس الاحتياطي الذي تمتلكه قوى الإرهاب في داخل العراق وفي محيطه الإقليمي الذي يهدد الاستقرار والأمن والسلام. إن قوى الإرهاب تريد منع عقد قمة رؤساء وملوك وحكومات الدول العراقية في بغداد, هذه القمة التي لن تساهم في حل مشكلات العراق والدول العربية, بل ستزيدها تعقيداً لسبب اساسي, إنها ليست قمة شعوب ومن يمثلها, بل هي قمة حكومات منفصلة ومنعزلة تماماً عن شعوبها وعن طموحات هذه الشعوب وعن حاجاتهم اليومية. ومع ذلك يعتقد حكام العراق بأن هذه القمة ستشكل لهم مخرجاً من الأزمة التي يعانون منها, في حين إن حل الأزمة العراقية المتعددة الجوانب يكمن في داخل العراق, في المشكلة الطائفية السياسية التي تسير الحكم وغالبية الأحزاب المشاركة في الحكم, سواء أكانت شيعية أم سنية. إن القمة ستنتهي وستصدر مجموعة قرارات لا تنفذ, إذ ليس هناك من

الدول العربية من يحترم قرارات هذه القمة ولا القمم السابقة ولا حتى اللاحقة إن استمرت هذه العزلة والهوة العميقة بين الحكام والشعوب.

نحن أمام مأزق شديد لا نجد إلا أن نكرر ضرورة إجراء انتخابات عامة مبكرة لعل هذه الحل يخلق اصطفافات اجتماعية وسياسية جديدة تساعد على حلحلة الأزمة المتفاقمة وخلق منافذ لتسريبها لصالح المجتمع.

إن خير ما يفعله رئيس الحكومة المتشبث بحكم العراق كما يتشبث الغريق بقشة في وسط البحر أن يعلن عن تنحيه عن الحكم وتشكيل حكومة إنقاذ وطني مؤقتة تأخذ على عاتقها التحضير لإجراء انتخابات جديدة على صعيد العراق كله. وبالتالي يفسح في المجال لخلق مستلزمات وشروط جديدة لمعالجة الأزمة العراقية المستفحلة التي تكلف الشعب الكثير من القتلى والجرحى والخسائر المادية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

2012/3/21 كاظم حبيب

طريق الشعب هدف أجهزة الأمن والشرطة العراقية

حين وجهت التحية والتهنئة للحزب الشيوعي العراقي, قيادة وأعضاءً وأصدقاء , بمناسبة الذكرى الـ 78 لتأسيسه, لم أكن قد سمعت بالاعتداء الغاشم الذي وقع ليلة الاثنين 2012/3/26 على مقر "طريق الشعب " الجريدة المركزية للحزب ولا عبث القوة المسلحة بأثاث المقر وغرف قادة الحزب واعتقال 12 شخصاً من حماية المقر والعاملين فيه. ولكني كنت قد أشرت بصراحة ووضوح كبيرين إلى ما يلي:

"وعلمتنا التجارب المنصرمة منذ تأسيس هذا الحزب المناضل, الذي انتمى له عراقيات وعراقيون بغض النظر عن قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم وألوان بشرتهم ولغتهم, والذي عبر في برامجه وأهدافه عن مصالح العرب والكرد والتركمان والكلدان والآشوريين من الناحية القومية,

وعن مصالح العمال والفلاحين وبقية الكادحين والمثقفين وفئات البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية من الناحية الاجتماعية, وعن مصالح النساء والطلبة والشباب, بأن البدء بمتابعة وملاحقة وقمع الحزب الشيوعي العراقي كانت باستمرار البداية الفعلية لملاحقة وقمع واضطهاد الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية ومصادرة الحريات الديمقراطية والحياة الدستورية التي قادت في المحصلة النهائية إلى هيمنة الاستبداد والقهر وإنزال المزيد من المظالم بمصالح الغالبية العظمى من الشعب وقواه السياسية".

إن ما جرى في مقر طريق الشعب يعتبر تجاوزاً فظاً على الحياة الديمقراطية والحريات العامة حتى الآن وإساءة كبيرة لحزب وجريدة ديمقراطية من جانب الحكومة العراقية وأجهزتها الأمنية. فهو إجراء لا يبشر بالخير ولا يمكن أن يعزى إلى خلافات وصراعات داخل الحكومة وداخل هذه الأجهزة, بل هو إجراء مصادق عليه من جانب رئيس الوزراء باعتباره القائد العام للقوات المسلحة العراقية والمسؤول الأول عن اجهزة الأمن والشرطة وقيادة عمليات بغداد وبقية الأجهزة الخاصة, كما لا يمكن ان يعزى إلى أهمية الحذر والحيطة في هذه الفترة بسبب قرب انعقاد مؤتمر القمة العربية ببغداد, كما لا يمكن أن يعزى إلى تسريب خبر مناهض للحزب الشيوعي بشأن السكراب المركون في سطح بناية طريق الشعب. إنها سياسة رئيس الوزراء الجديدة التي بدأت بمحاولة جادة لقمع واحدة من أبرز الصحف العراقية المعبرة عن مصالح الشعب وسيادة الوطن, وضد واحدة من أبرز القوى السياسية التي ناهضت الحكم السابق وعملت من أجل التغيير وناهضت وما تزال تناهض الإرهاب بمختلف اشكاله والفساد المالي والإداري وتدافع عما تبقى من حرية في البلاد ومن اجل بناء عراق وطني ديمقراطي اتحادي مستقل وموحد, إنها السياسة التي تريد كم الأفواه ونشر الخشية بل الخوف والرعب من إجراءات الحكومة, تماماً كما بدأ صدام حسين بسياسته الأولى التي توجهت مباشرة ضد الحزب الشيوعي العراق ثم أعقبها التوجه ضد كل القوى السياسية الأخرى, وكانت العاقبة واضحة لما حصل لصدام حسين ورهطه. أما الحزب الشيوعي ورغم الجراح الثخينة التي أصيب بها فهو باق وسيبقى قائماً, وكما قال الشاعر الجواهري الكبير

باق وأعمار الطغاة قصار من سفر مجدك ماطر موار

تماما كما كانت تفعل أجهزة الأمن العراقية في زمن صدام حسين: عصبت عيون حراس طريق الشعب واقتيدوا إلى أحد مراكز الشرطة بعد ان اهينوا في المقر ذاته ولم يجر الحديث معهم أو استجوابهم وفرض عليهم التوقيع على وثيقة لا يعرفون نصها. كان عليهم أن لا يوقعوا عليها. إن هذا الأسلوب ليس فقط غير لائق, كما عبر عنه بيان الحزب, بل هو إساءة كبيرة وتجاوز فظ على حقوق الحزب والحركة الوطنية العراقية وعلى الصحافة العراقية وحرمة دورها. كما إن

أجهزة الأمن والشرطة لم تجلب أمراً بالتحري, بل دخلت المقر تحت ستار إلقاء نظرة من على سطح البناية للتيقن من قضية الأمن في المنطقة.

إن توجيه نيران النقد على أجهزة الأمن وحدها أمر غير سليم, إذ ينبغي أن يتوجه صوب رئيس الوزراء الذي أمر أو عرف بذلك ولم يمنعه بل وافق عليه, وإلا لما حصل ما حصل في مقر طريق الشعب.

إن صعاليك النظام ووعاظه القدامى والجدد سيواصلون من جديد الدفاع عن هذا الإجراء التعسفي لحكومة المالكي وأجهزتها القمعية المختصة بملاحقة الشيوعيين والديمقراطيين, كما دافعوا عن ذلك البيان الصادر عن جهاز مخابرات النظام في ملاحقة أعضاء الحزب الشيوعي ونكران صدوره أصلاً. إن هؤلاء الوعاظ الجدد يمارسون سياسة "صمٌ بكمٌ عميٌ فهم لا يعقلون, بل ولا يفقهون" وهم مستعدون للتجاوز حتى على ابسط المبادئ التي آمنوا بها سابقاً بهدف الإساءة إلى القوى الديمقراطية لأنها تقف ضد التجاوز على الدستور العراقي وعلى الحياة الديمقراطية وحرية الرأي والنشر وضد الطائفية السياسية المقيتة. إنهم مستعدون على قبول قتل هادي المهدي دون أن يعتريهم الخجل من أنفسهم في الدفاع عن القتلة المجرمين لأن هادي المهدي تجرأ وهاجم الحكومة وانتقد سياساتها وطالب بالحريات العامة ومكافحة الفساد والإرهاب والظلم. إنهم بذلك يشاركون القتلة جريمتهم ويشاركون أجهزة القمع قمعهم أدركوا ذلك أم لم يدركوه.

إن احتجاج الحزب الشيوعي وجمهرة من المثقفين العراقيين غير كاف بأي حال, بل يفترض أن يتسع الاحتجاج ليشمل كل القوى السياسية العراقية التي تعلن عن التزامها بمبادئ الحرية والديمقراطية والحريات العامة.

حين كتبت مرة بأن أول الغيث قطر ثم ينهمر المطر, حين جرى اعتداء أجهزة الأمن والشرطة والمرتزقة على المتظاهرين المحتجين, كتب لي أحد الأصدقاء من السياسيين العراقيين المخضرمين والكتاب البارزين قائلاً: يا عزيزي يا كاظم ... منذ زمان بدأ المطر يتساقط في العراق والخشية الآن من هطوله الشديد على رؤوس الناس, كل الناس!" كم كان هذا الصديق على حق في ذلك وبخلاف اصدقاء آخرين عقدوا العزم في الدفاع عن إجراءات الحكومة ولو أدت بهم إلى التهلكة والإساءة لتاريخهم النظيف. أنا لا أطالب هؤلاء الناس بالوقوف ضد الحكومة, بل أقول لهم كما يقول المثل الشعبي العراقي " أگعد أعوج وأحچي عدل مولانا".

أتمنى على الأحزاب الوطنية والديمقراطية العراقية من كافة القوميات أن تعلن تضامنها مع الحزب الشيوعي العراقي وطريق الشعب وأن تحتج على هذا الإجراء التعسفي الجديد وأن تطالب الحكومة الاتحادية بالاعتذار لطريق الشعب وإعادة ما أخذ من المقر إلى الحزب

وتعويضه عن العبث الذي لحق بأثاث المقر وما دمر منه وعدم تكراره ضد أي من القوى السياسية العراقية.
أتمنى على قوى التيار الديمقراطية والمحسوبة عليه أن تعلن رفضها لهذه الأساليب واحتجاجها الشديد ومطالبتها بالاعتذار وعدم تكرار ذلك.
أتمنى على الحركة الديمقراطية في الدول العربية ان تحتج وتشجب ما حصل لطريق الشعب في العراق تحت اية واجهة كانت وضد كل ما يمس الحريات العامة وحرية الصحافة ومحاولات كم الأفواه ونشر الرعب في صفوف الشعب.
2012/3/28 كاظم حبيب

محنة الكُرد الفيلة, محنة سياسية واجتماعية واقتصادية, محنة إنسانية!

ها نحن على أبواب الولوج في السنة التاسعة منذ أن أطيح بالنظام الدكتاتوري الفاشي, ها نحن نعيش كيف يغتني البعض ويكتنز الثروات ويشتري العمارات والقصور في الداخل والخارج, ها نحن نشاهد كيف يتصرف البعض الكثير بأموال الشعب العراق عبر أساليب الفساد المالي, ها نحن نعيش استعادة الكثير من المعارضين السابقين والحكام الجدد لدورهم وأموالهم ويضيفون عليها ما لذ وطاب وما خف وغلا, ولكننا نعيش في الوقت نفسه كيف تتواصل محنة الكُرد الفيلية رغم صدور الكثير من القرارات ورغم صدور قرار من المحكمة الجنائية العليا ومن مجلس النواب باعتبار ما حصل للكُرد الفيلية في فترة حكم البعث يدخل في باب جرائم ضد الإنسانية. فمتى تنقشع الغيوم التي تحيط بالكُرد الفيلية, ومتى يستعيد هؤلاء الناس, وهم من أصل أهل العراق, حقوقهم المسلوبة التي استبيحت من الدكتاتورية الفاشية ومن نتاج العقلية العنصرية والطائفية البغيضة.
لم يفقد هؤلاء الناس دورهم أو أموالهم المنقولة وغير المنقولة, بل فقد الالاف منهم حياتهم

الغالية. لقد سقط الكثير منهم في الحرب العراقية الإيرانية حين وضعوا في مقدمة القوات المتحاربة, أو قتلوا في سجون ومعتقلات النظام وهم من خيرة شباب العراق.
من المؤسف حقاً أن تهمل هذه الشريحة الطيبة من بنات وأبناء الشعب العراقي رغم ادعاء الجميع بالدفاع عنهم والاستجابة لمطالبهم. سنوياً يعقد الكُرد الفيلية المؤتمرات الحزينة يستذكرون بها شهداء هذه الشريحة المعطاءة ويطالبون بحقوقهم, ولكن لا مجيب!
لن نتعب أبداً من المطالبة باستعادة الحقوق المشروعة والمسلوبة للكُرد الفيلية, لن نكف عن ذلك, سنلاحق المسؤولين وسيحاسبهم الشعب على التفريط بمصالح هذه الشريحة الوطنية.
وسيحقق الكُرد الفيلية حقوقهم حين يستعيد العراق عافيته وحين تسقط الحسابات الطائفية ومحاولة الضغط عليهم لكسبهم إلى هذا الحزب الديني الطائفي أو ذاك مقابل حصولهم على بعض الحقوق بصورة فردية وليس على اساس حل المشكلة بكاملها. إنها التجارة القذرة التي يحاول البعض ممارستها مع الكُرد الفيلية. وهو ما ينبغي رفضه. لن يحقق الكُرد الفيلية حقوقهم ما لم يوحدوا صفوفهم ويعززوا لحمتهم ويؤكدا على جملة مطالبهم. وستكون القوى الديمقراطية إلى جانبهم كما كانت دوماً.
الذكر الطيب لشهداء الكُرد الفيلية وكافة شهداء العراق.
الصبر والسلوان لذوي الشهداء.
ولنعمل معاً من أجل ضمان تحقيق حقوقهم المسلوبة.
2012/4/7

عزة الدوري والجرائم البشعة التي تثقل كاهله

وكاهل حزبه الفاشي!

في اليوم السابع من نيسان 2012 ألقى عزة الدوري كلمة متلفزة موجهة إلى الشعب العراقي والأمة العربية وهو يرتدي اللباس العسكري. واليوم هي الذكرى التاسعة لسقوط النظام الدكتاتوري وهروب صدام حسين ورهطه وعصابته الباغية, ومنها عزة الدوري, وقواته الخاصة من المعركة.

لم يتغير خطاب عزة الدوري عن تلك العنجهية ذاتها التي عرف بها صدام حسين وطغمته, رغم إدراكه العميق بالنهاية الحقيقة لدور حزب البعث في العالم العربي, إنها النهاية البائسة التي كان من المتوقع أن يصل إليها ويغوص في أعماق المستنقع ويستقر في اسوأ مزبلة في التاريخ نتيجة سياسات هذا الحزب لا في العراق فحسب, بل وفي سوريا وحيثما وجد, إذ تحول مع وصوله إلى السلطة في العام 1963 إلى حزب فاشي دموي مارس التآمر والعنف والسلوك العنصري ضد القوى والأحزاب والقوميات الأخرى.

كتب أحد الأشخاص يقول ظهر بائع الثلج عزة الدوري مرة أخرى ليعلن أنه على قيد الحياة وليس كما أُعلن عن موته. ليس العيب في أن يكون الإنسان عامل ثلج, فعمال الثلج من كادحي بلادنا, بل العيب كل العيب أن يكون أحد ابشع المجرمين والقتلة في العراق سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. فهو لا يتحمل وزر ما فعله حزب البعث ومجلس قيادة الثورة منذ تسلم هذا الحزب الحكم في العراق فحسب, بل ويتحمل مسؤولية كل الجرائم التي ارتكبت في العراق بعد سقوط الدكتاتورية. فلم ينفذ حزب عزة الدوري وحده جرائم بشعة وقتل الكثير من الشر فحسب, بل تحالف مع تنظيم القاعدة المجرم ومع هيئة علماء المسلمين وكل الذين مارسوا الإرهاب بحق الشعب العراقي على مدى الفترة المنصرمة وما يزال يدعو إلى القتل باسم "المقاومة الشريفة", وهي غير شريفة.

لا يمكن أن تقوم لفكر البعث القومي الشوفيني والعنصري قائمة في العراق بعد أن ارتكب حزب البعث وقادته وكوادره الأساسيين وأجهزة أمنه والأجهزة الخاصة الجرائم البشعة والموبقات ضد هذا الشعب وضد مكوناته القومية والمذهبية, وبعد أن زج العراق بعدد من الحروب الخارجية, إضافة إلى الحروب الداخلية ضد الشعب الكردي وضد الكُرد الفيلية وضد عرب الوسط والجنوب وبغداد, ولكنه لم ينس أيضاً ولم يعف عن معارضي نظامه في الموصل وغرب بغداد, إذ أذاقهم مر العذاب أيضاً. لقد استشهد من العراقيين على مدى حكم البعث أكثر من مليون وربع

المليون إنسان بمختلف السبل والأدوات والحروب. وقد سقط للشعب الكردي وحده أكثر من 200 ألف شهيد على امتداد أعوام النضال منذ وصول حزب البعث إلى السلطة في العام 1968 حتى انهياره وانسحابه من إقليم كردستان في العام 1991 وبعد انتفاضة الربيع والزحف المليوني إلى تركيا وإيران.

لقد كان الخطاب الذي قدمه عزة الدوري ملطخاً بالدم والعار وستبقى راية واسم وقوى هذا الحزب وقيادته وقيادييه ملطخة بالدم والعار لكثرة من قتل على أيدي هذا الحزب ليس من مناهضيه من الأحزاب والقوى السياسية العراقية, وليس من سقط بسبب الحروب التي ورط الشعب بها فحسب, بل وبسبب قتله لكثرة من قياديي وكوادر وأعضاء حزب البعث بالذات ممن وقف ضد سياسات صدام حسين وطغمته الخائنة والمجرمة. لقد كان عزة الدوري واحداً من أهم وابرز أعمدة الفاشية والدروشة في العراق وأكثرهم التصاقاً بصدام حسين وحباً له وكرهاً للشعب.

إن عزة الدوري يتوقع أن تنشأ حالة مناسبة لحزبه في العراق ويدعو إلى التحالف مع قوى الإسلام السياسي السنية المعتدلة. يتوقع هذا الأمر بسبب السياسات الخاطئة والخطرة التي تمارس في العراق منذ عدة سنوات والعواقب المحتملة على وحدة النسيج الوطني العراقي في مواجهة بقايا قوى البعث والقوى المناهضة لبناء عراق جديد خال من العنصرية والشوفينية والطائفية والتمييز الديني والفكري والسياسي.

إن الأخطاء التي يرتكبها حزب الدعوة ورئيسه يمكن أن يدفعا بالعراق إلى متاهات جديدة, فهما قد ابتعدا كثيراً جداً عن الوجهة التي تضمن للعراق وحدته وحياته الحرة والحريات الديمقراطية المنشودة, وبالتالي هما بالذات يسمحان لمثل هذا المتهم الوقح بارتكاب أبشع الجرائم في العراق وأن يتجرأ بطرح ذلك الخطاب النتن الذي تفوح منه رائحة الشوفينية والطائفية والعداء للحياة الحرة والديمقراطية.

فرغم مرور تسع سنوات على سقوط الدكتاتورية لم يستطع هذا الدكتاتور الصغير, عزة الدوري, أن يعي الأخطاء الفادحة والسياسات التدميرية والعدوانية التي مارستها قيادة حزبه ضد الشعب والوطن.

ولكن في الوقت نفسه ورغم مرور تسع سنوات على سقوط الدكتاتورية لم تستطع القوى التي تسلمت السلطة وما تزال تمسك بها أن تعي المخاطر الجمة التي تواجه العراق بسبب السياسات الطائفية والمحاصصة المقيتة القائمة على أساسها, وبسبب ممارسات أجهزة الأمن لذات السياسات السابقة إزاء القوى السياسية العراقية المطالبة بالإصلاح والتغيير باتجاه الحريات العامة والحياة الدستورية والديمقراطية والخلاص من الانفراد بالسلطة. إن مخاطر

الاستبداد تتزايد في العراق وعلى الإنسان أن يعي ذلك قبل فوات الأوان.
إن من واجب القوى السياسية العراقية أن تستنكر وتحتج ضد هذا الخطاب الهستيري الذي ألقاه عزة الدوري, وخاصة تلك القوى التي دعاها عزة الدوري للعمل معه والتحالف مع حزبه المشوه ضد الشعب العراقي.
كما لا بد لنا أن نعمل معاً من أجل إبعاد العراق عن المخاطر التي تواجهه حالياً بسبب سياسات حزب الدعوة الإسلامية ورئيسه وقيادته وكوادره الذين يتربعون في المواقع الأساسية في الدولة والحكومة والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي ويسعون للهيمنة على كافة الهيئات المستقلة, إضافة إلى الهيمنة على سلطة القضاء وتهميش دور مجلس النواب والقوى السياسية الأخرى.
إن حزب البعث والقوى المتحالفة معه لا تشكل خطراً على العراق, إلا إذا سار النظام الحالي على نهج يوسع الفجوة بين المواطن والمجتمع من جهة, والحكومة والأحزاب الحاكمة وتلك المهيمنة على الحكم من جهة أخرى عبر السياسات المنتهجة حتى الآن.
إن يوم سقوط الدكتاتورية في العراق ينبغي أن يدق ناقوس الخطر عند اشعب العراقي كله لكي لا ترتفع دكتاتورية أخرى على أرض الوطن!
2012/4/9 كاظم حبيب

هل يسير نوري المالكي على خطى صدام ويدفع بحزب الدعوة على خطى حزب البعث؟

كتب لي صديق فاضل رسالة قصيرة يشير فيها إلى خطاب نوري المالكي في الحفل التأبيني في ذكرى استشهاد محمد باقر الصدر جاء فيها ما يلي:
"أمس رأيتُ واستمعتُ الى خطاب المالكي بمناسبة ذكرى استشهاد الصدر. لقد كشّر عن أنيابه بالتهديد المبطّن في الموجه الى العلمانيين والماركسيين والحداثويين . أسأل السؤال التالي –

لقد خرجنا من دهليز البعث المظلم ، فهل دخلنا في دهليز مظلم جديد – الإسلام السياسي – ؟ المالكي أفصَحَ عن مكنونه الفكري المتخلف والمتطرّف في خطبته، وبالتدريج سينهج ذات النهج البعثي ضد الحزب الشيوعي وكل القوى الوطنية الديمقراطية حينذاك...". هذا هو نص الرسالة. هل كان الصديق على حق في هذا التشخيص؟ وهل في مقدور نوري المالكي تنفيذ هذا النهج في الواقع الراهن للعراق والمنطقة والعالم؟

لقد تحدث نوري المالكي بصفته رئيساً لحزب الدعوة الإسلامية, ولكنه في الوقت نفسه تحدث وبصورة واضحة بصفته رئيساً لوزراء العراق وبالعناوين الأخرى التي يحملها, ومنها القائد العام للقوات المسلحة العراقية والمشرف المباشر عن قيادة قوات عمليات بغداد, والمسؤول عن أجهزة الأمن والحاكم بأمره, إضافة إلى حفظه الله ورعاه!

قال المالكي ما يلي:

"إن الدولة التي تتنوع بمكوناتها لا يمكن أن تبنى بمكون واحد على حساب مكون آخر، واليوم ونحن نستذكر استشهاد الصدر الذي هو مدرسة للفكر التي نشأنا وتسلحنا بها في وقت كانت التحديات الفكرية الإلحادية والماركسية والعلمانية، والتي استطعنا بفكره تهديم كل هذه الأفكار الغربية". نقرأ في هذا النص ثلاث مسائل:

1. لا يمكن أن تبنى أي دولة بمكون واحد وهي تتنوع بمكوناتها, وهو أمر صحيح. إلا إذا اريد بناء دولة مستبدة وحكم مستبد وأن لا يعمرا طويلاً.

2. استطاع حزب الدعوة بفكر مدرسة الصدر أن يهدم التحديات الفكرية الإلحادية والماركسية والعلمانية, وهو تعبير عن مجافاته للتعدد الفكري من جهة ولمبدأ فصل الدين عن الدولة من جهة أخرى, إضافة إلى اتهام الناس بالكفر والإلحاد على طريقة القاعدة في اتهام الآخرين بالكفر والإلحاد. وهذه الفكرة تتناقض كلية مع الفكرة الأولى وتجسد محاولة نوري المالكي انتهاجها في الوقت الحاضر, وهي التي ستدفع به إلى مستنقع معاداة الفكر الديمقراطي والعلماني, وكلنا شاهد على العواقب التي انتهى إليها كافة الذين ناهضوا الديمقراطية والديمقراطيين والمجتمع المدني والعلمانية.

يبدو إن نوري المالكي يعتقد بأن حزبه استطاع تهديم الفكر الماركسي, بهذا يؤكد قصر نظره ومحدودية تفكيره والمستشارين حوله الذين لا ينصحوه بترك مثل هذه الإدعاءات. وأرى إن الرجل ليس واهماً فحسب, بل كما يقول المثل الإنكليزي إنه يسعى إلى أن ينطح الحقائق القائمة على الأرض, وهي صخور صلدة تكسر رأس من يحاول نطحها.

3. وهو تهديد واضح وغير مبطن لكل القوى السياسية في التيار الديمقراطي العراقي, بل وكل القوى السياسية التي لا تؤمن بفكر حزب الدعوة الإسلامية. وهو بهذا يذكرني بمسالتين:

بحزب البعث وسياساته أولاً وقبل ذلك بمرسوم نوري السعيد الذي أطلق عليه اسم في العام 1955 بمرسوم "... وما شاكل ذلك" الذي قرر فيه حبس من يعمل مع اتحاد الطلبة والشبيبة الديمقراطية وأنصار السلام .. وما شاكل ذلك!

لقد توقع الكثيرون, بعد سنتين من وجود نوري المالكي على رأس الحكم في العراق, أن الرجل لم يعد يقف على أرض الواقع وجنح إلى الفردية التدريجية والاستبداد والهيمنة على كل مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلام الحكومي مع سكوت واسع من جانب حلفاء المالكي وسوء عمل معارضيه وخاصة القائمة العراقية في اسلوب التعاطي مع الواقع العراقي. كما لم يعلن التحالف الكردستاني عن مواقفه صراحة إلا في الآونة الأخيرة, كما جاء في تصريحا رئيس إقليم كردستان, مسعود البارزاني لجريدة الحياة البيروتية.

لقد كشف المالكي عن حقيقة مواقفه لا إزاء القوى الديمقراطية والعلمانية والحزب الشيوعي العراقي والحداثة فحسب, بل وأعلن عن كفره بالحريات العامة والحياة الديمقراطية, لهو يحث الخطى على طريق صدام حسين وسياساته اللعينة, وهو يدفع بحزب الدعوة ليكون بديلاً لحزب البعث في الواقع والسياسة العراقية, وهي النهاية غير المشرفة له ولحزبه إن واصل السير على هذا الطريق وإن توافق حزبه معه في هذه المسيرة المعوجة.

لقد دق ناقوس الخطر ليس الآن, بل منذ أن أرسل شرطته ليفرضوا على الحزب الشيوعي إخلاء مقراته, ثم تبعها إرسال شرطته لتفتيش وتحطيم اثاث مقر جريدة طريق الشعب واعتقال 12 حارساً وأحد أعضاء اللجنة المركزية وفرض على الحراس التوقيع على وثيقة لا يعرفون نصها, وهي الطريقة التي مارستها أجهزة صدام حسين, سواء أكان ذلك بعصب العينين أم بفرض التوقيع على وثيقة لا يعرفون نصها!

لقد تجاوز المالكي كل الخطوط الحمر التي لا يجوز له تجاوزها, سواء أكان ذلك في الموقف من المعارضة أم في الموقف من القوى الديمقراطية, أم في الموقف من حلفائه في التحالف الوطني أم في الموقف من التحالف الكردستاني ورئاسة وحكومة الإقليم. لقد تجاوز المالكي قبل هذا وذاك على الدستور العراقي وهو يدفع بالعراق ليسير على خطى صدام والبعث الفاشي, فهل سيتمكن من ذلك؟

لا اعتقد ذلك, فالوضع في العراق والمنطقة والعالم لا يسمح بنشوء دكتاتورية طائفية سياسية جديدة في العراق بعد أن أسقطت الدكتاتورية الشوفينية والعدوانية في البلاد. إن أوضاع العراق والتزاماته الدولية إزاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لن تسمح له بذلك, رغم تأييد النظام الثيوقراطي الطائفي والشوفيني في إيران له, وإذا ما تجاوزها سيكون أمره أمر الدجاجة التي حاولت أن تصيح صيحة الديك فاختنقت وانتهت إلى بئس المصير.

ولكن علينا ان نعي أهمية أن نتمسك بشعار أساسي لحركة شعبية واسعة, شعار حماية الحريات العامة والتصدي للدكتاتورية المالكية وبناء العراق الديمقراطي الاتحادي الحر, من أجل إجراء انتخابات مبكرة ورفض المحاصصة الطائفية السياسية في البلاد. من أجل بناء عراق اتحادي ديمقراطي حر وعادل.

من هنا يبدو لي إن الصديق كان على حق في تشخيصه الذي أوردته في بداية المقال, ولكن سيعجز عن ذلك, ولكن لا بد من العمل لإفشال مخططاته الجديدة البائسة.

2012/4/12

المالكي ... إلى أين؟

منذ أكثر من نصف قرن (1954) صدر كتاب وعاظ السلاطين لعالم الاجتماع العراقي الكبير الأستاذ الدكتور علي الوردي, وكان واحداً من ابرز وأهم الكتب التي صدرت في تلك الفترة في العراق والذي حظي حينذاك وحتى الآن باهتمام كبير من جانب علماء علم الاجتماع والقارئات والقراء في آن. واليوم يحس من يقرأ هذا الكتاب وكأن الكاتب يتحدث عن هذه الفترة التي يعيش تحت وطأتها الشعب العراقي. فهو يقول بوضوح تام:

"لقد حكم الطغاة هذا البلد أجيالاً متعاقبة. فاعتاد سكانه بدافع المحافظة على الحياة أن يحترموا الظالم ويحتقروا المظلوم وأخذ مفكرونا يصوغون مثلهم العليا صياغة تلائم هذه العادة الاجتماعية اللئيمة. إن شر الذنوب هو أن يكون الإنسان في هذا البلد ضعيفاً فقيراً". (د. علي الوردي. وعاظ السلاطين, المقدمة, ص 14).

هذه الفقرة القصيرة والمهمة تؤكد واقع وجود خمس ظواهر سلبية في العراق, والمؤسف حقاً إنها ما تزال موجودة وفاعلة ويعيشها المجتمع يومياً:

1. فظاهرة الحاكم الظالم أو الطاغية كانت وما تزال القاعدة المستمرة والفاعلة في العراق, وهو الخيط الذي شد ويشد الماضي بالحاضر ويشكل صورة الحاضر بالكثير من تفاصيله.

2. وظاهرة الأكثرية الساكتة على الظلم والخشية من الظالم بسبب قسوته واستخدامه اساليب تروع الناس.

3. ثم ظاهرة وعاظ السلاطين الذين يدعون ممارسة الفكر المستقل عن السلطة ولكنهم هم يساهمون في تكوين المستبد بأمره ويسعون إلى تحسين صورته وتكريس هذه الظاهرة العدوانية في المجتمع وضد المجتمع.

4. إن هذه الظاهرة السلبية هي جزء من واقع اجتماعي ما يزال يسود العراق, سواء من حيث طبيعة علاقات الإنتاج السائدة فيه أم من حيث هيمنة الفكر السلفي والعواقب الناشئة عنهما في الحكم والمجتمع.

5. وإن الفقراء, وهم يشكلون نسبة عالية من سكان البلاد, يعانون من ويلات هؤلاء الحكام ووعاظهم, في حين يتمتع الأغنياء ونهابة المال العام بصيغ الفساد المنتشرة والوعاظ بمكانة محترمة في الحكم وخارجه.

إن واقع المسيرة العراقية الراهنة تشير إلى سير البلاد على هذا الطريق الموروث بعد أن أصبحت يافطة قائمة الحاكم بأمره "دولة القانون" صفراء فاقعة اللون لصالح مشروع الحكم الطائفي في البلاد, إذ لم يكن تصريح رئيس الوزراء بأنه أولاً وثانياً وثالثا شيعي الهوية وعراقي بالتسلسل الثالث أو الرابع, سوى تأكيدا لهذه المسيرة المليئة بالمخاطر للشعب العراقي ومستقبل البلاد.

وأخيراً حسم رئيس الوزراء, كما يبدو, أمره باتجاهين:

أ. تشديد الصراع على الصعيد المحلي وشن حملة ظالمة ضد القوى الديمقراطية والعلمانية وإعادة إنتاج الفكر الرجعي المناهض للمدنية والعلمانية والديمقراطية, إضافة إلى تشديد الصراع مع القوى المتحالفة معه والتي يشعر أنها منافسة له في قيادة الحكمً.

ب. تشديد الصراع على مستوى الإقليم من خلال شن حملة شعواء ضد تركيا من جهة, والقبول باحتضان إيران التبعي للحكم الطائفي وله (المالكي) في العراق من جهة ثانية.

إن المشكلتين ستثيران للعراق مصاعب جمة يعاني من عواقبهما الشعب العراقي بكل قومياته وأتباع أديانه ومذاهبه واتجاهاته الفكرية والسياسية. إن هذه السياسية ستصب الزيت على النيران المشتعلة في العراق, ستزيد من الصراع وتحوله تدريجاً إلى نزاع ساخن, وستنشط الإرهاب الدموي وتزيد من حركة وفعل القوى الفاسدة الناهبة لموارد العراق بطرق شتى.

لقد كان العربون الذي قدمه المالكي لإيران قبل زيارته لها لتأمين احتضانه وتحسين علاقاته بالقوى الصدرية قد تبلور بعدة مواقف نشير إليها كرؤوس أقلام:

**** تفجير الصراع مع القائمة العراقية عبر الموقف من طارق الهاشمي وخلط الأوراق السياسية بالقانونية وتعقيد القدرة على عقد المؤتمر الوطني المطلوب.**

**** تشديد الصراع مع التحالف الكردستاني الذي قوبل برد فعل مماثل مما زاد من صعوبة عقد**

المؤتمر الوطني وحل المشكلات بأسلوب تفاوضي ديمقراطي هادئ ورصين.
**** اعتداء قوات عمليات بغداد على مقر طريق الشعب واعتقال حراسه واستفزازهم ومصادرة بعض أسلحة الحراس.**
**** الخطاب العدواني الذي ألقاه المالكي في الذكرى السنوية لإعدام محمد باقر الصدر والذي هاجم فيه الماركسية والعلمانية بأمل إثارة أحقاد وضغائن الماضي والاستعداء ضد القوى الديمقراطية والعلمانية. إنه الثمن الذي يجسد بؤس الثمن المدفوع لإيران للاقتراب منها والسقوط في احضانها.**
إن رئيس الوزراء العراقي يلج درباً خطراً, درباً لا يقوده إلى الشموخ والعزة والكرامة, درباً سلكه العديد من الحكام من قبل وسقطوا في الحفرة التي حفروها لغيرهم.
2012/4/25 كاظم حبيب

تحية إلى عمال العراق, إلى منتجي ثروة البلاد. ولمصلحة من يمنع الاحتفال الشعبي بعيد العمال العالمي؟

عرف العراق شغيلة اليد والفكر منذ القدم, وفي كافة العهود, وسواء أكانوا عراقيين أم عبيداً أجبروا على أن يكونوا كذلك بعد أن جلبوا من أفريقيا وفرض عليهم العمل في اشغال شتى. فالناس الذي جلبوا من افريقيا, وخاصة من شرق وشمال افريقيا ومن السودان إلى العراق, حُولِوا إلى عبيد جرى استعبادهم واستغلالهم في أعمال شتى في مدن مثل الأُبُلَّة, "الأبلة: بضم الهمزة والباء واللام المشددة، مدينة بالعراق بينها وبين البصرة أربعة فراسخ ونهرها الذي في شمالها، وجانبها الآخر على غربي دجلة، وهي صغيرة المقدار حسنة الديار واسعة العمارة متصلة البساتين عامرة بالناس المياسير وهم في خصب من العيش ورفاه (الموسوعة الحرة), وواسط والبصرة وبغداد وغيرها من المدن العراقية". جرى استغلال هؤلاء السكان الجدد من قبل المُستوردين لهم الذين باعوهم لأغنياء العراق والإقطاعيين, اضافة إلى كادحي الريف من الأنباط, أبشع استغلال في المجالات التالية:

• في كسح السباخ المتجمع في الأراضي في مناطق جنوب العراق بشكل خاص لجعل الأرض قابلة للزراعة ومن أجل جمع الملح وبيعه من قبل مستغليهم.

• في حراثة وزراعة الأرض وفي بساتين النخيل.

• في فتح الترع والأنهار وكريها وإقامة السدود على الأنهار.

• في البناء وإقامة أسوار البساتين والمدن وفي نقل البضائع.

• في كبس التمور وإنتاج الدبس وحلج الأقطان وفي أعمال يدوية أخرى عديدة.

في الخدمة في قصور الحكام وفي البيوت.

• كما إن الكثير من النساء استخدمن في بيوت الدعارة.

ونتيجة لهذا الاستغلال والظلم الذي تعرض له هؤلاء الناس, ظهرت حركات فكرية وسياسية مناهضة للنظم اسياسية والاجتماعية التي مارست ذلك وسمحت لممارسته من قبل الفئات المالكة للأرض والأغنياء والحكم. ومن بين تلك الحركات كانت قوى ثورة الزنج بقيادة علي بن محمد, وحركة القرامطة الشهيرة التي برزت في الكوفة وما جاورها وانتشرت وأقامت دولة لها في البحرين دامت عقوداً طويلة كتبت على مدخل المدينة "لا طعام لمن لا يعمل" في دفاعها عن الشغيلة والمنتجين وضد الظلم والاضطهاد والاستغلال البشع. ولم يسكت نضال الشغيلة والكادحين على امتداد الفترات التالية وأن كان بأساليب وأدوات مختلفة بما فيها ثورة البابكية, نسبة إلى بابك الخرمي, ومضمون فكر هذه الثورة التقدمي قياساً لزمانه.

كان هذا في فترة الحكم العباسي وما بعده في العراق. إضافة إلى بروز عمال في صناعات حرفية أخرى كثيرة عرفت في مختلف أنحاء العراق, وهم الذين شكلوا في حينها الكثير من التنظيمات الحرفية لجماعات العمل المعروفة في العراق. وهم الذين شكلوا نواة الطبقة العاملة العراقية الحديثة.

بدأ تشكل الطبقة العاملة العراقية الحديثة مع نهاية الحكم العثماني وبداية السيطرة البريطانية على العراق في خمسة مجالات أساسية هي: عمل النقل التجاري, وعمال البناء وإنتاج الطابوق والأسمنت فيما بعد, وعمال التنقيب عن البترول واستخراجه, وعمال السكك الحديد والموانئ, وعمال الغزل والنسيج والسجاير. وإذ ارتبط البعض من هؤلاء العمال بالرأسمال الوطني وأرباب العمل العراقيين, فأن البعض الآخر قد ارتبط بالرأسمال الأجنبي, كما كان الحال مع عمال النفط والسكك الحديد والمؤانئ.

وتصلب عود العمال ونما وعيهم إحساسهم بوحدة مصالحهم مع أول معركة خاضوها ضد شركة نفط كركوك حين اضرب العمال في العام 1946 مطالبين بتحسين شروط العمل وتحسين الأجور والنقل ...الخ, فجوبهت بنيران الشرطة العراقية وحراس الشركة الأجنبية, بالرغم من

ابتعاد الحركة عن العنف أو استفزاز الدولة بتحريض مباشر من الشركة الأجنبية وموافقة الحكومة العراقية على ضرب المضربين المتجمعين في بستان كاورباغي حيث سقط العديد من الشهداء والجرحى, وهم من أوائل شهداء الطبقة العاملة العراقية. ثم برزت بصورة جلية في إضراب السكك الحديد والسجاير وغيرها.

ثم نمت الطبقة العاملة في الخمسينات والستينات والسبعينات لتشكل طبقة اجتماعية لها خصائصها المميزة وفئاتها العديدة ونقاباتها والقوى السياسية التي تلتزم قضاياها وتدافع عنها كما برز واضحاً في الميثاق الوطني وسياسات ومواقف الحزب الشيوعي العراقي وقوى يسارية وديمقراطية أخرى على امتداد العقود المنصرمة.

وفي مختلف العهود تعرضت الطبقة العاملة إلى الاستغلال والاضطهاد التي تجلت في ضآلة الأجور وطول ساعات العمل, إضافة إلى سوء شروط وظروف العمل والاضطهاد ونقص الخدمات وحرمان الطبقة العاملة الحديثة التكوين من استخدام سلاح الإضراب والتجمع والنشر والتظاهر والتنظيم دفاعاً عن مصالحها. ولعبت النقابات في فترات مختلفة دوراً إيجابياً منذ تأسيس أول جمعية لأصحاب الصنايع التي قادها النقابي البارز محمد صالح القزاز, ورغم المنع المستمر وتزييف إراداتها في الكثير من الأحيان من جانب حكام البلاد.

في فترة عبد الكريم قاسم وفي السنتين الأولى والثانية حقق العمال الكثير من النجاحات في إقرار قانون العمل والعمال وفي تحسين ظروف عملهم وفي تقليص البطالة عبر التصنيع ...الخ. ولكن لم تدم هذه الفترة طويلاً, إذ جاء انقلاب البعث وعانى العمال ضمن معاناة الشعب القاسية من القوى التي تحالفت لإسقاط الجمهورية الأولى ومارست الحكم حينذاك.

وفي فترة البعث الثانية نمت الطبقة العاملة عددياً وتحسنت في الفترة الأولى ظروف عمل العمال وتحسنت أجورهم ولكن فقدوا استقلالية نقاباتهم, إذ أخضعت بالقوة والقرارات الملزمة والمجحفة لإرادة حزب البعث والحاكم بأمره المستبد صدام حسين. وقاد ذلك إلى عواقب وخيمة على الطبقة العاملة والمجتمع من خلال تفاقم الاستبداد ومحاربة كافة القوى السياسية غير البعثية وبعض البعثيين ايضاً.

ومع بدء الحروب والسياسيات العدوانية ضد الشعب, فقد العمال الكثير من تلك المكاسب وتقلص عددهم وانهارت الكثير من المصانع أو دمرت عبر الحروب وتحول الكثير من العمال ومن فئات أخرى إلى فئة مهمشة وواسعة العدد. ورغم كل المصاعب كان العمال يسعون إلى الاحتفال بعيد الأول من أيار بصيغ شتى معبرين عن كونه يوم النضال من أجل وحدة الطبقة العاملة وأهدافها النبيلة ومصالحها المشتركة. وأجبر الكثير من الحكام على القبول بهذا العيد, رغم محاولاتهم تشويه معانيه وأهدافه.

واليوم لا يختلف وضع العمال عن الفترات السابقة. فالبطالة واسعة جداً والفئات الفقيرة والمهمشة كبيرة تماماً وتعيش على هامش الاقتصاد الوطني والأجور واطئة وشروط العمل قاسية والخدمات مفقودة إلى أبعد الحدود.

إن هذا الواقع يجعل من هذا اليوم يوماً للنضال من أجل استعادة الطبقة العاملة لمكانتها في المجتمع ومن أجل التنمية الاقتصادية وإقامة المشاريع الصناعية وتحديث الزراعة على اسس جديدة وتأمين تطور الحياة الاقتصادية وتحسين الأجور وظروف العمل والتمتع بالحرية والحياة الديمقراطية وحرية واستقلالية النقابات العمالية بعيداً عن تدخل السلطة وأجهزتها الحزبية والأمنية.

ولكن وما أن تقدم الحزب الشيوعي بطلب إجازة الاحتفال بهذا العيد حتى منع من ذلك وليس بكتاب رسمي بل عبر الهاتف؟ ماذا يعني ذلك؟ إنه استهتار واستخفاف كبيرين بالدستور وحقوق المواطنة وحق التظاهر يجب أن يدان هذا المنع ويرفع فوراً. إنه الطريق المعوج الذي يسلكه الحاكم بأمره إزاء الحركة العمالية والحزب الشيوعي العراقي والقوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية, إنه السلوك الذي يسعى من خلاله ترويض القوى التقدمية وفرض سياساته كأمر واقع لا مرد له. إنها السياسة الجبانة التي تخشى الشعب وخاصة العمال والقوى المدافعة عن العمال.

جاء في التصريح الصادر عن الإعلام المركزي للحزب الشيوعي العراقي ما يلي: "في اعقد الظروف الامنية واحلكها، ظل الشيوعيون ينظمون فعالياتهم في مواقع غدت معروفة للجميع . وعلى وجه التحديد في ساحتي التحرير والفردوس، متحدين فلول الارهاب والقتلة. وكانت القوات الامنية تساهم سنة بعد سنة في حماية المتظاهرين، وترافقهم في مسيراتهم، وتعبر عن الارتياح لحسن تنظيمها وللالتزام الحضاري من جانب المشاركين فيها، ولروح التعاون التي تمتاز بها فعاليات الشيوعيين وجماهيرهم. وفي هذا العام ، وكما في المرات السابقة ، قدم الحزب الشيوعي العراقي طلبا رسميا الى الجهات الحكومية الرسمية، للحصول على ترخيص بتنظيم تجمع جماهيري ومسيرة من ساحة الفردوس الى ساحة التحرير. الا ان الرد كان هذه المرة مفاجئا تماما. فبعد مرور ثمانية ايام كاملة من تقديم الطلب، جاء تلفونيا ..بالرفض! وكانت الحجة التي سيقت تلفونيا كذلك، ان هناك تعليمات بعدم اجازة التظاهرات في ساحة التحرير، اما ساحة الفردوس ففيها اعمال ترميم وصيانة. وطبيعي ان هذه التبريرات لا تصمد امام المحاججة، لا سيما وان مظاهرة مرخصة خرجت في ساحة التحرير ذاتها في نفس اليوم الذي تم فيه ابلاغنا قرار رفض الطلب" ثم يشير التصريح إلى "أن هذا الموقف يثير استغرابنا الشديد،..". إن هذا الموقف يجب أن لا يثير الاستغراب فحسب, بل والاحتجاج والإصرار على

التظاهر لأن الحاكم بأمره يريد ترويض المجتمع بسياساته الرجعية والفردية, بسياساته التي تريد مصادرة الحريات العامة التي كفلها الدستور بأساليب مارستها السلطة الإيرانية قبل ذاك في إيران! ولكن هيهات أن تنجح مثل هذه السياسات القهرية في العراق إلا في ظل دكتاتورية مشابهة لدكتاتورية صدام حسين ولكنها لا تدوم طويلاً بل تسقط لا محالة طال الزمن أم قصر.
إن وحدة العمال ووحدة نقاباتهم الحرة والمستقلة وتضامنهم مع بقية فئات المجتمع تعتبر أهم الضمانات الفعلية لتحقيق أهداف الطبقة العاملة الآنية والحد من الاستغلال الشديد وغياب أو نقص الخدمات العامة وتحسين الأجور أو منع تظاهرات العمال في يوم عيدهم الكبير أو تجبر الحكام وعنتهم إزاء الشعب وحرياته.
بهذه المناسبة الحبيبة على نفوس العمال وكافة المناضلين من أجل حياة أفضل وحرية وكرامة وعمل الإنسان أحيي الطبقة العاملة العراقية ونقاباتها والمناضلين في سبيل تحقيق مصالحها وأرجو لهم جميعاً وللشعب العراقي أوضاعاً أفضل ونجاحاً في مكافحة الفساد المستشري, الذي يسرق قوت الشعب ونتاج عرق جبينهم, ومحاربة الإرهاب الدموي الذي يطال دوماً الكادحين من بنات وأبناء الشعب العراقي ومناهضة الحكم الفردي والاستبداد والتطاول على الحريات الديمقراطية والحياة الدستورية والاحتفال بهذا العيد الكبير بالرغم من رفض الجهات المسؤولة منح إجازة الاحتفال والتظاهر الشعبي والعمالي بعيد العمال العالمي في ساحتي التحرير والفردوس.
2012/4/29 كاظم حبيب

الأول من أيار في مواجهة حكومة وأجهزة أمن حزب الدعوة (أو) دور قيادة عمليات بغداد كوجه گباحة

لم يكلف أحد العاملين في أجهزة أمن حزب الدعوة الحاكم نفسه كتابة جواب على طلب الحزب الشيوعي العراقي للاحتفال باليوم العالمي للعمال, بعيدهم الأممي والوطني التاريخي والمتواصل

دوماً, بل اتصل "أحدهم!" هاتفياً ليمنع التظاهرة السلمية والديمقراطية للاحتفاء بهذا اليوم في إحدى الساحتين "التحرير" و"الفردوس" لأسباب أقل ما يقال عنها إنها اقبح من المنع ذاته.

أرى إن على منظمي الاحتفال أن يرفضوا مثل هذا القرار الهاتفي الذي يدعي أنه من ناطق باسم جهاز معين مرخص بمنع التظاهرات أو إجازتها, بل عليه أن يثبت ذلك, كما ينص الدستور, بكتاب رسمي. أنا أعتبر إن الاتصال الهاتفي الذي حصل وكأنه لم يحصل وغير قائم أصلاً, بل يجب الاستمرار في التحضير للتظاهرة في إحدى الساحتين كما يجب منظمو التظاهرة.

أنا أدعوا إلى تحدي هذا الموقف البائس لحكومة أكثر بؤساً في سياساتها ومواقفها من حاجات ومصالح الشعب وحياتهم ومعيشتهم وخدماتهم اليومية. أنا أعتبر إن هذا الموقف لا يسيء للحزب الشيوعي وللأول من أيار, بل هو إساءة كبيرة لكل القوى المتحالفة مع حزب الدعوة المهيمن على قرارات الحكومة ومواقفها. وأنا أدين بصراحة ووضوح مواقف كل القوى والأحزاب السياسية العراقية التي سكتت حتى الآن عن إدانة هذا المنع ولم تصدر بياناً أو تتخذ موقفاً من هذا المنع ابتداءً من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب والتحالف الكردستاني ومروراً بالقائمة العراقية والمجلس الإسلامي الأعلى وبقية الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في السلطة.

كنا في العهد المزري لحزب البعث نقول بأن حزب البعث هو الذي منع كذا وحرم على الشعب كذا واعتقل حزب البعث كذا من الناس, لأن حزب البعث العربي الاشتراكي كان بمثابة مجلس قيادة الثورة والحكومة والمهيمن عليها والمطلق في أحكامه. واليوم نستبدل اسم ذاك الحزب بحزب الدعوة الإسلامية. وبدلاً من أن يجبر الناس على القول القائد "صدام حسين حفظه الله ورعاه" سيجبرون اليوم أو غداً بقولهم القائد "نوري المالكي حفظه الله ورعاه"!

حين بدأت الحكومة المالكية حملتها في اعتقال المتظاهرين كتبت في 2011/9/19 مقالاً جاء فيه ما يلي:

[تذكروا الحكمة الألمانية التي تبلورت كتجربة من فترة حكم الفاشية الهتلرية: حين تم اعتقال الشيوعيين, قال الاشتراكيون الديمقراطيون إنهم اعتقلوا الشيوعيين وهم بعيدون عنا ولم يدافعوا عنهم, وحين تم اعتقال الاشتراكيين الديمقراطيين قال الديمقراطيون المسيحيون إنهم بعيدون عنا ولم يدافعوا عن الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين, وحين تم اعتقال

الديمقراطيين المسيحيين لم يجدوا من يدافع عنهم!]

إن المطلوب من كل قوى التيار الديمقراطي وكل الأحزاب والقوى السياسية العراقية المشاركة وغير المشاركة في الحكم والمساهمة في العملية أو اللعبة السياسية اتخاذ موقف حازم, موقف الشجب لهذا القرار الشفاهي, وأن يعتبر واحداً في سلسلة من الإجراءات والمظاهر المتلاحقة المناهضة لحرية الفرد والتنظيم والتظاهر السلمي الذي يقره الدستور العراقي.

وعلى العراقيات والعراقيين ان ينتظروا قريباً جداً تبريرات وعاظ السلاطين عن اسباب منع التظاهرة السلمية للاحتفال بعيد الأول من أيار, ودفاعهم المستميت عن الحاكم الطائفي السياسي المستبد بأمره وبقراراته المجحفة. أنهم بذلك يشاركون في إعادة تأهيل الاستبداد في البلاد!

علينا أن لا نروج بأن هذا القرار صادر عن الأجهزة الأمنية وبمبادرة منها وليس قراراً صادراً عن المالكي, اقول للجميع وبشفافية وصراحة وتحذير, ما يلي: أن هذا القرار المجحف والمناهض للديمقراطية صادر عن رئيس السلطة التنفيذية العراقية, عن نوري المالكي بعينه وليس من غيره. فكما كانت اجهزة الأمن القمعية لا تتحرك إلا بقرار من صدام حسين حفظه الله ورعاه, فها نحن أمام أجهزة أمنية تنفذ تماماً قرارات نوري المالكي حفظه الله ورعاه! وعلى من لا يصدق ولم يتعلم من تجربة البعث المنصرمة ولم يواجه بإدانة ومقاومة سلمية لما يحصل اليوم من سلوكيات استبدادية وسياسات وإجراءات مناهضة للديمقراطية, أن يتوقع المزيد من الخراب السياسي في العراق يمارسه الحزب الحاكم ورئيسه, رئيس حزب الدعوة الإسلامية.

إن على نوري المالكي أن يتعظ من أحداث الماضي وتاريخ العراق الطويل وأن يتعلم منه الكثير بما يساعد على تجنبه تشديد العداء ضد الاتجاهات والقوى الديمقراطية والتقدمية وأعيادها المعروفة عالمياً, إن عليه ان يبتعد من سلوك الدرب الذي لن يساعده على كسب احترام الشعب العراقي والعالم, درب الحكم الفردي والاستبداد والتحكم برقاب الناس بخلاف الدستور ومضامينه الأساسية.

كاظم حبيب

2012/4/30

الملحق رقم 1:

تساءلوا بعد الافراج عنهم: اذا كانت الشهرة تحمينا نسبياً فمن لبقية المعتقلين؟

اعلاميون سيحركون دعوى ضد «القائد العام للقوات المسلحة «

مئات المتظاهرين في البصرة يطوقون سيارات مكافحة الشغب التي ترابط امام مقر المحافظة خلال احتجاجات الجمعة (اصوات العراق)) (

بغداد – العالم

قرر اعلاميون تعرضوا للاعتقال خلال تغطيتهم للمظاهرة التي خرجت يوم امس الجمعة، رفع دعوى قضائية ضد الجهات الرسمية والتنفيذية التي قامت باعتقالهم خلال ما سموه حملة على الصحفيين والصحافة، مشيرين في بيان تلي في مؤتمر صحفي ببغداد ان «حرية التعبير تمر بواحد من اسوأ ايامها في العراق».

وقال صحفيون تعرضوا للاعتقال أو الضرب خلال تظاهرة امس الاول (الجمعة)، في مؤتمر حضره ممثلون عن الصحافة العراقية العربية والاجنبية، إنهم قرروا رفع دعوة على السلطة التنفيذية والقائد العام للقوات المسلحة، جراء ما وصفوه بـ»الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون اثناء تظاهرة يوم امس الجمعة».

وأوضح الصحفيون اثناء المؤتمر، أن عملية الاعتقال تمت بدون اشعار رسمي ودون ان تعلن الجهة العسكرية التي اعتقلتهم عن نفسها، فيما أفاد عدد منهم بأنهم تعرضوا للضرب اثناء عملية الاعتقال ثم اثناء التحقيق معهم.

وبين المسرحي والكاتب هادي المهدي اثناء المؤتمر، أن هتافه طوال المظاهرة كان يتركز على سلمية التظاهرة وأنه كان يشدد على اصلاح النظام وليس اسقاط الحكومة، رغم ذلك فقد تعرض «للاعتقال والضرب».

كما تحدث الصحفي سيف الخياط عن ما تعرض له، مبينا انه تعرض للدهس من قبل سيارة شرطة حين كان ينقل احد جرحى التظاهرة. فيما عبر الصحفي حسام السراي الذي كان قد اعتقل عصر امس مع ثلاثة من رفاقه، عن خيبته مما حصل يوم أمس، معربا عن مخاوفه من تحول العراق الى «دولة بوليسية».

كما أذيع اثناء المؤتمر، بيان للصحفيين اعلنوا فيه أن ما وصفوه بالحملة على الصحافة «تشكل انتهاكا لحرية التعبير التي نص عليها الدستور». وجاء في البيان الذي حمل عنوان «حرية التعبير تمر بواحد من اسوأ ايامها في العراق».

واضاف «هذا ما كشفته وقائع مظاهرات 25 شباط والأيام التي سبقته، فقد تعاملت السلطات السياسية مع التظاهرات بوصفها ظاهرة مدانة تستدعي معالجات أمنية قاسية، فقد وصف بيان رئيس الوزراء السيد نوري المالكي التظاهرة قبل يوم واحد من موعدها بانها مدفوعة من قوى القاعدة والبعث والارهاب».

وتابع البيان «كانت الصحافة هدفاً اساسياً لحملة الهجوم على الحريات، فقد سبق يوم الـ25 مداهمة لعدد من المؤسسات الصحفية ومصادرة معداتها، ثم منعت التغطية التلفزيونية الحية

للمظاهرات، وترافقت الحملة مع اعتقال عدد من الصحفيين الذين كانوا يغطون التظاهرة كجزء من اداء مهمتهم في كشف الحقيقة».

ونقل البيان تساؤل الصحفيين باعتبارهم «معنيين بالتعبير عن حقوق الناس» قائين «اذا كانت الاضواء تحمينا نسبياً فمن لهؤلاء الناس الذين ليس لهم غير الله»، مشيرين الى ان «هذه هي المرة الاولى في تاريخ العراق الحديث التي يخرج الناس خلالها في مهرجان فريد لحرية التعبير، فحاولت السلطات العراقية تسميمه بالاتهامات الصفيقة والمعالجات البوليسية الشائن».

الى ذلك أدانت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة الاعتقالات التي تعرض له صحفيون غطوا التظاهرات التي شهدتها العاصمة بغداد امس الجمعة، معتبرة الخامس والعشرين من شباط يوما «سيئا» لحرية الصحافة والديمقراطية في العراق.

وجاء في بيان للجمعية تلقت «العالم» نسخة نسخة منه، إنها «تدين بأشد العبارات عمليات الاعتقالات والاعتداءات التي تعرض لها العشرات من الصحفيين والاعلاميين في مختلف انحاء العراق».

وطالبت الجمعية الحكومة «بالاسراع باطلاق سراح الصحفيين المعتقلين، ومحاسبة المفارز الامنية التي قامت باعتقالهم»، معتبرة أن «القيادات الامنية ملزمة بتقديم اعتذار رسمي وصريح وواضح إلى جميع الصحفيين والاعلاميين ووسائل الاعلام عن الاجراءات والاعتداءات وسلسلة الاعتقالات التي قامت بها قواتهم الامنية».

ودعت الجمعية القيادات الامنية إلى «تقديم ضمانات واضحة بعدم تكرار منع وسائل الاعلام من تغطية اي حدث مستقبلا، لاسيّما وأنها خالفت بشكل واضح وصريح الدستور العراقي النافذ الذي كفل حرية التعبير وحرية الصحافة والاعلام».

وحثت الجمعية مجلس النواب بـ»مساءلة السلطة التنفيذية والسلطات الامنية عن جميع الاجراءات التي كان هدفها التضييق على الاعلام ومنعه من تغطية المظاهرات في مختلف

انحاء العراق، لأن حرية الصحافة يجب أن تكون مصانة في بلد من المفترض أنه قطعا شوطا مقبولا في التحول نحو الديمقراطية».

الملحق رقم 2 جريدة طريق الشعب

الأحد, 27 شباط/فبراير 2011 09:37

خمسة إعلاميين ومثقفين يتعرضون الى الإعتقال والضرب والإهانة

.

بغداد–طريق الشعب :اعلن خمسة اعلاميين وفنانين شباب انهم تعرضوا بعد ظهر امس الاول الجمعة، وفيما كانوا يتناولون طعامهم في احد مطاعم الكرادة ببغداد، الى اعتداء سافر من جانب مجموعة جنود يرتدون ملابس عسكرية مرقطة، قاموا باعتقالهم وعصب عيونهم وضربهم بشدة حتى باخامص البنادق، ثم حشروهم في سيارات هامر عسكرية ونقلوهم الى مكان مجهول .

وافاد الضحايا الخمسة في مؤتمر صحفي عقدوه عصر امس السبت ببغداد، انهم قصدوا المطعم بعد انتهاء التظاهرات في ساحة التحرير، التي شاركوا فيها وفي

تغطيتها اعلاميا. واضافوا انهم بعد نقلهم معصوبي الاعين الى مقر عسكري، تعرضوا الى جولات متعاقبة من الضرب القاسي المبرح والاهانات والشتائم.

والضحايا هم كل من الكاتب والصحفي علي عبد السادة، والفنان هادي المهدي، والشاعر والصحفي حسام السراي، والصحفي علي السومري والصحفي سيف الخياط.

وقال هادي المهدي ان خاطفيهم اجبروهم، وهم معصوبو الاعين، على توقيع اوراق لا يعلمون

ماذا كتب فيها، وهو يخشى ان تكون تتضمن ادعاء بانتسابهم الى حزب البعث، لغرض تبرير اعتقالهم وملاحقتهم قانونيا. وتحدث الخمسة في المؤتمر الصحفي عن اشكال مختلفة من الإيذاء الجسدي والتعذيب التي تعرضوا لها، واكدوا ان من قاموا بضربهم وتعذيبهم كانوا من الضباط لا من الجنود.

واشار ضحايا الاعتداء الى ان الافراج عنهم تم في ساعة مبكرة من فجر امس السبت، بعد ان نقلوا الى مكتب احد القادة العسكريين الذي تحدث اليهم " معتذرا " كما قالوا، ثم امر باطلاق سراحهم.

هذا واصدر الاعلاميون والمثقفون الخمسة بيانا ذكروا فيه انه فرض عليهم خلال اعتقالهم توقيع اوراق تنفي تعرضهم للتعذيب وتتضمن التعهد بعدم المشاركة في " اعمال شغب" مستقبلا! واعتبروا ان ما تعرضوا اليه هو جزء من " استهداف حرية التعبير عموما، والصحافة والصحفيين خصوصا" وان ذلك " يمثل ضربة كبرى لأهم اركان الديمقراطية .

فحرية التعبير هي الام المنجبة لجميع الاركان والقيم التي تنهض عليها الديمقراطية